

قناة السويس

ومشكلاتها المعاصرة

المجلد الأول

تاريخ القناة وأصول مشكلاتها المعاصرة

تأليف

مصطفى الحفناوى

دكتوراه فى القانون

من جامعة باريس

الطبعة الأولى

مطبعة مصر للطباعة والنشر
٤٠ شارع نوبل (ساحل الدواوين)

١٩٥٢



الفاروق حفيد اسماعيل وملك مصر والسودان

إلى روح إسماعيل العظيم
وفاءً وتقديرًا بحماده المبرور
الذي دلَّ عليه قوله الماثور
” إني أريد القناة لمصر،
ولا أريد أن تكون مصر للقناة “

رمضان الحنفه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بيان

قناة السويس هي قضية مصر ، بل قضية الصراع بين الشرق والغرب ، منذ أن وجد الغرب سبيله الى خزائن الشرق ، وهي قطب الرحى في كل برنامج استعماري ، تضعه لنفسها دولة أيا كانت ، ولذلك كانت وثيقة الصلة بجميع الحروب العالمية التي نشبت ، وبتطورات العالم في ميادين السياسة والاقتصاد .

والقناة ملك خالص لمصر ، بحكم المواثيق التي عقدها خالد الذكر اسماعيل ، عاهل مصر الذي شق القناة . وحرى بالناس أن يفرقوا بين أمرين ، كان ذوو المآرب السيئة ، وما يزالون ، يخلطون بينهما ، والأمر الأول هو ملكية القناة والسيادة عليها ، ولا جدال في القانون ، في أن مصر لا شريك لها في هذه الملكية وتلك السيادة ؛ والأمر الثاني هو وظائف القناة ، وانها لمرفق ينتفع به في خدمة الملاحة العالمية ، ولا ينبغي بأية حال أن تغير الوظيفة وضعا قانونيا للبلد الذي تجرى فيه القناة ، ولا أن تقيد حقوق هذا البلد وسيادته على القناة .

وهذا الخلط الذي أشرنا اليه هو آفة الآفات ، في ماضي قناة السويس وحاضرها ومستقبلها ، وهو مصدر جميع المشكلات التي تثيرها هذه القناة .

وقد تصديت لعلاج هذه المشكلات ، من وجهة نظر القانون الدولي العام ، في رسالة علمية قدمتها الى كلية الحقوق بجامعة باريس ، وناقشتها في هذه الكلية لجنة مؤلفة من حضرات العلماء الأساتذة :

باستيد ، چيدل ، ولا مبويه • وجرت المناقشة في اليوم الخامس من شهر يونيو سنة ١٩٥١ ، وظفرت الرسالة بدرجة الدكتوراه بتقدير « جيد جدا » مع التهنئة وتبادل الرسالة •

وقد اقتضاني التوثيق والبحث بضع سنين ، ووصلت الى يدى وثائق ذات خطر بالغ ، تغلب فيما أعتقد دراسة تاريخ القناة ، وتكشف عن كثير من المغالطات التى أشاعتها أقلام كتبت لحساب الاستعمار ، وصنفت من وجهة نظره ، وظلمت البلد صاحب القناة ، فى تاريخه ، وعدت على حقوقه ، بل ظلمت اسماعيل الذى شق القناة ليقدم للانسانية أجل الخدمات ، ويرفع شأن بلاده ويحقق لها السعادة والرخاء • وهكذا نهج المستعمرون فى تشويه أكبر المسائل ، وتضليل أصحاب الحق أنفسهم • ولما كانت رسالتى قد اقتصرت على علاج مشكلات قانونية ، عرضت التاريخ فى الجزء الأول منها عرضا موجزا لا يزيد على أربعين صحيفة ، لمجرد وضع الأمر فى نصابه ، ولما طلب الى أن أثقل الرسالة الى اللغة العربية ، اقتضانى الواجب أن أفصل ما أوجزت ، وأن أسرد حلقات مأساة قناة السويس ، وأن أضمن بيانى نصوصا كاملة للوثائق التى اعتمدت عليها ، لأبين للناس أن قناة السويس مع ما قد توحى به من أنها أداة خير عام ، لم تكن الا مؤامرة اشتركت فيها دول أوروبا الكبيرة منذ أقدم العصور ، بل أكبر وأخطر مؤامرة عرفها التاريخ ، وأرادوا بهذه المؤامرة احتلال مصر من أجل القناة بمعرفة دولة أوروبية ، تتكفل وراءها دول أوروبا ، وتقوم الدولة المحتلة بشق القناة ، فتضمن لنفسها ولزميلاتها السيطرة التامة على خزائن الثروة فى آسيا وأفريقيا ، وفى بلاد الشرق بأجمعها • وقد تحقق هذا الحلم القديم ، الذى تغنى به رجال الحروب الصليبية ، وظلت السياسة العالمية ، متأثرة بتلك الأفكار ، التى تعكر صفو السلام وتشيع الفرقة والتعصب وتوقد نار الفتن • فى العصر الذى نعيش فيه ، وهو أسلوب لا يستقيم بأية حال مع ميثاق « سان فرانسيسكو » ولا وثيقة حقوق الانسان •

وابتغاء وجه الله والوطن ، بل خدمة للحق والعدالة في ذاتهما ، رأيت أن أكشف عن هذه المأساة ، وأن أعالج قضايا قناة السويس ، التي تناولتها في رسالتي ، في موسوعة تتألف من أربعة أجزاء • واني أقدم للقارى بهذا البيان الجزء الأول وعنوانه « تاريخ القناة وأصول مشكلاتها المعاصرة » ولى وطيد الأمل فى اصدار الأجزاء الباقية تباعا •

وانه لمن يمن الطالع ، أن تفضل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم ، فأصدر اذنه الكريم بتصدير هذا الجزء بصورة ذاته العلية ، • وأرجو أن أوفق لنقل ما يصدر باللغة العربية الى اللغة الانكليزية ، ليقف الضمير العالمى على هذه المأساة ، ويعرف الناس جميعا أن مصر اذ تتجاهد لتحرير القناة وتجنبيها السيطرة الأجنبية ، انما تريد أن تنقذ العالم من أخطار المنافسات المؤدية للحروب ، وأن تكفل السلام والأمن والسعادة والرخاء لجميع الشعوب ، دون تمييز أو استثناء ، وليست قضية مصر الا الحلقة الأهم فى قضية السلام العالمى •

وقد ثبت على وجه اليقين ، أن الشعوب المستتيرة مازالت حتى اليوم فريسة للتضليل ، فى أمر القناة ، واني أسمح لنفسي بأن أقتبس فى هذا المقام ، عبارات وردت فى كتاب خاص بعث به الى فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ حضرة صاحب السعادة الأستاذ كامل بك عبد الرحيم ، سفير مصر فى واشنطن ، اذ تفضل وقال : « وبعد ، فحسنا فعلت بترجمة مؤلفك القيم عن مشكلات القناة الى العربية ، واعداد مؤلف آخر عنها بالانكليزية ، ذلك لأن مشكلة مصر الأولى الآن هى قناة السويس • وفى جميع الأوساط العالمية جهل تام بها ، بل ومعلومات خاطئة غرستها الدعاية البريطانية المغرضة ، تشويها للحقيقة ، ونشرا للباطل ، رغبة منها فى الابقاء على سياستها الاستعمارية العاشمة ، فهم ينصبون أنفسهم حماة للقناة ، ويصورون للعالم أنهم لو تركوها لتعطلت فيها الملاحة ، ومنعت مصر سير السفن ، ولوقعت القناة فى أيدي الشيوعيين فى الحرب المقبلة • وقد ذهب الجهل بالكثيرين الى الاعتقاد

أن قناة السويس ملك لبريطانيا أنشأتها برجالها ومالها * وقد قمنا من جانبنا بتنفيذ هذا الوهم الباطل ، بمختلف المطبوعات والنشرات والمحاضرات * .

وكتب الى حضرة صاحب السعادة محمد على صادق باشا وزير مصر المفوض بلاهاى ، ينبه لضرورة نشر حقائق القناة على الملأ كله ، وتلقيت من آخرين ، بل ومن أناس لا أعرفهم ، بل ومن فرنسيين لم ألتق بهم من قبل ، العديد من الرسائل ، يعبرون فيها عن الأخطاء التى شاعت فى العالم عن قناة السويس ، وما تلك المقالات التى كتبتها صحيفة « الموند » وغيرها من كبريات الصحف الأوروبية ، الا دليلا قاطعا على أهمية ، بل وجوب ، نشر الحقائق عن قناة السويس فى مختلف مشارق الأرض ومغاربها ، لكى تفيق الانسانية من آثار جهود جبارة بذلها الاستعمار ، فى تغيير سير الفلك وقلب الأوضاع الطبيعية لهذا الكون .

وهذا الواجب المقدس ، لا يستطيع أن ينهض به فرد واحد ، ولا تكفى له جهود رجل ضعيف الصوت مثلى ؛ الا أن ذلك لن يقعدنى عن السعى الدائم لنشر الحقيقة ، ولو اقتضى ذلك الانقطاع لهذا الغرض ، الذى لا أرجو من ورائه ، الا الكفاح فى سبيل قضية أو من بعداتها ايمانا لا يتزعزع .

ولقد آذرتنى الحكومة ، وقدمت لى معونة لا أنساها حينما كنت مشغلا بوضع رسالتى ، اذ تفضل حضرة السعادة الدكتور محمد صلاح الدين باشا ، وزير الخارجية السابق ، حينما أسند الى عملا رسميا بالسفارة الملكية المصرية بباريس وناط بى أمر الدعاية لقضية مصر فى عاصمة فرنسا ، فيسر لى مهمة الاطلاع على الوثائق التى طلبت الاطلاع عليها ، وأذن لى ببيان وجهة النظر الرسمية ، فى مشكلات قناة السويس . ولما ظهرت رسالتى قامت وزارة الخارجية ، بتوزيعها فى مختلف جهات العالم ، وانى أعلن أنه لولا هذه المعونة لما أتيح لى أن أؤدى هذا العمل ، فى

الوقت القصير الذى تم فيه ، وعلى النحو الذى ظهر به ، واذا كنت قد تخلّيت عن واجباتى الرسمية ، اثر ظهور رسالتى ، فلكى أتيح لى نفسى فرصة الدفاع عن حقوق الوطن فى قناة السويس ، دون أن تغل القيود الرسمية يدي .

وأرجو أن يكون معلوما ، للخاص والعام ، أن أبواق الدعاية الاستعمارية قد ضاعفت جهدها ، لتشويه الحقائق وقلب الأوضاع ، فهى من ناحية تحاول ، تحت ستار المصالح الاستراتيجية ، أن تدول منطقة قناة السويس ، وأن تنتزع من جسم مصر ، بالدهاء وسعة الحيلة تارة ، وبالبطش والجبروت تارة أخرى ، أهم شريان يتصل بحياة هذه البلاد ، وذلك لكى تطيل أجل الاستعمار الذى آذن بالزوال ، ومن ناحية أخرى تسعى شركة قناة السويس ، بكل الطرق والوسائل ، لمد أجل الامتياز الذى ينتهى فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، وتحت يدي مستندات تكشف عن نشاط هذه الشركة ، وهى تعتمد على سكوتنا ، ومضى الوقت دون أن نتخذ خطوات عملية للتصفيه ، وان ما يبذل فى هذا المضمار ، ليقض المضاجع ويهدد مستقبل الأجيال ، ويكاد يعصف بجهادنا المرير ، وهأنذا أبرئ ذمتى أمام الله ، وأدعو الى عمل سريع حاسم ، وأطالب بنشر الحقائق فى أوسع نطاق ، ولست مدخرا فى سبيل ذلك جهدا .

وقد كان فى نيتى أن أضع فى نهاية كل جزء ، من أجزاء هذا الكتاب مجموعة من نصوص الوثائق الرسمية ، الخاصة بقناة السويس ، وأعددت للجزء الأول ست عشرة وثيقة ، ثم تبين لى أن جميع تلك الوثائق ، تكون وحدة متماسكة ، وأنها متصلة بمختلف جوانب البحث ، ولما كانت هذه الوثائق من الكثرة بحيث لا تتسع لها ملاحق أجزاء هذا الكتاب ، فقد آثرت أن أنشرها مجموعة فى كتاب مستقل بذاته ، يكون مكملا للأجزاء الأربعة ، التى أعدتها .

ولا يفوتنى أن أقرر فى هذا البيان حقيقة هامة وأن أعترف بالفضل لذويه .

لست أول مصري تصدى لتاريخ القناة ومسائنها بالبحث والدراسة ،
فقد وضع المغفور له محمد طلعت حرب باشا رسالة قيمة عن قناة السويس ،
وسبقني حضرة صاحب السعادة الدكتور حسين حسنى باشا برسالة
الفذة التى تناولت التاريخ السياسى للقناة ، وهى فى هذا الموضوع مرجع
عالمى جليل الشأن • ومؤلفات هؤلاء الباحثين الأجلاء ثروة للأجيال
المستقبلية •

أسأل الله التوفيق ، وأتوسل اليه سبحانه أن يحقق قول اسماعيل
« انى أريد القناة لمصر ولا أريد أن تكون مصر للقناة » •

دكتور مصطفى الحفناوى

القاهرة فى : ١٣ من جمادى الأولى سنة ١٣٧١

الموافق ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢

المقدمة

تتناول هذه الرسالة «مشكلات قناة السويس المعاصرة» ومشكلات القناة كثيرة ، وهي تبدو في أفق السياسة والاقتصاد في صور متعددة . ولكننا لا نعالج منها هنا الا المشكلات التي يتصدى لها القانون الدولي العام ، بمعنى أننا نبحث المركز القانوني لقناة السويس .

وهذا المركز قد مر بمرحلتين متعاقبتين : الأولى في المدة من ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، وهو تاريخ عقد الامتياز الأول الى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وقت أن وقعت معاهدة القسطنطينية . وفي هذه المدة وقع الخديوى عقدي سنة ١٨٥٦ و سنة ١٨٦٦ ، ولم يصادق الباب العالى الا على العقد الأخير . وهذه العقود « تصف القناة بأنها طريق حر للملاحة الدولية ، فتضفى على القناة صفة عالمية وتنص صراحة على أن القناة جزء محايد وتفتح لجميع السفن التجارية من غير تمييز ولا استثناء ، بالنسبة لشخص أو جنسية^(١) » .

وتبدأ المرحلة الثانية في سنة ١٨٨٨ ، وفي هذا التاريخ أبرمت اتفاقية دولية تحدد مركز القناة في القانون الدولي العام . وما زالت هذه الاتفاقية نافذة المفعول .

ولذلك نرى أن مشكلات قناة السويس المعاصرة التي يعنى ببحثها القانون الدولي العام هي تلك المشكلات التي تعترض سبيل الملاحة العالمية ، لأن دولة بعينها انفردت باحتلالها لمنطقة القناة بقواتها المسلحة بمركز خاص في القناة ، وبتعبير آخر هي المشكلات التي تعطل الملاحة

(١) مذكرة وضعها الدكتور عبد الحميد بدوى باشا القاضى بمحكمة العدل الدولية فى أكتوبر سنة ١٩٣٥

الدولية في قناة السويس في زمن الحرب أو في أوقات السلم وتحل بالتوازن الدولى •

ونحن حينما نتناول بالبحث مشكلات القناة في نطاق مبدأ حرية الملاحة نجد هذه المشكلات ناشئة عن الوضع الدولى للبلد الذى تجرى بأرضه القناة • والقناة تجرى بأرض مصر وتعد جزءا غير منفصل من جسم مصر فكل شائبة تشوب مركز مصر القانونى تؤثر مباشرة على القناة ولا تترك لها فرصة القيام بأداء وظيفتها •

ويمكن القول أنه توجد الآن مشكلتان مطروحتان على بساط البحث الدولى وهما تحتلان أبرز مكان فى سياسة مصر الخارجية ، والأولى قديمة وترجع الى القرن التاسع عشر لأنها تتناول النزاع المصرى البريطانى الناشئ عن الاحتلال ، فهى مرض مزمن تسعى مصر للبراء منه ولم يكلل مسعاها بعد بالنجاح ، والثانية طارئة ، وقد جاءت نتيجة لحرب فلسطين فى مايو سنة ١٩٤٨ •

والنزاع المصرى البريطانى يتكون من شطرين : الأول خاص بقناة السويس ومرتب على اغتصاب انجلترا لمنطقة من أرض مصر مجاورة للقناة ، والثانى يتعلق بالسودان الذى يعد بمثابة النصف الجنوبى من جسم مصر •

ولن نتكلم عن السودان فى هذه الرسالة وإنما نبحث الشرط الأول المتصل بقناة السويس •

ومن الوجهة القانونية حددت معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ العلاقة بين مصر وبريطانيا ولكن هذه المعاهدة مطعون عليها بالبطلان من نواح متعددة ، ولذلك فإن مركز هذه العلاقة من الوجهة القانونية قلق وغير مستقر ، والنزاع بشأنها أشبه بجرح لا يريد أن يندمل ولا يمكن بالحالة الراهنة أن يندمل •

ولهذا النزاع جذور تاريخية ترجع فيما نعتقد للزمن السابق على ظهور فرديناند دى لسييس لأته حلقة فى برنامج بريطانيا الاستعمارى الذى

وضعته للسيطرة على طريق الهند ولذلك نرانا مضطرين لأن نبدأ هذه الرسالة بجزء تاريخي يلقي ضوءاً على هذه المشكلة الخبيثة ذات الصلة بمركز القناة •

وفي الجزء الثاني نكيف المرض بحالته الراهنة فنبدأ بمناقشة معاهدة سنة ١٩٣٦ في جزئها الخاص بقناة السويس • وننتقل الى مرحلة جديدة أتت بها الحرب العالمية الثانية حيث تفاوض طرفا النزاع أملاً في الوصول الى تسوية ودية ، ولكن أخفقت المفاوضات كالعادة ، ودخلت القضية في دور آخر بعرضها على مجلس الأمن في أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٤٧ • وبعد فترة ركود عاد الطرفان للمحادثة والكلام في سنة ١٩٥٠ ففشلت المفاوضات ، ووضعت مصر الأمر في نصابه بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ •

أفردنا لكل مرحلة من تلك المراحل المتقدمة فصلاً في الجزء الثاني من الرسالة •

وتناولنا في الجزء الثالث المشكلة الثانية المترتبة على الحرب الفلسطينية في مايو سنة ١٩٤٨ نتيجة للإجراءات التي رأت مصر أن تتخذها لمنع التهريب الى اسرائيل •

وهي مشكلة يمكن ، فيما نعتقد ، أن تسوى بالطرق الدبلوماسية • على أنها خلقت جدلاً قانونياً بين الدول المنتفعة بالقناة ومصر ، مالكة القناة وصاحبة السيادة عليها •

ولكى نجلى الحقيقة ونصل الى الرأي الصحيح تناولنا في فصل على حدة معاهدة سنة ١٨٨٨ التي تعد بمثابة دستور الملاحة في قناة السويس ويدور حولها الجدل والنقاش • وبعد عرض وجهات النظر المختلفة أبدينا رأينا الخاص في المسألة •

وبذلك نكون قد عالجتنا مشكلتين رئيسيتين من مشكلات القناة القانونية ، ولكنهما في الوقت نفسه من المشكلات السياسية •

ولم يبق الا أن تتناول المشكلة الثالثة التي تطرأ من حين الى حين وتصيب العلاقة بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس القائمة على ادارة الملاحة في القناة • وأسانيد وجهات النظر في هذه المسألة هي عقود الامتياز والاتفاقات التالية • وسوف تبدو مضاعفات لهذه المسألة بمناسبة دنو أجل امتياز القناة اذ لابد أن ينتهى في سنة ١٩٦٨ • ولذلك أفردنا الباب الرابع من الرسالة لهذه المشكلة التي يعنى بها القانون الادارى ولا يستطيع أن يغفلها القانون الدولى العام •

، وقبل أن نضع خاتمة هذه الرسالة وضعنا مشروع اتفاقية دولية نقتراح أن تكون مكملة لمعاهدة سنة ١٨٨٨ لما يعثور بعض نصوصها من نقص وغموض لا تصلح معها لظروف العصر الحاضر • وفى الخاتمة أوردنا مذكرة تفسيرية لمعاهدتنا المقترحة •

وللقناة ، عدا ما تقدم ، مشكلات تؤثر على نشاط الملاحة فيها كتلك التى تترتب على مد أنابيب البترول أو تصنيع بلاد الشرق الأقصى أو تقدم الطيران والنقل الجوى أو المشكلات التى تنشأ فى حالة ظهور طرق ملاحة مائية جديدة • ولكن هذه المشكلات ليست بذات أهمية خاصة فى مجال القانون الدولى العام ولذلك لم تتعرض لها فى هذه الرسالة الا لما •

الجزء الأول

أصول المشكلات المعاصرة

مشكلات قناة السويس المعاصرة ذات جذور بعيدة الغور قديمة العهد وهى ترجع للزمن الذى سعى فيه الغرب للاتصال بالشرق من أقصر طريق ممكن فتولد فى خيال البشر مشروع شق قناة فى برزخ السويس •

وفكرة هذا المشروع فى ذاتها من أجل الفكر ولكن شوهها وأفسدها أنها اقترنت بشهوة الاستعمار وجنون الرغبة فى التسلط على الشرق لنهب ثروته المعدنية وغير المعدنية واحتلال أسواقه الواسعة فقرروا تعبيد هذا الطريق لارتكاب أعمال غير مشروعة فيما يرى قانون الشعوب، ولذلك وجدت آفات قناة السويس قبل أن تشق هذه القناة وترك الأمر لصاحب القوة يعدو على الحق المقدس لينتزع لنفسه مكانة ممتازة فى طريق الشرق • وهذا هو السر فى صراع الدول الذى لم تنطفئ له جذوة حتى وقت كتابة هذه السطور •

وهناك مشكلات أعقبت تاريخ منح الامتياز لفرديناند دى لىبس فى سنة ١٨٥٤ وجاءت نتيجة لهذا الامتياز العجيب ولما أعقبه من وثائق أشد عجبا وهى الوثائق التى فتحت الباب على مصراعيه لحوادث جسام شوهت من جمال هذا العمل العمرانى وجعلته عبئا لا يطاق •

على أن أعراض هذه المشكلات لم تظهر الا بعد نشوب أزمة مالية ابتليت بها مصر من جراء مشروع القناة فجرت المتاعب المالية معها أشكالا وألوانا من التدخل الأجنبي • واضطربت حياة مصر السياسية والاقتصادية

بينما كان هناك ذئب يقف خلف الباب في الظلام وقد طال انتظاره فهبط في صحن الدار وألقى في داخلها باحتلال مسلح عاصرتة حوادث مُشروعة في سنة ١٨٨٢ وظل حتى اليوم وصمة لبي شرف الدولة المحتلة التي لا تريد أن تخلى بينها وبين أفكارها البالية لتمحو عن نفسها هذا الاتهام وتعيش كأمة تحترم القانون الدولي وتؤمن بميثاق الأمم المتحدة •

وثمة مشكلات من نوع ثالث لا شأن لها بالتاريخ وانما هي نتيجة حالة القناة الراهنة •

ونحن في هذا الجزء من الكتاب سنتبع هذا التقسيم فنستعرض أولا الفترة السابقة على مشروع دي لسبس وفرمان سنة ١٨٥٤ ثم نتناول الباقي تباعا •

الفصل الأول

طريق رأس الرجاء الصالح

قناة فرعون وقناة عمر بن الخطاب - أوامر التجارة بين مصر وأوروبا -
الحروب الصليبية - طريق رأس الرجاء الصالح - التسابق على استعمار
الشرق - الامبراطورية العثمانية - الدبلوماسية الغربية -
السويس خير من الكاب

يقولون ان أهل الغرب فكروا قبل غيرهم في مشروع القناة وسعوا
بذلك لتعميم الحضارة وتعريف الانسان بأخيه الانسان . وهذا خطأ
شائع لا ينهض عليه أى دليل ؛ والصحيح الذى سجله التاريخ
أن مصر القديمة شقت أول قناة صناعية على وجه الأرض . وليس يهمننا
في عرض موجز أن نبين على وجه اليقين اسم فرعون الذى شق القناة
فثقاة المؤرخين في ذلك مختلفون ! بعضهم ينسبها الى واحد من ملوك
الأسرة السادسة والعشرين اسمة « نيقوس » في سنة ٢٣٠ ق . م ويقول
بذلك هيروودوت ؛ ولكن أرسطو واسترابون ومعهما نفر من مؤرخي
الأغريق يزعمون أن سيزوستريس هو صاحب المشروع ؛ ويدعى
« ديودور » أن الذى أتم القناة هو « داريوس » أحد ملوك الفرس
الأقدمين ، في حين أن مؤرخي البطالسة يعزون فضل القناة الى بطليموس
الثاني ويروون عن كليوباترا أيضا أنها لما حاولت الفرار بأسطولها الى
الهند بعد واقعة « اكتيوم » في سنة ٣١ ق . م اضطرت الى تطهير القناة
من مدينة بوباسطة متجهة نحو الشرق وهى تنتظر بفارغ الصبر وصول
أنطونيو قبل أن يصل أوكتاف مع الفيضان . وهناك رواة غير من تقدموا
يرجعون بتاريخ القناة الى أيام سیتی الأول وولده رمسيس الثاني .
وقد جرت القناة حيناً وتوقفت حيناً آخر . وجدها عمرو بن العاص

تنفيذا لمشئمة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بعد فتح العرب لمصر في سنة ٦٣٩ م • وفي رواية للمقرئى استطاعت السفن فى أقل من عام أن تصل من القسطنطين الى القلزم ونقلت التجارة الى مكة والمدينة المنورة • وقد مجد قولتير فضل أمير المؤمنين على الملاحة^(١) واستمرت هذه القناة تسير من النيل عند القسطنطين الى القلزم مائة وخمسين عاما حتى أوصدها عند نهايتها الخليفة العباسى أبو جعفر المنصور حوالى سنة ٧٧٥ م •

وسواء أكان الفضل لأولئك أم لهؤلاء فإن القناة سارت من النيل حتى السويس منذ عهد سبتى الأول ، وكانت تردم وتجدد ، وكانت ممتدة بطول مائة وخمسين كيلومترا ، وبلغ عرضها ثلاثين مترا ، وتراوح غورها بين مترين وثلاثة أمتار •

والبعض يزعم أن البحرين كانا على اتصال فى الزمن البعيد جدا وأن هزيمة أرضية خلقت حاجزا من الرمال وفى رأيهم أن البحيرات المرة دليل الاتصال القديم •

وعلى كل كانت هناك ملاحه من البحر الأبيض الى النيل ثم الى البحر الأحمر حسب حالة السفن التى كانت تصنع فى الزمن القديم • ويعللون جدول الفراعنة ومن جاءوا بعدهم عن شق القناة فى برزخ السويس بخطأ هندسى قديم ، اذ ظنوا أن مستوى البحر الأبيض مرتفع عن البحر الأحمر وأن شق القناة يصيب الدلتا بغرق شديد • وأنا أميل الى الاعتقاد أنه ليس ثمة خطأ. وإنما كانت الملاحة تمشى وفقا لمقتضيات العلاقات الخارجية ، وكانت الأنظار متجهة الى جزيرة العرب والى المحيط الهندى ، وأما أوروبا فكانت تعيش فى ظلمات ولم تكن الحاجة اليها قوية • وروى أن عمرو بن العاص فكر فى ازالة الحاجز الناتئ ووضع تصميم مشروع عظيم ، ولكن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب هو الذى منعه من ذلك واكتفى بتجديد قناة فرعون لأنه خشى تسرب المسيحيين ووصولهم بحرا

الى الأراضى المقدسة^(١) ، ولو صحت هذه الرواية لدلت على أن خليفة رسول الله كان يقرأ فى كتاب مفتوح .

ومما تقدم يبدو جليا أن مصر سبقت غيرها الى الملاحة وبناء قناة موصلة الى البحر الأحمر ؛ لأن مصر كانت دائما ذات تجارة واسعة مع بلاد الشام وبلاد الشرق الأقصى ، ومن أجل هذه التجارة عبت طرق البر والبحر ، وكانت التجارة تنقل الى ثغر الاسكندرية وكانت أساطيل مصر من أكبر ما عرف البحر فى الزمن القديم ، تسير جنبا الى جنب مع أساطيل العرب والفينيقيين والاعريق ورفرت أعلامها فوق المياه الآسيوية . وفى أيام الدولة الرومانية كانت تنقل تجارة آسيا عن طريق مصر ويشحنونها من الاسكندرية الى روما وظل أسطول مصر فى خدمة الرومان بعد انتقال عاصمة الدولة الرومانية الى القسطنطينية . واستمر هذا النشاط التجارى حتى بعد ردم قناة فرعون ولم يحده الا حادث جمل هو اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح . وبقيت تجارة السويس مع الشرق قبله أنظار المستعمرين الذين تطلعوا الى طريق الهند وسعوا للاستيلاء عليه بأى ثمن ؛ ومن أجل ذلك ظل مشروع قناة السويس منذ أقدم عصور التاريخ جزءا غير منفصل من نشاط المستعمرين وكفاحهم وما زال هذا الطابع يدمغ القناة الى يومنا هذا .

ظلت مصر ، بعد أن توقفت قناة عمر ، على يد الخليفة أبى جعفر المنصور ، وثيقة الاتصال بغرب أوروبا لأنها تقع فى الطريق من البحر الأبيض المتوسط الى البحر الأحمر . وقد أنشأ الخليفة المعز لدين الله الفاطمى مدينة القاهرة فى سنة ٩٦٩ م ومنذ ذلك التاريخ حتى نهاية القرن الخامس عشر كانت القاهرة أغنى مدن الشرق الاسلامى واحتكرت تجارة آسيا كلها حتى اليوم الذى قدر فيه لسائح برتغالى يدعى « فاسكو دى جاما » أن يطوف حول رأس الرجاء الصالح فى سنة ١٤٩٧ ويتسلط

(١) أنظر كتاب : Lebeau : Histoire du Bas-Empire :

على المحيط الهندي • وفي عصرها الذهبي ، كانت القاهرة مستودعا عالميا لحاصلات الصين والهند وبلاد العجم وأفريقيا الوسطى • وغنى تجار البندقية وجنوا والقطانة بشراء تلك الحاصلات التي تنقل بمعرفة المصريين من القاهرة الى الإسكندرية • وكذلك كان يفد على هذه المدينة تفر من تجار مارسيليا •

ويصف مؤرخ من أهالى مدينة « ليون » Poulin de Lumina يقال له هذا المجد القاهرى فيقول :

« فى تلك الحقبة ، كان يلتقى تجار ليون ومارسيليا ويرحلون الى الاسكندرية مرتين فى السنة ليحصلوا على بقالة آسيا وعطور البلاد العربية • ويتركون جانبا من هذه الخيرات فى مدينة مارسيليا ليبيع فى سائر جهات فرنسا واسبانيا ، والجزء الباقي وهو الأهم ينقل شمالا عبر نهري الرون والساون وينقل فى الموزيل ويوزع بوساطة « الرين » « والمين » « ونيكر » حتى أقاصى ألمانيا •

واهتم شارلمان بحاصلات الشرق فأغرى رعاياه بالاتصال بالشرق وبعث بسفير من لدنه الى هارون الرشيد وبدأ يتسرب نفوذ هذا الامبراطور الى بيت المقدس بدعوى رعايته لبعض أماكنها المقدسة • وبعد هذا العاهل الجبار وقف العرب لسفنه بالمرصاد ، يقطعون طريقها الى الشرق ولم تصل حاصلات الشرق الا لبعض الموانى الإيطالية •

وأوقد المتعصبون نيران حروب صليبية ، وكان من نتائج هذه الحروب لفت أنظار الأوروبيين لثراء الشرق وأهمية الطرق المؤدية اليه وانعقدت صلات تجارية جديدة بين المسلمين والمسيحيين لما أن وضعت تلك الحروب أوزارها • وكان طريق البحر الأحمر هو الشغل الشاغل للأوروبيين فاستعملوا مختلف طرق الدهاء وسعة الحيلة للوصول اليه •

ومما يذكر من حوادث الحروب الصليبية وقوع « سان لوى » أسيرا فى يد المصريين فى سنة ١٢٤٩ لما نزل فى مدينة دمياط • ويقول شارل رو : J. Charles Roux انه منذ ذلك التاريخ ركزت فرنسا اهتمامها فى مصر

وازداد هذا الاهتمام على مضي الأيام • ومفهوم هذا الكلام أن فرنسا فكرت في غزو مصر منذ ذلك التاريخ وعقدت العزم على ذلك ودبرت خطتها في مدى بضعة قرون •

وكان « لسان لوى » السالف الذكر أخ يقال له « شارل دانجو » وكان أميراً على « پروفانس » سيداً لمارسليا وكانت له في الشرق مآرب جسام ، أهمها كسب مزايا لرعاياه المقيمين في الاسكندرية فأخذ يلوح للظاهر بيبرس بغصن الزيتون وبعث هذا الأخير رسولا من قبله اسمه بدر الدين محمد ليؤكد لشارل دانجو أن أهل مارسليا قد نالوا من مصر أحسن معاملة وظفروا فيها بكرم الضيافة •

ولكن جذوة الحروب الصليبية لم تنطفئ ، فان شارل دانجو بالذات أوعز الى أخيه « سان لوى » بفكرة حملة صليبية تنقض أولا على تونس واذا قدر لها النجاح تكون مقدمة حملة كبيرة تشن على مصر وفلسطين • وقد وافق الصليبيون على هذا المشروع في مجلس عسكرى انعقد بسردينيا وأقنع أسطول المسيحيين الى تونس بالفعل في سنة ١٢٧٠ م •

وكان « سان لوى » قبل هذا التاريخ بعامين قد بعث بسفراء الى البندقية ليطلبوا منها مراكب تنقل الصليبيين ولم تجبه البندقية الى ما طلب حرصا على تجارتها مع الاسكندرية ، واتجه ملك فرنسا الى جنوا التى كانت أقل حرصا على علاقاتها مع مصر فأمدته بالسفن • ونزلت الحملة فيما بين قرطاجة وتونس ولكن مرض « سان لوى » ولقى حتفه في ٢٥ اغسطس سنة ١٢٧٠ واكتفى ملك فرنسا فليب الثالث بالمعاهدات التجارية التى عقدها مع أمير تونس وجلت قوات الصليبيين من الأراضى الافريقية • وهذا يدل على أن فكرة الحرب الصليبية لم تكن مسيحية بمعنى الكلمة بل كانت سعيا وراء مغانم يرجونها فاذا ما ظفروا بالغنيمة لم يعد للحرب مقتضى • وقد ظفر « شارل دانجو » من مصر بما أراد وحافظ على ودها ونال المنافع التجارية وهى ما كانت تهدف اليه حروب

الصليبيين • وهى تلك الحروب التى مهدت لهم طريق التجارة عبر البحر الأبيض المتوسط وأمنتهم مخاوف الطريق بما أحرزوه من ميزات ساعدتهم على ارسال جالياتهم لمدن الشرق الأوسط ذات الأهمية التجارية وحاولت هذه الجاليات أن تسيطر على التجارة الخارجية •

وأضحت سوريا التى كانت من قبل مهبط الفينيقيين ملتقى التجار والملاحين النازحين من مختلف البلاد البحرية وفى ظل السيطرة المسيحية انتزعت من مصر أهميتها التجارية • ولكن مصر ذات موقع جغرافى حبتها به الطبيعة ؛ فهى طريق الهند والشرق الأقصى • ولذلك أثر تجار أوروبا الإقامة والعمل فى الاسكندرية فكان للنازحين منهم من مارسيليا أملاك ومنازل وحوانيت بل وقصور شامخة فى مدينة الاسكندرية •

واستهلت أوروبا القرن الرابع عشر بمزيد من الاهتمام وجهته الى مصر رغبة فى الظفر بها وبثرائها وجمال موقعها مع مضي الوقت ، فأنهالوا عليها وسعوا بكل ما اوتوا من أساليب الدهاء والمكر للتقرب من حكامها ، وكان القسس والرهبان فى مقدمة الذين مهدوا الطريق لهذا الغزو السلمى الذى قامت به أوروبا على مدى السنين • ومن هؤلاء ، الدهاة قس ألمانى اسمه Otto de Nyenhusen الشهير باسم Guillaume de Boldemsele وقد زار مصر وفلسطين فى عصر الملك الناصر محمد • وكتب عن رحلته مذكرات استرعت انتباه الكاردينال « دى تاليران » الذى طبعها ونشرها على نفقاته •

واستمر سيل الأوروبيين يتدفق على مصر طوال القرن الثالث عشر وفى بداية القرن الرابع عشر ، وكان الحصول على اتفاقات تجارية من الأمور السهلة ، وكان حكام مصر يمنحونها بخفة وبساطة • خذ مثلا رحلة جاك كور Jacques Cœur الذى كان يصنع الأواني الفضية لملك فرنسا شارل السابع وقد بعثه مولاه الى عاهل مصر محملا ببعض الهدايا الفضية ، وكان ذلك فى سنة ١٤٤٧ ، فعاد وفى يده معاهدة تجارية كسبت منها فرنسا خيرا كثيرا وخصوصا بعد أن استولى ملوك فرنسا على مدينة

مارسيليا ابتداءً من سنة ١٤٨١ فزاد اهتمام فرنسا باقتصاديات البحر الأبيض المتوسط .

وفي أواخر القرن الخامس عشر وحوالي سنة ١٤٩٨ ظهر أمر جديد قلب الأوضاع رأساً على عقب ؛ وهو طواف « فاسكو دي جاما » حول طريق رأس الرجاء الصالح ، فبدأ بين شعوب الغرب صراع استمر زهاء أربعة قرون . فبعضهم حاول أن ينتزع طريق رأس الرجاء من أيدي البرتغاليين وآخرون سعوا للوصول إلى الشرق من طريق أقصر إذا ما حفرت قناة في برزخ السويس .

وحتى ظهور الرحالة البرتغالي كان العرب وبالأخص أهل مصر هم أصحاب اليد الطولى في تجارة البحر الأحمر . وكما كانت القاهرة مستودعاً لهذه التجارة كان ميناء عدن المطل على بحر الهند مستودعاً آخر يتصل بالهند وبلاد الفرس كما يتصل بمصر وبلاد الحبشة . وقد استولى عليه الأتراك في سنة ١٥١٣ ولكن ما لبث أن استرده منهم امام اليمن وطردهم بحد السيف . وكذلك كانت مكة وجدة من الأسواق الهامة (١) . كانت سفن مصر تحمل البضائع الأوروبية من السويس إلى جدة وتأخذ بدلها بضائع من صادرات الهند ، وكانت تقلع من السويس في شهر ديسمبر وتعود إلى قواعدها في نهاية شهر مايو . ولكن كانت الضرائب التي تجبى في السويس شديدة الوطأة والرسوم الجمركية مرهقة ولذلك رحبت أوروبا بالطريق الجديد .

يقول فولتير في كتابه عن الأخلاق — وهو الذي سبقت الإشارة إليه : — « ان رحلة « جاما » حول طريق رأس الرجاء الصالح إلى كلكتا وبلاد الهند الكبيرة غيرت تجارة العالم القديم ، فالاسكندرية كانت قلب

(1) Abbé Raynal : Histoire philosophique et politique des établissements et du Commerce des Européens dans les deux Indes.

هذه التجارة ونقطة الاتصال بين الشعوب في عصور البطالسة والرومان والعرب وكانت مستودع حاصلات مصر وأوروبا وبلاد الهند واحتكرت البندقية وحدها تقريبا عن طريق الإسكندرية حاصلات الشرق فأثرت على حساب أوروبا في وقت كانت الجهالة تعمى بصائر العالم المسيحي ولولا رحلة فاسكو دي جاما لاحتلت هذه الجمهورية من أوروبا مكان الصدارة ولكن طريق رأس الرجاء الصالح حول الثروات عن وجهتها • واتحدت مصلحة مصر مع مصلحة البندقية فاقترح تجار البندقية الذين هالهم تقدم البرتغاليين على حاكم مصر أن يشقوا على نفقاتهم قناة تصل النيل بالبحر الأحمر ولو فعلوا لاحتكروا مرة أخرى حاصلات الهند ولكن لم يقبل الاقتراح ••••• »

وتخطم قلب البنادقة في سنة ١٥٠٢ لما بلغهم نبأ سطو أساطيل فاسكو دي جاما على سفن مصر واغراقها في البحر الأحمر ، وكان هذا السطو من أعمال القرصنة التي أغاظت السلطان « قنصوه الغوري » فبعث برسول يحمل احتجاجه وتظلمه الى البابا جول الثاني ، ذلك لأن الكنيسة كانت قد باركت الرحالة البرتغالي كما باركت غيره من المغامرين والمستعمرين ، وكذلك حمل رسول الغوري الاحتجاجات الى حاكم البندقية وملوك أسبانيا والبرتغال • وشفع الاحتجاج بطلب التعويض • وقيل انه هدد بذبح جميع المسيحيين المقيمين في مصر وسوريا • والرسول الذي وقع عليه اختيار عاهل مصر هو القس « فرامورو » Fra Mauro الذي أخفق في مهمته وتغلب عليه فرديناند ملك أسبانيا الذي انضم الى البرتغاليين وأقنع البابا وحاكم البندقية بعدم المبالاة بشكوى أمير مسلم يعتبر عدوا للصليبيين وفي هذا ما يكفي لاهمال شكواه •

ولم ييأس قنصوه الغوري فشاء أن يجرب وسيلة أخرى بأن أرسل في سنة ١٥٠٧ الى البندقية مبعوثا اسمه « ترانجيريدي » Trangriberdy يعرض على حاكمها مشروع محالفة ضد البرتغال فاجتمع مجلس العشرة في البندقية ونظر المحالفة المقترحة وبدلا من قبولها أشار على عاهل مصر

أن يلجأ الى السلطان « بيازيد » وفعلًا بذلت المساعي وأرسل بيازيد هذا الى مصر المواد اللازمة لبناء أسطول جديد الا أن القراصنة من رودس هاجموا هذا الأسطول بمجرد بنائه وأغرقوه في الاسكندرية فلم يعد هناك بد من الانتقام ووضع حد لهذا التعصب البغيض . وفي هذا يدعى بعض مؤرخي الغرب أن الغورى فقد أعصابه وراح يذبح المسيحيين فاحتجت البندقية من أجل رعاياها وألقت في احتجاجها التبعة على الفرنسيين باعتبار أن فرسان رودس كانوا فرنسيين وكانوا معادين للبندقية . وما لبث السلطان الغورى أن كف عن الذبح وبعث بكتب ، الى ملك فرنسا يسجل فيها أنه منح الفرنسيين حرية التجارة في الموانئ المصرية والسورية .

ويقول « كلود دى سيسل » (١) :

« ان كتب هذا السلطان العظيم حاكم سوريا ومصر وبعض جزيرة العرب ، مكتوبة بلغته العربية الفصيحة وهي تنم عن رجائه في مصادقة ملك فرنسا لويس ، بما قدمه له من عروض وبما استعمله من أسلوب مؤدب لا عهد له باستعماله حينما يخاطب الملوك والأمراء » .

وقد فكر لويس الثانى عشر ردا على هذه الرسائل في أن يرسل أحد تجار الأسلحة المشهورين سفيرا له في بلاط سلطان مصر وكان قد أرسله من قبل مبعوثا لدى السلطان بيازيد ثم ما لبث أن عدل عن ذلك واختار أحد سكرتيريه واسمه « اندريه لى روى » André Le Roy الذى نجح في تصفية الجو وعقد صلات ودية بين فرنسا ومصر .

على أن البندقية كانت ترقب الحالة ورأت تجارة البرتغاليين تنتزع منها المجد والنفوذ وتقضى عليها بالخراب والدمار وهي لا تستطيع أن تقف مكتوفة اليدين معقودة اللسان فراحت هي الأخرى تبعث الرسل والوفود لتفهم أهل مصر وحكامها أنهم يجب أن يتحدوا بحكم اشتراك

(1) Claude de Seyssel : Histoire de Loys XII, Roy de France, Paris, 1615.

المصلحة مع البندقية لوضع حد لنشاط العدو الجبار الذى عرف طريق رأس الرجاء الصالح فانتزع لنفسه السبق فى البحار وحول الثروة الى خزائنه • وكانت مصر فعلا تعاني من جراء الطريق الجديد محنة قاصمة للظهور فدقت صنماخ أذنيها صيحات أهل البندقية وكيف لا ومصر كانت تجبى خمسة فى المائة على بضائع الهند حينما تدخل من السويس وعشرة فى المائة من قيمتها حينما ينقلها تجار أوروبا من الاسكندرية ؟ ! وفوق ذلك بارت التجارة وأفلس التجار وألقى الناس التبعة على الحكومة وكأنها المسئول الوحيد عن كشف طريق رأس الرجاء الصالح • ولا يمكن الخروج من هذا المأزق الا بأسطول جديد يمر عبر باب البحر الأحمر ويقال أن البندقية بعثت الى مصر بأخشاب ومواد لبناء السفن نقلت بوساطة النيل الى القاهرة ومنها الى السويس على ظهور الجمال ولذلك صنعت مصر أربع سفن كبيرة أقلعت الى الهند فى سنة ١٥٠٨ • ولكن كان هناك طاغية يسمى « البوكر ك » Albuquerque لم يكف عن مناوئة مصر فى البحر الأحمر واثارة القراصنة ضد مراكبها بدافع من تعصب عنيف ويروى عنه أنه فكر فى مشروع خرافى يرمى لتحويل مجرى النيل الى البحر الأحمر كيما تجف مصر وتصاب بنقص فى الأموال والأنفس والثمرات •

تحولت تجارة أوروبا مع الهند الى طريق رأس الرجاء الصالح • ومع أن فرانسوا الأول ملك فرنسا قد استطاع أن يحصل لرعاياه من الباب العالى على امتيازات فى سوريا ولبنان ، الا أن هذه الامتيازات ، وان تكن قد فتحت لفرنسا أسواقا طيبة فى سوريا ووادي الفرات ، فان الذى كان يهم فرنسا هو التجارة عبر البحر الأحمر •

ولما كانت الكنيسة وقتئذ ترعى حركة التجارة كما تعنى بالتبشير فان البابا « سكست كوينت » Sixte Quint راح فى المدة من سنة ١٥٨٥ الى سنة ١٥٩٠ م يدعو الدول المسيحية للتحالف ضد تركيا كيما يقضى

على عناد هذه الأخيرة ورفضها لمشروع توصيل البحر الأبيض المتوسط
بالبحر الأحمر وهذا الأمر يسر لبعثات المبشرين الوصول الى الشرق
الأقصى من أقرب طريق •

وتآمر مع الحركة الكنسية دخیل على الترك يقال له « الأولجى
على » وهو من مواليد كلابر بايطاليا فى سنة ١٥٠٨ ومن رعايا الكنيسة
وقد ادعى الاسلام فى شبابه وتقلد من لدن السلطان منصبا كبيرا فى
الجزائر وفى سنة ١٥٧١ حصل على رتبة الباشوية وصار ذا سطوة كبيرة
وكلمة مسموعة فى بلاط السلطان • وهمس طويلا فى أذن السلطان لىأذن
بتجديد القناة التى تصل النيل بالبحر الأحمر • ولكن سعيه ذهب سدى
ومات فى ٢٧ يونيو سنة ١٥٨٧ بسم دسه له أحد الباشوات الأتراك
ويقال له سنان باشا •

وفى سنة ١٦٠٤ أسس « جيرار لى روا » Gérard Le Roi فى فرنسا
شركة لتجارة الهند الشرقية وصدر بها أمر ملكى فى أول يونيو من تلك
السنة • وكانت هذه أول محاولة فرنسية لخلق نواة استعمارية فى
الشرق ولكنهم عجزوا عن تدبير المال اللازم لها • الا أن هذا الفشل
لم يمنع من استمرار التبادل التجارى بين مارسيليا والاسكندرية فلما
تسلم الكاردينال ريشليو زمام السلطة فى فرنسا عمل على توثيق هذه
الصلات التجارية وحاول أن ينجح فيما أخفقت فيه فرنسا من قبل
بتأسيس شركة اسمها Compagnie Générale du Commerce وذلك بمقتضى
أمر وقعه فى سنة ١٦٢٩ ؛ وكانت على غرار شركات الاستعمار التى أريد
بها السيطرة على الشرق • وقد نص فى عقد تأسيسها على أنها تحتكر
تجارة الشرق والغرب ، وتباشر نشاطها فى مختلف أنحاء العالم وفى داخل
المملكة الفرنسية وفى جميع الأنهر والقنوات (١) •

ولم تكن انجلترا لتدع هذا النشاط دون أن تدلى بدلوها فحاولت
فى أواخر القرن السادس عشر أن تنتزع من أيدي الفرنسيين مركزهم

(1) Avenel : Richelieu et la Monarchie absolue.

الخاص في سوريا الا أن محاولتها باءت بالفشل • واستمر الفرنسيون في توجيه جهودهم الدبلوماسية نحو الشرق الأقصى ؛ محاولين التغلب على منافسة البرتغاليين ؛ ولا سبيل لذلك الا اذا أعادوا التجارة لطريقها الذي كانت تسير فيه قبل الاهتداء الى طريق الكاب • وقد رفعت مذكرة الى الكاردينال ريشيليو ينصح فيها كاتبها بضرورة البحث عن بلاد جديدة أو الاستيلاء على بلاد موجودة وصالحة للاستغلال ووجه النظر الى استراليا الغنية بمناجم الذهب والفضة • وأما الأراضي التي استحوذ عليها البرتغاليون فيجب أن تنتزع من أيديهم لتعود التجارة الى طريقها السابق على اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح الذي نكب فرنسا في تجارتها الخارجية • وقد رأى صاحب تلك المذكرة أنه لا سبيل لفرنسا الا أن تسعى للحصول على حاصلات الشرق بواسطة السويس ؛ ومن هذه الأخيرة تنقل بظهور الجمال الى القاهرة ومن ثم بطريق النيل الى الاسكندرية ومنها الى أوروبا • وأضاف أنه يمكن شق قناة من السويس الى القاهرة في نفس المكان الذي كانت تجرى فيه قناة الأقدمين وبذلك تضعف قوة المنافسين وتحتل فرنسا المكان الأول وستستفيد البندقية معها من هذا الطريق •

ولكن هذا الاقتراح كان مجرد أمنية تداعب خيال فرنسا واضطر تجارها لاقتحام طريق الكاب نفسه منذ سنة ١٦٦٤ •

وهذا التحول لم يصرف أنظار التجار وأصحاب السفن الفرنسيين عن السويس ، كأقصر وأحسن طريق ، وصارت هذه الفكرة الشغل الشاغل للدبلوماسية الفرنسية في أيام الملك لويس الرابع عشر كما سنوضح في الفصل التالي •

ويمكن القول بإيجاز أن جهود البندقية والمساعي التي بذلت بعد ذلك كانت نواة خطة وضعت فيما بعد ولم تنفك عنها فرنسا طوال القرون التي تلت حتى سمحت المصادفات المحضة لأحد أبنائها أن يجعلها في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر حقيقة واقعة وكما بدأت الفكرة استعمارية استغلالية ، منذ ظهور طريق رأس الرجاء الصالح ، ظلت مدموغة بهذه الصفة الى يومنا هذا •

الفصل الثاني

ميساعى فرنسا

في عصر لويس الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر

سياسة كولبير - موقف فرنسا من الدولة العثمانية - وصية لينتزر
للويس الرابع عشر - رعايا فرنسا في مصر - التصميم الأخير للمشروع في
أيام لويس الرابع عشر - لويس الخامس عشر - بريطانيا تظهر على المسرح -
لويس السادس عشر والثورة الفرنسية - التمهيد لحملة بونايرت - النتيجة .

وضعت فرنسا في زمن الملكية ، من أيام لويس الرابع عشر الى الثورة
الفرنسية ، عديدا من المشروعات فتارة رأت انشاء طريق برى يسير في
برزخ السويس ، وأخرى قالت بشق قناة بين البحرين . وهناك ساسة
جنحوا للحيلة وفكروا في معاهدات تمكن لفرنسا من الأمر ؛ وهناك
آخرون أوصوا بالعنف وأمروا بالعدوان . وانعقد الاجماع على أن
مصر هى خير الطرق المؤدية الى الهند وكنوزها ومنها يمكن استغلال
بلاد الشرق الأقصى واجتياحها .

والفرنسيون يلقبون لويس الرابع عشر بالملك الشمس لأنه أنعش
فرنسا وحاول أن يمكن لها في الأرض . وسعى للحصول لرعاياه المقيمين
على ضفاف النيل على نصيب وافر من الامتيازات وكذا لخلق طريق
مواصلات قصير وسريع بينها وبين الشرق . وفي هذا يقول « البرت
فاندال » .

« فطنت حكومتنا للأهمية الجغرافية الخاصة التى لهذا الجزء من
الأرض الممتد من مياه البحر الأبيض الى البحر الأحمر ؛ فهو طريق اتصال

بين عالمين قديمين ؛ يصل أوروبا ببلاد الشرق الأقصى • ولذلك حرصت فرنسا في أيام لويس الرابع عشر على إزالة هذه الشقة لصالحها وحدها ومنفعتها دون سواها « (١) •

ويعززون فضل هذه السياسة لوزير من أشهر وزراء لويس الرابع عشر ويقال له « كولبير » فهو الذى فكر فى تجارة البحر الأحمر ، وقت أن كان هذا البحر موصداً فى وجه المسيحيين ، بسبب مكة وقربها من شواطئه • وقد نشروا ضمن رسائل هذا السياسى الفحل مذكرة قدمها الى مجلس التجارة الفرنسى فى سنة ١٦٦٤ ؛ وأشار فيها الى الانقلاب الذى أصاب تجارة العالم القديم بتغيير طريق الهند والوصول اليها من طريق الكاب • وقال عنه أنه طريق طويل ، ولكنه ساعد الأوروبيين على التخلص من مضايقات المسلمين • وقد سارت البرتغال فى هذا الطريق ، ثم تبعتها هولندا وانجلترا • وأورد فى مذكرته أن التجار الفرنسيين ، دون غيرهم ، هم الذين صبروا على الإقامة فى مصر رغماً عما كان يصادفهم من جرح لِعواطفهم كما صبروا على الجمارك التى كانت تحصل بنسبة عشرين فى المائة • فاذا أتيح لهم أن يفتحوا طريقاً للهند عبر السويس فانهم بذلك يحتكرون تجارة الهند •

وقدم كولبير الى لويس الرابع عشر مشروعات جديدة لانعاش تجارة فرنسا الخارجية فاحتضنها هذا الأخير • وكانت تنطوى على فكرة تأسيس شركات للاستعمار على غرار ما فعلته هولندا وغيرها منذ اهتمدى الرحالة البرتغالى الى طريق الكاب •

وفى سنة ١٦٦٤ أمر لويس الرابع عشر بانشاء شركة سماها «شركة الهند» ومنحها تجارة بلاد الهند الشرقية وجزر فرنسا ومدغشقر وكذلك البحر الأحمر ومن هنا وضع مشروع طريق السويس على بساط البحث • وكان من رأى « كولبير » أن تؤسس شركة أخرى تسمى شركة

(1) Louis XIV en Egypte. A. Vandal, 1889.

« ليقان » • ودخلوا في مفاوضات مع الباب العالي لكي يفتح البحر الأحمر للمسيحيين ، ولكي يؤمن مصالح التجار الفرنسيين ويخصصهم باحتكار أعمال النقل البحري • ورأوا في حالة نجاح هذه المفاوضات ، أن تنقل البضائع الى السويس بحرا ، ثم على ظهور الجبال الى القاهرة وبالنيل الى الاسكندرية • ومن هناك تتسلمها شركة « ليقان » لنقلها الى مارسيليا • وطالبوا بتخفيض الرسوم الجمركية لكي يقوى الفرنسيون على منافسة طريق الكاب • ويروى « شارل رو » والد رئيس شركة قناة السويس الحالية في مؤلفه عن « برزخ السويس وقنواتها » ^(١) أن المسلمين وقتئذ كانوا على جانب كبير من التعصب وكراهية الأوروبيين ولذلك لم تفلح المراسى التي بذلت لدى الباب العالي • وأغلب الظن أن الأمر لم يكن تعصبا ؛ بل كان حذرا مما تنطوى عليه هذه المشروعات فقد منح السلطان امتيازات للفرنسيين وهؤلاء اتهموا الاتراك بالاخلال بالاتفاقات • وسمحوا لأنفسهم باعتراف « شارل رو » بأن يبعثوا بقوات فرنسية مسلحة لمعاونة البندقية ضد المسلمين كما اعترف بأن قراصنة فرنسيين سطوا على المراكب التركية وبذل لويس الرابع عشر غاية الجهد لموازرة كل حركة تشن ضد الأتراك • وقد بعث بامدادات الى امبراطور ألمانيا في سنة ١٦٦٤ في حربه ضد الأتراك وساءت العلاقات الى حد أن القسطنطينية اعتقلت سفير فرنسا ؛ ورأى كولبير خطأ هذه السياسة وخطرها على تجارة فرنسا في الشرق ؛ فاضطر لويس الرابع عشر للعدول عن سياسته والاعتذار للباب العالي •

لم تجد سياسة العنف فجنحوا الى اللين ؛ وعملا بنصيحة كولبير عين لويس الرابع عشر الميسو «دي لاهاي فانتيليه» De La Haye Vantelet سفيرا بعثه الى بلاط السلطان ، ليسعى بالدهاء والمرونة ، لازالة جو التوتر الذي ساد العلاقات بين البلدين ومما ورد في وثيقة هامة موجودة

(1) J. Charles Roux : L'isthme et le Canal de Suez, Tome I, Page 60.

بسجلات وزارة الخارجية الفرنسية ومؤرخة في ٢٢ أغسطس سنة ١٦٦٥ وهي تتضمن التعليمات التي صدرت من الملك لويس الرابع عشر الى سفير فرنسا الجديد (١) .

مما لا شك فيه أن الانجليز والهولانديين قد ظفروا بتجارة واسعة في بلاد الهند الشرقية ويحصلون منها على منتجات بأثمان زهيدة تدر عليهم أرباحا تتراوح بين ١٢ و ١٥ مليوناً من الجنيهات في العام وهذه منفعة لا يستهان بها .

والثابت أنهم غمروا بلاد أوروبا بحاصلات الهند ؛ يبيعونها في الشمال والجنوب ؛ وحتى في فرنسا وإيطاليا وأسبانيا .

ونفس هذه الحاصلات التي يستولى عليها الانجليز بسبب ملاحظتهم حول رأس الرجاء الصالح ومعهم الهولنديون ، كانت قبل كشف هذا الطريق ، تنقل عبر البلاد التابعة لجلالة السلطان ويتسلمها الفرنسيون ويوزعونها في فرنسا وإيطاليا وألمانيا وباقي بلاد أوروبا .

وختمت هذه الوثيقة بالقول أن طريق رأس الرجاء الصالح جر الخراب والدمار على تجارة فرنسا ؛ وحرّم الباب العالي من موارد جمركية لا يستهان بها .

وقد حصل سفير فرنسا المشار اليه ، على بعض ما طلب ، بخصوص المرور في البحر الأحمر ؛ ولكن سلطان تركيا طلب الى فرنسا أن تلزم الحياد التام في منازعات تركيا مع الغير وأن تقدم البرهان على نواياها الحسنة . ولذا فكر لويس الرابع عشر في تدعيم العلاقات الطيبة بتعيين سفير آخر في القسطنطينية يكون أكثر براعة وكياسة فاختار المركز « دي نواتيل » de Nointel لهذه السفارة وكان مستشاراً في برلمان باريس واشتهر بولعه بالآثار وهو الأمر الذي جذبته الى الشرق ، وحمله

(١) محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية . تحت كلمة قسطنطينية في المجلد رقم ٧ بالصحيفة ٢٠٢ يراجع النص الكامل لهذه الوثيقة بالملحق رقم واحد في نهاية هذا الكتاب .

على العناية بمسائله وتفهم عقلية شعوبه • وزود الوزير « كولير » هذا السفير بتعليمات نشرنا نصها في مجموعة الوثائق الواردة بنهاية هذا الكتاب وهى الوثيقة رقم ٢ المنقولة من محفوظات البحرية الفرنسية • وهى تكشف عن المسعى الذى بذلوه للحصول على امتيازات جديدة لفرنسا ؛ وأن يأذن السلطان بإنشاء طريق تجارى يخترق برزخ السويس ويصل البحرين الأبيض والأحمر •

ولكن السفير الجديد استقبل بفتور ، من لدن الباب العالى ، حتى فكر فى العودة من حيث أتى • الا أن كولير نصح له بالتريث وبعث فى سنة ١٦٧١ برسالة حملها الى الباب العالى المسيو « دارففيه » d'Arvieu x وكان من فرسان فرنسا والرسالة أشبه بانذار يخبر الباب العالى بين منح الامتيازات المطلوبة أو قطع العلاقات وتسحب سفير فرنسا من القسطنطينية •

ومما هو جدير بالذكر أن كولير كان قد عين الى جانب المركز « دى نواتيل » أحد مديرى شركة الهند واسمه « ماجى » Magy وقد حصلوا على تخفيض فى الرسوم الجمركية الى ٣ فى المائة فيما عدا ما هو مقرر فى القاهرة والاسكندرية • وأوشك الفرنسيون أن يظفروا بما طلبوه ؛ لولا أن الباب العالى قرر عرض الأمر على المفتى ، الذى أثار معارضة شديدة ولم يسمح للمسيحيين أن يقتحموا البحر الأحمر مخافة وصولهم الى مكة والعدوان على قبر رسول الله عليه صلاة الله وسلامه • وازاء هذا الفشل حاول السفير الفرنسى « دى نواتيل » السفر الى القاهرة للحصول من حاكم مصر على ما أراد أن يحصل عليه من سلطان تركيا ويضع هذا الأخير أمام الأمر الواقع • الا أن مصر أعرضت عنه وردته من حيث أتى • وكانت الحرب قائمة بين فرنسا وهولندا واستطاع لويس الرابع عشر أن يحتل أرض هولندا فى سنة ١٦٧٢ فعلا نجمه ولما رجع « دى نواتيل » الى القسطنطينية استطاع أن يضع حدا للاساءات التى كان يلقاها التجار الفرنسيون من الباشوات الأتراك •

وكان هذا السفير يعمل لحساب لويس الرابع عشر ، ولحساب الغرفة التجارية في مارسيليا •

وغداة دخول جيش فرنسا في الأراضي الهولندية ، ظهر فيلسوف ألماني شاب يقال له « لينتز » وطلب مقابلة الملك لويس الرابع عشر فلم يأذن له بالمقابلة فبعث اليه لينتز برسالة غاية في الخطورة وهي مؤرخة في ١٥ مارس سنة ١٦٧٢ • وهذه الرسالة التي أذاعها « شارل رو » تكشف بجلاء عن نوايا الأوروبيين وخططهم في ذلك الحين • ونحن نورد هنا ترجمة لنصها الكامل : —

وثيقة لينتز أو وصايا الاستعمارية

« مولاي صاحب الجلالة

« ان ما اشتهر عن جلالتك من حكمة عالية ، ليغريني بأن أتقدم الى
« سدتكم ، بشمار عملى ، فى مشروع يراه كبار القوم اوسع المشروعات التى
« يمكن وضعها فى حيز التنفيذ بمنتهى السهولة . اريد ان اتحدث اليكم
« يا مولاي فى مشروع غزو مصر . لا يوجد بين اجزاء الارض جميعها بلد يمكن
« السيطرة منه على العالم كله وعلى بحار الدنيا بأسرها غير مصر . وهى
« تستطيع أن تلعب هذا الدور لسهولة استيعابها لعدد كبير من السكان
« ولخصب أرضها المنعدم المثال . ولقد كانت فى ماضى الأيام مهذا للعلوم
« ومحرابا لنعمة الله ولكنها اليوم معقل للديانة المحمدية التى تغدر بنا .
« ولاى داع تخسر المسيحية تلك الأرض المقدسة التى تصل آسيا بأفريقية
« والتى جعلت منها الطبيعة حاجزا بين البحر الأبيض المتوسط والبحر
« الأحمر ومدخلا لبلاد الشرق جميعها ومستودعا لكنوز أوروبا والهند
« ولديكم من وسائل الملاحة ما يجعل مصر سهلة المنال . وفى السنوات
« الأخيرة ، أضحى السفر عبر البحر الأبيض المتوسط ، بالنسبة للسفن
« الفرنسية عملية هينة وقلما نسمع عن حادث غرق ذى بال فى مياه هذا
« البحر . وتقع جزيرة مالطة فى ثلث الطريق من مارسيليا وجزيرة « كانديد »
« فى الثلث الثانى . وما أسهل أن تقلع السفن الى كريت ومنها الى شواطئ
« تونس والجزائر وطرابلس . ومالطة محطة مأمونة العواقب لأن فرنسا
« تملك جزيرة « لامبدوز » المجاورة لها . واذا كانت القسطنطينية قلعة

« لجيوش الامبراطورية العثمانية الا أن الهجوم المبالغت لن يترك لها فرصة
« النجدة لبعء الشقة بينها وبين أوروبا . ومصر تكتنفها صحراوات فسيحة
« فلا يمكن اغاثتها بالجيوش البرية . وأما الترك فليس لهم من البحرية
« ما يسمح لهم بصد هجوم عليهم من البحر . والجيش المصرى فى زمن
« السلم لا يعد شيئا مذكورا . ومصر ، كغيرها من بلاد الشرق ، لا تنتظر
« الا جيش التحرير لتقوم قومتها ؛ ولذلك فانكم حينما تفزون مصر
« ستقضون على الامبراطورية التركية القضاء المبرم . ومن المسلم به
« والمعروف أن مصر غير محصنة ولا تملك أن ترد الهجوم الأول وذلك
« فيما عدا مدينة القاهرة وهذه لا تستطيع أن تصمد أمام مهاجم له السيادة
« على البحر . تلك حقائق أكدها لى السائحون ؛ وقد استقيت معلوماتى
« من كثيرين منهم ؛ فأكدوا لى أن الحملة على مصر مضمونة النجاح . وعن
« يسار مصر ، يوجد العرب ، وعن يمينها ، يربط البدو وأولئك وهؤلاء
« أعداء للترك وسيعملون لحساب من يدفع لهم الثمن . ويقال أن الجيش
« المصرى ، يبلغ تعدادة ثلاثين ألف رجل ولكن هذا العدد ، مجرد مظهر
« لا يسند على قوة حقيقية ؛ لأنه منذ أن أضحت وظيفة الوالى شيئا
« يشتري بالمال شاعت الفوضى ، واختل النظام التركى القديم . وتقابل
« الأسكندرية مدينة دمياط وهى محصنة بطريقة عتيقة لا تسمح لها
« بمقاومة غزو يشن على أسس فنية حديثة . أما رشيد فخالية من أى
« حصن أو قوة . ولا يمكن الحكم على عسكرية تلك البلاد بما عرف
« فى معركة كانديد أو فى القتال الذى اشتبك فيه الآسيويون . ولو فرضنا
« أن هذا المشروع الذى تؤكد نجاحه اعتبارات عدة قد منى بالفشل ،
« فماذا عساه أن يصيب فرنسا وهى تتصدى لمنازلة برابرة همج يشرون
« حفيظتها بمختلف الاهانات . ان موقع مصر القذ ، سيفتح لكم خزائن
« الشرق ذى الثراء الهائل وسيربطكم مع الهند برباط وثيق يمكن لتجارة
« فرنسا ، ويعبد الطريق أمام غزاة عظام خليقين بالانتساب الى الأسكندر
« المجيد .

« ولو أن البرتغاليين ، مع قلة جيوشهم بالنسبة لفرنسا ، وضعفهم
« الذى لا يدع محلا لمقارنتهم بفرنسا أمكنهم غزو مصر لامتلكوا بلاد الهند
« قاطبة ومع ذلك فانهم على قلتهم وضعفهم قضوا مضاجع تلك البلاد
« ولم يكبح جماحهم الا الانجليز والهولنديون . وهؤلاء زلزلوا عروش
« ملوك الشرق الطغاة . ولقد أمكن اخضاع امبراطورية الصين العظيمة
« والسيطرة عليها بسبعين ألف من الثوار . والشرقيون الآن ، فى طريق
« التحلل ؛ ولم يعد ذلك سرا يخفى على أحد ؛ ومن السهل اشعال فتنة

« في بلاد المغول... وأنتم اذا غزوتهم مصر فستسيطرون على بحار الهند
« وما يوجد فيها من جزائر لا تقع تحت حصر . وعندئذ سيتقدم اليكم قلب
« آسيا المحروم من التجارة والثراء ويضع نفسه تحت تاجكم ؛ وبوسعى
« أن أقرر أنه ليس ثمة مشروع أعظم وأجل وأسهل في تنفيذه من
« مشروعى هذا .

« واذا كان ولا بد من تبسيط المسائل والنظر اليها نظرة منطقية فانى
« أرى أن يغزو هولاندا عن طريق مصر أسهل من غزوها في عقر دارها ؛
« لأنكم بغزو مصر تنتزعون من يدها أعز ما تمتلك ألا وهو خزائن الشرق
« ونفائسه . وأهم من ذلك أنها لن تشعر على الفور بضربكم واذا فطنت
« فلن تقدر على الخلاص منها ؛ واذا ما تجاسرت على تحدى غزوكم لمصر ،
« فانها ستكون نفسها بسخط العالم المسيحي في حين أن غزوها في عقر
« دارها ، يجعلها تظهر بمظهر المعتدى عليه ، ويدفعها الى الانتقام ، مؤيدة
« برأى عام أوروبى لا ينظر الى مطامع فرنسا في أوروبا بعين الارتياح .
« فأولئك الذين يمقتون الكفار (ويعنى المسلمين) وكذا الذين يحقدون
« على فرنسا سينظرون بعين الرضا والارتياح لهجومكم على المسلمين ؛
« والأولون تحذوهم روح مسيحية ، والآخرون يرجون أن تتعرض فرنسا
« لخصم جديد يستنفد قوتها العسكرية فيريح أوروبا منها . وانكم اذا
« احتفظتم بسرية وسائل هذه الحملة ، وأخفيتم النوايا الحقيقية ،
« ستقومون بعمل كبير تضمنون به امتلاك الهند وتجارة آسيا وسيادة
« العالم كله .

« ولا بأس من ترك الاشاعات الحالية تأخذ مجراها ، وتذيع أنكم
« تستعدون لغزو بلاد المورة أو أن يقال أنكم تتأهبون لانتزاع الدردنيل
« والقسطنطينية ؛ فاذا ما اتجهت أنظار أوروبا لتلك الجهات انقضت
« جيوشكم على مصر بغتة فتشتهرون بالحنكة والدهاء والحكمة وتملاً
« سيرتكم الآفاق وستكون المفاجأة عظيمة لأولئك الذين يترقبون هجومكم
« على هولندا فيبهرهم ويهزهم تحويل جيوشكم الى مصر .

« وانه لما تقتضيه الحكمة ، أن تجنحوا ، يا مولاي ، لكتمان سر هذه
« الحملة الميمونة التى جربها أجدادكم من قبل . وسيكون لنجاحكم فيها
« نتائج بعيدة المدى فيضطر الهولنديون لأن يخفضوا لكم جناح الذل من
« الرهبة ويدين لكم الكفار بالطاعة والاحترام نزولا على ارادة جيوشكم
« المظفرة وتكسبون اعجاب الناس جميعا » .

هذا الكاتب الألماني الفاجر الذي يلقبه « شارل رو » بالفيلسوف ويشيد بذكره ويترنم برسالته ، قد عبر أصدق تعبير عن شعور الأوربيين حيال أهل الشرق الآمنين وحقدتهم على الاسلام والمسلمين • ولكن لويس الرابع عشر رفض الوصية ولم يعمل بها • ويعللون ذلك بأقوال كثيرة فأحدهم ^(١) يقول أن لويس الرابع عشر رفض فكرة الحرب المقدسة وقال أن الحروب الصليبية انتهت منذ أيام « سان لوى » ويؤيد هذا النظر البير فاندال ^(٢) ويقول أن لويس الرابع عشر رفض المشروع شكلا وقطع على صاحبه خط الرجعة • ولكنه في موضع آخر أخذ على « لينتز » أنه كان قصير النظر واستخف بقوة تركيا وشدة بأسها ولم تكن تركيا في حالة انحلال كما بدا من مظهرها • وأضاف هذا الكاتب قوله أن من أخطاء المشروع ، تصور اهتمام أوروبا الشديد بحرب صليبية تعميها عن مصالحها الخاصة ولو أقدم لويس الرابع عشر على غزو مصر وقطع طريق الهند ، لتصدى له الانجليز والهولنديون وقاتلوه قتالا مريرا ولأمكنهم حبس فرنسا في القارة الأوروبية •

ويمكن القول بوجه الاجمال أن الوزير الفرنسى « كولبير » لم يحقق أمانيه ولكنه وضع سياسة شرقية سار عليها خلفاؤه حتى نهاية القرن الثامن عشر • وكان أول من اتبع نفس تلك السياسة وجرب حظه فيها ولد لكولبير اسمه « المركيز دى سينلاى » Marquis de Seignelay الذى عين وزيرا للبحرية فى سنة ١٦٨٥ فانتهاز فرصة اضطرابات داخلية فى تركيا وخصومات قامت بينها وبين النمسا ، وكلف سفير فرنسا فى القسطنطينية المسيو « جيراردان » بأن يتفاوض مع الباب العالى بشأن البحر الأحمر • ووجد هذا السفير جوا طيبا فعرض على وزراء الباب العالى فكرة شق قناة فى برزخ السويس تصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر • وهذه هى المرة الأولى التى عرض فيها مشروع القناة بصفة

(1) Foucher de Careil : Notes et lettres de Leibnitz V. 359

(2) Albert Vandal : L'odyssée d'un ambassadeur. Les voyages du Marquis de Nointel (1670-1680) 1900.

رسمية • ونجح المسعى لدى السلطان ولكنه رفض أن يجيب فرنسا لما طلبت لأن القاهرة عارضت رغبة السلطان وأعلن شعب مصر وقتئذ أنه يخاف ما يترتب على هذا المشروع من خطر يصيب البلاد من العالم المسيحي • ويزعم بعض المؤرخين الفرنسيين أن تجار مصر الذين أرادوا أن يحتكروا لأنفسهم تجارة البحر الأحمر هم الذين أثاروا هذا الشعور الدينى وكان السلطان على شدة بأسه ودكتاتوريته أعجز من أن يقاوم شعورا دينيا اسلاميا • ولو صح هذا فأكرم بدين يقى بلاده مكر الماكرين وقد اتضحت مآربهم من الوثائق التى تقدم عرضها •

ان الهزيمة التى منيت بها السياسة الفرنسية حينئذ ، لم تمنعها من الحصول على مزايا للتجار من رعاياها المقيمين بمصر ففى سنة ١٦٦٣ وافق الباب العالى على تخفيض الرسوم الجمركية التى تحصل من التجار الفرنسيين من ٢٠ فى المائة الى ٣ فى المائة • وبعد هذا التاريخ منح الفرنسيون المقيمون بمصر ميزات أخرى وطدت العلاقة بين موانئ فرنسا الواقعة على البحر الأبيض المتوسط وبين مصر فى المدة من سنة ١٦٨٧ الى سنة ١٧١٥ فاحتكرت فرنسا بيع مصنوعات على ضفاف النيل وأقصت من هذا السوق كلا من انجلترا وهولندا وباعت مصر لفرنسا فى مقابل ذلك حاصلاتها الزراعية وما تستورده من حاصلات الهند ووصلت الى الاسكندرية ورشيد فى سنة ١٧٢٥ مائة وخمس عشرة باخرة فرنسية • وكان فى القاهرة أحد عشر من البيوت التجارية الفرنسية وخمسون من التجار الفرنسيين فى مقابل انجليزيين وهولانديين^(١) •

وسعى تجار فرنسا المقيمون بمصر لخلق رأى عام فرنسى يلح فى طلب شق قناة فى برزخ السويس وتردد صدى هؤلاء فى فرنسا حتى قام فى نهاية القرن السابع عشر أحد رجال الاقتصاد فيها واسمه «جاك سافارى»

(1) Octave Noël : Histoire du Commerce du monde depuis les temps les plus reculés.

بدراسة مسألة البحر الأحمر ، كوسيلة للتجارة الخارجية ، واستعرض الحالة القديمة السابقة على كشف طريق رأس الرجاء الصالح ودعا الى تأسيس شركة جديدة يصل نشاطها الى جدة وتحتكر تجارة البحر الأحمر^(١) وقارن بين طريق السويس وطريق رأس الرجاء الصالح مبينا الفرق الهائل في المسافة واقترح انشاء قناة في برزخ السويس تمتد من دمياط الى السويس أو من السويس الى أقرب نقطة في نهر النيل . وأشار في مؤلفه الى قناة فرعون القديمة والى محاولات البطالسة وكليوباترة وملوك مصر الأقدمين التي بذلت في هذا المضمار وزعم أنهم لم يشقوا قناة السويس للخوف من الفرق ظنا أن مستوى البحر الأبيض مرتفع عن مستوى البحر الأحمر . وختم مشروعه بقوله « ولن يقدر على شق هذه القناة الا ملكنا العظيم رغم الصعاب التي قد تقف في سبيله ولديه المال الذي يستطيع أن يبذله في سبيل رعاياه » ومن أجل ذلك تؤكد أن فرنسا من قديم الزمن فكرت في اقتطاع جزء من جسم مصر تشق فيه قناة على تفقتها لتكون القناة لها وحدها ولا سبيل لذلك الا باحتلال مصر .

استعرض هذا الكاتب الصعاب القديمة واقترح مد القناة من السويس الى دمياط وهي مسافة قدرها بما يتراوح بين ٦٠ و ٥٠ فرسخا وهي منطقة سهلة خالية من الجبال . وعبر عن تفكير مواطنيه فدعا الى احتلال مصر كما فعل لينتز وأن يكن الفارق أن الكاتب الألماني أرادها حربا صليبية مقدسة ورأى هذا الكاتب الاقتصادي ضرورة الاحتلال لغايات تجارية بحتة والنتيجة واحدة في الحالين . قال سافاري ما نصه : « ولو أضحي عاهلنا لويس الأكبر سيديا مصر ، وهذا ما نرجوه ، فسيغلب بحرصه وحكمته على الصعاب المقول عنها ، وسنرى عددا كبيرا من الناس يشتغلون في حفر هذه القناة ؛ في هذا العهد السعيد . . . » وذكر

(1) Jacques Savary : Le Parfait négociant 1679-1713 (7e édition).

أن القناة ستأخذ أهميتها التجارية بفضل لويس الرابع عشر وعنايته بالتجارة بعكس الترك وهم قوم كسالى لا يحبون التجارة وليس من رعاياهم من يهتم بالتجارة غير العرب واليهود من سكان القاهرة وهؤلاء لن يقدروا على مناوأة لويس الرابع عشر *

فشلت المحاولات الدبلوماسية التى بذلها لويس الرابع عشر لتحقيق مشروع قناة السويس ؛ فأراد الوصول الى أغراضه عن طريق آخر واتجه الى بلاد الحبشة ، وهى من قلاع المسيحية ، ليغزوها تجاريا وليفتحها ببعثات المبشرين من قساوسة فرنسا وقد عهد اليهم أن يوطدوا أواصر المحبة بين حكومة فرساي وبين النجاشى * وقبل المجازفة فى هذا الطريق طلب وزير خارجية فرنسا « الكونت دى بوتتشا رتران » Le Comte de Pontchartrain من قنصل فرنسا العام فى مصر واسمه « بنوا دى ماييه » Benoist de Maillet أن يعد تقريرا عما اذا كان يمكن الوصول الى الحبشة عن طريق نهر النيل ومن ثم الاستفادة بمركز خاص فيها للحصول على تجارة بلاد الهند الشرقية *

وبعث هذا القنصل بتقريره ذاكرة أنه فى كل عام تسير قافلتان من القاهرة الى مدينة سنار ، وهى عاصمة النوبة ، ويقيم بها بعض التجار المصريين ويعملون فى أمن وطمأنينة ؛ ونصح القنصل لحكومته أن تفكر فى طريق من السويس يمر بجدة وينتهى فى مصوع ؛ وهو طريق مائى بطبيعة الحال ؛ ولو حصلت فرنسا على هذا الطريق لأمكنها أن تبسط سلطانها على البحر الأحمر وتتجر رأسا مع الهند وأوصى بالصبر والأناة ، حتى يمكن التغلب على عناد الأتراك وقهرهم يوما من الأيام * وتوطئة لذلك اقترح على حكومة فرنسا أن تفتح فى مدينة جدة قنصلية صغيرة يرأسها نائب قنصل لبدأ فى تنفيذ هذه السياسة *

وعنى هذا القنصل عناية خاصة بتثبيت أقدام الفرنسيين فى مصر * وفى تقرير له رفعه فى سنة ١٦٩٨ الى سفير فرنسا بالقسطنطينية ذكر المسيو « دى ماييه » أن شق قناة بين البحرين الأبيض والأحمر مشروع لا يستطيع

فرنسا أن تنجح بدونه وبين طريقة ذلك وأطنب في وصف مزاياه • والمهم في هذا التقرير أن القنصل الفرنسي ذكر أن الانجليز يعملون على احتلال مصر يوما من الأيام وذلك لسد طريق البحر الأحمر وأن فرنسا يجب أن تفتن لهذه الخطة فتبدأ بوضع مركب صغير يحمل البريد من السويس الى بعض موانئ البحر الأحمر وبذلك يألف الناس رؤية علمها ثم يصير المركب اثنين ويصبح الاثنان أسطولا وهكذا بالتدريج خطوة بعد أخرى • وذكر القنصل الفرنسي أن انجلترا عينت قنصلا لها في سوريا اسمه « فيزليير » Vesler وكان يتجول من سوريا الى طرابلس ويضع النواة الأولى لخطة انجليزية تهدف لغزو مصر •

ولم تلق حكومة فرساي بالا لخطة قنصلها العام بالقاهرة بل مضت في السعي لدى النجاشي وعينت لهذه المهمة أحد مستخدمي قنصليتها بالقاهرة واسمه « لى نواردي رول » Le Noir du Roule وزودته بمبلغ عشرة آلاف جنيه وجمل رسالة من لويس الرابع عشر الى النجاشي وقد سافر من القاهرة الى أسبوط بطريق النيل في ١٩ يوليو سنة ١٧٠٤ ووصل الى دنجلة وانتظر تصريحا من النجاشي ، يأذن له بدخول الحبشة • ودخل سنار في مايو سنة ١٧٠٥ وكاد ينجح في مهمته ، لولا تعرضه لدسائس التجار الفرنسيين المقيمين بالقاهرة حتى أنه لما عاد الى بلاده ذبح في الطريق لأن هؤلاء التجار خافوا أن يفتح طريق الشرق من الحبشة وهم يريدونه من السويس ليحققوا لأنفسهم مغانم كثيرة • وبقتل هذا الرجل اندثر مشروع فرنسا في الحبشة •

على أن لويس الرابع عشر كان قد أوفد في تلك الآونة بعثة أخرى الى بلاد الفرس يرأسها « جان بابتيست فابر » Jean-Baptiste Fabre وذلك في سنة ١٧٠٤ وطبقا لاتفاق جرى بين وزير خارجية فرنسا وغرفة التجارة في مارسيليا ، وحمل الرسول هدية من الملك الى شاه العجم ، وكان المراد ببعثته اقامة علاقات تجارية مع بلاد الفرس لمناوأة نشاط الانجليز والهولانديين وقد مات هذا المبعوث حال وصوله ، بسبب مشقة

الطريق ؛ الا أن موته لم يمه البعثة فقد كان فى صحبته ولد فى السادسة عشرة من عمره وامرأة فرنسية تعرف بها فى باريس ، قبل سفره ، وأغرم بها ، حتى رافقته فى رحلته واسم هذه السيدة « مارى بيتى » Marie Petit^(١) فمن باب الوفاء لذكرى خليلها عينت ولده الفتى رئيسا سوريا للبعثة وتسلمت هى زمام الأمر وبدأت تستهوى بجمالها بعض رجال فارس واستعانت بهم على تثبيت نفوذها واملاء ارادتها على البعثة الفرنسية بل وزعمت فى أصفهان ، أنها من دم ملكى ، وأنها مبعوثة من لدن أميرات البوربون . وترامت الأخبار عن هذه الحسناء التى تمتطى ظهور الجمال ، وتحمل الغدارة فى منطقتها ، ومن ورائها الحرس والعساكر وتخترق الصحارى وفى يدها رسالة الملك التى كانت قد صدرت لعشيقها الراحل بتعيينه سفيرا ، فحولت لنفسها هذه الرسالة وأغرمت بتلك المغامرة . ولما وصلت الأنباء الى سفير فرنسا فى القسطنطينية ندب سكرتيه وأمره بالسفر الى بلاد الفرس والقبض على تلك المرأة الشاذة ولكن ذلك لم يمنعها من الوصول الى بلاط الشاه حيث لقيت بعض التقدير والاعجاب . على أن « ميشيل » سكرتير سفير فرنسا فى القسطنطينية انتزع الأمر لنفسه وعادت مارى الى بلادها واستمر هو فى مسعاه حتى عقد معاهدة تجارية مع الشاه عباس الثانى الذى عين بدوره سفيرا فى بلاط الملك لويس الرابع عشر واختار « محمد رضا خان » لهذه السفارة فسافر الى باريس فى سنة ١٧١٤ ومنذ ذلك الحين اتيح للتجار الفرنسيين أن ينفذوا الى بلاد العجم تارة عبر الحدود التركية وأخرى من الخليج الفارسى . وعينت فرنسا قنصلا لها فى أصفهان مقابل قنصل فارسى يقيم فى مارسيليا . وكسبت فرنسا طريقا تنفذ منه الى أواسط آسيا .

من ذلك نرى أن فرنسا جريا على خطة مرسومة بعثت جماعة الى

(1) Albert Vandal : Une Ambassade française en Orient sous Louis XV.

محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية « رسائل العجم »
Correspondance de Perse.

الحبشة ، وآخرين الى الخليج الفارسي وذلك لغرض واحد هو الوصول الى الهند عن طريق أقصر وأقل كلفة من طريق رأس الرجاء الصالح . ولذلك يقول « البير فاندال » أن مسألة هذا الطريق قد وضعت على بساط البحث العلمى من أيام لويس الرابع عشر وأن سياسة فرنسا استمرت على نفس الخطة حتى أمكن شق قناة السويس وظن أنها أداة لتمكين فرنسا دون سواها من الهند وحاصلات الشرق وكان هذا هو بيت القصيد وجوهر المشروع .

* * *

اتتهى عصر لويس الرابع عشر ونشاطه الاستعماري فطوى مشروع قناة السويس في أيام لويس الخامس عشر واقتصر تفكير فرنسا على الوصول الى الهند عن طريق الخليج الفارسي . وبعد حرب السنين السبع عادت حكومة فرنسا تفكر في الخطط الامبراطورية المفقودة ، ولكنها لم تخرج عن دائرة آسيا الوسطى وبلاد العجم . وباهمال الحكومة أهمل رأى العام بالتالى الكلام عن مشروع قناة السويس ، فيما عدا بغض الفلاسفة الذين يبحثون في الأوراق المطوية والصحائف المهملة .

ومن هؤلاء الذين عاودوا النظر في الأمر « المركيز دارجنسون » d'Argenson ، فقال أن أوروبا قد أضحت بعد حرب السنوات السبع تنعم بالسلام وأن على فرنسا أن تنتهز هذه الفرصة فتتقضى على الامبراطورية العثمانية « لتقيم صرح المسيحية فيها وتستخلص الأراضي المقدسة » وأضاف هذا المركيز قوله « ان مشروعى صليبي ومن ميزاته التجارية العظيمة المكان حفر قناة تصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر وتكون ملكا مشتركا للعالم المسيحى » .

هذا كلام نقله بنصه « شارل رو » في الصفحة ٨٧ من الجزء الأول من مؤلفه عن قناة السويس وهو كلام نشره وعلق عليه في آخر القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين وكان نائبا لرئيس مجلس ادارة شركة قناة السويس فامتدح « دارجنسون » ووصفه بالحكمة والنبوة

ورفعه الى مراتب القديسين والصالحين وفي هذا ما يدل دلالة ظاهرة على تأصل هذا التفكير في نفوس المشرفين على شركة قناة السويس •
قال شارل رو ما نصه « ألا تشبه هذه الرغبة التي أبدتها المركز دارجنسون من حيث تملك القناة للعالم المسيحي على الشيوع الوضع الحالي للقناة من حيث مركزها الدولي » •

اذن هي حرب صليبية مقدسة أو تدويل مسيحي للقناة •

لم يغفل « موتسكيو » أمر القناة في كتابه « روح القوانين » وكذلك فعل فولتير في رسالته عن الأخلاق وتكلم عن قناة فرعون وقناة عمر • لذلك ليس بصحيح أن يقال أن الفكرة العتيقة قد تخلت عنها فرنسا • وكل ما هنالك أن الحكومة الفرنسية ركزت اهتمامها في الطريق الى الهند من أواسط آسيا الى الخليج الفارسي ورأت أن من الممكن الوصول رأسا من القسطنطينية الى البنغال • وكانت مدينة البصرة ، بما لها من موقع ممتاز ، قبلة الانظار وكذلك بغداد التي تمتع فيها رعايا فرنسا ببعض الامتيازات • وكان لفرنسا في بغداد قنصل يسمى « دي براسلين de Praslin » وعلاوة على عمله القنصلي كان قسيسا ومبشرا وتاجرا وعينا من عيون الحكومة الفرنسية • وكان على اتصال مستمر بالغرفة التجارية في مارسيليا •

ومع هذا نجد في آثار ذلك العهد أن الوزير الفرنسي « دي شوازيل de Choiseul » فكر جديا في غزو مصر • وفي هذا يقول « البير فاندال » بالحرف الواحد « ظهرت علائم انهيار الامبراطورية العثمانية فاتجهت أنظار الساسة الفرنسيين الى وادي النيل وداعت الأحلام رؤوس بعضهم ليحصلوا لفرنسا على تلك البلاد الفتية • وكانوا على ثقة من زوال الامبراطورية العثمانية فرأوا ألا تقف فرنسا مكتوفة اليدين ، بل تحافظ على مصالحها وتضمن لنفسها نصيبا من مخلفات « دولة الكافرين » • ومنذ أن تناقلت الاشاعات أنباء تداعي قوة المسلمين أصبح محتما أن نبحت مسألة نصيبنا في تقسيم الشرق • فطالب البعض بجزيرة « كانديد »

وآخرون تطلعت أنظارهم لتونس • ولما أن تقدمت جيوش كاترين الثانية وراحت تخطو من نصر الى نصر ركز شوازيل اهتمامه في اخلال القاهرة» (١) •

ومما أطمعهم في ذلك تمرد المماليك على الباب العالي وشقهم عصا الطاعة عليه وذيوع الفوضى الادارية والحزازات بين البكوات المماليك في مصر (٢) • فكانت الفرصة سانحة لولا أن الدوق « دى شوازيل » سقط من الوزارة في سنة ١٧٧٠ ، قبل أن يحقق أحلامه وخطته • ويروى بعض المؤرخين (٣) الفرنسيين أن على بك الكبير كان مستعدا لتنفيذ مشروع قناة السويس ولكنه اشتغل لحساب الانجليز وأعدده الانجليز ليتمكنهم في الوقت المناسب من غزو مصر • وقد عقد بعض الانجليز الذين سموا أنفسهم أحرارا ، لاستقلالهم عن شركة الهند ، اتفاقا مع على بك الكبير في سنة ١٧٧٣ لتنفيذ مشروع السويس ولكن شركة الهند هي التي أحبطت المسعى • وهذا ما تقول به وثيقة هامة موجودة بمحفوظات وزارة الخارجية الفرنسية • وقد مات هذا المملوك في سنة ١٧٧٣ ، قبل وفاة لويس الخامس عشر بعام واحد •

تولى لويس السادس عشر عرش فرنسا ولم يكن طريق السويس مهما كل الاهمال فانه رغما عن كون طريق رأس الرجاء الصالح حينئذ ، هو الخط المعتاد بين أوروبا والهند وباقي بلاد الشرق الأقصى فان بعض الوثائق القديمة تدل على أن طريق السويس القديم كان مستعسلا • وقد ورد في احدي الوثائق التي دونت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر « ان تجارة مصر تنقل من ثغر الاسكندرية بعد أن تنقلها المراكب النيلية

(1) A. Vandal — Louis XIV et l'Egypte.

(2) Volney — Voyage en Egypte et en Syrie. Précis de l'histoire d'Ali Bey.

(3) E. Lockroy — Ahmed le Boucher.

من القاهرة الى ذلك الثغر • وما يرسل من أوروبا الى الاسكندرية يستهلك بعضه في القاهرة والباقي ينقل الى جزيرة العرب ومكة على وجه الخصوص وكذلك تحمله الجبال الى النوبة وبلاد الحبشة»^(١) •

وتبعاً لذلك كان يستعمل برزخ السويس طريقاً للتجارة بين مصر وبلاد العرب والهند وبلاد الشرق الأقصى • وفوق ذلك كانت منشورات لويس الرابع عشر الى عملاء فرنسا في الهند تنبه عليهم بأن يعيشوا برسائليهم اليه عن طريق قنصل فرنسا في القاهرة مما يدل على سير الرسائل في طريق السويس • واستمر الحال كذلك طوال القرن الثامن عشر وفي وقت الحرب بين فرنسا وانجلترا من سنة ١٧٧٨ الى ١٧٨٣ كما يستفاد من البرقيات التي كان يرسلها قناصل فرنسا بالهند عن طريق قنصليتها بمصر الى الغرفة التجارية بمارسيليا •

وكان البن المستورد من « موكا » ينقل عن طريق السويس الى فرنسا وكانت هذه المادة أهم تجارة يعنى بها الفرنسيون المقيمون بمصر • وتوجد في محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية رسالة مؤرخة في ٢٦ أكتوبر سنة ١٧١٨ هي عبارة عن شكوى من شريف مكة الى ملك فرنسا لأن هذا الأخير أصدر أوامره بتحريم التعامل في هذه المادة •

على أن هناك وثائق أخرى تدل على أن الملاحة في البحر الأحمر بالنسبة للفرنسيين لم تكن من الأمور السهلة ولا بالشئ المباح • وقد نشر البارون « دي تستا » Baron de Testa في مجموعة « معاهدات الباب العالي » Recueil de la Porte Ottomane

نص فرمان سلطاني يقول أنه صدر في سنة ١٧٧٤ (١١٨٧ — ١١٨٨ هجرية) وهذه ترجمته : —

(1) Yulliany : Essai sur le Commerce de Marseille, 3 volumes, Marseille, 1842.

« علمنا التاريخ أن المسيحيين جنس مخادع ومغامر وأنهم يسعون منذ
« أقدم العصور مستعينين بطرق الحيلة ووسائل العنف لتحقيق أطماعهم .
« وبعضهم يتسللون الى البلاد متنكرين في هيئة تجار ، ظهروا في دمشق
« وبلاد المقدس . وعلى نفس الوتيرة وبنفس الأسلوب ، اقتحموا بلاد الهند
« بحيث استطاع الانجليز أن يذيقوا أهلها الذل والاستعباد ؛ وأخيرا
« استطاعوا بمؤازرة بعض البكوات أن ينفذوا الى مصر وبعد أن يدرسوا
« خريطتها ، سيرحلون عنها ثم يرجعون اليها غزاة فاتحين . ولكي تقطع
« عليهم خط الرجعة ، وبمجرد أن وقفنا على حركاتهم وسكناتهم كلفنا
« سفيرهم (السفير البريطاني) بمخاطبة حكومته لمنع وصول المراكب
« البريطانية ورسوها في مدينة السويس . وقد أجابنا لما طلبنا وعلى ذلك
« اذا تجاسرت سفينة انجليزية على الرسو في السويس فانها تصادر ويلقى
« القبض على جميع ركابها ويظلون سجناء الى أن تصدر منا أوامر أخرى » .

على أن هذا الفرمان السلطاني لم يمنع محمد بك أبو الذهب من عقد
معاهدة مع بريطانيا بتاريخ ٧ مارس سنة ١٧٧٥ (٤ محرم سنة ١١٨٩)
تنص على حرية التجارة والملاحة بالنسبة لرعايا مصر وبريطانيا ، في مصر
وبلاذ الهند . وحددت المعاهدة الرسوم الجمركية التي تفرضها مصر
والبضائع التي تتبادلها مع انجلترا . وجاء في المادة العاشرة منها أن البحارة
الانجليز يخطرؤن البك في القاهرة عن سفنهم حال وصولها الى السويس
ويبلغون عن الجهات التي يأتون منها ويقدمون لمحافظ السويس ما يثبت
أنهم انجليز وأنهم يحترفون التجارة . وجاء في المادة ١١ أن البضائع
الانجليزية تنقل من السويس الى القاهرة تحت رعاية ومسئولية البك
وباقى البكوات .

وقد تضمنت مجموعة « معاهدات الباب العالي » التي طبعها في باريس
سنة ١٨٥٥ البارون « تستا » والتي تقدمت اليها الاشارة نص فرمان رائع
أصدره الباب العالي في سنة ١٧٧٩ (الموافق سنة ١١٩٣ هجرية) وقد رأينا
ترجمته الى العربية فيما يلي : —

« لا نريد بأية حال أن تصل الى ميناء السويس أية سفينة أجنبية
« سرا أو علانية . فان بحر السويس ، هو الطريق الى حج بيت الله الحرام
« في مكة المكرمة ولذلك فان كائنا من كان تحدثه نفسه بمخالفة هذا الأمر
« سيلقى الجزاء في الدنيا والآخرة . فنحن انما نعتبر هذا الأمر الذي لا يمكن

« أن ينقض بأية حال من أهم مسائل الدنيا والدين فلينفذ في حزم وبلا تهاون
« طبقا لارادتنا الامبراطورية »

« ولتعلموا جميعا أن السويس هي باب مكة المكرمة والمدينة المنورة
« وفي ماضى الأيام ، ما تجاسرت تلك الأمم الباغية على الملاحاة في ذلك البحر .
« بل كان مفروضا على العمارات البحرية الانجليزية التى تسافر الى الهند
« ألا تمر بجدة . ولكن فى عهد على بك فقط استطاعت سفينة فرنسية
« صغيرة قادمة من الحبشة أن تصل الى السويس محملة بهدايا أرسلها
« شخص مجهول الى على بك . واتخذ الانجليز من هذه الحالة الفردية
« ذريعة للوصول بمراكبهم الى السويس . وعلى يد محمد أبى الذهب
« وصلت سفن انجليزية أخرى الى السويس وكانت قادمة من الهند تحمل
« أقمشة وبضائع أخرى . وأخل ذلك البك بواجباته جبا فى المال وطلبا
« للرسوم الجمركية وما لبثت سفن تابعة للأمم أخرى غير الانجليز أن جاءت
« من الهند ولقيت نفس المعاملة ووصلت الى ميناء السويس .

« وبمجرد أن وصل الى علمنا نبأ تلك المخالفات والبدع المخالفة للدين
« ولأقدس أنظمة الحكم فى الدولة أمرنا بمنع السفن الانجليزية من الوصول
« الى السويس أو القرب من تلك الشواطىء . وأبلغنا أمرنا الى سفير
« انجلترا لدينا ليبلغه بدوره الى ملك بلاده . وأجابنا هذا الأخير وكذا
« شركة الهند بأنه اعتبارا من أول أكتوبر المقبل سيمنعون سفنهم من
« الوصول الى السويس . ولما أبلغنا سفير انجلترا هذا الرد قال لنا
« بلسان ترجمانه أننا فى حل من مصادرة السفن المخالفة وأسر بحارتها
« واعتبارهم عبيدا أرقاء . »

وأضاف الفرمان اتهاما للتجار الفرنسيين بأنهم حينما يمرون بموانئ
البحر الأحمر يأخذون لها خرائط ورسوما كما يفعل الجواسيس وكما
فعل الانجليز من قبل فى الهند وأن السلطان مضطرا لأن يضرب على أيديهم .
بدأ عصر لويس السادس عشر وأنظار كتاب فرنسا ومفكرها متجهة
الى الشرق لترقب الانقلاب السياسى الذى كان مقدرا أن يحدث فيه
وظنوا أن الامبراطورية العثمانية قد شارفت على الزوال . فجيوش
الروس كانت تهدد القسطنطينية ونشبت الثورة فى سوريا وفلسطين
واستمر البكوات المماليك فى أعمال التمرد وشق عصا الطاعة على الباب
العالى وكانت السلطة فى مصر موزعة بين ابراهيم بك ومراد بك وقد امتنعا
عن دفع الجزية للباب العالى وتلاشت سلطة البوالى المعين من لدنه فى
القاهرة . وراح ساسة فرنسا يعدون العدة لغزو مصر منتهزين تلك الفرصة

ولكن كانت انجلترا قد ظهرت على مسرح المسألة الشرقية واستعدت هي الأخرى للسطو على مصر فبدأت عملية انزال قوات فرنسية فيها غير هينة وكان لابد من تريث وتفكير عميق .

وإذا كان الانجليز قد استطاعوا أن يشتروا ذمة محمد بك أبو الذهب ويبرموا معه اتفاقية ٧ مارس سنة ١٧٧٥ فان موظفى الجمارك المصرية فى السويس احترموا أوامر السلطان وضربوا بذلك الاتفاق عرض الحائط . ولكن هذا التحدى لم يفت فى عضد الانجليز فقد تذرعوا بالصبر واستعانوا بالدهاء وسعة الحيلة للوصول الى أغراضهم . وتكشف بعض الرسائل التى بعث بها قناصل فرنسا الى حكومة بلادهم فى الفترة من سنة ١٧٧٦ الى ١٧٨٠ عن جانب من هذا النشاط . ففى تقرير لقنصل فرنسا « تيتبو » Taitbout أرسله الى غرفة التجارة قال « سيصل مدينة السويس فى هذا الشتاء أكثر من عشرين عمارة بحرية انجليزية ويكسب الانجليز أكثر من مائة وعشرين فى المائة من قيمة البضائع التى ينقلونها من الهند عن طريق السويس » (١) .

وذكر قنصل آخر يسمى « مور » Mure فى تقرير له بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٧٧٦ أن نشاط الانجليز فى مصر ومحاولاتهم المتصلة لجعلها طريقا تجاريا لهم جدير باهتمام حكومة فرنسا . ويوجد فى محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية عديد من الوثائق الدالة على نشاط الانجليز فى تلك الفترة واستعانتهم بالجواسيس الذين كانوا ينزلونهم بمصر لتوزيع النقود على البكوات وشراء الذمم واثارة الفتن والقتال حتى تنهيا الظروف وتسمح لهم بغزو مصر (٢) .

(١) تاريخ هذا التقرير فى ٤ أكتوبر سنة ١٧٧٧ .

(٢) من أهم تلك الوثائق مذكرة مؤرخة فى سنة ١٧٨٠ وموقعة من « ريمون لى بون » Raymond le Bon وهى تشير الى مشروع عرضه الانجليز على الباب العالى لىسمح لهم بإنشاء طريق تجارى برى فى برزخ السويس كنواة للخطة الخبيثة التى وضعوها فى ذلك الحين . ولكن الباب العالى رفض أن يستجيب لهم بكل شدة وحزم لأن نواياهم لم تكن لتخفى عليه .

ولما لم ينجح الانجليز بسبب يقظة السلطان اكتفوا حينئذ باحباط مساعي الفرنسيين وكانوا بدورهم يستعدون لغزو مصر كما تدل على ذلك تقارير عملائهم بمصر ولكن لويس السادس عشر لم يلق بالانصائح التى تضمنتها تلك التقارير فأشار عليه بعضهم أن تلوذ فرنسا بعلى بك الكبير وتبرم معه معاهدة على غرار المعاهدة التى أبرمها الانجليز مع محمد أبى الذهب والتى تقدمت الاشارة اليها • بل ذهب البعض الى حد الاشارة بتقديم خدمات فرنسا للسلطان ضد الروس فى مقابل أن يتنازل لفرنسا عن مصر التى أزعجه مماليكها فتتمكن فرنسا من تنفيذ مشروع قناة السويس •

وخابت هذه المساعي ولكن التجار الفرنسيين المقيمين بالقاهرة وفى طليعتهم رجل يقال له « ماجالون » Magallon نجحوا فى تمكين ضابط فرنسى اسمه « ترجويه » Truguet ، كان قد حضر من فرنسا الى الاسكندرية متنكرا فى صورة تاجر فى نهاية سنة ١٧٨٤ ، من الحصول على معاهدة تجارية وقعها مراد بك فى ٩ يناير سنة ١٧٨٥ • وقد لعبت زوجة « ماجالون » دورا أهم من دور زوجها فى التأثير على مراد بك • وفى هذه المعاهدة تعهد الفرنسيون بأن يدفعوا اتاوة تقدر بنسبة ٤ فى المائة من قيمة ما يستوردونه من الهند عن طريق السويس • وهذه الاتاوة يقبضها البك بخلاف ٢ فى المائة للحاكم العام • ويتعهد هؤلاء بحراسة البضائع التى تنزل بالسويس حتى تصل الى القاهرة • وكذلك أمكنهم أن يتفاهموا مع كبير الجمارك بالسويس ويقال له يوسف القصاب لكى يسهل الأمور لقاء جعل خاص به • الا أن ذلك التآمر الذى دبره الفرنسيون مع مراد بك وعصابته للاخلال بأوامر السلطان قد أخفق ، اذا تصدت لهم فى البحر الأحمر شركة الهند وقاومهم السلطان ومن ناحية أخرى كانت كاترين الثانية قيصرية روسيا تتطلع هى الأخرى لمصر وتشجع حركات المماليك الاستقلالية فحملت مراد بك على أن ينقض تعهداته وصارت المعاهدة المشار اليها عديمة الجدوى •

ولم تفلح المساعي التي بذلها سفير فرنسا في القسطنطينية لدى رجال السلطان وحاشيته فقد ذهب في تحدى الاتفاقية التي عقدوها مع مراد بك الى حد ارسال أسطول بقيادة حسن باشا الى السويس في سنة ١٧٨٩ وطرده المراكب الفرنسية التي وجدها في السويس وأنزل عساكر يسهرون على تنفيذ مشيئة السلطان والضرب على أيدي المماليك .

* * *

ولم تغفل فرنسا في أيام الثورة الفرنسية نفسها مشروع السويس فقيل نشوب الثورة الكبرى نشر « فولنای » Volney في سنة ١٧٨٣ — ١٧٨٤ مذكورة تضمنت خلاصة ملاحظاته أثر رحلة قام بها الى مصر لدراسة مسألة التجارة بين الهند ومصر ومرورها عن طريق السويس وقد اخترق في رحلته برزخ السويس لدراسة موضوع قناة تشق فيه وقاس المسافة بين البحرين وقدرها بنحو تسعة عشر فرسخا واستوثق من أن المنطقة رملية وليست فيها جبال تحول دون شق القناة ولكنه لاحظ عدم وجود موان على شاطئ البحر الأبيض كما أبدى اعتراضا على المشروع لعدم وجود المياه الحلوة ورأى أن الأوفق أن تشق القناة من النيل الى السويس كما فعل القدماء . ووصف هذا الكاتب مدينة السويس وجذبها وسوء أحوال المعيشة فيها وصفا دقيقا كما تحدث عن القبائل البدوية التي تسطو على القوافل وتنهبها عند نقل البضائع من السويس الى القاهرة . ولم يأت هذا المؤلف بجديد ولكن كتابه انتشر وتداولته الأيدي في أيام الثورة الفرنسية لأنه امتاز عما كتب من قبل بالدقة والوضوح^(١) . وبسبب هذه الكتابات لم يكن مستغربا أن يعنى رجال الثورة بموضوع التجارة الخارجية مع الهند فتقرر الجمعية التي انعقدت لوضع الدستور الجديد اثر سقوط الملكية مبدءا جديدا أورد في هذا الدستور وهو مبدأ حرية التجارة مع الهند . ولهذا صلة وثيقة بحركة قام بها وقتئذ

(1) C.V. Volney : Voyage en Egypte et en Syrie, pendant les années 1783-1784 (Paris 1788-1789).

التجار الفرنسيون المقيمون في القاهرة اذ انتهزوا فرصة الحركة الجديدة في فرنسا وراحوا يستعدون حكومة الثورة على مصر وكتبوا الى الجمعية الوطنية مذكرتين بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٧٩٠ يطلبون فيها تدخل فرنسا المسلح لحماية التجار من أبنائها المقيمين بمصر ضد عسف المماليك وطغيانهم وقالوا في هاتين المذكرتين « اذا نحن جلونا عن القاهرة فلا سبيل البتة للاتصال بين فرنسا وبلاد الهند الشرقية عن طريق السويس وستحرمون من حاصلات البنغال » وطالبوا حكومة الثورة بالدخول في مفاوضات مع الباب العالي للحصول على اتفاق يمكن لهم من التجارة عن طريق مصر وفي نفس الوقت ترسل فرنسا بعض سفنها الحربية للوقوف في ثغر الاسكندرية ودمياط فينزل المماليك على ارادة فرنسا ويعطون لتجارها ما يطلبون *

وهذه المذكرات نوقشت في الجمعية الوطنية وأصغى اليها تاليران و نابليون بونابرت الذي قرأ ما يطلبه مواطنوه من القيام بعمل مسلح ضد مصر من أجل طريق السويس * ولذلك لم يكن عجبا أن يسافر نابليون بعد هذا التاريخ بثمان سنوات الى مصر على رأس حملة عسكرية لم يكن لها غرض سوى السيطرة على طريق السويس *

قال هؤلاء التجار الفرنسيون وهم بصدد تحريض حكومة الثورة على غزو مصر أن سواحل الاسكندرية وشواطئ دمياط معدومة الحصون ولن تقدر على المقاومة * وأما الأسطول المصري الذي يمحّر عباب البحر الأحمر فيتألف من أربعين قطعة زديئة وعذيمة النظام وهي تسافر في كل عام الى جدة في شهر مارس لتحمل الصمغ والبن والتوابل فيمكن انتهاز هذه الفرصة ودخول بعض القطع الفرنسية في ميناء السويس للاستيلاء عليها *

وأضافت المذكرات « اذا أردنا أن نتخلص من منافسة الانجليز لنا في البنغال فلا بد لنا من السيطرة على السويس والبحر الأحمر »

« يجب أن تفتح موانئ البحر الأحمر للسفن الفرنسية دون عائق يمنعها من نقل حاصلات الهند الى السويس فالقاهرة ومنها الى فرنسا * وبذلك

نستطيع أن نقضى القضاء المبرم على مركز الانجليز في البنغال ونحن أبناء فرنسا المقيمين بمصر قد كرسنا أعمارنا لتحقيق هذه الغاية » .

وجدير بنا أن نورد هنا أسماء التجار الفرنسيين المقيمين بمصر والذين وقعوا تلك المذكرة • وهم Melau Magallon, Autran, Rosa, Daniel, Vidal, Henrius ولقد وصفوا القاهرة في مذكرتهم الثانية بأنها ذات موقع تجارى منعدم النظير فهي ملتقى ثلاث قارات كبرى ، وهى قلب الحركة التجارية في مصر وليست بعيدة عن السويس فتأتى اليها القوافل محملة بما تنقله السفن من حاصلات اليمن والهند كما أنها تستقبل التجارة التى تنقل اليها من الوجه القبلى بل ومن أواسط أفريقيا على ظهور الجمال وتتصل بسوريا عن طريق دمياط • ولم تغفل المذكرة الاشارة الى مشروع السويس القديم •

وقد علق خطباء الثورة على هاتين المذكرتين داعين لتلبية رغبات رعايا فرنسا المقيمين في القاهرة فبغزو مصر يمكنهم السيطرة على تجارة العالم • ولكن أحداث الثورة كانت أكبر وأجل من أن تدع فرصة لتنفيذ مشروع كهذا على الفور فطوى مؤقتا حتى تلقفه ابن الثورة البكر نابليون بونابرت وحاول أن يستهل به صفحات مجده •

* * *

ومن كل ما تقدم يتضح جليا أن النية كانت مبيتة لاحتلال مصر من زمن قديم وأن هذه الفكرة لازمت مشروع قناة السويس منذ أن عرض على بساط البحث ولم تنفصل عنه • وكان الأمر سباقا وتنافسا بين فرنسا وانجلترا وكانت الدولة العلية واقفة لهما بالمرصاد • ولكن مصر قد منيت بنوع من الفوضى الادارية على يد المماليك الذين نشروا الفساد وأشاعوا الطغيان ومكنوا لأفراد قلائل من رعايا فرنسا وانجلترا أن يدسوا ويبرموا اتفاقات ويمهدوا لحكوماتهم لاحتلال مصر من أجل مشروع السويس • وهكذا قضى على كنانة الله أن تبلى بتكتل المستعمرين وتسابقهم للنيل

منها وتحطيم حريتها وكيانها لا لسبب الا لأنها واقعة في طريق الهند ولأنها
تشرف على البحر الأحمر بواسطة السويس *

واذا كان أحد رجال الدبلوماسية الفرنسية وهو « فرديناند
دي لسبس » قد استطاع فيما بعد أن يدس المشروع على سعيد باشا وينجح
فيما فشل فيه ملوك فرنسا وساستها على التعاقب فلم يكن المشروع
بريئا من الجرثومة الاستعمارية الخبيثة بل كان غرضه أن يمكن لبلاده
من استعمار هذه الديار فثارت انجلترا على مشروعه ثم اختطفته من يده
وفرضت هي الاجتلال على مصر والقناة لصالحها ولحسابها * وما زالت
القضية قائمة * واذا نحن تتبعنا الحوادث على النحو الذي أوجزناه
لا يداخلنا الشك في أن قضيتنا مع انجلترا هي قضية الشرق كله ضد
الاستعمار الغربي وان موقف انجلترا منا ليس الا استمرارا للحروب
الصليبية وان تكتل الغرب في مؤازرة الانجليز ضدنا ابتغاء مصالح لهم
ليس الا استمرارا لتلك السياسة القديمة البائدة * والفلك قد دار في
القرون التي خلت دورات هائلة وقلب أوضاع الدنيا جميعها ولكن الوضع
بالنسبة لنا ما زال قائما وما زالت العوامل القديمة تغريهم ببلادنا ولن
تخلص نياتهم بأية حال * وانه لمن دواعي الأسف أن تعالج قضية مصر
كشيء منفصل عن قضايا الشرق وقضايا الاسلام وأن تنطلي علينا
الحيل حينما يتكلمون عن دفاع مشترك وتكتل مع الغرب وهيئات أن
تصفى تلك المشروعات ما بيننا وبينهم قبل أن تصفى مشكلات قناة
السويس بالقضاء أولا على العقلية الاستعمارية والتحرر من مبادئ
لويس الرابع عشر ومن ساروا على سنته *

الفصل الثالث

نابليون بونابرت وقناة السويس

أسباب الحملة الفرنسية على مصر ومشروع نابليون الخاص بضرب
انجلترا فى الشرق - تاليران وسياسته فى البحر الأبيض المتوسط -
تفكير بونابرت فى مشروع قناة السويس مشروع المهندس « ليبر » -
التنافس بين فرنسا وانجلترا على امتلاك مصر - جلاء الفرنسيين -
انجلترا تحاول غزو مصر لتضمن لنفسها طريق الهند -
مصر تستعد لعهد جديد .

ذكرنا فى الفصل السابق شيئا عن نشاط التجار الفرنسيين المقيمين
بمصر فى نهاية القرن الثامن عشر والدعوة التى وجهوها لحكومة الثورة
كى تحتل مصر من أجل السيطرة على طريق الشرق ، وكان أكثر هؤلاء
نشاطا وأطولهم باعا تاجر يقال له « شارل مجالون » وقد عينته حكومة
الديركتوار قنصلا عاما لفرنسا بمصر فى سنة ١٧٩٣ ليتابع مراقبة الحالة
وتغذية حكومة بلاده بالمذكرات والتقارير ويمهد للاحتلال . وقد نجح
هذا الرجل فعلا فى تهيئة الأفكار لمشروع الحملة الفرنسية . وما كان
لينجح فيما أراد لولا أن فرنسا تتربص وتستعد لهذا الأمر منذ زمن
الحروب الصليبية ، على النحو الذى عرضناه فى الفصول السابقة ، فلم
يكن بونابرت الا منفذا لخطة قديمة وسياسة سارت فى التاريخ على
وتيرة واحدة ، بسبب موقع مصر فى طريق الهند وحاجة فرنسا لحاصلات
الهند وكنوز الشرق . وكان عجبا أن يوضع هذا المشروع الاستعماري
فى حيز التنفيذ على يد رجال الثورة المنادين بالحرية والأخاء والمساواة ،
وكأنه لاحق للشرقيين والمسلمين فى استنشاق الحرية التى راموها لأنفسهم ،
مما يدل دلالة واضحة على أن القوم يزنون المبادئ بميزانين ، ويكيلون

العدل بكيلين ، وأن التعصب الجنسي والدينى آفة متأصلة فى نفوسهم منذ الثورة الفرنسية وقبلها بكثير .

ولقد أطمعهم ما أشيع عن الفوضى التى بذرها البكوات المماليك فى طول البلاد وعرضها والخور الذى أصاب الامبراطورية العثمانية فاستجابوا لتقارير رعاياهم الذين فتحت لهم مصر أبوابها واستضافتهم وأكرمتهم . وفى هذا ما يدل على أن السلطان العثمانى كان بعيد النظر لما حرم عليهم الملاحة فى البحر الأحمر وأراد به بحيرة مغلقة لصيانة أمن هذه البلاد ووقاية العالم الاسلامى . وانتهك المماليك حرمة فرمانات ، تارة لحساب الانجليز ، وأخرى لحساب الفرنسيين ، لقاء دراهم معدودات فى بيان أسباب الحملة الفرنسية على مصر ، ذكر الأستاذ الكبير عبد الرحمن بك الرافعى ، « أن انتصارات نابليون فى ايطاليا قد مكنت له فى الأرض وطيرت ذكره فى الخافقين وجعلته يطمح الى انتصارات أعظم ، وفتوحات أكبر ، فاتجهت آماله الى الشرق موطن الفتوحات العظيمة فاختار مصر ليجعلها ميدانا لانتصارات جديدة ، واجتذبت عظمة مصر القديمة ، فخیل له أن يشيد على ضفاف النيل دولة شرقية عظيمة تحقق ما كان يجيش فى صدره من الآمال الكبار ، ويصل منها الى ضرب انجلترا عدوة فرنسا اللدود فى ذلك الحين ، فالحملة الفرنسية كما ترى هى دور من أدوار التنازع بين فرنسا وانجلترا » (١) .

والواقع أن المؤرخين حتى اليوم مختلفون فى بيان أسباب الحملة الفرنسية على مصر ، ولكنهم متفقون على الجزم بأن نابليون أراد أن يسد على انجلترا السبيل الى الهند ، والتنازع الذى يشير اليه الرافعى بك كان تنازعا على طريق الهند . والمادة الثانية من القرار الذى أصدرته حكومة الديركتوار فى ١٢ أبريل سنة ١٧٩٨ خاصا بسير جيش الشرق ، كما سموه ، تقول فى بيان واجبات قائد الحملة : « أن يطرد الانجليز

(١) عبد الرحمن بك الرافعى : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر - الجزء الأول الطبعة الثالثة - مصر سنة ١٩٤٨ صفحة ٥٦

من جميع النقط التي يتواجدون بها في الشرق ، حيثما تفقههم ، ويحطم جميع مخازنهم التجارية الواقعة على البحر الأحمر .

وجاء في احدى فقرات هذا القرار أيضا : « وحيث ان انجلترا قد استطاعت خيانة وغدرا أن تتسلط على طريق رأس الرجاء الصالح فجعلت سير سفن الجمهورية فيه محفوفًا بالمكاره ، صار من الضروري أن تفتح لهذه السفن طريقًا آخر ، مع الفتك ببرادع الانجليز وسد ينابيع الثروة التي تغترفها بريطانيا » (١) .

كتب نابليون الى حكومة الديركتوار يقول : « عما قريب ؟ نشعر أنه لا سبيل للقضاء على انجلترا الا باحتلال مصر وعبثًا نحاول أن نسند الامبراطورية التركية فسنرى انهيارها في أيامنا » (٢) .

ويذكر البير سوريل — وهو أخذ مؤرخي نابليون — أن ابن الثورة هذا صمم على أن يكون نصيب فرنسا من مخلفات الدولة العثمانية مصر بالذات ؛ لكي ينتزع طريق الهند ويقتل انجلترا عدو فرنسا اللدود ويجعل فرنسا صاحبة اليد الطولى في البحر الأبيض المتوسط . وأضاف هذا الكاتب أن فرنسا تمنى نفسها باقتناص مصر منذ أيام الحروب الصليبية ؛ فحملة بونابرت لم تكن الا استمرارا للحروب الصليبية . وللبحر الأبيض المتوسط بوابتان لو سدتا في وجه انجلترا لانكملت في أقصى الشمال ؛ فالأولى جبل طارق وبسده دون الانجليز تنتفع فرنسا وأسبانيا ، ومصر هي البوابة الثانية . قال « فولنى » ؛ « اذا أخذنا مصر أعدنا المرور عن طريق السويس وقتلنا طريق رأس الرجاء الصالح وأشرفنا على الهند » (٣) .

كان نابليون قد درس التاريخ القديم وعرف أهمية مصر والدور

(١) مارسيل دوبوا Marcel Dubois « قرن في تاريخ التوسع الاستعماري الفرنسي »

(٢) البير سوريل A. Sorel « بونابرت وهوش في سنة ١٧٩٧ »
طبعة سنة ١٨٩٦

(٣) فولنى Volney رحلة الى الشرق جزء ٢

الذى لعبته والذي تستطيع أن تلعبه بسبب موقعها الذى يمكن منه لدولة قوية أن تسيطر على العالم • وقرر فى مذكراته أن ظهور الدولة العثمانية وغزوها لمصر فى سنة ١٥١٧ كان نكبة على تجارة مصر ، وأن حاصلات الهند حولت وجهتها الى طريقين آخرين ؛ الأول عن طريق القسطنطينية ، والثانى عن طريق البحر الأسود مرورا بالفرات •

وعلى ضوء ما أوردنا من الوثائق والبيانات نستطيع أن نقطع بأن بونابرت لم يجرّد حملته على مصر الا لانتزاع طريق الشرق من ناحية السويس ، وبذلك يضرب انجلترا ويستولى على الهند • وسنين فيما بعد شيئا عن مشروعه الخاص بشق قناة فى برزخ السويس وما أعده لهذا الغرض •

* * *

وصادت خطة نابليون هوى فى نفس سياسى فرنسى فحل هو القس المحنك « دى تاليران » الذى أشرب قلبه بروح الملكية الفرنسية الاستعمارية وأطماعها فى الشرق فكان سندا قويا لنابليون •

وفى مذكراته راح ينحو باللائمة على فرنسا ويتهمها باهمال التفكير الجدى فى البحر الأبيض المتوسط ويستحثها للسيطرة عليه مستعينة بحليفاتها وقتئذ أسبانيا ، وبذلك تتسلط على الشرق •

واعترف الكاهن « تاليران » فى مذكراته بما سبق أن قررناه من أن الحروب الصليبية قد شنت تحت ستار الدين والعقيدة ، ولكن الباعث الحقيقى لها هو نهب خيرات الشرق ، فيقول : « وانه لما يغرينا بهذه السياسة ما سجله تاريخنا ؛ ففى زمن الحروب الصليبية كانت أوروبا تتطلع للتجارة مع آسيا ؛ وكانت حرية الاتصال بهذه البلاد الغنية هى السر الحقيقى للحروب التى شنها أمراء الغرب على خلفاء الجزيرة العربية وعلى سلاطين مصر وحكامها • وكان الدين تعلقة لرجال السياسة ومطية لأغراضهم ، وما كانت السياسة تهدف الا لاحتكار الملاحة • ولو حالف الصليبيين النصر لرأينا الاستعمار الأوروبى خفاقا فى سماء مصر وسوريا •

وعندئذ كانت العداوة والبغضاء لتشتعل بين الأمراء المستعمرين فتظفر فرنسا بما تريد وتحصل على منافع أكثر من التي حصلت عليها فيما بعد عند اكتشاف أمريكا » •

في سنة ١٧٩٧ تقلد « تاليران » مهام وزارة الخارجية الفرنسية وفي جيبه مشروعان : أولهما مشروع الحملة الفرنسية على مصر ، والثاني مشروع احتلال فرنسا للجزائر • وأراد بهذين المشروعين أن يمهّد لجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية ، وبذلك تستطيع فرنسا أن تجد سبيلها الى الشرق عن طريق السويس فتسيطر على العالم سيطرة تامة •

وما أن وضع نابليون قدم فرنسا فوق أرض مصر واطمأن الى سلامة جيشه حتى التفت الى أهمية برزخ السويس ليحظى ثمار حملته سياسيا واقتصاديا • وقد كتب الى حكومة الدركتوار يقول « يبدو أن وصولنا الى مصر قد برهن على كفايتنا التي نستطيع بمقتضاها أن نصل الى الهند والانجليز من أجل ذلك في فزع شديد » وفي ٢٥ يناير سنة ١٧٩٩ بعث بوناپرت من القاهرة الى سلطان « ميسور » في الهند يقول له انه مستعد لتحرير الهند من نير الانجليز وطلب منه أن يرأسه بهذا الشأن عن طريق مسقط وموكا ، وأن يوفد رسولا حذرا يتفاهم معه سرا على تدبير هذه الخطة • وبعث برسائل الى شريف مكة ، وأمام مسقط ، يلتمس منهما تسهيل اتصاله وترأسه مع الهند •

وكان بوناپرت قد استقدم معه الى مصر فريقا من العلماء والمهندسين الذين عهد اليهم القيام بدراسات فنية في برزخ السويس للبحث عن أنجع الوسائل لخلق ممر من هذا البرزخ يصله بالهند •

وكان يرأس هؤلاء المهندس « ليبير » Le Père وقد أوضح في تقرير له (١) الأسباب التي حملت نابليون على التفكير الجدى في شق

(١) « ليبير مذكرة بعنوان Introduction au mémoire sur la Communication de la Mer des Indes à la Méditerranée, à la Mer Rouge et à l'Isthme de Suez.

وقد نشرت هذه المذكرة في سنة ١٨٠٣ ضمن كتاب « وصف مصر » الذى وضعته البعثة العلمية •

قناة ببرزخ السويس • وبعد أن استعرض بيان القنوات المصرية القديمة والخسائر التي منيت بها مصر تجاريا بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح قال « ليبير » في مذكرته : « ان تفوق مصر الذي حبت به الطبيعة قابل للزيادة اذا استطاعت الحكومة الأوروبية التي تستعمرها أن تشق القناة التي لا ينازع أحد في مزاياها والتي اهتمت بمشروعها العظيم كل دولة كانت لها على مصر سيادة •

« ولا محل للقياس بين منافع الطريق المائي وطريق البر ، واذا لوحظ أن الجزء المقترح حفره هو أقصر مسافة بين النيل والبحر الأحمر تحققت أهمية المشروع الذي سيفيد الحجاج المسافرين الى مكة أو الى دمشق ومنها الى أواسط آسيا ولا يبقى ثمة محل للقوافل التي تسير بين قنا والقصير • والنتيجة الأهم من كل هذا أن طريق مصر يصبح بالنسبة للملاحين أحسن وأهم بكثير من طريق رأس الرجاء الصالح ، وسيكون احتكار هذا الطريق سهلا للدولة التي تستولى على مصر •••»

وذكر « ليبير » أن بونايرت بذل جهودا مضية في دراسة هذا المشروع وأن البعثة التي كلفها بهذه الدراسة برئاسة « ليبير » هي أول من اقتحم الصحراء الشرقية لهذا الغرض ، وأكد أنه لو امتد المقام بنابليون في مصر لشق قناة السويس • وقد اشترك نابليون بونايرت شخصيا في هذه الدراسات وسافر — حسب رواية « ليبير » — معه ومع آخرين من الضباط والمهندسين في ٢٤ ديسمبر سنة ١٧٩٨ الى الجهة الشرقية للبحث عن القناة القديمة التي قيل انها كانت تصل البحر الأحمر بالبحيرات المرة فكان له نصيب مباشر في تلك الرحلات التي أريد بها كشف آثار القنوات القديمة • وقد استمرت الرحلات الكشفية وأعمال المهندسين الفرنسيين في حراسة قوات الاحتلال تشتغل في هذه الدراسات حتى سنة ١٨٠٠ ، وكان يعرقل مساعيهم انعدام المياه العذبة في البيداء واضطرابهم مرارا للعودة الى القاهرة مخافة الهلاك ، خصوصا وأن الوسائل كانت بدائية في تلك الأزمان •

ولما عاد ليبير من تلك الرحلة الأخيرة في سنة ١٨٠٠ رفع تقريراً الى نابليون • وقد صار هذا الأخير قنصل فرنسا الأول ، وفي هذا التقرير المؤرخ في ٦ ديسمبر سنة ١٨٠٠ اقترح تجديد القناة القديمة التي كانت تصل النيل بالبحر الأحمر •

في ذلك التقرير أشار « ليبير » الى الصعاب التي صادفته ، خصوصاً من جانب المصريين الذين ناضلوا الفرنسيين في كل شبر من أرض مصر وكانوا يباغتون البعثة العلمية وينكلون بأفرادها ، لا كراهة للعلم والاستكشاف ، بل تشبثاً بالحرية والاستقلال •

وفي تلك السنة كان فيضان النيل شديداً على غير المألوف وقد استفاد « ليبير » بتلك الفرصة واستطاع من ناحية قرية الوادي بمديرية الشرقية أن يتقصى سير القناة القديمة ، وقدر نفقات اعادتها بما يتراوح بين خمسة وعشرين مليوناً وبين ثلاثين مليوناً من الفرنكات بسعر العملة قديماً ، فأغرى نابليون بهذه العملية وقال أن النفقات التي قدرها لأعمال الحفر ، وكذا نفقات الصيانة اللازمة بعد ذلك لتبقى القناة صالحة للملاحة طول السنة بفضل الوسائل الحديثة ، لا تساوى شيئاً بجانب المنافع التي يحصلون عليها من الهند وتلك التي تعود على شركات الملاحة • وأشار الى ميناء السويس وأهميتها مبيناً أنه مهما أصابها من إهمال فإن من السهل اعادتها الى الحياة •

ومما هو جدير بالذكر أن « ليبير » قد وقع في الخطأ الهندسي المشهور اذ قال بارتفاع مستوى البحر الأبيض المتوسط عن البحر الأحمر (١) •

كان مشروع القناة هو العمود الفقري في برنامج نابليون الإستعماري وكان هذا المشروع أنشودة رجال الثورة الفرنسية ومن قاموا بعدهم في البرلمان الفرنسي يستحثون فرنسا ألا تفرط في البذل لاحتلال مصر

(١) جبرائيل هانوتو - تاريخ الأمة المصرية - الجزء الخامس ص ٥٤٣

حتى بعد أن جلا الفرنسيون عن مصر • ومن هؤلاء رجل يقال له « دى سينتى » Sinety قدم مذكرة مسهبة الى الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٧ « فندمير » من العام الثامن من الثورة وعنوان المذكرة « حرية التجارة مع الهند » ووصف فيها الطريقة التي تجرى بها تجارة الامبراطورية العثمانية وانها تكلف غاليا وتسير في مسافات شاسعة معتمدة على ظهور الجمال ، وذكر أن فرنسا كان في وسعها أن تنفذ مشروعها وتسيطر على تجارة الهند لولا ما تعرضت له من دسائس الانجليز الذين هالتهم حملة فرنسا على مصر •

وما كان الانجليز في القرن الثامن عشر ليعنو العناية الكافية بأمر مصر وموقعها الجغرافي فيتعجلون في غزوها ليقطعوا السبيل على من يحاول باحتلالها أن ينتزع من أيديهم طريق الهند ، ولكن تحرك جيوش فرنسا بقيادة نابليون نحو مصر أيقظهم فبادروا بالعمل وبعثوا الى الاسكندرية بقائدهم « نلسون » الذي حطم الأسطول الفرنسي وكسب معركة أبى قير في أوائل أغسطس سنة ١٧٩٨ ، ثم أقلع الى نابولى ولم تصل الى لندن أنباء انتصار نلسون الا في ٢ أكتوبر سنة ١٧٩٨ وقد حملها أحد بحارته من نابولى وامتطى صهوة جواده حتى وصل العاصمة البريطانية التي تلقت النبأ بفرح شديد وخلعت على نلسون ألقاب الشرف والبطولة وكافأته شركة الهند الانجليزية بعشرة آلاف من الجنيهات •

ومنذ ذلك التاريخ بدأ الانجليز يتربصون ويتحينون الفرص ولكنهم لم يكشفوا عن نيتهم الخبيثة أو يجهروا بها ، فاكتفوا في بادىء الأمر بإعداد حملة عثمانية فرنسية للزحف على مصر لطرد الفرنسيين منها ، وكانوا لا يرمون فقط لطرد الفرنسيين من مصر ، بل يحاولون أن يجدوا بابا ينفذون منه كي يحتلوا مصر لحسابهم • يقول الرافعى بك : « ان سياسة انجلترا حيال مصر تقتضى أن لا ترى لدولة قوية سواها نفوذا في وادى النيل ، وهى أيضا لا تدع مصر نفسها تنهض وتصبح دولة قوية مهيبة الجانب محفوظة الكيان ، ذلك أن مطامع انجلترا الإستعمارية

جعلتها تطمع في التسلط على وادى النيل واتخاذ مصر قاعدة حربية وبحرية لتضمن سيادتها في البحر الأبيض المتوسط وتبسط نفوذها السياسى والتجارى فى الشرق وتطمئن على مستعمراتها فى الهند وفيما وراء البحار ، تلك كانت سياستها من القرن الثامن عشر الى اليوم ، وعلى هذه القاعدة تقوم وجهة النظر الانجليزية من المسألة المصرية ... الخ » (١) .

وبدافع المحافظة على الهند والتمهيد لغزو مصر مستقبلا أقلعت العمارة الانجليزية بقيادة اللورد كيث قائد الأسطول البريطانى فى البحر الأبيض المتوسط فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٠١ ورافقتها بعض سفن المدفعية التركية ووصلت تجاه الاسكندرية مساء أول مارس من تلك السنة وألقت مراسيها فى مياه ابى قير وكانت تحمل جيشا انجليزيا يتألف من ١٧٥٠٠ مقاتل بقيادة «سير رالف ابركرومبى» Sir Ralph Abercromby ونزل الانجليز الى البر فى ٨ مارس وتقهقر الفرنسيون أمامهم ودارت معركة سيدى جابر المعروفة فى ١٣ مارس سنة ١٨٠١ . وتتابع المعارك التى انتهت بهزيمة الفرنسيين وجلائهم عن مصر .

* * *

واستطاعت الجيوش المتحالفة الزاحفة من الشمال الى الجنوب أن تنكل بالفرنسيين حتى طلبوا الهدنة فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٠١ وأبرمت اتفاقية الجلاء فى ١٧ يونيو ، وقد تعهد الفرنسيون بأن لا يزيد الموعد المقرر للجلاء عن خمسين يوما من تاريخ الاتفاق ، وتعهد قواد الجيش الانجليزى والتركى بتقديم المراكب اللازمة لنقل الفرنسيين وأمتعتهم وأثقالهم حتى يصلوا الى موانئ فرنسا .

وقد طويت صفحة الاحتلال الفرنسى الى الأبد . أما انجلترا فكانت

(١) عبد الرحمن بك الرافعى - تاريخ الحركة القومية - الجزء الثانى - الطبعة الثانية ص ١٩٠ .

تطمع في بسط نفوذها على وادي النيل واحتلال بعض مواقعه الهامة في البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الأحمر • وحاولت انجلترا أن تستند على معاهدة كانت قد أبرمتها مع تركيا في سنة ١٧٩٩ وتنص على « ضمان الحكومة البريطانية سلامة أملاك السلطنة العثمانية كما كانت قبل الحملة الفرنسية على مصر » ولكن سفير انجلترا بالآستانة « اللورد إلجين » Elgin توصل الى اضافة شرط ملحق بالمعاهدة وهو « أن الجيش الانجليزي لا يجلو عن مصر الا بعد استتباب الأمن في ربوعها » وأراد الانجليز أن يعطلوا بهذا الشرط جلاءهم عن البلاد (١) •

ولكن في ٢٧ مارس سنة ١٨٠٢ أبرم الصلح المعروف بصلح « اميان Amiens بين فرنسا وانجلترا وهولندا وأسبانيا وكان من شروطه جلاء الانجليز عن مصر • ومع ذلك ماطلوا كعادتهم في تنفيذ الجلاء ، واستمر نابليون يطالب الانجليز بالجلاء حتى نفذوا ما تعهدوا به مكرهين •

وهكذا كان يتسابق الانجليز والفرنسيون على احتلال مصر وقد تخلصت مصر منهم بفضل الخصومة التي كانت مستحكمة بين فرنسا وانجلترا في أيام نابليون •

أما بوناپرت فعلى الرغم من طرد الفرنسيين من مصر لم يغفل قط أمر مشروعه القديم بل ظل طوال حياته يحلم به ويرجو أن يعيد الكرة ليقتل انجلترا في طريق الهند ويحقق لفرنسا آمال الصليبيين • ولذلك لما تلسأ الانجليز في تنفيذ صلح « اميان » والجلاء عن مصر أرسل الكولونيل « سباستيانى Sebastiani وهو من خلاصة رجاله الى الاسكندرية في ٢ أكتوبر سنة ١٨٠٢ ليتعرف نيات الانجليز ويحملهم على الجلاء • ويقول الأستاذ الرافعى بك انه : « لما علم المصريون أن

(١) عبد الرحمن بك الرافعى - المرجع السابق ص ٢٢٩ - ٢٣٠

الكولونيل سياستيانى قادم ليستعجل الانجليز فى الجلاء عن البلاد قابله
كبراءهم وعلماءهم بالحفاوة والاکرام « (١) » .

ولكن « ج . شارل رو » فضح سياستيانى هذا وبين أنه كان
جاسوسا ظاهر مهمته استعجال الانجليز فى الجلاء وباطنها دراسة الحالة
العسكرية فى مصر ومعرفة كم يلزم من الجنود الفرنسيين لاحتلالها
وغزوها مرة ثانية . ويقول بالحرف الواحد : « بعث سياستيانى الى
الشرق لهذا الغرض (ويعنى غزو مصر) ورفع له سياستيانى تقريراً ذكر
فيه أنه يكفى تجريدة مؤلفة من ستة آلاف جندي فرنسي لغزو مصر » (٢) .
بل يذهب هذا الكاتب الى حد القول بأن نابليون حارب روسيا
ليصل الى مصر فى النهاية وهو لا يعنى بمصر الا السويس وقناة
السويس . وفى سانت هيلانة ذكر بوناپرت : « أن الانجليز يرتعدون
وتنخلع قلوبهم اذا رأوا فرنسا تحتل مصر . ونحن بهذا الاحتلال
نستطيع أن نبين لأوروبا الطريق العملى لحرمان الانجليز من الهند »
قالصراع بين بريطانيا وفرنسا فى تلك المرحلة من التاريخ هو تسابق
على احتلال مصر من أجل السويس مفتاح الهند .

(١) عبد الرحمن الرافعى بك - المرجع السابق ص ٢٧٠

واستند الرافعى بك على رواية للجبرتى اذ قال : « وفيه ورد الخبر
بورود مركب من فرنسا وبها أولجى (سفير) وقنصل وبصحبتهما عدة
فرنسيين . فعمل لهم الانكليز شنكا ومدافع بالأسكندرية . فلما كانت ليلة
الثلاثاء ثامن عشر منه وصل ذلك الأولجى وصحبته خمسة عشر من
أكابر الفرنسيين الى ساحل بولاق فأرسل الباشا لملاقاتهم خازن داره
وصحبته عدة عساكر خيالة وبأيديهم السيوف المسلولة فقابلوهم وضربو
لهم مدافع من بولاق والجيزة والأزبكية ؛ وركبوا الى دار أعدت لهم بحارة
البنادقة وحضروا فى صباحها عند الباشا وقدم لهم خيلا معدة وأهدى لهم
هدايا الخ » .

وذكر الرافعى بك بالصحيفة ٢٧١ من ذلك المرجع « انتهى الكولونيل
سياستيانى من رحلته بمصر وغادرها الى بعض الثغور الفرنسية السورية
ثم الى الآستانة ثم رجع الى فرنسا وقدم الى نابليون تقريراً عن مهمته ؛ وما
فتىء نابليون يطالب انجلترا بالجلاء حتى اضطرت لأن تجلو عن
مصر الخ » .

(٢) شارل رو - « برزخ وقناة السويس » الجزء الأول ص ١٥٥ .

كانت مصر في نهاية القرن الثامن عشر وابتداء القرن التاسع عشر تتعثر في ظلمات بعضها فوق بعض بسبب الفوضى التي أشاعها البكوات المماليك الذين كانوا أشبه في حكمهم برؤساء العصابات وقطاع الطرق الذين يحرقون الحرث والنسل • وقد وقفت كل من فرنسا وانجلترا خارج مصر انتظارا لفرصة تسمح بالهجوم • وفي أثناء الاحتلال الفرنسي، وكذا لما حل الانجليز بمصر بدعوى مؤازرة الباب العالي في طرد الفرنسيين استطاع أولئك وهؤلاء أن يتخذوا من المماليك صنائع وجواسيس اشتروا ذمتهم بالمال وسخروهم لحسابهم •

وفرنسا كانت تتريص — كما ذكرنا — وكان عملاءها بمصر جواسيس بأدق ما تحمله هذه الكلمة من معان وكان من أبرز جواسيس فرنسا الرسميين بالقاهرة « ماثيودي لسبس » Mathieu de Lesseps والد « فرديناند دي لسبس » بطل المأساة من سنة ١٨٠٢ الى سنة ١٨٠٤ ومن بعده « دروفتي » Drovetti الذي كان الجاسوس المساعد لدى لسبس في الاسكندرية ثم خلفه بالقاهرة في سنة ١٨٠٤ • وأولئك كانوا على اتصال وثيق ببعض المماليك يعملون معهم بحذر تمهيدا لاحتلال فرنسي جديد •

وكان الانجليز بوساطة أعوانهم يرقبون هذه الحركات باهتمام بالغ • وقد بلغت في الوقت نفسه أنباء الحركة القومية المصرية والوعى الذي تمخض عن ظهور محمد علي الكبير على مسرح السياسة وبارادة الشعب المصري وتقلص نفوذ خدامهم من المماليك • وتضاف لذلك عوامل أخرى خارجة عن مصر حدثت بالانجليزية للسطو عليها في سنة ١٨٠٧ • ومن تلك الأحداث الخارجية فشل صلح « اميان » وتحالف دول أوروبا الوسطى ضد فرنسا وهي النمسا والروسيا وبروسيا وذلك بفضل نشاط الدبلوماسية البريطانية وظهور وليم بت في انجلترا ومعركة استرلتز مع نابليون ثم معركة الطرف الأغر وموقعة « ينا » والتي أصبح بعدها نابليون امبراطورا يسود الأرض حال كونه قد تغافل عن خطورة انجلترا كسيد في البحار •

كل تلك المسائل مضافا اليها خوف انجلترا وأعوانها من شبح فرنسا

يهدد طريق الهند حدث بالانجليز لأن يرتبوا حملة يشنونها على مصر وقضوا في هذا التدبير المدة من سنة ١٨٠٣ الى سنة ١٨٠٧ • وقد بعث « دريموند » Drummond القائم بأعمال السفارة البريطانية في القسطنطينية في نوفمبر سنة ١٨٠٣ ينصح لحكومة بلاده أن تحتل مصر لتوطيد سلطان الباب العالي •

وصلت العمارة الانجليزية الى مياه الاسكندرية في شهر مارس سنة ١٨٠٧ ، وقد هاجت الخواطر وقلق الناس ، ولا سيما أن محمد علي كان مشغولا بمطاردة المماليك في صعيد مصر • وكان الانجليز قبل ارسال حملتهم على اتفاق سابق مع الألفى بك فشاءت الأقدار أن يموت قبل وصول حملتهم • وفي ١٦ مارس استطاع ضابطان بريطانيان رشوة محافظ الثغر — وهو تركي يسمى « أمين أغا » — فسمح لهم بالنزول الى البر من غير مقاومة ، ودخلوا الاسكندرية في ٢١ مارس دون أن تطلق رصاصة واحدة ، وأخذوا أمين أغا أسيرا صوريا ، ومثلوا بذلك قطعة من مسرحياتهم المعروفة • وكانت الحملة مؤلفة من أكثر من ستة آلاف مقاتل بقيادة الجنرال « فريزر » •

وقد اجتمع زعماء الشعب ودعوه للتطوع وحرصوه على القتال • وكانت خطة الانجليز ترمي الى زحف المماليك على القاهرة ليدخلها الانجليز مستعينين بهم •

وتحرك الجيش الانجليزي من الاسكندرية الى رشيد في آخر مارس • وقد قاومهم محافظ رشيد على بك السلانكلي مقاومة الأبطال ، ولم يكن يتجاوز عدد حامية رشيد سبعمائة رجل ولكن البطولة المصرية قد تجلت في موقعة رشيد فقتلت منهم مائة وسبعين رجلا وجرحت آخرين وأسرت مائة وعشرين وردتهم على أعقابهم الى الاسكندرية •

وبينما كان فريزر يستعد للانتقام من هزيمة رشيد كان محمد علي قد عاد من الصعيد الى القاهرة في ١٢ أبريل سنة ١٨٠٧ ، فأعد — مستعينا بزعماء الشعب — حملة مؤلفة من أربعة آلاف مقاتل من المشاة وألف

وخمسمائة من الفرسان وسار هذا الجيش الى الاسكندرية • والتحم
مع الانجليز في معركة الحماد في ٢٩ أبريل سنة ١٨٠٧ (١) •

وبتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧ أبرمت معاهدة وقعها محمد علي
مع الانجليز الذين جلوا مكثفين بالتماس تسليمهم أسراهم وجرحاهم
وعادوا الى بلادهم تلعنهم ملائكة الأرض والسماء وبذلك الهزيمة المنكرة
بقي الطرفان المتآمران على مصر المتسابقان اليها وهما الانجليز
والفرنسيون دون أن يقدر أحدهما على عمل شيء بالنسبة للسويس
ولطريق الهند •

ومن كل ما ذكرنا يظهر تماما خطورة ما انطوى عليه مشروع قناة
السويس وأنه مشروع أريد به استعمار الشرق الأقصى ومصر هي
الضحية. لهذا الغرض بحكم موقعها الفذ •
وعلى صخرة مصر تحطم الغزو البريطاني واستعدت مصر لوثبة
جبارة على يد محمد علي العظيم • ولقد كان يمكن أن تصل مصر الى
قمة المجد لو استمرت النهضة التي أججها ورسم خطوطها محمد علي •
ولكن تأيينا للاستعمار حتى أدخل علينا مشروع قناة السويس في
سنة ١٨٥٤ •

وسنين فيما يلي موقف محمد علي من هذا المشروع والخطوات التي
خطاها الاستعمار حتى بلغ ما يتمنى •

(١) قال الرافعي بك في صفحة ٦٣ من كتابه « عصر محمد علي »
طبعة سنة ١٩٣٠ ما نصه : - « كانت معركة الحماد هزيمة ساحقة
للانجليز ؛ فملأت نفوس المصريين عزما وفخرا وثقة ؛ وأسقطت هيبة الجيش
الانجليزى وخاصة لما جمع كتحذا بك أسراهم وشحنهم في المراكب الى
القاهرة ليتحقق الناس عظم النصر الذي أدركه الجيش المصرى •

» وصل أولئك الأسرى الى بولاق في ٢٩ أبريل سنة ١٨٠٧ فسيقوا
من بولاق الى الأزبكية ومنها الى القلعة ، وعددهم ٤٨٠ أسيرا وفي
مقدمتهم من قواد الجيش الانجليزى الماجور مور ، والماجور وجلسند ،
وكان يوم حضورهم يوما مشهودا احتشدت فيه الجماهير من سكان
العاصمة على جوانب الشوارع والطرق لرؤية منظر الأسرى ، وطيف
برؤوس القتلى الانجليز ليراها الناس على الطريقة التي كانت مألوفة في
ذلك العصر فبلغ عددها ٤٥٠ رأسا » .



محمد علی باشا

الفصل الرابع

محمد علي الكبير

”أنا لا أريد أن أفنح على مِصر بفرّ آخر“

محمد علي وليد حركة قومية مصرية - أثر ذلك على مشروع قناة السويس - مساعي الأوروبيين تتجدد للنيل من مصر العظيمة وتحطيم نهضة الاسلام - التكتل المسيحي ضد مصر تجلّى في معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وذلك ابتغاء السيطرة على طريق الشرق - وبعد محمد علي وفي زمن سعيد الاول .

ان شعب مصر ممثلا في زعمائه ورجاله العاملين ، وعلمائه الأفاضل ، هو الذي أطاح بخسرو والى التركي ، وانتخب محمد علي حاكما يستند على ارادة شعبه في ١٣ مايو سنة ١٨٠٥ . وحقا يقول عبد الرحمن الرافعي بك أن « الزعامة الشعبية هي التي أبلغته سلطة الحكم ، وقد ظلت هذه الزعامة في الميدان ، وبقيت قائمة عاملة في السنوات الأولى من حكم محمد علي ، فكان لها أثر فعال في تثبيت دعائم ملكه وتذليل العقبات التي وضعها في طريقه رجال الآستانة من جهة ، والانجليز وصنائعهم المماليك من جهة أخرى ، واحباط الدسائس التي دبروها والمؤامرات التي سسعوا بها الى اقتلاعه من كرسى الولاية ، فالزعامة الشعبية كان لها فضل وعمل هام من هذه الناحية ، وكذلك كان لها عمل كبير في توجيه الشئون العامة ، ونصيب وافر في سلطة الحكومة ... الخ » (١) .

(١) عبد الرحمن بك الرافعي : عصر محمد علي ؛ طبعة مصر سنة ١٩٣٠ ص ١٢

حركة مباركة دلت على حيوية هذا الشعب واراדתه ، وعدم قبوله للنير التركي بأية حال ، وهى سائرة حتما الى الأمام ، فكيف يمكن اذن أن يتحقق الحلم الصليبي وتتأتى السيطرة على طريق الهند ، وهل تغفل انجلترا هذه القوة ، وهى كغيرها من بلاد أوروبا مطمئنة للمستقبل الذى سيسفر عنه زوال الامبراطورية العثمانية ، وقد ابتليت بالهرم والشيخوخة ولم يبق لأوروبا الا أن تنتظر وفاة الرجل المريض لتتنقض على هذا الشرق ، وتقسم التركة غنيمة باردة ؟ ! هل تسكت انجلترا وغيرها على الحركة القومية المباركة التى صارت شوكة فى ظهرها اذ ولدت زعيما فتيا ، هو السد المنيع ضد المطامع الاستعمارية فيما اذا مات الرجل المريض ؟ ! سعى الانجليز الى الرجل المريض نفسه بالدس والوقيلة ، يهمسون فى أذنه بدعاوى كاذبة كقولهم أن الممالك هم وحدهم القادرون على حكم مصر واعادة الأمن والنظام اليها ، وقالوا ان انجلترا قد تضطر الى تجريد جيش فى أغسطس سنة ١٨٠٥ ثم ردوا على أعقابهم خاسرين ، وقدر للانجليز أن يفوزوا على بونايرت فى معركة الطرف الأعز البحرية فى ٢١ أكتوبر سنة ١٨٠٥ فأطمعهم هذا النصر فى تجديد سعيهم لدى الباب العالى لكى يسند الحكم الى صنيعتهم محمد بك الألفى ، وأبلغت تركيا أن الألفى هذا سيدفع جزية قدرها ١٥٠٠ كيس ، تضمن الحكومة البريطانية ايفاءها ، وأسفرت هذه الدسائس والاغراء بالرشوة عن وصول عمارة تركة الى الاسكندرية فى أول يوليو سنة ١٨٠٦ ، تحمل مع الغزاة واليا جديدا اسمه موسى باشا ، والتقى الألفى برسل الترك والانجليز فى حوش عيسى وهناؤه بقرب تحقيق آماله .

وتضامن محمد على مع العلماء فى مقاومة فرمان العزل ، واستعدت مصر للحرب والنزال ، وكانت معارك فى الرحمانية ودمنهوور سطر التاريخ أنباءها بمداد من ذهب وأحرف من نور . ومات البرديسى وتبعه الخائن محمد الألفى ، وأعد الزعيم محمد على تجريدة لتطهير الوجه القبلى من الممالك . ثم كانت الحملة الانجليزية على مصر فى سنة ١٨٠٧ وتحطيمها

على النحو الذى روينا شيئاً عنه فى الفصل السابق من هذا الكتاب •
وكتب الله النصر لمحمد على اذ ذبح فى القلعة فى أول مارس سنة ١٨١١
البقية الباقية من الممالك ، فلم يعد للاستعمار الأوروبى فى داخل البلاد
صنائع يعول عليهم •

وخاضت مصر على يد محمد على ، وابنه البطل الخالد ابراهيم حروباً
كانت هى الدعامة الكبرى فى بناء الاستقلال ، وتم فتح السودان ، وهو
من أقدم عصور التاريخ ، جزء مصر الجنوبى الذى لا يمكن أن يفصل
منها ، فى المدة من سنة ١٨٢٠ الى سنة ١٨٢٢ ، وأقام محمد على فى السودان
حكماً وطيد الدعائم ، قوى الأركان ، وعلى ضفاف وادى النيل قامت
دولة مصرية عظيمة امتدت الى شبه جزيرة العرب ، يحرسها جيش أسس
على أحدث الأساليب ، وفيها مدارس ، ومصانع ، وترع وقناطر وجسور
ومنشآت هائلة ، وتعمير يهز أركان الأرض بروعته وسرعته •

وجاءت دعوة من سلطان الترك محمود الى مصر الفتاة لتخوض غمار
حرب جديدة ، واسعة المدى ، كثيرة المتاعب ، ميدانها فى البر والبحر ،
وهى حرب اليونان ، وكانت اليونان حينئذ اىالة عثمانية ، شقت عصاً
الطاعة ، واتصلت بواسطة جمعيات ظهرت فى النمسا والروسيا ، بحكومات
أوروبية من تلك التى تتربص للشرق وللإسلام ، ثم أعلنت الثورة فى
المورة فى ٢٥ مارس سنة ١٨٢١ ، ومن ذا الذى يستطيع أن يقصم ظهر
الثائرين ومعهم موقدو الفتنة من الأوروبين ؟! لا أحد غير محمد على ،
ولا جيش الا جيش مصر ، وعلى رأسه سيف الله المسلول ابراهيم المظفر •
ولذلك استغاثت تركيا بمصر وبأسطولها الذى كان يلقي الرعب فى قلوب
الكافرين •

ثورة فى كريت سنة ١٨٢١ أخمدتها القوات المصرية ، وأنقذت الترك
الذين كانوا يفرون كالأنعام ، وثورة فى قبرص فى نفس الوقت أخمدتها
المصريون ، وتلك التى اشتعلت فى شبه جزيرة المورة ، وكانت حرباً
سجالاً بين الجيش التركى والثوار الى سنة ١٨٢٣ ، وظن السلطان أنه

إذا استعان بمحمد على إنما يفتح مقبرة لجيشه الجبار ، ولكن أسطول
مصر وجيش مصر كانا على أتم أهبة للقتال فيما وراء البحار ، فانقض
كالصاعقة ، ونزل الى البر ، حينما كان الأسطول التركى يولى الأدبار ،
والتاريخ شاهد على بطولة ابراهيم وجيشه المتين ، وهو التاريخ الذى
طالما تحدث عن حصار نافرين واستيلاء المصريين عليها فى مايو سنة ١٨٢٥
وفتح ابراهيم « كلاماتا » و « تريولتا » و « ميسولونجى » وحاصر
« أثينا » فهل يرضى الصليبيون ، أعداء مصر الأقدمون ، وطلاب طريق
الشرق مرورا بالسويس ؟ !

رأوا بأعينهم علم مصر يرفرف فى سماء أفريقيا وآسيا وأوروبا
نفسها فأبرموا معاهدة لوندرة فى ٦ يوليو سنة ١٨٢٦ ، وهى المعاهدة
التي اتفقت فيها كل من انجلترا وفرنسا والروسيا على التدخل بين تركيا
واليونان لتقرير مصير المسألة اليونانية على قاعدة استقلال اليونان
الداخلى ، مع بقاء السيادة التركية عليها • وأحجمت النمسا اتباعا
لسياسة « متريخ » عن التدخل أو الاشتراك فى تلك المعاهدة • أما
انجلترا عدو مصر القديم ، فقد أنفذت الى بحر الأرخبيل أسطولا مؤلفا
من اثنى عشر سفينة بقيادة « كودرنجتون » (Codrington) ، وجاء بعده
أسطول فرنسى وآخر روسى ، وتولى قيادة الأساطيل الثلاثة الأميرال
الانجليزى •

هل كان ذلك لصالح اليونان ، أو لمجرد الانتصار لسكانها ؟ !
الجواب لا !! وإنما هى الحركة الصليبية ، والفكرة الصليبية ،
والأمانى الاستعمارية المصوبة الى مصر بالذات ، لتدمير قوتها الفتية ،
والاستيلاء بعدئذ على قطعة من الأرض فى صميم اقليمها لشق قناة
السويس ، والتمكن من نهب الشرق كله ، وتشتيت شمل المسلمين •

هذا هو موقف أوروبا من المسألة المصرية لا يتغير ولا يتبدل بأية
حال ، ومن أجل ذلك ، حدثت واقعة نافرين ، خيانة وغدرا ، فى
٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧ ، اذ سلطوا نيرانهم على العمارة المصرية دون

سابق انذار ، ومن غير اعلان حرب على تركيا ، وعبث أولئك الصليبيون بقوانين الحرب ، التي وضعها فقهاءهم ومنتشروهم ، ليصلوا الى غرضهم وهو تحطيم العمارة المصرية العظيمة ، وقت أن كان ابراهيم في داخل بلاد اليونان ، وعلى أيدي ، أوروبا التي تحالفت ضدنا ، فقدنا أسطولاً ، قضى محمد على السنين الطوال في البذل والكفاح حتى جعله عروس البحر الأبيض المتوسط ؛ ألا لعنة الله على الانجليز ، أعداء مصر وخصوم الاسلام الألداء !!

فيما تقدم طرف عن الوثبة التي جاءت نتيجة للحركة القومية التي أنجبت محمد على و ابراهيم فننفخا في جسم مصر من روحهما ، فصارت قوة ، لا تقهر الا بتكتل أكبر دول أوروبا وأشدّها بأساً ، فهل طوت أوروبا الحاقدة ، الماكرة مشروع الصليبيين الخاص بحفر قناة في برزخ السويس ؟؟



كان محمد على بناءً عظيماً ، وصاحب مشروعات لا يبارى فيها ولا يمارى . وهو أول من وضع لمصر سياسة مائية ممتازة فلم تشغله حروبه الواسعة عن شق الترع وبناء القناطر والجسور ، بل كان في ذلك يسبق عجلة الأيام ، ولعل من أبرز أعماله حفر قناة المحمودية في سنة ١٨١٨ لتيسير الملاحة النيلية وخدمة تجارة مصر الخارجية . والرجل الذي حقق تلك المشروعات الهائلة أبى أن يحقق مشروع شق قناة السويس في برزخ السويس نفسه أو في غير برزخ السويس فلم يجدد مثلاً القناة التي كانت تسير في عصور الأقدمين من النيل الى السويس ، فهل كان محمد على غافلاً عن هذا المشروع وأهميته ؟ !

ان المشروع كان مطروحاً على بساط البحث قبل محمد على وفي عصر محمد على ، وقد جاءته وفود الأوروبيين تباعاً تسعى اليه بمختلف أساليب الخداع وسعة الحيلة لتنفيذ المشروع ، فلم تجد من عزيز مصر أذناً صاغية . لماذا ؟ !

ان محمد على نفسه قد حارب الوهابيين وأعد أسطولا فى البحر الأحمر ، وعرف أهمية السويس ، ولمس الحاجة الى تجارة الهند • وكانت حكومة « بومباى » فى سنة ١٨٢٣ قد اقترحت على الترك تنظيم طريق ملاحى بخارى بين السويس وبلاد الهند وتجدد المسعى فى سنة ١٨٢٦ فلم تخف الأطماع الاستعمارية على سلطان الترك فرفض العرض فى المرتين ، وطبيعى أنها لم تخف على محمد على ، وهو أقوى ذكاءا من السلطان ، وأشد حرصا على استقلال هذه البلاد •

وفى عصر محمد على ظهر « واجهورن » الانجليزى الذى أقام له فرديناند دى لسبس بعد أن افتتحت القناة واستتب له الأمر ، تمثالا من البرونز أكبر من الحجم الطبيعى فى مدينة بور توفيق المصرية ، وكتبت شركة قناة السويس ، على هذا التمثال « الى واجهورن A.Waghorn فمن هو هذا الواجهورن صاحب التمثال ؟ ! أفاق استعمارى انجليزى كعشرات سبقوه ، وعشرات ظهوروا بعده ، حصل فى سنة ١٨٢٩ ، على تصريح من اللورد الينبروج « Ellenborough أحد مديرى شركة الهند الاستعمارية ليقوم بتجربة فى المقارنة بين طريق الكاب وطريق السويس بأن يسافر ويحمل برقيات ترسل له فى محطات مختلفة ، ليبين الفرق الزمنى بين طريق الكاب ، وطريق السويس •

تقول شركة قناة السويس ، التى تشيد بفضل كل مستعمر وعامل ضد هذه البلاد ، فى الصفحة ١٢ من مطبوعها الذى أعدته للدعاية للاستعمار وضد مصر فى سنة ١٩٥٠ ، تقول هذه الشركة التى أنكرت فضل مصر صاحبة القناة ، فى الترجم باسم واجهورن ما نصه « وقد قام الملازم البريطانى واجهورن ، منذ سنة ١٨٢٩ ، ببضع رحلات بين انجلترا والهند ، سالكا هذه الطريق • وفى سنة ١٨٤٠ أنشأت شركة « بيننسولار أند أورينتال » (Peninsular & Oriental) خطا منظما للملاحة بين السويس والهند • ونشطت شركات أخرى ، وتحدثت صحف ومجلات تدعو الى المشروع حتى أصدروا كتابا دورية تنادى بضرورة شق القناة ،

وأقامت جماعة « سانت سيمونيان » — التي سنفرد لها الفصل الخامس من هذا الجزء — الدنيا وأقعدتها ، ولكن محمد علي صاحب العقل القوي ، والضمير الوطني الذي لا يلين في الحق ، والنظر الصائب ، قد قضى على كل الدسائس والمحاولات ورفض المشروع بكل اباء ، لأنه عرف أن أوروبا لم تكن مخلصه للمصالح العالمية ، بل أرادت أن تسطو على الشرق بهذا الطريق ، وهو يعلم من أين كانت البلوى التي حلت بسلطان الترك وحولته الى رجل مريض ، تلعب به السياسة الأوروبية ، فكان الجواب العلوي دائما وباستمرار هو :

« أنا لا أريد أن أفتح على مصر بسفورا آخر » ♦

أما أوروبا فلها في القناة مآرب وخطط تصل القديم بالجديد ، والله الأمر ♦

شهدت أوروبا في مستهل القرن التاسع عشر ثورة صناعية لم تعرفها من قبل ، فاحتد التنافس على تجارة الهند ، واتسع أمام الأوروبيين أفق الحياة السياسية والاقتصادية ، وتزايد عدد السكان ، وكل هذه العوامل ضاعفت من اهتمام الدول الأوروبية بالبحث عن طريق للشرق يكون أقصر من طريق الكاب ، وكان الانجليز في مقدمة من ذهبوا هذا المذهب وعن لهم أن طريق مصر خير مما عداه وأصلح لهم من الطريق الآخر الذي كان محل البحث وهو طريق الفرات والخليج الفارسي ، وتسابقت مع انجلترا فرنسا في هذا المضمار^(١) ♦

وكان الكاتب الانجليزي السير « آرنولد ولسون » يزعم أن محمد علي وضع في سنة ١٨٣١ مشروعا لحفر قناة تصل القاهرة بمدينة السويس ، فلم تر الحكومة البريطانية بدا من مؤازرته^(٢) وهذا كلام ليس له سند

(١) مذكرة بمحفوظات قصر عابدين العامر للبروفسور « ساماركو »

A. Sammarco بعنوان La vérité sur la question du Canal de Suez ص ٩ وص ١٠

(٢) اللفتنان كولوئيل سيرا رنولد ولسون : قناة السويس ، ماضيها

وحاضرها ومستقبلها طبعة لندن ١٩٣٣ صفحة ٧ .

من الوثائق التاريخية * والثابت أن الفرنسيين عاودوا نشاطهم المتصل بمشروع القناة في المدة من سنة ١٨٣٣ الى سنة ١٨٣٧ ، وأوفدوا لمصر بعثة يرأسها قسيس يدعى « الأب انفتان » Père Enfantin وسنفرد للكلام عن هذه البعثة المسماة « بالسانت سيمونيان » الفصل التالي ، وكان انفتان هذا يحمل معه مشروع القناطر الخيرية وقناة السويس ، وقد التقى بفرديناند دى لسبس ، الذى كان وقتئذ نائب قنصل بمدينة الاسكندرية ، ومنذ ذلك الحين ارتسم المشروع فى مخيلة دى لسبس * ذكر « لويجى نيجريللى » Luigi Negrelli فى سنة ١٨٤٦ أن انجلترا وفرنسا كانتا على اتفاق بشأن ضرورة انشاء طريق سريع بين أوروبا وبلاد الهند الشرقية والصين ، ولم يختلفا على الفوائد التى يمكن أن تجنى من هذا الطريق ، ولكنهما اختلفا على طريقة التنفيذ * فانجلترا التى استطاعت أن تحتكر لنفسها — تقريبا — التجارة المارة عبر المحيط الأطلسى والمحيط الهندى أرادت أن تجعل أداة الاتصال بالشرق طريقا حديديا ، أما فرنسا فكانت ترى دائما أن الوسيلة الوحيدة هى قناة تشق فى مصر وتتسع لسير السفن الكبيرة (١) * .

وابتداء من سنة ١٨٤١ تجدد عرض المشروعات ، فتقدم مشروع من شركة الهند الشرقية ، وكذلك اشترك المهندس الفرنسى « لينان دى بلفون » Linant de Bellefonds مع ثلاثة من الانجليز هم « أندرسون » Anderson و « چون » و « جورج » « جليدون » Gliddon فى وضع مشروع نشره أندرسون فى سنة ١٨٤٣ فى مذكرة له تحت عنوان « ملاحظات على الفوائد العملية المترتبة على ايجاد اتصال بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط بواسطة قناة تخترق برزخ السويس »

Observations on the practicability and utility of opening a communication between the Red Sea and the Mediterranean by a ship Canal through the Isthmus of Suez.

(١) Georgi & A. Dufour-Feronce, Documents sur l'Histoire du Canal de Suez, Leipzig 1931, pp. 21-22.

وفي هذه المذكرة التي رفعها « أندرسون » الى الوزير الانجليزى بالمرستون بين أهمية القناة وادعى أن شقها لا يكلف أكثر من ربع مليون من الجنيهات الانجليزية ، وأما الفوائد فهي عشرات أضعاف هذا المبلغ ، وادعى أن محمد على قد يمنح امتيازاً بهذا المشروع وإذا لم يفعل فالباب العالى مستعد لأن يعطى الامتياز ، وهو صاحب الكلمة الأخيرة فى مثل هذا الأمر •

وقام من الانجليز غير من ذكرنا رجال من غير الرسميين ، بعمل تحقیقات أكدت لهم أن مستوى البحرين غير مختلفين ، وراحت حكومة انجلترا تتدبر كيف تستطيع أن تصل الى الامتياز ، بشرط أن يستعمل لصالح انجلترا وحدها ، ولكن « بالمرستون » قال انه مهما بلغت المزايا المرجوة من المشروع ، فإن هذا « البوسفور الجديد » لابد أن يسبب للسياسة العالمية متاعب لا نهاية لها • وإذا كانت حكومة انجلترا قد رفضت فى سنة ١٨٣٤ أن تقدم الضمانات المالية اللازمة لانشاء مشروع سكة حديد القاهرة — السويس ، فأولى بها أن ترفض تقديم أى مال لشق قناة السويس • وفى سنة ١٨٤٣ بحث مجلس الوزراء البريطانى الوسائل التى يمكن بها احباط مساعى السياسة الفرنسية التى تهدف لتحقيق المشروع ، ورأى أغلب الوزراء ألا سبيل لذلك الا باحتلال مصر، ولكن بالمرستون كان مترددا وأراد أن يتفادى خلق مسألة مصرية^(١) ، ومع ذلك بقى التفكير البريطانى مشغولا بالمشروع ، ومن ذلك أن « دافيد أورجوهارد » David Ugruhard القائم بأعمال سفارة انجلترا فى القسطنطينية ، وكان من أعضاء البرلمان الانجليزى السابقين ، أعد منشورا نادى فيه بتأسيس شركة انجليزية تأخذ على عاتقها تنفيذ مشروع قناة السويس •

ولم تكن انجلترا وفرنسا الوحيدتين من دول أوروبا فى هذه الحلبة ، فقد شاركتها فيها النمسا وإيطاليا • فحكومة النمسا كانت قد استدعت فى سنة ١٨٤٣ قنصلها العام بالاسكندرية وباحثته فى كيفية

(١) سيرا رنولد ولسون L.T. Col. Sir A. Wilson المرجع السابق
صفحة: ٩ •

التأثير على محمد علي كى يقبل تنفيذ العملية • وفى نهاية القرن الثامن عشر ظهر دبلوماسى ايطالى اسمه « كارلو دى روزتى » Carlo de Rcssetti اشتغل مدى خمسين عاما بتمثيل البندقية والنمسا وتوسكانيا فى مصر ، واتصل فى خلال هذه المدة الطويلة فى نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر بالمسائل المصرية اتصالا وثيقا ، وكانت النمسا مهتمة بأن تجذب الى البندقية وتريستا تجارة الشرق عن طريق الأدریاتيك والبحر الأحمر مارة بمصر • ولما احتدم اللجاج بشأن طريق السويس على النحو الذى عرضناه تشيع له بعض كبار الساسة النمساويين لكى تظهر النمسا فى البحار بمكانة تساوى مكانتها البرية فى ذلك الحين • وكان أشدهم عناية بهذا الأمر ، كبير ساسة النمسا حينئذ الأمير « مترنيخ » Metternick وأراد أن يعالج الأمر بالطريق الدبلوماسى وذلك بالاتصال المباشر بمحمد علي • واشتغل سفراء النمسا فى القسطنطينة وقناصلها بمصر فى بذل جميع الوساطات الممكنة ، وبعثوا بتقارير ضخمة لحكومتهم فى المدة من سنة ١٨٤٢ الى سنة ١٨٤٧^(١) • وعلى ضوء هذه التقارير قدم وزير حربية النمسا « الكونت دى فيكلمونت » Comte de Fiquelmont مذكرة الى البرنس مترنيخ فى ٢ مارس سنة ١٨٤٣ استعرض فيها المسألة من مختلف وجوها^(٢) ، وظهرت مثل هذه العناية من جانب ممثلى الدويلات الايطالية ؛ تورين ، و نابولى ، والكنيسة فيما بعد^(٣) • وفى تلك الأثناء تأسست فى مدينة ليزج جمعية غرضها الدعوة لشق قناة فى برزخ السويس • وندبت هذه الجمعية فى ٣٠ يناير سنة ١٨٤٥ أحد أعضائها للتأثير على محمد علي فالتقى بعاهل مصر فى مدينة الفيوم • وأجاب محمد علي بما سبق أن أجاب به كل من فاتحه فى هذا الأمر ؛ أجاب اجابة الرجل العبقري الحصيف ، الذى زودته عناية الرحمن بحدة الذكاء وبعد النظر : « أنا لا أريد أن أفتح على مصر بسفورا آخر » •

(١) هذه التقارير تؤلف مجموعة هامة موجودة بدار محفوظات الدولة فى فيينا

(٢) تراجع رسالة حضرة صاحب السعادة الدكتور حسين حسنى باشا عن « قناة السويس والسياسة المصرية » جامعة مونبلييه سنة ١٩٢٣ ص ٣١٠ - ٣٢١ •

(٣) R. Lefèvre : L'Etat Pontifical et l'Entreprise de Suez مقال منشور بالمجلة الايطالية للعلوم الاقتصادية عدد يوليو وأغسطس سنة ١٩٣٨ •

وما كان محمد على يبغض المشروع لذاته ، وانما أعلن أنه مقتنع كل الاقتناع بفوائده ومزاياه ، ولكنه يريد أن ينفذه بنفسه ، وبوسائله وبرجاله المصريين ومهندسيه الأوروبيين الذين وظفهم في خدمته ، وذلك دون أى تدخل أجنبى ، أو امتياز يمنحه لشركة أيا كانت . فالقناة يجب أن تشقها مصر بنفسها وأن تكون ملكا لمصر لا تنازع فيه ، وأن يضمن حيادها ، لتنتفع بها جماعة الشعوب على قدم المساواة التامة ، دون تمييز لأحد^(١) . وذكر أنه لا يسمح بتنفيذ هذا المشروع الا بعد الحصول على تلك الضمانات . وقد كتب رسول تلك الجمعية تقريره الذى رفعته جمعيته الى الأمير ميترنخ^(٢) ، وأعجب ميترنخ أيما اعجاب بحضافة رأى العاهل المصرى ، وقرر أن يسعى لدى الدول ليحصل على الضمانات التى يشترطها محمد على .

وفى سنة ١٨٧٤ أوفدت جمعية الدراسات بعض المهندسين من لبارديا والبندقية والنمسا برياسة « نيجريللى » Negrelli لعمل أبحاث خاصة بالقناة المقترح حفرها فرحب بهم محمد على أيما ترحيب ، وقدم لهم كل معونة ، وأدلى الى رئيس تلك البعثة بتصريحات ، لها من الأهمية مكان عظيم . ونحن نترجم هنا هذه التصريحات ، كما رواها البروفسور « ا . ساماركو » :

« انه شخصيا (أى محمد على) يهيمه أن تبنى القناة ، وسيقوم بهذا العمل فعلا ، وما على أوروبا ، وخصوصا النمسا ، الا أن تبعث اليه بالمهندسين الأكفاء ، ليعملوا لديه فى المشروع . ولكن قبل البدء فيه ، يجب أن تقدم له الدول الكبيرة ضمانا تتعهد فيه بأن أية واحدة منها لن تحاول أن تضع يدها على هذا المشروع أو تسخره لمصلحتها ، وأن تضمن

(١) الأستاذ « ا . ساماركو » المذكورة المشار اليها سابقا ص ١٣ .

(٢) محفوظات فينا عن قناة السويس ، ٥ أبريل سنة ١٨٤٥ - كتاب « لينان دى بلفون » الى نيجريللى بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٨٤٧ وارد برقم ٥٤٢ مراسلات نيجريللى المودعة بمكتبة متحف Technisches Museum بفينا .

بقاء القناة مفتوحة للعالم كله ، وتنتفع الدول على قدم المساواة بالملاحة
في القناة . . . » (١) .

ولكن يجب ألا يعزب عن البال أن أوروبا في المدة من سنة ١٨٣٣ الى
سنة ١٨٤٠ كانت تتآمر ضد مصر التي ارتفعت بزعامه محمد علي الى
السمكين ورفرف علمها فوق آسيا وأفريقيا وأوروبا ، ولا تنسى هنا
المعارك التي خاضها البطل المغوار ابراهيم باشا ومع جيش مصر الباسل
في قونية (ديسمبر سنة ١٨٣٢) ونصيبين (يونيو سنة ١٨٣٩) ووقوفه
على أبواب القسطنطينية مهددا الباب العالي نفسه ، وهو الذي أوشك على
السجود تحت أقدام الفاتح المنتصر ، ولا تنسى أن أوروبا كلها تحالفت ضد
مصر الخالدة ، وأبرمت معاهدة ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ التي تكشف عن
المؤامرة بجلاء ، وقد تصدى السياسى الفرنسى « تيير » لمؤامرة محمد علي ،
لا انتصارا للحق ، ولكن كان يعنيه أن يحافظ على مودة عاهل النيل أملا في
أن يكفل لفرنسا الظفر من محمد علي لقاء ذلك بامتياز قناة السويس (٢) ،
إلا أن فرنسا خذلته مع ذلك تمسكا بسياسة التحدى لمصر أيا كانت الأسباب .

وكان من ألد الساسة عداوة لتيير الشاعر الفرنسى «لامارتين» الذى
كتب في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٤٠ والأيام التالية سلسلة من المقالات في
صحيفة *Journal de Saône et-Loire* وحمل على سياسة تيير ،
مبتدئيا بالتخلى عن محمد علي . ، وكان لامارتين قد قام برحلة لبعض البلاد
الشرقية وعاد من رحلته بفكرة أن الامبراطورية العثمانية قد حطمتها
ضربات محمد علي ، وأن الأمر قد ينتهى بأن يحتل الروس القسطنطينية
ويحتل الانجليز القاهرة ثم تخرج فرنسا « من المولد من غير حمص »
واقترح أن تنزل فرنسا جيشا لها بسوريا ، وتعلن فصلها عن الامبراطورية
العثمانية ، ويدعى لمؤتمر يعقد في فيينا للنظر في المسألة الشرقية والى أن يتفق

(١) Georgi & Dufour-Ferroncel, Documents concernant l'histoire du
Canal de Suez pp. 70-71

(٢) شارل رو - المرجع السابق - الجزء الأول ص ١٧٨



موقعة نصيبين في ٢٤ يولية سنة ١٨٣٩ التي وصل فيها جيش مصر
الى ابواب القسطنطينية

على خطة النمسا يجب منع روسيا من احتلال القسطنطينية ، وتأخذ فرنسا على عاتقها منع انجلترا من انزال جندي واحد بمدينة الاسكندرية وتستطيع فرنسا أن تمنع ذلك بجيشها الذي تحتل به سوريا • وقال هذا الشاعر الاستعماري أن مؤتمر فيينا الذي تكون اليد العليا فيه لفرنسا والنمسا يستطيع أن يفرض حماية الغرب على الشرق ، وفي هذا المؤتمر يقسم الشرق فيترك لروسيا البحر الأسود ومداخله وللممسا شواطئ الادرياتيك وفرنسا سوريا والفرات ورودس وقبرص ، ولانجلترا مصر وطريق السويس ، وفي تلك المقالات دافع لامارتين عن مطامع انجلترا وقال ان احتلالها لمصر أمر معقول وعادل • وأن الذي يأخذه على تيير هو أنه بدلا من أن يظل فرنسا مبقيا على فرنسيته تحول الى مصري يدافع عن المصريين ومع ذلك مثل تيير بالرجل الذي يسمن الدجاجة ليأكلها في نهاية الأمر وقال ان « تيير » ؛ كان يداعبه حلم نابليون الذي أراد أن يجعل من مصر مستعمرة لفرنسا ، وهذا عبث يؤدي الى متاعب لفرنسا من جانب انجلترا • وقال لامارتين بالحرف الواحد « ان انجلترا تقبل حربا ضدنا وضد العالم قرنا من الزمان في البحر الأبيض المتوسط ، ولكنها لا تطيق أن تترك مفاتيح السويس في يد حاكم شرعي يسنده نفوذ فرنسا في مصر • ولماذا ؟ لأن لانجلترا من الرعايا في بلاد الهند مائة مليون نسمة ، والسويس هي مفتاح امبراطوريتها الهندية ، وانها لن تقبل بأية حال أن تفرط في حراسة باب هذه الامبراطورية ، الذي هو باب سياستها وتجارتها ، الا اذا أفنت آخر جندي من جنودها » •

وفي المقال الثاني راح لامارتين يتساءل عما تستطيع أن تأخذه فرنسا من تركة الدولة العثمانية فقال : « أنطلب مصر ؟ ان انجلترا مستعدة لأن تحرق آخر شراع في سفنها قبل أن تأذن لفرنسا بأن توصل في وجهها مباشرة أو غير مباشرة طريق السويس • ألم يأتكم نبأ ذلك ؟ انكم بمجرد أن أثرت كلمة الامبراطورية السورية التي تحتضنها فرنسا رأينا التحالف الانجليزي الفرنسي يتداعى ويتفكك وستضطر فرنسا لأن تحمل

السلاح » وفي مقاله الرابع الذى وصف فيه ما سماه بالحماية الأوروبية على الشرق قال : « الى أين تذهب فرنسا ؟ الى مصر كما حاول نابليون أن يستولى عليها ؟ ! لا ، لا فان مصر هي السويس ، والسويس هي الهند ، والهند هي انجلترا • وقبل السيطرة على مصر تجب ابادنة انجلترا ، ان كان ثمة سبيل لذلك ! ! ولن تتركنا انجلترا ومعها مائة مليون من الرعايا البريطانيين فى الهند ، نقف فى طريق السويس ، وهو الطريق الذى يشطر العالم تجاريا الى شطرين » •

وذكر لامارتين أن انجلترا ستعوض فرنسا اذا تركت لها هذه الأخيرة مصر بتمكين فرنسا من استعمار سوريا ، وقال عن سوريا وأهميتها أنها بلاد مسيحية ديانة ، فرنسية قلبا وعاطفة ، ووصف ابراهيم ومحمد على بالبطولة والشجاعة ، ثم قال انهما مسلمان ، وهذه الصفة تنهض وحدها ذريعة لفرنسا لتستخلص سوريا من يديهما • ورسم بخياله الخصب استعمارا فرنسيا يزحف على سوريا وقبرص وجزيرة رودس • وزعم أن من صالح الانسانية أن تتقاسم الدول الغربية بلاد الشرق جميعها وتجعل منها محميات لها للقضاء على دين المسلمين لتروج التجارة بين الشرق والغرب وتشيع الحضارة ، فالحضارة عند هذا الشاعر هي الستار الذى يخفى فكرة تعصبية خبيثة هدفها الاستعمار للتجارة والنهب (١) •

فى هذا العصر كان تعصب أوروبا ضد الاسلام سافرا على لسان

(١) قال « لامارتين » مانصه : « ماذا تجنى الانسانية من المسألة الشرقية ؟ أجيب فى كلمة واحدة • • • ليرك العثمانيون الغرب ببسط يديه على الشرق كما كانت الحال فى أيام الامبراطورية الرومانية البائدة • ليركوا أوروبا تفرض كلمتها وقوانينها وفنونها وأخلاقها وتجاريتها على الخمسة عشر أو العشرين من الشعوب الجديدة التى ستؤلف اتقاض تلك الامبراطورية • وبذلك يعود البحر الابيض المتوسط ، البحيرة الكبرى ، التى ليست بفرنسية ولا انجليزية ، بحرا أوروبا ، دوليا ، يكون بمثابة مسرح للتجارة وعجلة لتبادل الأفكار • ومن ناحية أخرى ، نختصر بواسطة طريق السويس وظهور البخار مدة خمسة أشهر تنقضى فى الوصول الى الهند والصين وتنضم هذه البلاد الكبرى الى آسيا الصغرى وأفريقيا فنؤلف من هذا المجموع وحدة عالمية تقوم على أسس من السياسة والصناعة والدين » •

لامارتين وعلى ألسنة غيره من قادة الفكر الغربى من أمثال جماعة « سانت سيمونيان » لأن عظمة مصر الاسلامية فى ظل محمد على قد بهرتهم وأرهبتهم فوطدوا العزم على تحطيم مصر ليمزقوا شمل المسلمين ، وجعلوا سبيلهم لذلك السعى لتحقيق مشروع قناة السويس والتربص لاقتسام الدولة العثمانية •

وفى هذه العداوة الغربية ، وهذا التبيت لمصر والعالم الاسلامى مظهر تكتل بعد انتصار الجيش المصرى على الجيش التركى فى معركة نصيبين ، فى ٢٤ يونيه سنة ١٨٣٩ ، اذ وجدوا أن هذا النصر المبين يقضى على آمالهم الخبيثة ، فقدم سفراء النمسا ، وروسيا ، وانجلترا ، وفرنسا ، وبروسيا مذكرة الى الباب العالى فى ٢٧ يوليو سنة ١٨٣٩ يطلبون اليه باسم دولهم ألا يبرم أمرا فى شأن المسألة المصرية الا باطلاعهم واتفاقهم ، وكان ذلك بايعاز الكونت متيرنخ ، الذى خاف أن تنفرد روسيا بالتدخل فى المسألة الشرقية •

وبعد مفاوضات وأخذ ورد انتهى الحال بإبرام معاهدة لندن فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ ، وقد وقعتا انجلترا والنمسا وبروسيا والروسيا وتركيا ، وذلك بغير علم مصر وفرنسا وكان على رأس حكومتها « تيير » الذى أرغى وأزبد حتى كادت تنشب الحرب بين فرنسا وانجلترا ، وحرص « تيير » محمد على ، على نبذ قرارات الدول ، ثم سقط تيير وتراجعت فرنسا وتركت مصر وحدها للمتآمرين ^(١) اذ عين « جيزو » رئيسا للوزارة

(١) قضت معاهدة لندن بجعل حكم مصر وراثيا فى أسرة محمد على ، أى باستقلال مصر الداخلى التام ، وارجاع مصر الى حدودها الأصلية ، قبل حروبها الأخيرة ، وحرمانها من حكم جزيرة العرب وسوريا وكريت واقليم أذنة ، وتخويل محمد على حكم سوريا الجنوبية • وتعهدت الدول باستعمال القوة لتنفيذ شروط المعاهدة وكذلك تعهدت بحماية عرش آل عثمان والدفاع عن السلطنة والبواغيز فى حالة مهاجمة محمد على وهكذا مصر هزت العالم كله بعظمتها وقوتها فتحالفت أوربا ضدها (راجع كتاب عبد الرحمن بك الرافعى - عصر محمد على طبعة ١٩٣٠ ص ٣١٩) •

الفرنسية في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٤٠ وأشرك فرنسا في تلك المؤامرة •
وكتب « جيزو » في ١٣ يناير سنة ١٨٤١ الى الكونت « سانت أولير »
Saint Aulaire يقول « وفيما يتعلق بالطرق التجارية ، سواء من البحر
الأبيض المتوسط الى البحر الأحمر عبر برزخ السويس ، أو من البحر
الأبيض المتوسط الى الخليج الفارسي ، عن طريق سوريا والفرات ، توجد
نصوص يمكن أن تضمن لنا حرية تامة ، وربما تقتضي فرض نظم حياد ،
تعود على أوروبا بأعظم الفوائد ، وتقرر مبادئ قديمة تقوم على أساسها
العلاقات المطردة بين أوروبا وآسيا ، ولعل الفرصة الآن سانحة لتنفيذ
هذه السياسة الحكيمة » •

وبهذا الأسلوب في فهم الأمور برر جيزو مسلكه ، وأرسل من لدنه
مبعوثا الى لندن اسمه الكونت « روهان شابو » Rohan Chabot
لمفاوضة اللورد « بالمرستون » ومندوبي الدول التي وقعت معاهدة لندن
في أمر الطرق التجارية ، وذلك مما يقطع بالصلة الوثيقة بين هذه الطرق
والمؤامرة الاستعمارية المتقدمة الذكر • وكان عمل هذا المندوب بمثابة
جس نبض • وفي فبراير سنة ١٨٤٧ بعث جيزو بكتاب الى سفير فرنسا
في لندن ، يكلفه بعرض مشروعه الخاص بهذه الطرق على اللورد
بالمرستون ، وقال في كتابه انه لا بد من انشاء الطريق الى الشرق من ناحية
السويس أو الخليج الفارسي بشرط ضمان حرية الملاحة لجميع الدول
الأوروبية ، من غير تمييز لواحدة على غيرها ، ومن الممكن أن تتفاهم
الدول لوضع ضمانات تكفل حرية المرور على قدم المساواة ، وليس
في ذلك ما يقلق بال أحد أو يعكر صفو دولة أوروبية •

وفي ٢١ فبراير سنة ١٨٤٧ كتب القائم بأعمال السفارة الفرنسية بلندن
الى جيزو يقول : « ان مسألة حرية استعمال طرق المواصلات بين أوروبا
وآسيا تصطدم بمزية تنفرد بها إنجلترا • وانه لما يوجه الى سياستها
من اللوم الشديد منذ معاهدة ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ أنها نظرت للمسألة
المصرية بالعين التي تأبى الا أن تحتكر لنفسها تلك المواصلات • وليس

لبقية الدول مثل هذه المزية التي ظفرت بها انجلترا • وهل هناك غير انجلترا دولة لها في الهند امبراطورية كبيرة ؟ سيقال ، وخصوصا في فرنسا ، ان انجلترا خدعت حلفاءها وتظاهرت بمظهر الزهد والتعفف عن المصلحة الشخصية » •

وأضاف أن انجلترا ليس من رأيها أن يوثق مبدأ حرية المرور في معاهدة • ووقفت المفاوضات عند هذا الحد ، وأخفق جيزو فيما كان يحاول أن يصل اليه بممالة انجلترا بعد أن ظفرت انجلترا بامضاء فرنسا على معاهدة لندن ، وظلت متشبثة بموقفها وهو أنها لا ترحب بفتح طريق السويس الا اذا كان ليجرى في مصلحة انجلترا قبل غيرها • وسنثبت فيما بعد أن انجلترا بعد شق القناة نجحت في احتكارها وتسخيرها لمصلحتها هي قبل الجماعة الدولية ، وأنها حتى الآن تدوس على أى اعتبار غير مصالحها الشخصية وان تظاهرت بغير هذا فادعت أنها ترعى السلم العالمى أو غير ذلك من الأكاذيب والترهات •

على أن اللورد بالمرستون ، وقد تجاهل المفاوضات التى بدأها جيزو بشأن قناة السويس سعى سعيا حثيثا لدى محمد على لتحصل انجلترا على امتياز بانشاء سكة حديد القاهرة — السويس • وهذا ما يؤكده أحد معاصري محمد على واسمه « فليكس مانجان »^(١) ويروى أن محمد على رفض العرض البريطانى • وكان فى مصر فى تلك الأيام بعض الانجليز يشتغلون فى أعمال الملاحة النيلية ويعبدون محطات ونحو ذلك فأقصاهم محمد على عن خدمة الدولة فى سنة ١٨٤٥ واستعاض عنهم بمصريين ، وعدل الانجليز خطتهم ، وحاولوا أن يوهموا الباشا أنهم انما يريدون خدمة مصر والمصريين ، فطالبوا بامتياز انشاء سكة حديد من الاسكندرية الى القاهرة ما دام أن خط القاهرة — السويس يفضح أفكارهم ونواياهم وكان ذلك فى سنة ١٨٤٨ لما مات محمد على وخلفه فى الحكم عباس باشا الأول^(٢) •

(١) فيليكس مانجان Félix Mangin « تاريخ محمد على »

(٢) شارل رو : المرجع السابق (الجزء الأول صفحة ١٨٥) •

في حياة محمد علي ، تولى عرش مصر ولده البطل الخالد ابراهيم ، فكان خير خلف لخير سلف ولم تدم ولايته الا مدة قصيرة — من أبريل سنة ١٨٤٧ الى نوفمبر سنة ١٨٤٨ — وقد مات رحمه الله في ١٠ نوفمبر من تلك السنة ، فخسرت مصر علما من أجلّ أعلام تاريخها الحديث ، ولم يكن قد تجاوز ستين سنة هلالية .

وبعد وفاته ، طيب الله ثراه ، ولّى عباس الأول أمر مصر ، وأما محمد علي الذي كان مصابا بمرض عضال ، فقد انتقل الى جوار ربه في ٢ أغسطس سنة ١٨٤٩ ودخل جنته راضيا مرضيا ، فظهرت بارقة أمل للسياسة الانجليزية اذ عدلوا مشروعاتهم على النحو الذي أسلفنا ، وسعوا لدى الباب العالي ليقنع الوالى الجديد بقبول مشروعاتهم . وبالفعل بدأ أحد المهندسين الانجليز في تنفيذ المشروع ، وقبض مبلغ ١,٤٠٠,٠٠٠ من الفرنكات بسعر تلك الأيام الخالية ، وتبين أن مشروعه غير عملي فعذله وتقاضى مبلغ ستة آلاف من الجنيهات الانجليزية^(١) .

وفي الوقت الذي عنيت انجلترا بالسكة الحديد كوسيلة لاحتكار طريق الهند كانت ما تزال فرنسا تتغنى بمشروع حفر القناة ، وتردد ما كتبه « بلزاك » Balzac في سنة ١٨٣٧ « اذا أدركت فرنسا وروسيا الدور الذي يمكن أن يلعبه كل من البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ، فسيأتى يوم يعبّد فيه الطريق الى آسيا من ناحية مصر أو من جهة الفرات فتموت انجلترا وتدفن الى الأبد كما قتلت البندقية لما ظهر طريق رأس الرجاء الصالح »^(٢) .

وبعد ثلاثة عشر عاما من ظهور قصة بلزاك ، ظهر قصاص فرنسي آخر اسمه « فلوبير » Flaubert وكتب يقول : « واثى لأذكر لها (يعنى مدام شوكت وهى احدى شخصيات روايته) أنها على جانب عظيم من الوطنية ، أسروا لها بهذا السر الخطير : مما لا مرأى فيه ، أن انجلترا ،

(١) Merruau كتاب « مصر المعاصرة »

(٢) بلزاك: القس والقرية Le Curé et le Village

بعد حين ، ستصبح السيد المطاع في مصر ، فهي الآن محتلة لعدن ، وقد
حشدت فيها فرقا وعساكر • ومتى أمكن العبور عن طريق السويس
فستظهر الحلة العسكرية الحمراء في شوارع القاهرة • وسيبلغنا نبأ
احتلال الانجليز لتلك البلاد بعد وقوعه بخمسة عشر يوما فتعترينا
الدهشة !! اذكروا كلامي هذا ونبوءتي هذه ••••• فليس هناك ما يحول
دون وقوع هذا الغزو •••••» (١) •

وكتب أستاذ فرنسي يقال له « ليترون » Letrone مقالا في مجلة
« العالمين » Revue des Deux Mondes بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٨٤١
قارن فيه بين مزايا الاتصال بالبحر الأحمر بالسكة الحديد والاتصال
المباشر بوساطة قناة تشق في برزخ السويس وبين أرجحية الطريق الثاني
وأنة يؤدي الى ثورة تجارية تقلب أوضاع التاريخ وتجعل البحر الأبيض
المتوسط المركز الأهم للعالم بأسره • وختم هذا الكاتب مقاله بهذه
العبارة التي نقلها عن « تاراير » Taryre (٢) « يجب أن يكون برزخ
السويس أرضا محايدة وطريقا مفتوحا للشعوب كافة ، فلا تقام فيه
حصون أو قلاع » •

تلك لمحة سريعة عن نشاط الدبلوماسية الجبارة التي قاومها محمد علي
مصرًا على قوله المأثور بصدد مشروع القناة :

« أنا لا أريد أن أفتح على مصر بسفورا آخر » ؛ ولو أن سعيدا
وعى هذه العبارة البليغة لتغير وجه التاريخ ، ولكنها ارادة الله ولا راد
لقضائه ، ولا مبدل لحكمه •

(١) رسائل فلوبيير - الجزء الأول • ص ٢٥ •

(٢) أحد أعوان ليبير في المدة من ١٧٩٨ - ١٨٠٠ •

الفصل الخامس

سانت سيمونيان

الكونت « سانت سيمونيان » واشتغاله بمشروع القناة - أحلام الأب
انفنتان - جمعية دراسات للقناة - غرف التجارة في فرنسا - نتائج
أعمال جماعة « سانت سيمونيان » - انجلترا ومشروع السكة الحديد -
دى ليسبس يتصل بالسانت سيمونيان - الفاكهة قد أينعت *

أخذ علينا العلامة « جليبرت جيدل » - وهو يحاورنا في جامعة
باريس - أننا أغفلنا عامدين نشاط الجماعة المسماة « بالسانت سيمونيان »
ولم نذكرهم الا لما ، وكنا - ونحن بصدد عرض مشكلات قانونية
بحثة - مضطرين الى الايجاز في التاريخ * وها نحن أولاء نفرّد الآن
فصلا لتلك الجماعة العجيبة بعد اذ ذكرنا عنها في الفصل المتقدم أنها
وفدت على مصر في الفترة من سنة ١٨٣٣ الى سنة ١٨٣٧ من أجل
مشروع قناة السويس *

وقد تسمت الجماعة بهذا الاسم نسبة الى رجل يقال له الكونت
« هنري دى سانت سيمون » مات في سنة ١٨٢٥ ، وكان الرجل في حياته
من المغامرين ، وكانت له مشروعات يتناول أهمها برزخ السويس ، وكان
للكونت حواريون منهم الكاهن أفنتان والذين جاءوا معه الى مصر
لتحقيق أحلام مؤسس الجماعة بعد وفاته *

وشاءت الأقدار أن يصادفوا حين وصولهم الى مصر « فرديناند دى
لسبس » ؛ اذ كان نائب قنصل لفرنسا في مدينة الاسكندرية ، وكان
هو الآخر مغامرا جبارا فتلاقت الخطط حتى صحت الأحلام *

وليس يعنينا هنا أن نتحدث عن الكونت المشار اليه ، بقدر ما يعنينا
أمر جماعته ، ففيهم أفذاذ كان لهم نصيب ظاهر في نهضة بلادهم الاقتصادية

والصناعية والتجارية • ولعل « انفتان » الميتافيزيقى والاقتصادى أبلغهم أثرا ، وأرفعهم ذكرا • ولقد كان له مذهب دينى واجتماعى يخالف ما ذهب إليه جماعته ، فاضطر الى حلها والتخلص منها ليعمل لحساب عقيدته مطلق اليد واللسان •

وقد يبدو عجيبا أن يكدح الرهبان جريا وراء أمور دنيوية • ولكن هكذا كانوا ، بل وكانوا اقتصاديين مستعمرين ، ينجحون الى التوسع ابتغاء التجارة وترويج الصناعة ، حتى أطلق « بنيامين قسطنطين » على مذهبهم كلمة « البابوية الصناعية » فروح التعصب ممزوجة بحظ وافر من الذكاء والمعرفة دفعتهم لتناول ما تناولوه من مسائل كونية كان في مقدمتها مشروع قناة السويس لكى يجعلوا الشرق المسلم مزرعة لفرنسا • وما من شك في أن بلادهم تأثرت بكتاباتهم ؛ فقد كان الشعور المسيحى على أشده ، واذا عرفنا أن فرديناند دى لسبس التقط المشروع من أيديهم بعد أن ارتوى عقله وضميره بروحهم التعصبية لمسنا الأساس الذى قام عليه مشروع القناة حينما قدر له أن ينفذ • ولا غرابة اذا رأينا هذا التعصب البغيض كيف سياسة الغرب حيال مصر حتى الآن كلما طرحت على بساط البحث مشكلات القناة •

يشيدون في فرنسا بجماعة « سانت سيمونيان » كما يمجدون الأب « انفتان » الذى حل بمصر ضيفا يلبس مسوح قسيس وقد حمل تحت معطفه الى محمد على مشروع قناة السويس • والى القارىء ننقل بعض ما كتبه ذلك القسيس في سنة ١٨٤٠ :

« من الخطأ البين أن تعتبر المسألة الشرقية مجرد أمر يشغل الفكر الأوروبى ؛ وينبغى أن يكون المرء أكثر من أوروبى ليدرك هذه المسألة • ولأننا نعالج المسألة بعقلية أوروبية ولم نفعل الا الشيء القليل منذ احتلالنا . للجزائر ، من أجل هذا اندفعت الدبلوماسية الأوروبية وزجت بنفسها فى صراع بين محمد على وبين السلطان ، ومن أجل هذا نرى فرنسا ظفرت بمركز حسن متأثرة بالغريزة ونبل الشعور ؛ ولكن فرنسا جانبت فى ذلك بعد النظر (١) •

(١) يعيب القس على فرنسا أنها آذرت محمد على لما فرضت عليه معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وذلك بفضل سياسة « تيير » ولكن فرنسا ما لبثت أن تقاعست ، ونقضت سياستها على يد جيزو كما أسلفنا ، وكان من رأى « انفتان » الذى أكل وشرب على مائدة محمد على أن تؤازر فرنسا انجلترا • أعمال سانت سيمون وانفتان- المجلد الحادى عشر

Oeuvres de Saint-Simon et d'Enfantin
Volume XI (Notices historiques)

« على أن فرنسا تبدو متراجعة وهي تفعل ذلك اذعانا لضرورة تفرضها علينا السماء في العصر الذي نعيش فيه ؛ وهي ضرورة استعمار الغرب »
« لبلاد الشرق . وسيكون من حق الذين عارضتهم فرنسا أن يقولوا لها ،
« ألم تسبقينا أنت بغزوك للجزائر ؟ ؛ ألم تضعي قدمك قبلنا فوق أرض
« أفريقيا ؟ »

« وما الذي تريده انجلترا ؟ الطريق الى الهند عبر السويس أو
« أوروبا أو الاثنين معا اذا أمكن ذلك . وما الذي تريده روسيا؟ الطريق الى
« الهند من آسيا الصغرى وبلاد العجم وكابل والحق أن هذين المطلبين يهديان
« القرن التاسع عشر الى اتصال الشرق بالغرب ، مثلهما في ذلك مثل رحلة
« كرسstof كولبس ورحلة فاسكودي جاما من حيث كونهما قد
« أتاحتا لأوروبا أن تبسط نفوذها عالميا في عصور خلت . »

« على الروس إذن أن يحتلوا القسطنطينية وعلى الانجليز أن يحتلوا
« الاسكندرية ! وليس يقتصر واجبنا على تأييد الروس والانجليز فهذا
« قضاء كما يقول دين المسلمين ، بل ينبغي أن نساهم مع أولئك وهؤلاء ،
« وتلك ارادة الله كما يعبر الدين المسيحي » .

هذا كلام المستعمر « اتفتان » الذي يسمى في بعض كتب التاريخ
المصرية بالمسيو « لى بير » . كان يستنهض فرنسا لتمكن لانجلترا من
احتلال مصر ، أملا منه في أن تستطيع فرنسا بمصادقة انجلترا أن تغزو
مصر اقتصاديا واجتماعيا . ولذلك حمل الى مصر مشروع قناطر الدلتا
وأراد أن يكون صاحب فضل انشاء مدرسة للهندسة ومعاهد أخرى .
واقترح انشاء مجلس للتعليم . وجعل من مشروعه الذي سماه بالمعهد
المصرى نواة لعلاقات مصرية فرنسية ، بين أهدافها وأغراضها الحقيقية
بقوله « اذا كانت سياسة أوروبا في مصر تدور حول مشروع هندسى .
(يعنى مشروع السويس) فمن الطبيعي أن أضع فرنسا في المركز الذي
يسمح لها بإدارة دفعة هذا العمل ومباشرته » .

ولقد طالما كتبت من قبله جماعة الكونت سيمون المسماة بالسانت
سيمونيان عن مشروع قناة السويس في عديد من المجلات ، في
« البرودوكتير » Le Producteur سنة ١٨٢٥ وفي « أورجانيزاتير »
L'Organisateur سنة ١٨٢٨ وفي « جلوب » Globe سنة ١٨٣٠ .
وفي هذا الأخير كتب « ميشيل شيفالييه » تحت عنوان « نظام البحر

الأبيض المتوسط» Le Système de la Méditerranée يقترح وضع نظام للتوفيق بين مصالح الشرق والغرب وصيانة السلام الدولي بإنشاء طرق المواصلات المؤدية للشرق وكذلك قناة السويس •

« إذا فرضنا جدلاً أن الحضارة تزحف قدماً من أوروبا على آسيا ، بوساطة الروس من الشمال ، والانجليز من الوسط ، والترک من الغرب ، ولو فرضنا أن الأمريكيين من ناحيتهم هبطوا على آسيا من الجهة الشرقية ، وتصورنا أن هذين التيارين من أوروبا وأمريكا نزلاً ضيفين على آسيا ، تلك القارة الهرمة ، فلنضف الى هذه الفروض حفر قناة السويس ، وقناة بنما ، وعندئذ سنرى أمام أعيننا لوحة رائعة للقارة القديمة » •

ويقصد هذا الكاتب باللوحة الرائعة أن يرى آسيا الهائلة مستعمرة ينهب الغرب كل ما فيها من خيرات ، وطريق ذلك شق قناة السويس أولاً وقناة بنما بعد ذلك • وقد عبر بذلك أصدق تعبير عن التصميم الذى وضعته العقلية الاستعمارية البغيضة •

هذه العقلية هى التى كانت تغذى كل مشغل بمشروع قناة السويس فى ذلك الحين ، وكانت تعتمد فيما اعتمدت عليه على الجواسيس وخريجي السجون • فلقد قضى « بروسير انفتان » Prosper Enfantin ردحا من حياته فى غياهب السجن ، وبعد اخلاء سبيله بسبعة أيام ، كتب الى أحد مريديه من الجواسيس الذين يعملون لحسابه فى مصر ، ويدعى « بارو » رسالة مؤرخة فى ٨ أغسطس سنة ١٨٣٣ •

ولهذه الرسالة مغزى يدل على كيفية التآمر والتدبير التى عمد اليها أولئك الذين سولت لهم أطماعهم السطو على قارات بأسرها ليرتفعوا الى مصاف الأبطال ؛ كتب أنفتان هذا يقول لمريده :

« اننى أشعر اليوم بأن لى وجهاً سياسياً يجب أن يطل على بلاد الشرق ؛ ويقينى أنك تشاطرنى هذا الشعور !!

« وها أنا ذا أبعث اليك ، وأنت تشعر بما يخالج نفسى بكتب ينبغى أن تروجها فى البلاد التى تقيم فيها والتى تنظر الى أوروبا من شاطئ البحر الأبيض المتوسط •

« أبعث اليك برغباتي رجاء أن تعمل على تحقيقها ، ما استطعت الى ذلك سبيلا ؛ وعليك بكتمان الأمر كضرورة يقتضيها الواجب •

« ان علينا أن نجعل من مصر ، تلك العجوز الشمطاء طريقا يصل أوروبا بالهند والصين • وبعدئذ نشق طريقا آخر في بنما • ومعنى هذا أننا نضع أحد قدمينا على نهر النيل ، والآخر في بيت المقدس ، ونصل يدنا اليمنى الى مكة ، والآخرى تلمس روما متكئة فوق باريس • فاعلم أن السويس هي مركز حياتنا وكفاحنا • ففي السويس سوف نحقق مشروعا طالما انتظره العالم ونبرهن على أننا رجال •

ويهمنى عندما أصل اليك أن أجد أنك بدأت في تنفيذ الخطة » • وذكر له أسماء عدة جواسيس وطلب منه توزيعهم في أماكن مختلفة ليقوموا بالبحث والدراسة • ووعد بالحضور الى مصر في يناير سنة ١٨٣٤ ليحقق أحلامه الجميلة ، ويسلم الشرق كله لفرنسا (١) •

وأقلع أتفنتان من فرنسا في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٣٣ ، ومعه معاونوه ؛ وكان بين مرافقيه مهندس يقال له « هنري فورنيل » Henri Fournel وكتب هذا المهندس ، قبل رحيل البعثة وهو في مارسيليا رسالة الى صديق له يسمى « آرلس دي فور » Arles-Dufour خطابا في ٣ سبتمبر سنة ١٨٣٣ ، ولهذه الرسالة المنشورة في كتاب « أعمال سانت سيمونيان » أهمية خاصة ، لأنها أوضحت بجلاء برنامج تلك البعثة ، وشديد عنايتها بمشروع حفر القناة ، والآمال التي كانت تتردد في صدور هؤلاء ، الذين يمكن اعتبارهم ، طليعة للاستعمار البغيض • والى القارئ بعض ما جاء في ذلك الكتاب :-

« اننى مسافر يا صديقى . . . ، وانك لتعلم انى سأقلع الى الاسكندرية ؛ » أما الذى لا تعلمه فهو أننا نريد أن نقوم بعمل فى أرض أفريقيا ، بل فى أرض مصر ، وهى تلك الأرض الهرمة بذكرياتها ، الفتية بما توحى به من آمال ، انها الأرض التى يقف فيها مجد الأقدمين ، ويحاول العالم الجديد أن يمشى فوقها ليصل الى باب المستقبل ، وهو اذ يحاول ذلك يبعث فيها الحياة ولا يحمل اليها الموت ، وهدفه الحصول على الثراء لا سفك

(١) نص هذه الرسالة منشور فى كتاب :

Oeuvres de Saint-Simon et d'Enfantin.

« الدماء ... نريد أن نعبر الصحراء التي تفصل البحرين ، وأن نتم
« الدراسات التي بدأت وقت حملتنا على مصر ، لتصل السويس بالبحر
« الأبيض ، وبذلك نصل الهند بأوروبا وتلك خلاصة البرنامج الذي من أجله
« تسافر بعثتنا . »

« ووسائل التنفيذ بعضها نظري ، والآخر عملي ؛ فهي رسومات ،
« وخرائط ومقاييسات ، يعقبها تطبيق ما نسطره على صحائف الديباج .
« وأما عن الأولى ، فأنت تعرف الصلات التي تربطنا بنفر من المهندسين
« من خريجي مدرسة الهندسة العليا في مختلف الفروع ؛ في الكباري
« والجسور ، والمناجم ، والبحرية ، والجغرافيا ، وغير ذلك . ونحن نعتمد
« على سواعد تهزها أعصاب ترهف كلما تحركت لخدمة بني الإنسان .
« وبفضل هؤلاء سنعطى للعالم ضمانا يطمئنه الى اخلاصنا ، ومقدرتنا
« وكفايتنا ، وأنا لعلى يقين بأننا نحمل أمانة مشروع سوف تصفق له أمم
« الأرض جميعها ، لأنه لا محل للتحاسد حينما تمتزج المصالح ، ويصبح
« المجد والفخر مشاعا بين الجميع . »

« أما تنفيذ المشروع ، فيعتمد على رأس المال . وهو اما أن يكون فرديا
« . واما جماعيا ، والحل الأول ميسر فيما اذا فهمت انجلترا أن عليها أن
« تقذف فيما بين البحرين بمبلغ من المال ، لتحصل بعدئذ على منافع
« جسيمة ؛ والحل الثاني ممكن اذا ما قامت بين ذوي التيجان في أوروبا
« محالفة ترعاها آراء سياسية ثابتة ، لا محالفة لحمتها المنفعة فقط . والحل
« الجماعي ، فيما اعتقد أمر محتمل فيما يبدو من اتجاهات
« الملوك ، ومطالب الشعوب ، ودقة المركز الذي يوجد فيه بعضها ؛ حتى
« لأكد أرى مؤتمرا أوروبيا يوشك أن ينعقد ، بل أشعر أن رقايع الدعوة
« الى هذا المؤتمر قد أعدت . ومن فوق مائدة يلتف حولها ذوو التيجان
« سوف يوقع عقد الشركة ، الذي سيكون عظيم الشأن بما يرجى من
« وراثة ولا قيمة لما يقتضيه من تضحيات لا تذكر متى دفعت كل دولة
« نصيبها ، وسيكون هذا العقد حدثا تاريخيا خطيرا ، تحليه امضاءات
« ملكية ، قد تكون في بداية الأمر منزهة عن الغرض . »

« قلت لك ، ان واجب انجلترا أن تفهم أن عليها أن تجعل من السويس
« صفقة حسنة لها ؛ ومع ذلك ، يتبادر الى الذهن أن هذا التاجر الكبير خطر
« يجب أن يحسب له حساب . على أننا اذا تحررنا من الانقياد للمصلحة
« الوطنية ، بل والمصالح الأوروبية سنرى أن الله تعالى قد أعد انجلترا لهذا
« المستقبل ... »

واسترسل صاحب هذه الرسالة فيبين أن انجلترا تتفوق على أوروبا
كثيرا بالحركة الصناعية فيها وكذلك بالأسطول الذي جعلها تحصل على
سيادة بحرية لا تبارى فيها فاذا ما شقت قناة السويس فالنتيجة الحتمية
لذلك أن تتصنع أوروبا فتصبح انجلترا في المحل الثاني بعد فرنسا ،
وعندما تشق بعدئذ قناة ينما تنمو قوة أمريكا البحرية ويأتي يوم تتفوق
فيه هذه البحرية على الأسطول البريطاني . *

ومن تلك الرسالة التي اقتبسنا فيما تقدم بعض فقراتها يتضح أن أولئك الذين فكروا في مشروع قناة السويس ، لم تكن تحذوهم مصلحة انسانية ، كما زعموا فيما أذاعوه ، وإنما كانوا استعماريين تنطلع أنظارهم لنهب خامات الشرق بقصد تغذية الصناعة التي كانت ناشئة في أوروبا دون أن يقيموا أى وزن لسلامة مصر صاحبة الاقليم الذى تشق فيه القناة ، ولا لسعادتها ومستقبلها ؛ بل كانت أحلامهم تصور لهم مائدة يلتف حولها ملوك أوروبا ووطعاتها ليفرضوا أمرهم ، وكأنه أمر الهى لا يرد . فإذا كان محمد على ، طيب الله ثراه ، قد أخذ حذره من أولئك الماكركين ، قائلًا لهم انه لا يريد أن يفتح على مصر بسفورا آخر ، فقد أراد في الواقع أن يدفع عن مصر ، مصائب كشفت عنها الأيام ، بعد عهده السعيد .

ولقد حاول « هنرى فورنيل » صاحب الرسالة التي قدمناها أن يحصل من محمد على على امتياز لحفر القناة ، ولكن محمد على رده من حيث أتى فعاد « فورنيل » الى بلاده يجر ذيول الخيبة ، أما الأب « اثنتان » الكاهن الماكر فقد طلب أن يشتغل في مشروع القناطر الخيرية مع الآخرين ؛ وعنده بقية أمل في أنه بعد اتمام عملية القناطر يلين قلب محمد على فيمنحه هو وجماعته امتيازًا بحفر القناة . ولكن مشروع القناطر نفسه قد نفذ تحت اشراف المهندس الفرنسى « لينان دى بلقون » الذى كان بمثابة موظف في خدمة محمد على ، ولا يملك الا أن ينفذ أوامر سيده ، فلم تبق في هذا المشروع نفسه فرصة للمغامرين من أمثال « اثنتان » ، وقد رأى أن أعوانه انقضوا من حوله بعد يأس وخيبة رجاء ، وأن محمد على لم يعهد اليه بمشروع القناطر كما كان يتمنى فعاد بدوره الى فرنسا في يناير سنة ١٨٣٧ .

هذا الاخفاق الذى منيت به بعثة « سانت سيمونيان » في مصر لم يقعدها عن المضى في محاولاتها ، ولكنها كانت محاولات لا تخرج عن

نطاق الكتابة والتحرير ، والتربص والانتظار ؛ ومن ذلك أن أحد أعضاء تلك الجماعة واسمه « ميشيل شيفالييه » نشر في أول يناير سنة ١٨٤٤ مقالا في مجلة العالمين Revue des deux mondes وقد تحدث فيه عن مشروع قناة السويس وقناة بنما ، وبين سهولة المشروع الأول مؤكدا أن أفريقيا كانت في قديم الزمن جزيرة وكان البحران متصلين ؛ الا أن هذا الكاتب ردد الخطأ الهندسى القديم ، الذى وقع فيه « ليبير » من حيث اختلاف مستوى الماء فى البحرين ، دون شق قناة فى برزخ السويس بين البحر الأبيض والبحر الأحمر ، واعترض على مشروع « ليبير » القائل بشق قناة من النيل الى السويس ، قائلا انه مشروع كثير الكلفة .

وفي نهاية سنة ١٨٤٥ عاد الأمل يتجدد فى نفس « اثنتان » وانتابته أحلامه القديمة ، لما بلغه أن المهندس الفرنسى « لينان دى بلفون » الذى كان يعمل فى خدمة محمد على ، يعد هو الآخر من سنة ١٨٤١ مشروعا لقناة السويس بالاشتراك مع رجل انجليزى يقال له « اندرسون » Anderson فما كان من اثنتان الا أن ألف جمعية سميت « بجمعية الدراسات الخاصة بقناة السويس » Société d'études pour le Canal de Suez ، وذلك فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٦ وقد انضم اليها أعضاء من مختلف الجنسيات فمن الفرنسيين « اثنتان » و « آرلس ديفور » ، ومن غيرهم المهندس النمساوى « دى نيجريللى » de Negrelli والمهندس الانجليزى « ستيفنسون » Stephenson وغيرهم .

ورسم اثنتان لهذه الجمعية خطة أخرى ، غير التى سارت عليها أوروبا من قبل ؛ وعبر عن هذه الخطة الجديدة بالكلمة التى افتتح بها أول جلسات تلك الجمعية فقال : « لو لم تصطبغ الجهود التى بذلناها منذ اثنى عشر عاما ، لتوصيل البحرين ، بصبغة فلسفية ودينية لأمكننا أن نحقق ما نصبو اليه منذ سنة ١٨٣٣ ، ولو أننا حاولنا الوصول الى غايتنا بالطريق الدبلوماسى ، لوضع المشروع فى حيز التنفيذ ، وفتحت له الاعتمادات كعملية صناعية . وهذا المشروع لا ينبغى أن نعرضه كنظرية أو مسألة سياسية بل كمجرد عمل تجارى » .

وفي الجلسة الثانية التي عقدت في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٤٦ قرأ انفتان على الحاضرين عقد تأسيس تلك الجمعية وغرضها :

« دراسة الأعمال الضرورية لإنشاء قناة تكون بمثابة طريق حر بين البحرين الأبيض والأحمر ، ويكون هذا الطريق كبسفور يقع في صحراء السويس » ♦

« ويقرر المهندسون ستيفنسون ونيجريللى و « بولان تالابوت » Paulin Talabot أنه بعد مراجعتهم لأعمال لجنة مصر ، والتصميمات التي وضعها المسيو « لينان »^(١) والمعلومات التي نشرت عن هذا المشروع ، قد اقتنعوا بإمكان تنفيذه . ولكنهم قرروا في الوقت نفسه أن الدراسات التي عملت لا تكفى ، وأنه لا بد من القيام بدراسة تفصيلية دقيقة ... » ♦

ومن أجل ذلك تألفت هذه الجمعية لخدمة الدول الأوروبية وضمت اليها أعضاء من ثلاثة أجناس :

- ♦ الانجليز ويمثلهم ستيفنسون
- ♦ الألمان ويمثلهم نيجريللى
- ♦ والفرنسيون ويمثلهم تالابوت^(٢)

* * *

وبعد ثلاثة أشهر من تأسيس تلك الجمعية انضمت اليها غرفتا ليون ومارسليا التجاريتان ♦

وقد انضمت غرفة تجارة ليون الى جمعية الدراسات المشار اليها بقرار مسبب ، ذكرت فيه أنها لا يسعها الا أن تحذو حذو من انضم قبلها من الهيئات وذكرت منهم اللويد النمساوية وبورصة تريستا والغرفة

(١) كان موظفا لدى محمد على ، ولكن يتبين هنا أنه كان يعمل أولا وقبل كل شيء لحساب فرنسا .

(٢) تراجع الوثيقة رقم ٣ بملاحق هذا الكتاب وهي عبارة عن عقد تأسيس تلك الجمعية .

التجارية بالبندقية ، والشركة الصناعية في فينا • وقالت أن مشروع قناة السويس سيعود بأكبر الفوائد على تجارة فرنسا ، وعلى وجه الخصوص على مدينة ليون ، التي ستجعل منها القناة طريقا حتميا للتجارة التي تمر بين الهند وبريطانيا ، ولذلك كله قدمت للجمعية المذكورة منحة قدرها خمسة آلاف فرنك بسعر تلك الأيام •

وفي ١٢ أكتوبر سنة ١٨٤٧ صدر قرار مماثل من غرفة التجارة بمارسيليا ودفعت هي الأخرى للجمعية خمسة آلاف من الفرنكات • وانتهالت الطلبات المماثلة من مختلف الغرف التجارية • وشرعت الجمعية في مباشرة عملها بأن عهدت الى أحد أعضاء جماعة سانت سيمونيان واسمه المهندس « بوردالو » Bourdaloue بالاشتراك مع « لينان دي بلفون » بمساحة برزخ السويس مرة أخرى ، وقد قبلت الحكومة المصرية ذلك بعد أن ضمت اليهما بعض المهندسين المصريين • وأعيدت المساحة في سنة ١٨٤٨ وفي سنة ١٨٥٣ طلب قنصل فرنسا بالقاهرة واسمه ساباتييه Sabatier أن تأذن الحكومة المصرية بمراجعة المساحة فأجابته الى ما طلب وكلفت « لينان دي بلفون » بذلك •

وتبين بعد هذه العمليات أن الاختلاف بين مستوى البحرين ضئيل جدا ، ولا يكاد يذكر •

وبفضل تلك الجهود التي بذلتها جماعة « سانت سيمونيان » تبلور المشروع ، وأوشك الخيال أن يصير حقيقة ؛ وقد استطاع اثنتان بعد أن أحاط نفسه بعدد من المهندسين من مختلف الجنسيات أن يكسر حدة التنافس ويغري أوروبا بأسرها بهذا المشروع الذي ترجو من ورائه مغايم كثيرة (١) وظهرت آثار هذه الدراسات في مؤلفات نشرت في ذلك

(١) تاريخ سانت سيمونيان (١٨٢٥ - ١٨٦٤) بقلم سيباستيان

شارليتي Sébastien Charléty

الحين ومنها كتاب « شق برزخ السويس Le Percement de l'Isthme de Suez » وكتاب « أول طريق عالمي على ظهر البسيطة la première route Universelle sur le Globe Aug. Colin والكونت « دي نايف Naives الى البرلمان الفرنسي ، وفيها طلبا من البرلمان أن ينقل أعمال الجمعية المشار اليها من حيز الدراسة الى مجال السياسة والتنفيذ .

ومما يقطع بأن المشروع كان خطة سياسية قبل أن يكون عملية تجارية كما ادعى اثنتان عند تأسيس جمعية الدراسات ، أن اثنتان نفسه ، بعث في أغسطس سنة ١٨٤٨ برسالة الى زميله « نيجريللي » في فينا وذكر فيها « تذكر أني في بداية الأمر كنت أخشى أن يترك باب المشروع مفتوحا لتدخل منه السياسة ، وذلك لأن الفرصة لم تكن مواتية ، أما الآن فان تدخل الدبلوماسية أمر ضروري ، وأرى أن الفرصة قد سنحت » .

« وفي الوقت الذي اتحدت فرنسا وانجلترا مع النمسا لاقرار السلام في أوروبا ، يجب أن ننقل أعمالنا من مكاتب أصحاب البنوك الى مكاتب رجال السياسة ، فرجال المال عاجزون عن وضع المشروع في حيز التنفيذ ويجب أن نعول على نفوذ رجال السياسة » .

واستحث اثنتان زميله النمسي ليحدث رجال السياسة ، بل وحاول أن يقحم موضوع قناة السويس في مسألة السلم الأوروبي ، وأن يحمل ساسة أوروبا على النص على تنفيذ هذا المشروع في معاهدة السلم . وجاء في كتابه المشار اليه ما نصه : « ان الفرصة رائعة يازميللي ؛ وستقوم النمسا بالدور الأول من غير شك ؛ ولها من وراء ذلك مصلحة ، لا تقل عما ستنااله من مجد بفضل سعيها لعمل نستنتفع به أوروبا كلها ، فالنمسا محتاجة لأن تبعث الى مصر بالعدد الزائد عن حاجتها من طبقة العمال ، كما فعلت فرنسا في الجزائر ، وجدير بانجلترا أن تمد يدها ما دامت

تقوم بدور الوسيط في أوروبا • وإذا خسر سياسة فرنسا والنمسا هذه الفرصة ولم يشركوا إنجلترا في هذا التوسع الأوروبي فلسوف يتأخر السلم الأوروبي حيناً من الدهر ، ويكون صلح لومبارديا بمثابة هدنة تستمر بضعة أشهر : « علينا أن تقدم لرجال السياسة ثمار نشاطنا الهندسى كى يقودوا أوروبا لغزو الشرق كله غزوا سلمياً • على دولنا الثلاث (ويقصد فرنسا والنمسا وإنجلترا) أن يتعهدن الجنين الذى وضعناه وينميته ؛ على السياسة أن يكلفونا رسمياً بالتنفيذ لنحقق مصلحة الجميع ، ولا نرجو لقاء عملنا الا المجد والخلود • أطلب من حكومتك أن تندبك لمشاورة حكومات فرنسا وإنجلترا فى أمر حفر قناة السويس بمعرفة جمعيتنا !! » ♦

وبعث القس الظمان الى الاستعمار بعيد من الكتب لأعضاء جمعيته وأصدقائه فى فرنسا والنمسا وإنجلترا يطلب منهم ملحا أن يستنفروا الحكومات للتدخل فى الأمر ^(١) ، ويبدو من رسائله أن الاتفاق الذى أبرمته الولايات المتحدة مع بريطانيا فى واشنطنون فى ١٩ أبريل سنة ١٨٥٠ بشأن قناة بنما ، حملة على الاعتقاد بأن الفرصة قد سنحت لحمل السياسة الأوروبية على وضع مشروع السويس فى حيز التنفيذ ، فيقول لعضو انجليزى فى جمعية الدراسات هو « ستاربوك » Starbuck فى ٢٣ أغسطس من تلك السنة عن اتفاقية بنما : « ان شروط هذا الاتفاق صالحة لمشروعنا الخاص بالسويس ، فلا نلومن الا أنفسنا اذا لم نستغل هذه الفرصة السعيدة فى بذل مساع قوية لدى حكوماتنا الثلاث (إنجلترا وألمانيا وفرنسا) » ♦

وذكر فى الرسالة أن حكومة فرنسا ستعنى بالأمر عناية بالغة اذا ما جاءها المسعى من الخارج ، وأن على استيفنسون أن يقنع اللورد

(١) رسالته الى « ديفور فيرونس » Dufour-Ferronce فى ليبزج بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٨٥٠ ورسالته الى الانجليزى « ستاربوك » Starbuck فى لندن فى ٢٣ أغسطس سنة ١٨٥٠ وأخرى الى « ديفور » المذكور فى ١٢ مايو سنة ١٨٥١ ورسالته الى النمساوى « بروك » Bruck فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٥٣ .

« بلمرستون » بأنه لا ينبغي أن يقف عقبة ضد مشروع ترجوه أوروبا ،
وستكون إنجلترا أول من ينتفع به •

وكان « افنتان » يقف بالمرصاد لكل ما له اتصال عن قريب أو بعيد
بمشروع السويس ومستقبله ؛ ومن ذلك أنه استعان بجمعيته التي
تضم أعضاء ذوى نفوذ من مختلف الجنسيات فى مناهضة مشروع
إنجلترا الخاص بسكة حديد القاهرة ، السويس ، وذهب فى مساعيه الى
حد إثارة الصحافة الأوروبية ضد هذا المشروع ، وحمل روسيا وألمانيا
والنمسا على الاحتجاج ضد المشروع البريطانى ؛ وكان ذلك القس
دساسا من الطراز الأول يبين لكل دولة بوساطة أعضاء جمعية الدراسات
من رعاياها أن مشروع بريطانيا خطر عليها ويعطى لإنجلترا امتيازاً فى
مصر يعرقل مصالحها ومستقبلها ؛ وفى الوقت نفسه يحتفظ بمودة
وخدمات الأعضاء الانجليز فى الجمعية وهو لا يبغي من وراء كل هذه
الحركات الا أن يسخر الآخرين ويجعل فرنسا صاحبة القدح الملقى فى
نهاية الأمر • ولذلك كانت رسائله لزملائه الفرنسيين تختلف فى لغتها
وألفاظها ومعانيها عن الرسائل التى يبعث بها لغيرهم من الأوروبيين ؛
وعجب أن يصل النفاق والمخادعة بقس الى هذه الدرجة لأن جنون
مشروع السويس كوسيلة لاستعمار الشرق قد سلط عليه !! •

ولا يعزب عن البال أن محمد على الكبير كان قد مات الى رحمة الله،
وخلفه عباس الأول ، وفتحت إنجلترا الباب لمشروع السكة الحديد على
نحو ما بينا فى الفصل السابق ، واشتغل « استيفنسون » نفسه وهو من
أعضاء جمعية الدراسات بمشروع السكة الحديد ، وأوشكت إنجلترا ،
أن تنجح فيما سعت اليه ، لتجعل السويس بسكة حديد توصل لها
وتتسلط هى عليها احتكاراً لها •

واشتغلت الدسائس ضد ذلك المشروع الانجليزى بزعامة الأب
« افنتان » الذى تنم رسائله عن نشاطه المنقطع النظير ، وعن كفاحه
الذى لا تفله إنجلترا نفسها •

يقول في ١٢ مايو سنة ١٨٥١ الى المسيو «دى فور» عن مشروع السكة الحديد .

« هذا الدرس الجديد الذى يلقيه علينا السادة الانجليز لا يدهش أحدا منا ، فلقد اعتدنا أمثاله من الانجليز وعلينا أن نأخذ حذرنا ضد هذه الألاعيب البريطانية ، بل علينا أن نستفيد منها . انك تعلم كم درسنا فيما مضى بعناية تامة مسألة تدخل روسيا ، وتحديد الوقت الذى ينبغى أن تتدخل فيه فى هذا المشروع . ويهمنى أن يكون تدخلها مباشر « بالاشتراك معنا ؛ ولكن اذا كان زميلنا « ستيفنسون » يريد أن يجعل من مشروعه سياسة ضد روسيا فلنفتنم الفرصة . واذا كانت روسيا قد تظاهرت ضد مشروعه ، فلنحاول أن نجعل معارضتها رسمية » .

وتحدث فى الرسالة عن استعائه بالمسيو « بروك » سفير النمسا فى القسطنطينية فى الدس والوقية ، بعد أن ألقى فى روعه أنه انما يفعل ذلك لحساب النمسا قبل كل اعتبار ، وكذلك أثار ثائرة المهندس النمساوى « نيجريللى » قائلا له أنه لا ينبغى أن تكون ثمرة نشاط جمعية الدراسات مجدا يظفر به المهندسون الانجليز على حساب اخوانهم الأوروبيين .

وفى مثل هذه المواقف وحينما يختلف الاستعماريون المحترفون ينطقون بالحق ، ففى تلك الرسالة يقول صاحبها انه يجب اقناع سفير النمسا فى القسطنطينية ، بأنه ليس من مصلحة بلاده أن ينفذ هذا المشروع لأنه يمهّد لانجلترا ابتلاع مصر والتهامها ، وفى هذا اساءة للمصالح الأوروبية .

ويسترسل فيقول : « لقد طالما رجوت ، أنا المحافظ والمجدد فى نفس الوقت ، ألا يتم مشروع السويس الا بموافقة الحكومات الشرقية وطبقا لأمرها ، لا بناء على مشيئة شعب من شعوب الغرب ، بل ولا مشيئة شعوب الغرب كلها ، ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا . فاذا كان ولا بد من تنفيذ هذا المشروع ، فليتفق السلطان مع القيصر ، وليتفاهما مع الامبراطور (يقصد امبراطور النمسا) ، أما الجمهورية الفرنسية والبرلمان الانجليزى فلن يفعلوا غير اثارة أزمة غير ضرورية شبيهة بأزمة سنة ١٨٤٠ ، بل أكثر منها سخفا » .

« ان احتجاجى الروسيا والنمسا معا سينقلان المسألة الى البلد الذى

« يجب أن تعالج فيه وهو القسطنطينية ويجعلها في متناول الدبلوماسية
« الأوروبية بأسرها ، وفي القسطنطينية ستجد النمسا معها إيطاليا
« وأسبانيا وفرنسا وتدعم هذه القوة روسيا، وبروسيا وهولندا، ويحطم
« كل هؤلاء أذنبة الانجليز ، وشهوتهم في السيطرة على مشروع يعد
« رمز المدينة الحديثة ، فانجلترا تتحدى مصالح العالم كله » .

وانى وأنا أطلع هذه الوثائق أسائل نفسي ، أفلا ينبغي أن يعاد هذا
الكلام القديم على أسماع السياسة الغربيين ، الذين لعبت بعقولهم
بريطانيا حتى أيدوا احتلالها بقوات مسلحة لمنطقة قناة السويس ؛ كان
رجال القرن التاسع عشر يرون أن تنفيذ خط سكة حديد بين القاهرة
والسويس بمعرفة الانجليز يعطيهم أسبقية تهدد مصالح أوروبا وتخل
بالتوازن العالمى ، وما رأوه قد حدث ، اذ وضعت انجلترا يدها على
القناة كما سنيين فيما بعد وسيطرت عليها ، سيطرة تامة !! .

أجاب المسيو «دى فور» على رسالة «أفتنتان» المتقدمة الذكر اجابة
عبر بها عن يأسه ، وكأنه يرى نجاح انجلترا فيما سعى اليه أمر لا ريب فيه
فعاد أفتنتان يرد على هذا اليأس بقوله «انك لتبدو لى متعجلا السير فى
جنازة مشروع السويس . وليست هذه أول مرة يثار فيها مشروع
السكة الحديد فيخسف مشروع القناة ، على أن السكة الحديد لم تبني
بعد . وحتى لو بنيت فما الذى يمنع من شق القناة بحيث تتم قبل تمام
بناء السكة الحديد ؟ ! » .

وبجانب هذه المحاولات راح « أفتنتان » يسفه فى كتابات يرسلها
لستيفنسون مشروعه ويحاول أن يثنى الانجليز الذين اشتركوا فى الجمعية
ثم انفضوا عنها جماعة اثارا منهم لمشروع السكة الحديد ولمصلحة بلادهم،
عن مشروعاتهم ، وأحيانا كتب يطالبهم بسداد اشتراكهم فى جمعية الدراسات
الخاصة بقناة السويس فيردون عليه بقولهم أنهم يعتبرون الجمعية منحلة
ولا وجود لها .

ولكن تلك الاجابات لم تسكته فقد نجح فى التأثير على الفريق الآخر

حتى بذل « بروك » سفير النمسا في القسطنطينية مساعيه الجبارة جاعلا من قناة السويس لبا للمسألة الشرقية ، وأن هذه المسألة ملك للدبلوماسية الأوروبية مجتمعة ، ولا ينبغي بأية حال أن تترك أوروبا انجلترا تشتغل لحساب نفسها منفردة ، ومن أجل ذلك خطت روسيا مع النمسا خطوات ايجابية ♦

في رسالة لاثنتان وجهها لسفير النمسا المذكور بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٥٣ هذه العبارات : « انى أسمح لنفسي بأن التمس من سعادتك أن تستعملوا غاية نفوذكم حتى تصبح مسألة القناة التى تصل بين البحرين شيئا أساسيا تقوم عليه قواعد السلام فى أوروبا ، وهو السلام الذى ترجوه أوروبا على أيدي سفرائها العاملين فى القسطنطينية ، وحتى يصبح هذا المشروع محل تعضيد ومؤازرة من الجميع بحيث لا تقف فى سبيله أية عقبة » ♦

وشرح « اثنتان » فى رسالة أخرى له وجهها الى مسيو « دى فور » فى ديسمبر سنة ١٨٥٣ ، موقف فرنسا ، فقرر أن السبب الوحيد الذى من أجله تحاشت حكومة فرنسا أن تحتضن المشروع ، هو أنها لا تريد أن تثير مشكلات عنيفة بينها وبين انجلترا ، وندد بانجلترا التى زعمت أنها انما تريد بمشروع السكة الحديد مصلحة الشعب المصرى فقال عن هذه الفرية « انى أعلم أنه لا يوجد فى أوروبا رجل واحد تخفى عليه نيات الانجليز شعبا وحكومة ، فتبلغ به الغفلة أن يصدق أن الانجليز قوم محسنون للغير ، محبوبون لخير الناس ، ومصالح بنى الانسان » ♦

شرع الانجليز فى تنفيذ مشروع سكة حديد الاسكندرية — القاهرة ، وصار متوقعا بعد تمامها أن يمد الانجليز هذا الطريق حتى يصل الى ميناء بالبحر الأحمر وبهذه الكيفية يسيطرون على طريق الهند فتبليت الأفكار فى فرنسا ، وكادت عزائم جماعة « سانت سيمونيان »

تصاب بالوهن حتى اضطر أحد كبار أعوانهم — وهو سفير النمسا « بروك » الى أن يكتب في ٥ مارس سنة ١٨٥٤ « لأنفتان » معزيا ومواسيا ، ليقول له انه ليس ثمة ما يوقف السكة الحديد ، ولكن ذلك لا يمنع من الابقاء على جمعية الدراسات الخاصة بقناة السويس وانتظار الفرصة الملائمة لشق القناة •

وفي هذا اليأس ، ظهر رجل كان يتربص من ناحيته من زمن بعيد ، وكان قد اتصل بجماعة « سانت سيمونيان » واستعد ليعمل ذات يوم لحساب نفسه ووطنه فرنسا أولا ، وهذا الرجل كان مغامرا أطول باعا من كل من سبقوه ، وهو « فرديناند دي لسبس » الذي سنفرد للكلام عنه الفصل التالي من هذا الجزء من الكتاب •

بذلت جماعة « سانت سيمونيان » نشاطها الجبار في أوروبا بأسرها وأقامت الدنيا وأقعدتها ودست واشتعلت وراء الكواليس بالصورة التي تنم عنها الدسائس التي عرضنا طرفا منها ، وكان « فرديناند دي لسبس » يتربص ، وقد وطد العزم على أن ينتزع كل هذا لنفسه من يد الهندسة والدبلوماسية الذين بذلا جهودهما المضنية معا ، وقد بدأ يعد نفسه للدور الذي يلعبه بالانضمام الى جماعة « سانت سيمونيان » والاشتراك في جمعيتهم التي تقدمت اليها الاشارة •

سنيين في الفصل السادس والفصل الذي يليه الطريقة التي استطاع بها « فرديناند دي لسبس » أن يلقي في روع والى مصر سعيد باشا أنه جاءه بمشروع يراد به رخاء مصر وخير الانسانية ؛ ولكننا قبل أن نأتى بهذا البيان ونحلل شخصية دي لسبس التي نكبت بها مصر في القرن الماضي ، نرى لزاما علينا أن نعرض هنا وثيقة تقطع بصلة هذا الأفق بجماعة المستعمرين وبما كان يدبر لمصر في الظلام •

والوثيقة هي بيان وزع على أعضاء مجلس ادارة جمعية الدراسات المنوه عنها وذلك في سنة ١٨٥٤ ، وهي تكشف عن دي لسبس قبل أن يفتح سعيد باشا ويحصل منه على عقد الامتياز ، وهذا هو البيان ^(١) •

(١) أعمال « سانت سيمونيان » وأنفتان (مذكرة تاريخية — الجزء الحادى عشر) •

« في الشهور الأخيرة من هذه السنة (سنة ١٨٥٤) انضم الى جمعية
« الدراسات عضو لم يكن في الحسابان ، وهو مسيو « دي لسبس »
« الذي كان وثيق الصلة « بانفتان » و « آرلس » ، وقد دعاه لزيارة
« مصر واليها سعيد باشا ، وكانت بينهما صلة صداقة متينة منذ أن كان
« دي لسبس قنصلا لفرنسا بالاسكندرية . ولما كان يعرف خطورة
« النتائج التي ستترتب على رحلته الى مصر ، فقد اتصل مقدما بالرجال
« الذين أعدوا مشروع حفر قناة في برزخ السويس ، فقابل في ليون
« أنفتان وآرلس ، والتقى في مارسيليا بمسيو « بولان تالابو »
« وزودوه بجميع الوثائق التي يستطيع بها أن ينير الباشا ويؤثر عليه
« كيما يوافق على المشروع ويحقق رغبة جمعية الدراسات .

ونحن في هذه المناسبة نكتفي بهذه الإشارة ، وسنبين فيما بعد أن
دي لسبس ، قد خدع جمعية الدراسات نفسها ، كما خدع الدنيا جميعها
واستأثر بالمشروع لنفسه ، ونحن نعيش في زمن تدعى الآن فيه فرنسا
أن « دي لسبس » هو خالق القناة ، وسنبين بالمستندات نصيب هذا
الكلام من الصحة .

ويمكن تلخيص ما قدمناه في هذا الفصل ، في أن هذه الجماعة
المسماة « بسانت سيمونيان » ظهرت في عصر محمد علي ، وأغرمت
بمشروع قناة السويس كخطة يراد بها تمكين أوروبا من الشرق بأسره ،
والعدوان على مصر وحقوقها وسيادتها ، كي يقسم الشرق بين المستعمرين
وقامت الجماعة ببعض الدراسات والمباحثات مستعينة على ذلك بالدهاء
وسعة الحيلة ، ولكنها لم تقدر على خداع محمد علي فوقف ضد
نشاطها الهندسي والدبلوماسي سدا منيعا .

وألّف زعيم الجماعة أنفتان جمعية الدراسات ، وجعلها من ثلاث
شعب : فرنسية ، وانجليزية ، وألمانية . ولكن الشعبة الانجليزية
انسلخت وسارت مع الدبلوماسية الانجليزية في تنفيذ سكة حديد

الاسكندرية القاهرة لتبنى بعدها سكة حديد القاهرة - السويس
كوسيلة تسيطر بها إنجلترا على مصر وتنفرد دون غيرها بطريق الشرق
وكان ذلك في عصر عباس الأول •

وحاول أنفتان أن يؤلب الدبلوماسية الأوروبية كلها ضد إنجلترا
حتى يكون استعمار الشرق من نصيب أوروبا مجتمعة ، لا إنجلترا
وحدها ، وبهذا يكفل لفرنسا المكان الذي يرجوه لها في هذه الغنيمة
ولم تستطع الدبلوماسية ولا الجبروت الأوروبي أن يحققا لأنفتان
وشركائه من غواة الاستعمار ما أراد وأن يفرضوا المشروع بالقوة •

ولكن رجلا آخر كان يقبع في جهة أخرى من العالم ، في مقر وظيفته
يراقب وينتظر الفرصة ، ليصل بالدهاء وسعة الحيلة لما عجزت أوروبا
أن تصل اليه بعد جهاد بضعة قرون ، بل لما عجز نابليون. نفسه عن
تحقيقه •

ويمكن القول أن نشاط سانت سيمونيان قد أعد التربة في محيط
السياسة الأوروبية لفرديناند دي لسبس دون أن يقصد خدمة دي لسبس
بالذات • والأقدار هي التي لعبت دورها •

ومن يدري لو أن دي لسبس هذا تقدم بمشروعه ، قبل التاريخ
الذي تقدم فيه لكان الفشل محققا •

ولكن ظهر الرجل على مسرح هذا المشروع العتيق في وقت كانت
الفاكهة قد أينعت فاجتناها وحده ومشى نحو النصر على جماجم الضحايا
وحيث لم يكن له أى فضل غير ما أرادته الصدفة المحضة جعلوا منه
بطلا ، ولكنها بطولة مؤقتة سوف تتقشع بعد أن تنتشر الحقائق الصارخة
ويفيق العالم من غفلته •

الفصل السادس فرديناى دى لىس

نشأته وتأثره بأراء عصره - ماثيو دى لسبس عين للاستعمار فى أفريقيا -
ابنه فرديناى يسير على غرار أبيه - لم يكن فى يوم من حياته مهندسا -
يتقرب الى محمد على لما عين نائب قنصل لفرنسا بالاسكندرية - اشتغاله
بمشروع قناة السويس - صداقة سعيد باشا لفرديناى دى لسبس -
حضور دى لسبس الى الاسكندرية - ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٤ - حكم
التاريخ - منح الامتياز فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ .

اذا قلنا عن فرديناى دى لسبس انه كان رجلا استعماريا من النوع
الخطر ، وأنه لم يدر بخلده أن يؤدى أية خدمة لبنى الانسان ، بل أراد
أن يجعل من مشروع قناة السويس أداة لتمكين فرنسا من احتلال مصر
والسيطرة على الشرق بأسره ، فلسنا نلقى القول جزافا ، بل نبني هذا
الاتهام على وثائق وأسانيد علمية ، لا يستطيع أن يجادلنا فيها أشد
الفرنسيين تحمسا لذكرى رجل حاول بالدهاء والمكر وسعة الحيلة أن
يحقق حلما بعيد المدى .

ولكى نستطيع أن نحكم منصفين على ذلك الرجل ، يجب أن ندرس
العصر الذى نشأ فيه والبيئة التى تأثر بها ، والعوامل المختلفة التى
تفاعلت حتى جعلت له تفكيرا من نوع خاص ، وأسلوبا انفراديا فى
معالجته للمسائل الكبيرة كمسألة قناة السويس ، ونحن مضطرون لترقبه
منذ ظهوره ، كما يتابع الفلكى نجومه فى السماء ، ونسير معه فى خطواته
المختلفة ، التى انتهت بمشروع ، يعد بحق أكبر انقلاب عرف فى تاريخ
الدنيا بأسرها .

ولدت أمه في « فرساي » في ١٩ من نوفمبر سنة ١٨٠٥ ، وفي ذلك الوقت ، كانت راية فرنسا خفاقة في السماء ، وكان الامبراطور نابليون الأول ، قوة جبارة ، حطمت أنوف القياصرة ، وعصفت برءوس متوجة ، ولم يكن أحد يعرف حينئذ أين تنتهي حدود فرنسا •

كان الفتح والاستعمار أغنية أهل فرنسا بأجمعهم ، وهي الأغنية التي استمرت تذكى أفئدة الفرنسيين ، حتى بعد نابليون بونابرت ، ولهذا تفتحت عيننا فرديناند دي لسبس على مجد فرنسي خاطف ، وسمعت أذناه أول ما سمعت قصص نابليون ومواقفه وفتوحاته وأطماعه وأمانيه وتلك هي المادة الأولى في عجينة تمخض عنها مشروع قناة السويس الذي عجزت القرون عن وضعه موضع التنفيذ • فالعبقريّة كما فهمها دي لسبس في أيامه الأولى هي سطو فرنسا على الآخرين ، وانتهاز الفرص ، والنهب في ذلك المضمار عمل مباح • وميلاد الرجل في فرساي ، تذكير له بأيام لويس الرابع عشر ، وأحلام الملك ، الشمس ، كما كانوا يسمونه • وتشاء الأقدار أن يتجه تفكير الفتى الى مصر بالذات ، فيجعلها منذ بداية حياته قبلة أنظاره وذلك لأن أباه كان من رجال نابليون الأول الذين رافقوه في حملته على مصر ، وبعد جلاء الحملة الفرنسية ، اشتغل « ماثيو » Mathieu دي لسبس قنصلا لفرنسا بمصر ، وبعد قضاء ثلاث سنوات على ضفاف النيل ، سافر الى فرساي مع زوجته الشابة وكانت تحمل فرديناند بين أحشائها ، لقضاء عطلة ، فولد الغلام في فرساي ، ومن هنا بدأت الرابطة في التفكير ، رابطة فرساي وباريس بالقاهرة وبرزخ السويس •

ويجب أن يضاف الى ذلك أن وظائف السلك السياسي الفرنسي في بلاد الشرق في ذلك الزمن كانت وظائف جاسوسية ، وأهم اختصاصات الذين تناط بهم تلك الوظائف رسم الخطوط الاستعمارية والسهر على تنفيذها بالدرس واثارة الفتن وبمختلف الأساليب والحيل ؛ وكانت أسرة دي لسبس ممن يتوارثون تلك الوظائف جيلا بعد جيل • انها أسرة

بدأت تظهر في عالم الوجود في النصف الثاني من القرن الخامس عشر ،
ويقال ان مؤسسها نزع من اسكتلندا الى فرنسا في القرن الخامس عشر ،
حينما ضمت انجلترا اليها بلاد اسكتلندا ، واشتغلت عائلة لسبس في
بداية الأمر بصنع الأسلحة ، وبيعها للنبل ، ثم تركوا هذه الصناعة ،
وزاولوا أعمال الموثقين ومحري العقود في البلد الذي أقاموا فيه واسمه
« بايون Bayonne » حتى صار « بيردي لسبس » في بداية القرن الثامن
عشر ، كبير الموثقين ، وسكرتير الخزينة في مدينة « بايون » .
ولم تكفهم هذه الوظائف ، وهم أسرة اشتهرت بالطمع وجنون
الاغتناء ، فاشتغل عدد منهم بالملاحة وأعمال القرصنة ، يسطون على
السفن التي تصادفهم في البحار ، وينهبون ويسفكون الدماء ثم يعودون
الى بلدتهم « بايون » ليلبثوا وقتا قصيرا ، يرجعون بعده الى القرصنة ،
ويرجع بعض كتاب فرنسا لأعمال القرصنة هذه ، ما امتاز به دي لسبس
من المغامرة ، وحدة الذكاء^(١) . وقد أنجب « بيردي لسبس » الذي
تقدم ذكره غلاما اسمه دومينيك Dominique شاء أن يترك أعمال القرصنة
التي اشتهر بها ذووه ، ويرتفع بأسرته الى مستوى آخر ، فعمل في
وظائف السلك السياسي ، وبرز فيها حتى أصبح سفيرا لفرنسا في هولندا
ثم وزيرا لها في بروكسل في سنة ١٧٥٢ ؛ وكان « لدومنيك » هذا أخ
يقال له « مارتان Martin » وهو الجد المباشر لفرديناند دي لسبس ،
التحق هو الآخر بالسلك السياسي مستعينا بنفوذ شقيقه وقضى حياته
في هذه الوظائف خارج فرنسا . وأنجب « مارتان » ولدين ؛ أحدهما
هو « بارتليمي دي لسبس » ، وكانت له في وظائف السلك القنصلي
الفرنسي مغامرات منقطعة النظير ، والآخر هو « ماثيو دي لسبس »
والد فرديناند ، وقد قضى حياته في بلاد أفريقية أو آسيوية تقع على

(١) « ل . بريدير » L. Bridier « عائلة فرنسية : دي لسبس »

Une Famille française : les de Lesseps, Paris 1900

ويراجع كتاب « جورج ادجار بونيه » : فرديناند دي لسبس ، الدبلوماسي
وخالق السويس - باريس سنة ١٩٥١ .

شواطئ البحار ، وقام هو الآخر بمناورات بعيدة المدى ، ولعله في بعض هذه المناورات ، قد مهد لنجاح الدور الذي قام به ولده «فرديناند» ولم يكن ذلك طبعا ليدخل في تقديره ، لأنه ليس ممن يقرأون الغيب ، الا أن يد القدر ، هي التي تدبر وتهيئ الأسباب ، لحكم لا يعرفها الا الواحد القهار •

كان « ماثيو » دى لسبس ، سليل القراصنة ، في مقدمة من وضعوا نواة الاستعمار الفرنسى في بلاد أفريقيا الشمالية ، فاشتغل عينا لفرنسا على مراكش ، وقت اذ لم يكن لفرنسا في شمال أفريقيا نفوذ أو شبه نفوذ ، ونيطت به مهمة أخرى في طرابلس وليبيا ، ثم ما لبث بونابرت أن عينه قومسيرا عاما لفرنسا في مصر قبل أن تجلو عن أرض مصر جيوش الحملة الفرنسية ، وكان « ماثيو » دى لسبس في الثلاثين من حياته •

وجلبت جيوش فرنسا عن الأراضي المصرية في سنة ١٨٠١ ، ولكن بقى « ماثيو » يؤدى وظيفة القنصل الفرنسى ، وكانت مصر في ذلك الحين ، ترزح تحت وطأة المظالم والفوضى التي أشاعها البكوات المماليك وكانت انجلترا كما أسلفنا قد اشترت ذمم البعض من أولئك البكوات ، وبدأت تمهد لاحتلال مصر ، وتبذل المساعي ، ولكن ظهرت الحركة القومية التي تزعمها محمد على الكبير ، فوقف « ماثيو دى لسبس » في صف هذه الحركة مؤازرا لمحمد على لأنه رأى أن ذلك هو السبيل الوحيد لفرنسا كي تتغلب على نشاط الانجليز ومنافستهم لها في مصر وبلاد الشرق الأوسط ، وفعلا أمكن لهذا القنصل أن يضمن لفرنسا صداقة محمد على ، وهى تلك الصداقة ، التي استمسك بعراها العاهل العظيم طول حياته ، أما فرنسا فكانت تتقلب وفقا لمقتضيات مصالحها •

وبفضل العلاقات الوطيدة التي نشأت بين « ماثيو » دى لسبس ومحمد على وجد ولده طريقه الى بيت محمد على ، وقامت بينه وبين

سعيد باشا صداقة ، كانت نعمة لفرنسا وللإستعمار الغربى بأسره .ونقمة على مصر وبلاد الشرق بأجمعها .

استطاع «ماثيو» دى لسبس أن يؤدى المهمة التى عهد بها اليه نابليون الأول ، وعاد الى فرنسا فى أواخر عام ١٨٠٥ ، حيث ولد ابنه فرديناند كما أسلفنا . وتقلب فى عدة وظائف ، كان فيها الخادم الأمين لبونابرت ولسياسة الامبراطورية ، وفى أواخر أيام نابليون كلف بمهمة دقيقة ، اذ عين قوميسيرا لفرنسا فى « كورفو » وظل خمس سنوات يقوم بإدارة جزر « الايونيان » التى كان قد احتلها نابليون وكانت تلك الجزر طوال تلك المدة هدفا للقنابل التى يقذفها بها قطع من الأسطول الانجليزى ، وسقط بونابرت فى سنة ١٨١٤ ، وانتزعت تلك الجزر من فرنسا بعدئذ وعاد « ماثيو » الى فرنسا ، أثناء حكم المائة يوم ، وعين فى وظيفة كبيرة لأنه ظل على اخلاصه ووفائه للامبراطور .

ومنذ تعيينه فى « كورفو » كان قد ترك زوجه وعياله فى ايطاليا فلم يبرحوها الا فى عام ١٨١٤ ، اذ عادوا الى فرنسا ، ليلتقوا برب الأسرة بعد أن تداعت الامبراطورية ، ومع أن الملك لويس الثامن عشر قد انتقم من أكثر رجال بونابرت ، فانه لم ينتقم من أسرة دى لسبس ، بل أمر بتعليم فرديناند وتيودور ، ولدى « ماثيو » دى لسبس على تفقة الدولة ، وما لبث « ماثيو » أن وضع نفسه فى خدمة النظام الجديد ، فى الميدان الاستعمارى البحت ، فعاد الى السلك القنصلى ، وعين فى مراكش ، وبعدئذ فى تونس وهى البلاد التى قضى الست سنوات الأخيرة من حياته بين أرجائها ، يمهد لاستعمار فرنسا لها ، ولقد تمكن من أن يبرم مع «باي» تونس معاهدة سياسية ، تقى سفن فرنسا مما كانت تتعرض له كلما مرت بمياه تونس ، وتحرم استرقاق المسيحيين .

* * *

وفى تلك الأيام ، كان قد ترعرع « فرديناند » ولحق بأبيه ، وتصادف وقتئذ أن احتلت فرنسا بلاد الجزائر ، فتعاون دى لسبس الأب

ودى لسبس الابن معاونة تامة ، مع قائد قوات الاحتلال لطعن الجزائر في ظهرها ؛ وكان فرديناند دى لسبس أشبه بضابط اتصال ، ولقد أثنى قائد الجيش الفرنسى المحتل أطيب الشاء ، على الابن وأبيه للخدمات التى أدياها ، والخيانات التى ارتكباها ضد العرب الآمنين^(١) .

وهكذا قضت ارادة الله أن يهيبء لمشروع السويس، رجلا بدأ حياته العملية فى محاربة المسلمين والكيد لهم وخدمة استعمار فرنسا فى شمال أفريقيا ، ومن هنا كانت الآمال الجسام التى علقها على مشروع السويس، حينما رسم له خياله الخصب أن يحتضن هذا المشروع ، ويختطفه من أيدي الآخرين ، ويجعله مقرونا باسمه وبآماله الاستعمارية التى لا تقف عند حد .

وكانت أسرة دى لسبس كلها مجندة وقتئذ فى خدمة الاستعمار الفرنسى ، فكان لفرديناند أخ يسمى « جول » Jules اشتغل فى خدمة السلك القنصلى ، بالطريقة ، نفسها واستطاع بدهائه أن يتسلط على « باى » تونس حتى عينه وكيلا لمصالحه فى باريس ؛ وأخوه الأكبر واسمه « تيودور » اشتغل مديرا لقسم من أقسام وزارة الخارجية الفرنسية ، ثم وزيرا مفوضا ، وترك خدمة السلك السياسى مكتفيا بمقعد فى مجلس الشيوخ ، ولما تصدى أخوه فرديناند لمشروع قناة السويس ، وضع نفوذه تحت تصرفه .

وامتازت تلك الأسرة بالتضامن العجيب بين آحادها فمهما اتشروا فى الأرض ، وباعدت بينهم الوظائف ، كان التضامن تاما بينهم ، وكان كل واحد يبذل أقصى ما يستطيع فى مؤازرة الآخر ومعاضدته . وهو تقليد ورثوه عن حياة أسرته الأولى ؛ وهى تلك الأسرة التى هاجرت من اسكتلندا فى القرن الخامس عشر كما ذكرنا ، واشتغلت بصنع السلاح

(١) رسالة المارشال « كلوزيل » Clausel الى الجنرال سيباستيانى Sébastiani فى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٣٠ ، وهى بمحفوظات وزارة الخارجية الفرنسية .

وتجارته ، ثم بالقرصنة ردحا من الزمن غير قصير ، وبعدئذ بوظائف الحكومة في ميدان لا يبعد كثيرا عن مجال القرصنة ، الا أنها قرصنة مهذبة ، مصوغة في أسلوب دبلوماسي .

واذا كان والد فرديناند دي لسبس لم ينحدر من أصل فرنسي ، فان أسرته تفرنست بعد أن عاشت في فرنسا بضعة قرون ، ولكن أمه لم تكن فرنسية ، ولم تجر في عروقها قطرة من دماء فرنسا ، فهي السيدة كاترين دي جريفينييه Catherine de Griveynée الأسبانية ، وأبوها من أصل فلمنكي ، وقد تجنس بالجنسية الاسبانية ، واشتغل بالتجارة ، واقتنى منها ثروة واسعة ، أغرت « ماثيو » دي لسبس بزواج ابنته ، ثم ذهبت هذه الثروة أدراج الرياح اذ ساءت الأحوال السياسية في أسبانيا .

ومما تقدم نجد أن فرديناند دي لسبس كان مزيجا من دماء مختلفة ، وصورة تتلخص فيها حوادث وأيام ذات خطر ، فلم يكن مستغربا أن يغامر ، وأن يحتال بشتى الصور ، دون أن يحد أطماعه مبدأ أو تقليد ، اذ ليست في حياة أسرته ، ولا في أخلاقهم مبادئ أو تقاليد ، بل سطو على أوطان الآخرين بطريقة متصلة ومتجددة .

وعلى جسامه الدور الذي لعبه فرديناند دي لسبس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم تكن شخصيته ترتكز على ثقافة واسعة ، ولا على فن تخصص فيه . ومن الأخطاء الشائعة ، ما يظنه البعض من أن الرجل كان مهندسا ، وهو لم يتعلم الهندسة قط ، لا في المدرسة ، ولا في الحياة العملية ، بل تلقى علومه الثانوية ، والتحق بمدرسة الحقوق ، ثم تركها قبل أن يحصل منها على درجة علمية .

وعرف بالمرح وحدة الذكاء في حياته الدراسية ، ولكن مع ذلك كان من الطلاب الذين لا صبر لهم على التعليم ، وكان يكره القراءة والتعمق في الدرس ، ويهوى الموسيقى وعزف البيانو ، كما يهوى الأدب الفرنسي القديم ، ولم تكن لأسرته ثروة يعيش منها ، فلما انقطع عن الدرس سعى

الى كسب قوته ، وقدمه عمه « برتلمى » الى وزارة الخارجية الفرنسية
التي عينته تلميذ قنصلية فى مدينة « لشبونة » ولم يكن قد بلغ العشرين
من عمره ، ومن البرتغال اتصل « بمدريد » ، فاستعان بأسرة أمه فى
تقديمه لبعض كبار الماسة ، وتفتحت أمامه أبواب المستقبل •

وكان دى لسبس زير نساء ، حسن المظهر والهندام ، وكانت له
جاذبية طائلا أوقعت فى حبائله كثيرات كانت له معهن مغامرات ، وان
الخطبة التي انعقدت بينه وبين قريبته « أوجينى » قبل أن يفكر فى مشروع
قناة السويس ، وقبل أن تصبح « أوجينى » امبراطورة لفرنسا ، كانت
من أسباب نجاحه فى مشروع قناة السويس •

قضى دى لسبس فى البرتغال عامين ، وهى مدة التمرين ، وعاد الى
باريس ، فعين نائب قنصل وهو فى الثانية والعشرين من حياته ، وأرسلوه
الى « تونس » ليشغل مع أبيه فى قنصلية واحدة ؛ وهناك تضافر
الاثنان فى خدمة الاستعمار الفرنسى كما ذكرنا •

وبعد أن لعب دوره فى تونس عينته حكومة فرنسا نائب قنصل
بمدينة الاسكندرية فى أوائل سنة ١٨٣٢ ؛ ومن هذه الوظيفة وقف على
عتبة المستقبل •

ظهر فرديناند دى لسبس بعطف محمد على ، لأن عاهل مصر كان
صديقا لفرنسا وقد استقدم منها الخبراء والعلماء المتخصصين فى مختلف
العلوم والفنون ، ولأن ما يثو دى لسبس كان قد وطد صداقته بمحمد
على كما أسلفنا ؛ وقد اشتهر والى مصر بالوفاء ، وكان فرديناند الى
جانب ذلك يجذب اليه قلوب سامعيه بحديثه الطلى ، وذكائه المتوقد •
وطابت له الإقامة فى مصر فأغرم بركوب الجياد العربية ، وبرز فى
ذلك حتى صار يدرّبها على العدو والسباق ؛ ولاذ به مواطنوه من رعايا
فرنسا المقيمين بالقاهرة والاسكندرية ، وكانوا فى حياتهم الخاصة مؤتلفين
بحيث كانوا أشبه بأعضاء أسرة واحدة ، فتجمعهم الموائد والسهرات ،

فيتذكرون في أمور فرنسا وما يهمهم تحقيقه لمصلحتها في مصر ؛ وقد روى المسيو « برتو » ^(١) أن فرديناند دي لسبس ، كان بمثابة الروح في تلك المجتمعات الفرنسية لأنه كان « جذابا ومحدثا فذا وراقصا لا يمل المراقبة وذا مظهر أنيق » ؛ وقد سنحت له فرصة نادرة لكي يتلأأ نجمه في سنة ١٨٣٥ اذ سافر من مصر قنصل فرنسا العام المسيو « ميمو » Mimaut فقام دي لسبس بأعمال القنصل العام ، وقد استغل عطف محمد علي عليه في الحصول على بعض المزايا التي ليس من اختصاص القناصل أن يتناولوها بالبحث ، فتدخل في شئون الحكم المصري بسوريا بدعوى أن المسيحيين الذين يسكنوها تعتبر فرنسا مسئولة عنهم ادبيا وعن حسن معاملتهم ، حتى انه كان يتباحث في مسائل الضرائب التي تجبى منهم ، وبلغت به الجرأة أن يزورهم في سوريا ويتفقد أحوالهم ، ولم يكن هؤلاء من رعايا فرنسا ، بل كانوا سوريين مسيحيين ، وهو لم يفعل ذلك الا استغلالا لعاطفة أبوية لمسها في محمد علي ؛ ومع هذا كان يدس له في السر ويبعث لفرنسا بتقارير ينتقد فيها نظام الضرائب في مصر نقدا مريرا ويتهم محمد علي بالقسوة ، ويدعى أن الناس في مصر وسوريا ، يخشونه ولا يحبونه ، في حين أنهم يحبون ولده ابراهيم حبا جما لأن ابراهيم عربي ، وليس فيه الطابع التركي ^(٢) ؛ كتب لوزارة الخارجية الفرنسية ينقد تصرف محمد علي حينما حفر قناة المحمودية ليصل الاسكندرية بنهر النيل فقال عن محمد علي أنه « لم يستشر أى مهندس ، ولم تمسح الأرض قبل الحفر ، ولم يجر أى تخطيط ، ولم يستحضر ما كان ينبغي احضاره من العدد والأدوات ومؤن العمال » بل حشد ستين ألف فلاح انتزعوا الأرض من مكانها ، وحفروها بأيديهم فمات منهم خمسة عشر ألف رجل أثناء الحفر وتقدت العملية ^(٣) « .

(1) S. Berteaut : Ferdinand de Lesseps et son oeuvre. Marseille, 1847.

(٢) كتاب فرديناند دي لسبس الى « موليه » Molé في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٣٦ .

(٣) كتاب دي لسبس الى وزارة الخارجية الفرنسية في ٨ فبراير سنة ١٨٣٥ .

في نهاية سنة ١٨٣٤ نكبت مصر بوباء الطاعون ، والكوليرا ، وكانت وطأة هذه الأمراض أشد من الاستعداد الصحي لمقاومتها فسقط الضحايا بالآلاف حتى مات بالطاعون في القاهرة وحدها ستة آلاف نسمة ؛ وألفت الحكومة المصرية مجلسا للصحة العامة وأسندت رياسته لفرديناند دي لسبس ، ويقال انه أبلى في استنهاض الهمم لمقاومة هذه الأوبئة بلاءا حسنا ؛ واستغل ذلك في الدعاية لشخصه في صحف فرنسا الكبيرة ومنها صحيفة « التان » و « الديبا » فمنحته حكومة فرنسا نيشان « اللوجيون دونير » ♦

وسافر دي لسبس الى فرنسا في عطلة قصيرة في صيف سنة ١٨٣٦ فالتقى بآبنة تقيب محامى باريس واسمها « أجات دي لا مال » Agathe Delamalle وكانت ذات حظ وافر من الجمال فتزوج منها في أواخر سنة ١٨٣٧ ، وظلت معه شريكة حياته حتى فرق بينهما موتها بعد الزواج بخمسة عشر عاما ♦ وبعد اقترانه بها لم يعد لمصر ، اذ أوفدته وزارة الخارجية الفرنسية الى هولندا لحل أزمة نشأت بين فرنسا وحكومة البلاد المنخفضة حينما استقلت بلجيكا واعترفت فرنسا بالوضع الجديد ؛ وأسندت اليه وظيفة قنصل فرنسا في روتردام وظل هناك حتى سنة ١٨٤٠ حيث نقل الى « ملجا » Malaga في أسبانيا ، وكانت قد منيت وقتئذ بانقلاب ثوري أدى لخلع الملكة كرسيتين ، واسناد السلطة لأحد رجال الجيش ، وهو الجنرال « اسبارتيرو » Espartero ، ويأبى فرديناند دي لسبس أينما حل ، الا أن يضع أنفه في مسائل البلاد الداخلية ، فيصدي لاختفاء الملكة المخلوعة ، ويلعب دورا يقال انه كان السبب في انقاذ حياتها ♦

لما كان فرديناند دي لسبس نائب قنصل لفرنسا بالاسكندرية ، سافرت الى مصر بعثة « سانت سيمنيان » الأولى على النحو الذي أوضحناه في الفصل السابق ، ودي لسبس رجل فيه فضول ، ونفسه كانت تجيش بالأطماع الجسام ؛ وقد استطاع أن يطلع على التقرير الذي كانت قد

وضعت البعثة العلمية التي رافقت حملة نابليون بونابرت على مصر ، كما درس تقارير المهندس الفرنسي « ليبير » ، وأطلع المسيو « لوبير بك » Lubbert-Bey الذي كان يشغل وظيفة سكرتير عام لنظارة الخارجية المصرية على بعض الأوراق الخاصة ببرزخ السويس ، ومشروعات المهندس الفرنسي « لينان بك » الذي كان في خدمة محمد علي ، واشتغل تفكير « دى لسبس » بمشروع القناة من سنة ١٨٣٣ حتى سنة ١٨٥٢ فكان يكثر من الاتصال بكل ما يسمع أن له بهذا المشروع صلة وخصوصا بجماعة « سانت سيمونيان » . ولما كان موظفا بالسلك القنصلي الفرنسي في أسبانيا وفي روما في سنة ١٨٤٨ و ١٨٤٩ لم يغفل مشروع السويس ولم يسقطه من حسابه ، بل كان في ساعات فراغه يلخص البيانات التي أمكنه أن يجمعها عن هذا المشروع ، وأعد مذكرة ، طلب من صديق له كان قنصلا لهولندا بالقاهرة ، أن يرفعها نيابة عنه الى الوالى عباس الأول ، ولكن المذكرة لم تظهر بالقبول أو الاستحسان ^(١) ، وأراد أن يجرب حظّه لدى الباب العالي فوجد الأبواب موصدة .

كان فرديناند دى لسبس بارعا في اختلاس آراء الآخرين وتنقيحها والاستفادة منها ، وقد مكنته وظيفته في مصر من نقل الكثير من أعمال اتفنتان وجماعته ، وكذلك استفاد الى حد كبير بأعمال رجل فرنسي آخر ، ذكرنا اسمه غير مرة ، ولا نشك في أن فرديناند دى لسبس قد سطا على جميع جهود الفقيه ؛ هذا الرجل هو « أدولف لينان دى بلفون » الذي كان ضابطا صغيرا بالبحرية الفرنسية ونزح الى مصر في سنة ١٨١٨ فاشتغل موظفا في إحدى الشركات ، ثم استخدمه محمد علي كمهندس من مهندسي الحكومة المصرية ، وقد زار مختلف المناطق في مصر وفي السودان كما زار شواطئ البحر الأحمر وبرزخ السويس ، وأعد الكثير من الدراسات والخرائط ، وعلى الرغم من أنه لم يتلق دراسة نظامية في علوم الهندسة ، فانه تقدم في سلك الوظائف المصرية ، حتى صار بمثابة

(١) برينديه Bridier : كتاب « عائلة فرنسية ، آل دى لسبس » .

وزير للأشغال العمومية • وظل يعمل في كنف ورعاية البيت العلوى زهاء نصف قرن ؛ وكان بيته مفتوحا لكل فرنسى تطأ قدماه أرض مصر ولو كان عابر سبيل ؛ وقد ادعى « اثنتان » أنه هو الذى أغرى لينان دى بلفون بمشروع قناة السويس ، ويرى آخرون أن هذا محض افتراء لأن لينان المذكور كان دائم التردد والاستطلاع فى برزخ السويس من سنة ١٨٢٣ الى سنة ١٨٣٣ فدرس تلك المنطقة من الناحية التوبوغرافية والجيولوجية ، وقام بعمل مجسات وحفر فى الأرض ، وأعد مشروعا موجزا لحفر قناة فى برزخ السويس (١) •

وكان كلما كتب مذكرة عن مشروع قناة السويس بعث بنسخ منها الى القنصلية الفرنسية الى « ميمو » القنصل العام والى فرديناند دى لسبس نائب القنصل ، وقد وضع مشروعه فى صيغته النهائية فى سنة ١٨٤٠ ؛ ويعزون الى لينان دى بلفون أنه أول من وضع مشروعا لشق قناة مباشرة من البحر الأحمر الى البحر الأبيض فى برزخ السويس ، وأنه أعد دراسة دقيقة ، وبين الأعمال التحضيرية المطلوبة ، بل وبين النفقات الضرورية والموارد التى يمكن أن تحصل من القناة ، وقد شاد بفضل كثر من المهندسين الفرنسيين بما فيهم مهندسون من جماعة سانت سيمونيان مثل « تالايو » ، الذى قرر أن مشروع لينان هو خير المشروعات وأعظمها (٢) ؛ ولكن لينان هذا كانت تنقصه ملكة الخطابة أو الكتابة اللازمين للتقدم بمشروع كهذا وحمل رايته ، وهما الموهبتان اللتان لا تنقصان دى لسبس •

رفع لينان مشروعه النهائى الذى تقدمت الاشارة اليه الى محمد على الكبير فى صيغة مذكرة ، وفى سنة ١٨٤٢ أطلع محمد على قنصل النمسا العام المسمى « لورين » Laurin على هذه المذكرة ، فأحالها الى وزير

(1) Linant De Bellefonds, Mémoires sur les principaux travaux d'utilité publique exécutés en Egypte, Paris, 1872-1873,

ص ٨٨ و ٨٩ و ٩٠

(2) P. Talabot, Revue des Deux Mondes. ١٨٥٥ سنة مايو

النمسا الأكبر وداهية أوروبا في ذلك الحين البرنس دى ميترنيخ Metternich ، فوجد ميترنيخ أن هذا المشروع قد يفتح للامبراطورية النمساوية باب الشرق على مصراعيه ، ووعد بأن يبذل المستحيل لحمل والى مصر على تنفيذ المشروع ، ومنذ ذلك الحين كلف مندوب النمسا فى القاهرة ببذل المساعى اللازمة بالاتصال مباشرة بالفرنسيين المحيطين بمحمد على والتأثير عليه بوساطتهم ^(١) ، ولكن محمد على العظيم لم يؤثر عليه واحد من هؤلاء فتشبت بوجهة نظره التى سبق أن أبديناها حتى اضطر ميترنيخ لأن يقترح أن يسبق المشروع وضع اتفاق دولى تضمن فيه الدول لمحمد على أن يسترد كل ما ينفق فى عملية القناة بالكامل ، وأن تعترف الدول باتفاق مع الباب العالى بملكية محمد على وورثته من بعده لقناة السويس ^(٢) .

ولما يئست النمسا تألفت جمعية ألمانية فى مدينة « ليبزج » لدراسة الموضوع من وجهة النظر التجارية البحتة بغض النظر عن الجانب السياسى ، وبذلت مساعيها هى الأخرى لدى محمد على ، ولم توفق كغيرها .

كل هذا كان يجرى فى أوروبا وفى مصر وكان فرديناند دى لسبس الطموح المغامر مرهف الحس ، ويتربص باستمرار ، لتحين الفرصة التى تمكنه من أن يدلى هو الآخر بدلوه ويجرب حظّه . كتب الى صديقه Ruysenaers قنصل هولندا العام بالقاهرة فى سنة ١٨٥٢ رسالة يقول فيها « منذ أوائل سنة ١٨٤٩ لم أترك عن دراسة مسألة استولت على لى وجنانى منذ تعارفنا بمصر ، منذ نحو عشرين سنة ، ولقد درست هذه

(١) فى كتاب لوران Lourin قنصل النمسا العام بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٨٤٣ الى لبنان وردت هذه العبارة « ان مشروع القناة فى طريقه يسير سيرا حسنا . . ونحن نعلق آمالنا عليك يا مسيو لبنان وعلى صديقك المسيو موجل » .

(٢) مؤلف « هالبرج » Hallberg ، قناة السويس ، نيويورك سنة ١٩٣١ .

المسألة من مختلف الوجوه ، واني أعترف أن مشروعى لا يزال حتى الآن مجرد سراب ، وما دمت أعتقد دون غيرى فى امكان تحقيق هذا المشروع ، فمعنى ذلك أنه مستحيل » •

ولقد أشرنا فى الفصل السابق الى اتصاله بجمعية الدراسات ، وكان ذلك منذ سنة ١٨٥١ ، وقد كتب أحد أعضاء الجمعية ، وهو ديفور فيرونس Dufour Férronce الى الأب اثنتان فى ١٢ مايو سنة ١٨٥١ يقول له « صدقنى أنه أولى بك أن تتفق مع دى لسبس » ؛ وكان دى لسبس يعلم أن بعض الانجليز اهتموا بأمر القناة فبذل مسعاى لديهم بلندن مستعينا برجل من رجال المال اسمه « بنوا فولد » Benoit Fould ظنا منه أن الانجليز قد يجدون حظوة لدى عباس الأول ، الذى كان شديد الحذر من أى مشروع أوروبى يأتى من فرنسا •

وما لبثت الأيام وحدها أن غيرت سير الحوادث وأتاحت لفرديناند دى لسبس حظا لم يتح لأحد من قبله بموت عباس وتولى سعيد باشا عرش مصر •

قتل عباس الأول غيلة فى قصره بينها فى ١٤ من يوليو سنة ١٨٥٤ واعتلى العرش بعده سعيد باشا ، ولسنا هنا بصدد الكلام عن عباس وعن مصرعه ، ولكننا ننبه فقط الى أنه استطاع أن يوصد باب التدخل الأجنبى حينما كانت الرأسمالية الأوروبية تزحف على مصر ، وكان أبغض الأمور الى نفسه أن يقترض أو يمنح للأوروبيين امتيازات أيا كان لاستثمار مرافق البلاد ، وباتقضاء عهده قلب الأمر رأسا على عقب (١) •

(١) وصف الرافعى بك سعيد باشا بطيبة القلب ، وسلامة القصد والشجاعة والميل الى الخير ؛ ثم قال عنه أنه « كان ضعيف الارادة ، كثير التردد ، لا يستقر على رأى واحد . ومن هنا جاءت تقلباته فى الخطط والبرامج والأعمال . . . والتجاؤه الى الاستدانة من البيوت المالية الأوروبية . وحسن ظنه بالأوروبيين وشدة ركونه اليهم . وميوله الفرنسية التى جعلته يسترسل فى الاصغاء لتأثيرات المسيو فرديناند دى لسبس وأحزابه . . الخ » عبد الرحمن بك الرافعى : عصر اسماعيل - الجزء الأول ، ص ٢٤ ، الطبعة الثانية سنة ١٩٤٨ •

كتب المرحوم الياس الأيوبي يصف العلاقة بين سعيد ودي لسبس فقال (١) :

« ولما شب الأمير محمد سعيد ابن الأمير العصامي ، وترعرع ، عهد محمد علي الى فرديناند بأمر الاعتناء بصباه . فقام فرديناند بذلك قياما حسنا ، وعلم الأمير اليافع ركوب الجياد ، وحجب اليه اجهاد النفس » في التمارين الرياضية - وكان (محمد سعيد) في أشد الاحتياج اليها : « لأنه كان عظيم الجثة بدينا الى حد أن أباه حتم عليه حضور أربعة عشر » درسا في اليوم ، والاكتثار من الرياضة الجسمية ، لكي تذهب عنه بدانته ؛ « وأنه كان يزنه ، كل أسبوع ؛ فاذا وجد وزنه زائدا على ما كان في الأسبوع » السابق ؛ عاقبه عقابا صارما ؛ فاذا وجدته ناقصا كافاه ، ولو أن عظم جثته » وبدانته لم يكونا ، في بدء أمره ، مرضا ، بل كانا كعظم جثة بروتس في » (رواية الفرسان الثلاثة لاسكندر دوماس) ، وكعظم جثة عبادة بن الصامت » في أنباء فتح مصر لمؤرخي العرب ، مظهر قوة غريبة ، وصحة عجيبة .

« فنبشأ عن اعتناء فرديناند بمحمد سعيد ، ذلك الاعتناء ، أن هذا الأمير الشاب صادقه مصادقة أكيدة والفه ألفة زائدة كان الباشا العظيم أبوه من أكبر مشجعيه عليهما ، ومن أميل الناس الى توثيق عراهما بينهما .

« وكان قنصل فرنسا العام بالاسكندرية ، في ذلك العهد ، رجلا من أدباء عصره يقال له المسيو ميمو ، وكان لا ينفك يقرأ ، الكتاب الذي وضعه ، في » ترعة الاتصال بين البحرين ، المندوبون الذين عهد اليهم الجنرال بونابرت » بحثها وفحصها ، فأوجد غرام مطالعة ذلك الكتاب النفيس ، في روح » الشاب دي لسبس المتخرج على يديه ، فأكب دي لسبس على مطالعته » باهتمام زائد ؛ وما لبث أن ثبت في ذهنه ، بكيفية لا تتزعزع ، امكان » ايجاد ذلك الاتصال ؛ فوطن نفسه على تخصيص جميع قوى عقله وروحه » وجسمه لنفاذه . الخ .

وهكذا لعبت المصادفات المحضة دورها في تنفيذ مشيئة القدر ؛ وقد بينا في هذا الفصل الصلة بين محمد علي و « ماثيو دي لسبس » والد فرديناند ، وذكرنا شيئا عن أخلاق دي لسبس في صباه ، وكيف كان شابا وسيما ، حسن المظهر والهندام ، ميكافيللي النزعة يغشى المجتمعات الفرنسية ، ويهوى السهرات الحمراء ، ويراقص النساء ، ويشعل الحشيش غير مبال ، وأنه قد أغرم بالرياضة ، وركوب الخيل ، حتى كان يروض الجياد ويدربها ، وكان فضوليا بطبعه ككل مغامر في هذه الحياة . وكل ذلك وما اليه أعده ، ليكون المدرب الرياضي للأمير الشاب محمد سعيد ؛ وشاءت العناية أن يولي سعيد هذا أمر مصر في

(١) الياس الأيوبي : تاريخ مصر في عهد الخديو اسماعيل باشا من سنة

١٨٦٣ الى سنة ١٨٧٩ المجلد الاول ، صفحة ٣٢٩ ، طبعة دار الكتب سنة ١٩٢٣ .

سنة ١٨٥٤ ، وقرأ فرديناند الخبر ، وهو بعيد عن هذه الديار ، فرأى ليلة القدر في وضوح النهار • وقيل أنه بادر بالاتصال بجماعة « سانت سيمونيان » أى جمعية الدراسات ، المشار إليها ، فوكلوه عنهم ليحصل لحسابهم من الأمير على امتياز حفر القناة ، ولكنه استغل الفرصة لنفسه ، وجعل الصفقة كلها لحسابه ، وهو رجل يضحى في سبيل آماله وطموحه بكل اعتبار •

كان دى لسبس يقضى وقتا بريف فرنسا ، معنيا بترميم قصر لحماته Chateau de la Chesnaie ، وهو القصر الذى سكنته أنيس سوريل ، احدى خليات شارل السابع الفرنسى ، وهناك بلغه نبأ مصرع عباس ، وتولى سعيد أمر مصر ، وبلغه ذلك النبأ في ١٥ من سبتمبر سنة ١٨٥٤ ، فلم يضع وقتا وبعث برسالة الى صديق صباه مهنا ومستثدنا في الحضور الى مصر ليهنئ بشخصه • وفى هذا قال دى لسبس في رسالة كتبها لصديقه « روينير » القنصل الهولاندى السالف الذكر ، : « قلت له (أى لسعيد) ان مشاغل السياسة تركت لى فسحة من الوقت ، أريد أن أتهزها لأسافر اليه ، وأقدم اليه احتراماتى ، وطلبت منه أن يعين لى الوقت الذى يعود فيه من القسطنطينية حيث كان قد سافر اليها ، ليتلقى توليته • ولم يضع وقتا فى الرد على ، وحدد لى أوائل نوفمبر لأجتمع به فى مدينة الاسكندرية • وأنت أول من رأيت احاطته علما برحلتى ، وان السعادة لتغمرنى اذ ألتقى بك من جديد فوق أرض الفراعنة العتيقة ! ولكن حذار أن تنبس ببنت شفة عن مشروع حفر قناة السويس قبل حضورى » •

فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وصل فرديناند دى لسبس الى الاسكندرية وفى جيبه مذكرة كان قد أعدها ليرفعها الى سعيد باشا ، وقد أوردنا نصها فى ملاحق هذا الكتاب ^(١) ؛ ولكن مع أنه استقبل بما عرف عن

(١) الوثيقة رقم ٥ بالملاحق •

مصر من المبالغة في اكرام ضيوفها ونزلائها لم يبادر برفع المذكرة ، بل احتفظ بها في جيبه حتى تأتي الفرصة التي تسمح بتقديمها الى الوالى في ساعة يكون فيها منشرح الصدر ، مطمئن البال ؛ خصوصا وأن القنصل الهولاندى المتقدم الذكر قد أسر اليه أن سعيدا متأثر بآراء المغفور له والده ، وأنه قال ذات يوم أنه يعلم أن والده قد تجنب مشروع حفر قناة السويس ، ليدراً عن مصر متاعب كثيرة ، وأنه سيسير على سنة أبيه •

على أن دى لسبس قد هزه الاستقبال الكريم ؛ اذ نقلته من الميناء عربية خديوية ذات خيول مطهبة ، يجرى أمامها السائس والقواس الى دار الضيافة التي أعدها له الوالى ؛ وبدأ الثعلب الفرنسى الماكر منذ اللحظة الأولى يتجسس ويسأل الخدم ورجال الحاشية ، ومن صادفهم من الخلان ، عن مزاج سعيد وعاداته وما صارت اليه طباعه ، وكيف يمكن التأثير عليه ، ومن هم أصحاب الخطوة عنده ، وهكذا من المقدمات الضرورية لتنفيذ خطة أراد احكامها (١) •

وبعد وصوله بساعات استقبله سعيد باشا في قصره بالقبارى وقد لبس دى لسبس الخلة الرسمية ووضع نياشينه فوق صدره ، وحرص على أن يعطى هذه المقابلة المظهر الرسمى ، متناسيا الصداقة القديمة ، والكلفة التي كانت مرتفعة بينه وبين سعيد في ماضى الأيام ، وروى في مذكراته ، أنه أراد بذلك أن يداعب كبرياء الوالى ويصل الى قلبه •

وكان سعيد وقتئذ في عنفوان شبابه ، في الثانية والثلاثين من عمره ، ولم ينس أن والده العظيم كانت له تقاليد وطباع فرضتها الرجولة الجبارة ، وأنه كان يجد من القنصلية الفرنسية ملجأ يفر اليه ويسرى عن نفسه ، وكان نائب القنصل الشاب فرديناند يتعهد بذلك على خير

(١) يعترف دى لسبس بهذا في رسالته لحماته مدام Delamalle في ٧ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وكانت زوجته قد توفيت في العام السابق ، فكانت مراسلاته لحماته •

الوجوه ، ولذلك لم يكن عجباً أن يحتفى بضيفه الذى أعاد الى نفسه أجمل الذكريات وأحلاها ؛ وكانت لسعيد ثقافة أوروبية ولسان ينطق الفرنسية بفصاحة تلفت الأنظار ؛ ومع ذلك كان يفرض رأيه ويبغض الجدل والمناقشة •

وبدأ دى لسبس يعمل فى حذر كمن يمشى على خيط العنكبوت فيستهوئ الىه قبل مفاتحة الوالى الرجال الذين عرف أن لهم حظوة لدى سعيد باشا ، ويصل الى قلب كل واحد من أفراد تلك الحاشية بطريقة خاصة ، وأسلوب يجعلهم يتعلقون بشخصه ؛ وهو مخادع لا يبارى ولا يمارى • وكتم سر مشروعه عن أقرب المقربين اليه حتى عن قنصل فرنسا وقتئذ واسمه ساباتيه Sabatier ؛ ولم يصارح غير اثنين من خلصائه ، كانا له من قبل أعوانا وعيونا وهما القنصل الهولاندى « روينير » ، وصديقه جيريت Girette ، وقد اجتمع الثلاثة ذات مساء يتذكرون فى الموضوع فاستقر رأيهم على أن الفرصة غير مواتية ، وأن اليأس احدى الراحتين (١) •

* * *

ولما أشرقت شمس اليوم الخامس عشر من نوفمبر سنة ١٨٥٤ نفذ السهم وحل بنا قضاء الله وقدره ؛ ذلك أن سعيد باشا قام برحلة الى الصحراء الغربية على رأس عشرة آلاف جندى بمدافعهم وخيولهم ، وأراد أن يسير فى الصحراء بهذه الكتيبة من الاسكندرية الى القاهرة ، كلون من ألوان الرياضة ، فدعا ضيفه دى لسبس لمرافقته فى هذه الرحلة ، وعندئذ سنحت الفرصة ، التى تحطمت القرون ولم تحققها لبنى الإنسان • ونكف هنا عن البيان والتعليق ، تاركين الوصف لفرديناند دى لسبس ، وهو ذلك البيان الذى خطه يراعه فى رسالة بعث بها فى ذلك اليوم الى جماته « مدام دى لامال » •

(١) كتاب ليسبس الى جيريت فى ٧ فبراير سنة ١٨٥٦ •

« يبدأ المعسكر صحوه ، ويعلم التسييم العليل عن قرب اتبلاج الصبح
« فأدثر بثياب تحفظ على حرارة الجسد وعيني ترقب ما حولي ؛ وانبعثت
« أشعة ذهبية تنير الأفق فأرى الشرق عن يميني صافي السماء ، والقرب
« عن يساري تكتنفه سحب وتعلوه ظلمات .

« وعلى غير انتظار أرى في السماء قوس قزح ، تسطع فيه ألوان زاهية
« وترتكز نهايته على مشارق الأرض ومغاربها . وأشهد أن قلبي قد دق
« دقات سريعة وقوية إذ رأى في ذلك القوس دليلا على دنو اللحظة التي
« يتم فيها اتصال الغرب بالشرق والعالم بعضه ببعض بنجاح مشروعى .
« ويأتى الى الوالى فيعاوننى على الخروج من محيط أحلامى ، ويحيى أحذنا
« الآخر بتحية الصباح متصافحين على الطريقة الفرنسية .

« والآن بلغت الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين وقد تناول الوالى وجبة
« الافطار قبل المسير ، وسأتناول وجبتى مع ذى الفقار باشا . وحينما
« أنصرف من حضرة الوالى ، أريد أن أقرر له أن جواده كان في أول أيام
« رحلتى سباقا من الطراز الأول ؛ ولما أقوم بتحيتة ، أعدو مسرعا وأقفز من
« فوق الكثبان حتى أصل الى خيمتى . ستجدني في هذا الاندفاع خفة ،
« ولكن قد يكون ذلك من أسباب ظفري بتأييد بطاقة الوالى لمشروعى وهو تأييد
« لا بد منه . ان الضباط العظام الذين قاسمونى طعام الافطار قد أطنبوا
« فى الثناء على ولاحظت أن جرأتى رفعت من شأنى عندهم بدرجة كبيرة .

« وفى الساعة الخامسة مساء ، أمتطى صهوة الفرس وأعود الى مخيم
« الوالى ، متخطيا الحاجز الذى تكلمت عنه ؛ والوالى باسم ، منشرح
« الصدر ، فيأخذنى من يدي ، ويظل ممسكا بها بعض الوقت ، ويجلسنى
« على أريكته الى جواره . وكنا فرادى ، وفى المخيم نافذة صغيرة سمحت لى
« أن أمتع ناظرى برؤية الشمس تغرب ، وقد رأيتها تشرق فى الصباح
« فأشعر بالطمأنينة والهدوء يغمرانى فى لحظة أردت أن أتحدث عن مشروع
« حاسم فى مستقبل حياتى . وتتمثل فى ذهنى دراساتى وخواطرى عن
« القناة التى تصل بين البحرين ، ولا يداخلنى شك فى امكان تنفيذ هذا
« المشروع ، حتى انى نقلت ايمانى ويقينى الى قلب الأمير . عرضت
« مشروعى ، من غير أن أدخل فى التفاصيل مبينا النقط والأسانيد التى
« تضمنتها مذكرتى التى كان فى وسعنى أن أتلوها على مسامع الأمير من
« أولها الى آخرها . وكان محمد سعيد يصفى الى شرحى بانباه زائد .
« ورجوته ان كان فى شك من هذا الأمر أن يراجعنى . وقد أبدى لى بدكائه ،
« بعض ملاحظات أجبتة عليها اجابات مقنعة فقال لى فى الختام :

« انى مقتنع ، وانى قبلت مشروعك ؛ وسنشتغل بأمره ، فيما تبقى من
« الرحلة ، ونبحث وسائل التنفيذ ، انه مشروع مفهوم ؛ وفى وسعك أن
« تعتمد على » .

وروى الأستاذ الياس الأيوبى (١) بقية الرواية فقال عن سعيد :

« ثم استدعى قواده ، وقص عليهم ما دار بينه وبين صديقه دى لسبس من الكلام وسألهم رأيهم ؛ فتذكروا ما رأوا من فروسية ذلك الفرنسي .
« ولما كانت عقليتهم تقربهم ، كقول دى لسبس عنه ، الى تقدير رجل
« يحسن ركوب الخيل ويجيد الوثب فوق الكثب والحفر ، أكثر منها
« الى تقدير رجل عالم متعلم ، فاتهم فتحوا أعينهم ، واسعة ، للدلالة على
« فهمهم ، وهزوا رؤوسهم مرارا ، للدلالة على استحسانهم ، وقالوا
« باجماع بعدم جواز رفض طلب يقدمه مثل ذلك الصديق . فثبتت
« موافقتهم سعيدا فى عمله » .

حرصنا على أن ندع دى لسبس نفسه يصف الطريقة التى اختارها للتأثير على سعيد باشا والحصول على موافقتها ؛ ويحق لنا بعد هذا الوصف أن نقرر أنها طريقة بهلوانية لا تصدر الا عن نصاب محتل ، وبهلوان كأولئك الذين يستهونون البسطاء بالمشى فوق الجبال * ولا يزال كتاب فرنسا ، وأشدّهم غلوا فى الدفاع عن رجلهم فرديناند دى لسبس ، يشعرون بحرج ازاء هذه الصورة المزرية ، ويتولون الدفاع عنها ، وابتكار المسوغات بكل ما أوتوا من براعة وكياسة ؛ وآخر من تصدى لهذا الدفاع ، قطب من أقطاب شركة قناة السويس ، جورج ادجار بونيه ، الذى صنف أخيرا مؤلفا سماه « دى لسبس الدبلوماسى وخالق السويس » فيقول فى الصحيفة ١٩٧ من كتابه هذا ان خصوم دى لسبس وسعيد ، يرون فى تلك الطريقة ، نوعا من اللعب ، الذى يحدث بين الهرة والفأر ، أو هو أسلوب من أساليب مروضى الثعابين ؛ ولكن دى لسبس انما اعتمد على قوته الذهنية ، واستطاع أن ينقل ايمانه الى قلب الأمير ؛ ويزعم أن حوارا جرى فى غضون ذلك الحديث ، وأن سعيدا قد أمطر دى لسبس بوابل من الأسئلة طوال ساعتين ونصف ساعة اقتنع بعدهما * ولكن هذا الكاتب لا يلبث أن يدلنا على حقيقة أخرى ، وهى أن دى لسبس استعمل فيما استعمل من خدع سلاحا خطرا ، اذ داعب كبرياء الأمير بأن قال له ان التاريخ سيسجل اسمه الى يوم القيامة ، ويرفع مجده فوق

(١) الياس الأيوبى : المرجع السابق صفحة ٣٣٤ .

السابقين واللاحقين بهذا العمل العظيم ؛ وما أكذبهم جميعا ، فان فرنسا لا تذكر سعيدا وانما تذكر دى لسبس وتصفه بأنه خالق القناة ، ويصفه نفس هذا الكاتب بأنه خالق السويس !! *

وما يمثل هذا الهذر تعالج مسائل الدول ذات الخطر البالغ ، وما يمثل هذه الخفة ، يتخذ قرار فى أمر قلب أوضاع التاريخ ، وأوقع مصر فى مصائب لا زالت تئن منها أنينا لا يريد أن يسمعه الضمير الانسانى .

وحاول أن يدافع عن سعيد فى تصرفه فرماه بتهمة أخرى ، وادعى أنه منح موافقته ، لكى يكسب صداقة فرنسا وتأييد أوروبا فى مسألة ، كانت بالنسبة له ذات أهمية كبرى ، وهى مسألة وراثة العرش لأبنائه وأحفاده ، فيكون الوارث فى كل جيل هو الابن الأكبر ، وزعم أنه أفضى بهذا السر لقنصل انجلترا العام فى القاهرة ، ولقنصل هولندا ونسب الى سعيد أنه قال: «ان من الأسباب التى دفعتنى لتأييد مشروع قناة السويس الرغبة فى أن أهىء لولدى وراثة حكم مصر ، وللوصول الى هذا الغرض كان يلزمنى تأييد رأى العام الأوروبى وحكومات أوروبا ، وعملية حفر قناة السويس هى من أجل مشروعات الحضارة ، التى تكفل لنا الحصول على تعضيد أغلبية الدول الأوروبية^(١) » *

ولا توجد وثيقة تدل على أن سعيدا قال كلاما كهذا سوى ما ادعاه دى لسبس ، وهو رجل مطعون على ذمته ، ولا يصدق بقوله * ولو صح أن سعيدا قال هذا الكلام فقد تبين الآن عكس ما كان يرجو اذ تأمرت أوروبا بأسرها ضد مصر ووقفت فى صف انجلترا بسبب تلك القناة .

يقول الرافعى بك (٢): « يعد مؤرخو أوروبا، والفرنسيون منهم خاصة، مشروع قناة السويس مفخرة سعيد باشا ، ويقولون أنه بهذا العمل قد أدى أعظم خدمة للإنسانية والحضارة ، وهم فيما يقولون انما ينظرون الى هذا العمل من وجهة النظر الأوروبية ، فلا شك أن قناة السويس قد أفادت التجارة الأوروبية فوائد كبرى ، بتقديمها طريق المواصلات

(١) يستند هذا الكاتب على رسالة من لسبس الى « روينير » فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٥٨ .

(٢) عبد الرحمن بك الرافعى - عصر اسماعيل - ص ٤٨ .

« بين أوروبا والشرق ، وأفادت أيضا الاستعمار الأوروبي ، لأنها مكنت
« الدول الاستعمارية من إرسال الحملات والتجاريد الحربية من طريق
« القناة الى آسيا وأفريقيا لاختضاع ممالك الشرق وشعوبه ، ورفعت عن
« تلك الدول مشقات اجتياز طريق المحيط الأطلنطي ورأس الرجاء الصالح ،
« ذلك الطريق الطويل المحفوف بالمكاره والأخطار . »

« فمن الوجهة الأوروبية لا جدال في أن فتح قناة السويس عاد بأعظم
« الفوائد على التجارة الأوروبية والاستعمار الأوروبي . »

« أما من الوجهة المصرية ، فالقناة كانت شؤما على البلاد واستقلالها ،
« لأنها أطمعت فيها دول الاستعمار ، وجعلتها تسعى سعيا حثيثا للاستيلاء
« على مصر ، وتضاعف جهودها القديمة لتحقيق هذا الغرض ، ومن المحقق
« أن مساعي إنجلترا خاصة في احتلال مصر قد تضاعفت واشتدت بعد أن
« شقت القناة أرض مصر ، وحجتها في ذلك أنها أرادت الاطمئنان على هذا
« الطريق الجديد الواصل الى الهند ، وتستأثر بوضع يدها عليه ، وهي حجة
« لا أساس لها من الحق والانصاف ولكنها الأمر الواقع الذي توحى به مطامع
« الفتح والاستعمار ، فأنجلترا بعد فتح القناة صارت أكثر تطلعا وأقوى
« تحفزا الى احتلال مصر ، فلا عجب أن كانت مصر ضحية قناة السويس ،
« تلك حقيقة واقعة ، كان يجب أن لا تفوت سعيد باشا عندما منح امتياز
« القناة ، وأن يفتن إليها اسماعيل باشا عندما بذل تأييده للمشروع بعد
« اعتلائه العرش حتى وصل به الى غايته . »

« وإذا كان المؤرخون الأفرنج يعدون مشروع القناة أكبر مفخرة
« لسعيد باشا ، فإننا نعهده بالعكس أكبر غلطة له في تاريخه ، لأنه بعمله هذا
« قد فتح باب التدخل الاستعماري في مصر على مصراعيه ، وجعلها هدفا
« للمطامع الأوروبية . »

« ويزيد في تبعته أنه كان عالما برأى أبيه العظيم محمد علي ومعارضته
« في فتح القناة ، ويعلم عندما منح امتيازها أنه خالف وصايا أبيه الذي كان
« يعد القناة بوسفورا ثانيا يجعل مصر واستقلالها عرضة للخطر . »

« أن المسألة المصرية قد دخلت دورا جديدا بعد فتح القناة ، إذ صار
« ينظر إليها كأنها هي مسألة قناة السويس ، فكانها اندمجت فيها ، وتبدلت
« أوضاعها تبعا لهذا الاندماج ، وصار النظر إليها من ناحية الدول
« الاستعمارية مرتبطا بوجهة نظرها في مسألة القناة ، ومعلوم أن إنجلترا
« جعلت خططها في مسألة القناة أن تسعى جهدها في وضع يدها عليها وعلى
« الأرض التي تجتازها ، وأن تكون بيدها مفاتيح القناة ولذلك وضعت
« نصب عينيها أن تحتل مصر بعد أن تم فتح هذا الطريق البحرية الخطيرة
« الواصلة الى مستعمراتها في الشرق . »

« ففتح القناة يعادل في تأثيره الاستعماري بالنسبة للمسألة المصرية غزوة نابليون بونابرت ، فكما أن الحملة الفرنسية جعلت انجلترا تتطلع الى احتلال مصر ، كذلك كان شأن قناة السويس ، الفارق بين الحادتين أن انجلترا قد أخفقت في تحقيق مطامعها التي أثارها الحملة الفرنسية ، وارتدت عن الكنانة دون أن تنال منها منالا ، وسويت المسألة المصرية في عصر محمد علي طبقا لمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، تلك المعاهدة التي كفلت لمصر استقلالها الداخلي التام ، وبقيت المسألة المصرية سائرة على منهاج تلك المعاهدة الى أن تم فتح القناة ، ومن ثم تغيرت أوضاعها ، وسعت انجلترا من جديد في تحقيق أطماعها القديمة التي أخفقت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فلا جرم أن كان فتح القناة مقدمة دور جديد للمسألة المصرية ، ولقد كان هذا الدور شؤما على البلاد ، إذ اجتمعت فيه الظروف السيئة التي مكنت انجلترا من تحقيق أطماعها في مصر ، فان فتح القناة في ذاته ، وبيع اسماعيل أسهم مصر فيها الى الحكومة الانجليزية ، قد هيا لانجلترا أن تخطو أول خطوة نحو الاحتلال .

« فسعيد باشا لم ينظر الى القناة كعمل حيوى لمصر ، وأغلب الظن أنه لم يوازن بين مزاياها ، ومضارها ، بل نظر الى فائدها للانسانية فحسب ، ولقد زيننت له نصائح المسيو فرديناند دلسبس أنه بهذا العمل يعد من أكبر خدام الحضارة ، وبديهي أن النظر الى القناة من وجهة فائدها للانسانية هو وهم لا يليق بالأمم التي تقدر معنى الوجود والحياة، لأن حياة الأمة واستقلالها مقدمان على كل خدمة عامة للانسانية ، وليس في تاريخ الشعوب قديما وحديثا أمة رضيت أن تضحي بأية مصلحة لها مهما ضوّلت، بله استقلالها ، في سبيل خدمة الانسانية ، فالحق أن هذه أوهام لا تجوز الا على الأمم المستضعفة ، فاننا على العكس نرى الأمم التي نتخذها مثالا للتقدم والعظمة تهزأ بتلك الأوهام ، وتضحي بمصالح الأمم والانسانية جمعاء تحقيقا لأطماعها الاستعمارية بل تستبيح كل الوسائل في سبيل السيطرة على العالم ، واستعباد الشعوب .

« فمن أضعف النظريات وأبعدها عن العقل والمنطق ان يقال أن سعيد واسماعيل يستحقان الاعجاب لانهما خدما الانسانية بانفاذ مشروع القناة ، والحقيقة المؤلمة أنهما بعملهما هذا قد مهدا السبيل لاحتلال انجلترا مصر .

« والآن ننتقل من الاجمال الى التفصيل فنقول ؛ ان سعيد باشا بمنحه المسيو دلسبس امتياز القناة قد جلب على البلاد مضار جسيمة نذكرها فيما يلي :

« أولا - ان القناة عرضت استقلال مصر للخطر ، ولم يكن هذا الخطر ليخفى على ذى بصيرة في الأمور ، فلقد أدركه السياسيون الأوروبيون من يوم البدء في المشروع . .

» ومما يذكر في هذا الصدد أنه لما تم منح الامتياز كتب المستر بروس Bruce قنصل إنجلترا في مصر وقتئذ الى حكومته ينبئها بالخبر ، ويقول » في ختام رسالته : « ان فتح القناة سيؤدي الى ازدياد المواصلات التجارية » بين أوروبا والبلاد الواقعة على البحر الأحمر ، وستنشأ طبعاً مراكز للدول » الأجنبية في هذه البلاد ، ومن المنتظر أن تحدث منازعات بينها وبين تلك » الشعوب ، فتتخذ ذريعة الى التدخل المسلح في شؤونها ، وهذا التدخل » يقضى الى الاحتلال الدائم ، ويتوقع أن تحدث هذه النتائج في مصر ذاتها » .

» فهذا التنبؤ الذي أدركه القنصل الانجليزي سنة ١٨٥٤ هو ما كان » يجب أن يتوقعه كل من عنده قليل من بعد النظر في السياسة ؛ وهو ما وقع » على مر السنين ، فان إنجلترا بعد أن تم فتح القناة سعت سعيها في احتلال » مصر ، وتم لها ذلك سنة ١٨٨٢ أي بعد اثني عشر عاماً من افتتاح القناة » للملاحة ، اذ كان افتتاحها سنة ١٨٦٩ ، ومن مصادفات القدر أنه عندما » فتحت القناة كان المستر غلادستون على رأس الوزارة الانجليزية ، » وعندما احتلت إنجلترا مصر سنة ١٨٨٢ كان هو أيضاً يشغل هذا المنصب .

» ويدخل في هذا السياق ، أنه لما اشتدت معارضة إنجلترا في فتح » القناة ، وجرت مفاوضات بشأن اقناعها بالعدول عن معارضتها ، كان » مما اشترطته الحكومة الانجليزية لموافقتها على المشروع احتلالها السويس ، » وحمايتها للقناة ، فيتبين من ذلك أن إنجلترا لم تكن تخفي نياتها الاستعمارية » نحو مصر عند انشاء القناة ، ولم يكن خافياً أن هذا المشروع يجعل استقلال » مصر هدفاً لمطامعها الاستعمارية .

» وفي هذا الصدد يقول مؤلف (تاريخ مصر المالي) وهو من الكتاب » الأوروبيين المشهود لهم بالاعتدال واصالة الرأي : « ان منح امتياز القناة » الى المسيو دلسبس قد فتح أبواب الدلتا على مصراعيها للأوروبيين » (١) .

» ويقول المسيو كوشري Cocheris : « ان بدء الارتباكات المالية » والتدخل الأوروبي المشؤوم في شؤون مصر يرجع في الحقيقة الى سنة ١٨٥٤ » وهي السنة التي منح فيها امتياز قناة السويس الى المسيو دلسبس » (٢)

» (ثانياً) أن سعيد باشا بقبوله انشاء القناة على يد شركة أجنبية » فتح ثغرة ثانية للتدخل الأجنبي ، وكان الضرر أخف وطأة لو فتحتها مصر » بنفسها ولحسابها .

(١) تاريخ مصر المالي ص ٣ لمؤلف لم يعلن اسمه (ولعله المسيو بابونو Paponot) ويعد كتابه من أهم المراجع في بيان حالة مصر المالية على عهد سعيد وإسماعيل .

(٢) المركز الدولي لمصر والسودان للمسيو كوشري ص ٦٧ .

» (ثالثا) أنه أسرف في منح الشركة امتيازات وحقوقا جعلتها شريكة
» مصر في سيادتها وجعلت منها حكومة داخل الحكومة كما سيجيء بيانه .

» (رابعا) لم تستفد مصر من الوجهة الاقتصادية فائدة ما من القناة ،
» بل على العكس أضرتها اقتصاديا ، لأن طريق التجارة بين أوروبا والشرق
» تحولت من داخل مصر الى القناة المائية التي أصبحت ملكا لشركة أوروبية ،
» فخسرت مصر الأرباح التي كانت تعود عليها من مرور المتاجر في وسط
» الدلتا ، بطريق النيل أو السكك الحديدية المصرية ، وانتقلت هذه الأرباح
» الى شركة القناة ، وهذا من غير شك خسران كبير .

» (خامسا) على الرغم من مضار المشروع لمصر فانها أنفقت عليه من
» مالها نيفا وستة عشر مليون جنيه ، بذلت في أسهم اكتتبت فيها ، وأملك
» تنازلت عنها ، وأعمال قامت بها ، وتعويضات أدتها للشركة ، وقد خسرت
» هذه الملايين في وقت كانت أحوج ما تكون اليها ، ولانفاذ مشروع كان شؤما
» عليها من كل الوجوه .

» ولئن عادت القناة يوما الى مصر فلا يمكن أن ننسى أن مصر خسرت
» فيها ثمنا باهظا وتضحيات جسيمة ، ويكفى أنها بذلت لها ستة عشر
» مليون جنيه من أموالها ، ثم حرمت ما هو أعز من المال ، وهو الاستقلال ،
» وعندما تسترد مصر استقلالها تاما فستكون قد حرمت استقلالها بسبب
» القناة ردحا طويلا من الزمن ، وهو حرمان لا يعوض بمال .

واستمرت الرحلة على ظهور الجياد أياما ، ترعرعت في خلالها المودة
والألفة بين سعيد ودي لسبس ، وقد بلغ الركب العاصمة في ٢٥ نوفمبر
سنة ١٨٥٤ ، وأمر الوالى بأن ينزل دي لسبس في قصر المسافرين ، وهو
الذى كان مخصصا في أيام الحملة الفرنسية لاجتماع أعضاء لجنة القناة .
وقبل أن يتوجه دي لسبس الى القصر قصد الى دار « لبنان دي
بلفون » يزف اليه البشرى فتعانق الاثنان لأن حلم فرنسا يكاد يصبح
حقيقة واقعة .

واستدعى سعيد فرديناند الى القلعة ، وفي مجتمع من القناصل العامين
والوجهاء المجتمعين لتهنئة الأمير بسلامة الوصول ، أعلن ، على رؤوس
الأشهاد ، الوعد الذى صدر منه لدى لسبس صديقه ، وأكد عزمه على

منح امتياز له بتأسيس شركة مساهمة ، لابرار المشروع الى حين
الوجود (١) .

وفي ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وقع سعيد باشا عقد الامتياز الأول الذي
أفردنا له الفصل التالي ، فأحدث بذلك أكبر انقلاب عرفه التاريخ في
القرن التاسع عشر ، ورحم الله الشهداء .



سعيد باشا

١٨٥٤ - ١٨٦٣ م

(١) الياس الأيوبي - المرجع السابق - ص ٣٣٥ .

الفصل السابع

الفرمان الأول على يد سعيد باشا

في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤

نقطة تحول في تاريخ العالم

عقد ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ — رحلة فرديناند دي لسبس الى برزخ السويس مع المهندسين لينان وموجيل — جماعة سانت سيمونيان تحارب دي لسبس — موقف الباب العالي — موقف فرنسا واختيار دي لسبس للفنيين — نجحت أوروبا وراج الاستعمار بفضل تلك الورقة السوداء *

أنه لعقد ما أنزل الله به من سلطان ، وانه لمن أسباب الألم ودواعي الحسرة أنه أجزى لرجل مثل سعيد باشا أن يتصرف في مصير أجيال متلاحقة من مواطنيه على ذلك النحو المهيمن لأنه أراد أن يحابي صديق صباه ، ورجلا أفاقا استطاع أن يتسلط على هواه لما كان فتى ناشئا ، بل استطاع أن ينتزع منه رضاه وتوقيعه لعقد الامتياز الذي فنيت جهود أوروبا ملوكها وساسها ودهاتها بل وقواتها المسلحة دون أن تحصل عليه قرونا طوالا ، لأمر تافه ، رواه دي لسبس ، في كتابه لحماته الذي تقدم عرضه ، وهو أنه استهوى الوالى وبطافته بألعاب بهلوانية فوق صهوة جواده *

كان سعيد باشا ، غفر الله له ، في الثانية والثلاثين من حياته ، ولم تكن معه عصبية من الرجال ذوى العقول ، عصبية تدرك حقائق الأشياء ، بل فئة من أشباه الأميين ، سيطر عليهم دي لسبس بألعابه وحيله . ومع ذلك ، ولكي نهون عن مرارة خطأ قديم ، نقول ان الله سبحانه وتعالى ، قد سبق في علمه أن يبرم أمر القناة على هذه الصورة ، لحكمة لا يعلمها الا هو ، ولرب ضارة نافعة *

والذى لا مرء فيه أن دى لسبس قد خدع سعيدا ، وألقى فى روعه أن المشروع انما يهدف لخير مصر ورفاهيتها ، ولذلك لم يفت الوالى أن يشير فى صدر الامتياز الى السبب الذى من أجله قبل المشروع فقال : « حيث ان صديقنا مسيو فرديناند دى لسبس قد لفت نظرنا الى « الفوائد التى قد تعود على مصر من توصيل البحر الأبيض المتوسط « بالبحر الأحمر بوساطة طريق ملاحى للبواخر الكبرى ، وأخبرنا عن « امكان تكوين شركة لهذا الغرض من أصحاب رؤوس الأموال فى جميع « الدول ، فقد قبلنا الفكرة التى عرضها علينا ، وأعطيناه بموجب هذا « تفويضا خاصا لانشاء وإدارة شركة عالمية ، لحفر برزخ السويس ، « واستغلال قناة بين البحرين وله أن يباشر أو يسند الى غيره جميع « الأشغال والمباني اللازمة لذلك ، على أن تدفع الشركة الى الأهالى ، « وقبل البدء فى الأعمال ، جميع التعويضات ، فى حالة نزع ملكية « أملاكهم للمصلحة العامة ، وذلك كله فى الحدود وطبقا للشروط « والالتزامات المبينة فى البنود التالية (١) .

والذى يلاحظ على تلك الديباجة ما يأتى : —

أولا — لم تذكر لفرديناند دى لسبس صفة سوى أنه صديق للوالى، ولا يجوز أن يمنح امتياز ضخم كهذا لعابر سبيل ، دون أن يكون ممثلا لشخصية معنوية كبيرة كمؤسسة صناعية ، تكون موجودة قبل الامتياز ويروى بعض الثقة أن دى لسبس قبل حضوره الى مصر ، كان قد حصل على تفويض من جماعة « سانت سيمونيان » ليطلب الامتياز لحسابهم ، ولكنه أهملهم واشتغل لحساب نفسه .

ثانيا — يدمغ هذا الامتياز أنه وليد نفوذ شخصى ، وما أقبح ما يبرم من العقود على أساس النفوذ والجاه ، خصوصا وأن دى لسبس لم يكن مهندسا ولا رجل صناعة ، أو رجل مال أو أعمال .

(١) أوردنا ترجمة النص الكامل لعقد ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ضمن ملاحق هذا الكتاب فى باب الوثائق برقم ٧٠ ونبادر فننبه الى أن الوالى أصدر فرمانا ثانيا فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ وألقى فى بنده الثالث والعشرين شروط فرمان الأول فى حالة تعارضها مع شروط فرمان الثانى .

ثالثا — من التجوز أن يسمى هذا الفرمان بأنه امتياز ؛ فسعيد باشا قد منح دى لسبس تفويضا لانشاء وإدارة شركة ؛ اذ قال : « وأعطيناه بموجب هذا تفويضا لانشاء وإدارة شركة عالمية ، لحفر برزخ السويس ... الخ » • ومفهوم ذلك أنه يعمل لحساب والى مصر ، وأن هذه الشركة انما تقوم لحساب مصر ، وأنها تستمد من سلطة الوالى كيانها ووجودها القانونى •

وكان أولى بمصر وقتئذ أن تستخدم من ترى من رجال الفن ، وتشق القناة لحسابها وعلى نفقتها ، وتدفع عن نفسها كل تدخل أجنبى • أو كان يمكن أن يعد عطاء وتطرح العملية كلها فى مناقصة عالمية ، ويشترط فى العطاء أن تستوفى الشركة العالمية التى تشق القناة نفقات الحفر والانشاء وأرباحها ، التى تحدد مقدما ، من ايراد القناة لمدة من السنين وتحفظ مصر لنفسها بمطلق الادارة والاستغلال ؛ أما أن يقال فى الديباجة أن الشركة المزمع تأسيسها تقوم بحفر القناة ثم تستغلها فتلك هى الكارثة ، التى أصابت سيادة مصر فى الصميم •

رابعا — تورط الفرمان الذى نحن بصددده ، فنص مقدما وفى الديباجة على نزع ملكية الأفراد للمصلحة العامة ، ودفع الشركة للتعويضات ، وهذا قيد آخر ورد على سيادة البلد صاحب الاقليم ، وفيما نعلم ، ليس له فى تاريخ الأمم المتمدنة ضريب ، فالملكية لا تنزع مقدما لحساب عصابة من الأجانب ولا تستباح على هذا النحو ، مهما أوتى الحاكم المستبد من سلطان •

خامسا — ورد فى هذا الفرمان بنود تفصيلية أعطت امتيازات لشركة لم تكن قد تأسست بعد ، والشركة شخص معنوى ، لا يوجد الا بعد أن يولد ويظهر بالطريقة التى رسمها القانون ، والشخص الموجود فى عالم الغيب لا يستطيع أن يملك ، ولا تعطى له امتيازات • وهذا مما يجعل فرمان سنة ١٨٥٤ لغوا ، وما كان ينبغى أن يعمل به ، فهو لم يخرج عن كونه مجرد وعود صدرت ممن لا يملك أن يعطيها لمن لا يملك أن يأخذها ويتلقاها •

سادسا — أعطت الديباجة لفرديناند دى لسبس سلطة عجيبة ،
اذ قالت : « وله أن يباشر أو يسند الى غيره جميع الأشغال والمباني
اللازمة لذلك » وكأن الرجل دولة داخل الدولة ، أبيع له أن يكون
ديكتاتورا لامعقب عليه •

وكل هذا يجافى النظام العام ، والعرف في مثل هذه الأعمال • ومن
كل ما تقدم وملاحظاتنا التي سنوردها بالنسبة لمواد فرمان يتضح أنه
في مجموعه يخالف النظام العام ، ولا يمكن لدولة أن تتقيد به •
وتضمن فرمان بعد الديباجة اثني عشر بندا كلها أعاجيب ومخالفات
واليك البيان : —

١ — رياسة الشركة : مما يشعر بأن دى لسبس انما كان يهدف الى
مصلحته الخاصة أن هذا فرمان أسند اليه في البند الأول رياسة الشركة؛
وان يكن قد احتفظ في البند الثاني للحكومة المصرية دائما وأبدا بحق
تعيين رئيس الشركة •

**فجاء في هذا البند : « يعين مدير الشركة دائما بمعرفة الحكومة المصرية
ويصير اختياره بقدر المستطاع من بين المساهمين الذين لهم أكبر نصيب
في المنشأة (١) » •**

٢ — حدد البند الأول مهمة الشركة « بحفر برزخ السويس ،
واستغلال طريق صالح للملاحة الكبرى ، وانشاء مدخلين كافيين أحدهما
على البحر الأبيض المتوسط والآخر على البحر الأحمر ، وانشاء ميناء
أو ميناءين » •

٣ — نص البند الثالث على أن « أجل الامتياز هو تسعة وتسعون
عاما تبتدىء من يوم افتتاح قناة البحرين » وتأيد هذا النص في جميع

(١) تدعى شركة القناة أن هذا النص قد ألغاه فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ،
والحقيقة أن التغيير الذي طرأ في هذا فرمان الثاني هو أنه أسند الادارة
لدى لسبس لمدة العشر سنوات الاولى بعد الامتياز ، وبقي محتما أن يعين
رئيس مجلس الادارة بمرسوم ملكي مصري ، وسنكشف عن ذلك عند الكلام
عن المخالفات التي ترتكب الآن في مجال التطبيق •

الفرمانات والاتفاقات التالية فلا محل للجدل بشأنه ، وعلى ذلك تنتهى حياة الشركة وتؤول ادارة القناة الى مصر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ •

٤ - قرر البند الرابع أن الشركة تدفع جميع المصاريف والنفقات ؛ وانما تعطى لها جميع الأراضى اللازمة للمشروع والتي ليست مملوكة للأفراد ، أى أملاك الميرى الخاصة بغير مقابل • أما أعمال التحصينات التى ترى الحكومة ضرورة انشائها فلا تلتزم الشركة بنفقاتها •

٥ - احتفظت الحكومة لنفسها من صافى أرباح القناة بحصة قدرها ١٥٪ تدفع لها قبل توزيع باقى الأرباح ؛ وهذا وارد فى البند الخامس ، وتلك هى الحصة التى باعها مصر بعد ذلك عندما ابتليت بالارتباكات المالية التى تسببت فيها شركة القناة والاستعمار الرأسمالى ؛ وسنين الملايسات فيما بعد • وهذا لا يمس حق الحكومة المصرية فى الحصول على نصيبها من أرباح الأسهم التى تشتريها • وبعد خصم الخمسة عشر فى المائة المستحقة للحكومة توزع باقى الأرباح كالتالى : -
٧٥٪ للشركة أى للمساهمين •
١٠٪ للأعضاء المؤسسين (١) •

٦ - والتعريف التى تحصل على المرور انما تجبى استنادا على ما للدولة المصرية من سيادة على القناة ، فالدولة المصرية هى صاحبة الحق دون سواها فى تحديد هذه التعريف ، كما تحدد بالضبط الرسوم الجمركية • وقد جاء مع ذلك فى البند السادس من هذا فرمان ما نصه : « توضع تعريف رسوم المرور فى قناة السويس دائما بالاتفاق بين الشركة ووالى مصر ، وتحصل هذه التعريف بمعرفة عمال الشركة على أساس المساواة فى المعاملة بالنسبة لجميع الأجناس عن غير تمييز لأحد على غيره » • وفى هذا اشتراك للشركة مع الدولة المصرية فى عمل من أعمال السيادة (٢) •

(١) سنوضح فيما بعد ما اذا كانت الحكومة المصرية عينت المؤسسين ، وما اذا كانت لهم هذه الصفة أم لا •

(٢) تلاعب الشركة فى هذا الأمر شنيع ، وسنعرض له فيما بعد •

٧ - أمعن الفرمان في منح الشركة التي لم تكن قد تأسست امتيازات على حساب المصالح المصرية ، حتى فيما ليست له علاقة بالقناة ، بل بلغ من الاستخفاف بالأوضاع والأصول ، أن يعطيها أراضى من أملاك الدولة بغير مقابل ، وأباح للشركة زراعة هذه الأراضى واعفائها من الضرائب لمدة عشر سنوات ، وترك تحديد مساحة هذه الأراضى للمهندس الفرنسى الذى كان يشتغل موظفا بالحكومة المصرية ، ويعمل أولا لصالح الشركة ولحساب فرنسا وهولينان بك . بل وأدهى من ذلك وأمر أجاز للشركة عند انشاء الترعة الحلوة أن تباع مياهها للفلاحين المصريين الذين يرغبون في رى أراضيهـم (١) .

والى القارىء النصوص المجحفة المخالفة لأبسط قواعد النظام العام:

« **البند السابع :** اذا رأت الشركة أن من الضرورى توصيل النيل بالقناة الملاحية المزمع انشاءها فى البرزخ ، وكذا فى حالة ما اذا اتخذت القناة البحرية اتجاها غير مباشر تغذيه مياه النيل ، فان الحكومة المصرية تتنازل للشركة عن أراضى الدولة الغير منزرعة الآن والتي يصير ريها وزراعتها بمعرفة الشركة وبمصاريف من عندها .

وتستغل الشركة هذه الأراضى ، مع اعفائها من دفع ضرائب عنها لمدة عشرة سنوات تبتدىء من يوم فتح القناة . أما فى التسعة وثمانين عاما الباقية الى نهاية الامتياز فتدفع عنها العشور للحكومة المصرية ، وبعد ذلك لا تملك الشركة الاستمرار فى استغلال هذه الأراضى الا اذا دفعت للحكومة ضريبة مساوية للضريبة التى تفرض على الأراضى المماثلة لها فى الطبيعة .

« **البند الثامن :** لمفاداة كل صعوبة قد تنشأ بسبب الأراضى التى سيصير التنازل عنها للشركة صاحبة الامتياز ، تبين على الخريطة التى وضعها مسيو لينان بك مهندسنا المقيم لدى الشركة الأراضى المتنازل عنها سواء منها الخاصة بمجرى القناة البحرية ومنشأتها وكذا قناة التغذية الآخذة من النيل ، وسواء تلك التى تستغل للزراعة طبقا لنص المادة السابعة . ومن المتفق عليه أنه محظور على الشركة من الآن المضاربة فى أراضى الدولة التى ستمنح لها ، وأن الأراضى المملوكة للأفراد ، والتى يرغب أصحابها فى ريها مستقبلا من القناة الحلوة التى ستنشأ بمصاريف على حساب

(١) سنين الدور الذى لعبه خالد الذكر الخديو اسماعيل حتى حمل الشركة على التنازل عن كثير من هذه الامتيازات التى كانت نهبا علنيا ووصمة عار فى جبين مصر .

الشركة يدفعون اتاوة قدرها عن الفدان الواحد المنزرع (أو اتاوة تقدر بالطرق الودية فيما بين الحكومة المصرية والشركة (١) .

« البند التاسع : وللشركة صاحبة الامتياز الحق في استخراج جميع المواد اللازمة لأعمال القناة والمباني التى ستكون تابعة لها من المناجم والمحاجر المملوكة للدولة وذلك دون دفع رسوم ، وكذا يكون لها الحق في حرية ادخال الآلات والمهمات التى ستستحضرها من الخارج الى الأراضى المصرية بقصد استغلال الامتياز الممنوح لها .

أما البنود التى يمكن أن تستساغ فنوردها كذلك فيما يلى :-

« البند العاشر : عند انتهاء مدة الامتياز تحل الحكومة المصرية محل الشركة وتتمتع بجميع ما للشركة من الحقوق بدون أى تحفظ وتستولى استيلاء تاما على القناة التى تصل بين البحرين وكذا المنشآت التى تكون تابعة لها . ويحدد باتفاق ودى أو بطريق التحكيم التعويض الذى يمنح للشركة مقابل ترك أدواتها ومنقولاتها (٢) .

« البند الحادى عشر : تعرض علينا فيما بعد لوائح الشركة بمعرفة مديرها ويجب أن تحوز موافقتنا . أما التفسيرات التى يرى ادخالها عليها فى المستقبل فيجب أن تنال تصديقنا مقدما . ويذكر فى تلك اللوائح أسماء المؤسسين ونحتفظ لنفسنا بحق الموافقة على القائمة التى تحتوى على هذه الأسماء . وهذه القائمة يجب أن تشتمل على أسماء الأشخاص الذين يكونون قد ساهموا سلفا بأعمالهم أو دراساتهم أو عنايتهم أو رؤوس أموالهم فى نفاذ مشروع قناة السويس العظيم .

وفى ختام ذلك الفرمان تعهد سعيد باشا فى المادة الثانية عشرة منه بأن يقدم هو ورجال حكومته كل معونة تلزم لنفاذ هذا المشروع .
الا أن الذى يدل دلالة واضحة على أن ذلك الفرمان لم يكن سوى مجرد وعود هو أن سعيد باشا أرفقه بكتاب وجهه الى فرديناندى لسبس ذكر له فيه صراحة أن ما جاء بالفرمان معلق تفاذه على موافقة الباب العالى ، وكان هذا الكتاب جزءا لا يتجزأ من الفرمان السالف

(١) يراجع البندان ١٣ و ١٤ من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ .

(٢) يراجع البند ١٦ فقرة ٢ من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ وكذا الاتفاق

الذى تم فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ واتفاق ١٠ - ١٤ فبراير سنة ١٩٢٠ بخصوص الشروط التى ستحصل الحكومة بموجبها على المنازل التى أقامتها الشركة على أراضى الامتياز عند انتهاء مدته .

الذكر ومعنى ذلك أنه لم يكن من حق دى لسبس أن يخطو خطوة واحدة قبل صدور تلك الموافقة .

على أنه من الثابت أن دى لسبس نفسه هو الذى أوحى بنصوص فرمان واشترك فى الصياغة ودليل ذلك رسالة صادرة منه ، وقد حررها فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ الى صهر له يدعى فيكتور دى لامال V. Delamalle يقول له فيها أنه هو الذى همس فى أذن الأمير أثناء محادثتهما بعبارات ذلك فرمان ، وأنه صاغها على الورق طبقا للخطة التى رسمها دى لسبس . وهذا هو النص الفرنسى للعبارة التى وردت فى ذلك الكتاب :

« Tous les mots de l'acte avaient été calculés. Dans mes conversations avec mon cher prince je lui en avait tellement inoculé les termes que, dès le moment où il eut pris sa résolution et voulut la formuler, je n'eus besoin pour exécuter sa pensée que de mettre au net ce que j'avais préparé ».

دى لسبس باعترافه هو الذى أكثر من ترديد العبارات فى أذن سعيد ، وهو الذى أوحى ، وهو الذى صاغ ، وقاله أنه صاغ الشروط وفقا لخطته التى وضعها من قبل . فمعنى هذا أننا حيال رجل يتعاقد مع نفسه ، ولا حول ولا قوة الا بالله .

* * *

فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٨٥٤ سافر دى لسبس من القاهرة الى السويس وفى صحبته اثنان من المهندسين الفرنسيين من موظفى الحكومة المصرية وهما لينان بك وموجيل بك وذلك للقيام بأعمال الكشف اللازمة فى برزخ السويس ، وليضع دى لسبس يده على الأرض ، قبل أن تأتى موافقة الباب العالى ، بل وقبل أن تتكون الشركة المزمع انشاءها . ويظهر أن هذا التجاوز للأصول كان نتيجة مباشرة لنیشان الليجيون دونير الذى منحه الامبراطور نابليون الثالث لسعيد باشا فى اليوم السابق على هذه الرحلة ، أى فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٨٥٤ ، وقد كتب سعيد الى امبراطور فرنسا هذا الخطاب :

« يسعدنى ، ياسيدى ، أن أرى أن جلالتم تقدررون الجهود التى أبذلها ، سيرا على سنة المغفور له والدى ، وقد ترسست خطاه فى سياستى . وإيماننا منى بالحقيقة الراسخة ، وأن الناس اخوة ، وحبا فى خير الشعوب كافة ، وضعت مشروع توصيل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر بقناة ملاحية ، وأسندت تنفيذ هذا المشروع العظيم لشركة عالمية . والذى أرجوه منكم ، وأتم ترعون جميع المشروعات التى تعود بالخير والرفاهية على الانسانية ، أن ينال المشروع موافقتكم فان تحقيقه سيفتح الباب لتجارة وصناعة سائر بلاد أوربا » .

« وحقيقة تفصل فرنسا عن مصر مسافة طويلة ، ولكن ، أى بلد فى العالم ، مهما بعد ، يستظل اليوم بشعاع منكم يبعث من نور الحضارة »^(١) . واستمرت الرحلة حتى منتصف يناير سنة ١٨٥٥ ، وكان الغرض منها فحص الطبيعة من جديد وعمل المجسات اللازمة ؛ ولم يقد دى لسبس فى هذه الرحلة بأكثر من تحرير الرسائل طبعا لانه لم يكن مهندسا كما ذكرنا ؛ وانما قام المهندس المرافقان له بوضع مشروع تمهيدى ليعرض على رجال المال والأعمال ؛ وهو مشروع يرمى لشق قناة تخترق البرزخ مباشرة ، على أن تبدأ أعمال الحفر من الجنوب الى الشمال^(٢) .

وفى أثناء الرحلة كتب دى لسبس الى صديقه آرليس فى فرنسا يقول « اتنا نضع أسس مشروعنا العظيم ، وما عليك الآن الا أن تجس النبض وتبدأ ببذل مساعيك » وأوصاه أن يقابل امبراطور فرنسا وأن يسافر

(١) تكاد نتصور دى لسبس ، وقد خطت يراعه هذا الرد الذى وقعه سعيد باشا ، وقد اغتبط الباشا رحمه الله ، ولم يضع فرديناند وقتا فصار فى اليوم التالى بصحبة رجلين من مواطنيه الى السويس .

(٢) ذكرنا فى الفصل السابق شيئا عن لينان دى بلفون ؛ وأما زميله موجيل Mougél فهو مهندس فرنسى يعد محسوبا لفرديناند دى لسبس لانه التحق بخدمة الحكومة المصرية فى سنة ١٨٣٨ بتوصية من دى لسبس حينما كان الأخير نائب قنصل لفرنسا بالاسكندرية ، وكان قد فصله عباس الأول ، ثم أعاده سعيد باشا .

الى لندن للاتصال بالشخصيات الكبيرة هناك • وجاء في هذا الخطاب « ان الوالى لا يوافق على أن تمر القناة بأية حال من الاسكندرية الى السويس ، بل يرى حفر قناة فسيحة وعميقة في برزخ السويس » • ومن هذه العبارة يبدو أن الرأى الفرنسى كان متجها لشق القناة من الاسكندرية وقد نجانا ربنا من هذه الكارثة ، التى كانت لتؤدى الى احتلال البلاد طولا وغرضا • .

• وصف دى لسبس في كتاب منه الى حماته مدام « دى لامال » بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٥٤ مدينة السويس أقبح وصف وقال عنها أنها قحلاء جرداء ، تصحو مرة في كل خمسة عشر يوما ، حينما تأتيها سفينة من الهند ، ثم تنام في باقى الأيام وادعى في ذلك الخطاب أنه سيبعث الحياة في هذه المدينة •

كانت رحلة ممتعة استطاع فيها دى لسبس أن يصول ويجول في الصحراء ، وترك لخياله العنان ، يتأمل نفسه سيدا لهذه الصحراء ، كما تنم عن ذلك رسالاته الخاصة ، وبعد عودته الى القاهرة بعث بصورة من مذكرته التى كان قد رفعها لسعيد باشا في ١٥ نوفمبر وكذا بفرمان ٣٠ نوفمبر الى « انفتان » وبدأ يكتب لقنصلى فرنسا وانجلترا في القاهرة ، يفاتحهما في مسألة تأسيس الشركة وطرح أسهمهما في الاكتاب العام •

وكان دى لسبس يعلم جيدا أن تأسيس تلك الشركة ليس بالعملية السهلة ، وأن حسن استعداد صديقه سعيد لا يكفى للتغلب على المتاعب فهناك مسائل يجب أن تحل •

أولا - ليس دى لسبس بصاحب المشروع ، بل هو مشروع أوروبا بأسرها ، مشروع الاستعمار ، وكان آخر من تناوله من الاستعمارين فريق « سانت سيمونيان » وجمعية الدراسات ، وعليه أن يحصل على تأييدهم والخطاب المشار اليه والذي بعث به الى « آرلس ديفور » كان تمهيدا لذلك ، ومحاولة لتفادى معاكسات من يدعون المشروع لأنفسهم •

ثانيا — الحصول على موافقة الباب العالي ، وهو يعلم أن الباب العالي وقتئذ كان ألعبوبة فى يد الساسة الانجليز •

ثالثا — كسر حدة المعارضة الانجليزية المفروضة مقدما ، وقد أوضحنا فى الفصل السابق جنوح الانجليز الى مشروع سكة حديد القاهرة — السويس •

رابعا — الاستفادة بمؤازرة فرنسا ، امبراطورها وساستها الى أبعد الحدود •

خامسا — تعرف موقف النمسا والاستفادة بمؤازرة ساستها • وبالجمله الحصول على مؤازرة السياسة الأوروبية •

سادسا — الالتجاء الى رجال المال والأعمال •

وقد وصف سعيد ، بناء على اىحاء دى لسبس الشركة المزمع انشاؤها بأنها شركة عالمية ، وكل شركة فى الدنيا لها جنسية ، ولا يوجد شىء اسمه شركة عالمية ، وانما هو وصف أطلق ، ليؤدى معنى أن المساهمة فى الشركة مفتوحة لجميع الناس من مختلف الملل والأجناس •

أما عن جماعة « سانت سيمونيان » فان أحد أعضائها وهو « آريليس ديفور » لم يجد بأسا من أن يكون من المؤسسين فى الشركة المقترحة^(١) ، ولكن ماذا يفعل دى لسبس مع رئيس الجماعة الأب « أنفتان » ، وقد اشتعل قلب هذا القس غيرة ، فكتب الى دى لسبس يصف نجاحه بأنه نجاح خاطف ، وينبئه الى المعارضة التى أثارته صحيفة التايمز ضد مشروع المهندس لينان ، وتقد هذا المشروع من الناحية الهندسية^(٢) ؛ بل ذهب أنفتان الى أبعد من هذا فاقترح أن يسبق أى عمل فى المشروع منسحق دبلوماسى يحمل دول أوروبا على أن تضمن الامتياز الذى منحه والى مصر وتحصل على موافقة الباب العالي ؛ وطلب مقابلة الامبراطور

(١) كتاب آريليس ديفور الى دى لسبس بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٨٥٤ •

(٢) كتاب أنفتان الى دى لسبس فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٥٤ •

نابليون الثالث فاجتمع به في ٤ يناير سنة ١٨٥٥ ودافع في هذا الاجتماع عن جمعية الدراسات ، وقال انها صاحبة المشروع ، وعاد آرلس ديفور نفسه عما كتبه لدى لسبس فرفع كتابا الى الارشيدوق النمساوي ماكسميليان لم يأت فيه بكلمة عن دي لسبس ؛ ووضع « اثنتان » مشروع شركة وحرر أسماء مجلس ادارتها ورفع مشروعه الى نابليون الثالث ، ونحا باللائمة على دي لسبس ، وأراد أن يسير مع أوروبا بمشروع جديد لا يلتفت فيه الى مصر نفسها ولا الى مشيئتها (١) .

وأجاب دي لسبس على هذه الحركة بقوله انه قد ولد ليكون رئيس مجلس ادارة شركة القناة ، وانه لا فائدة من احياء جمعية الدراسات البائدة ، وان التجربة التي حدثت في أيام محمد علي تدل على أنه لا بد أن يعول على مشيئة والي مصر ، وأنه يتمسك بأنه صاحب المشروع ، الذي سينفذ تحت رعاية والي مصر وكان دي لسبس مدفوعا بجنون الشهرة وشهوة المجد الشخصي ، فيقول مثلا في كتاب لصهره « فيكتور دي لامال » : « اذا سارت الأمور وفق ما أتمنى ، سيقترن اسمي بمشروع عظيم ، جليل الشأن » .

وجد اثنتان وجماعته مؤازرة من بعض الصحف الفرنسية التي شددوا فيها النكير على دي لسبس ذاكرين أنه يعتمد على مشروع وضعه « لينان » ولكن هذا الأخير كان قد سرق المشروع من أحد مهندسي جمعية الدراسات ، وبذلوا مساعيهم لدى الامبراطور نابليون الثالث ؛ وكان الأب اثنتان في كل مرة يلتقى فيها بالامبراطور يكيل التهم لدى لسبس ويتهمه بالطيش ، ويصفه بأنه شيطان خسيس ؛ وقد ذكرنا في الفصل السابق أن تلك الجماعة كانت لها فروع هندسية ، أحدها فرنسي ، والثاني انجليزي ، والثالث نمساوي ، ولو انصاع كل هؤلاء ومشوا وراء زعيمهم اثنتان ، لامت مشروع دي لسبس في المهد لأنه لم يكن يعتمد على شيء غير الورقة التي ظفر بها من صديقه سعيد ،

(١) جورج ادجار بونيه : المرجع السابق صفحة ٢٠٤ .

ولم تكن تلك الورقة لتقاوم حركة دولية واسعة النطاق ؛ ولا سيما أن
انجلترا معادية لمشروع القناة ، وقد حملت صحفها وساستها على
دى لسبس حملات شديدة •

الا أن دى لسبس صمد لهذه الزوبعة ، ولم يدافع ضد التهم التي
نسبت اليه وأنه سرق جهود غيره ثم تخلى عنهم ، بأكثر من قوله أن مشروع
قناة السويس قديم كالزمن ، وأنه ليس لأحد فضل فنى وراح يصف
جهود الأقدمين من الفراعنة والبطالسة والعرب وغيرهم ، ليقلل من أهمية
اتهامه بسرقة أعمال غيره •

وكان لدى لسبس حماة اسمها مدام « دى لامال » تقاربه في السن ،
وقد ماتت ابنتها في سنة ١٨٥٣ ، وارتبطت بفرديناند برباط روى ،
وكانت تلك السيدة آية في الجمال ، وكان لها تأثير ساحر في المجتمعات
السياسية ، وعلى رجال الصحافة ، ورجال البرلمان ، ورجال القصر
الامبراطوري ، وقد تشيعت لدى لسبس الى حد التهور والتطرف ،
وحاربت بما تملك المرأة من أسلحة الأب اثنتان ، ومن لاذ به حربا
لا هوادة فيها ، حتى لينسب اليها قبل غيرها فضل انقاذ دى لسبس من
جماعة سانت سيمونيان • ولقد وضع زوج ابنتها بين يديها آماله وأمانيه
فأحاطت نفسها ببعض المعجبين بها واستطاعت أن تؤثر على رجال القصر ،
الى أن أعلن الامبراطور نابليون الثالث أنه لن يتدخل في النزاع بين
جماعة سانت سيمونيان وفرديناند دى لسبس ، وكان هذا التصريح
ضربة خلعت قلب الأب « اثنتان » •

وقام بعض الأوروبيين وسطاء للصلح وتسوية الخلاف بين الفريقين
وبذل دى لسبس جهودا مضيئة ، وكان لا يتردد في شراء الذمم ،
وكانت حماته كثيرة التردد على أروقة « كواليس » البرلمان الفرنسي ،
والاختلاء بهذا وذاك ؛ وأخطأ السيمونيون اذ حملوا على سعيد باشا في
نفس الوقت ، لأن دى لسبس كان يلوح به ، وكان يدعى أنه قادر على

السعى لصالح الباشا لتثبيت دعائم عرشه ، وخدمته في المحافل الدولية ، ولم يخل سعيد على صديقه ، بل أسرف في العطاء .

كان اثنتان يحاول بكل ما أوتى من قوة وعزم أن يحمل دى لسبس على التنازل عن الامتياز لجمعية الدراسات ، ولكن دى لسبس استمات في الدفاع عن الورقة التي يحملها ، وقال ان أحدا لا يستطيع أن يقف في سبيله ، وان الذي يقف في سبيله لم يولد بعد ^(١) ، واستمر Girette وآخرون يبذلون المساعي عبثا للتوفيق ، والأب « اثنتان » مصمم على اعتبار دى لسبس محتالا ، ومختلسا لثمار جهود جمعيته . الا أن دى لسبس — وهو المعروف بأساليبه الشيطانية — راح يلوذ بأعضاء جمعية الدراسات القديمة ، فيغريهم بالاشتراك معه ويمنيهم بالفوائد المحققة ، وقد نجح في اكتساب « نيجريللي » النمساوي وكان قوة لا يستهان بها لأنه يعتمد على تأييد « ميتريخ » فتخلي عن جمعية الدراسات ، وقال انها منحلة وانضم لدى لسبس ، وكذلك أمكنه التأثير على عدد كبير من الأعضاء ، حتى بقى الأب « اثنتان » يقاتل بمفرده وما لبث هو الآخر أن ألقى سلاحه ، وسلم بالهزيمة ، وتنازل عن طلباته ، وقد مات قبل افتتاح القناة بأربع سنوات ، وفي مناسبة افتتاحها نشر ورثته أوراقه من غير تعليق ، وفي ذلك اشارة الى أن دى لسبس سرق عمل غيره .

والحقيقة أن الذي خذل « الأب اثنتان » وجماعته هو خوف الأوروبيين الذين أيدوا دى لسبس من أن تؤدي هذه المعركة الى افلات المشروع من أيديهم بعد أن ظفر « دى لسبس » بتوقيع والى مصر ، ولو انهارت ورقة ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ لمات المشروع الصليبي القديم . وكان من سوء تقدير اثنتان أنه في محاربته لدى لسبس نادى بأن يكون المشروع أوروبيا تقرر دول أوروبا لا أن يستند على أمر والى مصر . أما دى لسبس الذي تسلط على سعيد ، وعرف كيف يحصل منه على

(١) دى لسبس الى « لافوس » H. Lafosse في ١٥ ابريل سنة ١٨٥٥ .

ما يريد فقد جعل سلطة الوالى عمدته ، لا اخلاصا لمصر وحاكمها ، بل لأن ذلك كان طريقه الوحيد ، وما كان بوسع في المجال الأوروبي أن ينافس جماعة « سانت سيمونيان » ، وهو أحرص على مصلحته ومجده الشخصي من أى اعتبار آخر . ولقد حقد دى لسبس على انفتان حقا مريرا تنطق عنه رسائله الى حماه ، وظل حقه محتدما ضد جماعة « سانت سيمونيان » حتى تعمد اغفالهم فلا يدعون في جفلة افتتاح قناة السويس .

تلك لمحة عن صفحة نضال حاد بين أفراد معسكر استعماري واحد كان هدفهم واحد وهو قناة السويس ، وانما كان يريد انفتان ، أن تشق القناة من الاسكندرية الى السويس ، حسب رأى مهندس بجمعية الدراسات اسمه « تالابو » Talabot ، ورأى سعيد مفاداة ذلك ووافقه دى لسبس على أن تجرى القناة في صميم برزخ السويس ؛ ومن الناحية السياسية ، كان يعول انفتان على أوروبا ، وينادى بأن يجد نابليون الأول يجب أن يجدد ، ودول أوروبا هي التي يجب أن تقرر المشروع وترسم خطوطه ، لا والى مصر ، وكان دى لسبس ، يرى في والى مصر بابه الوحيد ، وفي نعمه ثروته كنزه الوحيد^(١) .

وأخيرا رأى ساسة فرنسا على الأخص أن يخذلوا انفتان وجماعته حتى لا يفلت الأمر من أيديهم فيتغير الحال ، وتتردد مصر ؛ ولو أن ذلك الجدل قد طال واشتد سنوات قلائل الى أن يولى عرش مصر اسماعيل لقضى على مشروع دى لسبس بالاعدام .

(١) تراجع رسائل انفتان الى دى لسبس في سنة ١٨٥٥ ودى لسبس الى فيكتور دى لامال في ٢٠ ابريل سنة ١٨٥٥ ودى لسبس الى مدام دى لامال في ١٢ فبراير سنة ١٨٥٥ و ٢٠ ابريل سنة ١٨٥٥ وآرلس ديفور الى دى لسبس في ١٦ يونيو سنة ١٨٥٥ ودى لسبس الى آرلس ديفور في ١٨ يونيو سنة ١٨٥٥ وانفتان الى آرلس ديفور في ١٦ فبراير سنة ١٨٥٥ . وكتاب عن انفتان بقلم « ه . ر . دالني » في سنة ١٩٣٥ ومذكرة انفتان للامبراطور في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٥٥ ومحفوظات بقصر عابدين العامر .

يرى بعض المؤرخين — وبخاصة كتاب فرنسا الذين شايعوا فرديناند
دى لسيبس — أنه لم تكن ثمة حاجة للحصول على موافقة الباب العالي
على فرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، وأن سعيد باشا حينما علق هذا فرمان
على موافقة تركيا ، إنما فعل ذلك من باب المجاملة ، لا الالتزام ، وسندهم
في هذا الرأي أن مصر كانت لها شخصية دولية قررتها معاهدة لندن في
سنة ١٨٤٠ . والحق أن هذه المعاهدة ، وإن تكن حرمت مصر ثمة
انتصاراتها وأملها تكتل الدول الأوروبية ضد مصر ، إلا أنها من جهة
أخرى قد اعترفت ضمنا بأن لمصر مركزا دوليا مستقلا عن تركيا ،
اذ جعلت حكومتها وراثية في أسرة محمد علي ، وكانت ولاية الحكم
حينئذ هي مظهر السيادة والاستقلال . ومع ذلك أوردت هذه المعاهدة
بعض القيود على سيادة مصر فقررت دفع الجزية السنوية للباب العالي ،
وسريان معاهدات تركيا في مصر ، واعتبار القوات المصرية الحربية جزءا
من قوات الدولة العثمانية .

وينص البند الخامس من ملحق تلك المعاهدة على أن « معاهدات
السلطنة العثمانية وقوانينها تسرى في مصر » ، ولكن هذا اللبس قد
فسره الرافعي بك بقوله (١) : « قد يتبادر الى الذهن أن تركيا كان لها
بمقتضى المعاهدة حق التدخل في التشريع بالنسبة لمصر ، وأن قوانينها
تسرى فيها ، وهذا ليس من الواقع في شيء ، فإن هذا الإبهام قد أوضحه
فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ وفرمان أول يونيو سنة ١٨٤١ الصادر كلاهما
لمحمد علي ، وفرمان ٨ يونيو سنة ١٨٦٧ الصادر للخديو اسماعيل ،
فالفرمان الأول عبر عن هذه القوانين بالخط الشريف المعروف بالكلخانة
والقوانين الإدارية للدولة العثمانية ، أي القوانين الأساسية المماثلة له ،
وخط الكلخانة هو القانون الأساسي المعروف بالتنظيمات الذي أصدره
السلطان عبد المجيد بتقرير حقوق الأفراد في السلطنة العثمانية وتأمينهم
على أرواحهم وأموالهم وشرفهم ومساواتهم أمام القانون والغاء المصادرة

(١) عبد الرحمن بك الرافعي : عصر محمد علي — طبعة سنة ١٩٣٠ ص ٣٤٤ .

والسخرة ، فالمراد من هذا النص في المعاهدة بأن تكفل حقوق الأفراد في مصر كما تكفل في تركيا طبقا للقانون الأساسى المعروف بالكفالة » .
وعلى أى حال يعد فرمان حفر قناة السويس من قبيل أعمال الإدارة البحتة ، وتعد مسألة حفر القناة من الأمور الداخلية البحتة التى ما كان ينبغى قط أن تخرج الى النطاق الدولى ، فاجتماع الوالى بالقناصل ومخابرة الدول بشأن عملية قناة السويس من قبيل التزيد ولا يوجد قط أى الزام على الوالى للزج بهذه المسألة فى المجال الدولى . ولذلك أوافق دى لسبس كل الموافقة فيما رآه من أن والى مصر كان السلطة الشرعية الوحيدة التى يمكن التعامل معها فيما يختص بعملية حفر قناة السويس .

هذا صحيح لو أن مصر هى التى حفرت القناة بنفسها وعلى نفقاتها كمشروع من بين مشروعات عمرانية أخرى لا يمكن منعها من تنفيذها كمشروعات القناطر والترع والجسور التى تمت فى عصر محمد على . ولكن للمسألة وجه آخر جعل لتركيا فى تدخلها سندا وجيها ؛ ذلك أن اجراء العملية التى قبلها والى مصر وبالصورة التى عرضها فرديناند دى لسبس فتحت الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبى برؤوس الأموال ، وخلق مصالح أجنبية تهدد بتدخل أوروبا فى أخص شئون مصر وهى وقتئذ بلد من البلاد الداخلة فى نطاق ما يسمى بالامبراطورية العثمانية ، فالسلطان التركى اذ يتدخل انما يمنع ما من شأنه أن يوقع مصر تحت سيطرة أوروبية أو فرنسية على الأقل . وكان التدخل الأوروبى من المسائل التى تفترض بمجرد الاطلاع على نصوص فرمان سعيد باشا فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، ومن الكيفية التى تنفذ بها عملية قناة السويس .
وجدير بنا فى هذا المقام أن نتعرض للمسألة الشرقية بالقدر الذى يبين علاقة تركيا بالدول الأوروبية الكبيرة ويكشف عن حقيقة مخاوفها وقتئذ .

أما انجلترا فقد أفردنا للكلام عن سياستها وموقفها من موضوع قناة

السويس الفصل التالي ، وذلك لأهمية الدور الذي لعبته حينئذ وهو دور المعارضة الحادة ضد المشروع وضد فرديناند دي لسبس وسعيد باشا معا . ومما لا شك فيه أن الأزمة التي نشأت في أوروبا بعد معاهدة لندن في سنة ١٨٤٠ قد تمخضت عن تقوية نفوذ إنجلترا في الشرق ، اذ تمكن بلمرستون من اجلاء مصر من آسيا واعادة سوريا الى الباب العالي . وقد نجحت إنجلترا في أن تلقى في روع الباب العالي أنها انما تحافظ على أملاكه وتنقذها من الطامعين فيها ، كما أنها تدفع عنه ما يدبره له الروس من كيد ، وبذلك صار للانجليز في إسطنبول نفوذ أدبي يوشك أن يكون حماية .

وأما فرنسا فعلى عكس ذلك ، اذ كان سبطو نابليون على مصر ماثلا للأذهان . وكذلك تظاهرت السياسة الفرنسية محمد على ضد الباب العالي في بعض مراحل النهضة المصرية ، بغض النظر عن أنها كانت مؤازرة مغرضة ولما ظهر دي لسبس على مسرح المسألة الشرقية تصادف ظهور مسألة الأماكن المقدسة في فلسطين ، ودار بشأنها لغط قوى في فرنسا وفي روسيا وغيرها ، وهي المسألة التي أدت الى نشوب حرب القرم بين تركيا وروسيا في سنة ١٨٥٣ .

بعث قيصر روسيا الى القسطنطينية بسفير فوق العادة يقال له « منشيكوف » Menchikov ليطلب من الباب العالي ابرام معاهدة مع القيصر يعترف فيها بوضع رعايا الدولة العلية الأرثوذكس تحت رعاية القيصر ، وينهى النزاع على الأماكن المقدسة في فلسطين . وجرت المفاوضات بعض الوقت ثم تأزمت ، ولا سيما أن إنجلترا عينت سفيرا لها بالقسطنطينية السير « ستراتفورد » Stratford في ٥ أبريل سنة ١٨٥٤ فأزاد اللهب ضغنا على ابالة . على أن التوتر كان قد بلغ منتهاه قبل ذلك اذ قطعت العلاقات السياسية بين تركيا وروسيا في ٢١ مايو سنة ١٨٥٣ ، وأعلنت تركيا الحرب على روسيا في أكتوبر سنة ١٨٥٣ . وفي ٤ يناير سنة ١٨٥٤ دخلت الأساطيل الفرنسية والانجليزية في البحر الأسود تحت

قيادة مشتركة قائلة انها جاءت لحماية البوارج والموانئ التركية ضد العدوان الروسى وانهى الحال باعلان انجلترا وفرنسا الحرب ضد روسيا فى ٢٧ و ٢٨ مارس سنة ١٨٥٤ (١) .

ولا يعنينا سرد أخبار هذه الحرب التى انتهت بعقد مؤتمر باريس فى سنة ١٨٥٥ بعد هزيمة الروس فى شبه جزيرة القرم ؛ وانما الذى يعنينا من الإشارة اليها هنا أن نقول ان دخول فرنسا فى تلك الحرب ضد روسيا لا شك أنه قريبا الى الباب العالى ؛ ولكن ذلك لم يفد فرديناند دى لسبس لأن مخاوف تركيا القديمة من فرنسا ظلت قائمة ، وكان الباب العالى على يقين من أن دى لسبس انما أراد أن يخلق لفرنسا نفوذا سعت اليه فى مصر منذ حملة بوناپرت بمختلف أساليب الحيلة والدهاء . فاذا أضيف لذلك أن انجلترا وهى معادية للمشروع ضاعفت من مخاوف الباب العالى ، وسعت اليه سعيا حثيثا كى يعرقل تنفيذه ، استطعنا أن نعرف الأسباب التى من أجلها منى دى لسبس بالاخفاق حينما سافر الى القسطنطينية فى أوائل عام ١٨٥٥ ليحصل على موافقة السلطان . وقبل سفره أراد أن يعين من لدنه رجلا يكون بمثابة عين له على الوالى وعلى كل مايجرى فى مصر حتى لا يترك ظهره مكشوفاً أثناء غيبته .

لم تكن شركة قناة السويس قد تأسست ، ومع ذلك بلغت به الجرأة أن يكتب لصديقه قنصل هولندا « رويژنير » S. W: Ruysenaers فى ٢٦ يناير سنة ١٨٥٥ ليقول له انه عينه وكيلا لشركة القناة أثناء غيابه (٢)

(١) فلاديمير يوتيمكين Vladimir Yotimkine تاريخ الدبلوماسية - الترجمة الفرنسية - طبعة باريس سنة ١٩٤٦ - الجزء الأول - ص ٤٣٥ .
(٢) هذا هو نص خطاب دى لسبس المشار اليه الى قنصل هولندا العام : « انك أول من أفضيت اليه فى مصر بأنباء مشروع الذى قدمته الى سعيد لتأسيس شركة عالمية لقناة السويس البحرية ، وقد آمنت فيك ، منذ البداية ، الحكمة ، وحسن التصرف ، والاخلاص ، مما رأيت معه وأنا مسافر من مصر ، فى وقت يبدأ مشروعنا مرحلة التنفيذ ، أن أعينك بصفة مؤقتة وكيلا للشركة فى مصر .

« وأنا فى هذه المناسبة لا أختار صديقا بل رجلا يقدر على ملأ هذا المركز الدقيق ، وتتوافر فيه صفات الشرف ومجانية الأثرة ، وهذا ما أقدره فيك .

وعندما وصل الى القسطنطينية أمكنه أن يقابل السلطان عبد المجيد وهذا الأخير أصغى لشرح دى لسبس بمزيد من الاهتمام • الا أن ذلك لم يثن السلطان عن معارضته فعاد دى لسبس بخفى حنين ؛ وكل ما هنالك أنه حمل معه الى والى مصر ، كتابا من الوزير التركى رشيد باشا ، قال فيه : « يعود الى سموكم الآن المسيو فرديناند دى لسبس ؛ وهو ضيف يستحق لذاته كل تقدير واحترام • وكانت زيارته لنا بشأن قناة السويس ، وانه لمشروع جليل النفع • وقد استطعت أثناء مقامه عندنا أن ألتقى به مرارا وأحدثه فى مسائل كثيرة • وقدمته لجلالة مولانا السلطان ، الذى شمله برعايته • وتنفيذا للارادة الامبراطورية بشأن هذا المشروع الهام ، يقوم مجلس الوزراء الآن بدراسته • ولما لم يستطع المسيو دى لسبس أن يبقى معنا فى انتظار النتيجة وقرر السفر ، فانى فى القريب سأوافي سموكم بالنتيجة • » •

ولكن ما لبثت الدسائس البريطانية أن أينعت فى القسطنطينية فسقطت وزارة رشيد باشا •

وبقى الباب العالى مصرا على موقفه حتى سنة ١٨٦٦ كما سنين فيما بعد •

وبعد عودة دى لسبس الى مصر ، سافر الى باريس ومنها الى لندن أملا فى اقناع الانجليز بمشروعه ، وعاد من لندن الى باريس بعد أن أثار الانجليز ضده معارضة حادة ، وفى باريس ، قابل الامبراطور نابليون الثالث ، الذى أبدى تأييده لى لسبس ، ووعد به بكل معونة ممكنة ، وقال له بالحرف الواحد :

Cela se fera, soyez fort et tout le monde vous soutiendra

ولقى دى لسبس تأييدا شبه اجماعى من صحف فرنسا وعلمائها وساستها • فقال « جيزو » Guizo مثلا : « انى أرجو من صميم قلبى أن يتم مشروع قناة السويس ؛ أرجوه لخير العالم المتمدن ، كما أرجوه ارضاءا لنفسى ، فلقد طالما سعيت لتنفيذ هذا المشروع ، حتى لكأنى كنت

أحلم به ولست أدري ، ولا أحد يدري ، الى أين ينتهى الشرق الاسلامى ، بعد الجهود التى نبذلها اليوم وعلى أى حال ستتغير علاقة أوروبا بآسيا بعد حفر القناة من البحر الأبيض المتوسط الى السويس . وانها لنتيجة لا يستهان بها وفائدة يجب أن يظفر بها من خلال زوابع الحرب ونيرانها » (١) .

وهل تيير ، ثم كبر لهذا المشروع ، حتى استحق الشكر والثناء من فرديناند دى لسبس ، وتيير هذا هو السياسى الفرنسى ، الذى طالما ادعى أنه صديق مصر (٢) .

ولم يضع دى لسبس وقتا ، ولم تفتر المعارضة التى صادفته فى انجلترا من ساستها وصحافتها ، ولا تلك التى أثارها « أتفتان » وجماعته فى فرنسا ، همته ، فاختر نفرا من المهندسين والفنيين ، وحرص على تنوع جنسياتهم ، أملا فى أن يظفر بتأييد البلاد التى يتمون اليها . فمن الانجليز اختار ثلاثة مهندسين هم « ريندل » Rendel و « شارل مانبى » Charles Manby و « ماكلين » وأشرك معهم البحار الانجليزى « هاريس » Harris ومن الفرنسيين وقع اختياره على مفتش عام الكبارى واسمه « رينو » Renaud وكان مديرا عاما لميناء الهافر من قبل ، واختار المهندس الهيدرولوجرافى « ليسو » Lieussou والأميرال « ريجولت دى چينوى » Rigault de Genouvilly والضابط البحرى « چوريس » Jaurés ومن النمسا انضم اليه نيجريللى Negrelli مدير عام سكك حديد الامبراطورية ، وقد تخلى عن جماعة « سانت سيمونيان » وكذا بعض كبار المهندسين الألمان وهم « لينتزه » Lentzé و « نيرلانده » Neerlande و « كونراد » Conrad ومن ايطاليا وزير الأشغال العمومية واسمه « باليوكابا » Paleocapa ومدير عام الأشغال العمومية فى اسبانيا ويدعى « موتسينوس » Montesinos

(١) كان يعنى حرب القرم : هذه الكلمة منشورة فى المجلد السادس لمذكرات جيزو وعنوانها : Mémoires de mon temps

(٢) الفونس برتراند وأميل فيريه : فرديناند دى لسبس ؛ حياته ومشروعه .

واجتمع كل هؤلاء بمكتب دي لسبس في باريس في ٣٠ و ٣١ أكتوبر سنة ١٨٥٥ وندبوا منهم للسفر الى مصر كونراد ونيجريللى وماكلين وورينو وليسو . وقد انضم اليهم بمصر مهندسنا الحكومة المصرية الفرنسيان لينان بك وموجيل بك بصفة ممثلين للوالى سعيد باشا . ورافقهم السياسى الفرنسى « بارتليمى سانت هيلر » صديق دي لسبس الذى أضحى فيما بعد سكرتير عام شركة قناة السويس ، ووصلت تلك اللجنة الى الاسكندرية في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٥٥ ولما وصلت الى القاهرة قدم دي لسبس أعضاءها الى الوالى وسافروا بادىء الأمر الى الوجه القبلى لمعاينة بعض الترع فيه ؛ ومن ثم الى السويس في ١٥ ديسمبر . وقطعوا المسافة من السويس الى نقطة الانتهاء عند البحر الأبيض في عشرة أيام قضوها في البحث والمعاينة ، وكانوا يقتفون في سيرهم آثار قناة فرعون ، ودرسوا المكان الذى تسير فيه التربة الحلوة من القاهرة الى بحيرة التمساح ، وعملوا ما عنّ لهم أن يعملوه من المخسات والحفائر . وعادت اللجنة الى الاسكندرية في أول يناير سنة ١٨٥٦ ورفعت تقريراً الى سعيد باشا ، تناقلت أنباءه مقالات في صحيفة التيمس وفي مجلة « لاريثو دي ادنبرج » La Revue d'Edinbourg وذكر التقرير أن ثقات المشروع لن تتجاوز مائتى مليون من الفرنكات (١) .

ولما عادت اللجنة الى باريس وضعت تقريراً نهائياً يقع في مجلد أرفق به مصورا « أطلسا » يشمل احدى عشرة خريطة . وقررت اللجنة أنه مناسرة للطبيعة يجب أن تشق القناة مباشرة في برزخ السويس ، كما بين المشروع الأصلى الذى وضعه لينان بك وموجيل بك .

وعند هذه الخطوة الحاسمة بدأ الخيال يصبح حقيقة ، ووضع دي لسبس نواة مؤسسة أوروبية ، قفّح الباب على مصراعيه ليدخل النفوذ الأجنبى الى مصر البلد الأمين ، وتحققت أحلام المستعمرين الأقدمين ،

(١) نص هذا التقرير في الوثيقة رقم ٨ بملاحق الكتاب .

واستعدت مصانع أوروبا لاستقبال خامات الشرق ومواده الأولية ،
واستعدت أسواق الشرق لغزو جبار من لدن أوروبا ؛ وتطورت الأمور
بسبب الرأسمالية والمرايين والساسة الذين يعملون لحساب الرأسمالية
والمرايين ، فشهد العالم منافسات وأزمات متصلة ، وحروب دامية ، من
جانب المتسابقين في ميدان الاستعمار ، ولن تهدأ أعصاب العالم أو يستقر
له قرار الا اذا أقصى عن القناة الاستعمار والرأسمالية التي تغذيه وتنتفع
من ورائه ♦

والأحوال التي نعانيها ليست كلها الا نتيجة ورقة ، وهذه الورقة كتبها
سعيد باشا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ♦

الفصل الثامن

المعركة الدبلوماسية بين بريطانيا وفرنسا

موقف بريطانيا من مشروع القناة - دى لسبس يطلب العون من الانجليز - سفير انجلترا فى القسطنطينية - مساع دبلوماسية فى باريس - دى لسبس فى لندن - مؤتمر باريس فى سنة ١٨٥٦ - الانجليز يجربون وسيلة الضغط على سعيد باشا - عودة دى لسبس الى بلاد الانجليز - ثورة الهند ضد الانجليز فى سنة ١٨٥٧ - التوتر بين فرنسا وانجلترا الى درجة تنذر بالحرب بينهما - حرص دى لسبس على صداقة بريطانيا لفرنسا ، وتنسيق سياسة البلدين .

كان التنافس على الشرق بين انجلترا وفرنسا فى القرن التاسع عشر على أشده ، وكانت الحرب الباردة بين البلدين سجالا فى عصر محمد على ، الذى قرب اليه الفرنسيين ، وخصهم بعطفه ورعايته واستعان بخبرائهم فى نهضته ، وأما بالنسبة للانجليز فقد تجنبهم وأخذ منهم حذره . ومع أن الدبلوماسية البريطانية والفرنسية كانتا على وئام فى المناسبات الهامة وكلما اقتضاهما الحال معارضة النهضة الوطنية المصرية ، والحد من نفوذ مصر خارج أراضيها ، فانهما كانتا على خلاف فى مسألة قناة السويس ، ولم يظهر هذا الخلاف بصورة حادة فى زمن محمد على ، لأنه هو الآخر ، لم يطمئن قلبه لمشروع قناة السويس ، وما ينطوى عليه من خطر يهدد استقلال البلاد وسلامتها ، ويعرضها للتدخل الأجنبى ، الذى يعد بمثابة السم الزعاف والموت الزؤام .

كانت انجلترا ترقب فى يقظة تامة نشاط الفرنسيين فى مسألة قناة السويس . وقد كتب قنصلها العام بالقاهرة ، واسمه « موراي » Murray الى حكومة بلاده فى مايو سنة ١٨٤٧ ، ينبئها « أن مشروع القناة قد تم

اعداده ... وأنه لا يستبعد أن ينفذ في أى وقت » • فأجابته وزارة الخارجية البريطانية ، بأنه يجب عليه ، أن يقف من الأمر موقفا سليما ، وحسبه أن يستعجل تنفيذ مشروع سكة حديد السويس ، وفيه ما يغنى عن القناة • وقد أوضحنا فيما تقدم ، موقف الانجليز الذين كانوا أعضاء في « جمعية الدراسات » التى أسسها اثنتان ، وكانوا يعملون طبقا لأوامر حكومتهم •

ولما مات محمد على وخلفه ولده عباس الأول ، منى الفرنسيون بخيبة أمل ، بعكس الانجليز ، اذ قربهم اليه عباس باشا ، وفى خلال الست سنوات التى حكم فيها استطاع الانجليز أن يكتموا صوت الفرنسيين المنادين بمشروع قناة السويس • احتل الانجليز فى هذا العهد وظائف المستشارين فى الحكومة المصرية ، وهى التى كان يشغلها الفرنسيون ، وبدأت تظهر مشروعات السكك الحديدية فبدأ تنفيذ خط الاسكندرية - القاهرة فى سنة ١٨٥١ ، وتكلف الميل الواحد منه أحد عشر ألف جنيه ، وطول الخط مائة وأربعون ميلا ، وقد قبض « روبرت ستيفنسون » ، لقاء خدماته خمسة وخمسين ألفا من الجنيهات • وما أن تم بناء هذا الخط فى سنة ١٨٥٤ حتى وقع مصرع عباس • وحل محله سعيد الأول الذى طرد المستشارين الانجليز وأعاد الفرنسيين الى خدمة الحكومة المصرية • وعلى عكس ذلك كان تغلغل النفوذ البريطانى فى القسطنطينية على أشده (١) •

منح سعيد باشا الامتياز الأول لفرديناند دى لسبس ، وتحمس الامبراطور نابليون الثالث لذلك منذ أول وهلة ، وكان مظهر هذا التحمس اهداءه الوشاح الأكبر من نيشان «الليجيون دونهير» لسعيد باشا كما أسلفنا ، فأحس الساسة الانجليز بخيبة أمل ، وبدأوا يستعدون للحرب والنضال • وكان دى لسبس على علم تام بنوايا الانجليز

(١) سير آرنولد ولسون : قناة السويس ، ماضيها وحاضرها ، ومستقبلها ص ١٠ و ١١ •

واستعدادهم لتحديه ومناوئته • ولم يخدعه كون «بروس» Bruce قنصل انجلترا في القاهرة ، قد تظاهر بعكس هذا في اجتماع القناصل الذى عقده سعيد في القلعة ، ليزف اليهم نبأ فرمان الذى أصدره ؛ وقد ارتكب الوالى بذلك خطأ جسيما اذ أخرج الموضوع من نطاق المسائل الداخلية البحتة ، الى المجال الدولى من غير مقتضى • فى ذلك الاجتماع ذكر القنصل الانجليزى لزميله قنصل فرنسا أنه هو شخصيا مستريح لهذا المشروع (١) •

وبعد هذا التصريح بثمان وأربعين ساعة قدم دى لسبس مذكرة مسهبة عن المشروع الى القنصل الانجليزى محاولا اقناعه • ولكن القنصل ذكر أنه لا يستطيع أن يقيد حكومة بلاده •

ومع ذلك اعتقد دى لسبس أن فى مقدوره أن يجد لمشروعه مؤيدين من الانجليز ، فبدأ محاولاته برسالة ، بعث بها أثر صدور فرمان الأول مباشرة ، الى السير «ريتشارد كوبدون» Sir Richard Cobden الذى اشتهر حينئذ بأنه من أصحاب الآراء الحرة (٢) ؛ وفيما يلى ترجمة لتلك الرسالة :

« انى أتقدم اليك ، كصديق للسلام ، ونصير للتحالف الانجليزى – الفرنسى ، وسأحمل اليكم مشروعا جديدا ، يرمى لتحقيق هذا المعنى :
Aperire terram gentibus

« لقد أتيت الى مصر مستجيبا لدعوة وجهها الى الوالى ، وتربطنى به أواصر الصداقة منذ طفولته ، فأتيح لى أن أوجه نظره للفوائد التى تجنيها تجارة العالم وتحقق لمصر الخير والرفاهية ، اذا حفر قناة بحرية بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، وأدرك محمد سعيد أهمية هذا المشروع العظيم ، وفوضنى فى تأسيس شركة يشترك فيها أصحاب رؤوس الأموال

(١) رسالة ساباتييه Sabatier قنصل فرنسا الى وزير خارجيتها Drouyn de Lhuys فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٥٤ •
(٢) نشرت هذه الرسالة فى عدة مراجع منها كتاب شارل رو وكتاب جورج ادجار بونيه •

من مختلف بلاد العالم ، وكلفنى الوالى بأن أحيط قنصل صاحب الجلالة البريطانية ، وكذا سائر قناصل الدول فى مصر نبأ هذا المشروع .

« ويزعم البعض أن مشروع والى مصر سيلقى معارضة من جانب انجلترا . وأعتقد أن رجال السياسة عندكم مستنيرون الى درجة لا تدع محلا لهذه المظنة . فكيف تجوز هذه المعارضة؟! ان انجلترا وحدها تحتكر أكثر من نصف تجارة الهند والصين ، ولها فى آسيا امبراطورية مترامية الأطراف ، وبوسعها بهذا المشروع أن تخفض بنسبة الثلث نفقات تجارتها وتختصر نصف المسافة التى تفصلها عن أملاكها ، فلماذا تعارض؟! »

« . . . فاذا ما ارتطمنا بالصعاب التى يهددوننا بها الآن ، فانى أرجو أن يتمكن الرأى العام فى انجلترا من التغلب عليها ، وهو من القوة بحيث يستطيع أن يقضى على المعارضة المفرضة . »

وسنبين فيما بعد كيف أن هذه الرسالة لقيت من السير « كوبدن » أذنا صماء ، لأن جميع مصالح بريطانيا عند جميع الانجليز ، تجب كل اعتبار .

ذكرنا فى الفصل السابق شيئا عن رحلة دى لسبس الى القسطنطينية أملا فى أن يظفر بموافقة الباب العالى على فرمان الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ؛ وقد كتب السير آرنولد . ت . ولسون ، وصفا للتحدى البريطانى لدى لسبس فى القسطنطينية يطيب لنا أن ننقل هنا طرفا منه (١) « ان الحكومة البريطانية ، التى لم يخف عملاؤها فى مصر معارضتهم للمشروع ، كانت ممثلة فى القسطنطينية خير تمثيل ، فقد كان اللورد « ستراتفورد دى ريد كلايف » Stratford de Redcliffe فى أوج نفوذه وسلطته . كان رجلا غنيا جبارا ، فهم العقلية السياسية فى الشرق حق الفهم ، وخاف بأسه زملاءه من السفراء ، وكان مهيبا لدى الباب العالى . ولقد كتب كنجليك Kinglake ، عن السير ستراتفورد ، فى كتابه عن ، « غزو القرم » فقال : كان رجلا حبه الطبيعة بصفات القوة ، يجذب الرجال اذا ما قرأوا رسائله ، أو أنصتوا اليه ، أو مثلوا أمامه ، وكان هناك اعتقاد بأنه اذا كان هناك رجل واحد يستطيع أن يجر الأمة

(١) سير آرنولد ولسون : المرجع السابق . ص ١٧

الانجليزية الى الحرب أو يبقيا خارج الميدان ، فان الرجل الواحد الذي يفصل في مصيرها هو السير « ستراثفورد كاننج » . . . انه وحشى الطبع وثقته في نفسه تملى عليه تصرفاته ، وآراءه ليست الا مرآة لطبيعته الاستعمارية ؛ فلما زار دى لسبس القسطنطينية في فبراير سنة ١٨٥٥ ، بدا له أن الصدر الأعظم مؤازر للمشروع ، ولكن الخوف من غضب « السلطان ستراثفورد » أو « عبد الكاننج » كما كانوا يلقبونه ، هو الذى حمل الباب العالى على رفض الموافقة رسميا .

وصف هذا الكاتب الطريقة الجافة التى عامل بها ذلك السفير الانجليزى دى لسبس حينما تقدم اليه بعرض المشروع ، وذكر السير « آرنولد ولسون » أن انجلترا لم يفتها وقتئذ « أنها استعمرت الهند بواسطة نفر من التجار ، حصلوا فى بادئ الأمر على امتيازات تجارية ، وأراض ، ثم انقلبت امتيازاتهم الى استعمار . فلا تطبق انجلترا أن ترى الرواية بعينها تتكرر فى مصر على يد الفرنسيين تحت ستار امتياز قناة السويس » .

لم يكن سفير انجلترا فى القسطنطينية بالرجل الذى ينتظر تعليمات حكومته ، ولكنه كان عدوا لدودا لكل ما هو فرنسى^(١) . وكانت بريطانيا تحرص على منع وصول منافستها فرنسا الى مصر فى أية صورة،

(١) كان قنصل انجلترا المسمى « بروس » Bruce قد بعث بعدة تقارير لوزارة الخارجية البريطانية ينبها للخطر الذى تتعرض له مصالح انجلترا مستقبلا اذا ما نفذ مشروع القناة ورأت تلك الوزارة أن المسألة يجب أن تحل فى القسطنطينية ، وبعثت تنبه سعيد باشا الى ما عساه أن تتعرض له المالية المصرية من أعباء بسبب هذا المشروع ، وذكرته بأنه يقامر بمنصبه ويعرض نفسه للعزل لأن الباب العالى لن يقبل هذا العمل ، وأن الباب العالى لا يبرم فى أمر دون موافقة السفير البريطانى اللورد ستراثفورد ، ويقال أن سعيد باشا استشاط غضبا لكل هذا ، ويقال أيضا أن القنصل البريطانى ذكر له أن هذا المشروع جعل العلاقات الفرنسية الانجليزية أوهى من خيط العنكبوت (رسائل بروس الى كلارندون وزير خارجية انجلترا فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٥٤ وفى ١٨ فبراير سنة ١٨٥٥) .

والإبقاء على سلطة تركيا في مصر ، باعتبارها طريق الهند ، ما فتئت تركيا قوة هزيلة ، لاتخاف بريطانيا شرا من ناحيتها ، بل تستطيع أن تجعلها دائما ألعوبة في يدها .

وكانت النظرية التي استند عليها دي لسبس في دفاعه عن المشروع لدى الباب العالي تتلخص في أن الدول ضمنت سلامة تركيا بسبب وجود الدردنيل فيها فاذا ما أنشئت القناة ، فإن الدول ستكون مضطرة لضمان حياد مصر وبالتالي سلامتها . ولكن ماذا تستطيع أن تفعله الدولة العلية ، وقد أعطى رئيس وزرائها رشيد باشا تعهدا كتابيا لسفير إنجلترا باستبعاد مشروع دي لسبس . فراح هذا الأخير يقرع باب السفير الانجليزي ويتوسل اليه بمختلف الأساليب ، والسير ستراتفورد مصر على موقعه . ولقد رأى الباب العالي أن يطلب كتابة من سعيد باشا ارسال مذكرة ايضاحية لزيادة البيان ، فلما أنبىء دي لسبس بذلك ، قال لرشيد باشا أنه يستطيع أن يعطى الحكومة التركية كل ما تطلبه من الايضاحات ، لأنه أكثر دراية بالمسألة من سعيد باشا ، وأحاله الوزير التركي من جديد على سفير إنجلترا ، وعندئذ دار بين الرجلين حوار شديد حول ما يتهدد مصر من تطرق النفوذ الفرنسي اليها ، وفي هذا ما يسىء الى العلاقات الانجليزية الفرنسية . وأجاب دي لسبس بأن شق القناة هو الوسيلة الوحيدة التي توقف تيار مثل هذه المنافسة ، وقال لسفير إنجلترا « لن تسمح إنجلترا لفرنسا ، ولن تسمح فرنسا لانجلترا ، بالانفراد بالسيطرة على مكان تلتقى فيه الطرق العالمية بمثل هذه الأهمية » وهذه هي كلمته بنصها الفرنسي :

« Ni l'Angleterre assurément ne peut permettre à la France, ni la France ne peut permettre à l'Angleterre, la Maîtrise exclusive d'un Carrefour mondial d'une telle importance ».

وأجاب السفير البريطاني « ان شرحك جميل ، ولو قدر لك أن تنجح فستنال أكبر مجد ، ولكن مشروعك لا يمكن تحقيقه قبل مائة عام ، وعملك سابق لأوانه »^(١) .

وقد بعثت وزارة الخارجية البريطانية في ٢٩ مارس سنة ١٨٥٥ بكتاب، وقعته وزيرها ، الى اللورد « ستراتفورد دي ريد كليف » وفيه هذه العبارة « ان حكومة جلالة الملك تعتبر هذه القناة عديمة الجدوى ، وحتى لو كانت ممكنة التنفيذ ، الا أن الامتياز الذي طلبه المسيو دي لسبس يثير متاعب سياسية خطيرة » ؛ وفي تلك الأثناء كان قد تقرر أن يزور نابليون الثالث مدينة القسطنطينية زيارة رسمية ، وكان متوقعا فيما اذا حدثت هذه الزيارة ، أن يحمل امبراطور الفرنسيين الباب العالي على الموافقة على الامتياز من قبيل المجاملة لشخصه^(٢) . ولكن لأمر ما لم تتم تلك الزيارة .

وحتى بعد عودة دي لسبس الى مصر لم تكف انجلترا بواسطة سفيرها في القسطنطينية عن مناوئة المشروع والدس له ، ويستفاد ذلك من رسالة كتبها رشيد باشا الى سعيد يقول له فيها : « اني أرى ، والحزن يملأ قلبي ، سموكم تقذفون بأنفسكم في أحضان فرنسا ، وهي بلاد لا تستقر حكومتها ولا وكلاؤها على حال . وفرنسا لا تملك لك نفعا ولا ضرا . أما انجلترا فتستطيع أن تصيبك بأذى بالغ حد الخطورة ، لأن وكلاؤها ثابتون وأقوياء وليس من السهل التغلب عليهم . أما السلطان فهو حائق عليك ، ولا سبيل الى تهدئته ، الا بالكف عن التحدث عن

(١) رسائل ستراتفورد دي ريد كليف الى وزارة الخارجية البريطانية في ١١ يناير سنة ١٨٥٥ و ٢٢ فبراير سنة ١٨٥٥ و ٢٦ فبراير سنة ١٨٥٥ وكتاب دي لسبس الى أخيه تيودور في ١٦ ابريل سنة ١٨٥٥ وكتابه الى لورد ستراتفورد دي ريد كليف في ٢٨ فبراير سنة ١٨٥٦ .

(٢) رسالة ستراتفورد دي ريد كليف الى « بروس » قنصل انجلترا في مصر في ٢٦ مارس سنة ١٨٥٥

قناة البحرين « (١) • وذكر سعيد لقنصل فرنسا « ان رشيد دساس دثىء ومرتش ؛ وهو يخدع نفسه اذا توهم أنه يستطيع أن يستغلنى كما استغل أبى من قبل • وأنا لست فرنسا ولا انجليزيا وانما أنا مصرى عثمانى » أما قناة البحرين فلها فوائد لا جدال فيها ، واذا لم أتفدّها اليوم بمحض ارادتى ، فان أوروبا ستفرض تنفيذها على مستقبلا • ولا يستطيع الانسان أن يغفل عن ذلك الا اذا كان فاقد البصيرة مثلهم فى القسطنطينية • وهذا نفس المعنى الذى كان يردده دى لسبس ويلقى به فى روع والى مصر (٢) • ولقد بذلت الدبلوماسية الفرنسية جهدها فى القسطنطينية ضد رشيد باشا مستعينة بدسائس الأقوياء حتى سقط ، وكتب دى لسبس الى سعيد فى ١٢ مايو ١٨٥٥ ينبئه بسقوط رشيد باشا ؛ ويقول لقد قذفنا به فى اليم ومن يدرى فقد تقذف بآخرين •

سافر دى لسبس الى باريس فى مايو سنة ١٨٥٥ ، كما أشرنا فى الفصل السابق ، فالتقى هناك بصديقين قديمين له ، وهما « ثوفيل » Thouvene سفير فرنسا فى القسطنطينية ، وفالفسكى Walewski وزير خارجيتها وأسر اليهما أنه يهमे أن يقابل الامبراطور ليضمن تأييده التام فهو لا يستطيع أن يقهر عناد الانجليز الا بنفوذ الامبراطور وجاهه • وكان قد عرف من قبل أن الامبراطور يؤازره ، ولكنه أرادها مؤازرة علنية ، ضد المعارضة الانجليزية ، وكان يعلم أيضا أنه يستطيع أن يعتمد كل الاعتماد على جاه الامبراطورة أوجينى (٣) • على أن الامبراطور وقد

(١) كتاب رشيد الى سعيد باشا ، ونصه مرفق ببرقية أرسلها قنصل فرنسا بالقاهرة الى حكومته فى ٩ ابريل سنة ١٨٥٥

(٢) كتاب دى لسبس الى الصدر الأعظم على باشا فى ١٤ ابريل سنة ١٨٥٨ • وفى هذا الكتاب ذكر دى لسبس أن رجلا بريطانيا رسميا فاتحة فى صلح من مقتضاه أن يساعد انجلترا على تملك مدينة السويس فتهيمن منها على القناة ، وبذلك تكف انجلترا عن مناوئة مشروعه •

(٣) قيل أنها كانت مخطوبة له قبل زواجها بامبراطور فرنسا •

شمله بكثير من الرعاية في المقابلة الأولى ، أفهمه أن الحكومة الفرنسية ، لا تستطيع في تلك الآونة أن تتظاهر رسميا للمشروع ، ووردت على لسان نابليون الثالث هذه العبارة « اذا أنا آزرتك الآن ، فسيؤدي ذلك لدخولنا في حرب مع انجلترا ، على أنه حينما تستخدم رؤوس الأموال الأوروبية ، والفرنسية على الأخص ، في المشروع ، فعندئذ سيؤازرك الناس جميعا وسأكون في طليعتهم » .

وكان « فلافسكى » قبيل توليه وزارة الخارجية ، سفيرا لفرنسا في لندن ، وجرت بينه وبين « كلارندون » ، وزير خارجية انجلترا ، محادثات عرف من خلالها عدم ارتياح لندن لمشروع القناة ، وأوقف حكومته على وجهة نظر الانجليز . وكان هؤلاء قد بعثوا لوزارة خارجية فرنسا عن طريق سفارتهم بباريس بمذكرات ، أوضحوا فيها أنهم يحرصون على الطريق الحديدي البري كوسيلة اتصال سهلة ببلاد الهند ، لا تغير مركز مصر القانوني ، وأنهم يعتبرون مشروع قناة السويس مقدمة لنفوذ فرنسي بعيد المدى ، ولذلك ترى انجلترا في هذا المشروع عملا عدائيا من جانب فرنسا^(١) .

وكان هذا رأي وزارة الخارجية البريطانية ، ورأي اللورد بالمرستون ، رئيس حكومة انجلترا ، بل ورأي الكثرة من الانجليز ، الذين رأوا في فرنسا عدوا قديما خطرا عليهم ، في ميدان التنافس الاستعماري ؛ وكانوا على يقين من أن دى لسبس رجل استأجرته السياسة الفرنسية لينفذ هذا المشروع لحسابها ، واتهم اللورد رسل J. Russell ، الساسة الفرنسيين ، بأنهم يسعون لتمكين مصر من استقلالها عن الدولة العلية ، توطئة لبسط نفوذ فرنسا عليها^(٢) ؛ ويدفع كتاب فرنسا اليوم هذه التهمة ، ويقولون

(١) من كلارندون الى اللورد « كولى » Cowley . مذكرة قدمها هذا الأخير لوزارة الخارجية الفرنسية في ١٨ يونيو سنة ١٨٥٥ .
(٢) تقرير Apponyi وزير النمسا في لندن الى وزارة خارجية النمسا في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٥٩

أن فرنسا لم تفكر في هذا العصر في العدوان على مصر ، وأنها انما كانت تسعى لايجاد علاقات طيبة مع مصر المستقلة الناهضة ، أما غزو مصر فكان تفكيراً بائداً ، ظهر في العصور القديمة في أيام لويس الرابع عشر ، ونابليون الأول ثم انتهى ، ولكن الانجليز كانوا يفكرون بعقلية متأخرة عن العالم مدة نصف قرن من الزمان (١) ، وقد راحت وزارة الخارجية الفرنسية تدفع عن نفسها الاتهام ، وتحاول ما استطاعت أن تطمئن خواطر الانجليز ، وتؤكد لهم اخلاص فرنسا للصدقة الانجليزية الفرنسية ، وأن معارضة هذا المشروع بما له من مزايا عالمية ، كفيلة بأن تبعث العداوة والبغضاء من جديد . ويقال أن دي لسبس هو الذي دبج بقلمه مذكرة وزارة الخارجية الفرنسية بهذا المعنى ، والذي وقعها الوزير فلافسكى وأرسلها الى سفير فرنسا في لندن في ٢١ يونيو سنة ١٨٥٥ وفيها هذه العبارات :

« ان فرنسا ، بريئة من أى تفكير رجعى ، وهى مخلصه كل الاخلاص للصدقة الفرنسية ، الانجليزية الجديدة . وهى ترى أنه ليس ادعى لاثارة العداوة والبغضاء من مدفنها الا المعارضة التى لا تستند على أساس صحيح ، لمشروع لا تخفى فوائده العالمية » . وكان سفير فرنسا في لندن ، فى ذلك الحين ، رجل يقال له « برسينى » Persigny ، وكانت له كلمة مسموعة عند الامبراطور نابليون الثالث ، وكان لا يثق بفرديناند دي لسبس ، ولا يطمئن اليه ، وملاً رسائله بمعارضته للمشروع ، وقوله أن فرنسا تقامر بصدقتها مع انجلترا ، فى وقت تقتضى حرب القرم وتناجها ، بقاء هذه الصداقة قوية الدعائم ، وانجلترا تعلم تماما ، كيف أن البندقية قد تحطمت بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح ، فحفر قناة فى برزخ السويس ، سيستتبع تعريضها لمنافسة بحرية أوروبية ، قد تكون

(١) جورج ادجار بونيه - فرديناند دي لسبس - خالق القناة -

بعيدة المدى وغير مأمونة العواقب ، وإذا كان هذا المشروع ليعود على فرنسا ببعض الفوائد الثانوية فخير لها أن تبقى على صداقة إنجلترا ، التي تعتبر نفسها مهددة بشق قناة السويس ^(١) ، وبلغ بهذا السفير الفرنسي المولع بالصداقة الانجليزية أن اقترح على حكومة بلاده ارسال مذكرة مشتركة من فرنسا وإنجلترا الى الباب العالي بطلب ارجاء الفصل في مشروع قناة السويس ^(٢) وكان ذلك السفير صديقا شخصيا لنابليون الثالث ، فاستطاع أن يعارض بحزم وزارة الخارجية الفرنسية ، ومال الامبراطور الى التردد ، فلم ير فلافسكى الذى شايع صديقه دى لسبس ، الا أن ينصح بأن يسافر دى لسبس بنفسه الى لندن ، أملا في أن يقنع الرأى العام الانجليزى ، خصوصا وأن دى لسبس لم يكن عدوا لإنجلترا بل على العكس ، كان يؤمن بصداقة الانجليز .

وفي أواخر يونيو سنة ١٨٥٥ سافر دى لسبس الى لندن ، وطبع نشرة باللغة الانجليزية ضمنها تفاصيل مشروعه ، وبعث معها كتبا وجهها الى البرلمان الانجليزى ، وشركة الهند البريطانية ، وأصحاب المناجم ، والغرف التجارية ، وتجار مدينة لندن ، والى مديرى البنوك ، والمؤسسات الصناعية ، وأصحاب مصانع الآلات ، والتجار الذين يتعاملون مع استراليا ، وسنغافورة ، ومدراس ، وكلكتا ، وبومباى وسائر المستعمرات البريطانية . وفي مذكراته وبياناته ، كان دى لسبس يناجى الاستعمار البريطانى ، ويطلب منه العون والتأييد ، ويبين له الفوائد الهائلة التى سيجنيها وتجنيتها معه بريطانيا من قناة السويس . واستجاب بعض هؤلاء لندائه ، وراقتهم دعايته ، واستطاع أن يتفق مع اثنين من المهندسين الانجليز ، ذكرنا أسماءهم فيما تقدم ، للاشتراك فى لجنته الفنية .

ولكن اللورد بالمريستون ، رئيس حكومة إنجلترا ، أجاب على هذه

(١) رسالة برسينى الى فلافسكى فى ١٦ يوليو سنة ١٨٥٥ .

(٢) رسالة برسينى الى فلافسكى فى ٦ يوليو سنة ١٨٥٥ .

الدعاية برسالة وجهها الى قصر التويليرى ، وذكر فيها أن هذا العمل ، يضر بالعلاقات الانجليزية ، الفرنسية ^(١) . وأبلغ اللورد كلارندون وزير خارجية انجلترا ، فرديناند دى لسبس ، أن من تقاليد حكومة انجلترا ، أن تعارض شق أية قناة فى برزخ السويس .

وعاد دى لسبس من رحلته بخفى حنين، ولكنه وجد المؤتمر الأوروبى منعقدا فى باريس فى سنة ١٨٥٥ ، لتصفية مشكلات حرب القرم ، التى كانت قد اشتعلت بين تركيا وروسيا ، واشتركت فيها فرنسا وانجلترا فى صف تركيا ، على النحو الذى أسلفناه ، فاستطاع أن يتصل مباشرة بكثير من كبار الساسة الأوربيين ويؤثر عليهم ، وكانت فرنسا تلعب الدور الهام فى ذلك المؤتمر ، وأثار فى دعايته القول بأن الدول ضمنت استقلال تركيا ، فكيف يجوز لانجلترا ، أن تقيد حريتها وتضغط عليها لمنع تنفيذ مشروع قناة السويس ، وأخذ يهول ويبالغ فى بيان الفوائد التى تجنيها الدول الأوروبية من وراء القناة . وهذه الدعاية قوت من عزيمة الامبراطور نابليون الثالث ، حتى اجتمع بوزير خارجية انجلترا ، كلارندون ، وعلى باشا الوزير التركى ، وقال لهما صراحة ، أنه يؤيد مشروع دى لسبس ^(٢) ، واذا كان الوزير التركى ، المشار اليه ، قد أبدى ارتياحه للمشروع ، الا أنه صرح بأن محمد سعيد ، انما يحاول أن يستند الى مؤازرة فرنسا ، ليستقل بمصر نهائيا عن تركيا ، وأن تركيا تطلب قبل الموافقة على المشروع ضمانا دوليا بعدم المساس بمصر ، وكذلك يرى الباب العالى أن تحتل قوات تركية الحصون والاستحكامات التى تقام فى منطقة السويس . وهذا ما لم يسلم به سعيد . ويقال أن الباب العالى اضطر من أجل هذا الرفض للاصرار على موقفه ، وأيدته

(١) كان بلموستون وزير الحربية البريطانية فى أيام نابليون الاول ، وهو لم ينس ذكريات تلك الايام .

(٢) كتاب سانت هيلير الى نيجريللى فى ٣٠ ابريل سنة ١٨٥٦ .

انجلترا بكل مالها من نفوذ^(١) ، ويقال أيضا أن وزراء الباب العالي كانوا حاقدين على سعيد باشا ، وقال على باشا — الصدر الأعظم — أن تركيا لا تستطيع بأية حال أن تترك مفاتيح الشرق في يد والى مصر ، مهما بلغت مكائته ، وقد أذكت السياسة البريطانية في نفوسهم هذا الشعور^(٢) .

وسمع دى لسبس بعد عودته من لندن الى باريس ، من صديقه « ثوفنيل » Thouvenel السفير الفرنسى فى القسطنطينية ، أنباء اتجاهات الباب العالي التى لا تبشر بنجاح ، اذ قال له ذلك السفير ما نصه « يجب عليك أن تظهر بتأييد رأى العام ، قبل أن تنافح من أجل القناة فى القسطنطينية ، فان الباب العالي مصر على ألا يظهر له رأى ، قبل أن تتفق فرنسا وانجلترا » ، واعتذر سفير فرنسا عن عدم استطاعته التغلب على نفوذ السفير البريطانى فى القسطنطينية^(٣) ذاكرا أن هذا السفير يناصب فرنسا العداء فى مشروع قناة السويس بالذات ، وأنه لا يمكن التغلب على ذلك الا اذا تفاهمت باريس مع لندن ، ولن يتأتى ذلك الا بتدخل الامبراطور نابليون الثالث شخصا .

ومع ذلك عاد دى لسبس الى مصر ، وأمكنه أن يظهر من الوالى بفرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، الذى سنفرده له الفصل التاسع من هذا الجزء وكان دى لسبس يعلم أن مؤتمر الصلح فى باريس وشيك الفراغ من أعماله ، وهو يأبى أن يفوت هذه الفرصة ، وقد حاول جهد طاقته أن يستغلها لمصلحة مشروعه ، وأراد أن يقحم موضوع قناة السويس

(١) رسالة Cowley سفير انجلترا فى فرنسا ، الى وزير خارجية انجلترا فى ٣ أبريل سنة ١٨٥٦

(٢) رسالة كلارندون الى استراتفورد فى ٢١ يناير سنة ١٨٥٦ .

(٣) وضح هذا المعنى فى كتاب له موجود بمحفوظات وزارة الخارجية الفرنسية ، وهو موجه الى وزيرها « فلافسكى » فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٥٥ ، وقد ظل السفير الفرنسى طوال عامين يبعث الى حكومته برسائل تنم عن حقد « استراتفورد » الدفين على فرنسا .

في المجال الدولي ، ليظفر بتأييد دولي يجعل انجلترا أمام الأمر الواقع ، ولم يكن يعنيه في شيء ، أن تخرج مسألة القناة عن كونها مسألة مصرية داخلية ، لا شأن للدول بها ، فكل همه أن ينجح هو ربحت مصر أم خسرت . ومن أجل ذلك لم يضع في مصر وقتا طويلا بل غادرها في طريقه الى أوروبا في ١٧ فبراير سنة ١٨٥٦ وبعث من تريستا الى صديقه « بارتلمى سانت هليير » برسالة مؤرخة في ٢٨ فبراير ، من تلك السنة . وقد جاء فيها « يقولون أن ميثاق الصلح سيبرم ^(١) فيهمنى أن أصل الى باريس في الوقت الذي يعنى فيه المؤتمر بالشروط المتصلة ببرزخ السويس لتدون في صلب المعاهدة . فذاحدث وتأخرت عن ذلك ، فاني أبعث اليك رفق هذا بذاكرة أرجو أن تسلمها لأخي تيودور ، ليسلمها بدوره للكونت دي فلافسكي أو للأمبراطور شخصيا .

« وينبغي أن تضمن الدول حيدة قناة السويس في جميع الأوقات . ولا يسمح بالقبض على أية سفينة في القناة ، أو على مسافة أربعة فراسخ من القناة في البحار المتصلة بها » .

وكان دي لسبس مدفوعا في هذا الاتجاه بتأييد بعض الساسة الفرنسيين من أمثال « تيير » ، وكذلك بمعاوضة الوزير النمساوي الأكبر « مثيرنيخ » . وقد راح دي لسبس يجس النبض ، واستطاع بواسطة أخيه وبموافقة وزير خارجية فرنسا ، أن يقدم مشروعه الى « الكونت دي بول » De Boul مندوب النمسا في المؤتمر ، لكي يحتضنه هذا الأخير ، خصوصا بعد اذ علم أن داهية النمسا العجوز مثيرنيخ يؤيد ذلك ، وهو رجل كان يحسب لكلمته حساب كبير ، رغما عن اعتزاله السياسة وقتئذ ، ومع أن مندوب النمسا لقي استعدادا للتأييد من جانب وفود فرنسا وروسيا وبروسيا ، الا أنه أقام وزنا لما عساه أن يعترضه

(١) كان يعنى صلح حرب القرم في مؤتمر باريس الذي انعقد بعد سقوط سباستيبول وأعلن اتمام الصلح بطلقات المدافع من الانفاليد في ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ .

من عقبات يثيرها اللورد پلمر ستون ، ومعها تركيا التى كان يدق قلبها
وفقا لدقات قلبه .

وسافر دى لسبس الى فينا ليلتقى بعميد السياسة الأوروبية وقتئذ
الكونت ميتيرنيخ ، وهناك توفر هذا الداهية على دراسة ما تم من المساعى
وأفهم دى لسبس أن الحصول على موافقة الباب العالى أمر لا مفر منه ،
وذكر أنه يجب الفصل بين أمرين ؛ أولهما موضوع الأعمال المراد تنفيذها
أى عملية حفر القناة ، وهى مسألة داخلية بحتة لا شأن للدول بها ،
والأمر الثانى حيدة القناة ، وهى من صميم المسائل التى يعنى بها القانون
الدولى وقال ان الباب العالى يستطيع أن يدعو الدول الى مؤتمر يقرر
حياد القناة الدائم فى معاهدة تبرم فى مدينة القسطنطينية . وبهذا التفريق
يمكن مفاداة تدخل انجلترا واعتراضها على أعمال الحفر ، متى أضحت
عملية لا شأن للقانون الدولى بها .

وأيد السياسى النمساوى دى لسبس معترضا على موقف انجلترا
ووصفه بأنه يسقط هيبة فرنسا فى الشرق ، ومع ذلك نصح بمجانبة اقحام
الدول فى المسألة ، وأنه من الخير أن تترك للباب العالى ، ليسويها فيما
بينه وبين والى مصر (١) .

وأبى دى لسبس أن يذعن لهذه النصيحة ، فهو رجل ملح ، وعنده
جلد ، يكاد يبلغ حد الصفاقة ، ولذلك عاود السفر الى انجلترا والسعى
هناك ، خصوصا لما أقيمت فى لندن حفلات الصلح ووجه الشعب
الانجليزى بعض التحيات لفرنسا ، وبدأ يردد من جديد نعمة الصداقة
الانجليزية ، الفرنسية ، وفى لندن استطاع أن يقابل الملكة فكتوريا

(١) حرد دى لسبس محضرا بأقوال ميتيرنيخ وعرضه عليه ثم حصل
على توقيعه عليه فى ٢٢ يوليو سنة ١٨٥٦ . وفى ختام هذا المحضر وردت
هذه العبارة « بلغ رأى هذا لوالى مصر ، فهذه وصيتى السياسية أبعث
بها اليه »

وزوجها الأمير البرت ، وقد احتفى به الدوق دى كامبردج وظل بلمرستون
مع ذلك فى موقفه لا يتزحزح ولا تلين له قناة •

ولم تغفل انجلترا فى هذه الحرب الدبلوماسية ، استعمال ما يمكن
من وسائل الضغط على والى مصر ، لتحويله عن خطته ، وتخوينه والفت
فى عضده • وكان دى لسبس قد فطن لهذا ، وأدرك أن الوالى ، لو ترك
لنفسه ، فقد يضعف أو يتراجع • ولهذا كان كلما سافر من مصر ، ترك
الى جوار سعيد صديقه القنصل الهولاندى « روينير » الذى ذكرنا
اسمه فى غير مناسبة ، يراقب كل الذين يتصلون بسعيد باشا ، ويتصل به
ويقوى عزيمته ، ويعمل على احباط أى مسعى أو دسيسة من جانب
الانجليز ، وكان دى لسبس منذ أول وهلة ، قد أقنع سعيد باشا ،
« بأن روينير » جزء لا يتجزأ من المشروع ، وأنه موضع ثقة دى لسبس
التامة ، ويقوم مقامه أثناء غيابه ، وكان دى لسبس خيرا بأخلاق سعيد ،
وعرف عنه أنه يشتهى المدح والثناء ، ويطيب له أن يسمع أنه على
صواب ، ولذلك كان ينبى صديقه المشار اليه للقيام بتلك المهمة ، كلما
سافر لأمر ما •

ولم يغفر الانجليز لسعيد أنه ربط نفسه وبلاده بالفرنسيين على ذلك
النحو ، وشمل « دى لسبس » بتلك الرعاية ذات الآثار التى لا تمحى ،
فسلطوا عليه قنصلهم بروس Bruce ، الذى هاجمه فى تقاريره بلا شفقة ،
ولا مروءة ، وظل يهدده بالويل والثبور ، والاتتقام من جانب الترك
والانجليز ، وراح يصف اسراف سعيد فى الاتفاق على الحفلات والولائم
وما شابه ذلك ، ويتهمه بتحدى سلطان تركيا ، وأنه شق عليها عصا الطاعة ،
وأهدر الفرمانات ، وأنه عبأ جيشا لا تسمح له بمثله المعاهدات (١)
والصحف الانجليزية من ناحية أخرى هاجمت سعيدا ، وعرضت به ،

(١) كتاب « بروس » الى كلارندون وزير خارجية انجلترا فى ١٥ ابريل
سنة ١٨٥٦ •

حتى استشاط غضبا ، واحتج على قنصل انجلترا ، وهذا القنصل بذل المستحيل في اقناع سعيد بالأخطار التي تهدد مصر من جراء ذلك المشروع ، وتوسل اليه أحيانا أن يحتفظ على الأقل بملكية التربة الحلوة ، والأراضي التي تجاورها ، ولكنه كان اذا خرج من لدته ، يتلقاه دى لسبس ، أو صديقه الهولاندى ، والبطانة التي كانت تعمل لحساب دى لسبس بدروس أخرى ، فيرجع سعيد عن أفكاره الجديدة ، ويشايح دى لسبس على طول الخط (١) .

ولم يكن الانجليز وعملأؤهم يسعون بمفردهم للتأثير على سعيد وتغيير موقفه ، بل كان هناك فريق آخر ، يرى بمنظار مصلحة مصر ، وأولئك بعض رجال البيت العلوى الكريم ، الذين أفرعهم تصرف سعيد ، ونبهوه الى أخطار هذا الامتياز . وأولئك كان يتجسس عليهم القنصل الهولاندى ، ويبلغ أنباء مساعيهم لدى لسبس (٢) ، وقد فشلت هذه المساعي لأن دى لسبس كان من سعيد بمثابة المنوم المغناطيسى للوسيط . وكان فرديناند بارعا في القضاء على دسائس الانجليز ومساعي الترك والمصريين ، لدى صديقه سعيد ، وكان يؤكد له أن الامبراطور نابليون الثالث هو السند الذى ينبغى أن يعتمد عليه ، وأنه مع وجود هذا السند القوى ، لا يجوز الخوف من تركيا أو انجلترا ، أو كائنا من كان . ولذلك كان سعيد ، كلما سافر صديقه دى لسبس ، يصاب بنوبة من القلق ، وتوتر الأعصاب ، ويتلهف على البريد الذى يصل من فرنسا ، ولطالما كان يرتجى كلمة تشجيع يبعث بها اليه امبراطور فرنسا ، فاذا البريد يحمل اليه تصريحاً معادياً يرد على لسان بلمرستون ، أو مقالا فى صحيفة « التيمس » يشدد فى الحملة على سعيد ، وعلى

(١) كتاب من Tharburn الى Larking بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٥٤ بمحفوظات وزارة الخارجية البريطانية .

(٢) كتاب « روينير » الى دى لسبس فى ١٨ يونيو سنة ١٨٥٥ ، وفى ٢٧ أغسطس سنة ١٨٥٧ .

مشروع قناة السويس ، فيتأثر سعيد بما يقرأه ، ويأمر مهندس « لينان دى بلفون » بوقف العمل فى المشروع ، ويتراخى هذا المهندس الفرنسى فى تنفيذ أمر الوالى ، الى أن تتعهد يد البطانة التى تعمل لحساب دى لسبس بتبديد تلك المخاوف ، ولكن رئيس هذه البطانة ، « روينير » كان يعلم أن الكذب المستمر مآله الفشل ، وكان يكتب لصديقه دى لسبس ، متسائلا عن السبب فى صمت فرنسا ، ملحا فى أن يتخذ الامبراطور ، من دسائس الانجليز موقفا ايجابيا لتهدة نفس سعيد ، اذ يقال له أن فرنسا نفسها ، وامبراطور فرنسا ، يخافان شكيمة انجلترا ، فكيف يرتجى منه بعدئذ ، أن يكون ثابت الجنان^(١) ، وكلما أحس « روينير » باليأس والقنوط ، بسبب حالة سعيد باشا النفسية ، استنجد بدى لسبس ، وطلب اليه سرعة العودة الى مصر . وان احدى رسائل هذا القنصل الهولاندى التى وجهها الى « بارتلمى سانت هليز »^(٢) لتكشف بجلاء عن عقلية سعيد ، ومدى تسلط دى لسبس عليه ، قال « روينير » فى تلك الرسالة « ان الوالى يخضع لتأثير صديقنا الهمام ، (يعنى دى لسبس) ، ويشعر عند وجوده معه ، أنه مسنود . . . أما أنا فأبذل كل ما فى وسعى ، ولكنى قد استنفدت قواى ، فلقد بذلت المساعى ضدى ، ووضعت الألغام تحت أقدامى ، وحتى أولئك الذين كنت أرجو معونتهم ، سمموا الآبار أمامى ، وباختصار نحن بحاجة ماسة الى رئيسنا المقدام . . . »

وعاد دى لسبس حينئذ ، ليستعمل العصا السحرية ، وبعد تطمين صديقه ، وشحن عزيمته ، رجع الى أوروبا ليستأنف نضاله مع الانجليز ، ولكن اللورد « كولى » سفيرهم فى باريس ، كان يتصل بالامبراطور ،

(١) روينير الى دى لسبس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٨٥٧ ، وكتاب بروس الى كلارندون فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٥٦ .

(٢) كتاب روينير الى بارتلمى سانت هليز فى ٢٠ يونيو سنة ١٨٥٧ .

وبوزارة الخارجية الفرنسية ، ونجح هذا السفير في منع نابليون الثالث من مظاهرة دي لسبس ، ووصل الحال بالامبراطور الى التصريح بأنه لا يجب الخوض في حديث قناة السويس ، وصرحت وزارة خارجية فرنسا لدى لسبس بأنه لا يستطيع أن ينتظر من حكومة فرنسا معونة فعالة ، ما بقيت انجلترا ، على عداوتها لمشروعه ؛ ولكن الرجل المغامر لا يعرف اليأس الى قلبه سبيلا ، وثقته بنفسه لا نهاية لها .

ترك وطنه ، وعاد السفر الى بلاد الانجليز مصمما على أن يجوبها من اسكتلندا في الشمال ، الى شاطئ المانش في الجنوب ، مبشرا ، وداعية ، واستغرقت رحلته سبعة أسابيع ، زار أثناءها ستة عشر مدينة انجليزية ، وخطب في عشرين من الاجتماعات التي عقدها . وكان يعرض على سامعيه الخرائط والأرقام ، ليبين الفوائد التي ستعود على انجلترا ، واستعمارها بشق القناة ، وكان يجد مؤيدين ومصنفين . بل كانت غرف التجارة في الأقاليم هي التي عنيت بتنظيم اجتماعاته ، والدعوة لها ، كما عني بها التجار ، ودور الصناعة ، وأصحاب شركات الملاحة والاستعمار . واستأجر دي لسبس في هذه الرحلة كاتباً انجليزياً ، عينه فيما بعد وكيلاً له في مدينة لندن ، وهو D.A. Lange ، الذي كان يحرر لدى لسبس خطبه ، ومقالاته ، ونشرااته (١) .

وفي أثناء هذه الرحلة ، ولما وصل دي لسبس الى لندن ، دعته الليدي « بلمرستون » حرم رئيس وزراء انجلترا ، المعادي له ، الى مأدبة ، ويظهر أن هذه الدعوة كانت بايعاز من بلمرستون نفسه ، فقد التقى به وتحدث اليه ، بهذه الكلمات :

(١) وجد دي لسبس في تلك الرحلة أنصارا كثيرين لأنه كان يخاطب الانجليز بلسان المصلحة الانجليزية ، الاستعمارية ، وكان الجمهور في كل اجتماع يلقي عليه وابلا من الأسئلة ، فيسألونه عن حرية المرور ، فيؤكد لهم أنها ستكون مكفولة للجميع بلا استثناء ، وعن رسوم الملاحة ، فيقرر أنها ستكون معتدلة ومغرية . كتاب دي لسبس الى سانت هيلر في ٩ يونيو سنة ١٨٥٧ .

بلمرستون : « ايه ، انك تغزونا في عقر دارنا ، لقد أثرت حماس
انجلترا ، وايرلندا ، واسكتلندا !! » •

دى لسبس : حقا يا سيدى ، انى جئت معتصما بحريتكم التى
أقدسها ، لأنها تبيح الكلام فى المحافل العامة فى كل مكان ، وفى كل
موضوع لا يروق للحكومة الكلام فيه •

بلمرستون : أنت تعلم ، أنى معاد لمشروعك بكل صراحة •

دى لسبس : أعتقد أن رأى العام ، الذى لمسته هنا ، سيتغلب على
عناد الأفراد •

ويقال أن بلمرستون قد أقلقه الحماس الذى أثاره دى لسبس
فى نفس الشعب البريطانى ، ويقال أن جريدة « التايمس » نفسها ذكرت
لدى لسبس أن رحلته تلك ، كانت أثمن من كل ما خطته أقلام المهندسين
عن مشروع القناة (١) •

وبدت حركة موالية للمشروع بداخل مجلس العموم ، فى ٧ يوليو
سنة ١٨٥٧ ، اذ تقدم استجواب ، الى رئيس الوزراء ، ولكن الرئيس
أصر على موقفه ، مجيبا بهذه الكلمات : « منذ خمسة عشر عاما ، تستعمل
حكومة بريطانيا ، كل ما تملك من نفوذ وجاه فى القسطنطينية ،
وفى مصر لمنع تنفيذ هذا المشروع • ان هذا المشروع ليس الا عملا من
أعمال النصب ، التى يغرون بها من وقت لآخر قصار النظر من الرأسمالين
المحدثين •• ويدهشنى أن فرديناند دى لسبس ، قد خيل اليه ، أنه
برحلة يطوف خلالها بهذه البلاد يستطيع أن يجد المال الانجليزى
لتمويل مشروع يعد من جميع الوجوه خطرا على المصالح البريطانية •• » •
ولكن دى لسبس ، تصدى لمنازلة رئيس الوزارة الانجليزية ،

(١) جورج ادجار بونيه : دى لسبس ، الدبلوماسى وخالق القناة -
ص ٢٨٩ •

في نشرة طبعها ووزعها على أعضاء مجلس العموم يفند فيها تلك الاتهامات ،
ويناشد بريطانيا أن تترك الملاحة حرة ، ولا تعرقل سبيل الملاحين ، وزعم
فيها أن إنجلترا هي صاحبة مبدأ حرية التجارة والمبادلة ، وأن الوزارة
البريطانية تخالف هذه المبادئ . واستطاع دي لسبس أن يجد صحفا
انجليزية تردد كلامه ، وتنفذ أقوال بلمرستون^(١) ، واضطر بلمرستون
للرد على هذه الحملات الصحفية من منبر مجلس العموم ، مستعينا
في هذه المرة ، بتأييد المهندس الانجليزي « ستيفنسون » الذي تقدم
الكلام عنه ، وعن عضويته في جماعة « سانت سيمونيان » ، وانشاقه
على جمعية الدراسات الخاصة بقناة السويس ، واشتغاله بمشروع
سكة حديد الأسكندرية - القاهرة ، وكتب دي لسبس الى ستيفنسون ،
يطلب منه مبارزته بالسلاح^(٢) .

وانتفع دي لسبس بهذا اللجاج الذي أثاره في بريطانيا الى مدى
بعيد ، فانه كان دعاية قوية لمشروعه ، وكان له رد فعل في الرأي العام
الفرنسي ، حتى تبارت غرف التجارة الفرنسية ، والأكاديميات والمعاهد
العلمية الفرنسية في مناصرة دي لسبس ، واتجه دي لسبس اتجاها
أشد مكرًا لكسب تأييد أوروبا المسيحية بوجه عام ، اذ كتب للبابا بيوس
التاسع في ٣ ابريل سنة ١٨٥٧ يطلب تأييده الروحي ، ويبين
للكنيسة الفوائد التي تعود على التبشير المسيحي اذا ما شقت قناة
السويس . وهذه كلماته للبابا المشار اليه :

« ان بعثات مبشريننا المتفانية ايمانا وشجاعة ، ستري غزواتها الميمونة
مسددة الخطى ، بهذا الاتصال الجديد ؛ وليس ثمة ما هو أحسن من هذا
الاتصال في نشر المسيحية » .

أما النص الحرفي لهذه الكلمات الجريئة فهو :

(١) صحيفة London Commercial record في ٣١ يوليو سنة ١٨٥٧ ،
وصحيفة London Mercantile journal في ٤ أغسطس سنة ١٨٥٧ .
(٢) كتاب دي لسبس الى ستيفنسون في ٢٧ يوليو سنة ١٨٥٧ .

• « Nos missionnaires si dévoués et si courageux verront leurs pieuses conquêtes facilitées par la communication nouvelle; l'empire du Christianisme ne s'en étendra que mieux ».

ومع ذلك يأخذون على المسلمين أنهم متعصبون ، وها هي الأدلة المادية تقطع بتعصب أوروبا الديني ، وفعلًا لما داعب دى لسبس هذا التعصب المسيحي برسالته للبابا ، ظفر ببركة الكنيسة التي أضفتها على مشروعه ، فسارت السياسة الأوروبية ، بغض النظر عن موقف إنجلترا الخاص ، في ركابه ، وقدر لمشروعه أن ينجح ، لأنه في الحقيقة ونفس الأمر مشروع استعماري ، وصليبي •

وكما استفاد فرديناند دى لسبس ببركة البابا في الترويج لمشروعه ، انتفع بحادث ذى بال في التغلب على عناد إنجلترا ، وأظهر للرأى العام البريطانى ، النتائج العملية لقناة السويس من وجهة نظر الاستعمار البريطانى في الهند ، ودلل بذلك على أن قناة السويس ، هي المدفع الذى يمكن أن يصبوب الى قلب الهند ، وبه يستطيع الأسد البريطانى أن يقمع أية ثورة تقوم في بلاد الهند ، وبغير قناة السويس ، يتحتم على الأسطول الحربى البريطانى أن يطوف حول الرجاء الصالح ، وتكون الثورة قد تفاقمت وتصل الامدادات الحربية بعد فوات الأوان •

ثارت الهند على الانجليز في ربيع ، وصيف ، وخريف ، سنة ١٨٥٧ وتفاقمت الى درجة هددت الانجليز المقيمين في شمال بلاد الهند بالفناء ، وراح الهنود يقتلون الانجليز ويذبحونهم بغير حساب ، وأضحت سلطة الاستعمار البريطانى مجرد وهم ، فلا يحسب لها حساب ؛ واستمر النضال الهندى عامين كاملين ، وكاد يعصف بأرواح العسكريين والمدنيين من الانجليز من غير استثناء ، وقد مات في دلهى من الانجليز أربعة آلاف ، وفي « لاكنو » Lucknow ثلاثة آلاف ، واختفى في المعارك ألفان من المستعمرين •

وانخلع قلب الشعب البريطانى الغشوم ، وانتهر دى لسبس
الفرصة ، وراح فى دغايته ، يردد على الانجليز أنه بقناة السويس ، يمكن
القضاء على أية ثورة تقوم فى الهند وتحتفظ انجلترا بالهند تحت
قبضتها الى يوم القيامة ، وفهمت العقلية البريطانية الاستعمارية هذا
الكلام ، واستمرأته ، ومن أجل ذلك كان تحول التفكير السياسى
الانجليزى وعطفه على دى لسبس ومشروعه ، وان كره ذلك اللورد
بلمرستون ووزراء انجلترا ، الذين انطلقت ألسنة الصحف البريطانية
ضدهم بعبارات اللوم والتوبيخ ، والتنديد بطريق رأس الرجاء الصالح .

وقد عاصر هذا الحادث حركة مباغته قامت بها روسيا فى بلاد
الصين التى كانت لبريطانيا فيها مناطق نفوذ ؛ اذ زحف الروس من
سيبيريا ووضعوا أيديهم على جزء من الأرض الصينية يخترقه نهر
« أمور » ، ومن ناحية التركستان تقدمت القوات الروسية صوب جبال
الهملايا ، متجهة فى طريق الهند . وصاحت جريدة التيمس من هول تلك
المفاجأة ، معلنة أن الامبراطورية البريطانية آذنت على الزوال ، وأن
انهيارها يبدأ منذ اليوم الذى احتل الروس فيه بخارى ؛ وانبرى
دى لسبس مناديا هو الآخر بأن روسيا قريبة من الهند ، كما أنها قريبة
من الصين ، فالويل لبريطانيا اذا لم تشق قناة السويس !! *

على أن اللورد بلمرستون ظل ثابتا على معارضته ، وتزايد تأييد
الرأى العام الفرنسى لمشروع القناة ، ولم تكن العلاقات بين فرنسا
وانجلترا فى سنة ١٨٥٨ على ما يرام ، بل توترت الى درجة أصبحت تنذر
بقيام الحرب بينهما ، ورددت أقلام بعض الساسة الفرنسيين هذا المعنى
صراحة ، وكان لموضوع القناة نصيب كبير فى هذا الخلاف . وان يكن
قد أعلن تجدى البلدين لبعضهما بمناسبة حادث تافه كشف عما فى نفس

كل بلد منهما للآخر ؛ ذلك أن رجلا يقال له Orsini دبر مؤامرة لاغتيال الامبراطور والامبراطورة في ١٤ يناير سنة ١٨٥٨ ، وكان له شركاء وأحد هؤلاء الشركاء وهو فرنسي اسمه « برنار » Bernard ، كان يقيم في لندن ، فطالبت بتسليمه حكومة فرنسا ، ورفضت انجلترا أن تسلمه ، فثارت ثائرة الرأي العام الفرنسي ، حتى أدلى رئيس الهيئة التشريعية « مورني » Morny بتصريحات ، يتهم فيها الانجليز بالعجز عن ازالة معامل السفاحين ، وتبادلت وزارتا خارجية البلدين برقيات شديدة اللهجة ، ونوقش الأمر في مجلس العموم ، فأقر سياسة الحكومة ، ولكنه لامها على شدة لهجتها ، وترتب على ذلك أن قدم « بلمرستون » استقالته في فبراير سنة ١٨٥٨ وعين بدله اللورد « دربي » .

واذا كان هذا التغيير قد صادف ارتياحا من لدن دي لسبس اذ تخلص من معاندة بلمرستون ، الا أن سوء العلاقات بين فرنسا وانجلترا ، استمر بعد ذلك زهاء ثلاث سنوات ، ولاسيما أن « برنار » قدم للمحاكمة أمام محكمة انكليزية فبرأته من التهمة المنسوبة له ، فأثار حكم البراءة ثائرة الصحف الفرنسية والرأي العام الفرنسي ، والعجيب أن الذي حمل لواء الحرب ضد دي لسبس ومشروعه في الوزارة الجديدة ، هو وزير الخارجية الانكليزية « دزرائيلي » ، الذي سنراه فيما بعد رئيسا لوزراء انجلترا ، وقد اشترى أسهم مصر في قناة السويس في سنة ١٨٧٥ !

وكم كان في وسع دي لسبس بعد التأيد الذي لقيه من مواطنيه في فرنسا ، والعطف الذي أصابه من البابا ، ومؤازرة الكثيرين من ساسة أوروبا لمتيرنيخ ، أن يذكر لهيب الفتنة التي نشبت بين فرنسا وانجلترا انتقاما لنفسه من اللطمات ، التي طالما هوت على رأسه من الحكومة الانكليزية ، وقد وصفته في لغتها بمضابط البرلمان الانكليزي بأنه نصاب

ومحتال ، ولكن دى لسبس ، عرف بتجاربه وصلته الوثيقة برجال وزارة الخارجية الفرنسية ، وعقله الاستعماري القديم ، أنه لابد لفرنسا من أن تعتمد في هذا المشروع وفي غيره على تأييد إنجلترا ، وأنه لن يمكن استغلال قناة السويس ، الا بتنسيق المصالح الاستعمارية بين فرنسا ، وإنجلترا .

ومن أجل ذلك كتم غيظه ، وصبر طويلا ، وجعل نصب عينيه أن يتغلب على عناد الانجليز بالدهاء والمكر ، وأن يهيئ لمشروعه رأيا عاما انجليزيا يتغلب على عناد الوزراء الانجليز . وقد بدأت المعارضة العنيفة تنهار لما سقط بلمرستون ، ونقل من القسطنطينية اللورد « ستراتفورد » السفير الانجليزى ، المعروف ببعضه لدى لسبس ، ولم تكن معارضة دزرائيلى بالتى يقام لها وزن كبير ، وخصوصا أن بعض الساسة الانجليز ، وفي مقدمتهم جلاد ستون الذى صار فيما بعد وزير خارجية إنجلترا أيد دى لسبس وشجعه .

ومع الوقت خفت وطأة الدسائس البريطانية ، ومع الوقت تحول شعور الانجليز شيئا فشيئا الى تعزيد المشروع والاطمئنان له ، وذلك بعد أن رسموا خطة احتلال مصر خيانة وغدرا بغرض سيطرتهم التامة على قناة السويس . ولقد انتزعوا القناة لأنفسهم في أيام الاحتلال ، وجعلوا من فرنسا مخلب القط ، وكان دى لسبس كما سنين بعد ، هو الذى خان مصر ، ومكن الانجليز في سنة ١٨٨٢ من احتلال مصر خيانة وغدرا .

والمؤكد أن دى لسبس ظن أنه تصرف لمصلحة فرنسا ، ومهما يكن الأمر فإن فرنسا منذ افتتاح قناة السويس حتى الآن لم تشتبك في حرب ضد إنجلترا ، وقد كانا طوال القرن التاسع عشر تقريبا فرسى رهان . فخطة دى لسبس قامت على التنسيق بين سياسة فرنسا وبريطانيا كدولتين استعماريتين لهما غرض واحد ، وأهداف واحدة ، وهذه السياسة هي السائدة حتى الآن ، وإن تكن إنجلترا قد ظفرت بنصيب الأسد ، وسخرت مرارا من مخالب القطط .

الفصل التاسع

فرمان ٥ يناير ١٨٥٦

حجرات الزاوية في الماساة

رحلة ثانية أتت بفرمان ثان أشد وطأة على مصر - القيود الجديدة التي أوردها فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ - اللائحة التأسيسية مهزلة أخرى - تأسيس الشركة والذين اكتتبوا فيها والطعون التي وجهت لدى لسبس - موقف انجلترا وتركيا - دق أول معول في بناء الاستقلال المصري في صباح الاثنين ٢٥ أبريل سنة ١٨٥٩ - كتاب دي لسبس الى وزير خارجية فرنسا في أول يونيو سنة ١٨٥٩ - تحدى دي لسبس لسعيد باشا نفسه - حرب إيطاليا غيرت سياسة النمسا - مؤازرة نابليون الثالث - السياسة الأوروبية - دي لسبس مضى في الاعمال مستندا على القوة - موت سعيد - تركة مثقلة بالديون لاسماعيل .

كانت رحلة الصحراء الغربية في الطريق من الأسكندرية الى القاهرة هي المناسبة التي استغلها دي لسبس في الحصول على موافقة سعيد على مشروعه ، وهي تلك الموافقة التي انتهت بفرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ .

ولم يكن هذا الفرمان على كثرة عيوبه التي بينها فيما تقدم ليشبع شهوات دي لسبس ، بل أراد شيئا آخر ينشئ له في صميم الديار المصرية دولة ، ويكبل مصر على مدى الأجيال بأغلال ثقال .

ولكى يمهد لهذه الخطوة الجبارة ، لابد من رحلة أخرى ، وجود فيها الزمان بساعات صفو ، يسلمه الوالى فيها عقله وقلبه ، فينال كل ما يتمنى . وكان سعيد ، كما أسلفنا ، مشتت الفكر ، مذبذب الرأي من جراء حملات الانجليز ، وموقف الباب العالي ، حتى أرهق من أمره عسرا ، واعتراه نحول أخذ يأكل من بدانة جسده ، ولقد روى

عنه صديق صباه فرديناند دى لسبس فى كتابه ، تذكارات أربعين عاما ، أنه كان يقول للائمية ، والمعترضين عليه « انما أعطيت الامتياز ، بلا ترو لصديق وهو فرنسى ، فخطبوه ، أو خاطبوا حكومته • أما أنا فلست أستطيع سحب امتياز أعطيته » • وتحدث دى لسبس عن تلك الحالة النفسية ، وقال عن الفخ الذى نصبه لتصيد شىء جديد ، قال أنه خاطب سعيدا بهذه الكلمات :

« ألا نذهب معا الى السودان ، فنبعد عن الثقل ، ونصيب مرمين : (الأول) أننا نتمكن من الكلام فى شئون قناتنا ، وليس حولنا حسود ، و (الثانى) أنك تنظر بعينيك حال شعب ألقى أحكامه اليك ، ويبلغنا أنه يئن من الظلم ، فتصلح حاله له ، وتمد ظل السعادة فوقه » • واستجاب سعيد لهذه الرغبة ، وسافر الى السودان هذان الصديقان ، وقد روى دى لسبس ، فى يومياته ، أن سعيدا قد هم بقتل فرديناند دى لسبس فى ساعة انفعال ، ولكن دى لسبس لم يفصح كثيرا ، وفى تعليقه لهذا الحادث زعم أن والى مصر قد حقد عليه لأنه كان يدلى له بالنصائح ، وهو تعليل سخيف ، وأغلب الظن أن والى كان قد أفاق لحظة فصور له أنه لاخلص من الورطة الا اذا قضى على شيطانه الرجيم ، وليته قد فعل !!

وقد روى الياس الأيوبى ^(١) ، نقلا عن تذكارات دى لسبس ، ويومياته ، مادونه دى لسبس عن هذا الحادث فقال : « ولما بلغوا الخرطوم ، وتعشوا هناك ، عشاءهم الأول — وكان لذيذا وفى محل معد اعدادا جميلا ، بالرغم من بعد الشقة — وقع عند نهاية الأكل ، حادث غريب • فأن وجه (سعيد) أظلم فجأة ، وابتفت شفتاه وعروق رقبته • فأدلى طربوشه على عينيه ، حتى كاد يغطى نصف أذنه — وهو عمل كان يقدم عليه دائما فى أوقات انفعالاته الشديدة — وانقلبت

(١) الياس الأيوبى — تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل باشا — المجلد الأول — طبعة سنة ١٩٢٣ — صفحة ٣٤٤ •

سحته انقلابا مخيفا • فانزعج الحاضرون ، وتساءلوا : « ماذا جرى؟ »
واذا به نهض ، بغتة ، وتناول سيفه ، وقذف به بعيدا على أريكة في
آخر الحجرة ، وصاح : « اتركوني ! لا تسألوني عن شيء ! » فهرب
الجميع ، مذعورين ! فقال سعيد لأحد أمنائه : « سر بالمسيو دي لسبس
الى الأودة التي أعدت لى حالا ، وليتركني الكل ! » فوقع الوزراء في
حيرة ، وضربوا أخماسا في أسداس ، لأنهم اعتقدوا أن حرارة الطقس
قد أثرت في عقل الأمير فأورثته جنونا ، وهو على ذلك البعد السحيق
من عاصمته ! ولم يدروا ما العمل ! •

« فلما كانت الساعة الثانية صباحا ، طلب (سعيد) أن يحضروا له
حماما باردا • فدل ذلك على أنه أفاق من الحال التي كان فيها • وعند
الساعة الثالثة ، أرسل الى دي لسبس • فدخل الفرنسي على عليه وإذا
به متكئ على أريكة يدخن شبكة بهدوء تام • فقال له : « أنت
طلبت منى يا صديقى ، أن أسمح لك بنزهة على النيلين الأبيض والأزرق •
فها قد جعلت تحت تصرفك مركبين وطباخى • اذهب وتنزه كما
تريد ! » •

فقال دي لسبس : « يعنى أنك تطردنى • أجل • ولكنى أريد أن
تعرفنى ، أولا ، ما الذى جرى لك البارحة » •

فلم يجبه (سعيد) الى طلبه • والذى دار فى خلد دي لسبس ،
بناء على قرائن الأحوال هو أن (سعيدا) قال ، حتما ، فى نفسه « هذا
رجل أتى من باريس ، حيث ترك عائلته وأولاده ، وجاء الى الخرطوم
على بعد نيف وألف ميل عن مصر • فينفتح ذهنه هو الى نصيحة
حسنة يبدىها لى ، وأنا لاينفتح ذهنى لها ؟ » وان هذا الفكر هو الذى
غير دمه لى حد أخرجه عن دائرة صوابه ، حتى خطر له أن يشب عليه
ويقتله ، فرمى بسيفه بعيدا ، لكيلا يغلبه الوسواس ، فيصير الى
ما صار اليه الأسكندر الأكبر مع كليتس صديقه • ثم أراد إبعاده ،
بعد ذلك بضعة أيام ، لكيلا تنسب اليه الاصلاحات الجميلة ، التى

صمم على ادخالها على حالى السودان الادارية والاجتماعية ، بل تنسب هى ونفاذها اليه دون سواء » ♦

ولما عاد الركب من السودان وقع سعيد باشا فرمانا آخر فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، كان أشد احكاما فى نصوصه ، وفى تقييد مصر بأغلال ثقال ، وقد ألحق بهذا فرمان قائمة شروط ، تسميها شركة قناة السويس ، « باللائحة التأسيسية للشركة العالمية لقناة السويس البحرية » ♦

.. ويزعم الكتاب الفرنسيون أن نبأ هذا فرمان كان مفاجأة سارة لدى لسبس بعد عودته من رحلة السودان (١) ، ولكن ملابسات الحال تقطع بأن هذا فرمان كان نتيجة مباشرة لرحلة السودان ، كما كان سابقه ، ثمرة الصفاء فى رحلة الصحراء ♦

ومما يقطع بأن فرمان الثانى كان اجابة لطلب دى لسبس ، وبناء على مسعاه ، أنه تضمن فى ديباجته هذه العبارة « وبما أن مسيو فزديناند دى لسبس ، قد عرض علينا أنه لأجل انشاء الشركة المذكورة فى الأوضاع وبالشروط المتبعة عادة فى الشركات التى من هذا القبيل يلزم أن ينص مقدما فى عقد أوفى وأتم تفصيلا — من جهة — على الاشتراطات والالتزامات والأتاوات التى ستخضع لها هذه الشركة — ومن جهة أخرى — على المنح والحصانات والمميزات التى سيكون من حقها الحصول عليها وكذلك التسهيلات التى ستمنح لها من أجل ادارتها (٢) » ♦

وكاتب هذا فرمان قسمه الى بايين ، فالباب الأول يتألف من

(١) شارل رو : برزخ وخليج السويس — الجزء الاول ؛ ص ٢٦٨ .
(٢) نص هذا فرمان هو الوثيقة رقم ٩ بملاحق الكتاب ، وهى ترجمة لنا بالعربية نقلا عن النص الفرنسى ، كما ألفيناه فى سجلات شركة قناة السويس .

التسعة بنود الأولى الواردة تحت عنوان ، الالتزامات ، ويفهم من ذلك أنها التزامات الشركة ، والباب الثاني يشمل البنود من العاشر الى الثالث والعشرين ، وسمى بباب الامتيازات • على أن نظرة عاجلة لمستهل هذا فرمان تكشف عن تناقض عجيب ، فالديباجة تفيد بأن دى لسبس ، أوحى للوالى وأقنعه بأنه لكى تتأسس شركة لقناة السويس « فى الأوضاع وبالشروط المتبعة عادة فى الشركات التى من هذا القبيل ، يلزم •••• الخ » ، بهذه المقدمة علل الوالى اصدار فرمان الثانى ، لكى ييسر انشاء الشركة ، ولكنه عاد فادعى فى المادة الأولى أن الشركة تأسست ، اذ قال « يجب على الشركة التى أنشأها صديقنا مسيو فرديناند دى لسبس ••• الخ » ، والحقيقة أنه حتى صدور ذلك فرمان لم تكن قد أنشئت شركة القناة ، فالالتزامات المقول بأنها تقع على كاهل تلك الشركة ، والامتيازات التى منحها فرمان لها ، كل ذلك أعطى ، وهى فى حيز العدم ، فلم تكن منشأة هناك أو ظهرت فى عالم الوجود ، والحق لا يعطى قانونا لشخص غير موجود • ندع هذا العبث فى الصياغة جانبا ، وتتناول ماسمى بالتزامات فى هذا فرمان العجيب ، فنورده كالاتى :-

البند الأول : تقوم الشركة بمصاريف من طرفها خاصة ، وتحت مسئوليتها بجميع الأشغال والمباني اللازمة لانشاء ماياتى :

١ - قناة صالحة للملاحة البحرية الكبرى ، فيما بين السويس على البحر الأحمر ، وخليج القرمة على البحر الأبيض المتوسط •

٢ - قناة للرى صالحة للملاحة النهرية الشائعة فى النيل تصل بين النهر والقناة البحرية سالفة الذكر •

٣ - فرعين للرى والتغذية متفرعين من القناة المذكورة ويحملان مياههما فى اتجاه السويس والقرمة •

ويجب أن يباشر العمل بحيث يتم الانتهاء منه في ظرف ستة أشهر ما لم تنشأ عوائق وتأخيرات سببها حالة ظرف قاهر (١) .

وفي البند الثاني أعطى الامتياز للشركة الخيالية ، سلطة واسعة ، فأجاز لها أن تتعاقد مع الغير بلا رقيب ولا معقب عليها فيجوز لها « أن تقوم بالأعمال المكلفة بها اما بمعرفتها هي وبطريق الاختكار ، واما بواسطة مقاولين من طريق المناقصات أو الصفقات ، أو بالممارسة ، وفي جميع هذه الحالات يجب أن تكون أربعة أخماس العمال الذين يقومون بهذا العمل ، على الأقل ، من المصريين » . وبعبارة أخرى ، اعتبرت الشركة دولة داخل الدولة ، تتعاقد مع الغير ، كما تريد ، بالمناقصة ، أو بالممارسة ، وأما عن العمال فقد يستفاد من عبارة ذلك البند أنه ، اشترط لصالح العمال المصريين نسبة أربعة أخماس مجموع ما تستخدمه الشركة من الأيدي العاملة . والواقع أن الشركة جعلت من هذا البند سلاحا أشهرته فيما بعد في وجه الحكومة المصرية ، ففرضت السخرة على الأهليين ، ولما حاول اسماعيل ، رحمه الله أن يقضى على السخرة ، اقتضوا تعويضا جسيما بناء على حكم جائر

(١) بموجب الاتفاق الذي أبرمه الخديو اسماعيل - والذي سيرد الكلام عنه فيما بعد - بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ ردت الشركة الى الحكومة المصرية الجزء من قناة المياة العذبة الواقع بين النيل والوادي ؛ وبموجب الاتفاقين المبرمين في ٣٠ يناير و ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ أعادت الشركة الى الحكومة المصرية الفرع من القناة العذبة الممتد من الوادي الى السويس . أما الفرع المتجه نحو القرمة فلم ينشأ الا في سنة ١٨٩٥ حينما انتهت الشركة من انشاء ترعة التغذية المسماة بالعباسة التي حفرت بين الاسماعيلية وبور سعيد وافتتحت في ٣ مايو سنة ١٨٩٥ . ويجب ملاحظة أن هذا الفرع المتفق على انشائه في سنة ١٨٥٦ على أن يغذى ويروى المناطق التي يمر به لم يستعمل الا لتغذية مدينة بور سعيد والمقيمين على شواطئ ترعة العباسية ، وذلك بناء على اتفاقات ثانية ، وخصوصا الاتفاق الذي أبرم في ديسمبر سنة ١٨٨٤ - وسيرد الكلام عن ذلك كله تفصيلا حينما نتناول في الجزء الرابع من هذا الكتاب الاتفاقات التالية التي أبرمتها الحكومة المصرية مع شركة القناة ، وخصوصا اتفاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩ .

لنابليون الثالث ، وذلك حال كون هذا البند وارد في باب التزامات الشركة ، وكان يمكن اعتباره امتيازاً فرض لصالح مصر ، وهى حرة فى أن تتنازل عنه ، ولكن الشركة اعتسفت فى التفسير ، وجعلت من كل كلمة فى فرمان امتيازات لها ، واقتضت ثمتا باهظا .

البند الثالث : يصير حفر القناة المخصصة للملاحة البحرية الكبرى بالعمق والعرض اللذين حددهما برنامج اللجنة العلمية الدولية (١) .

ووفقا لهذا البرنامج تبدأ القناة من ميناء السويس نفسه وتسير فى الحوض المعروف باسم البحيرات المرة وبحيرة التمساح ثم تنتهى عند البحر الأبيض المتوسط عند نقطة من خليج القرمة يصير تحديدها فى المشروعات النهائية التى يضعها مهندسو الشركة .

البند الرابع : تبدأ قناة الري الصالحة للملاحة النهرية طبقا للشروط الواردة فى البرنامج المذكور من مدينة القاهرة ثم تتبع وادى الطمبات (قديما أرض جيسين) وتصب فى القناة البحرية العظمى عند بحيرة التمساح .

البند الخامس : يتفرع فرعا القناة سالفة الذكر منها قبل وصولها الى مصبها فى بحيرة التمساح . ومن هذه النقطة يتجهان من جهة نحو السويس ، ومن الأخرى نحو القرمة ، ويكون سيرهما موازيا لمجرى القناة البحرية العظمى .

البند السادس : تحول بحيرة التمساح الى ميناء داخلى صالح لاستقبال أضخم البواخر حجما وفضلا عن ذلك تلتزم الشركة اذا لزم

(١) يعنى تلك اللجنة التى استحضرتها معه دى لسبس من أوروبا بعد حصوله على فرمان الأول ، وقد أوردنا أسماء أعضائها فيما تقدم . وهذه اللجنة قدمت تقريرها لسعيد باشا فى ٢ يناير سنة ١٨٥٦ وأشارت بشق القناة فى برزخ السويس لا من السويس الى الاسكندرية .

ذلك (١) ، بإنشاء ميناء للوقاية عند مدخل القناة البحرية من خليج
الفرمة (ب) ، وبتحسين ميناء السويس ومرساها بحيث تستطيع البواخر
أن تلجأ إليها أيضا .

البند السابع : تعنى الشركة دائما وبمصاريف من طرفها بالمحافظة
على حالة القناة البحرية والموانئ التابعة لها ، وكذا القناة الموصلة
بينها وبين النيل ، والقناة المتفرعة من هذه الأخيرة (١) .

البند الثامن : يجوز للملاك المقيمين على حافتي القنوات التي تنشئها
الشركة والذين يرغبون في رى أراضيهم بواسطة مأخذ مياه من هذه القنوات
أن يحصلوا على هذا الامتياز من الشركة مقابل دفع تعويض أو ائافاة يتفق
على مقدارهما بالطريقة المنصوص عنها فى البند ١٧ من هذا الفرمان * (٢)
وهل هناك دليل على أن كاتب ذلك الفرمان ، أبى الا أن يجعل
من الشركة الموعود بها ، دولة فى داخل الدولة المصرية أكثر من أنه
أعطاه حق بيع مياه النيل للفلاحين المصريين ، وتحصيل ائافاة عن
الرى ؟! أيجاد فى سجل الاستعمار ما هو أشد قبحا من هذا ؟! .

لم تكن ثمة سلطة أكرهت سعيد باشا على توقيع فرمان كهذا فيه
اهدار لسيادة مصر ، وتنازل عن مرافقها لصالح الغير بلا مقابل ،
ولا يمكن أن يوصف مثل هذا التصرف الا بأنه صادر عن حالة لا تجعل
المتصرف فى القانون أهلا لتصرفه ، ولذلك فمثل هذا العقد يطعن
عليه بالبطلان .

(١) ألغى الجزء من هذا البند الخاص بعناية الشركة بالقناة الموصلة
للنيل والقناة المتفرعة منها ، وذلك فى الاتفاقيات التى أعادت بموجبها الشركة
بعض امتيازاتها للحكومة التى وقعت فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ و ٣٠ يناير
سنة ١٨٦٦ و ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ فيما عدا ما يخص فرع الترعة الواصل
الى الفرمة اذ أنها قامت بالتزامها بهذا الصدد عندما أنشأت الترعة المعروفة
باسم ترعة العباسية بين الاسماعيلية وبورسعيد على أثر الاتفاق المعقود
فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨٤ .

(٢) نجح المغفور له اسماعيل باشا - ولكن فى مقابل تعويضات - فى حمل
الشركة على التنازل عن التعويض أو الائافاة المنصوص عنهما فى هذا البند
بمقتضى الاتفاقات المؤرخة فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ و ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦
و ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ وذلك فيما يتعلق بالقنوات التى أعيدت الى الحكومة .

البند التاسع : نحتفظ لنفسنا بحق انتداب مندوب خاص عنا الى مركز ادارة الشركة التى يكون عليها أن تدفع مرتبه وتكون مهمته تمثيل حقوق الحكومة المصرية ومصالحها ، أمام ادارة الشركة من أجل تنفيذ النصوص الحالية (١) .

والفقرة الثانية من هذا البند كانت محاولة جريئة من دى لسبس لتخليص الشركة من الخضوع لسيادة الدولة المصرية ورقابة القضاء المصرى ، ومن أن يكون مقرها الرئيسى فى الديار المصرية ؛ اذ ذكرت هذه الفقرة مانصه : —

« اذا كان مقر ادارة الشركة فى غير القطر المصرى ، وجب على الشركة أن تتخذ لها ممثلا فى الأسكندرية ، يكون بمثابة وكيل أعلى، له جميع السلطات اللازمة لضمان سير العمل والقيام بمباشرة العلاقات بين الشركة وحكومتنا » .

ولكن اتفاق ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ ، قضى على هذا العبث ؛ وكذلك هدمه عقد تأسيس الشركة نفسه ، الذى نص على أنها شركة مصرية مساهمة ، ومركزها الرئيسى فى مدينة الأسكندرية ، وكذلك هناك نصوص تقطع بخضوعها للقوانين المصرية التى تصدر من حين الى حين ، وسيأتى بيان هذا كله فى موضعه .

الامتيازات التى منحها سعيد للشركة

أما الامتيازات التى منحها سعيد للشركة ، والتى قضى على أكثرها خالد الذكر ، الخديو اسماعيل ، فى اتفاق ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ ، بعد دفع تعويضات جسيمة ، تلك الامتيازات ، التى جعلت من الشركة دولة ، بل وأكثر من دولة ، واردة فى نصوص ، لامثيل لها فى أية اتفاقية عقدتها حكومة من حكومات الدنيا ، فى ماضى الأيام أو

(١) سنين فى الجزء الرابع من هذا الكتاب أن وظيفة ممثل الحكومة لدى الشركة كانت تستغل لصالح الشركة ، لا لصالح مصر أو الحكومة المصرية .

حاضرها ، وهى أقوى دلالة على أن دى لسبس ، لم يكن يهدف لمجرد حفر القناة ، بل ليجعل مصر مستعمرة للشركة ، التى اعتزم تأسيسها ، وكأن مصر مزرعة ورثها عن أبيه ، يملك منها مايشتهى ، ويتصرف كما يريد ، بل وتنزع لمصلحته أملاك المصريين ولا حول ولا قوة الا بالله .

تلك الامتيازات هى :-

١ - استغلال الأراضى :

البند العاشر ونصه كالاتى :-

« تترك الحكومة المصرية للشركة - من أجل انشاء القنوات المشار اليها فى البنود السابقة وملحقاتها - حق استغلال جميع الأراضى اللازمة لذلك ، والتى لا تكون مملوكة للأفراد ، وذلك بدون أن تدفع الشركة عنها أية ضرائب أو أتاوات . »

وهى تترك لها أيضا حق استغلال جميع الأراضى غير المنزرعة الآن ، والتى لا تكون مملوكة للأفراد ، ويصير رى وزراعة هذه الأراضى ، بمعرفة الشركة ، وعلى نفقتها ، مع هذا الفارق :

أولا :- انه الأراضى الداخلة ضمن هذا النوع الأخير تعفى من الضرائب لمدة عشر سنوات فقط ، تبتدىء من تاريخ استغلالها .

وثانيا : انه بعد انتهاء هذا الأجل تخضع هذه الأراضى طوال المدة الباقية من الامتياز للالتزامات والضرائب التى ستخضع لها أراضى المديرىات الأخرى فى مصر ، فى ظروف مماثلة .

وثالثا : ان الشركة تستطيع بعد ذلك أن تحتفظ هى والذين تلقوا حقوقهم عنها بحق استغلال هذه الأراضى ومآخذ المياه اللازمة لاختصاصها ، على أن يدفع عنها للحكومة المصرية الضرائب المفروضة على الأراضى الأخرى الموجودة فى نفس هذه الظروف . »

وفى البند الحادى عشر ، بين فرمان تلك الأراضى على خريطة

مرفقة به ، والخريطة طبعا من تصميم دى لسبس وجماعته ، الذين صمموا على نهب التربة المصرية بغير حساب . وكذلك أهدر هذا البند حقوق المصريين وحابى الشركة على حسابهم بصورة عجيبة ، وهذا هو نص البند المشار اليه :-

« من أجل تحديد مساحة ، وحدود الأراضى الممنوحة للشركة بالشروط المنصوص عنها فى الفقرتين الأولى والثانية من البند العاشر السابق ، يرجع الى الخرائط المرفقة بهذا . ومن المفهوم أن الأراضى الممنوحة بقصد انشاء الترع وتوابعها ، بدون دفع ضرائب أو اتاوات ، طبقا لنص الفقرة الأولى ، مبينة فى الخرائط باللون الأسود ، وأن الأراضى الممنوحة بقصد الزراعة ، والتي يدفع عنها بعض الرسوم ، طبقا لنص الفقرة الثانية ، مبينة فى تلك الخرائط باللون الأزرق . » .

« ويعتبر لاغيا كل عقد عمل ، بعد فرماننا المؤرخ فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، ويكون من شأنه أن يرتب للأفراد فى ذمة الشركة ، اما حقوقا فى التعويض ، لم تكن قائمة على تلك الأراضى فى ذلك التاريخ ، واما حقوقا فى تعويضات أكبر مما كان يحق لهم المطالبة به فى ذلك التاريخ » .

والبند الثانى عشر أدهى وأمر فى اهدار حقوق الأفراد ، أصحاب الأملاك الذين تنتزع من أيديهم ظلما وعدوانا . وفى تركهم فى الغالب لرحمة الشركة فى تقدير التعويض ، وكأن سكان تلك المنطقة من مصر ، قد فرض عليهم ، أن يتحملوا مصائب الاستعمار ، على يد فرديناند دى لسبس ، وبعدئذ على يد الانجليز ، أكثر مما فرض ، على باقى سكان مصر ، والله الأمر من قبل ومن بعد .

البند الثانى عشر : « تسلم الحكومة المصرية ، عند الاقتضاء ، للشركة ، الأراضى المملوكة للأفراد ، والتي تكون هناك ضرورة لحيازتها ^(١) ، من أجل تنفيذ الأعمال ، واستغلال الامتياز ؛ على أن تلتزم الشركة بأن تدفع لأصحاب هذه الأراضى التعويضات العادلة » .

(١) لم يبين النص من الذى يقدر هذه الضرورة ؛ وأريد ترك الأمر للشركة ، تقدرها طبقا لشهواتها ومطامعها .

« ويصير دفع التعويضات ، عن الاستيلاء المؤقت على الأراضي ،
أو عن نزع الملكية النهائي ، بالطرق الودية ، كلما كان ذلك ممكناً .
فاذا نشأ نزاع في هذا الأمر ، تتولى تقدير هذه التعويضات هيئة تحكيم
تكون اجراءاتها مختصرة وتتكون من (ا) حكم تختاره الشركة
(ب) حكم يختاره ذوو المصلحة و (ح) حكم فيصل نعيته نحن .
وتكون قرارات هيئة التحكيم هذه نافذة في الحال ، وغير قابلة
للطعن » .

ب - استغلال المناجم الدولة ومحاجرها بالمجان والاعفاء من
رسوم الجمارك .

هذا هو نص البند الثالث عشر من فرمان السعيدى العجيب :
« تعطى الحكومة المصرية للشركة صاحبة الامتياز - ولطول مدة
هذا الامتياز - الحق في استخراج جميع المواد اللازمة لأعمال البناء
والمحافظة على المباني والمنشآت التابعة للمشروع من المناجم والمحاجر
المملوكة للدولة وذلك بدون أن تدفع أية ضريبة أو رسم أو تعويض .
وفضلاً عن ذلك فهي تعفى الشركة من جميع رسوم الجمارك
ورسوم الدخول وغير ذلك مما تستورده الشركة من الخارج من آلات
ومواد أيا كانت مما يلزم لمصالحها المختلفة في أثناء اقامة المباني أو
الاستغلال (١) .

(١) يراجع البند التاسع من عقد الامتياز المؤرخ في ٣٠ نوفمبر
سنة ١٨٥٤ وكذا البند الأول فقرة ٢ من الاتفاقية المعقودة في ٢٣ ابريل
سنة ١٨٦٩ والاتفاقات الخاصة بالمحاجر المعقودة في ٣١ يناير سنة ١٩٠٦
و ٦ يناير سنة ١٩١٥ و ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ و ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٥
وكذا ما ورد عن محاجر جبل عتاقة في اتفاقية ٧ مارس سنة ١٩٤٩ .
وأما عن الاعفاء من الرسوم الجمركية فقد تنازلت الشركة عن هذا الحق
بموجب اتفاقية ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ . وفي ظل الاحتلال البريطانى نجحت
الشركة في استعادة هذا الاعفاء بموجب اتفاقية اول فبراير سنة ١٩٠٢ .

حياد القناة وحرية الملاحة

وقد أقحمت في هذا فرمان مسألة يختص بها القانون الدولي ، ولم
تجر العادة بأن ينص على مثلها في عقود خاصة ، وهى مسألة حياد
القناة ، وحرية الملاحة فيها للدول على قدم المساواة .

وأول من أوصى بهذا الحياد هو السياسى النمساوى ، ميترنيخ ،
اذ نصح لدى لسبس بأن يعمل على حيدة القناة ، ولكنه رأى أن
ينص على ذلك فى اتفاقية دولية ، وأقحمت هذه المسألة فى عقد ادارى
دون أن يكون ذلك محلها . ويظهر أن دى لسبس ، كان يرمى للخلط
بين الأمرين ، ليخرج مسائل القناة ، على الجملة ، من نطاق المسائل
الداخلية ، التى تعنى مصر دون سواها الى النطاق الدولى . ولكنه
اجتهاد فى غير موضعه ، لأن القانون الدولى لاشأن له البتة بالعلاقة
بين الشركة والحكومة المصرية ، كما سنين ذلك مستقبلا .

وهانحن نورد ترجمة البند الرابع عشر من فرمان :

« تقرر رسميا عن نفسنا وعن خلفائنا ، وبعد أن يصدق على ذلك
حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، بأن القناة البحرية
العظيمة من السويس الى القرمة ، والموانى التابعة لها ، ستفتح دائما
كطريق محايد لجميع السفن التجارية التى تعبر القناة من بحر الى
آخر ، وذلك بدون أى تمييز ، أو تخصيص أو تفضيل للأشخاص أو
الجنسيات نظير دفع الرسوم وتنفيذ اللوائح التى تضعها الشركة
العالمية صاحبة الامتياز لاستخدام هذه القناة وتوابعها » .

والذى يلاحظ على هذه الفقرة فوق كونها تعرضت لمسألة دولية
لاشأن للشركة بها ، ماياتى :

١ — لم يكن للوالى حق فى أن يتعاقد عن نفسه ، وعن خلفائه ،
لأن رئيس الدولة ، حتى لو كان مطلق السيادة ، لايملك أن يقيدسلطان
خلفائه .

٢ - تكلم عن دفع الرسوم وهو أمر تحدده الحكومة المصرية صاحبة السيادة على الأقليم ، ولا تحدده شركة خاصة .

٣ - أن الشركة تضع اللوائح ، والشركة لا تملك أن تضع اللوائح ، لأن اللوائح من أعمال السيادة ، ولا يستطيع رئيس دولة أن ينقل سلطة الدولة في اصدار اللوائح الى شركة ، أيا كان لونها وحجمها ، ففى هذا مخالفة للنظام العام . ولذلك يعتبر النص لغوا ، ولا يعمل به ، ولا يمكن أن يحتج على مصر بما ورد فيه .

البند الخامس عشر : « نتيجة للمبدأ المقرر في البند السابق لن تستطيع الشركة العالمية ، صاحبة الامتياز ، أن تمنح فى أية حالة من الحالات الى أية سفينة ، أو أية شركة أو أى فرد شيئا من الامتياز أو التسهيل لا تمنحه لجميع السفن وجميع الشركات وجميع الأفراد الآخرين فى ظروف مماثلة » .

وتعليقنا على هذا البند هو أن الذى يملك أن يمنح الامتياز أو التسهيل هو الحكومة المصرية صاحبة السيادة ، لأن مصر صاحبة القناة ، وما الشركة الا مأجور يأتى بأمر سيده ، وهذا السيد هو الحكومة المصرية وكل ما يخالف هذا المبدأ مقضى عليه بالبطلان .

أجل الامتياز ومحاولة تأييده

أما أجل الامتياز فهو تسعة وتسعون عاما والعياذ بالله . وأما محاولة مده فهي محاولة لفظية توحى بسوء النية المبيتة منذ أول وهلة ، ولكنها وردت على سبيل الافتراض ، ولا قيمة لها الا فى أنها كشفت عن نية الاستعمار المؤبد ، وذلك فى الفقرة الثالثة . واليك نص البند السادس عشر :

« حددت مدة الشركة بتسعة وتسعين عاما تبتدىء من انتهاء الأعماء ، وافتتاح القناة البحرية للملاحة العظمى ^(١) » .

(١) افتتحت القناة فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ أعنى أن الشركة ستموت باذن الله ، وتتسلم مصر القناة وما عليها فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

« وعند انتهاء هذه المدة تستولى الحكومة المصرية على القناة البحرية التى أنشأتها الشركة ، وعلى شرط — فى هذه الحالة — أن تتسلم الحكومة جميع المواد والمهمات المخصصة للخدمة البحرية بهذه المنشأة وأن تدفع قيمة ذلك للشركة ، بعد تقديرها اما بالطرق الودية أو بواسطة الخبراء (١) » .

« على أنه اذا احتفظت الشركة بالامتياز لمدة متتالية كل منها تسعة وتسعون عاما ارتفعت حصة الحكومة المنصوص عنها فى البند ١٨ بعده — عن المدة الثانية — الى ٢٠٪ وعن المدة التالية الى ٢٥٪ وهكذا ترتفع هذه الحصة بمقدار ٥٪ عن كل مدة على ألا تتعدى هذه الحصة أبدا ٣٥٪ من أرباح المشروع الصافية (٢) » .

فرض الرسوم من أعمال السيادة

وتنازل الدولة عنه لشركة ما باطل لمخالفته للنظام العام .

هذا ماسنقدم البرهان عليه فى الجزء الرابع من هذا الكتاب عند الكلام عن شركة قناة السويس . وأما الآن ، ونحن بصدد عرض قبائح فرمان السعيدى لسنة ١٨٥٦ فانا نكتفى بأن نورد هذا النص الباطل ، وهو نص البند السابع عشر من فرمان :—

« لأجل تعويض الشركة عن تفقات البناء والصيانة والاستغلال (٣)

(١) من الظلم البين أن تدفع الحكومة ثمنا لهذه المخلفات ، فليس لهذا شبيه فى عقود الامتياز ، وعند الخلاف فى التقدير تختص بالفصل المحاكم المصرية دون سواها . وانما المؤلم هو أن هذه الشركة الاستعمارية تمكنت مستعينة بالاحتلال البريطانى من أن تظفر فى كتابين متبادلين بينها وبين الحكومة المصرية فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ و ١٠ — ١٤ فبراير سنة ١٩٢٠ بما هو اخطر وهو شراء الحكومة للمنازل المقامة بمعرفة الشركة عند نهاية الامتياز .

(٢) هذه الفقرة زج بها فى هذا البند على سبيل الاغراء بالتجديد وكان اولى بها أن تأتى فى البند التالى الذى تكلم عن الحصص . ولنا مع الشركة بشأن تلك الحصص ونهب الشركة لحقوق الدولة المصرية كلام سيأتى فى الجزء الرابع الذى أفردناه لهذه الشركة .

(٣) سنبيين فيما بعد أن القناة بلغت جملة تكاليفها ١٠,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات ومصر خسرت فى القناة ١٦,٨٠٠,٠٠٠ من الجنيهات .

التي نص فرمان الحالى على أن تكون على عاتقها وحدها ، سمحنا لها منذ الآن ، وطوال مدة استغلالها المينة فى الفقرتين ١ و ٣ من البند السابق ، أن تفرض رسوما ، وتحصلها على الملاحة وارشاد السفن ، وسحبها وجرها ، ووقوفها عند مرورها فى القنوات والموانى التابعة لها ، وذلك على أساس تعريفه يكون للشركة حق تعديلها فى كل وقت على شرط :-

أولا - أن تحصل تلك الرسوم من جميع السفن بدون أى استثناء أو تفضيل ، وأن تؤخذ فى ظروف متشابهة •

ثانيا - أن تعلن هذه التعريفه قبل تطبيقها بثلاثة أشهر فى عواصم البلاد التى يهملها الأمر وفى أهم موانئها التجارية •

ثالثا - ألا تتعدى - فيما يتعلق برسم الملاحة الخاص - حدا أقصى هو عشرة فرنكات (ذهب) عن كل طن بحرى من حمولة السفن ، وعن كل فرد من الركاب •

وللشركة أيضا أن تحصل عن كل مأخذ للمياه تصرح به للأفراد الذين يطلبون ذلك طبقا للبند ٨ السابق رسما نسبيا بقدر كمية المياه المأخوذة ومساحة الأراضى المروية ؛ على أن يكون هذا الرسم طبقا لتعريفه تحددها الشركة » •

فئات الموائد للحكومة المصرية فى البند الثامن عشر

« ومع ذلك فانه فى مقابل الأراضى الممنوحة للشركة وللامتيازات الأخرى المعطاة لها بموجب البنود السابقة ، فائنا نحفظ لصالح الحكومة المصرية بحصة قدرها خمسة عشر فى المائة ، من صافى الأرباح عن كل سنة ، حسب ماتحدده وتوزعه الجمعية العمومية للمساهمين » •

وسيطهر للقارىء فى الفصل الخاص بالارتباكات والخسائر المالية ، أن الحكومة المصرية تنازلت عن هذه الحصة للبنك العقارى فى فرنسا

بموجب عقد مؤرخ في ١٢ مارس سنة ١٨٨٠ •
وباع البنك العقاري بدوره هذه الحصة الى شركة تأسست
خصيصا لاستغلالها ، واسمها « الشركة المدنية لتحصيل حصة الحكومة
المصرية في صافي أرباح شركة قناة السويس » ومقر هذه الشركة الآن
هو بنك الخصم الوطنى بباريس •

نصيب الأسد من الأرباح

البند التاسع عشر :

« تحدد بمعرفة قائمة الأعضاء المؤسسين الذين ساهموا بأعمالهم
أو دراساتهم أو رءوس أموالهم في تنفيذ المشروع قبل انشاء الشركة »
وبعد احتساب الحصة المنصوص عنها لحساب الحكومة المصرية في
البند ١٨ السابق يصير احتساب حصة أخرى للأعضاء المؤسسين أو
ورثتهم أو ذوى الحقوق عنهم ، قدرها ١٠ ٪ من مجموع أرباح
المشروع الصافية في العام » •

ومن هم الأعضاء المؤسسون ؟

ويحق لنا من الآن أن ننبه الى مسألة بالغة درجة الخطورة ،
سنضيفها في الجزء الرابع من الكتاب ، اذ نصفى حساب مصر
مع هذه الشركة • من هم الأعضاء المؤسسون ، الذين يقبضون
ويقبض ورثتهم جيلا بعد جيل نسبة ١٠ ٪ من الأرباح السنوية ،
ويتصرفون فيها بالبيع والشراء ، والرهن ؟! الى جيوب من ذهبت
وتذهب تلك الملايين من الجنيهات ، بل تلك القناطير المقنطرة من
الذهب والفضة ؟!

تقول الفقرة الأولى من البند التاسع عشر أن والى مصر ، هو
الذى يحدد أسماء هؤلاء المؤسسين ، هو الذى يعينهم ، فهل عينهم ؟!
نحن نتحدى شركة قناة السويس أن تقدم لنا كشفا يحمل توقيع

سعيد باشا ، أو ورقة رسمية من الحكومة المصرية ، تعين هؤلاء الذين يقبضون سرا ، تلك العشرة في المائة .

لا يوجد في محفوظات الحكومة المصرية كلها شيء يدل على أسماء هؤلاء المنتفعين المجهولين .

لم يعلن دي لسبس ، الثرثار ، أسماء هؤلاء . ولم يعلن شارل رو الأب ، ولا شارل رو ، الابن ، أسماء هؤلاء .

انى أنقل هنا شهادة عالم ايطالى كبير هو الأستاذ « انجلو ساماركو Angelo Sammarco » أنقلها من مذكرة له بعنوان « الحقيقة عن قناة السويس » La Vérité sur la Question du Canal de Suez ، والمذكرة موجودة بـ محفوظات قصر عابدين العامر . يقول البروفسور « ساماركو » هذا :

« ان دي لسبس ، الذى اشتهر بالمبالغة والسخاء ، في نشر وثائق قناة السويس ، لم ينشر قط قائمة أسماء المؤسسين . مع أن هذه الوثيقة من أهم الوثائق ، ويجب أن يرد أسماء المؤسسين ، في مستخرج رسمى . ولا توجد مثل هذه القائمة ، بين وثائق قناة السويس التى يحتفظ بها قصر عابدين (العامر) . وانما توجد نسخة واحدة ، يحفظها موثق الشركة في باريس » .

« وقد طعن على شرعية هذه الوثيقة ، كما نعلم ، في مناسبات عدة من جانب بعض الورثة أو من آلت اليهم حقوق المؤسسين ممن لم ترد أسماءهم بالقائمة . وفي كل الحالات رفضت الدعاوى المرفوعة منهم لأن الشركة كانت تدفع بالسقوط بمضى المدة . ولكن لم ترفع قضية واحدة ضد الشركة من المؤسسات العامة ، كالغرفة التجارية بالبندية ، أو اللويد تريستينو ، والغرفة التجارية في تريستا ، ومن المعتقد أن تلك المؤسسات لابد أن تكون بين المؤسسين لأنها ساهمت في المشروع قبل أن تتأسس الشركة ، ولا يمكن أن يدفع في مواجهة تلك المؤسسات بالتقادم ، لأنها مؤسسات عامة وتخضع لرقابة حكومية » .

دى لسبس يحاى نفسه أو حاباه صاحبه

هذا هو نص البند العشرين :

« فيما عدا المدة اللازمة لتنفيذ الأعمال ، يعين صديقنا ووكيلنا ، مسيو فرديناند دي لسبس ، رئيسا ومديرا للشركة بصفته أول

المؤسسين للمشروع ^(١) ، وذلك لمدة عشر سنوات تبتدىء من يوم سريان مدة الامتياز وقدرها تسعة وتسعون عاما حسب ما هو منصوص عليه في البند ١٦ السالف الذكر » .

البند الحادى والعشرين :

« نصادق على اللائحة المرفقة بهذا والخاصة بالشركة التى أنشئت تحت اسم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ^(٢) ، وهذا التصديق هو بمثابة تصريح بإنشاء الشركة فى صورة الشركات المساهمة وذلك ابتداء من يوم تمام الاكتتاب فى رأسمالها » .

البند الثانى والعشرين :

« اظهرا لما نعلقه من الأهمية على نجاح هذا المشروع نعد الشركة بصادق معونة الحكومة المصرية لها ، وندعو بموجب هذا فرمان ، الموظفين والعمال القائمين على خدمة جميع مصالحنا أن يمدوها فى جميع المناسبات بالمساعدة والحماية » .

« ويكون لمهندسينا لينان بك وموجيل بك ، الذين نضعهما تحت تصرف الشركة لإدارة ما تأمر به من الأشغال ومباشرتها الرقابة العليا على العمال ، ويكون عليهما تنفيذ اللوائح الخاصة بسير العمل » .

البند الثالث والعشرين :

« تلغى جميع النصوص الواردة فى فرماننا الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وغيره ، التى تتعارض مع شروط والتزامات قائمة الاشتراطات الحالية التى تصبح وحدها دستور الامتياز الذى تطبق عليه » .

(١) تتقاضى عائلة دى لسبس حتى الآن ، حصة التأسيس ، وينتخب من بينها باستمرار عضو فى مجلس إدارة شركة قناة السويس .
(٢) لم تكن الشركة قد انشئت فاللائحة باطلة لهذا السبب ، ولكونها مخالفة النظام العام . والشركات لا يصادق على وجودها قبل أن توجد .

لا قيمة لهذا الفرمان لأنه علق على شرط مصادقة الباب العالى

وفيما عدا العيوب التى بينها بمناسبة عرض كل مادة من مواد ذلك الفرمان الباطل لمخالفته لمبادئ القانون ، جدير بنا أن نقرر هنا أنه فى غير حاجة لبيان تلك العيوب ، فان هذا الفرمان قد علق على شرط موافقة الباب العالى ، ولذلك ما كان ينبغى بخال أن يعمل به ، أو أن يشرع دى لسبس فى أعمال الحفر أو نحوها قبل تلك الموافقة . ولا يمكن الاحتجاج على مصر بمادة واحدة من مواده ، لأن الباب العالى لم يصادق عليه ، بل صادق على اتفاقية أخرى أبرمها الخديو اسماعيل فى سنة ١٨٦٦ .

أما تعليق الفرمان على مصادقة الباب العالى فظاهر فى عبارة هذه الوثيقة ، التى أرفقت به : —

« الى صديقى المخلص ، كريم المحتد ، عالى المقام

مسيو فرديناند دى لسبس

نظرا لأن الامتياز الممنوح للشركة العالمية لقناة السويس ، يجب أن يصدق عليه من صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، فانى أرسل لكم هذه الصورة الرسمية لكى تباشروا انشاء هذه الشركة المالية ؛ أما أعمال حفر البرزخ فيمكن للشركة أن تباشرها هى عند ما يصلنى التصريح بها من الباب العالى » .

وزيد فى قبح فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ لائحة الشركة الملحقه به ،
والتي صدق عليها محمد سعيد باشا بكتاب هذه ترجمته (١) :

(١) ترجمة هذه اللائحة بالكامل واردة فى باب الوثائق برقم ١٠ بملاحق هذا الجزء من كتابنا .

« نحن محمد سعيد باشا والى مصر

» بعد الاطلاع على مشروع لائحة الشركة العالمية لقناة السويس البحرية وملحقاتها الذى قدمه لنا المسيو فرديناند دى لسبس ، والذى يبقى أصله المكون من ثمانية وستين بنداً محفوظاً فى دفترخاتنا » •

« نقرر اعطاء موافقتنا على تلك اللائحة لكى تلحق بفرماننا الخاص بالامتياز وبقائمة الشروط والالتزامات المؤرخة فى هذا اليوم » •

عمل بالاسكندرية فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ • خاتم الوالى •

هذه اللائحة أعطت للشركة كل شىء ، ولم تعط الحكومة المصرية شيئاً ، الا النذر اليسير ، وقد أكدت بتفصيل أشد خطراً ما سعى اليه فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ والفرمان الذى تقدمه لجعل تلك المؤسسة دولة فى داخل الدولة • ولكن الكثير من هذه النصوص قضى عليها المغفور له اسماعيل باشا بالزوال فى اتفاقية فبراير سنة ١٨٦٦ ، وبعضها باطل لمخالفته للنظام العام • ومما هو جدير بالملاحظة فوق ذلك أن تلك اللائحة أو بعبارة أصح ، مشروع اللائحة ، كانت كالفرمان معلقة على شرط مصادقة الباب العالى ، فما لم يوافق عليه الباب العالى ليست له قيمة قانونية • ونحن اذ نستعرض بعض نصوصها هنا ، لا نعرضها لأنها النصوص المعمول بها ، بل نبين التاريخ ونكشف الى أى مدى تورط سعيد باشا فى تسليم مصالح البلاد العليا لدى لسبس •

والى القارىء ما رأينا ابداءه من الملاحظات على بنود اللائحة

أولاً — جاء بفرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ أن مركز الشركة الرئيسى Raison Sociale بالأسكندرية ؛ وأكدت اللائحة هذا المعنى فى البند الثالث ولكنها تزايدت فى هذا البند فتكلمت عن شىء آخر اسمه مركز ادارى domicile administratif ولا ندرى أنه يوجد فى أنظمة الشركات المساهمة شىء اسمه مركز ادارى ، وما قيمته القانونية بجانب المركز الرئيسى؟! • يقول البند الثالث المشار اليه «مركز الشركة الرئيسى بالاسكندرية، ومقر ادارتها فى باريس » •

ولكن هذا المركز الرئيسى المقول عنه لم يفتح حتى الآن فى مدينة الاسكندرية ، وابتلعه المركز الادارى فى باريس حتى صار هذا الأخير هو كل شئ . الا أن هذه المغالطة لاتنفى أن وضع الأمور فى نصابها قانونا يجعل مركز الاسكندرية الذى لم يفتح بعد هو المعول عليه ، والسلطة التى اغتصبها مكتب الشركة فى باريس سلطة باطلة ، منتزعة على حساب المبادئ القانونية وضد أنظمة الشركات ، وسنعرض لكل هذا تفصيلا فى الجزء الرابع من الكتاب .

ومع ذلك فإن واضع اللائحة جنح الى التلاعب اللفظى ، وأراد أن يعطى لمكتب باريس ما ليس له من الحقوق فأفرد الباب الثامن للكلام عن الاختصاص القضائى والمنازعات ، وأخرج الشركة من سلطان القانون المصرى والقضاء المصرى بهذه النصوص :

البند الثالث والسبعون

« بما أن هذه الشركة منشأة بموافقة الحكومة المصرية فى صورة الشركات المساهمة المشابهة لمثيلاتها المصرح بها من الحكومة الفرنسية فهى خاضعة للمبادئ التى تعامل بها هذه الشركات الأخيرة . » وعلى الرغم من أن مركز الشركة كائن بالاسكندرية فانها تتخذ لها محلا قضائيا مختارا فى مقرها الادارى بباريس . وهذا المحل المختار هو الذى يحدد جهة التقاضى ، وهو الذى يجب أن ترسل اليه جميع الاعلانات القضائية للشركة » .

البند الرابع والسبعون

« جميع المنازعات التى قد تنشأ فيما بين الشركاء بشأن تنفيذ اللائحة الحالية أو بخصوص مسائل تتعلق بالشركة يفصل فيها محكمون يعينهم أطراف الخصومة ، على ألا يزيد عدد المحكمين الذين يعينهم الخصوم الممثلون لمصلحة واحدة عن محكم واحد » .

« ويرفع الاستئناف عن أحكام هؤلاء المحكمين أمام محكمة استئناف باريس » .

البند الخامس والسبعون

« المنازعات التى تتصل بالصالح العام والجماعى للشركة لا يمكن توجيهها سواء ضد مجلس الادارة ، أو ضد أحد أعضاء هذا المجلس الا باسم مجموعة المساهمين وبموجب قرار من الجمعية العمومية » .

« وعلى كل مساهم يرغب فى اثارة نزاع من هذا القبيل أن يبلغ الأمر الى مجلس الادارة قبل اجتماع الجمعية العمومية بخمسة عشر يوما على الأقل ، وأن يدعم طلبه بما لا يقل عن عشرة توقيعات لمساهمين يستطيعون حضور اجتماع الجمعية . وفى هذه الحالة يجب على مجلس الادارة أن يدرج هذا الموضوع فى جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية »

« فاذا رفضت الجمعية العمومية الاقتراح ، استحال على أى مساهم أن يثير الموضوع أمام القضاء لصالحه الخاص . أما اذا قبلته الجمعية وجب عليها أن تعين قومسيرا أو أكثر لمتابعة النزاع » .

« وفى هذه الحالة لا توجه الاعلانات التى تقتضيها الاجراءات الا الى هؤلاء القومسيرين ، ولا يمكن فى أى حال من الأحوال أن توجه هذه الاعلانات الى المساهمين شخصا » .

ولكن المففور له الخديو اسماعيل ، قضى على هذه الفوضى فى البند ١٦ من اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ ، فتم تعديل الفقرة ٢ من البند ٧٣ فيما يختص بتحديد جهة الاختصاص انقضائى والاعلانات القضائية ، وعلى ذلك أصبح النزاع الذى ينشأ بين الشركة والأفراد ، أو بين الشركة والحكومة المصرية ، من اختصاص المحاكم المصرية دون سواها ، ويقضى فى تلك المنازعات طبقا للقوانين المعمول بها فى الديار المصرية .

ثانيا — اعطاء سلطات واسعة لمجلس الادارة

(١) بمقتضى البند الثلاثين « يعين مجلس الادارة من بين أعضائه كل عام رئيسا وثلاثة وكلاء للرئيس ، ويجوز دائما إعادة انتخاب الرئيس والوكلاء » .

الا أن هذه الفقرة كلها لم تلغ ما تقرر في فرمان السابق من أن الحكومة المصرية هي التي تعين رئيس مجلس الادارة ، ذلك لأن النص القديم هو نص فرمان ، والفرمان لا تنسخه لائحة ، ولأن مجلس الادارة جزء من الشركة ، والشركة تستمد وجودها من سلطان الحكومة المصرية ، ويعتمد كيانها على سيادة الدولة المصرية ؛ وكل ما يمكن أن يقال شرحا لهذا البند الذى ورد فى تلك اللائحة هو أن المجلس يرشح الرئيس ، ولكن الحكومة المصرية هي التي تصادق ، أولا تصادق على تعيينه • والا لو كان هذا النص قد ألغى النص السابق لتحتم الغاء البند الخاص بتعيين دى لسبس رئيسا للشركة لمدة عشر سنوات من تاريخ افتتاح القناة ؛ وهذا النص لم يرد فى مشروع اللائحة •

(ب) طبقا للبند الرابع والثلاثين من اللائحة ، يقضى مجلس الادارة بما يراه فى المقترحات التي تقدمها لجنة الادارة فيما يتعلق بما يأتى :-

١ - تعيين ورفت موظفى الشركة ووكلاءها وتحديد أعمالهم ومرتباتهم •

٢ - تشغيل المال الفائض لمدة مؤقتة •

٣ - الدراسات والمشاريع والخرائط والمواصفات اللازمة لتنفيذ الأعمال •

٤ - الصفقات الجراف •

٥ - شراء وبيع واستبدال العقارات وشراء البواخر والآلات اللازمة لتنفيذ الأعمال واستغلال المشروع •

٦ - الميزانية السنوية •

٧ - تحديد وتعديل الرسوم من كافة الأنواع التي يتعين تحصيلها طبقا للامتياز ، وكذا شروط تحصيل الرسوم •

٨ - التصرف فى المال الاحتياطى •

٩ — التصرف فى أموال المعاشات والاعانات والتشجيع الخاصة بالموظفين •

١٠ — تنظيم خزانة الودائع فيما يختص بالأسهم والسندات المتعلقة بالشركة

(ح) أباحت المادة الخامسة والثلاثين من اللائحة لمجلس الإدارة أن ينقل كل أو بعض سلطاته الى واحد أو أكثر من أعضائه أو من موظفى الشركة وغيرهم ، وذلك بموجب توكيل خاص يعطى عن عملية أو أكثر أو عن موضوع أو أكثر •

وبهذا النص ضمن دى لسبس لنفسه ، ولمن يأتى بعده من الرؤساء ، أن يكونوا دكتاتوريين ، يتصرفون كما يحلو لهم •

(د) ابتدعت اللائحة فى الباب الرابع شيئا اسمه « لجنة الإدارة » هى موجز لمجلس الإدارة تتألف حسب البند السابع والثلاثين من الرئيس ومعه أربعة من أعضاء مجلس الإدارة ، وتجتمع هذه اللجنة مرة فى كل أسبوع ، وكلما دعاها الرئيس ، وسلطاتها الواردة فى البند الأربعين هى نفس سلطات مجلس الإدارة تقريبا •

والمقصود بهذا التعقيد تحايل للتخلص من الأعضاء الغير فرنسيين ، وتركيز السلطة كلها فى يد الرئيس ، وأقرب المقربين له ، وسنين فيما بعد أن دى لسبس ، قد حشد فى الشركة أقرباءه وأنسبائه ومحسوبيه •

ثالثا — أفرد الباب الرابع المواد من ٣٧ الى ٥٤ للكلام عن الجمعية العمومية وسلطاتها واجتماعاتها كلاما مسهبا ، ولكنه لم يعين المكان الذى تعقد فيه اجتماعاتها ، وسنبعث فيما بعد حكم القانون ، فيما اذا كانت الاجتماعات التى تعقدها فى باريس صحيحة أم لا •

رابعا — منح البند التاسع والعشرين حصة من صافى الأرباح لأعضاء مجلس الإدارة قدرها ٣/٠ • وقد خفضت الى ٢/٠ بمقتضى قرار صدر من الجمعية العمومية فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧١ وصادقت عليه الحكومة المصرية فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧١ •

واذا علمنا أن هذه الحصة بلغت في سنة ١٩٥١ مائتي ألف جنيه وأن جميع الأعضاء أوجلهم من ضباط الجيش ورجال السلك السياسي المتقاعدين ، وأن العضوية منحة تعطى لذوى النفوذ أيا كان جنسهم عرفنا أن هذه المكافأة ليست الا رشوة مقنعة تجعل العضو يعرض على عضويته بالنواجذ مضحيا بكثير من الاعتبارات • ومدة العضوية ثمان سنوات قابلة للتجديد •

خامسا — طبقا لنص المادة ٥٧ لا تكون قرارات الجمعية العمومية الخاصة بتعديل اللائحة نافذة الا بعد موافقة الحكومة المصرية •

وسنبين في الكتاب الرابع الى أى مدى احترمت الشركة هذا النص وفوق ذلك كان ينبغى ألا يكون لأى قرار يصدر من الجمعية العمومية فى أى أمر صغر أو كبر أية قيمة قانونية ، الا اذا وافقت عليه الحكومة المصرية ، لأن مصر صاحبة القناة ، وسيدتها ، ومن الجائز ، بل حدث دائما أن تعارضت قرارات الجمعية العمومية مع مصالح مصر ومقتضيات سيادتها •

سادسا — تناول البند السادس والستين من اللائحة مسألة استهلاك الأسهم فقال : « تستهلك الأسهم فى مدى تسعة وتسعين عاما طبقا لكشف الاستهلاك المعمول نقاذا لهذه اللائحة » •

« ويجرى هذا الاستهلاك طبقا لما هو مبين فى البند ٦٢ من حصيلة الـ ٤٪ الخاصة بالأسهم التى تدفع قيمتها بالتتابع عاما بعد عام » •

« فاذا حدث فى سنة أو أكثر أن إيراد المشروع الصافى لا يكفى لسداد قيمة الأسهم الواجب استهلاكها أخذ المبلغ اللازم لاستيفاء مال الاستهلاك من الاحتياطى ؛ وفى حالة عدم وجود احتياطى فمن أول إيرادات صافية للسنوات التالية وذلك بطريق التفضيل والأسبقية على كل توزيع لحصص الأرباح •

« وتعين الأسهم التى تستهلك بطريق القرعة العلنية التى تعمل فى

كل عام في مقر الشركة (المفروض أن المقر بالاسكندرية وجرى العمل ضد هذا) ، وذلك في المواعيد ، وبالطريقة التي يحددها مجلس الادارة •

واذا كانت اللائحة قد أجازت للشركة زيادة رأس المال ، فان عملية استهلاك الأسهم تجري اذن في حلقة مفرغة ، وقد حدث أن ضاعفت الشركة أسهمها ورفعتها في سنة ١٩٢٤ من أربعمئة ألف الى ثمانمئة ألف سهم ؛ وفي هذا تفويت للغرض من الاستهلاك • ويقال أيضا أن أسهما مستهلكة تباع حاليا في الأسواق العالمية ، وتعود للتداول • وهذا كله سيكون مثار جدل ••

سابعا — في باب النصوص المؤقتة ، تناول البند السابع والسبعين أسماء أعضاء أول مجلس ادارة ، الذي عين مدته بأول خمس سنوات تتلو فتح القناة البحرية ، وذلك علاوة على مدة الحفر •

ولكن النص الفرنسى لللائحة أورد نقطا بيضاء في مكان هذه الأسماء والأصل التركى الموجود بمحفوظات قصر عابدين العامر ذكر أسماء هؤلاء وهم : دى لسبس (للرئاسة طبعا) ، والقنصل الهولاندى الذى ذكرناه كثيرا واسمه روينير ، الذى كان عينا على الوالى ، وكوراد ، وماك لين الانجليزى ، ونيجريللى النمساوى ، ورينيه الفرنسى ، وليسو ، وريفوليتا ، وباليكوبا ، ورائدل ، ولينتز ، وهاريس •

ثامنا — ذكر البند السابع من اللائحة أن أوراق الأسهم والسندات التى يحدد مجلس الادارة شكلها وطرازها تكون باللغات التركية والألمانية والانجليزية والفرنسية • وأما اللغة العربية فلم يطمع واضع اللائحة لها أى وزن ، وكأن مصر لا شأن لها بالقناة ، ولا بشركة القناة •

تلك ملاحظات سريعة أبديناها ريثما نتناول كيان شركة القناة على التفصيل فى الكتاب الرابع الذى أفردناه لها • وذكرنا تلك الملاحظات والبنود لنبين للقارئ أن فرمانى سعيد باشا وكذلك اللائحة كانت غرما على مصر وغنما كاملا لدى لسبس وجماعته • وليس ثمة تكافؤ البتة فى هذه العقود بين حقوق الطرفين والتزاماتهم ؛ ولا ننفردها بهذا

الرأى ، بل يشايعنا فيه بعض الغربيين الذين نظروا للمسألة نظرة بريئة ونحن نسوق هنا الى القراء نص كتاب بعث به المسيو دى « روزيتى » De Rossetti ، قنصل توسكانيا ، الى وزارة خارجية « فلورنسا »^(١) ، وفيه علق على فرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ فقال « لست بحاجة لأن أشرح لسعادتكم كيف أن الامتيازات التى منحها سمو الوالى فيها مزايا هائلة لدى لسبس ، وللشركة المستقبلية التى سيؤسسها ؛ ولا ريب أنه ما كان فى مقدور رجل آخر أن يظفر بما ظفر به من أية حكومة من حكومات العالم » ، بل وأكثر من هذا نفس أعضاء جمعية الدراسات السالفة الذكر ، وهم فرنسيون قد بهرتهم تلك المزايا العجيبة التى نالها دى لسبس ، حتى حسبوها أضغاث أحلام ، مما لا يتصوره أى عقل^(٢) ، ولقد عبر بحق عن هذه الفوضى الأستاذ « انجيللو ساماركو » ، فى مذكرته المعنونة حقائق عن قناة السويس ، فقال عن الموقف بين مصر ودى لسبس ، أنه يتلخص فى الجملة التى يقولها عامة المصريين « سكتنا له ، دخل بحماره » !!

تأسيس الشركة

ان تلك اللامحة التى أسلفنا الكلام عنها ، لم تكن من عصارة تفكير فرديناند دى لسبس وحده ، ولم يشترك فيها الجانب المصرى بقليل أو كثير ، بل قدمت للوالى فوقها دون تدبر أو استشارة .

أما الجبارة الدهاة الذين صاغتها أقلامهم فهم فرنسيون ، كانوا قد لاذوا بفرديناند دى لسبس ، وانا لنورد أسماءهم للذكرى وللتاريخ ، ذكرى شبح مخيف ، قضى على حياة أجيال بأسرها . هؤلاء هم المسيو « دى شانسل » de Chancel ، وكان يشغل وظيفة مدير الحركة فى سكك حديد أورليانز ، وموثق العقود الفرنسى « موكار » Moquard

(١) أرشيف الدولة فى فلورنسا ، رقم ٢٥٥٣ بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٥٤ .

(٢) يراجع كتاب جيورجى وديفورفيرونس الذى تقدمت اليه الاشارة ص ١٨٠ - ١٨١ .

وصديق لدى لسبس كان محاميا لدى محكمة السين، وهو «دينورماندى» Denormandie^(١) أولئك هم الزبانية الأوائل الذين قضوا أكثر من سنة ، منذ صدور فرمان الأول حتى وضعوا فرمان الثانى واللائحة، وكانوا يجتمعون فى المنازل بمعدل مرتين على الأقل فى كل اسبوع ، فقدموا للاستعمار أجل خدمة ، وعرفوا كيف يوضع الخنجر فى قلب مصر . وىروى « شارل رو » الأب ، وهو من معاصرى ذلك الزمان ، ماسمعه بالحرف الواحد من أحد أولئك الموثقين وهو المحامى دينورماندى فيقول : « ان مسألة تحديد رأس المال ، بمائتى مليون فرنك ، موزعة على أربعمائة ألف سهم ، كل منها يساوى خمسمائة فرنك ؛ ومسألة المركز الرئيسى الذى حدد فى مدينة الاسكندرية ، والمحل الادارى الذى تقرر انشاؤه فى باريس ؛ تلك المسائل وما اليها ، كانت هينة علينا ، فلم تكن صياغتها بالشىء الذى يستعصى على أقلامنا » .

« ولكن العقد التى لا تحل كانت فيما يلى :

« نحن حيال شركة ، يجب أن تنشأ لصالح جنسيات مختلفة ، فكيف نكون مجلس الادارة ؟

« وكم يكون عدد أعضاء هذا المجلس ؛ وكيف يتجدد تشكيل المجلس فى حالات الوفاة والاستقالة ؟ وما هى الضمانات التى تطلب من أعضاء مجلس الادارة ؟ وما هى السلطات التى تخول لهم لضمان حسن سير العمل ، وكيف تحدد هذه السلطات ، حتى لا تطغى مصالحهم الشخصية ؟ وأخيرا ، كيف نصوغ حدود سلطات هؤلاء الرجال الذين يمثلون مصالح على درجة كبيرة من الخطورة ، والذين يلقى على كاهلهم فى كل يوم أمر نجاح هذه المؤسسة دون تعريضها للخطر ؟ » .

« حتى اذا فرغنا من ذلك ، اشتغلنا بأمر لجنة الادارة ، وتشكيلها ، وسلطاتها ، وما يتخذ من اجراءات لمنع سوء استعمال السلطة » .

(١) شارل رو : برزخ وقناة السويس - الجزء الأول ص ٢٨١ .

« وعقدة العقد بالنسبة لنا ، هي الجانب القانونى فى الموضوع ،
وذلك لتعدد الجنسيات التى يعنىها أمر هذه المؤسسة » •

« وقررنا أن تتأسس الشركة بموافقة الحكومة المصرية ، فى شكل
شركة مساهمة ، شبيهة بالشركات التى تعتمد عليها الحكومة الفرنسية » •
« وقررنا أن نخضعها للمبادئ التى تخضع لها الشركات الفرنسية » •

« وأخيرا ، تراءى لنا ، أنه بالرغم من أن مركز الشركة الرئيسى
بالاسكندرية ، فيجب أن يكون محلها القضائى المختار فى مقر ادارى
فى باريس ، تعلن الى الشركة فيه الاعلانات القضائية حتى تكون
صحيحة » •

« وهناك نقطة أخرى كانت على جانب كبير من الأهمية ، وهى
مسألة حل المنازعات التى قد تطرأ » •

« ورأينا ، أنه يجب بقدر الامكان ، أن يحل عقد تأسيس الشركة
المشكلات التى قد تثيرها هذه النقطة » •

« وعلى ذلك قلنا أن كل المنازعات التى تثور بين الشركاء ، أى بين
المساهمين ، حول تطبيق عقد التأسيس ، أو تنفيذ الأعمال ، يفصل فيها
محكمون ، يختارهم أطراف النزاع ، بشرط ألا يعين أكثر من محكم
واحد ، لجميع الأطراف الذين تجمعهم وحدة المصلحة » •

« ورأينا أن يكون استئناف أحكام المحكمين أمام محكمة استئناف
باريس » •

« وقررنا منع اثاره هذه المنازعات ضد مجلس الادارة ، أو ضد أحد
أعضائه ، اللهم الا باسم مجموعة من المساهمين ، وبعد مداولة فى الجمعية
العمومية ، وعلى أساس ما يتقرر فيها » •

« ومما لا شك فيه ، أنه كان من الخطر البين أن تترك لمثبرى
الخصومة فرصة اثاره عدة منازعات حول موضوع واحد » •

« وأخيرا ، تراءى لنا ، أنه من باب محاكاة التشريع الفرنسى ، يجب أن تخول الحكومة المصرية حق ندب قومسير خاص لها يمثلها أمام مركز الشركة الادارى » •

« وقبل أن تجمع الاكتتابات ، التى يتألف منها رأسمال قدره مائتى مليون من الفرنكات ، ثور مسألة ذات بال ، ذلك أن المسيو دى لسبس لابد أن يقدم للشركة ، وهى تحت التأسيس ، كرصيد لها عقود الامتياز التى جادت بها أريحية والى مصر » •

« ونحن نعلم كم أسىء استعمال مثل هذا الرصيد فى صياغة عقود تأسيس الشركات • وأنا أستعمل تعبير اساءة الاستعمال ، وأقصد بذلك اساءة تقدير الرصيد الذى يدخل فى موجودات الشركة » •

« ويسعدنى أن أقرر أن هذه المسألة لم تعرض ، بل أن المسيو دى لسبس أعطى الشركة بالمجان عقود الامتياز التى هى ذات قيمة عظيمة جدا ، وكان يمكن بوجه حق أن يقبض عنها ثمننا ضخما » •

« والآن سأبين لكم كيف أمكن جمع رأس المال البالغ مائتى مليون من الفرنكات ؟ وكيف اكتسب فيه الجمهور ، وكيف أعلن عن الاكتتاب ؟ » ومن نافلة القول أن أذكر أن البيوت المالية الكبيرة فى باريس كان يسعدها أن تقدم معونتها ، وما كان فى ذلك غضاضة من الناحية القانونية • « وسأروى هنا واقعة لا زالت عالقة بذاكرتى » •

« فى تلك الآونة ، توجهت ذات صباح الى منزل المسيو دى لسبس لأتباحث معه فى شأن مما كلفنا به » •

« وكان ينتظره غيرى كثيرون فى صالون من صالونات منزله ، فرأيت رجلا خارجا من مكتبه ، وهو « أدولف فولد » ، أحد أبناء « أشيل فولد » وكنا زملاء فى مدرسة « سان لوى » ، وتربطنا معرفة سابقة ، وقد حضر الى دى لسبس نيابة عن بيت فولد المعروف ••••• » •

وروى أنه لما دخل على دى لسبس سأله عما اذا كان يعرف ذلك

الرجل • فقال نعم • فأجاب دى لسبس بأنه لا يستطيع أن يتعامل معه ، ولا مع أمثاله من رجال البنوك ، لأنهم يأبون إلا أن يفرضوا عليه مشيئتهم ؛ ولذلك قرر دى لسبس أن يعرض بنفسه الأسهم للاكتتاب ، دون أن يستعين بالبنوك ، ولا بغيرها • وأنه سيتصل بالجمهور مباشرة • وذكر شاهد العيان المشار اليه شيئا عن منافسى دى لسبس ، ولعله قصد جماعة سانت سيمونيان ، وأنهم رفعوا دعوى ضد دى لسبس ، ونظرت أمام محكمة السين ، وكان يمثلهم المحامى جول فافر •

والذى يعنينا من نقل رواية المحامى « دينورماندى » ، وهو الذى يصح أن يقال عنه ، شهد شاهد من أهله ، هو اعترافه بالصعوبات التى كانت تصادفهم فى عقد تأسيس الشركة ، وأنه بالرغم من أن مركزها الرئيسى بالاسكندرية ، افتعلوا ما سموه بالمحل المختار ، أو الادارى فى باريس ابتغاء تخليصها من سلطان القانون المصرى ، ورقابة المحاكم المصرية • واعترافه بأن دى لسبس ، قد ظفر من سعيد باشا فى عقود الامتياز بمغانم كثيرة ، ومع ذلك أهملوا مصالح مصر عامدين ، بل صاغوا الشروط كلها ضدها ، وأدخلوها على سعيد باشا ، وهكذا قدر لعصابة تافهة اختارها دى لسبس أن تقطع من حياة مصر السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية قرنا كاملا من الزمان •

ولقد أبى دى لسبس أن يعطى البنوك ما طلبت من العمولة ، فاتخذ مكتبا صغيرا فى ميدان « فاندوم » Vendôme ، ومنه طرح الأسهم فى الاكتتاب العام فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٥٨ وتغطى الاكتتاب فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٨ • وتلك قائمة المكتتبين حسب الدول التى ينتمون اليها •

فرنسا	٢٠٧,١١١	سهما
بلجيكا	٣٢٤	سهما
الدانيمرك	٧	أسهم
نابولى	٩٧	سهما

الامبراطورية العثمانية	٩٦,٥١٧	سهما
برشلونة (أسبانيا)	٤,٠٤٦	سهما
روما	٥٤	سهما
الأراضي المنخفضة	٢٦١٥	سهما
البرتغال	٥	أسهم
بروسيا	١٥	سهما
تونس	١٧١٤	سهما
بيمونت	١٣٥٣	سهما
سويسرا	٤٦٠	سهما
توسكانيا	١٧٦	سهما

ومن تلك القائمة يبدو جليا أن الفرنسيين كانوا أكثر اقبالا على الاكتتاب من غيرهم ، على أن دي لسبس احتفظ بنصيب من الأسهم قدره ٨٥ر٥٠٦ سهما ليعطيه لرعايا انجلترا والنمسا وروسيا والولايات المتحدة ليضمن تأييد تلك الدول . ولم يدخل في حسابه أن يعطى مصر شيئا ؛ ولكن الدول المذكورة رفضت الاكتتاب وأهملت دعوة دي لسبس ، وبارت تلك الكمية الكبيرة من الأسهم ، فتوجه الى صديقه سعيد وباعها كلها له وعلى ذلك اشترت مصر من الأسهم ٨٥ر٥٠٦ وذلك علاوة على ما اشترته كجزء من بلاد الدولة العثمانية وأصبحت مصر تملك من أسهم شركة القناة ٤٤٪ من المجموع البالغ أربعمئة ألف سهم .

وما كان في وسع دي لسبس أن يجد مكتتبين يغامرون بأموالهم لولا أن العملية مضمونة الربح ، ولولا المزايا الفذة التي منحهم أيها سعيد باشا بغير مقابل ، والشروط المغرية التي تضمنتها عقود الامتياز ، ولولا أن مصر قد دفعت من خزائنها مجانا جميع مصاريف الأبحاث والدراسات ، بل والتنقلات التي قام بها دي لسبس ومعاونوه هنا وهناك ، إذ أعطاه صديقه سعيد في بداية الأمر خمسمئة ألف ريال ، ولم يقدم عن ذلك أى حساب ؛ ولقد اعترف دي لسبس نفسه بتلك

الأريحية المبالغ فيها فيما سطره من رسائل بعث بها الى المقررين اليه (١) ولقد استعمل دي لسبس جانبا من هذا المال الذى دفعته مصر بغير مقابل فى رشوة بعض بطانة الامبراطور نابليون الثالث ، وبعض الساسة الفرنسيين ليضمن تأييد فرنسا التام لمشروعه ، فلم يكن هذا التأييد بغير ثمن ؛ ولقد أثار بعض كتاب فرنسا الاتهامات ، حتى قرروا أن دي لسبس اشترى ذمة الأمير نابليون ، ابن أخ الامبراطور • وكان سعيد مسرفا فى العطاء الى حد الهوس ؛ ودي لسبس نفسه معترف فى البيان الذى ألقاه فى المجلس الذى عقده توطئة لتأسيس شركة قناة السويس فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨ ، بأن سعيد باشا كان يدفع له شهريا ثلاثين ألف فرنك ، أى نحو ألف ومائتى جنيه ذهبيا ؛ بل توجد وثيقة أخرى ، اعترف فيها دي لسبس بأن سعيد باشا قد أبدى استعداداه لأن يدفع من خزانة مصر جميع ما تتكلفه أعمال قناة السويس • وتلك الوثيقة هى رسالة خاصة من دي لسبس الى صديقه « ه • لافوس » ، ويقول فيها « لم يكن ذلك ، مجرد كلام فى الهواء ؛ فلقد درسنا الأمر ووضعنا الأرقام ، وقرر لى الوالى أن ايراد بلاده السنوى يتراوح بين ٤٠ وخمسين مليونا من الفرنكات وأنه مستعد لتخصيص نصف هذا الايراد باستمرار لتمويل هذا المشروع الذى يخلد مجده » •

أما تحديد رأس المال بمبلغ مائتى مليون من الفرنكات ، فذلك كان

(١) قال دي لسبس فى كتاب بعث به الى صديقه « هيبوليت لافوس » Hippolyte Lafosse فى ٢٢ مارس سنة ١٨٥٥ : « ماذا يصنع عشرة من كبار رجال البنوك اذا تفاهمت معهم على تسليمهم عقد الامتياز ؟ سيعرضون على أن أقاسمهم فى بضعة ملايين ؛ وبعدئذ يوزعون فى مقابل جعل كبير أسهما بسعر السهم خمسمائة فرنك وتغل هذه الأسهم يوما من الأيام بنسبة ٢٥ أو ٣٠ فى المائة . فلماذا لا أتوجه مباشرة الى الجمهور ؟! هل تظن أن الجمهور الذى كفلنا مصلحته مقدما لا يلبي النداء ؟! عندما يعلمون أنى حصلت على الامتياز من غير رشوة أو وعد باعطاء رشوة ، وأنهم لن يلتزموا بدفع درهم واحد لقاء ما يبذل فى القاهرة ، للحصول على الامتياز ، وما يبذل فى القسطنطينية للمصادقة عليه ، وأن والى مصر الأريحي قد تبرع بنفقات الدراسة والأعمال التمهيدية ، سيجدون أننا أعطيناهم كل ضمانات الربح المحقق » •

على أساس تقرير لجنة المهندسين الذين درسوا المشروع • وإذا كان
دى لسبس قد وجد سهولة في تغطية الاكتتاب ، رغم أنه استبعد
السماسة ، ورجال البنوك ، فلأنه اعتمد على الدعاية ، في مختلف
أرجاء الأرض ، وأغرى كل دولة بأن لها في مشروعه نصيبا ، واستطاع
بقدره عجيبة أن يسيطر على الصحافة ، فوق أنه كان قد أسس لنفسه
صحيفة اسمها « برزخ السويس » L'Isthme de Suez كانت في ذاتها
أداة دعاية جبارة •

وقد تجاوز اكتتاب الفرنسيين نصف القيمة ، كما يستفاد من الجدول
المتقدم ، وكان المكتتبون من طبقات المهندسين ورجال القضاء ورجال
البورصة والأطباء ورجال التعليم ومن المحامين والموثقين ورجال الحرف
الآلية وضباط الجيش والبحرية والموظفين والتجار والصناع والملاك •
ومن الطريف أن تنقل هنا ما كتبه صحيفة « التيمس » ، تعليقا
على نتيجة الاكتتاب « ان أهم المكتتبين هم خدام المقاهي ، الذين خدعتهم
صحفهم ، كما خدعتهم الاعلانات التي يقرأونها بعد أن تصلهم من محال
البقالة التي تستخدمها في لف مبيعاتها • ولقد كان القس من بين الضحايا
الكثيرين الذين أطاحوا بادخارهم في مشترى الأسهم • فالمشروع كله
سرقة علنية ترتكب ضد البسطاء الذين غرر بهم ، ولن يمكن أن يسترد
درهم واحد من مال ينفق في شق قناة مستحيلة التنفيذ » • وكذلك
تهكم يلمرستون على حركة الاكتتاب بقارس اللفظ ، ووصف المكتتبين
بأنهم صغار القوم ، وقال عن دى لسبس أنه لا يتصيد غير السذج
والبسطاء •

والمهم أن نقرر هنا أن حركة الاكتتاب قد تمت ، ولكن المال كله
لم يدفع ؛ ولذلك طعن رجال القانون المنتمين للمعسكر الأوروبي المعادي
لدى لسبس ، على الشركة بالبطلان ، ونشروا العديد من المقالات
مقررين أنها شركة باطلة ، لأن المال لم يدفع كله • خصوصا وأن القدر
الذي احتفظ به دى لسبس من الأسهم التي لم يقدر على بيعها لحساب

انجلترا وروسيا والنمسا وأمريكا قد بار في يده ، وان يكن سعيد فيما بعد قد أنقذ الموقف . وكان دى لسبس يرد على هذه التهم بالقول أن قوة القاهرة هي التي حالت دون ذلك ، وأن المهم في تكوين الشركة قانونا هو حصوله على توقيعات المكتتبين^(١) . وهذا دفاع أوهى من خيط العنكبوت .

ولم يلق دى لسبس بالا للطعون التي أثرت ، فوجه كتابا دوريا الى المكتتبين بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٨٥٨ ، ذكر فيه أن خمسة وعشرين ألف نسمة اكتبوا في المشروع ، وأن ذلك يعد نجاحا عظيما ؛ وأشاد بالفرنسيين ذاكرا أن اقبالهم قد فاق ما كان يتوقعه . وادعى أن هذا يكفي لاعتبار الشركة قائمة منذ أن أغلق الاكتاب ، وأنه سيعلم عن تأسيسها بعد أيام طبقا للائحة . وأشاد بمجلس الادارة قائلا أنه اختار أعضاءه ممن ساهموا بجهودهم ، ولم يرد في هذا الكتاب كلمة واحدة عن والى مصر ، بل كان الرجل يتحدث عن نفسه ، كما يتحدث الحاكم بأمره . وأكد للمكتتبين أنه قد ضمن لهم ربحا لا يقل عن خمسة في المائة ؛ وأنه سوف يجتمع مجلس الادارة ، ويحدد موعد سداد خمس رأس المال . وتحدث عن المعول الأول الذي سيدق في أرض مصر وما سوف يحدثه من صدى في الملاء كله .

وأذاع دى لسبس على الملاء قائمة بأسماء أعضاء مجلس ادارة شكله هو ، دون نظر الى الأسماء التي وردت بالنص التركي لمشروع لائحة التأسيس بتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ . وحرص على أن يجعل قائمة هذا المجلس طنانة ، رنانة كعادته في التهويش ، فنجد أنه وضع القائمة على النحو الآتى :

الراعى

حضرة صاحب السمو الامبراطورى الأمير جيروم نابليون .

(١) جورج ادجار بونيه : المرجع السابق ؛ ص ٣٢٨ .

رؤساء فخريون

- جومار بك : مدير الجمعية الجغرافية وعضو المعهد
البارون شارل دوبان Ch Dupin عضو الشيوخ وعضو المعهد •
المارشال نارفيز Narvaez دوق فالنس •

الرئيس

- فرديناند دي لسبس وصناعته وزير مفوض سابق •

نائبو الرئيس

- الدوق «البوفيرا» عضو نواب ؛ «وبول فورب» من رجال البنوك ،
و « ريفوليتا » حامل نشان الليجون دونير من درجة فارس •

وأورد بعدئذ قائمة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة الذين اختارهم
هو ، وكلهم أصدقاءه ومحسوبوه من أمثال ، القنصل الهولاندى
« رويزير » الذى كان عينا على سعيد لحساب دي لسبس ، بل وفيهم
أولو القربى ممن لاحرفة لهم مثل « جول دي لسبس » وكذلك انتقى
طائفة من أصحاب النفوذ فى بلاد مختلفة ؛ وعين ضمن الأعضاء
مندوب مصر لدى الشركة ، وهو رجل اسمه « و • كونراد »

W. Conrad

وعدا ذلك ألف مجلسا أعلى للإشراف على العملية ، كما ألف مجلسا
قضائيا لتولى المهام القانونية ، وتغطية تصرفاته بطبيعة الحال • والمجلس
الهندسى الأعلى كان يضم ثمانية من كبارالمهندسين الأوروبيين،وكذلك
كان عدد المجلس القضائى ثمانية من أساطين القانون ؛ ولم يكن
دي لسبس من أولئك ولا هؤلاء بطبيعة الحال •

واجتمع مجلس الإدارة الأول ، الذى صنعه دي لسبس ، برئاسته
فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٥٨ ، وحدد مواعيد أقساط الأسهم فقرر أن يسدد
المساهمون ثلاث دفعات ، كل دفعة منها خمسين فرنكا عن كل سهم ،
والأولى تستحق السداد فى ٣١ يناير سنة ١٨٥٩ والثانية فى يوليو

سنة ١٨٥٩ والثالثة في يناير سنة ١٨٦٠ ؛ وأن الشركة لن تطالب بأموال أخرى قبل سنة ١٨٦١ •

وكتب دى لسبس الى سعيد باشا باسم ذلك المجلس ، معلنا اياه أن الشركة تأسست ، وأن المجلس قرر الاستمرار في الدراسات والأعمال التحضيرية ، التي كانت تجرى حتى ذلك التاريخ على تفقات سموه ، وأن لجنة ادارية ستسافر الى المنطقة يصبحبة المهندسين والمقاول الذي تعاقدت الشركة معه ، من أجل تلك الأعمال التمهيدية • وبدأ دى لسبس في الاحتيال ، والتهرب من النص القائل بأنه لا بد من الحصول قبل تنفيذ العملية ، على موافقة الباب العالي ، فذكر في كتابه أن سكة حديد القاهرة — السويس ، تعد من وسائل الاتصال بين البحرين الأبيض والأحمر ، ومع ذلك نفذت ، دون حاجة للحصول على موافقة الباب العالي ، فلماذا لا تشق القناة ، دون حاجة لتلك الموافقة على هذا القياس ولكن وجه المغالطة ظاهر في أن الباب العالي يتدخل في حالة القناة ، لأن الذي يشقها ليست مصر ، بل الرأسمالية الأجنبية، وهذا يفتح الباب للاستعمار ، وللتدخل الأجنبي على الأقل ؛ أما السكة الحديد فقد نفذت على ثقة الحكومة المصرية ، ولو أن هذه الحكومة وقتئذ قد نفذت القناة على ثققتها ودون أن يتصدى لها دى لسبس وعصابته لما كان هناك مقتض لتدخل الباب العالي ، وتعليق الأمر على مشيئته •

ولما تلقى سعيد هذا الكتاب استشار ثلاثة من كبار القانونيين الفرنسيين وهم « اوديلون بارو » Odilon-Barrot و « ديفور » Dufaure و « جول فافر » Jules Favres فأكدوا له أن تكوين الشركة باطل من الناحية القانونية ؛ وسرعان ما هرع دى لسبس الى صديق صباه ، فكانت ساعة انسجام أخرى ؛ وحفاوة كالعادة ، وقال سعيد لصاحبه وهو يحاوره « انظر ثيابي ، وقد اتسعت ؛ انظر كم أصابني الهزال بسبب الانجليز وتهديدهم لي ... ومع ذلك فاني آخذ برأى محامين هم رجالك ، ولا أسأل رجالى » •

ومهما كانت طواعية الوالى لصديقه ، فانها لم تغف دى لسبس وشركته من هجمات خصومه ؛ ولقد رأى بعضهم بحق أنه ما كان ينبغي أن تؤسس الشركة قبل الحصول على موافقة السلطان ، وهذا بغض النظر عن كون سعيد باشا ، قال فى كتابه المرفق بفرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، أنه يبعث لدى لسبس بصورة من الفرمان ، ليتمكن من تأسيس الشركة المالية ، ولكنه لم يقل أن الشركة يجب أن تؤسس على الفور ، بل كان التعليق على موافقة السلطان عاما وشاملا . ويضاف لذلك أن دى لسبس قد فتح الاكتاب ، قبل أن يعلن أسماء أعضاء مجلس الادارة ، وأخذ عليه المراقبون مخاطباته الصارخة لأقاربه وأصدقائه ، وكان دى لسبس متبجحا فى رده على هذا الطعن بقوله « ان المرء يتعامل مع من يجب ، لا مع من لا يجب » .

وكل تلك الحملات ، عززت معارضة الباب العالى ، الذى عاد اليه دى لسبس متوسلا ، بعد تأسيس الشركة رجاء أن ينتزع منه الموافقة على الفرمان الثانى . ولكن ما حيلة الباب العالى ، وكان حينئذ العوبة فى يد وزارة الخارجية البريطانية ؟! لقد اشتدت وطأة انجلترا على سعيد ، وطالما حمل اليه قنصلها المسمى « جرين » ، التهديد تلو الآخر ؛ والصحافة البريطانية ، وفى مقدمتها صحيفة التيمس اتهمت والى مصر بالعتة والجنون ، وأنه ألقى بنفسه وبيده فى أحضان الفرنسيين . ونادت بالويل والثبور ، مهددة بأن الحكومة البريطانية ستضطر لأن تجرد عليه أساطيلها المرابطة فى مالطة ، وكورفو ، وتبعث له بقوات من بومباي وعدن لتوقف أعمال القناة . وكان سعيد يشكو من حملات تلك الصحف فيعزيه دى لسبس بقوله لك فى ياصديقى أسوة ، فلقد طالما اتهمت علنا بالنصب والاحتيال !! وكان دى لسبس يقوى عزم الوالى مؤكدا له أن فرنسا تقف كلها من ورائه ، فلا محل للخوف من انجلترا ، فى حين أن الوثائق تقطع بأن حكومة فرنسا ، كانت تبعث لقنصلها بمصر بتعليماتها السرية ، مقرررة أنها لا تستطيع أن تثير مشكلات بينها وبين

انجلترا (١) . وكان سعيد وسط هذه الزواجع يفر فرار النعام ، ويعمل على مفاداة الدخول في جدل ومناقشات ، الى حد الامتناع عن مقابلة صديق صباه دى لسبس . وما كان هذا الأخير ليعنيه سعيد في شيء ، فقد ترك الجدل السياسى يأخذ مجراه ، وراح يتلمس الحيل والأسباب لبدأ فعلا في أعمال الحفر .

استقبلت مصر ربيعا مشئوما في سنة ١٨٥٩ ، ففي ذلك الربيع وصل دى لسبس الى القاهرة قادما من باريس ، وفي صحبته بعض أعوانه ، وقد عقدوا العزم وبيتوا النية على تحدّي الجميع والبدء في أعمال الحفر خلصة ، ووضع كل المعارضين أمام الأمر الواقع . وذهب هؤلاء جميعا الى برزخ السويس ، وكان عددهم عشرون رجلا ، رابطوا في الخيام ، فباغتتهم ضابط تركى ، على رأس خمسين من الباشبوزق وجماعة من البدو المسلحين ، ورموهم بالرصاص ، ليفرقوا ما كانوا قد جمعوا من الفلاحين . وبعث دى لسبس بكتاب احتجاج شديد اللهجة الى ذى الفقار ، محافظ القاهرة ، يقول فيه ، أن قوما مسلحين ، باغتوه في الخلاء ، وأنه سيقابل القوة بمثلها ، ويحمل المحافظ بجميع النتائج (٢) ، والعجيب أن المحافظ قد أجاب على هذا الكتاب بأن الوالى قد أصدر أوامره باتخاذ اللازم حتى لا يضايقه أحد في أعماله (٣) ، وقد استدعى دى لسبس الى خيمته بعض البدو وأطلعهم على مسدس به ستة عيون ينطلق رصاصها تباعا ، وجربه أمامهم ، وأوهمهم أن الأسلحة الحديثة الموجودة لديه ولدى زملائه تكفى للقضاء على أرواح المعتدين . واتهم دى لسبس قنصل بريطانيا العام في القاهرة ونائب القنصل البريطانى في دمياط بأنهما دبرا تلك الحملة ضده ، وتآمرا على اغتياله (٤) .

(١) كتاب « ساباتييه » الى فلافسكى في ١٦ مايو سنة ١٨٥٩ وكتاب فلافسكى الى ساباتييه في ٣٠ مارس سنة ١٨٥٩ .

(٢) كتاب دى لسبس الى المحافظ في ٢٥ مارس سنة ١٨٥٩ .

(٣) كتاب ذى الفقار الى دى لسبس في ٢٨ مارس سنة ١٨٥٩ .

(٤) جورج ادجار بونيه : المرجع السابق ص ٣٣٨ .

يقول دى لسبس فى مذكراته « وأنا فى طريقى الى البرزخ ، علمت أن قنصل بريطانيا فى القاهرة ، قد دبر فى غيبة الوالى ، دسائس ضدى . من ذلك أن الجمال الذى كنا قد استأجرنا منه عشرين جملا لتقلنا اعتذر بأنه لا يستطيع تسليمنا الجمال بدعوى أنها تشتغل فى عمليات الجيش المصرى » . وأضاف دى لسبس أن هذا القنصل واسمه « والن » Walne استطاع أن يمنع تزويد القافلة بالمؤن ، وأنه هو الذى دبر العدوان المسلح المشار اليه .

على أن يد القدر كانت أقوى من كل قوة ، كما هى دائما ، ف وقعت الواقعة ، وأشرق يوم هو أسود ما سجل التاريخ فى حياة مصر ؛ هذا هو يوم ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩ ، وكان يوم الاثنين ، وكان عيد شم النسيم . وفى صباحه المشؤم ، دقوا فى المكان الذى تقع فيه الآن مدينة بورسعيد ، وعلى ساحل البحر الأبيض المتوسط ، أول معول فى الأرض التى تجرى فيها القناة ، وقد صار ذلك المعول أعنف ما دقته يد الاستعمار فى قلب مصر العزيزة ، قلبها النابض الذى لا يموت أبدا ؛ دقوا هذا المعول الذى أدمى جسد مصر ، وما برح يدميه على يد الانجليز والاستعمار الرأسمالى ، والله الأمر من قبل ومن بعد .

فى هذا اليوم الأسود الذى لا يمخى سواده كى الغداة ، ومر العشىّ تجمهرت الفئة التى يرأسها دى لسبس ، وكانت مؤلفة من بعض أعضاء مجلس الادارة وبعض المهندسين ، والمقاول الذى استأجروه ، ومعهم خمسون من البحارة والعمال ، ومن باب النفاق رفع دى لسبس العلم المصرى ، وألقى على الجمع هذه الكلمات :

« باسم شركة قناة السويس البحرية العالمية ، (لم يقل باسم الله) ، وتنفيذا لقرارات مجلس ادارتها ، نضرب أول معول فى هذه الأرض ، ليفتح باب الشرق لتجارة الغرب وحضارة الغرب » .

وتوجه الى العمال المصريين المساكين ووعدهم بالخير والسعادة التى ستم بيوتهم وأولادهم ؛ وهتف بحياة سعيد باشا ودعى له بطول العمر .

وقد أقامت هذه المعاول أوروبا وأقعدتها • وانتهزت وزارة الخارجية البريطانية فرصة الحرب الإيطالية ضد النمسا ، حرب التحرير التي ساهمت فيها فرنسا ، وأوعزت الى الباب العالي أن يأمر فوراً بعزل سعيد من ولايته على مصر •

وبعث دى لسبس بكتاب مؤرخ في أول يونيو سنة ١٨٥٩ الى وزير خارجية فرنسا جاء فيه : « ان الضجة التي أثارها في العالم أول معول ضربناه في بور سعيد ، لتدفع معتمدى انجلترا في القسطنطينية وأخشى أن يحالفهم التوفيق — لاستعداد الباب العالي ضد محمد سعيد ، وذلك لأننا بدأنا في أعمال القناة ، دون الحصول على موافقة السلطان الرسمية • وهؤلاء العملاء يعرضون على الباب العالي صداقة انجلترا لطرد أحد ولااته الخارجين عليه ، كما فعلوا ضد محمد على في سنة ١٨٤٠ • تلك هي المعلومات التي حصل عليها والى مصر من مصادر موثوق بها ، ولهذا تساوره المخاوف الشديدة •••• بل بلغ الحال بقنصل انجلترا ، أنه سلمه في شهر مارس الماضي مذكرة مكتوبة أشار فيها لخطر النفوذ الفرنسى على مصر • وعزز القنصل هذه المذكرة بتصريح شفوى ألقاه على سعيد باشا ، ومفاده أنه ما دام متشبثا بموقفه الودى حيال مشروع القناة ، فانه يقامر بمصالح أسرته • ومن هذا تتضح لك خطورة الخطة التي وضعوها » •

وما كان في مقدور سعيد أن يمضى في ادعائه لدى لسبس على غير هدى ، خصوصا وأن المخالفة كانت صريحة وسافرة ، لأن فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ قد حرم صراحة ، أن تبدأ أعمال الحفر ، قبل وصول موافقة الباب العالي •

ولذلك حمل شريف باشا ، بوصفه ناظر الخارجية ، في ٩ يونيو سنة ١٨٥٩ كتابا موجهاً من سعيد الى صديقه دى لسبس ، ذكر له فيه صراحة أنه قد أذن له باجراء المباحث التمهيدية • وأن أعمال الحفر

لا يمكن أن تبدأ قبل الحصول على موافقة الباب العالي ، ولذلك فإن
الوالى يأمر بوقف هذه الأعمال .

* * *

ولو ان دى لسبس كان يرمى للصدقة حرمة ، ولو أن الشرف
عرف سبيله اليه ، لصدع بالأمر وأوقف الأعمال التي بدأت ؛ الا أن
الرجل وقد باع ضميره للشيطان ، تحدى سعيدا علانية وأجابه بأنه
لا يعبأ بكتابه ولا بأمره ، وأنه يعتمد على ما لديه من فرمائيات ، ويتصرف
طبقا لالتزامات أخذها على عاتقه حيال شركة عالمية . وليته اكتفى بهذا
الجواب الجريء ، بل قام بمظاهرة أخرى لارهاب سعيد المسكين ، اذ بعث
باحتجاج شديد اللهجة ، من عدة صور ، الى قناصل الدول المختلفة ؛
وكان ذلك بمثابة اعلان منه أنه يستند على جاه الدول الأجنبية ، ولن
يتردد في إثارة العالم كله ضد مصر ، وواليتها سعيد باشا .

لقد ترك سعيد الأمر في يد وزير خارجيته شريف باشا حتى لا يخرج
صديقه ، وكان شريف يبغض دى لسبس كما يبغض كل رجل حر أساليب
الغدر ، وشريف ضابط أصيل ، وجندى شجاع ، وكان الفرنسيون
يمقتونه ، واتهمه قنصلهم « ساباتييه » بالجهل^(١) ، وكان يحتقر الجاسوس
الهولاندى « روينير » وهذا الأخير زعم أن شريف كان مدفوعا ببغضه
لدى لسبس ، وولائه للانجليز^(٢) ، فعاد وأرسل أمرا شديدا للهجة الى
دى لسبس بوقف الأعمال في برزخ السويس ، وتحت تأثير هذا الموقف
الذى لا يعنينا أن نبحت عن أوعزوا به ، وانما ننظر اليه في ذاته ،
ترنحت تلك الشركة العجيبة التي خلقها دى لسبس وآذنت بالزوال ،
وتنبأت بذلك صحيفة التيمس وغيرها من صحف انجلترا^(٣) .

(١) كتاب ساباتييه الى وزير خارجية فرنسا في ٢٧ يناير سنة ١٨٥٨ .

(٢) « روينير » الى وزير هولندا المفوض في القسطنطينية في ٢٠ يونيو

سنة ١٨٥٩ .

(٣) التيمس في ١٥ يوليو سنة ١٨٥٩ وأول أغسطس سنة ١٨٥٩ .

وانخلع قلب دى لسبس ، وراح يبعث برسائله مباشرة الى سعيد باشا ، متخطيا وزير الخارجية ، ويدسها عن طريق أحد موظفى القصر الفرنسيين واسمه « درانيت بك » Draneth Bey ، وكان فى هذه الرسائل تارة يهدد ، وأخرى يستعطف . وندع توسلاته جانبا لننظر فى تهديداته الجوفاء ؛ زعم أنه سيقاضى سعيدا وسيطالب بالتعويض لصالح المساهمين فى الشركة ؛ ولكنه كان يعرف فى قرارة نفسه ، ما ينطوى عليه طلب التعويض من عبث وهراء ، لأن نصوص فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ صريحة فى أنها استوجبت موافقة الباب العالى . الا أنه تصرف على طرائق المشاغبين وزعم أن سعيد باشا وعده شفويا برد كل مبلغ دفعه المساهمون فيما اذا وقفت الأعمال لأى سبب كان ، وكان يردد هذا الادعاء فى رسائل خاصة يبعث بها الى أصدقائه أملا فى أن يخلق أدلة اثبات ، ويتهم سعيدا بأنه متردد ولا يثبت على رأى ، وأنه ينكر ما يعد به شفويا^(١) ، وكان سعيد قد استنكر تأسيس شركة القناة نفسها ، ولكن دى لسبس زعم أنه وافق شفويا ، وأنه انما كان يرجو من دى لسبس أن يقلل من الاعلان حتى لا يخرج الوالى ويخلق له متاعب مع الخصوم .

على أن سعيدا أصر على موقفه ، حينا ما ، وأصر دى لسبس على تهديده بطلب التعويضات ، وادعى أن الوالى كان على علم تام بما يجرى ، وأنه أبدى ارتياحه ، وانما اتخذ هذا الموقف بعد أن ضيق الانجليز عليه الخناق ، وهذا لا يقيله من التعويض ، وذكر دى لسبس لأخصائه أنه سيناصب سعيدا العدا^(٢) ، وأكثر من رسائله التى بعث بها للفرنسيين من رجال حاشية سعيد باشا ؛ وفى هذه الرسائل اتهم رجال الحكومة المصرية بأنهم موظفون أغبياء وخونة ، وأنهم يخدعون الوالى ، ويجنبونه الطريق السوى^(٣) ؛ الا أن عضوا انجليزيا من أعضاء

(١) كتاب دى لسبس الى الدوق دالبوفيرا d'Albuféra فى ٢١ يوليو سنة ١٨٥٩ .

(٢) كتاب دى لسبس الى الدوق دالبوفيرا فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٥٩ .

(٣) من دى لسبس الى « درانيت بك » فى ١٠ مايو و ٣١ مايو سنة ١٨٥٩ .

مجلس ادارة الشركة واسمه « لانج » Lange بعث الى دى لسبس بكتاب قال فيه أنه حسب والى مصر ، أن يظهر حزما فى موقفه ، ويتمسك بأن الكلمة فى الموضوع له وحده ، وليست لانجلترا أو فرنسا أو تركيا ، فترفع مكانة بلاده ، وتضطر هذه الدول للعدول عن معارضتها واحترام مشيئته^(١) وأبلغ دى لسبس مضمون تلك الرسالة الى القصر ؛ الا أن سعيدا لم يكن بالرجل الذى ينتزع القلق من نفسه بهذه السهولة .

وقد مضى شريف باشا فى تنفيذ أوامر الوالى بوقف العمل ، وفى ٢٢ يونيو سنة ١٨٥٩ صدر الأمر الى محافظ دمياط بمنع مرءوسيه من الذهاب الى برزخ السويس ، وصدر أمر آخر بمنع نقل الأغذية والمياه الى موظفى شركة القناة وعمالها ، وصدرت أوامر أخرى لمتعهدى ترحيل العمال بالتوقف عن عملهم^(٢) ، وفى رسالة من ثوفنيل ، سفير فرنسا بالقسطنطينية ، ذكر لدى لسبس أن سعيد ، هو الذى طلب من الباب العالى أن يأمر بوقف الأعمال^(٣) ؛ وكان سعيد يطلب من الباب العالى أن يجعل أوامره صريحة ويبين ما اذا كان يريد القناة أم لا ؟ وطالب بتبليغ تعليمات الباب العالى الى سفراء الدول لتبلغها الدول بدورها لقناصلها فى مصر ؛ فقد كان فى برزخ السويس انجليز وفرنسيون ونسايون وغيرهم من أرباب الحرف والموظفين الأجانب الذين ألحقوا بشركة القناة ، وما كان يمكن طرد هؤلاء من مصر الا بموافقة قناصلهم ، وكتب نوبار لسفير انجلترا فى القسطنطينية قائلا « فرنسا تريد القناة وانجلترا لا تريدها ؛ وقد ينتهى الخلاف بأشعال نار الحرب ، ومصر لا حول لها ولا قوة »^(٤) .

ولن تكن تلك الحركة التى قامت ضد المشروع فى مصر تجرى فى طى الكتمان ، بل عرفت فى كل مكان ، واضطرب المساهمون ، وخافوا على أموالهم ، وتحطمت أعصاب رجال مجلس الادارة الذين مناهم

(١) كتاب « لانج » الى دى لسبس فى ١٠ يونيو سنة ١٨٥٩ .

(٢) صور هذه الأوامر موجودة بمحفوظات قصر عابدين العامر .

(٣) ثوفنيل الى دى لسبس فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٥٩ .

(٤) كتاب نوبار الى بلور Bulwer فى ٦ يوليو سنة ١٨٥٩ .

دى لسبس بالآمال الجسام ، فثارت ضده في فرنسا السنة حداد ، وتمنى أصحاب المال ، لو أنه استطاع أن يظفر بتعويض من والى مصر ، وترك الموضوع كله ، وانفض الاشكال • وألح أصدقاء دى لسبس ورجاله عليه أن يعود الى باريس ، على وجه السرعة ، لأن المشروع في نظرهم ، لا ينفذ الا بمعجزة ، وتلك المعجزة فيما رأوا هى التدخل السريع الحاسم من جانب امبراطور فرنسا لوقف معارضة انجلترا وتركيا • ولكن دى لسبس أهمل هذه الصيحات وضرب بها عرض الحائط ؛ وكان يقول ان أولئك الفرنسيين لا يفهمون العقلية الشرقية ، كما فهمها ، والمهم عنده أنه وضع يده على برزخ السويس ؛ والأعمال لم توقف ، بل سارت ببطء وهو لا يمكن أن يرفع يده ، الا اذا انتزع بالقوة ، وموظفوه من أجناس مختلفة ، ويجب أن يتفق كل قناصلهم حتى يمكن طردهم وذلك أمر غير يسير • ووصف الفرعين والخائفين في فرنسا بالعقم فهم لا ينجبون نسلا ويعرقلون سير القادرين^(١) •

ولم يكن لهذا العناد الا سر واحد ، هو أن ذلك الشعب كان يعرف جيدا ضعف ارادة سعيد، وأنه بالنسبة له كالساحر من المسحور ، أو كالمنوم المغناطيسى من الوسيط • فلم تمض السنة حتى استطاع أن يلقاه ويحصل منه على توكيد بأنه لن يوقف الأعمال وليتركها تسير • وعلى أساس هذا التوكيد سافر دى لسبس الى باريس ، ولم يسافر في هذه المرة الا بعد الحصول على رهينة ، والرهينة هى قطعة من كبدا سعيد ، ولده الأمير طوسون ، وقد سلمه لدى لسبس بدعوى أن هذا الأخير سيغنى بتربيته وتنشئته في فرنسا • وهكذا استطاع دى لسبس أن يظفر تماما بفؤاد صاحبه •

كان دى لسبس يشعر أنه افتقد تأييد امبراطور الفرنسيين الصريح ،

(١) كتاب دى لسبس الى فكتور دى لامال في ٢٥ يوليو سنة ١٨٥٩ وكتابه الى برتلمى سانت هليز في ٧ أكتوبر سنة ١٨٥٧ •

وقد سافر لبحث عنه ، حتى اذا وجده يستطيع أن يتحدى العالم •
ولكن سياسة فرنسا كان لابد أن تتكيف بالحوادث الأوروبية ، وتسير
طبقا لما تمليه ظروف السياسة الأوروبية العامة • ولقد كانت النمسا
عاملا جبارا في سياسة أوروبا ، بفضل دهاء وعبقريّة البرنس ميترنيخ •
واذا كانت النمسا قد شايحت دي لسبس ، بفضل عطف ميترنيخ في أول
الأمر ، فانها اضطرت منذ سنة ١٨٥٧ لتغيير موقفها من المشروع ، وكذلك
لم تكتب فيه حينما طرحت الأسهم للاكتتاب ، وذلك بسبب حرب
التحرير التي قام بها الشعب الايطالي ضد النمسا للخلاص من نيرها ،
ووقوف فرنسا في صف ايطاليا في سنة ١٨٥٩ • وقبل هذه الحرب
بعامين كان سفير النمسا في القسطنطينية واسمه « بروكش » Prokesch
يدس ضد دي لسبس ، حتى اتهمه بأنه يعمل لحساب حكومة فرنسا ،
التي تأبى الا أن تحطم الامبراطورية العثمانية ، وتمزق أجزاءها • ومن
أجل هذا الموقف شايح دي لسبس الايطاليين ، حتى كان يحرض المقيمين
منهم بمصر على السفر والقتال ، ويعرض عليهم أن يصرف للعاجزين
منهم أجر السفر ، وبالنح في مشايحته لايطاليا لدرجة جعلته جديرا بشكر
وجهه اليه زعيمها « كافور » ؛ الا أنه كان في الواقع يعمل لصالح فرنسا ،
وقال ذلك صراحة في رسائله •

على أن انجلترا وتركيا انتهزتا فرصة انشغال فرنسا بالحرب الايطالية
ورست مدرعات حربية بريطانية في مياه الاسكندرية لتقبض على سعيد ،
وفي نفس الوقت رتبوا قيام السلطان بزيارة بيروت ، ويؤتى له بسعيد ؛
وبهذا التدبير يتم الخلاص منه • ولكن كانت حرب ايطاليا قصيرة
الأجل اذ انقضت بعد أشهر ، وعقد صلح « فيلا فرانكا » ، وتراجعت
بريطانيا بعد المظاهرة ، وباءت الخطة بالفشل •

وعلاوة على هذا الحادث ، وهو ذو بال ، وصل الاسكندرية رسول
من قبل السلطان ، اسمه مختار بك ، وذلك في ٤ أكتوبر سنة ١٨٥٩ ،

واجتمع بقناصل الدول ، وأبلغهم أنه حمل تعليمات للوالى تأمره بأن يوقف جميع الأعمال التى تجرى فى برزخ السويس بالقوة ، سواء أكانت أعمالا تحضيرية أو أعمال حفر . وأنه يطلب الى كل قنصل أن يأمر بترحيل رعاياه . وكانت المفاجأة العجيبة أن قنصل فرنسا « ساباتيه » كان أول من أحنى الرأس لهذا الطلب ، وفعل ما لم يفعله قنصل انجلترا نفسه ، اذ كلف نائبه فى دمياط بأن يأمر الفرنسيين الموجودين ببرزخ السويس بالانسحاب فورا ، والا أجلاهم بالقوة . وقيل أن المهندس الفرنسى « لاروش » Larouche رفض تنفيذ هذا الأمر .

كان موقف القنصل الفرنسى هذا ، وقد أثاره كبرياء دى لسبس وعجرفته حتى على قنصل فرنسا ؛ كان هذا الموقف ضربة هوت على قلوب الفرنسيين الذين كانوا يحلمون بقناة السويس ، ولما بلغ الخبر لدى لسبس ، وهو فى باريس وقتئذ كاد أن يصعق ، فالتجأ الى القلب الذى يحميه فى القصر الامبراطورى ، الى أوجينى ، التى جثى أمامها ، وأهاج وجدانها وذكرياتها ، وكانت لها عند نابليون الثالث كلمة لاترد ، فأذنت له بأن يقابل زوجها الامبراطور ، وبعبارة أخرى أذن الامبراطور بهذه المقابلة فى قصر « سان كلو » Saint-Cloud

وتمت هذه المقابلة فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٥٩ ، بعد صلح « فيلا فرانكا » وحرب انتصرت فيها فرنسا ، وبعد أن تغير موقف انجلترا ، نتيجة لهذا النصر ؛ ولم يكن دى لسبس بمفرده فى حضرة الامبراطور ، بل ذهب مع رفاقه ، من رجال الشركة . والى القارىء بعض ما دار بين الامبراطور وبين دى لسبس :

الامبراطور : لماذا أرى الناس جميعا ضد مشروعك يا مسيو دى لسبس .

دى لسبس : مولاي ؛ لأن الناس جميعا يظنون أن جلالتكم لا تريدون مؤازرتنا .

الامبراطور : (بعد تفكير) اطمئنوا ؛ تستطيعون أن تعتمدوا على
تعضيدى ، وأن تثقوا بحمايتى لكم » •

وروى دى لسبس فى مذكراته أنه لما قابل الامبراطور مع اخوانه
ذكروا للامبراطور أنه تقرر عقد الجمعية العمومية لتصفى الشركة وتوزع
ما عندها من مال على المساهمين • وأنهم وقد سمعوا منه هذا الكلام
الجديد التمسوا من جلالتة أن يصرح لهم بإذاعته رسميا ، فلما أذن
بذلك ، قالوا أنهم قرروا تأجيل عقد الجمعية العمومية لأن الموقف قد
انقلب رأسا على عقب ، وتجدد الأمل فى نفوسهم •

وفى هذه المقابلة تظلموا للامبراطور من مسلك قنصل فرنسا
« ساباتيه » فأمر بنقله ، وكلف دى لسبس بإبلاغ الأمر الى وزير
الخارجية •

وخرج دى لسبس من لدن الامبراطور ، بعد أن استوثق من تدخله
العلى لانقاذ مؤسسته ، تدخلأ أدى لاصدار الأوامر لوزير خارجية
فرنسا بتكليف سفيرها فى القسطنطينية أن يطلب من الصدر الأعظم
استصدار أمر الباب العالى لسعيد باشا بترك الأعمال تأخذ مجراها ؛
كما وعد الامبراطور بالتدخل المباشر بنفسه وبواسطة حكومته لدى
جميع الدول الصديقة لمعاوضة المشروع •

ومنذ هذا اليوم أنقذ المشروع من الهاوية ، وقد كان مقضيا عليه
بالموت ، وكان السبب المباشر لانقاذه ، أن امبراطور فرنسا ربط نفسه
بمصير المشروع ، وتبناه وجاهر بذلك أمام الملاء كله ؛ والفضل كل
الفضل يرجع للامبراطورة أوجينى ، ولصداقة الشباب • وهكذا كتبت
الأقدار لدى لسبس أن يحقق أحلامه ، بل أن يحقق أخطر مشروع فى
تاريخ البشرية بفضل محبة صديقين عرفهما فى صباه ، أحدهما صار
والى مصر والآخر هى أوجينى التى أضحت امبراطورة فرنسا • والله فى
تديره شئون !!

وما كان في وسع نابليون الثالث أن يتخذ موقف التأييد العلني لمشروع دي لسبس لولا أنه كان على يقين من أن أوروبا بأسرها سوف تتكتل لتأييد هذا المشروع الذي يفتح لها أبواب الشرق ؛ وإذا كانت إنجلترا نفسها ، قد حملت راية الخصومة ضد مشروع القناة ، إلا أنه قد يأتي يوم تدرك فيه إنجلترا أن القناة ضرورية لتوطيد أقدامها في الشرق ، وإذا كانت ثورة الهند ، التي تقدم الكلام عنها ، قد نبهت الرأي العام البريطاني لأهمية القناة لإنجلترا ، فلن يكون من العسير التغلب على معارضة الساسة الانجليز • ومهما يكن أمر هذه المعارضة ، فإنها لا تستطيع أن تقف ضد تأييد أوروبي عام •

إن النمسا ، التي كانت تلعب دورا خطيرا في توجيه السياسة الأوروبية ، قد تظاهرت بمعارضة المشروع بسبب الحرب الإيطالية التي تدخلت فيها فرنسا ضدها ؛ ولكن تلك الحرب قد انتهت بأسرع مما كان ينتظر في صلح « فيلا فرانكا » ؛ والنمسا لا تستطيع أن تتحلل من التصريحات الرسمية التي وردت على ألسنة رجالها ؛ فمثلا ألقى البارون « دي بروك » في ٢٧ يوليو سنة ١٨٥٧ ، كلمة بمناسبة افتتاح خط حديد تريستا ، وقال فيها « لن ندع يوما ينقضي ، دون أن نعبر فيه عن صادق أمانينا لمشروع حفر برزخ السويس ، الذي جاء وليد فكرة نبيلة • وإن معارضة حكومة واحدة لن تقف ضد تحقيق هذه الفكرة العظيمة وذلك المشروع الضخم • فنحن نعيش في وقت تأخت فيه الشعوب • ولا يسع النمسا ، وعلى الأخص مدينة تريستا ، إلا أن تطلب النجاح لفرديناند دي لسبس » • وقد ذكرنا أن النمسا تابعت أعمال القناة منذ جماعة سانت سيمونيان ، واشتراك « نيجريللي » في جمعية الدراسات ، وانفصاله عنها واشتغاله مع فرديناند دي لسبس • فكان ممثلا للنمسا في هذه الحلبة •

وأهم من معاضدة النمسا يجب أن نلقى بالا لمعاضدة الكرسي البابوي ، ومشايعة البابا « بيوس » التاسع للمشروع ، وقد أشرنا

الى المكاتبات بينه وبين دى لسبس ، وكشفنا عن أسباب هذا الحماس ، وما كانت ترجوه الكنيسة من خدمات يسديها المشروع لبعثات التبشير . وغنى عن الذكر أن تقرر أن سلطان الكنيسة على ملوك أوروبا وساستها كان حينئذ عاملا لا يستهان به . والمشروع فى ذاته قد ولد فى أحضان الصليبيين وترعرع مع نشاطهم الدائم الذى لم يقف منذ الحروب الصليبية حتى الآن ، والذى طالما اشتهى سيطرة أوروبا على خزائن الشرق ، وتمزيق أوصال بلاد المسلمين .

أما روسيا التى تحلم بالسيطرة على المضائق التركية منذ القرن السابع عشر ، فانها لا ترفض مضيقا جديدا تصنعه يد الانسان . وللقياصرة سياسة شرقية لم تكن تتنافى بأية حال مع هذه العملية ؛ والحرب التى نشبت فى بلاد القرم كانت كهيئة بأن تدفع روسيا للوقوف ضد تركيا بغض النظر عن فرنسا التى اشتهرت السلاح ضدها فى ذلك الحين .

أما البلاد الأوروبية الصغيرة فكلها تقريبا حريصة على تنفيذ المشروع فايطاليا التى كانت ناشئة لا تنسى فضل فرنسا فى حرب التحرير . وأسبانيا التى تربط دى لسبس بها صلة الدم من ناحية أمه كانت تعطف على المشروع ، فوق أنها هى والبرتغال عرفتا طريق الشرق الطويل قبل ذلك ببضع قرون ويههما أن تسير سفنهما فى طريق قصير . وهولندا كانت لها مستعمرات شرقية وبرامج شرقية .

وهكذا لم يكن عسيرا أن تلتقى الأطماع الاستعمارية ، ويقودها امبراطور الفرنسيين . فماذا يستطيع الساسة الانجليز أن يفعلوا وهم يعتمدون على عبقريتهم فى الدس ، واثارة الفتن والقتل ، ويعولون على الباب العالى ، وهو وقتئذ جدار يوشك أن ينهار !!

كانت مقابلة دى لسبس للامبراطور نابليون الثالث فى قصر « سان كلو » نصرا مبينا ، فخرج من لدن الامبراطور ، وهو يشعر شعور من ملك الدنيا بأسرها ، وراح يقرع الطبول ويهز أعواد المناير ،

ويملاً الصحف بالمقالات ، ويرهق البريد بالرسائل ، للسفراء ، وللصدر الأعظم ، ولصديقه سعيد ، ليقول لأولئك جميعاً ، ان حكومة فرنسا معه ، والامبراطور من ورائه ، ومن شاء أن يتحداه فليتقدم !!

أما وزير خارجية فرنسا ، المسيو فلافسكى ، فبأمر من نابليون الثالث أعد العدة لاقضاء القنصل الفرنسى فى القاهرة عن منصبه ، وبعث اليه برسالة فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٥٩ يصب عليه فيها جام غضب الحكومة ، ويكلفه بأن يبلغ والى مصر أن امبراطور فرنسا ، بوصفه الحامى لمصالح الفرنسيين ، قد أمر بأن تترك الأعمال فى قناة السويس تأخذ مجراها ، وأن تقوم القنصلية الفرنسية برعاية أبناء فرنسا الموجودين فى برزخ السويس والسهر على راحتهم^(١) ، وأجاب « ساباتييه » على هذه الرسالة بقوله ، أن والى مصر ، حريص على ألا يقوم بعمل أيا كان يسيء الى عواطف حكومة الامبراطور^(٢) ، وأكد هذا القنصل أن سعيد باشا لم يكن يعنى فى قرارة نفسه وقف الأعمال فى القناة ، وانما كان ذلك أمر يوعز به اليه بعض المحيطين به ، ودافع القنصل عن تصرفاته وحاول تبرئة نفسه أمام دى لسبس ، وتوسط الشفعاء من رجال السلك السياسى ليصفح دى لسبس عن قنصل فرنسا العام ، وقد ذكر دى لسبس فى بعض رسائله الى ذويه أن « ساباتييه » كان كغيره قد تأثر بالاعتقاد الذى انتشر قبل تدخل نابليون الثالث بأن المشروع قد منى بالفشل التام ، ولذلك رأت وزارة خارجية فرنسا ترقية القنصل العام المذكور الى وظيفة وزير مفوض ثم أحالته ، على الفور ، الى المعاش .

واذا كان طرد القنصل الفرنسى من مصر على هذا النحو قد فت فى عضد الذين كانوا يحاربون دى لسبس فى مصر ، فان الانجليز لم يذعنوا لتلك المظاهرة العلنية التى قامت بها حكومة فرنسا ، فتوجه سفيرهم فى

(١) تلك الرسالة موجودة بمحفوظات وزارة الخارجية الفرنسية .

(٢) ساباتييه الى فلافسكى فى ٣١ أكتوبر سنة ١٨٥٩ وكتابه اليه

فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٥٨ .

باريس ، « اللورد كولى » الى وزارة الخارجية الفرنسية ، وعبر عن دهشة حكومة بلاده ، وأعلن أنها ما زالت متمسكة بموقفها ومعارضتها ، ولا تقبل أن تعيد النظر في الأمر^(١) .

ومع ذلك فان وزارة خارجية فرنسا ، بعثت الى وزيرها فى القسطنطينية ، « ثوفنيل » بتعليمات مشددة تقضى بتأييد دى لسبس لدى الباب العالى ؛ وكان دى لسبس ، قد قرر بعد اتفائه مع نابليون الثالث ، أن يستأنف السفر الى تركيا لطلب موافقة الباب العالى وقد أهاج هذا التدخل الرسمى ، سفير انجلترا فى القسطنطينية ، « السير هنرى بلور » Bulwer ، حتى زعم دى لسبس ، أن السفير الانجليزى أصيب بالحمى ساعة وصوله الى القسطنطينية فقال « ان سفرى قد كلفه تعاطى كمية كبيرة من الكنين » . وقال أيضا « ان بلور كان يحاول أن يهدم فى المساء ما يبنيه ثوفنيل فى الصباح . ولكن لسوء حظه كان يستيقظ من نومه متأخرا ، وقد اعتاد الأتراك ، أن يرموا أمورهم فى الصباح المبكر » .

وزعم دى لسبس أيضا أن السفير البريطانى هدد السلطان العثمانى باعلان انجلترا الحرب على تركيا ، وأن السلطان مع ذلك كان يقابل السفير الفرنسى بمقابلة طيبة . وروى أيضا أن سفيرى النمسا وروسيا فى القسطنطينية أيدا السفير الفرنسى تأييدا تاما وأعلنا تضامن بلادهما مع فرنسا .

وكتب دى لسبس الى صديقه الهولاندى « روينير » فى ٧ ديسمبر سنة ١٨٥٩ يقول له أن مجلس الوزراء التركى اجتمع بضع مرات لدراسة الموضوع ، وأنه بالرغم من المعارضة ، التى كان يدبرها سفير انجلترا ، بمختلف الأساليب ، وافق المجلس على طلب السفير الفرنسى . وأنه تقرر أن توجه حكومة الباب العالى نداء الى الدول توضح فيه موقفها

(١) رسالة كولى الى اللورد رسل فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٥٩ ورسالة رسل الى كولى فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٥٩ .

من مسألة قناة السويس ، وتطلب حل المشكلات الدولية التي تثيرها مسألة القناة . وقال دى لسبس في هذه الرسالة « لم يبق الا الاتفاق على صيغة هذا النداء . واني أدع الأمر لمهارة سفير فرنسا ولا أقوم بأى سعى شخصى من جانبى . وقد فهم « بلور » (سفير انجلترا) أن النداء الذى سيوجه للدول سيقضى على كل معارضة ، ولذلك بذل المستحيل ، ولكن عبثا ، لمنع هذه الخطوة . واذا تم الأمر وفق ما أتمنى ، فسأوجه مذكرة ، الى رؤساء البعثات الدبلوماسية هنا ، مشفوعة بالوثائق » .

وقد مضى السفير الفرنسى فى مساعيه ، بتوجيه دى لسبس وإيعازه ، وكذلك عاونه فى تلك المساعي الدبلوماسية سفراء النمسا وروسيا وأسبانيا فى القسطنطينية . ومن خلال هذه المحاولات سقط الصدر الأعظم « كوبريزلى » باشا ، بعد أن انتهى مجلس الوزراء من صيغة النداء المرجو ، وأرسله الى سفير فرنسا فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٥٩ . سقط الصدر الأعظم فى اليوم التالى بعد صراع حاد فى مجلس الوزراء استغرق ست عشرة جلسة ، وخلفه فى الصدارة « محمد رشدى باشا » الذى سرعان ما اتصل به دى لسبس وناقشه فى الموضوع فأنس فيه ميوعة وحسن استعداد لخدمة دى لسبس ، وأبلغ دى لسبس تفاصيل محادثته مع الصدر الأعظم الجديد للسفير الفرنسى فى مذكرة ورد فيها أن الوزير الأكبر مقتنع بالمزايا التى تعود على تركيا من المشروع ، وأن كل ما هنالك هو أنه يرجو أن تتفق الدول على تسوية المسائل السياسية التى يثيرها المشروع بالنسبة لمصر وبالنسبة لأوروبا . ولم يفت دى لسبس فى رسالته أن يثنى على همة السفير الفرنسى الذى وصل الى تلك النتيجة وغادر العاصمة التركية فى طريقه الى الاسكندرية فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٥٩ ، ليلعب دوره فى الجبهة الأخرى وهى مصر ، ويبعد الوسواس عن نفس سعيد .

ولكن ظهر أن الأمور كانت تسير سيرا حسنا فى القسطنطينية أثناء

مقام دى لسبس فيها ، كما لو كان ماردا يلقي الفرع في النفوس ، فما أن أدبر حتى تراجع الباب العالي بانتظام وترك الحالة غامضة والموقف معلقا ، فسافر دى لسبس الى باريس .

وفي ٣٠ يناير سنة ١٨٦٠ وجه الى المبعوثين السياسيين في باريس مذكرة شرح فيها أهمية المشروع وطلب تأييد بلادهم ؛ وأعلن في هذه المذكرة وأذاع أنه اذا استمرت الصحافة الانجليزية على تحديها له ، فان صحافة العالم كله سوف تؤازره وتقف لها بالمرصاد .

وفي الوقت نفسه قابل نابليون الثالث في ٧ فبراير سنة ١٨٦٠ ، وعلى أثر تلك المقابلة وجه كتابا الى سعيد باشا قال فيه « ثقوا سموكم أن حكومة الامبراطور ستحمل الباب العالي ومعه انجلترا على احترام حقوقها وهي مصممة على السير بالمشروع بنفسها ، وان العالم كله من ورائها » .

انها القوة الغاشمة ، التي هدد بها دى لسبس سعيد باشا ، وأعلنه أنه ، أى دى لسبس ، أصبح ينطق بلسان حكومة فرنسا ، وأن المشروع صار مشروع تلك الحكومة وحققها ، وأن العالم كله معها ضد فرنسا وتركيا .

وانعقد في باريس في ١٥ مايو سنة ١٨٦٠ أول اجتماع للجمعية العمومية لمساهمي شركة قناة السويس ، وتصدت الصحافة الانجليزية وفي مقدمتها « التيمس » « والديلي نيوز » للحملة على تلك الجمعية والسخرية منها ومن المساهمين وتحذير جمهرة الشعب البريطاني من أن يساهم أو يفكر في مشروع فاشل ، ولا يعدو أن يكون أضغاث أحلام . وفي مجلس العموم ، وقف اللورد « سيمور » Seymour وسأل « بلمرستون » في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٦٠ عما اذا كان والى مصر قد بعث الحياة في شركة قناة السويس ، اذ اكتب في خمسة وثمانين ألف سهم بارت في السوق ، وكان العجز عن بيعها كافيا لحل الشركة . وسأل أيضا عما اذا كانت هناك مفاوضات تجري في باريس بشأن موضوع

قناة السويس ، وعما اذا كان المستر كويدين^(١) ، الذى سافر الى باريس ، قد تلقى تعليمات من الحكومة ؛ وأضاف صاحب السؤال عما اذا كان والى مصر ، وقد أبرم عقد قرض مع المسيو « لافيت » Laffitte المالى الفرنسى قد حصل على موافقة الباب العالى ، واذا لم يكن قد حصل على هذه الموافقة ، ألا يعد ذلك اخلافا بمعاهدة لندن المبرمة فى سنة ١٨٤٠ ؟!

وأجاب بلمرستون بقوله « ان ما ذكره حضرة صديقنا المحترم ، من أن والى مصر ، قد غرر به حتى اشترى عددا كبيرا من أسهم شركة قناة السويس صحيح . وأما هذه الشركة فانها كما قلت غير مرة ، هى أخطر الألاعيب الخداعة ، التى ظهرت فى العصر الحديث . انها كالطعم الذى يضعه الصياد للسماك . ولقد انخدع فيها عدد كبير من صغار الناس فى فرنسا ظنا منهم أنهم يساهمون فى عملية رابحة . وقد دل سير أعمال الشركة فى مصر ، على أنه اذا فرض جدلا أن المشروع ممكن التنفيذ ، فان ذلك لن يتم الا بتضحيات هائلة فى المال والوقت وعمل لا حد له . »

« وقد أخفق مؤسس المشروع فى بيع عدد كبير من الأسهم لبيت مالى فى تريستا فظن أن والى مصر هو الذى يتحمل تبعة الفشل ، وعليه أن يشتريها هو ، ولذلك أغرى هذا الباشا المنحوس بمشترى ٦٤٠٠٠ سهم بمبلغ ٣٣٠٠٠٠ ر. ٣٣٠٠٠٠ فرنك حتى اذا قبل الصفقة باع له كمية أكبر منها . ولكن الباشا الذى لدغه صاحبه من الجحر مرة أبى أن يلدغ مرة ثانية . ومع ذلك فان دى لسبس بدعوى الحرص على مصلحة الباشا وضع فى رصيده كمية اضافية من الأسهم ويبلغ المجموع الرقم الذى ذكره العضو المحترم . »

« أما عن الشرط الثانى من السؤال ، فانى أقرر أن الباشا عقد قرضا

(١) أشرنا اليه كأول بريطانى راسله دى لسبس ، ولم يظفر منه بجواب .

مع أحد بيوت المال في « مارسيليا » ولكنه عقده بصفته الشخصية •
ولكى ينفي بالتزاماته قبل شركة قناة السويس رهن لبيت « مارسيليا »
هذا جميع أملاكه الخاصة • وتمت العملية بغير موافقة حكومة تركيا
لأنه ليس ثمة داع للحصول على هذه الموافقة » •

« ولا يوجد في المعاهد التي يشير إليها صاحب السؤال نص يقيد حق
الباشا في التصرف في ملكه الخاص كما يريد » •

« وأما المفاوضات فلا علم لي بها • وهذا لا ينفي أنه كانت هناك
مفاوضات بين حكومة فرنسا وحكومة إنجلترا ، وبيننا أثناءها وجهة
نظرنا في المشروع • وأكدت لنا حكومة فرنسا أنها لن تشترك في العملية •
ولكن بعض ممثلي فرنسا الدبلوماسيين قاموا فيما اعتقد ، بغير علم
حكومتهم بأدوار ايجابية • وفي هذه الآونة ليست هناك مفاوضات •
ولم نعط أية تعليمات للمستتر « كوبدن »^(١) •

أما المستتر « كوبدن » — المشار اليه — فهو ذلك الانجليزى الذى
كان قد راسله دى لسبس ، وكان وقت اثاره تلك المناقشة البرلمانية في
انجلترا قد سافر الى باريس واشترك في ٥ يناير سنة ١٨٦٠ في اجتماع
عقدته جمعية الاقتصاد السياسى هناك • ودارت في هذا الاجتماع
مناقشات حول موضوع قناة السويس ، فطلب المجتمعون من
« كوبدن » هذا أن يجلى موقف بلاده من هذا المشروع ، والعجيب أنه
خالف ما جاء على ألسنة رجال الحكومة والبرلمان وأكد أن رأى العام
البريطانى سعيد بهذا المشروع ، وعلى الأخص غرف التجارة ، وأصحاب
الأعمال الذين تهمهم مصالحهم في بلاد الهند ، واذا كانت الدبلوماسية
البريطانية تحارب المشروع لأسباب سياسية ولها وجس تساورها من ناحية
السيادة على مصر ، فإن ذلك أمر عارض ، لا يمس الجوهر • وتمنى هذا
الانجليزى لدى لسبس النجاح من كل قلبه •

والذى يستوقفنا ، ونحن نراجع الأقوال التي وردت على لسان

(١) مضبطة مجلس العموم البريطانى في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٦٠

« كوبدن » في جلسة جمعية الاقتصاد السياسي ، المشار إليها ، هو جوابه على سؤال ، وجهه له أحد الصحفيين الفرنسيين ، وهو مسيو « بينار » Th. N. Bénard محرر صحيفة « سيكل » Siècle اذ قال في سؤاله أن طريق رأس الرجاء الصالح قد قضى على تجارة « البندقية » وبعض موانئ البحر الأبيض المتوسط ، وحول الأعمال التجارية الكبرى الى البرتغال ، ثم الى هولندا وانجلترا ، وأن السياسة الانجليز ، ربما كانوا في معارضتهم متأثرين بذلك ، ويخشون من أن تتأذى تجارة انجلترا اذا ظهر طريق جديد أقصر وأحسن من الطريق الذي يسيطرون عليه . وأجاب « كوبدن » بقوله :

« هذا التفكير لا سند له من الحقيقة . فانجلترا بلاد غنية ، ولديها من الذكاء وبعد النظر ما سوف يساعدها على تحويل الطريق الجديد لمنفعتها بحيث لا تخاف البتة من أذى يلحق قوتها التجارية أو السياسية » . وقرر كوبدن أنه لم يسمع قط أحدا يردد تلك المخاوف التي وردت على لسان السائل .

ونحن ننقل ذلك الكلام الذي قيل في سنة ١٨٦٠ والذي يفسر لنا سياسة انجلترا وتشبثها بقناة السويس ، ويلقى ضوءا على الدور الذي لعبته بعد ذلك في احتلال مصر من أجل السيطرة على قناة السويس . وشراء أسهم مصر في شركة القناة من أجل هذه السيطرة أيضا ، ذلك كله لخدمة استثمارها السياسي والتجاري البغيض .

ولقد تصدى دى لسبس للرد في الصحف التي كانت تعمل لحسابه على حملات اللورد بلمرستون في مجلس العموم البريطانى وعلى الصحافة البريطانية ثم عاد الى مصر ومضى في تنفيذ أعمال الحفر مستعينا بعمال مصريين وبمهندسين أكثرهم كفاية كانوا من الألمان والنمساويين ، وترك سعيد باشا تلك الأعمال التي فرضتها القوة والتكتل الأوروبي على النحو الذي وصفناه تأخذ مجراها ، فأنشأوا الأبنية والمستعمرات في بور سعيد والقنطرة ، وجرت أعمال الحفر على طول ١٣٠ كيلو مترا ، وكان العاملون في الحفر يحصلون على مؤنهم من دمياط مستعينين بمعديات كانت تسير في بحيرة المنزلة . وكان لا بد لهم من المياه الحلوة ،

ولذلك استعجل القائمون بالعمل حفر الترعة الحلوة الممتدة من النيل
والمسماة الآن بترعة الاسماعيلية •

وكان الانجليز يرقبون ذلك عن كثب ، ولولا أنهم دبروا خطة
لانتزاع القناة لأنفسهم بعد تمامها وتنفيذ الدور البارع الذى لعبوه ،
والذى سنكشف عنه فيما بعد ، لناضلوا بحزم ولكنهم كانوا يكتفون
بالحملات الكلامية فى صحفهم ، والمناقشات البرلمانية ، التى لا تكشف
بحال عن حقيقة أغراضهم ، بل تغطى نواياهم الحقيقية ، ولا تعدو أبدا
أن تكون ذرا للرماد فى العيون • فهم كانوا يشنون حرب أعصاب ،
ليمهدوا الطريق كى يظفروا آخر الأمر بالغنيمة ، سهلة ، وبعد أن يبذل
غيرهم جهده وتنضج الثمرة فيأكلوها ، أو يتركوا للآخرين ما يفيض
عن حاجتهم منها •

ومن تلك المناورات مناقشة أثاروها بمجلس اللوردات فى ٦ مايو
سنة ١٨٦١ ، وأخرى فى مجلس العموم فى ٢٥ يونيو من تلك السنة ،
وقد حرصنا على أن ننقل هنا ما دار فى هذه المناقشات ، لنبين للقارئ
أن الانجليز قد فطنوا وقتئذ لأهمية قناة السويس الاستراتيجية ، ورأوا
أن ترك الشركة تعمل على النحو الذى رسمته عقود الامتياز يجعلها
دولة داخل الدولة المصرية ، تقف فرنسا من وراء ظهرها ، فصمموا منذ
ذلك الحين على تدمير مؤامرتهم الخبيثة التى انتهت باحتلالهم لمصر ،
احتلالا ركزوه فى منطقة قناة السويس •

والى القارئ ترجمة كاملة لهذه المناقشات البالغة غاية الأهمية
والخطورة :

فى مجلس اللوردات فى ٦ مايو سنة ١٨٦١

بيان اللورد كارنافون Carnavon

« أرى أن هذا المشروع ، بوصفه عملية تجارية ، مآله الفشل ، ومع
ذلك لم يتركه أصحابه ، ولذلك يهمنى أن أوجه نظر المجلس ونظر
الحكومة الى أمر على درجة بالغة من الخطورة ، وهو جدير بعنايتكم

« جميعا • ومن غير حاجة للدخول في تفاصيل قناة السويس ، حسبى
« أن أذكر لكم أن تنفيذ هذا المشروع كان أمنية داعبت خيال الكثيرين
« من الأمراء وذوى التيجان ، ولا أعرف مشروعا أحاطت به المغريات
« وأهاج الأحلام كمشروع توصيل البحر الأبيض المتوسط بالبحر
« الأحمر ، فانه عمل يفيد التجارة وينقل الحضارة الى طور جديد بل
« ويفيد المسيحية • ولكن توجد بين الفكرة وتنفيذها ثغرة كبيرة ،
« فلقد أثرت ضده معارضة لها طبيعة على جانب من الخطورة ،
« وأريد أن أدلكم عليها • وهى معارضة لا تتصل فقط بنجاح المشروع ،
« بل بآثاره السياسية على مصر وتركيا وأوروبا بوجه عام ، وآثاره
« على انجلترا بوجه خاص ولسوف ألتزم جادة التحفظ فى الكلام عن
« الصعوبات الفنية التى يستهدف لها المشروع ، وهو ليس بالشئ
« الجديد ، وصعوبات الماضى هى صعوبات اليوم ، مهما قيل عن تقدم
« العلوم والفنون • وجميع المهندسين الانجليز يجاهرون بأن العملية
« مستحيلة التنفيذ ؛ ولو فرضنا أنها عملية ممكنة ، فان ثقلاتها ستكون
« باهظة ، بحيث تجب كل ربح ينتظر • ولتذكروا أن تنفيذ تلك
« المشروعات الضخمة فى بلاد الشرق لا يتم بالعمل الذى يؤديه العمال
« طائعين مختارين ، ولكنه يتم بالسخرة والأشغال الشاقة ؛ وفى السخرة
« تتمثل هذه العملية ، فهل هناك ما يبرر تضحية الأرواح التى سوف
« تستخدم فيها ، وهل تنهض المغانم التجارية مسوغا لذلك ؟! » •

« وقد ظن أن هناك فرقا بين مستوى البحرين الأبيض والأحمر ،
« ومن غير شك لا يسمح هذا المستوى بإيجاد تيار يكفى لأن تجرى
« قناة تكون حرة من كل عائق • وليس يعينى هنا أن أعبر لكم عن
« الأسف البالغ على الأموال التى تضيع فى تلك المصيدة • وانما الذى
« يعينى أن أنبهكم الى الخطر الذى تتعرض له مصر وتركيا وأوروبا
« وبلادنا معها ، ولذلك يتحتم على الحكومة أن تقدم للمجلس تفصيلات

« كافية عن الخطوات التي اتخذتها حتى الآن حيال ذلك المشروع » •

« ولهذا أطلبها بأن تبين لنا ماذا فعلت نحو هذا المشروع • وأنا أعلم
« أن والى مصر قد أعطى رخصة لدى لسبس ، ولكن والى مصر ليس رئيس
« دولة مستقلة ، بل هو تابع للباب العالى ، ولذلك فإن تلك الرخصة ،
« يجب أن تحوز موافقة الباب العالى • وأستطيع أن أقرر أن الباب العالى
« لم يوافق عليها ، بل رفضها ، لأن المشروع يضر بصالح تركيا •

« الا أن دى لسبس وشركته ماضون فى أعمالهم ، طبقا للامتياز
« الذى ظفروا به ، بل وأكثر من هذا يضعون أيديهم على رقعة من الأرض
« ممتدة من الجانبين بعرض ميل أو ميل ونصف من كل جانب ، اذن هناك
« شركة أجنبية وحكومة أجنبية تعمل تلك الشركة لحسابها ، وسيصبحان
« هاتين لمساحة واسعة تقع فى صميم أرض مصر ، وهذا الجزء من مصر غير
« منيع ، ومعنى هذا أن عملية حفر القناة ، وظاهرها الغرض التجارى المحض
« ستصبح على مضى الأيام ، ذات أهمية استراتيجية كبيرة •

« ومن الممكن أن يرتفع مقام دى لسبس ، بحق ، لو أنه استطاع
« أن يثبت أن مشروعه ذو صبغة تجارية بحتة ، وأنه لم يحاول ، على
« أى نحو ، فرض شروط تنم طبيعتها عن التدخل الصريح فى شئون
« الحكومة المصرية • ولقد ظهر أن دى لسبس استطاع أن يغرى والى
« مصر بالمشاركة فى المشروع بمال قدره تسعين مليوناً من الفرنكات
« فى حين أن مجموع ايراد مصر الآن لا يتجاوز فى العام ١٢٥ مليوناً
« من الفرنكات » •

« ولا أخال المجلس يخالفنى فى أن الاعتراضات على هذا التدبير
« ليست صادرة عن خفة ، بل هى اعتراضات جدية وتدل على خطر بالغ ،
« لأن شركة كهذه ، لا يمكن اعتبارها بأى حال شركة خاصة ، ولأنه ، بتطور
« الحوادث ، ستصبح الشركة ظلاً لحكومة فرنسا ، وهذه الحكومة ستعانى
« صعباً من جراء هذا الموقف الذى اختارته ، ولا أقول ذلك بالنسبة لفرنسا
« وحدها ، بل هو حكم ينطبق على أى بلد أوروبى يوجد فى نفس الوضع ،
« ولست أحاول أن أعرقل تجارة فرنسا فى هذا الطريق ، لأنى أومن أن
« رواج التجارة فى بلد ، يفيد تجارة الآخرين ، وبما أن الملاحه بين انجلترا
« والهند أهم منها بين الهند وأى بلد آخر ، فإن هذه القناة ، اذا
« ما استخدمناها ستكون من غير شك أكثر فائدة لانجلترا منها لأى بلد

« آخر • ولا أحب أن أتعرض لفرنسا كذلك من الناحية السياسية ، طالما أنها
« لا تعارض للمغانم السياسية التي تبحث عنها مع المصالح الانجليزية ،
« وبانتقاء التعارض لن يكون على فرنسا لوم أو تثريب • على أنى آسف
« أشد الأسف على هذه الطريقة التي تتبع كجزء من برنامج نفوذ سياسى
« يراد فرضه وآسف ان تجنح فرنسا لذلك ، كما يجنح له غيرها • ويقينى
« أن هذه طريقة ضالة ، وأن أولئك الدبلوماسيين الذين أغرموا بالوصول
« الى مآرب لهم بغض النظر عن الأساليب التي تستعمل ، يضعون فرنسا
« بهذه الكيفية فى منحدر لا يشرفها ، ويزورون على أوروبا اذ يخفون عنها
« نوايا حكومتهم ، على أنه اذا جاز أن تكون حكومة فرنسا نفسها قد
« اختارت هذا الأسلوب ، فهي حرة فيما تعمل ، ولكن عليها أن تتحمل
« جميع النتائج • وأرى أن الحكومة الانجليزية عليها تبعات لا تسمح بأن
« تفرض تلك السياسة فرضا ، ولا تقبل أن يخلق نفوذ يمس من قريب
« أو بعيد بحياد مصر ، ولقد طالما اتهموا بلادنا بأنها شديدة الحساسية
« والغيرة من هذه الناحية ، وهى محقة فى ذلك ، والا فانها لن تستطيع أن
« تحتفظ بالهند وقتا طويلا ، ولا أظن أن فرنسا ، اذا ما توجهنا اليها
« مناجين شعورها بالاستقامة ، تسمح لعمالها أن يفصموا ما بيننا وبينها
« من مودة بهذه الطرق الملتوية •

« أنا لا أريد فى هذا الموقف أن أهاجم سياسة فرنسا ، ولا أشكو
« من هذا المنبر من ضخامة عدد الرعايا الفرنسيين الموجودين الآن فى
« مصر ، بكثرة ليس لها شبيه فى الأعوام المنصرمة • ولكنى أشكو
« وأضج من اللهجة والأسلوب الذين يستعملهما دى لسبس وشركته ،
« وأولئك الذين يصفون أنفسهم بأنهم وكلاء الشعب الفرنسى ، وقول
« دى لسبس أنه يمثل حكومة بلاده ، ويعبر عن سياسة وطنه • وأنا
« أعرف حالات استطاع موظفو شركة القناة فيها أن يكرهوا بعض
« الانجليز على العودة من مصر ، لا لأن شركة القناة تريد أن تمنعهم
« من مشاهدة ما يجرى من الأعمال ، ولكن لمنعهم من معرفة الاتجاه
« الذى ستسير فيه القناة المراد انشاؤها •

« وظاهر للعيان أن هذه الشركة لا تكفى باحتلال الأرض ، بل تدعى
« الاحتكار ، تمهيدا لأن تجعل من نفسها دولة يكون لها قضاء فى الجزء

« الذى تحتله • والشرقيون قوم تتأثر طبيعتهم بهذه الصور ، ولذلك
« لن يكون عسيرا على شركة كهذه أن تصل بالتدريج للمكانة التى
« ترجوها • »

« والرأى العام هنا يعرف من التقارير الدورية عدد العمال الذين
« يستخدمون وحالة الأعمال ، ولقد أذاعوا منذ بضعة أشهر أن القناة
« ستفتح فى الخريف القادم بحيث يمكن أن تسير فيها سفينة من بدايتها
« حتى نهايتها • ولا أظن أن الحكومة الفرنسية تسمح لنفسها بأن
« تتوسط فى مشروع شركة مفلسة ، أو ترضى أن تكون ستارا لعملية
« تجارية ليست الا فخا كبيرا وخدعة جسيمة وما أكثر ما جرى من
« الخدع فى تجارة البحار • »

« انى متلهف لمعرفة السياسة التى تنتويها الحكومة الانجليزية بهذا
« الصدد ، فان الماضى لا يساعد على التنبؤ بالمستقبل ؛ وعندما أثير
« الموضوع بمجلس العموم ، فى المرة الأخيرة ، اشترك فى المناقشة
« أربعة من الوزراء ؛ وأعلن اللورد بلمرستون ، وهو اليوم رئيس
« الحكومة ، أنه اذا قدر لهذا المشروع أن ينفذ ، فستكون أقل نتائجه

« خطرا تقطيع أوصال الأمبراطورية العثمانية ، وأن ذلك لا يستقيم
« مع ما بين مصر وتركيا من الصلات ، وكذلك لا تنظر انجلترا لهذا
« الأمر بعين الرضا • وزعم المستر جلاد ستون ، أن هذه الأخطار ،
« ان هى الا أضغاث أحلام ، وأن تلك الحجج سخيفة وواهية • وشاطر
« المستر ملنر جيسون ••••• ، وزير الخزانة الحالى شعوره وأما
« اللورد رسل الذى يجلس الآن على كرسى وزير الخارجية فلم يستطع
« أن يجارى اللورد بلمرستون فيما رآه ، كما لم يقدر على مشايعة
« جلاد ستون • وظن أن القناة ، لا تأتى بمضرة فى أوقات السلم ،
« وفى أوقات الحرب تبدو المخاوف المقول عنها من قبيل الخيال • »

« وأما أنا فلست مؤيدا ، على طول الخط ، للأسانيد التى أعتمد
« عليها رئيس الحكومة ، ومع ذلك أرجو أن تسترشد حكومة جلالة
« الملك برأى الفيكونت النبيل فى هذا المشروع • »

رد الحكومة البريطانية

وقد أجاب اللورد « وودهاوس » Woodhouse على بيان اللورد « كارنافون » بقوله :

« ... تعلمون أن المسيو دى لسبس ، ظفر في سنة ١٨٥٤ ، من « باشا مصر ، بامتياز ، يخوله انشاء قناة ، والاستيلاء على مساحة كبيرة من الأرض • وبعد ذلك بوقت ما ، رأى دى لسبس أنه لا بد « من حصوله على موافقة السلطان ، ولم يحدث أن منحه السلطان « هذه الموافقة حتى الآن • ولم يعلن الباب العالي ، أنه لا يوافق بأية « حال ، على توصيل البحرين الأبيض والأحمر بواسطة قناة ، ولكنه « اشترط قبل ابداء موافقته أن يحصل على ضمانات من شأنها أن « تكفل له سلامة الامبراطورية العثمانية ، ومراعاة قوانينها • »

وأشار المتحدث بلسان الحكومة في مجلس اللوردات ، الى قانون عثماني يحرم السخرة • وذكر أن انشاء القناة يحتاج الى استخدام عدد هائل من الأيدي العاملة ، وأن ذلك يفتح الباب للسخرة في مصر • وذكر أن من حق السلطان العثماني أن يعارض في منح مساحة كبيرة من الأرض لشركة ذات صلة ببلد أجنبي • ثم قال :

« ويجب أن نسلم أن اخطارا جسيمة تستهدف لها الامبراطورية العثمانية من جراء مشروع خطير كهذا ، في مصر ، يقسم الامبراطورية العثمانية ويخلق هيئة أجنبية في مصر تتمتع بامتيازات خاصة ولا تخضع للقضاء المحلي ، تلك أخطار فظيعة ، لم تستطع أن تخفيها حكومة : جلالة الملكة » •

وأدعى الخطيب فيما ادعى أن هذه الأسباب نفسها حملت الحكومة البريطانية على معارضة المشروع • ولكنه كان لينا في كلامه عن الحكومة الفرنسية ، فقال أنه نظرا لكونها حكومة حليفة لبريطانيا لم تفعل انجلترا أكثر من ابداء معارضتها •

وأشار الى الخطوات التالية التي اتخذها دى لسبس وابتداء الأعمال

الفعلية والمزايا التي حصل عليها من والى مصر • ثم قال أنه لا ينبغي أن يبالغ الرأي العام في مخاوفه ، مدعيا أن مسائل فنية قد تجعل تنفيذ المشروع عسيرا ، فقال مثلا أنه لن يمكن انشاء ميناء بور سعيد بسبب تهاليل الرمال ، وأن المياه شحيحة والعملية في مجموعها خيالية • وادعى أنه يرثى لحال المساهمين ثم تهكم بوالى مصر اذ غرر به دى لسبس واضطره لمشتري ما يقرب من نصف الأسهم ، وقال أن المال الذى دفعه مال ضائع ، واذا فشل المشروع فسيطالبه المساهمون بالتعويض •

وهذه الاجابة الماكرة على لسان الحكومة البريطانية في مجلس اللوردات ان دلت على شيء ، فانما تدل على تراجع منتظم من جانب الحكومة البريطانية في معارضة المشروع • والتوطئة لمشتري أسهم مصر في قناة السويس بالخط من قيمتها والقول عنها أنها مال ضائع ، مع محاولة خفية للفت في عضد والى مصر واثنائه عن اتخاذ اجراءات من شأنها وقف الأعمال بالتلويح بأنه فيما اذا توقفت الأعمال سيلزم بتعويض المساهمين • ويظهر أن مفاوضات سرية لا بد أن تكون قد جرت بين حكومتى فرنسا وانجلترا لتنسيق المصالح بين البلدين ، وأن الحكومة البريطانية قد رأت أن تقف في معارضتها هذا الموقف المائع وهى في قرارة نفسها ، ومن وراء الستار ، تترقب اليوم الذى تتم فيه القناة ، لتتقض عليها ، وتظفر منها بنصيب الأسد •

ومما يكشف عن هذه النية الخبيثة التى يبيتها انجلترا ما جاء على لسان اللورد « وودهاوس » اذ استرسل فقال :

« ان حكومة جلالة الملكة قد رأت من الأنسب أن تترك الأمر لتقدير الباب العالى ، وهو على اتصال بهذا الشأن بوالى مصر • والذى أرجوه هو »
« العدول عن المشروع ؛ أو على الأقل أن تعطى الضمانات للباب العالى »
« ولسائر الدول الأوروبية التى لها مصالح فى هذا الجزء من العالم ، بحيث »
« لا يتعارض الطريق المقترح مع أمنها ومصالحها ، والا تعزم دولة ايا كانت »
« من الانتفاع بالقناة ، وخصوصا فى وقت الحرب •

وقال صراحة عن معارضة بلمرستون القديمة ، والخطب التى اقتبسنا بعض فقراتها فيما تقدم ، أنها دخلت فى عداد التاريخ •

وكان اللورد « استراتفورد » السفير البريطاني السابق في القسطنطينية ، وعدو دى لسبس القديم ، ممن اشتركوا في تلك المناقشة التي دارت بمجلس اللوردات . وكذلك اشترك فيها اللورد «الينبوروف» Ellenborough والذي يستوقفنا من بيانه هذه الكلمات :

« ان بسفورا واحدا ، جر علينا المتاعب ، والمشروع الذي نحن بصدده ليس الا بسفورا آخر ، يضع الفرنسيون أيديهم عليه . وواجبي أن أعلن من الآن ، أن مسعاهم سيبوء بالفشل ، ولكن ماذا يحدث اذا كتب للمشروع النجاح ؟ بهذه القناة يستطيع الفرنسيون أن يرسلوا الى بحار الشرق أسطولا في خمسة أسابيع ، بيد أن ذلك يتطلب منا ما لا يقل عن عشرة أسابيع ، ففي حالة الحرب ، وقانا الله شرها ، يستطيع هؤلاء العمال ، كما يطلقون عليهم ، (ويعنى الفرنسيين) أن ينزلوا في السويس ويقطعوا في مصر الطريق بيننا وبين الهند ، ولا تستطيع مصر أن تقف على الحياد » .

هذه الكلمات تعبر عن سياسة جديدة لبريطانيا وتكشف عن المخاوف الحقيقية التي كانت تساورها في ذلك الحين ، فهي لم تكن تبغض القناة ، ولكنها خافت أن تزاخم فيها ، فأخذت لنفسها الضمانات ، وسنين في الجزء الثاني من هذا الكتاب الدور الذي لعبته ، حتى انتزعت السبق من أيدي الفرنسيين وسخرت القناة لنفسها على حساب مصر ، ورغم آتف العدالة والقانون .

على أن دى لسبس لم تعجبه اللغة المعتدلة التي وردت على ألسنة الساسة الانجليز ، وقد أحس بالدفع ، واطمأن الى تأييد شامل من جانب القوى التي تهيمن على سياسة أوروبا وأقدار العالم ؛ فأعلن اللورد « كارنافون » أنه سيقاضيه بسبب اللغة التي استعملها في بيانه . وقال له ناصحوه من الانجليز ، أنه لا ينبغي له أن يحفل بما يقال ، وما دامت شركته قد تأسست ، فليترك الأمر لها ، وبعثوا له بكلمات العطف والتأييد .

في مجلس العموم

وفي مجلس العموم أثارت مناقشة في ٢٥ يونيو سنة ١٨٦١ حول سؤال قدمه أحد الأعضاء واسمه « جريفت » للحكومة بشأن ما قيل

عن السخرة التي تجرى في مصر ومخالفة ذلك للمبادئ الانسانية وعما اذا كانت حكومة انجلترا قد لفتت نظر حكومة تركيا وحكومة فرنسا لهذا الأمر وخطورته . وكانت اجابة الحكومة ، التي ارتدت مسح القساوسة لولية مطاطة ، وقد خلت من الحملات العنيفة التي كانت تشنها من قبل .

وبادر دى لسبس بتوجيه كتاب مسهب الى وزارة الخارجية البريطانية يأبى فيه على انجلترا التدخل في هذا الأمر . وأعلن أن الرق كان معمولاً به في أمريكا ولم تتدخل انجلترا ، وكذلك استرقت روسيا نحو أربعين مليوناً من رعاياها ولم تتدخل انجلترا وحرمت أسبانيا بقانون الدعوة لأي دين غير الكثلكة ولم تتدخل انجلترا مع أنها بلد بروتستنتي ؛ وراح بكافة العبارات يبرر ما كان يجري من الظلم في مصر مقررًا أن الأعمال الكبرى في مصر لا يمكن أن تنفذ الا بالسخرة ، وأنه لا يجوز من أجلها التدخل في شئون مصر ، وأن والى مصر قد أخذ على نفسه تعهدات يجب أن ينفذها ، وإذا لم يفعل فستكرهه حكومة فرنسا على احترامها لأن رؤوس أموال فرنسية تستعمل في المشروع . واحتج بأن حكومة فرنسا لم تتدخل في الهند ضد المعاملة التي يلقاها أهل الهند ، وهى من قبيل السخرة ، فلماذا اذن تأبى انجلترا على شركة قناة السويس أن تفعل بالفلاحين المصريين ، ما ترضاه هى في معاملتها للهنود ؟! وزعم أن حركة العمل في حفر برزخ السويس تعود بالخير على الفلاحين المصريين من جراء الأجور التي يتقاضونها . فهو في تلك المذكرة يمن على مصر التي استنزفت دماءها بفتات الموائد . والأمر في بلاد الانجليز لم يخرج عن مجرد الثروة التي دارت في برلمانهم بقصد تهديد الفرنسيين وافساح السبيل لانجلترا كي تحتل المكان الذي أرادته لنفسها في قناة السويس (١) .

(١) مذكرة دى لسبس موجودة بمحفوظات وزارة الخارجية البريطانية وقد نشرها « شارل رو » في الجزء الأول من كتابه : برزخ وقناة السويس ص ٣٢٤ وما بعدها .

تحولت انجلترا عن حطتها الأصلية شيئا فشيئا ، وتم الأمر
لدى لسبس اذ تكتلت أوروبا كلها وراءه ، وأصبحت المؤامرة محكمة ،
ولم يبق الا أن يذعن الباب العالي بدوره ، ويلقى بسلاحه ، ويقبل النكبة
طائعا مختارا .

أما سعيد الذى غرر به ، سعيد الطيب القلب ، الذى اندفع بعواطفه ،
وبكل جوارحه لأكرام ضيفه ، والاحسان لصاحبه ، دون أن يقدر أن
ضيفه خبيث ، وأن صاحبه لا تعنيه الصداقة الا لاشباع شهواته
ومطامعه ، ودون أن يدرك أن وراء تلك الفرمانات استعمارا مؤكدا ،
وسيطرة أوروبية مقنعة ؛ سعيد الذى اطمأن لدى لسبس حينما قال له ،
قبيل توقيعه على الفرمان الأول ، ان هذا المشروع يراد به خدمة تجارة
العالم ورفاهية مصر ؛ سعيد الذى هزته هذه الجملة Commerce du
monde et prospérité de l'Egypte.

تفتحت عيناه أخيرا فاذا به يرى طوائف الأوروبيين وقد جاء بهم
دى لسبس الى برزخ السويس ، ولا تمتد اليهم يد القانون المصرى ،
ولا يتناولهم سلطانه لأنهم يحتمون بالامتيازات الأجنبية وسلطان القناصل .

أرض مصر فى أيديهم ، لا من أجل حفر القناة فقط ، بل يزرعون
التفائش ويتصرفون على هواهم . والعمال المصريون تضربهم السياط
ويدفنون تحت التراب الذى تخرجه معاولهم من جوف الثرى . وماء
النيل سيجرى الى برزخ السويس ليبيعه دى لسبس وجماعته للفلاحين
المصريين . والدولة الجديدة تظهر بسرعة وبشكل مخيف ؛ وثابليون
الثالث امبراطور فرنسا ومن ورائه حكومته يرعون هذا الظلم الذى
لم يعرف له التاريخ من قبل شيئا ؛ ومن وراء فرنسا النمسا ، وأسبانيا
وروسيا ، وإيطاليا الفتاة ؛ ومن وراء كل هؤلاء البابايوس التاسع !!

أما انجلترا التى قامت بمظاهرة مسرحية فقد شددت النكير على
سعيد وأغرت الباب العالي بالتنكيل به ، وأصبح مهددا مطاردا ، ولعل

السرف في هذه المظاهرة البريطانية أن انجلترا لم تأخذ لنفسها الامتياز •
والرجل المسكين قد استيقظ من نومه العميق ، وعرف أن أمراء البيت
العلوى الكريم ، لم يكونوا حاسديه ، بل كانوا نعم الناصحين ، المخلصين ،
الغيورين على وطنهم ، ومجد والده العظيم ، مدوخ السلاطين ، ومحطم
الممالك ، وهو الذي رفع راية مصر وتركها وهي تعانق السحاب ، فماذا
فعل سعيد ، وقد انكشفت المؤامرة وظهر الشياطين في وضوح النهار ؟! •
تحلل جسده الضخم ، وتحطمت أعصابه ، وعاد اليه ضميره فقتله
ورأى وجه فرديناند الحقيقي فصرعه ؛ وهو الأمير بن الأمير ، بل الملك
ابن الملك ، الذي لا يطيق أن يرى أنف بلاده في الرغام وعصابة المستعمرين
تدق أرض الوطن بالأقدام وتشققها بالمعاول ، وتستغل ملكه وتستذل
رعاياه باسمه وبأمره وتحت سمعه وبصره •

من أجل ذلك مات محمد سعيد الى رحمة الله في ١٨ يناير سنة ١٨٦٣
وهو في مدينة الاسكندرية • وقد مات وهو في ريعان شبابه ، ولم
يتجاوز أربعين ربيعاً • وقبل موته بأيام طيروا الخبر لدى لسبس فترك
أعمال الحفر وسافر الى الاسكندرية على عجل وبلغه نبأ وفاة صاحبه
في الطريق ، وبلغت به الصفاقة أن يدخل المسجد الذي صلوا فيه على
سعيد ...؟! • وهكذا شاءت الأقدار أن يسير القاتل في جنازة
المقتول ويشيعه الى مقره الأخير ، ويقدم التهنئة لخليفة سعيد ، أملاً في
أن يجد من الوالى الجديد مطمعا ، ولكن هيهات ، هيهات لما توعدون •

قيض الله لمصر اسماعيل ليحطم الأغلال على النحو الذى سنورده في
الفصل التالى • ولكن العبء ثقيل ، والتركة التى تركها سعيد ، رحمه الله ،
مثقلة بالديون ؛ وماذا يستطيع أن يفعل رجل واحد مهما أوتى من صفات
الحزم والذكاء والرجولة ، والوطنية ، وبعد النظر ؛ ماذا يفعل ازاء
عالم تكتل ضد وطنه ، وماذا يستخلص من برائن رأسمالية ساحقة ،
ماحقة ؛ بل عصابة تؤيدها الحكومات والبنوك ، وتشد أزرها البرلمانات ،

وصحافة العالم ، والرؤوس المتوجة • لقد فعل الكثير ، واستدان ،
ليقضى على الدولة التي خلقت في داخل الدولة ، واشترى بالمال الذي
أخذه من المرايين سيادة مصر ، وأتقذ كل ما استطاع أن ينقذه ، وطارده
الاستعمار حتى أقصاه عن عرشه ، ولكن عدالة السماء مهما طال انتظارها
تأتى ، ولو بعد أجيال •

صاح اسماعيل فى وجه دى لسبس ، منذ اللحظة الأولى ، بهذه الجملة
الخالدة : « ليس ثمة من يؤمن بالقناة أكثر منى ؛ ولكنى أريد القناة لمصر
ولا أريد أن تكون مصر للقناة » •

Personne n'est plus canaliste que moi ; mais je veux que le
Canal soit à l'Egypte, et non pas l'Egypte au Canal.

الا أن المتآمرين قد احتجوا عليه حال اعتلائه العرش بفرمان ٦ يناير
سنة ١٨٥٦ • وهذا الفرمان هو حجر الزاوية فى المأساة •



الخدو اسماعيل باشا
١٨٦٣ - ١٨٧٩ م

الفصل العاشر

إسماعيل الذي ناضل للاستعمار

”إنى أريد القناة لمصر، ولا أريد أن تكون مصر للقناة“

مات سعيد وهو نادم على منح الامتياز - دقة موقف اسماعيل - واضطراره للاستعانة بالباب العالي - مسألة السخرة - الأغلال التى تصدى لها اسماعيل - اتفاقية ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ - زيارة السلطان عبد العزيز لمصر - نوبار وحقيقة نواياه - ارسال نوبار الى القسطنطينية فى شهر يوليو سنة ١٨٦٣ - رحلته الى باريس بعد ذلك - الرشوة لعبت دورها فى المفاوضات - تقديم نوبار الى محكمة السين - وليمة ١١ فبراير سنة ١٨٦٤ وخطاب الأمير جيروم نابليون - تحكيم نابليون الثالث ونص الحكم - تركيا ترفض الحكم والامبراطور يتدخل - تراجع انجلترا وتخاذل تركيا - زيارة الوفود من الخارج لمنطقة أعمال القناة - اتفاقية ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ - مصادقة الباب العالي - النتيجة .

اتفق المؤرخون الغربيون ، على اختلاف مشاربهم وأجناسهم ، على الرأى القائل بأن سعيد باشا قد منح امتياز حفر قناة السويس عن ايمان بفوائد القناة ومزاياها ، وعن اعتقاد أنه بهذا العمل ضمن لذكره مجدا فى سجل الخالدين ، وأكدوا أن هذا الايمان لم يتزعزع حتى لفظ سعيد أنفاسه الأخيرة ، والتمسوا له العذر عما قام به فى سنى حياته الأخيرة من وقف أعمال الخفر مدعين ، أنه انما فعل ذلك لمرضاة الباب العالي ، وخوفا من تهديدات الانجليز ، وأنه كان كلما سنحت له فرصة لتقديم المعونة لى لسبس لم يحجم ولم يتردد ، ولذلك كانت معارضته له صورية ، ولمجرد تغطية موقفه حيال الباب العالي . وزعم هؤلاء المؤرخون أنفسهم ، أن « اسماعيل » حينما ولى الأمر سار على سنة

سلفه ، ولكن بحماس أقل من ذلك الذى أظهره سعيد ، بل وادعى أولئك أن اسماعيل حينما تصدى لمنازلة شركة القناة ، والحد من نفوذها ، واسترداد قدر عظيم من الأراضى التى كانت ممنوحة لها ، كان ينفذ تعليمات الباب العالى ، ولا يتصرف بوحى من تفكيره وقال شارل رو فى مؤلفه الذى ظهر فى سنة ١٩٠١ ، وجورج ادجار بونيه فى كتابه عن دى لسبس سنة ١٩٥١ ، أن نوبار باشا كان مأجورا من الانجليز ، وكان نوبار وزير اسماعيل ومستشاره لأول ، فدفع اسماعيل فى ذلك الاتجاه .

وجمهرة الكتاب الأوروبيين المعاصرين ، حينما يتصدون لمسائل قناة السويس ، يستقون معلوماتهم من مخلفات دى لسبس ، ومحفوظات شركة قناة السويس ، وأوراق وزارتى الخارجية الفرنسية والبريطانية ، ولكن دى لسبس كان رجلا بعيد النظر ، وكان يعلم أن أعماله لا تكسب صفة شرعية إلا اذا تأكد للملأ أن مصر ، صاحبة الشأن الأول والأخير ، موافقة عليها ، وأن هذه الموافقة صدرت عن اقتناع وبلا اكراه ، ولذلك حاول فى جميع كتاباته وتقارير أعوانه أن يؤكد موافقة سعيد ورضاه ، ويثبت أن ما أثير ضده فى عهد اسماعيل ، كان راجعا لعوامل خارجية لاتخص مصر الرسمية ، بل هى من قبيل التدخل الأجنبى فى شئون مصر ، حتى وصفت معارضة الباب العالى بأنها تدخل غير مشروع ومجاوزه لحدود العلاقات ، وقتئذ ، بين مصر وتركيا .

ونحن لانستطيع أن نقبل ما يرويه كتاب الغرب على علاته ، فلدينا من الوثائق التاريخية ، مايكفى لوضع الأمر فى نصابه ، والقضاء على كثير من المغالطات ، التى كانت سببا فى خلق أحكام خاطئة ، ولكى نستطيع الحكم على سياسة اسماعيل فى هذا الأمر الخطير ، يجب أن نجلى الموقف كما ألفاه اسماعيل ، حينما جلس على عرش مصر :

قطعنا فى الفصول السابقة بأن المغفور له سعيد باشا ، أخطأ خطأ جسيما ، اذ أحسن الظن بدى لسبس ، وتورط فوق فرمانين مجافيين

لأصول العدل والقانون ، وكشفنا عن نواحي الضعف في تصرف سعيد ، ولكن لانستطيع القول أنه غير موقفه خوفا على مصيره ، فالثابت أن تركيا نفسها كانت تخاذلت بعض الشيء في معارضتها من فرط المساعي لديها من جانب الفرنسيين ، وكذلك الانجليز كانوا يتحولون تدريجيا عن المعارضة ، يتفاهمون سرا للتوفيق بين مصالحهم المستقبلية في القناة ، ومصالح فرنسا . ولقد كانت حملة تركيا وانجلترا على أشدها في السنوات الأولى ، وقبل أن تبدأ أعمال الحفر ، وكانت فرنسا متحفظة في مؤازرة دي لسبس ، ومع ذلك وقف سعيد جهرا وعلانية في صف دي لسبس ، وتورط المرة بعد المرة ، فكيف يمكن أن يقال أنه غير موقفه من صديقه خوفا على مستقبله ، بعد أن أصبح دي لسبس مؤيدا بما يشبه الاجماع من أوروبا ؟! .. لدينا من الوثائق ما يؤكد أن معارضة سعيد لأعمال الحفر كانت جدية ، وكانت عن عقيدة لأنه تنبه في آخر أيامه ، فرأى نفسه قد تورط في خطأ جسيم . وهاهي الوثائق تؤكد صحة هذا النظر :-

١ - ورد في افادة من المعية السنية الى ناظر الدائرة الخديوية أن دي لسبس سافر لأجل مشاهدة منبع الخليج وأنه كان ينوى في العودة أن يمر بسمنود ومنها ببركة المنزلة ويعود منها الى الأسكندرية فكانت أوامر سعيد باشا التي بلغت رسميا لرجال الادارة لمراعاة تنفيذها كالآتي :-

« لا مانع من تجول هؤلاء في البلاد ، كما يتجول السائحون ، ولكن المهم في الأمر هو عدم تمكينهم من عمل ما يريدون أن يعملوه في أثناء طوافهم أي أنه يجب ألا يمكنوا من وضع المعول في الأرض ، وألا يمكنوا كذلك من الشروع في الأعمال ، وأن يؤكد على الموظفين والفعلة ألا يذهبوا الى هناك ، ولا يقتربوا قط منه (يعنى دي لسبس) ، حتى لا يتمكن هؤلاء من عمل ما يحاولون أن يعملوه » (١) .

(١) محفوظات قصر عابدين العامر ؛ دفتر ٥١٢ معية تركي ، الافادة رقم ١١٧٢ بتاريخ ١٣ شعبان سنة ١٢٧٥ هـ .

وفي وثيقة أخرى وهي كتاب من محمد عرفان ، ناظر الدائرة السنية، وردت هذه العبارة : « ان من مقتضى الارادة السنية ألا يضرب معول في الأرض التي يراد اختبارها ، وألا تباشر عملية ، وألا يوجد في محل العملية فعلة ولا عمال من رجال الحكومة (١) » .

وفي كتاب أرسلته المعية السنية الى مأمور ضبطية مصر ما نصه : « لقد عرضنا على الأعتاب السنية افادة ذاتكم المؤرخة في ٢١ شعبان سنة ١٢٧٥ التي كتبتموها لحضرة صاحب العزة ناظر الدائرة السنية لابلاغه ماجرى بين وكيل مفتش الوادى والمهندسين وغيرهم الذين كانوا في معية المسيو دى لسبس ، وهو أن الوكيل يمنع هؤلاء كلما حاولوا حفر أرض على سبيل التجربة ... فاطلع جناب الوالى على التعليمات التي كتبتموها للبكباشى ... واستحسنها ، وأقر بعدم اعطاء المسيو الموماً اليه عمالا من قبل الحكومة ، وابلاغ البكباشى المذكور أنه يجب منع هؤلاء من حفر الأماكن الصغيرة اذا أرادوا حفرها لاختبار صلابة الأرض » (٢) .

٢ - وأكثر من ذلك وجه اللوم والتأنيب للمخالفين للتعليمات ، وهذا كتاب أرسلته نظارة الداخلية الى محافظ دمياط في ١٨ شوال سنة ١٢٧٥ يقول : « لقد قدمت الى مقام ولى النعم ، ذى المكانة الرفيعة شكوى عن تصرفاتكم لأنه قيل أن المسيو دى لسبس قد حصل على قوارب على الرغم من التبليغ الشفوى الذى بلغتكم اياه بشأن الموماً اليه وهو يقضى بعدم اعطاء شيء له من هذا القبيل ما لم يصدر بذلك أمر صريح » وفي نهاية هذا الكتاب طلب صاحبه شرح أسباب تلك المخالفة (٣) .

(١) محفظة ٢٢ معية تركى ، وثيقة رقم ٩٧ بتاريخ ١٥ شعبان سنة ١٢٧٥ (محفوظات القصر العام) .

(٢) محفوظات القصر العام ؛ دفتر ٥١٢ معية تركى افادة رقم ١١٦١

(٣) دفتر وارد محافظة دمياط والافادة من نظارة الداخلية برقم ١٤ .

٣ — وكذلك أصدر سعيد بنفسه أوامر صريحة ، فمن ذلك أمره الى جعفر باشا محافظ دمياط في ٢٠ ذى القعدة سنة ١٢٧٥ : —

« عند وصول أمرى هذا — يجب أن تتوجه فورا الى المحل الذى يجرى فيه العمل بمعرفة رجال المسيو دى لسبس وأن تجمع العمال من رعايا الحكومة المصرية فقط ، وتعود بهم الى دمياط وتبلغنا برقيا عدد من عدت بهم^(١) .

وكتب سعيد باشا الى اسماعيل بك مدير الدقهلية فى نفس التاريخ قائلا : « اعلم أنى أصدرت أمرا الى محافظ دمياط فى هذا التاريخ بأن يذهب الى المكان الذى يوجد فيه رجال المسيو فرديناند دى لسبس ويشتغل فيه عماله ، وأن يسحب من هناك رعايا الحكومة المصرية فقط مهما كان عددهم ، وأن يمنع جهرا هؤلاء من الذهاب الى هناك من بعد الآن وأنه اذا أراد المسيو الموما الىه إعادة استخدامهم وطلب من المحافظ ذلك فليرد عليه بهذا الرد الحاسم : اننى مأمور بمنع هؤلاء من الاستخدام هناك ؛ وعليك أنت ايضا أن تسحب عمال مديريتك المصريين من هناك ؛ وأن تمنع منعا باتا منذ الآن من يريد من أهالى مديريتك المصريين ، الذهاب الى هناك للعمل ؛ واذا كتب اليك المسيو المذكور فرد عليه بنفس الرد الحاسم الذى أمرت محافظ دمياط أن يرد به عليه^(٢) .

ولكن قنصل فرنسا كان يتحدى هذه الأوامر ويطلب من محافظ مصر أن يضرب بها عرض الحائط ، بل بلغت به الصفاقة أن طلب منه بطاقات لتأمين الجمالة المصريين الذين تعاقدت الشركة معهم ، وألا يتعرض لهم بسوء . واضطر المحافظ ازاء تدخل القنصل الفرنسى على هذا النحو لعرض الأمر على الوالى^(٣) .

وتقاطرت السفن على الاسكندرية تحمل لرجال دى لسبس الخمور والآلات والعتاد والزاد ومنها سفينة فرنسية اسمها « قناة » كتب عنها

(١) محفوظات القصر العامر : دفتر ٥٠٩ معية تركى مكاتبه رقم ٦٠٨ .

(٢) محفوظات القصر العامر : دفتر ٥١٠ معية تركى ؛ ارادة رقم ٦٢٣ .

(٣) محفوظات القصر العامر : محفظة رقم ٢٣ معية تركى ، الوثيقة

خورشيد باشا محافظ الاسكندرية الى سعيد ينبئه بأمرها وبتدخل القنصل
لكى تمر تلك البضائع الى دمياط (١) .

بل كان « رويثير » ، القنصل الهولندى الذى ألحقه صديقه دى لسبس
بشركة القناة ، يلح فى طلب الاعفاء الجمركى لتلك الأشياء .

• وكان سعيد باشا يرسل من رجال الادارة وغيرهم الى برزخ السويس ،
رجالا يتجسسون ويتتبعون أعمال دى لسبس وجماعته ، ويرفعون اليه
التقارير التى كان يراجع محتوياتها باهتمام زائد رجاء أن يمنع أعمال
الحفر (٢) .

٤ — وأبلغ من ذلك كله ، كتاب وجهه سعيد باشا نفسه ، بتاريخ
١٩ جمادى الآخر سنة ١٢٧٧ الى « القبوكتخدا » ، وهذه ترجمته :

« ردا على الخطاب السامى ••• الخاص بمسألة قناة السويس •••
••• انى لست أتحرق شوقا لهذه القناة ، كما سبق أن ذكرت لكم حينما
كنتم هنا فى مأموزية ، ولكن ما الحيلة ، فقد عقدت مقابلة يتوقف تنفيذها
الفعل على الارادة السنية ، اعتقادا منى بأن الأمر لا يصل الى هذه الدرجة
من التعقيد ، وأن المشروع ينال الموافقة السامية ، وكنت قد اعترفت لكم
بأنى تعجلت فى ابرام هذه العملية ، ولو أئى قدرت فى البداية أن المسألة
تصل ، فى نهاية الأمر ، الى هذه الدرجة من المتاعب ، لما سمحت بالبداية
بها ولا قبلتها بحال • وقد زاد الطين بلة تأسيس المسيو فرديناند دى لسبس ،
شركة ، عقب عقد المقابلة ، وفتح باب الاكتتاب فى الأسهم ، وعمله على
الاكتثار من المساهمين ، وشروعه بعد ترده على القسطنطينية بضع مرات

(١) محافظ ٢٤ معية تركى ، ملخص الوثيقة رقم ٦ بتاريخ ٢ محرم
سنة ١٢٧٦ هـ .

(٢) كتاب محمد أمين باشا محافظ مصر الى الوالى ، قد أرفق به تقرير
مفضل عن الأعمال بقلم سامى يعقوب أفندى ؛ وهو وارد برقم ٢٤ محافظة ،
وثيقة رقم ١٥٧ معية تركى بمحفوظات القصر العنابر . وتراجع الافادة
رقم ٧٣ بالدفتى رقم ٥٢٠ معية تركى وهى صادرة من المعية السنية الى
المحافظ المذكور فيها « وقد بفضل حفظه الله (أى سعيد باشا) فأمر بأنه
لا يجب أن يرسل من كان يراد ارساله ، لتقضى هذا الأمر خفية ، بل يجب
ارسالهم علنا وتبليغهم أن يقوموا باجراء التحقيق فى الموضوع علنا ، وذلك
بأستيفاء البحث والتحرى فيه ، كما ينبغى الوقوف على حقيقة الحال ، ثم
يثبتوا نتيجة التحقيق فى التقرير كما هى » .

في التجارب محتجا بان المسألة تنتهى بين يوم وغد . وعلى هذا النحو كانت الأيام تمضى دون اتخاذ قرار حاسم مباشر في هذا الشأن ، كما يتضح من الأوامر السامية الصادرة من الباب العالي وما بعثنا به من الردود والأجوبة . ثم ان واجب الولاء والاخلاص وان كان يحتم على أن أعمل على وقف عملية التجربة ، على نحو ما ورد بيانه في الأمر السامي الصادر الآن ، الا أنى حائر ومضطرب ، ولا أقدر على الاسراع الى وقف العملية في هذه المرة ، خشية أن يؤدي ذلك الى مشكلات ، ورفع قضية تعويض ، وفتح باب آخر بهذا السبب لازعاج السلطنة السنية . وقد بينت لكم أننا اعترافا بأننى تعجلت في هذا الأمر ، منذ البداية ، لأننى بشر يخطئ ومن العسير على ، ن أخرج نفسى بمفردى من هذا المأزق ، وانما يتوقف خروجى منه على الإرادة السنية . فاذا طرحت المسألة على بساط البحث بين الدول ، واتخذ بشأنها قرار عام فيها ونعمت ، أما اذا أصرت الدولة العلية على وقف الأعمال على الفور فستثار مسألة التعويضات ، وإذا قضى بدفعها ، فانه وان كان لا يمكن التكهن بقيمتها ، فسيحقق الضرر بالقطر المصرى ، الذى هو جزء من الدولة العثمانية ، ولهذا السبب لا أتجاسر على وقف العملية ، بل أبنا مضطر الى تبادل الآراء ، وتضافر الجهود لأعرف أى طريق أسلكه .

ها أنا قد بينت بكل جلاء ووضوح ، الموقف الدقيق الذى آلت اليه المسألة ، وما أنا فيه من الأحوال والظروف الخ « (١) »

من تلك الوثائق ، يبدو جليا ، أن المغفور له محمد سعيد باشا ، كان قد ندم ، بل واعترف بالخطأ الذى وقع فيه ، وكان متأثرا بتهديدات دى لسبس الخاصة بالتعويضات التى زعمها ، وكذلك كانت الامتيازات الأجنبية نكبة حالت دون الوقوف موقف الحزم من تلك الطائفة من الأجانب الذين جاء بهم دى لسبس وتحدوا ارادة والى مصر دون أن تقدر الارادة المصرية على المساس بهم . ويقول سير «آرنولد ولسون» ، أن الامتيازات الأجنبية ، لم تثمر في تاريخ مصر بقدر ما أثمرت في تلك الآونة (٢) .

Never, perhaps, in the history of Egypt, did the Capitulations prove so valuable as at that moment.

(١) محفوظات قصر عابدين العامر : الوثيقة التركية رقم ٣٦/٦٦١ المقيدة في السجل برقم ١٩ صادر عابدين .
(٢) سير آرنولد . ت . ولسون : قناة السويس ، ماضيها وحاضرها ومستقبلها ص ٢٣ .

جرت أعمال الحفر بغير تصريح من والى مصر ، ولا من الباب العالى ، بل نفذت بالقوة والجبروت ، اعتمادا على نفوذ كثرة الدول الأوروبية التى عضدت دى لسبس ، واستنادا على الامتيازات الأجنبية وسلطة القناصل ، والفوضى التى كانت شائعة فى ذلك الزمان . وتخاذل الباب العالى نفسه فلم يخط الى الأمام خطوة ايجابية لوقف أعمال الحفر وفرض مشيئته ، وصار دى لسبس صاحب الحول والطول . وتلبدت السحب حتى لم تترك أملا لبصيص من نور ، حينما انتقل الزمام الى يد اسماعيل ، وهو يناهز من عمره الثالثة والثلاثين .

وعلى أثر توليته سافر الى الآستانة لتناول فرمان التولية ، ولما عاد ، واستقبله فى الاسكندرية جمع حافل ، من قناصل الدول ، وكبار الأجانب ، ألقى فيهم خطابا ، أعلن به عن سياسته فقال : « انى موطن العزم . توطينا حقا ، على تخصيص كل ما أوتيت من ثبات وهمة لترقية شئون مصر الملقاة بمقاليد حكمها الى ، وانماء رخائها . وبما أن أساس كل ادارة حسنة هو النظام والاقتصاد فى المالية فانى سأجعلهما نبراسى فى كل أعمالى ، وأعمل على توطيد دعائم أركانها بكل ما فى وسعى » .

« وانى قررت أيضا الغاء طريقة السخرة المشؤومة ، التى اتبعتها الحكومة دائما فى أشغالها والتى هى السبب الأهم ، بل الأوحى ، الحائل دون بلوغ البلاد كل النجاح الذى هى جديرة به . وانى لموقن أن التجارة الحرة ستجد فائدها ومصلحتها فى هذه الاجراءات ، فتنشر الرخاء وتعممه بين جميع الطبقات من الأهالى والسكان » (١) .

واذا كان اسماعيل ، قد لجأ الى الباب العالى ، منذ أول وهلة ، ليقف على تعليماته فى موضوع قناة السويس ، فهو لم يقصد للحد من نفوذه كحاكم شرعى لمصر ، اذ التاريخ قد أثبت عكس هذا ، ودلل على أن اسماعيل ، قد سعى بكل الوسائل لمزيد من السلطان ، وانما كان اسماعيل يطلب العون ممن رجا منه المعونة ضد قوم كانت تسندهم

(١) الياس الايوبى : تاريخ الحديو اسماعيل باشا ص ٢٣ و ٢٤ .

أوروبا بأسرها ؛ وكان اسماعيل قد شعر بحرج شديد من جراء اتصال
قنصل فرنسا به والحاحه الشديد عليه لمؤازرة أعمال الحفر وتسييرها ؛
ولذلك كتب الى الباب العالي يقول : « قابلنى أخيرا
القنصل العام لحكومة فرنسا هنا فحدثنى عن ادارة أشغال قناة السويس
وسألنى عن رأى فيها فرددت عليه ، بآنى وان كنت توليت الحكم وباشرت
ادارة شئون البلاد فى ظل جلالة السلطان ، بيد أنه ليست لدى معلومات
حقيقية عن مسألة القناة هذه ، كما أنه ليس هناك أى قرار صحيح اتخذ
بشأنها ، ولذلك لا أستطيع أن أقوم بأى اجراء فى هذا المشروع قبل أن
ألقى تعليمات واضحة من قبل الباب العالي ، وغنى عن الايضاح أن هذا
العمل قد بدأوا فيه فى عهد سلفى ، وأن القنصل الآف الذكر ، يبدىء
ويعيد ، وأرى أنه لا يسكت فيما يعيد ؛ وتعلمون تفصيل الحالة من
التعليمات الشفوية التى سيتشرف بإبلاغها الى أعتابكم السنية سعادة
نوبار بك الموفد من قبلنا . ولذلك ألتبس أن تتكرموا بإصدار أمر
واضح صريح فيما يجب أن يرد به عند وقوع السؤال عن موضوع
القناة ، سواء أكان السؤال من القنصل أو من سواه ، وكذلك فيما يجب
اتخاذة حيال عمليات القناة بوجه عام . وأخيرا فالرأى الأعلى فى الموضوع
لمن يملك الأمر والفرمان » (١) .

وبالحق أن الرأى كان لا بد أن يتأثر فى تركيا بما يراه الانجليز ،
وكان للانجليز وقتئذ سفير فى القسطنطينية اسمه « بلور » Bulwer ،
وكان من رأيه أن مسألة قناة السويس وثيقة الصلة بنفوذ انجلترا
السياسى ، ومركزها فى الشرق ، ونصح لحكومته أن تعدل عن سياسة
الحلول النصفية ، فتقرض مشيئتها على الباب العالي حتى يوقف أعمال
الحفر ، أو تتفاهم على اقتسام الغنيمة مع فرنسا ، وأجابت الحكومة
البريطانية بأنه لا حاجة للضغط على السلطان (٢) ، وأخذت المفاوضات

(١) محفوظات القصر العائم : ترجمة الكتاب التركى رقم ١٠/٢٩٢ .
المقيد فى السجل رقم ١٩ صادر عابدين فى غرة شعبان سنة ١٢٧٩ هـ .
(٢) كتاب وزارة الخارجية البريطانية الى « بلور » فى ٢٣ نوفمبر
سنة ١٨٥٩ .

السرية مجراها بين فرنسا وانجلترا ، حتى أن « بلور » هذا ، كان قد ندب من قبل حكومة بلاده ، للسفر الى برزخ السويس للتفتيش والمعاينة ورفع تقريراً الى وزارة الخارجية البريطانية في ٣ يناير سنة ١٨٦٣ ، وجاء في هذا التقرير ، عن أعمال القناة : « انه لعمل ضخهم من غير شك ، وائى لمضطر بعد تفتيشى الأخير ، للقول بأن رأى العام فى أوروبا لم تدخل فى حسابها الظروف التى تنفذ فيها هذه العملية ، وهى ظروف ليس لها مثيل فى العصر الحديث . . . وفى محل العمل عدد هائل من العمال المصريين ، وعلى رأس العملية رجل ذكى لا يكل ولا يمل . ومعه عدد من الرجال الأكفاء الذين نبغوا فيما تخصصوا فيه ، ويحدوهم للجد شعورهم الوطنى . . . وقد لمست هذا كله وأدركت أن كل ما تستطيع أن تحققه العلوم والفنون والمثابرة ممكن تحقيقه هنا » وذكر هذا التقرير أن المصريين يؤتى بهم الى البرزخ بمعدل عشرين ألف رجل فى الشهر ، وهم معرضون لتسلط الفرنسيين عليهم ، وقال عن القناة أنها ذات أهمية كبرى لبريطانيا ، ولكنها ستصير مع ما يجاورها من مدن بورسعيد والتمساح والسويس أرضاً فرنسية ، والتفتيش التى تزرعها الشركة ستصبح مستعمرة لفرنسا فى صميم مصر ! !

وفى تقرير تال قال « بلور » هذا « يجب أن يشتري والى مصر الشركة الفرنسية ، وتوضع مصر والقناة تحت ضمان أوروبى » وأجابته وزارة خارجية انجلترا قائلة « ان الضمان الذى تقول عنه موجود فعلاً بالنسبة لمصر التى هى جزء من الدولة العثمانية ؛ ولكن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تضمن أو ترحب بخلق قناة السويس » (١) .

على أن اسماعيل ، استطاع بذكائه وعبقريته الدبلوماسية أن يضرب

(١) من بلور الى اللورد رسل وزير خارجية انجلترا فى ٣٠ يناير سنة ١٨٦٣ تلغرافياً ورد رسل ببرقية مؤرخة فى ٢ فبراير سنة ١٨٦٣ (محفوظات وزارة خارجية انجلترا) . ولعل الضمان الذى أشارت اليه البرقيتان المذكورتان هو المصدر التاريخى الذى أوحى لانجلترا بمشروعها الرباعى الذى قدمته لمصر فى أكتوبر سنة ١٩٥١ .

عصفورين بحجر واحد في مسألة السخرة ، فيقضى بمنعها انقاذاً لمواطنيه من ظلم قديم ، ويحرم شركة القناة ، من الانتفاع بهذا الظلم ، وقد رأت أنه لا سبيل لمباشرة أعمال القناة الا بالسخرة وكان أمر اسماعيل عاما وشاملا ، وهذا نصه :

« قصت ارادتنا باتباع الأصول المرعية قديما في قضاء الأعمال العامة والخاصة المعتاد اجراؤها في كل عام في مصلحة رى الأراضى ، وباستخدام العمال الذين ينبغى تشغيلهم في سائر الأعمال والعمارات الأميرية بالأجرة المقررة بين الناس ، أو اجراء أمثال تلك الأعمال على طريقة المقاوله . وقصارى القول ، تقضى رغبتنا السامية بعدم استخدام فرد واحد من الناس في شيء من الأعمال الأميرية والخارجية بعد ذلك على سبيل السخرة - فلينفذ أمرنا هذا على الوجه المذكور » .

وتزعم شركة قناة السويس بقلم قطب من أقطابها المعاصرين « جورج ادجار بونية » أن وزارة الخارجية البريطانية ، هى التى أثارت مسألة السخرة ووضعتها على بساط البحث لكى تعرقل أعمال دى لسبس وتجعل تنفيذ القناة أمرا محالا . وراح هذا الكاتب يبرز بكل الوسائل أعمال السخرة التى فرضتها شركة قناة السويس على المصريين فقال أنها كانت طريقة مألوفة فى تنفيذ الأعمال الكبرى فى بلاد الشرق عامة ، وفى مصر بوجه خاص ، بل ادعى فيما أدعاه أن الفلاحين كانوا يسخرون بالمجان فى خدمة الأراضى الزراعية التى يملكها والى مصر ، ويملكها ذووه^(١) ، واسماعيل لا ينكر هذا ولكن السخرة قد فشت قبل عهده ، وأخذ على عاتقه تحريمها فى جميع الأعمال كما يتضح من نص الوثيقة التى أسلفناها .

الا أن كتاب الغرب يستندون فى مزاعمهم باباحة السخرة على تقارير زورها قناصلهم فى مصر فى ذلك العهد ، فالكاتب الذى أشرنا اليه يشير الى تقرير كتبه مأمور القنصلية الفرنسية بالمنصورة ورفعته الى القنصل العام فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٦٣ ، أى فى عهد اسماعيل ، وزعم فيه « أن اليد

(١) جورج ادجار بونية : المرجع السابق ص ٣٦٨ .

العاملة تجمع قسرا لاشباع شهوات الوالى ، وهو المالك ، والزارع والصانع ، والبنكير ، قبل أن يكون الحاكم » وفى رأى ذلك القنصل الفرنسى أن منع السخرة بالنسبة لعملية قناة السويس أمر لا يمكن أن يستساغ ؛ وأيده فى رأيه قنصل انجلترا بالقاهرة حينئذ واسمه « كولكهون » Sir R. Colqhoun فذكر فى كتاب له ، أرسله الى وزارة الخارجية البريطانية « أن عملا كهذا ... (قناة السويس) لا ينفذ الا بالسخرة » ودافع هذا القنصل عن شركة قناة السويس ، التى نسب اليها أنها تدفع أجورا زهيدة للفلاحين ولا تتكافأ البتة مع ما يتقاضاه العمال الأوروبيون ، فقال القنصل الانجليزى ، فى كتابه المشار اليه ، أن « ثمانية أو عشرة من الفلاحين لا يصل معدل انتاجهم لما يقوم به عامل أوروبى واحد » وفى رأيه أنه ما كان يمكن أن يدفع للمصرى الأجر المعتاد^(١) وقد ساء هذا التقرير وزارة الخارجية البريطانية فردت على قنصلها قائلة أن السخرة ظلم قديم ، خلفته العصور الهمجية ولا مسوغ لاستمراره فى مصر^(٢) ؛ وأغلب الظن أن قنصل فرنسا هو الذى استطاع أن يستكتب زميله ، مثل تلك المقتريات • وكان دى لسبس شديد التحمس للسخرة ، وكان يزعم كما يتضح من رسالته التى بعث بها الى وزارة الخارجية البريطانية فى الفصل السابق ، أن العمال المصريين كانوا يلقون من شركة القناة معاملة طيبة ، وأن القناة قد ملأت أعمالها بجيوبهم ذهباً وفضة • الا أن الوثائق الرسمية تنفى هذا الادعاء • وهذا كتاب أرسله المرحوم اسماعيل حمدى ، مدير الدقهلية ، حينئذ ، الى ناظر الدائرة السنية فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٧٨ هـ • وقال فيه :

« ان العمال الذين جمعوا من مديرية الدقهلية يتهربون من الأشغال ، وان اثنين وستين عاملا منهم ، هربوا ليلة أمس ؛ كما هرب منهم كذلك هذه الليلة مائة وتسعة وتسعون رجلا ؛ وأطلقوا حين فرارهم أعيرة نارية

(١) برقية قنصل انجلترا الى اللورد رسل فى ٢٤ يناير سنة ١٨٦٣ .

(٢) اجابة وزارة الخارجية البريطانية على قنصلها بالقاهرة فى ١٠ فبراير سنة ١٨٦٣ .

بقصد تحريض سائر الأنفار على الفرار • أما الذين جمعوا من مديرية الروضة البحرية وقسم طلخا وقسم دسوق فقد هربوا كذلك » واقترح هذا المدير تعيين بعض الفرسان لتعقب الهاربين ؛ وذكر أن دى لسبس ، قد أبلغه أنه ينبغي على كل عامل أن يحفر في اليوم مترين مكعبين^(١) .

وانما العكس هو الصحيح ، فقد كانت القناة ينبوع ثراء للعمال الأجانب وللرأسمالية الأجنبية ، التي وفدت على مصر مع شركة القناة من كل حذب وصبوب • ويستفاد ذلك من كتاب مستفيض وجهه : المرحوم عمر لطفى بك ، محافظ السويس ، الى المعية السنية ، وبين فيه ما آلت اليه السويس من الاتساع والأهمية وزيادة القادمين من الخارج ، وتأسيس الشركات الأجنبية^(٢) ؛ وكان هؤلاء الدخلاء خطرا يهدد الأمن والنظام ؛ وقد جاء في احدى الوثائق الرسمية ، المخلفة عن هذا العهد ما نصه : « وقع شجار بين فريق من الفرنسيين ، والمالطيين والطلليان • • • استعملت فيه الآلات الجارحة مثل المسدسات فجرح البعض من المتشاجرين ، ولكن الضبطية تمكنت بعناية البارى وبالرجال الموجودين فيها من اخماد الفتنة حالا • • • ولم يكن حينئذ بعيدا عن الاحتمال أن يستفحل أمر الفتنة ويشارك فيها آخرون ؛ ثم انه لا يخفى • • • ان جموع الأوروبيين ما زالت تأتى الى السويس بكثرة فيزداد عددهم فيها يوميا للاشتغال فى الحوض والشركات التى افتتحت حديثا » وطالب المحافظ فى تلك الافادة بزيادة قوة رجال الأمن لمواجهة الحالة الجديدة ، والعادات الجديدة التى أتت الى البلاد مع هؤلاء^(٣) .

واذا كانت انجلترا قد استنكرت أعمال السخرة ، لحاجة فى نفسها ، فانها لم تستنكر شيئا مما ارتكبته تلك الشراذم ، التى نزحت الى مصر ،

-
- (١) محفوظات قصر عابدين العامر ؛ محفظة ٢٨ معية تركى والوثيقة واردة برقم ٤١٢ .
- (٢) محفوظات القصر العامر : محفظة ٢٩ معية تركى ، وثيقة رقم ١٥٧ بتاريخ ٣ ربيع الثانى سنة ١٢٧٩ هـ .
- (٣) محفوظات القصر العامر ، الافادة رقم ١٢ بتاريخ ١٨ رجب سنة ١٢٧٩ هـ دفتر صادر محافظة السويس سنة ١٢٧٩ هـ .

وانتفعت بنظام الامتيازات الأجنبية ، مخلة بأمن البلاد ، دون مراعاة
لأخلاقيها وتقاليدها . وكان دى لسبس قد اعتبر هذا الشعور من جانب
الانجليز تدخلا فى شئون مصر ، ولكن نسي أن أعماله وأعمال شركته
كانت عدوانا كاملا على كيان مصر وسيادتها ومستقبل بنيتها ، بل وعلى
أقدس حقوق الانسان . وماذا يهم أن ترتدى وزارة الخارجية البريطانية
مسوح القساوسة ، وتؤيد مبدعا سليما ، انما المهم هو أن حاكم البلاد
الشرعى اسماعيل قد حرم السخرة ، وقرر أن يضرب عليها بيد من حديد .
ويقال أنه لما سافر الى القسطنطينية للحصول على فرمان التولية ، التقى
بالسفير الانجليزى « بلور » وقال له : أن قناة السويس نكبة منيت بها
مصر وعرشها ، ولكن اسماعيل ، كان جريصا على معالجة الأمور بحكمة
وحذر ، وكان يهمه ألا يثير ثائرة الامبراطور نابليون الثالث الذى منح
دى لسبس ، كل رعاية ، وكان نابليون الثالث ، فى مضمار السياسة
الدولية قوة لا يستهان بها . ولا أدل على أن اسماعيل قد حارب السخرة
بوحى من ضميره من عبارات وردت فى كتاب كان قد أرسله الى وزيره
نوبار باشا حال وجود هذا الأخير فى القسطنطينية ، اذ قال له : « كنتم
ذكرتم فى برقيتكم الأولى أن سفير انجلترا مصر على منع نظام السخرة ،
وكيف يتفق هذا مع ما جاء فى برقيتكم الأخيرة من أن حضرة فؤاد باشا
طلب أن يكون التقرير الذى أشار بتحريره ، متضمنا معنى يفيد أن
العمال مختارون فى الظاهر ؟ أتعنى أن سفير انجلترا مصر حقيقة على منع
السخرة أم يتظاهر بذلك مجازاة للباب العالى أم أنه حدث تبدل
فى السياسة ؟ ! » (١) .

من هذه الوثيقة يبدو جليا أن انجلترا لم تكن ثابتة على خطة معينة
فكانت تميل مع الجوى ، أما نابليون الثالث امبراطور الفرنسيين ، الذين
اشتهروا بثورتهم على المظالم ، واعلانهم لمبادئ حقوق الانسان ، فكان

(١) دفتر رقم ٢٠ عابدين وثيقة رقم ٤٣ بتاريخ ٢٨ ذى الحجة
سنة ١٢٧٩ .

راضيا كل الرضا على استمرار السخرة في مصر ، بل تدخل بصورة علنية ،
مطالباً باستمرار السخرة ، بعد أن حرمها اسماعيل ، وهذا ثابت في كتاب
بعث به اسماعيل الى الباب العالي ، وقد ورد فيه (١) : « جاءني جناب
قنصل فرنسا . . . فأبلغني أنه مأمور بأمر خاص ، صادر اليه من لدن
حضرة الامبراطور ، بأن يبلغني رغبة الامبراطور ، في مد استخدام
العمال ، العاملين في القناة ، شهرين آخرين ، فقلت له اني مضطر الى رفع
ذلك الى الباب العالي ، فأبلغني أن حضرة الامبراطور المشار اليه ،
قد أبلغ الاستبانة هذا الشأن ، وأن تقديمهم بلاغا اليها مباشرة انما كان
على سبيل الذوق واللياقة ، فوعده بالترخيص بمد الأعمال المطلوب مداها
شهرين آخرين ، اذ رأيت أن هذا الأمر الصادر بهذا المعنى ، كان أمر
حضرة الامبراطور شخصيا ، وأنه تفضل بتحرير مثله الى الباب العالي ،
وقد سبق أن مدت المهلة التي التمس مداها من الباب العالي ، فلعل
السلطان يوافق على طلبه هذا أيضا . وقد سبق قبل ذلك أن مد أجل
الأعمال شهرين ، فمعنى ذلك أن المدة الاضافية أربعة أشهر . وقد بعثنا
برسالة خاصة الى نوبار باشا مؤكدين له ، أنهم اذا التمسوا مد الأجل
مرة أخرى ، فلن يجد التماسهم موافقة منا ، بل سنسرح العمال ، عند
انقضاء الميعاد الأخير ، ونعيدهم الى بلادهم » .

وفي وثيقة أخرى ، هي عبارة عن صورة كتاب ، وجهه المغفور له ،
اسماعيل الى وزارة الخارجية التركية ، نقرأ هذه العبارات « سبق أن
أخبرنا المسيو دي لسبس برقيا ، أن الشركة وافقت على عدم تسريح
عمال قناة السويس ، بشرط ألا تكلف الناس بالعمل طبق قواعد
السخرة الا أن هذه المسألة قد اكتسبت صبغة رسمية ،
ولذلك لم تثق بمجرد بلاغ المشار اليه ، وقامت نظارة خارجية
مصر بتحقيق رسمي مع القنصل الفرنسي العام ، فتبين لنا من افادة القنصل

(١) دفتر ٢١ صادر عابدين وثيقة وردت بالصحيفة ١١٠ من الدفتر
المذكور وهي برقية من اسماعيل الى القبطو كتحدا بتاريخ ١٤ شوال
سنة ١٢٨٠ هـ .

المولماً اليه ، أن القومسيون وافق على ابقاء السخرة ، وأن امبراطور فرنسا يرى هذا الرأي ، ولكننا سرحنا العمال وأعدناهم الى بلادهم ، ولن نسمح بعد ذلك باعطاء عمال للشركة » (١)

وماذا كان في وسع اسماعيل أن يفعله ازاء هذا الضمير العالمي الذي استباح السخرة ، ذلك الضمير الذي قاده امبراطور فرنسا لصالح فرديناند دي لسييس وشركته ، بل ماذا كان يفعل ازاء تركيا التي تخاذلت ، لأن بريطانيا تخاذلت معها ؟ !

انه مع ذلك قضى على السخرة ، كما حطم أغللاً أخرى .

حاول اسماعيل أن يقضى الشركة ، ويقوم هو على تفقات مصر بشق القناة ، وذلك ليجعل القناة لمصر ، ولكنه لم يستطع ، لأن الدبلوماسية الأوروبية بأجمعها آزرت فرديناند دي لسييس ، وتحذت بالقوة والجبروت من يحاول النيل منه ، وكان أمر تلك الفئة قد استفحل ، وكان الاستعمار كله قد وقف وراءها ، ليحقق حلمه القديم ، وكانت تركيا قد تخاذلت ، وانجلترا قد غيرت سياستها ، ورست خطتها التي ستكشف عنها الأيام . ومع ذلك لم يقف اسماعيل مكتوف اليدين ، ولم يتصرف تصرف الوالى ، الذى ينتظر مشيئة الباب العالى ، بل كانت له ارادة فرضها ، وسعى لتحقيقها بالدهاء وسعة الحيلة ، وفي الوقت الذى كانت المعاول تدق قلب مصر لشق القناة ، كان اسماعيل ، قد حمل في يده معولا ليدق به أغللاً خمسة ، خلفتها تصرفات سلفه ، أما هذه الأغلال الخمسة ، فنوردها على الترتيب الآتى : —

١ — التزام الحكومة المصرية بتقديم أربعة أخماس العمال للشركة ، ولو بلغ عددهم عشرين ألفاً ، يجددون بطبيعة الحال ، ومحاولة الشركة أن تطالب الحكومة المصرية بالتعويض ، اذا لم تنفذ هذا الالتزام .

(١) دفتر رقم ٢١ صادر عابدين ؛ وثيقة بتاريخ ٣ محرم سنة ١٢٨٠ هـ صفحة ١٤٥ .

٢ — تملك الشركة لترعة الري والملاحة النيلية ، على النحو الذى أوردناه فى الفصل السابق •

٣ — تملك الشركة ملكية مطلقة ، وبالمجان ، وبدون دفع أموال أميرية ، لجميع الأراضى غير المملوكة للأحاد ، والتي تحتاج اليها الشركة فى شق الترعة البحرية والترعة النيلية ؛ وتملك الشركة المطلق للأراضى التى قد تروىها وتفلحها ، وليس عليها أكثر من دفع أموال أميرية بعد مضى عشر سنوات على جعلها صالحة للزراعة •

٤ — سلطة الشركة التامة على الترعة البحرية وضمفتيها ، وتصرفها ، دون سواها ، فى توسيعها كما تريد ، وفى اقامة المبانى كما تريد ، والحكومة المصرية كانت ممنوعة منعاً باتاً من اقامة حصون على ضفاف الترعة ، ولم يكن لها أن تنفرد بالنظر فى أمر من يعملون فى ورش الشركة ومعاملها ، ويقيمون فى برزخ السويس ، ولو كانوا مصريين •

٥ — التزام الحكومة المصرية بنزع ملكية الأفراد ، كلما احتاجت الشركة اليها ، لنفاذ أعمالها ، واستغلال امتيازها •

وعلى ذلك فان الشركة دولة داخل الدولة ، بل هى دولة أقوى من الدولة المصرية ، فمن ورائها حكومة فرنسا ، وحكومات أوروبا ، وكانت المهيمنة على أهم جزء استراتيجى فى مصر • واختلطت المصالح المالية والتجارية بشئون السياسة والاستراتيجية ، وجعلوا مصر تحت سيطرة مالية ، وسياسية كاملتين •

ولما أن بدأ اسماعيل يضرب على هذه القيود ليحطمها اتهموه بأنه عدو للحضارة والعمران ، ووصفوه بالحقاقة قائلين أنه ينتزع من تاجه درة ، تركها سلفه ، وانها لدرة خضبوها بدماء الضحايا من المصريين وبدماء الاستقلال المصرى ، الذى صح عزمهم ، على القضاء عليه ، ومازال بعض كتاب فرنسا ، حاقدين على اسماعيل ، لأنه لم يتركهم ، على هواهم ، بل أفسد الخطة ، وجعل المشروع مجرد عملية تجارية ،

وعنى بوجه خاص بالقضاء على المآرب السياسية ، وكانت عندهم
بيت القصيد •

استطاع اسماعيل ، بعد توليته شهرين اثنين ، وببراعته الدبلوماسية
وحدها ، أن يبرم مع الشركة اتفاقا في ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ ، اتزع
من يدها بموجبه حقا كان فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، قد حولها اياه ،
ألا وهو انشاء الترعة الحلوة ، وبيع مياهها للفلاحين ، الذين تلزمهم
هذه المياه لرى أراضيهم ؛ ذلك أنه أحل الحكومة المصرية محل شركة
القناة فى القيام بوصل ترعة الماء العذب الذاهبة من الزقازيق الى بحيرة
التمساح فالى السويس جنوبا ، وبورسعيد شرقا ، بالنيل عند مصر ،
وبذلك أيضا منع نزع ملكية الأهالى اللازمة لحفر مجرى الترعة من
مصر الى الزقازيق ، لحساب الشركة ، وانما تنزع هذه الملكية لحساب
مرفق عام ، تجريه الحكومة المصرية بمعرفتها ، وبهذا الاتفاق أُنقذ
البلاد من قيد من أخطر القيود التى وردت فى الفرمانات السابقة ،
والله وحده يعلم ، ماذا كان ليضيب مصر لو بقيت الشركة حتى الآن ،
مالكة للترعة الحلوة ، تبيع لأبناء مصر مياه النيل ^(١) ! •

ومما جاء بدياةة هذه الاتفاقية : « وقد اعترف سمو الوالى
ومسيو فرديناند دى لسبس ، أن وسائل انشاء هذا الجزء من القناة ،
بمعرفة الشركة وبأموال من طرفها — خصوصا فيما يتعلق بنزع ملكية
الأراضى المملوكة للأفراد ، والاستيلاء عليها ، قد يثير مشاكل ادارية ،
داخلية ، كثيرة التعقيد ، عظيمة الخطورة ، وأن الحكومة المصرية
راغبة فى حل هذه المشكلات طبقا لقوانين البلاد وعاداتها » •

وفى ما يلى ترجمة لأهم بنود هذا الاتفاق : —

البند الأول

« تتنازل الشركة عن الحق المخول لها بموجب عقود امتيازها ، فى

(١) النص الكامل لهذا الاتفاق وارد بملاحق هذا الجزء من الكتاب ؛
وثيقة رقم ١٢ •

أن تنشئ بمعرفتها في القاهرة ، مأخذ المياه الخاص بترعتها المتفرعة من النيل وأن تستولى على الأراضي اللازمة لإنشاء هذه التربة من القاهرة حتى اتصالها في الوادي بترعة الوادي ، التي فتحت قبل الآن للملاحة وذلك في النقطة التي سيحددها مهندسو الشركة .

« وفضلا عن ذلك فإن الشركة تتعهد بجعل الفرع الجارى اشأؤه ابتداء من نفيسة حتى السويس كافيا ، لكي لا يكون هذا الفرع مخصصا للرى وللشرب فقط كما جاء في قائمة الشروط والالتزامات بل يكون صالحا كذلك للملاحة النهرية » .

البند الثانى

« في مقابل موافقة الشركة على التعديل في حقوقها المنصوص عليها في عقد امتيازها ، بالشكل المتفق عليه في البند السابق ، تتعهد الحكومة المصرية بأن تنشئ على النيل وصلة لترعة المياه العذبة الخاصة بالشركة ، على أن يكون ذلك بمأخذ مياه مباشر وخاص ومستديم في القاهرة ، كما تلتزم بإيصال هذه التربة بترعة الوادي ؛ وذلك جميعه طبقا للشروط المنصوص عنها في عقد الامتياز المؤرخ في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، وتتعهد على وجه خاص بالشروط الآتية : —

١ — تنشأ التربة ، وتوضع لها مأخذ المياه في القاهرة ، طبقا لبرنامج اللجنة الدولية ، وتكون فتحاتها ومقاساتها حسب التخطيط والخرائط ، التي يحددها المدير العام ، لأعمال الشركة وتوافق عليها حكومة سمو الوالى .

٢ — تتم الأعمال تحت رقابة ومباشرة مهندسى الشركة الذين يدعون للتأكد من جودة اتمام جميع الأعمال .

٣ — يجب أن تبدأ الأعمال بمجرد قيام الشركة بتقديم الخرائط الى سمو الوالى . ويجب أن يسير العمل بحيث يتم بقدر الامكان في ظروف تسمح بتغذية ترعة الشركة ابتداء من الوادي تغذية كاملة ومستمرة ، قبل شهر مارس سنة ١٨٦٤ .

٤ - « تخضع قناة الاتصال بين النيل وترعة الوادى ، أى القناة التى تنشئها الحكومة المصرية ، نيابة عن شركة قناة السويس ، لجميع حقوق الارتفاق التى كانت تتصل بها فى حالة ما اذا قامت الشركة نفسها بإنشائها بمعنى أنها يجب أن تكون دائما فى حالة صيانة جيدة ، بحيث تعطى كميات المياه اللازمة فى جميع الفصول ، مع ملاحظة عدم انتظام منسوب النيل وأن تظل مآخذ المياه الخاصة بها ، مخصصة أصلا وبالضرورة لتغذية قنوات الشركة (١) » .

البند الثالث

« تتعهد الحكومة المصرية ، مالكة مآخذ المياه العذبة ، على النيل ، وصاحبة ترعة المياه العذبة ، المخصصة للشرب ، والتى تمر بالأراضى المنزرعة بالقطر المصرى ، لغاية الوادى ، تتعهد - فيما يختص بهذه التركة بالذات - بعدم تحصيل رسوم الملاحة على السفن والمراكب المتجهة الى القنوات العذبة من الوادى الى السويس أو العائدة منها » .

البند الرابع

« فى حالة عدم قيام أحد الطرفين المتعاقدين بتنفيذ الشروط والالتزامات السابقة ، فى غير حالات الظروف القاهرة ، تعين لجنة من أربعة أعضاء يختار كل من الطرفين اثنين منهما ، ويعين هؤلاء الأعضاء رئيسا لهم ، يكون عضوا خامسا للنظر فى الأمر ، ولتقرير ما اذا كان هناك ضرر وقع ولها فى هذه الحالة أن تحدد مقدار التعويض الواجب دفعه ، كما أن لها أن تبين الاجراءات الواجب اتخاذها على وجه السرعة » .

ويلاحظ أن الشركة قد ظفرت بأمر هام لم يرد بشأنه نص صريح فى هذه الاتفاقية ، وذلك هو أن الاتفاقية أحالت فى مقدمتها على فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، وفى هذا اعتراف ضمنى بصحة ذلك فرمان ،

(١) عدل هذا النص فيما بعد فى اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ .

وكذلك تركت الأعمال تأخذ مجراها ، بعد أن كان من المحتم منعها بما تملك السلطة التنفيذية من قوة ، ولكن ما كان في وسع اسماعيل أن يفعل غير مافعل ، وقد أوضحنا الموقف فيما تقدم ، فاكتمى بفك القيود شيئا فشيئا ، وما لا يدرك كله ، لا يترك كله .

بذل اسماعيل لدى الباب العالي ، منذ بداية حكمه ، جهودا غير عادية ، كان يرمى بها للتوسع في سلطانه حتى تتحرر مصر من نير الأتراك ، وتصبح لها شخصية قائمة بذاتها في نطاق المعاملات الدولية ، وقد وصل اسماعيل في هذا المضمار الى مدى بعيد ، لا يتسع المقام لبيان في هذا الكتاب ، وكذلك أراد اسماعيل أن يسند ظهره في منازلة شركة قناة السويس ، وتحطيم القيود التي خلفها المغفور له سعيد باشا ، على سلطة الباب العالي ، وسعى والى مصر سعيًا حثيثًا للحصول على مؤازرة السلطان .

ومن أجل ذلك استضاف اسماعيل في مستهل عهده السلطان عبد العزيز ، وكانت هذه الزيارة فتحة لاسماعيل ، فان أحدا من سلاطين الترك لم يزر مصر ، منذ أيام السلطان سليم الأول ، الذي غزا مصر في سنة ١٥١٧ ، وفعلا عاد السلطان عبد العزيز الى بلاده مفعم الفؤاد من عظيم ما رأى وما شهد من مظاهر التقدم في مصر ، ومن فرط ما لقيه من كرم الضيافة ، فكان مستعدا لقبول الكثير من طلبات اسماعيل .

وصل السلطان عبد العزيز الى الإسكندرية في ١٧ ابريل سنة ١٨٦٣ ، وكان في ركابه ولده الأمير يوسف عز الدين ، ووزير حريته فؤاد باشا ووزير البحرية محمد باشا ، ويقال أن السفير البريطاني في تركيا ، سعى سعيًا حثيثًا لعرقلة زيارة السلطان ، خشية أن يتصل به الفرنسيون في مصر ويؤثروا عليه ، فينحاز لهم في موضوع قناة السويس ، ولكن المساعي الانجليزية ، باءت بالفشل ^(١) ، وكتبت التيمس بمناسبة هذه

(١) صحيفة التيمس في ٩ ابريل سنة ١٨٦٣ ، ورسالة « بلور » الى اللورد رسل وزير خارجية انجلترا في ٣ مارس سنة ١٨٦٣ .

الزيارة تقول « لقد نسي الشعب المصري أن له حاكما فعليا يقيم على ضفاف البسفور ، ويرى الأوروبيون في سلطان الترك شبحا ذا سلطة اسمية ، فلا قدرة له على التدخل في شئون مصر ... ولكن السلطان يحصل على نصر معنوي سيرد اليه جأهه بين الشرقيين ، حينما يصل الى مصر ، ويجلس بجواره حفيد الرجل الذي نافس أباه ، مكتوف اليدين ، وعيناه تنظران الى أسفل » ؛ وكان هذا الكلام من قبيل الدس الانجليزي ، الذي يكشف عن غيظ أشعلته هذه الزيارة ؛ والذي حدث هو أن السلطان ، وقد راعة جلال اسماعيل ، ووقار موكبه ، كان يعامله كما يعامل الصديق صديقه ، والحليف خليفه ، وقد جاهر في هذه الزيارة بأعجابه بنهضة مصر على يد محمد علي الكبير ، قائلا « أن الله قيض هذا العاهل لمصر ، ولولاة لانسثرت الفوضى والهمجية ضارين بجرائهما » .

ولم يتناول العاهلان بالبحث مسألة قناة السويس أثناء هذه الزيارة ؛ ومع ذلك كانت تعالج المسألة من وراء الكواليس ، وقد بذل دي لسبس جهد المستميت ليصل لمقابلة السلطان مدة أقامته بمصر فخاب في مسعاه ، وكذلك خاب الذين سعوا لحساب دي لسبس لاقتناع السلطان بزيارة برزخ السويس ، لكي تكون هذه الزيارة مظاهرة يستغلها دي لسبس في دعايته ، ويلقى في روع العالم كله ، أن الزيارة معناها موافقته الضمنية من جانب الباب العالي ؛ ومع ذلك استطاع دي لسبس أن يلوذ بأحد رجال السلطان المراقبين له ، وهو فؤاد باشا وزير الحربية ، الذي صار قينا بعد كبير وزراء الباب العالي ، وكان فؤاد هذا قبل الرحلة من الكارهين لدي لسبس وقناة السويس ، فما لبث أن تحول وتذبذب ، ولعب قنصل فرنسا « تاستو » دورا كبيرا في التأثير عليه (١) . وبمجرد عودة السلطان الى عاصمته أحس

(١) رسالة « تاستو » الى وزير خارجية فرنسا في ٢١ ابريل سنة ١٨٦٣ ورسالة « روينير » الى فيكتور دي لامال في ١٢ ابريل سنة ١٨٦٣ .

سفير إنجلترا بتأثير الذين لاذبهم دى لسبس والقنصل الفرنسى بالقاهرة،
وأثروا بالتالى على السلطان ، فكتب الى قنصل إنجلترا فى مصر ينبئه
أن السلطان كان هدفا لتهديدات حكومات أخرى ، وأنه يتنازل عن
حقوقه ، ويعدل عن آرائه صراحة ، وقال هذا السفير « من العبث أن
نسعى للمحافظة على استقلال يضجى به صاحبه^(١) ، وبعثت وزارة
خارجية إنجلترا الى سفيرها بالقسطنطينية بتعليمات مفادها أن يقترح
على السلطان أن يشتري شركة قناة السويس ، فى حين أن القنصل
الانجليزى بالقاهرة أبلغ حكومته أن اسماعيل أراد أن يجرب هذه
الطريقة ، ولكن دى لسبس هدد بمطالبة مصر بتعويضات جسيمة ،
واقترح بذل المساعى لدى فرنسا والتفاهم مع حكومتها^(٢) .

وعلى الرغم من الجهود والمساعى التى بذلها دى لسبس لدى
حاشية السلطان ، كان يتقلب على الجمر من القلق الذى اتتبه ، بعد أن
عاد السلطان الى بلاده ، ولم يكن يطمئن للعبارات اللينة التى كانت
ترد على لسان المغفور له الخديو اسماعيل ، وكان يعلم أن اسماعيل اذا
ترك القناة لتشق ، فانه لايقبل إلا أن يجعل القناة لمصر دون سواها .
وكان يعلم أيضا أن اسماعيل ، لا يطيق أسلوب القنصل الفرنسى
« تاستو » ، فقد كان رجلا ، جافا حاد الطبع ، كثير الاعتداد بنفوذ
بلاده ، وكان اسماعيل ، شخصية فذة ، وكان معتدا بنفسه ، وبوطنه
وبمجد البيت العلوى ، وجاؤل دى لسبس بطرقه اللولبية المرة أن
يطمئن اسماعيل ويظفر بعطفه على قنصل فرنسا ، ولكن اسماعيل لم
يكن بالرجل الذى يخدعه ماكر مثل دى لسبس^(٣) .

وقد عرف اسماعيل كيف ينتفع بالصدقة التى وثق عزاءها مع

(١) كتاب « بلور » الى « كولكهون » فى ٢٢ ابريل سنة ١٨٦٣ .

(٢) رسالة رسل الى « بلور » فى ابريل سنة ١٨٦٣ ومن كولكهون الى
بلور فى ٢٩ ابريل سنة ١٨٦٣ .

(٣) من دى لسبس الى فكتوز دى لامال فى ٨ مايو سنة ١٨٦٣ وكذلك
كتابه الى دى لامال فى ١٩ ابريل سنة ١٨٦٣ .

السلطان ، وأعد عدته لشن حملة دبلوماسية ضد الطوق الذي وضعته شركة قناة السويس في عنق مصر ، ورأى من الحكمة أن يختار لهذه الحملة نوبار باشا !! •

ظهر نوبار على مسرح السياسة المصرية منذ أيام عباس الأول ، وظل يلعب أدوارا بالغة درجة الخطورة ، حتى استقبل الاحتلال البريطاني كرئيس للنظار ، في زمن المغفور له محمد توفيق باشا ، وأجلى الجيش المصرى عن السودان ، وشيد للاحتلال الانجليزى دعائم يرتكز عليها •

وهذا النوبار الذى اقترن اسمه بمرحلة هامة في تاريخ مصر المعاصر ، والذى تولى المفاوضات والمساعى ، حينما تصدى الخديو اسماعيل لمكافحة الاستعمار الذى جاءت به شركة قناة السويس ؛ نقول ان هذا النوبار لم يكن مصريا ، ولا مسلما ، بل كان أرمنيا مسيحيا • وكانت له صفات أهمها حدة الذكاء ، ودرجة من الثقافة ميزته في تلك الأيام على غيره من الباشوات الذين كانوا أشباه أميين ، وكذلك سعة الحيلة ، والقدرة على الكلام ، والمرونة التى لم تدعه أسيرا لمبدأ أيا كان ، وهى مرونة مكنته من ارضاء عباس وسعيد واسماعيل بالرغم من اختلاف المبادئ والتزعات ، وتباين الظروف والملابسات • ونحن قد نبغض نوبار ، ويضطرنا لبغضه أنه لم يخلص لهذا البلد ، بل اشترك في اعداد الكفن لحريته واستقلاله ، ولكن بغضنا لاسمه ولذكراه لا ينسينا أنه كان مفاوضا طويل الباع ، وان قيل عنه أنه لم يكن يوحى بالثقة ، وهذا ليس بذنبه ، فقد تصدى لمعالجة مشكلات سياسية ، تعنى بلادا ليست بلاده ، وشعبا لم يكن هو من أحاده ، فلم يكن له قلب ينبض بأى عطف على أصحاب الشأن ، وانما كان لسانا استعاره أصحاب القضية واستأجروه •

ولقد وصف دى لسبس ، منافسه نوبار فقال عنه : « أنه يستطيع أن يكون صالحا ، كما يستطيع أن يكون عفريتا من الانس • وهو

الوحيد من الوزراء العثمانيين الذى يستطيع أن يأخذ أمرا على عاتقه « (١) ، وكان اللورد كرومر من أشد المعجبين بنوبار باشا ، خادما بريطانيا الأمين ، وفى معرض إعجابه وهيامه بشخص نوبار ، روى عنه قصة مفادها أن نوبار ، كان فى شبابه قد رافق البطل الخالد ، ابراهيم باشا فى رحلة له الى أوروبا . ولما كان الباشا فى طريق عودته الى مصر ، ولما كان فى عرض البحر ، استشاط غضبا على حاشيته ، وقرر أن يقذف بأفرادها فى اليم ، وكان نوبار ممن صدر ضدهم هذا الحكم ؛ وسرعان ما هرع نوبار الى الباشا ، لا متوسلا ، ولا طالبا العدول عن هذا القرار ، بل أخذ يسليه بحديث طلى ، ويردد على مسامع سيده ذكريات مجيدة ، ذكريات انتصارات ابراهيم فى ميادين الشرف والفخر ، ويصف عبقرية ابراهيم ، ويتنبأ بما سيقوله التاريخ عن سيف الله المسلول . وهكذا استرسل فى الحديث ، والأمير العظيم يستمع اليه فى شغف ، أنساه قراره ، فعدل عنه . والذى لم يذكره كرومر ، ولم يعرفه عن البطل المصرى هو أن ابراهيم كان رحيمًا وكان له بين جنبيه قلب كبير . وعلى أى حال ، لا تخلو القصة من بيان لأخلاق نوبار وقوة أعصابه ، وأنه بز الثعالب فى مكره ودهائه .

يقول جورج ادجار بونيه بصريح اللفظ « كان نوبار وقفا على السياسة البريطانية التى احتكرته ، وإن كان من العسير أن نعرف الى أى مدى وبأية وسيلة . ومع ذلك فما نعرفه عن ماضيه وأساليبه وثروته ، كل ذلك يدل دلالة واضحة على أنه كان ماجورا . وليس هذا بشئ بالنسبة للوزراء الشرقيين فى منتصف القرن التاسع عشر ، ونحن لا نستطيع أن نحكم عليه بمقتضى فضائل العصر الذى نعيش فيه ، والتى هى على الأرجح ممزوجة بالنفاق . ولكن السؤال ، فى حالة نوبار هو : هل اكتفى باريحية والى مصر ، وبالمبالغ الطائلة التى كان يضعها تحت تصرفه ليكفل له نجاح ما كان يكله اليه من مهام ؟ أم أن الحقيقة ، التى يدل عليها ظاهر الحال ، هى أن الجنيهاات الاسترلينية التقت فى جيبه بالجنيهاات المصرية ؟ لقد وضع كفايته تحت تصرف الحكومة البريطانية فى حملتها على مشروع قناة السويس ، ووقف

(١) بيان دى لسبس فى مجلس ادارة شركة قناة السويس فى ١٥ يونيو

سنة ١٨٧٥ .

في الجانب القوى ، وكان مؤمنا كل الايمان بأنه لا يوجد في الدنيا شيء يعلو على مشيئة الانجليز ، وترجع صلاته بانجلترا الى عصر محمد سعيد (١) .

وذكر المسيو بونيه أن محمد سعيد باشا كان قد زار لندن في سنة ١٨٦٢ ؛ وتوجه الى زيارته المسيو لانج ، وهو الكاتب الانجليزى ، الذى ذكرنا عنه في فصل سابق ، أن دى لسبس استأجره ليحرر له نشراته ثم ضمه الى شركة القناة ، وقال لانج هذا في رسالة ، كتبها لدى لسبس في ٨ ديسمبر سنة ١٨٦٣ ، أنه وهو جالس في حجرة الانتظار ، في المكان الذى كان ينزل فيه سعيد باشا ، لمح رجلا خرج من لدنه ، وعرف أن هذا الرجل هو نوبار ، وقد اختلى نوبار بسفير تركيا بلندن ، وكان هو الآخر في حجرة الانتظار ، وتحدثا بالفرنسية ، حتى لا يعرف حديثهما الانجليزى الموجود بحجرة الانتظار ، فقال نوبار للسفير التركى ما معناه أنه حاول جهد الطاقة أن يصرف سعيد عن مشروع القناة ؛ ولكنه كرر غاضبا هذه العبارة ثلاث مرات « انى أريد القناة » وبونيه اذ يسوق هذه القصة يجزم بأن نوبار كان يعمل حينئذ لخساب الانجليز ؛ وتلك الرواية ليست فيما أرى سنداً يؤدى الى هذه النتيجة ، ولكن حياة نوبار السياسية كلها لاتدع شبهة في أنه كان خادما للانجليز . ولذلك نشط نوبار في مناضلة الفرنسيين لحساب خديو مصر ، حينما أراد الانجليز هذه الحملة على مشروع القناة ، وتحول نوبار وحول السياسة المصرية معه ، للتحمس للقناة ، حينما غيرت وزارة الخارجية البريطانية سياستها ، كما نشط أيما نشاط حينما توالى الكوارث المالية ، وشاء الاستعمار أن يكبل مصر بالأغلال ، وظل نوبار وزيرا لمصر فى كل الأحوال ، وعلى كل المذاهب والألوان ، واشتغل حتى خلع اسماعيل ، ثم استوزره الاحتلال جهرا وعلانية .

نقول هذا كله لنبين للقارئ أن نوبار حينما حارب أعمال شركة قناة السويس ، كمفاوض استأجره اسماعيل ، لم تكن له عقيدة أو

(١) جورج ادجار بونيه : فرديناند دى لسبس ، الدبلوماسى وخالق السويس ؛ ص ٣٧٤ .

ضمير ، وانما صادف أن سياسة انجلترا ، كانت مستمرة في مقاومة شركة القناة ، مقاومة لاتزيد عن وخز الابر ، وكانت تفاوض فرنسا سرا من الناحية الأخرى لتنسيق المصالح الفرنسية ، البريطانية • فمن الخطأ أن ينخدع المصرى في موقف نوبار ، فيحمله على محمل الوطنية أو المروءة • ووثائق وزارة الخارجية البريطانية ، التى استطاعت أن تتداولها الأقلام ، وهى الشئ القليل ، أما المخبأ فهو كثير ، هذه الوثائق تؤكد أن نوبار كان مأجورا للانجليز ؛ فلقد كتب « هنرى بلور » سفير انجلترا في تركيا ، الذى تقدم ذكره ، الى اللورد رسل وزير خارجية انجلترا في ١١ يونيو سنة ١٨٦٣ كتابا قال فيه عن نوبار :

« أنه رجل ، له عند والى مصر كلمة مسموعة ؛ ثم انه رجل على جانب كبير من الحذق والدهاء ، فهو أصلح من عهدتم اليهم بالمهمة • » •

هذا هو نوبار ، وتلك هى عبقريته ، التى اشتراها الانجليز ، وقد ساءهم من غير شك ، أنه تورط فأبرم اتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ ، الذى تقدم الكلام عنه ، وكذلك اتفاق ٣٠ مارس سنة ١٨٦٣ ، الذى قرر اسماعيل بموجبه المطلوب من حكومته عن ال ١٧٧٦٤٢ سهما التى اكتب بها سعيد ، ورتب كيفية دفعه ، وحفظ لحكومته الحق فى الاتفاق مع الشركة على كيفية دفع الخمسين الباقين من ثمن كل سهم ، حينما تطالب الشركة مساهميا بهذين الخمسين ، وسيرد الكلام عن هذا الاتفاق فى موضعه ، ساء الانجليز هذا التورط لأنه كان تسليما ضمينا باستمرار الأعمال ، وان تكن مصر قد استفادت وتحللت من بعض القيود ؛ ولكن الانجليز لم يغضبوا الى درجة السخط ، على رجلهم نوبار ، اذ كانوا يستعدون لأخذ أسهم مصر ، والتفاهم مع فرنسا حينما تتم القناة ، وتم لهم ذلك بفضل نوبارهم العبقري •

سافر نوبار الى القسطنطينية بأمر من الخديو اسماعيل ، وذلك فى شهر يوليو سنة ١٨٦٣ ؛ وبعث اسماعيل بكتاب الى الصدر الأعظم ،

تستطيع أن نستنتج منه المهمة التي نيّطت بنوبار في هذه الرحلة ؛ وهذه هي ترجمة الكتاب المشار اليه :

« كنت قد استعلمت عن قرار السلطنة السنية في موضوع قناة السويس ، فتشرفت باستلام كتابكم السامي ردا على استفساري الآتف الذكر ، وقد جاء في هذا الرد أنه تقرر أن يوجه الى كل من سفيرى الدولة العلية في لندن وباريس كتابا يحاطان به علما بالشروط التي تراها الدولة العلية بهذا الشأن ، وكذلك بأرائها وملاحظاتها الخاصة ، فيجب إذن استمرار منع نظام السخرة ، وألا يشرع من الآن في جفر ترعة المياه العذبة المراد توصيلها الى السويس . واني لأبدي ملاحظاتي على هذا القرار فيما يأتي :-

« من البديهي أن بقاء الأراضي الخالية في يد الشركة وتحت تصرفها أمر غير مأمون العواقب وعدا هذه الأراضي قد أُنقذ أصحاب الأطيان الواقعة في يمين وشمال الأرض التي تجرى فيها الترعة ، مما يلتزمون بدفعه مقدما للشركة تعويضا عن المياه التي يأخذونها من الترعة ، فيما اذا قامت الشركة بحفرها ، وبهذا نكون قد أزلنا جانبا من القيود والأضرار . وأما الجزء الآخر من ترعة المياه الحلوة أى المسافة الممتدة من الوادى الى القناة ، فقد تم حفره من قبل بمعرفة الشركة ، وانما بقى توسيعه على نحو ما تراه الشركة ، وكذلك أن تمد القناة لتصل الى السويس ، وهذا القسم الذى حفرته الشركة كان يستمد ماءه من قبل من الترعة المخصصة بجفلك الوادى ، وحينما أخذت الشركة أهبتها لحفر المسافة الممتدة من الوادى الى بولاق ، حيث تجرى مياه النيل ، رأينا لازالة المضار ، أن تقوم الحكومة المصرية بالحفر في ميعاد محدود وعلى النحو المطلوب ، غير أننا لم نشرع بعد في أعمال الحفر ، وقد أوفدت أخيرا الى أعتابكم السنية صاحب السعادة نوبار باشا ليعرض على فخامتكم بالتفصيل آرائى وملاحظاتي الخاصة بالعمال المستخدمين في أشغال القناة وسائر الشئون المتصلة بها . . . » (١) .

(١) محفوظات القصر العامر : الوثيقة التركية رقم ٣١١ المقيدة في السجل رقم ١٩ . صادر عابدين بتاريخ ١١ ذو الحجة سنة ١٢٧٩ هـ .

يشير الكتاب المتقدم الى تعليمات أرسلها الباب العالي لاسماعيل ، ويبدو أن اسماعيل لم يقبل تلك التعليمات على علاقتها ، بل أبى الا أن يزاجع الباب العالي ، ويبدى ما يعن له من آراء وملاحظات ، ومن أجل ذلك ندب وزيره نوبار ليقوم بهذه المهمة ، وهذا تصرف الحاكم المستقل الذى لا يعترف لتركيا بمطلق السيادة على بلاده ، لا تصرف التابع الذى ينفذ ما يصدره السلطان من أوامر وتعليمات ، وكان اسماعيل ، رحمه الله ، لا يفوت فرصة واحدة دون أن يسعى لجعل استقلال بلاده حقيقة واقعة . وقد روى بعض كبار الكتاب الانجليز الذين أرخوا لقناة السويس ، أن سفير بريطانيا فى القسطنطينية ، هو الذى أوغز الى الباب العالي بالتعليمات التى أصدرها لاسماعيل ، وكلفه بأن يخطر اسماعيل بأن الامتياز الذى منحه سعيد لدى لسبس ، معدوم القيمة ، لأن الباب العالي لم يصادق عليه ، وعلى ذلك يتحتم عليه أن يوقف أعمال شركة قناة السويس (١) .

ومن جهة أخرى ، يدعى شارل رو ، أن نوبار لما سافر الى القسطنطينية لم يذهب مزودا بتعليمات اسماعيل ، بل تلقى تعليماته من معتمدى الانجليز . وذكر أن المهمة الرسمية التى كلفه بها اسماعيل كانت محصورة فى التفاهم مع الباب العالي على الشروط التى تستطيع شركة قناة السويس بموجبها أن تمضى فى أعمال حفر القناة ، ولكن نوبار قد أضر غير هذا ، وهو أن يبذل كل ما فى وسعه للقضاء على شركة القناة (٢) .

وسواء أوحى الانجليز للباب العالي بسياسته أم لا ، وسواء اشتغل نوبار لحساب الانجليز أم لحساب سيده ومولاه ، ما كان يهم اسماعيل غير الظفر لمصر بالخلاص من قيود الامتياز الممنوح لشركة القناة ، على

(١) سير آرنولد ولسون : قناة السويس ؛ ماضيها وحاضرها ومستقبلها

ص ٢٥ و ٢٦ .

(٢) شارل رو : برزخ وقناة السويس ، الجزء الأول صفحة ٣٣٨ .

يد أى فرد كان ، وبأية وسيلة توصله لهدفه • يقول الياس الأيوبى (١) •
أن اسماعيل أمر نوبار « بالرحيل الى الاستانة ، والسعى لدى أولى
الأمر ، هناك ، فى اتمام المتفق عليه بينه وبينهم والاستعانة ، على انجاز
مهمته ، بما لم يزل قائما من عدااء للمشروع فى نفس الدولة البريطانية
وسفيرها فى تلك العاصمة • ولم يبال بأن يقال عنه أنه آلة فى أيدي
پلمرستون والحكومة الانجليزية ، وأن ينسب اليه ممالأتهما على هواهما
ممالأة مبنية على الاعتقاد بأن بريطانيا العظمى ، بعد حوادث سنة ١٨٤٠
وسنة ١٨٥٤ وسنة ١٨٥٦ وبعد اجبارها فرنسا بالرغم من انتصاراتها
الايطالية فى سنة ١٨٥٩ ، على الجلاء عن سوريا بعد سنة ١٨٦٠ ،
أصبحت صاحبة القدر المعلى فى ميادين السياسة العالمية ، وصاحبة
النفوذ الأكبر فى القسطنطينية ، وأصبح استجلاب رضاها ، اذا ، للاعتماد
عليها ، فيما بعد ، لتحقيق المطامع الشخصية أمرا مرغوبا فيه » • ونحن
لا نستطيع أن نأخذ بهذا الرأى على علته ، خصوصا وأن صاحبه استقاه
من كتاب وضعه فرديناند دى لسبس بعنوان «رسائل يومية ومستندات»
ذلك أن نوبار بمجرد وصوله الى القسطنطينية قدم مذكرة إسماعيل الى
الصدر الأعظم فؤاد باشا ، وكانت المذكرة تتضمن الطلبات الآتية :—

أولاً: — اعادة الأتيان التى منحها سعيد للشركة الى الحكومة المصرية
• ثانياً: — تحريم اقامة حصون واستحكامات خربية على شاطئ القناة
مطلقا ، حتى لا تخرج الشركة عن صفتها التجارية •

ثالثاً: — الغاء الشرط الذى يلزم الحكومة بتقديم أربعة أخماس
العمال فان لم يمكن ذلك ، يخفض العدد الذى تلتزم الحكومة بتقديمه
الى ما لا يزيد على ستة آلاف عامل ، وبشرط أن تدفع الشركة أجورهم
وأن يظلوا فى كل الأحوال تابعين للحكومة المصرية ، فلا يخضعون
لمسيطرة الشركة •

(١) الياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل باشا .
الجزء الأول ص ٣٥٨ •

تلك كانت الشروط التي اقترحها اسماعيل ، ولم يضعها باتفاق سابق مع الباب العالي ، وانما عرضها بواسطة وزيره نوبار ، على الصدر الأعظم ، فوافق عليها ، ووافق أيضا على منح الشركة مهلة لاتزيد على ستة أشهر ، فاما أن تقبل هذه الشروط قبل انتهائها ، واما أن توقف أعمالها بالقوة ، ويمكن القول أن هذا الانذار الجريء قد صاغه اسماعيل في القاهرة ، وبعث به نوبار الى تركيا للحصول على مصادقتها ، وبمجرد أن تم ذلك وجه انذاره للشركة . وقد كان في وسع اسماعيل أن يستغنى عن رحلة نوبار ويوجه هو انذاره الى دى لسبس ، وما كان هناك غبار على عمله ، لأنه يتصرف في حدود سلطته ، ولكنه كان يعلم أن فرنسا وغيرها من دول أوروبا قد تصدت لمؤازرة دى لسبس على طول الخط ، ولذلك كان يهمله أن يحمل تركيا على النزول في هذه المعركة الدبلوماسية سافرة ، وتركيا تؤيدها انجلترا بطبيعة الحال ، وهذا هو السند الوحيد الذي استطاع أن يجده للكفاح في أمر أخرجه دى لسبس منذ أول المعركة الى المجال الدولي .

وفي الوقت الذي بعث اسماعيل فيه وزيره نوبار الى القسطنطينية ، انعقدت الجمعية العمومية لشركة قناة السويس في باريس في شهر يوليو سنة ١٨٦٣ ، وألقى دى لسبس في هذا الاجتماع خطابا حمل فيه بشدة على الانجليز ، وكان خيرا بحقيقة ماآربهم ، وكان مما جاء على لسانه : « لا تهدف السياسة الفرنسية للسيطرة على مصر ؛ وانما تحاول انجلترا أن تبسط سلطانها على مصر ؛ ولكي تصل الى هذه الغاية لن تدع مصر هادئة ، مطمئنة ، أو قوية ، ولن تسمح لها بأن تكون في حالة تمكنها من الدفاع عن نفسها ، بل تريد انجلترا أن تجعل من مصر بلدا ضعيفا ، تعمه الفوضى ، والفقر ، مع تجريده من السلاح » .

وذكر أن قناة السويس سوف تغرى الدول بالمحافظة على حياد مصر واستقلالها وصيانة سيادتها كاملة ، لأنه بمجرد أن تتم القناة وتصبح مصر بلدا تلتقى فيه المواصلات العالمية ، لن تسمح الدول لواحدة منها

بأن تفرض سيطرتها على مصر • وهذه حقيقة لا تخفى على أحد في فرنسا أو إنجلترا ولذلك تريد فرنسا القناة وتعارض بريطانيا في شق القناة •

وهذا الذى قاله دى لسبس عن نوايا إنجلترا قد حققته الأيام ، ولكن الجماعة الدولية لم تثر في وجه إنجلترا ، حينما اعتدت على حياد هذه البلاد ، وأمنها واستقلالها ، وانفردت بمكان ممتاز في القناة مخلة بالتوازن العالمى •

وأما عن مسألة السخرة ؛ فقد ذكر أن الذين منعوها كانوا يستندون على قانون من قوانين الدولة العثمانية ؛ ولكن مثل هذا القانون ، لا وجود له في مجموعة القوانين العثمانية ؛ وقال أن تحريم السخرة فكرة لم تولد في تركيا ، بل ولدت وترعرعت في لندن وفي أحضان اللورد بلمرستون • وقال أن الأولى بالانجليز أن يوجهوا ما يتظاهرون به من عواطف إنسانية لشئون بلادهم بدلا من التقنين لتركيا أو التمسح في الفلاحين المصريين !!

وروى دى لسبس في تلك الخطبة أيضا أن الانجليز يدعون بأن جزءا كبيرا من الأراضي المصرية ، بمدنه وقراه ، سيقع في أيدي الأجانب بسبب قناة السويس ؛ وحاول أن يفند هذا الادعاء بقوله أن امتيازات إنشاء السكك الحديدية التي منحها أسبانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا وغيرها لم تؤد لمثل هذه النتيجة فلماذا يحدث هذا في مصر بالنسبة لقناة السويس ؟ ؛ ولكن المغالطة هنا ظاهرة لأن مشروعات السكك الحديدية التي أشار إليها لم تقترن بنفوذ سياسى ، وما رُب استعمارية كما حدث بالنسبة لقناة السويس ، ولم تبيت لها الدبلوماسية الأوروبية ما يبتته للبلد الذى تشق بأرضه قناة السويس وأضاف دى لسبس قوله « وحقيقة سوف يهاجر التجار والصناع الأجانب الى برزخ السويس وقيمون في جهات مختلفة بالبرزخ ، ولكن ما الضرر الذى يصيب مصر من ناحيتهم ، ما داموا يخضعون لقوانين مصر وتشريعها » (١) •

(١) خطاب دى لسبس في الجمعية العمومية لشركة قناة السويس في ١٥ يوليو سنة ١٨٦٣ •

ومثل هذا الكلام الذى جاء على لسان دى لسبس كان المقصود به أن يصل الى مسامع اسماعيل لتطمينه على مستقبل مصر السياسى ، واغرائه بالفوائد التى يمكن أن يجنيها الاستقلال المصرى حينما تشق القناة فتحتم مصالح الدول عليها أن تضمن حياد مصر وسلامتها وتقف ضد من يحاول الحصول على امتياز فيها لنفسه وهكذا . وتلك العبارات فيها كثير من المنطق وان خالفت نوايا الاستعمار الخفية ، ولذلك كان طبيعيا أن تكسر من حدة اسماعيل فى معارضته للمشروع وتقنعه بمزاياه ، فخرى من الخير أن يتركه ينفذ ، بشرط أن يخلص بلاده من القيود الواردة فى فرمانات سعيد باشا . ولهذا تباطأ اسماعيل فى تنفيذ الانذار الذى تقرر أن يوجه الى شركة القناة ؛ ورأى أن يعمل على مفاداة اختصاص الامبراطور نابليون الثالث ؛ وأنه بدلا من وقف أعمال شركة القناة أولى به أن يوفد نوبار الى باريس ليفاوض حكومة فرنسا والقصر الامبراطورى ، أملا فى تحطيم قيود الامتياز وأغلاله . ولم تنظر انجلترا بالرغم من معارضتها لأعمال قناة السويس ، بعين الرضا لهذه البعثة ؛ وكذلك لم ترجب الحكومة الفرنسية بهذا الاتجاه الذى قد يضايق دى لسبس ، ومع ذلك رأى نوبار أن يذهب الى باريس ، ليفاوض الوزارة الفرنسية ، لا لكى يتفاهم مع شركة قناة السويس ؛ ولا سيما أن دى لسبس كان قد غادر فرنسا بعد اجتماع الجمعية العمومية لشركة القناة وعاد الى مصر ، فى نفس الوقت الذى اختاره نوبار لزيارة باريس . وبمجرد وصول دى لسبس الى القاهرة حاول أن يقابل اسماعيل ؛ وكان اسماعيل فى رحلة الى بلاد النوبة ، مع أن الوقت كان صيفا ، وكانت حرارة أغسطس لا تسمح بمثل هذه الرحلة ؛ وأصر دى لسبس على الذهاب الى بلاد النوبة ليقابل الخديو ، فوضع اسماعيل تحت تصرفه إحدى بواخره التى نقلته الى هناك ، وهذه اللقطة الكريمة ، أعادت الثقة الى نفس دى لسبس (١) .

(١) كتاب « كولكهون » ، قنصل انجلترا بمصر الى اللورد رسل فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٦٣ .

الا أن هذه الرحلة لم تجد صاحبها نفعا اذ تفجرت قبيلة وضعها نوبار في باريس نفسها ؛ وهذه القبيلة تكفل بحملها الى القصر الامبراطوري ، رجل من عظماء فرنسا وأعلام مكانة وجاها ، وهو الدوق «دي مورني» de Morny رئيس الهيئة التشريعية . وكان نوبار قد قوبل مقابلة جافة من لدن وزير خارجية فرنسا المسيو Drouyn de Lhuys ولكن قدر له أن يظفر بتأييد رئيس البرلمان ، الذي وضع خطة فذة لاقتناع الامبراطور شخصيا بأن ادارة عملية القناة مضطربة وخسائر الشركة محققة وستؤدي بدي لسبسن لمشكلات لا قدرة له على احتمالها ، اذ يطالبه المساهمون بأموالهم ، وأن من مصلحة دي لسبس نفسه أن يقلع عن تحمسه للمشروع ويصفي العمل ، ويوضع حد للخسائر وتسوى المسألة قبل فوات الأوان . بل همس الدوق بهذا الكلام في أذن الامبراطورة ، حتى اذا ما اطمأن قلبها الى أن قريبها دي لسبس في محنة ولا يريد أن يعترف بها ، استطاعت هي من ناحيتها كذلك أن تقنع زوجها بقبول الحل الذي اقترحه. رئيس الهيئة التشريعية ، وهو أن تتألف شركة جديدة تشتري أسهم الشركة التي أسسها دي لسبس ، وتصفى هذه الأخيرة ، وينجو دي لسبس ، وتمضى الشركة الجديدة بالمشروع ، على نحو تتفق عليه مصر وتركيا .

أما لماذا وقع الاختيار على رئيس الهيئة التشريعية لهذه المهمة فلأن له يدا سابقة على الامبراطور نابليون الثالث ، ذلك أن الامبراطور كان قد استهدف لانقلاب دبرته بعض الأحزاب البرلمانية وكاد التدير أن يعصف بعرشه ، فاستعمل رئيس البرلمان الدوق «دي مورني» كل ما أوتي من كفاية وثقوذ حتى انحاز اليه «أميل اوليفيه» الزعيم المعارض للحكم الامبراطوري ، وصوت البرلمان لصالح القانون الذي كان قد قدمه الامبراطور وانحلت الأزمة، وأضحت للدوق حظوة لدى الامبراطور والامبراطورة .

ومن أجل ذلك وقع اختيار نوبار على هذا الدوق بالذات ؛ ومتى

استطاع أن يؤثر على الامبراطور فماذا يهمه من سياسة وزارة الخارجية الفرنسية التي تأتمر بأمر الامبراطور ؟ !

ويتهم كتاب فرنسا الذين شايعوا دى لسبس رئيس هيئتهم التشريعية بأنه لم يكن يعمل ابتغاء مرضاة الله ، وانما استأجره « نوبار » لهذه المهمة ؛ ويقولون أن ذلك لم يكن ليستغرب في وقت أصابت أوروبا موجة انتعاش بسبب نهضة الصناعة وهذا الانتعاش أشاع في نفوس الناس حب الاغتناء السريع • ومن أجل ذلك عكف الدوق على قراءة الأوراق والملفات وتحرير المذكرات ، بل والمقالات في الصحف وأثقف المال في مشترى بعض الأقلام للتبشير بفكرته ، وكان ينفق من مال غيره • وبدأت الألسنة تردد اسم الدوق « كشريك في صفقة » (١) •

وحاول نوبار بكل ما أوتي من خبث أن يتاجر على مولاه باسم هذا الدوق ، فبعث لاسماعيل بعيد الرسائل والبرقيات مؤكدا أنه بفضل « الدوق دى مورنى » أضحت حكومة فرنسا خاتما في أصبعه ، وأنه قد كسب القضية ، وهزيمة دى لسبس أمر لا ريب فيه ؛ وأراد نوبار بذلك أن يحصل على المبالغ الطائلة من خزانة اسماعيل • ولكن وزير خارجية فرنسا كان من ناحيته ، يبعث بسيل من الرسائل والبرقيات الى قنصل فرنسا بالقاهرة مؤكدا أن بيانات نوبار لاسند لها من الحقيقة ، وأنها تضليل في تضليل (٢) •

وكان قنصل فرنسا يعرض على اسماعيل ما تبعث به اليه وزارة الخارجية الفرنسية من رسائل من هذا القبيل ؛ الا أن اسماعيل كان يعبر للقنصل عن مطلق ثقته في وزيره نوبار ، وأنه لا يصدق ما تقوله وزارة خارجية فرنسا (٣) ؛ وكان مما رسمه نوبار مع صاحبه الدوق أن يذيعا

(١) حياة الدوق دى مورنى بقلم مارسيل بولنجيه

(٢) صور هذه الرسائل موجودة بمحفوظات وزارة الخارجية الفرنسية في سجل بعنوان : Correspondance politique, Egypte لسنة ١٨٦٣ •

(٣) كتابا « ستو » قنصل فرنسا بالقاهرة الى وزير خارجيتها في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٦٣ وفي ٩ أكتوبر سنة ١٨٦٣ •

أخباراً مخيفة عن مستقبل شركة القناة فتهبط أسهمها في البورصة فيشتريها نوبار بأقل الأسعار الممكنة ، ومتى أمكن الحصول على عدد من الأسهم يكفل الأغلبية في الجمعية العمومية يمكن اقضاء دي لسبس عن الشركة جملة ؛ الا أن حاملي الأسهم لم يعرضوها للتداول وفشل هذا التدبير ، وكان قد اطلع عليه اسماعيل فظن أن نوبار هو سيد الموقف في باريس . والظاهر أن نوبار كان يرمى بحركته لأن يفت في عضد دي لسبس ويلقى الرعب في نفسه حتى يعود الى باريس خائر القوى ، فيتفاوض معه ويظفر في مفاوضاته بأحسن الشروط ؛ ولذلك كانت السياسة التي رسمها اسماعيل في تلك الآونة أشبه بكماشة اذ شنت حرب الأعصاب في باريس ؛ وانطلقت ألسنة الاشاعات في مصر تؤكد للخاص والعام أن دي لسبس سيقصى عن شركة القناة ؛ وضيق اسماعيل الخناق على دي لسبس فلم يسمح له بعدد من العمال الا بالحد الأدنى ، ومنع عنه كل مساعدة ممكنة ، حتى ضج رئيس العمل المسمى « قوازان » Voisin . وقال أن مصالح الشركة قد أهدرت في مصر ، منذ موت سعيد وولاية اسماعيل ، وكان دي لسبس يتظاهر برباطة الجأش وقوة الأعصاب ، فيبذل كل ما في وسعه ، مستعينا بقنصل فرنسا ، حتى تستمر أعمال الحفر ، ويرفض مبدأ المفاوضة بأية حال . وكان قنصل فرنسا على علم بسياسة حكومته ، وأن هذه الحكومة مصرة على مؤازرة دي لسبس بالرغم من الشائعات ، والتحول الذي طرأ على سياسة القصر ؛ وبلغ التحمس بهذا القنصل الى حد الكتابة لوزارة الخارجية قائلاً أنه طالما أن الامبراطور راض عن استخدام اسمه للدلاء للوالى بكلام يخالف البيانات الرسمية التي يدلى بها اليه وكيل فرنسا الرسمي فمن حق اسماعيل أن يتقبل آراء حكومة فرنسا بكثير من الشك (١) .

ومع ذلك نجح الدوق دي مورني في استدعاء دي لسبس الى باريس بأمر من الامبراطور ؛ ووصل دي لسبس الى باريس في أوائل أكتوبر

(١) من تاستو الى وزير خارجية فرنسا في ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٦٣هـ

فأجابها بقوله « ان قدمى نوبار لم تطأ برزخ السويس ؛ ولقد كان نوبار مديرا للسكك الحديدية المصرية ، وغطت آلاف من جثث الموتى قضبان السكة الحديد أثناء بنائها لأنه ترك العمال يموتون ظمأى »

آزرت وزارة خارجية فرنسا فرديناند دى لسبس فرفض ما عرضه نوبار ، وكان اسماعيل رحمه الله يتميز من الغيظ ، حتى بعث بكتاب شديد اللهجة الى دى لسبس ، أخطره فيه ، بأنه اذا عاد الى مصر دون أن يوافق على ما عرضه نوبار فلن يجد عاملا واحدا يشتغل فى الحفر • ولا يفوتنا أن نذكر أن اسماعيل قد أبلغ أمر الباب العالي الى دى لسبس فى ١٢ أكتوبر سنة ١٨٦٣ وهو الأمر الذى يقضى بوقف الأعمال والذى تقدمت الإشارة اليه •

ولكن الدوق « دى مورنى » الذى لم ييأس من عطف الامبراطور دعا دى لسبس لمقابلته ليسأله عن أسباب عدم تفاهمه مع نوبار • وكان جواب دى لسبس على هذا السؤال « انى أحسن الظن بكم يا جناب الدوق ، الى حد أنى لا أستطيع الجهر بما يجرحكم • والحق أنك آخر من يصح أن يقوم بدور الحكم فى هذه المسألة • ولعله ليس بخاف عنك ، تلك الشائعات التى سرت فى مصر ، وانها لشائعات كاذبة ومغرضة ، ردها خصوم القناة قائلين أنهم يعتمدون على تدخلكم لتأييد الحملة التى شنها نوبار ضد المشروع • ولقد تناولت الألسنة مبالغ • يقال أنها دفعت ، أو أن البعض قد حصلوا على وعود بأن يقبضوها ومن واجبى أن أنبهكم الى أن اسنكم قد زج به واستخدم فى تلك المهمة التى ندب من أجلها نوبار والتى اعترض عليها قنصل فرنسا العام بمصر ويقينى أنكم ترون حيل هذه الأقاويل ، التى طالما وجهت ضدها شديد احتجاجى ، والتى لا شك أنكم تستكرونها أن الأولى بكم أن تلتزموا جانب الحيطة والتباعد عنها • وفوق ذلك أرجو احاطتكم ، أنى كأحد رجال وزارة الخارجية لا أعترف بصفة الوساطة بين الحكومة المصرية والامبراطور الا لوزير الخارجية » •

ومن هذا يبدو أسلوب التهديد الذى استعمله دى لسبس ضد الدوق تهديده الصريح باتهامه بالرشوة لكى يقصيه عن هذا الميدان ، وأهم من ذلك اعتراف دى لسبس الصريح بأنه تابع لوزارة الخارجية الفرنسية ، ويعمل لحسابها ، فعملية القناة سياسية ، وليست بعملية تجارية !!.

واضطرب الدوق المسكين وخشى مغبة هذا التهديد العنيف فقال لدى لسبس بصوت متهدج حزين أنه لم يسع للتدخل شخصيا فى الأمر ، وإنما كان مكلفا من قبل الامبراطور ببحث تفاصيل هذه المسألة ، ورفع تقرير عنها للامبراطور الذى يهمله أن يحقق ما يشكو منه والى مصر ، وتراجع الدوق على الفور ، وقبل أن ينسحب تاركا لرجل آخر من رجال البرلمان أن يدرس ملف قناة السويس ويبحث الأمر مع دى لسبس ثم يرفع تقريراً الى الامبراطور ؛ وهذا الرجل هو « أميل اوليفيه » الذى تقدمت الإشارة اليه وخرج دى لسبس من هذا الاجتماع منتفخ الأوداج ، اذ أحس بأنه أبعد الرجل القوى الذى كان يعتمد عليه نوبار .

وقد يكون « الدوق دى مورنى » قد استغل اسمه فعلا ، والذى استغله هو نوبار شخصيا ، واذا ألقينا بالشائعات والتلميحات وراء ظهورنا ، لا نجد برهانا واحدا يقطع بأنه قبض رشوة ، ولكن لدينا أدلة رسمية . تؤكد أن نوبار طلب رشوة من اسماعيل لحساب الدوق ولحساب آخرين ، ومن يدري فقد يكون هذا المال كله أو أكثره قد استقر فى جيوب نوبار وأخذة لنفسه .

أما الدليل الرسمى على أن نوبار حصل على رشوة بدعوى اعطائها للدوق ولأمثاله فكتاب من اسماعيل الى نوبار هذه ترجمته الحرفية التى نقتبسها بكاملها ، لأن الكتاب يكشف عن مدى اهتمام الخالد الذكر اسماعيل باشا بالدفاع عن حقوق مصر بكل الوسائل ، والسعى لانقاذها بأى ثمن ، واذا قال بعض المؤرخين أن اسماعيل قد استدان حتى غرق فى الدين فلائنه أراد أن يحطم الأغلال ، التى وجد مصر مكبلة بها ، وسنثبت أنه حطمها ، ولا قيمة لما أنفق بجانب ما ظفر به لبلاده التى أحبها حبا جما ، وماذا كان يستطيع أن يفعل اسماعيل غير الذى فعل ، وقد وضع

ثقته التامة في نوبار ، وما كان ليجد بجواره من هو أذكى من نوبار ،
وأكثر ثقافة ومكرا ، ولا سيما أن نوبار كان مندفعاً في مخاصمة دي لسبس
وجماعته ، حتى وان كان اندفاعه لحساب الانجليز :

والى القارىء نص كتاب اسماعيل الذى تضمن كثيرا من المعانى^(١) : —
« ارادة من مولانا الى نوبار باشا

« اطلعت على كتابكم الأخير ... فى مسألة القناة ، وعلمت بتفصيلات
« الحديث الذى دار مع جناب الدوق ، وبالمقالات التى وردت على
« لسان حضرة الامبراطور ، ومن تلقاء نفسه ، وبآرائكم وأفكاركم
« الخاصة بهذا الشأن احاطة شاملة ، فلحل هذه المسألة وتسويتها طريقان :
« (ا) وقف الأعمال واحالة المسألة الى الآستانة لتحل هناك بتدخل الدول
« ووساطتها • (ب) أن تجتهدوا فتموها بفرنسا على أحسن صورة ، دون
« حاجة لتوسط الدول أو تدخلها ولا الرجوع الى الآستانة ونقل
« الدعوى اليها • »

« الا أنى وجدت فى السبيل الأول محذورات رأيت تبيانها فيما يلى :
« انكم لتعلمون بحال المسيو دي لسبس ، ومقدار ما يبذله من التضحية
« هناك ، فإذا نقلت المسألة الى الآستانة فلن تكون لمصر مصلحة ولا امتياز
« لأن القرار الذى ستتخذه الآستانة سيأتى طبقا لأهواء انجلترا ، وقد
« سبق أن اعترفت الآستانة بحق الشركة فى التعويض وأعلنت هذا
« الرأى ، واذا كانت انجلترا تساعدنا على استخلاص الأراضى المعلومة
« من الشركة والقضاء على مسألة السخرة ، فانها سترى أننا أنفقنا أموالا
« طائلة دون أن نبادلها الود ، وكذلك سوف نجر على أنفسنا غضب
« فرنسا الذى لا نهاية له • أما اذا اتبعت الطريق الثانى ، وعملت
« على تسوية المسألة فى فرنسا ، فلكى تصل الى نتيجة موفقة يجب
« أن تعمل على تطيب خاطر جناب الدوق ، وكذلك الذين يلتفون حول
« الامبراطور بأى ثمن وهذا بما يناسب مقام كل واحد منهم ، وعليك أن

(١) دفتر ٢١ صادر عابدين — ترجمة الوثيقة التركية ٧٦ بتاريخ
٩ رجب سنة ١٢٨٠ هـ •

« تستميل أفكارهم إلينا ، وتصحح عقائدهم فينا وفي مسألة القناة ،
« حتى نحقق المصلحة ونحافظ على شرف مصر وسمعتها • وقد سبق
« أن أوصيتكم وأمرتكم بما ينبغى عمله ، وبألا تراعى الاقتصاد في هذه
« المهمة • قد ذكرت لى من قبل ، فى خطاب مكتوب باللغة التركية أن
« جناب الدوق قد اعترف بلسانه أنه يجب استمالة بعض المقامات ببذل
« الأموال ، وأنه ينبغى أن يكون هو أحسن الذين يظفرون بنصيب
« فكان عليك أن تفتنم هذه الفرصة ، ولا تفوتها • اذن عليك ألا تضن
« ببذل المال كما قلنا ، وأن تعمل على تصحيح أفكار جناب الدوق وبقية
« المقربين المشار إليهم ، وأسردوا للدوق فى رقة ولطف ، طائفة من الأدلة •

« وإذا كان الدوق فى قوله أن دى لسبس ، يرفض مسألة تعويضات
« العمال مع أنها عادة مرعية ، لأنه يريد الأخذ بالقاعدة المتبعة بالنسبة
« لعمال حوض السويس ، فقولوا له أنه لا محل للقياس لأن الحوض
« ملك للحكومة ، وهى التى تنفذه ، أما أعمال حفر القناة فالدولة لم
« تعترف بها بعد ، فلا تشابه بين قضية عمال القناة وعمال الحوض •
« وإذا لم يقتنع الدوق بهذا الجواب ، ورأى بالرغم من ذلك أنه يتحتم
« علينا أن ندفع التعويضات لمنع السخرة ، فقولوا له أننا دفعنا ثلاثة
« ملايين من الفرنكات لكى ننقذ العمال ، وقولوا أيضا أن أشغال الحوض ،
« كان قد حدد لها ثلاث سنوات ، وتقرر أن يستخدم فيها ألف عامل
« فقط • وهناك نقطة أخرى ، يجب أن تبينوها له ، وهى بعيدة عن
« المقارنة بين الحوض والقناة ، ذلك أنه يمكن تقديم العمال اللازمين
« لأعمال القناة ، مع مراعاة أحوال البلاد ومقدرتها ومراعاة مواسم
« زراعتها وسائر أعمالها ، ومن مقتضى ذلك أنه لا يتحتم أن نخصص
« للقناة عشرين ألف عامل ينقطعون للعمل على الدوام ، بل نخصص
« من العمال ما تسمح به الظروف والامكانيات ، ••• وصفوة القول ،
« أنى آذن لكم بالمفاوضة ، لتحلوا هذا الاشكال ، ما استطعتم ، على
« أحسن حال ، وبالمقدار الذى يمكنكم تحديده من التعويض ، بعد أن
« تبينوا أن استخدام العشرين ألف عامل بصفة مستديمة ، ليس أمرا
« مشروطا ولا مقرا • وحذار أن تقبلوا مبدأ التعويض ، قبل أن يبينوا

« لكم مقدما مقدار هذا التعويض • أما التعويض عن الأراضى ، فهذه
« مسألة فرغ منها ، ولم يبق الا أن يعين الخبراء • »

« وأنا ما زلت أكرر للمسيو « رويژير » ، وغيره من القناصل ،
« كلما قابلونى ، أنى مضطر لوقف الأعمال ، عندما يحين الأجل الذى
« ضربته (١) ، كما أنى دائب على تفهيم قنصل فرنسا ذلك ، بوساطة
« الذين يلتقون به ويحدثونه ، ولم أشأ مفاتحته فى هذا الأمر بنفسى •
« وانى ثابت على عزمى هذا ، ومعترف أنى متفق معك فى رأى ، لأن
« ما تتخذونه بهذا الشأن ، انما هو تنفيذ لأوامرنا الصادرة لكم • وقد
« أوضحت هذا فى الرسالة الخاصة ، التى بعثت بها الى جناب الدوق •
« أما انجلترا فلم تظاهرننا فى هذا الأمر بمظاهرة جدية ، ولم نطلب
« مساعدتها • وأما الباب العالى فأمره غير خاف على أحد ؛ كما لا تخفى
« الفوضى التى تسود أوروبا فى الظروف الراهنة • ولما كان من الأولى
« بنا أن نلتمس فى فرنسا الوسائل التى تساعدنا على تحقيق ما نرجو ،
« معتمدين على أنفسنا أو على غيرنا ، فإن من الخير لنا أن نتجنب تدخل
« الدول ، وألا نعول على الباب العالى ، وألا نزلنا بمركز بلادنا الحال الى
« ما هو دونه ونحن لا نشك فى أنك باذل غاية جهدك لصيانة شرف مصر ،
« وكرامتها وسمعتها ، ونحن من أجل ذلك قد منحناكم السلطة وتركنا
« لكم حرية العمل ، لكى تستخلصوا الأراضى ، وتنقلوا اليد العاملة من
« السخرة • وقد زودناكم بالنصائح وبيننا لكم سبل الرشاد ، وأوضحنا
« ما نراه من مخاطر ، ثم فوضنا الأمر تفويضا تاما لدرايتكم وفطنتكم •
« ونحن نبعث لكم بهذا الكتاب سرا ، حتى تبذلوا الجهد فى اتمام المسألة
« على خير الوجوه وفى الموعد المحدد ، بعون الله تعالى ، مع مراعاة ملاسبات
« الحال • وألا تتركوا المسألة تحال الى الآستانة ، وسلموا لجناب الدوق
« كتابنا المرفق بهذا •

حاشية :

« قلنا فى متن كتابنا أن أشغال القناة ، لا يمكن أن تقاس على أعمال
« حوض السويس الذى هو ملك للحكومة وأشغاله من شئونها ، ولكن
« لا ينبغى أن يفهم من هذا التعبير أن الأشغال تجرى فى الحوض على
« طريقة السخرة ••• اذ لا يخفى عليكم أن العمال ، الذين كانوا
« يستخدمون سخرة فى الحوض المذكور ، فى عهد عمنا المغفور له

(١) كان يعنى الستة أشهر التى جاءت فى ائذار ١٢ اكتوبر
سنة ١٨٦٣ الذى وجهه الى مجلس ادارة شركة قناة السويس •

« محمد سعيد باشا ، قد استغنى عنهم فى عهدنا ، واستعنا بدلهم بجنود
 « من امدادية الجند ، وصرفنا للجنود المرتبات والجرايات ، علاوة على الأجر
 « الذى يدفعه ملتزمو أعمال الحوض ؛ وادعى الملتزمون أن هؤلاء الجنود
 « لا يعملون كما يرجى منهم، وزعموا أن المقصود هو تأخير العمل ارضاء
 « للانجليز ، فاضطررنا لسحب جنود الامدادية كي لا ندع لهم حجة يحتجون
 « بها ، تاركين للملتزمين جلب العمال بمعرفتهم ، ودفعنا لهم مقابل ذلك ،
 « وعليه فان كل عامل فى عهدنا يقبض أجره ؛ وأما السخرة فقد حرمناها .
 « وانا نكتب لكم هذه الحاشية لتفهموهم المسألة بحذافيرها ، ولتقضوا
 « هذه المهمة وتنجزوها على أحسن حال وفى أقرب وقت ، مستعينين فى
 « ذلك بفطنتكم ودرايتكم ، مراعين حقوق العبودية والنعمة ، هذا
 « وقد خولناكم سلطة تامة ، كما أسلفنا ؛ ولسنا نرتاب فى انكم تحرضون
 « كل الحرص على المحافظة على مصالح بلادنا العزيزة ، واعلاء صيتها
 « وحماية شرفها » .

لما فقد نوبار معونة الدوق « دى مورنى » بحث عن صنائع آخرين
 يستأجرهم لحساب القضية التى ناط به سيده أمر الدفاع عنها ، فاهتدى
 الى « أدولف تير » وكان من رؤساء وزارة فرنسا السابقين ، ولكن فاته
 أن أدولف المذكور كان من أصدقاء دى لسبس القدماء ، ولذلك خذل
 نوبارا ؟، وقال له أن حكومة فرنسا والرأى العام الفرنسى يحرصان على
 القناة بجذع الأتف .

وبحث نوبار عن عملاء لحسابه بين رجال الصحافة وحملة الأقلام ،
 ويدعى « جورج ادجار بونيه »^(١) أن نوبارا كان ينفق عليهم عن سعة
 من أموال مصر ، وكذلك من أموال الخزانة البريطانية . وقد لاذ نوبار
 بالصمت بعض الوقت تاركا للصحف أن تتكلم فبدأت صحيفة صغيرة من
 الصحف التى تعالج الشؤون المالية بمقال حملت فيه على دى لسبس ،
 وبعد أسبوع نشرت مقالا آخر أشد لهجة ، ثم ما لبثت صحف أخرى
 أن اشتركت فى الحملة ، حتى كانت تشن فيها كل صباح ، وساهم فى
 الحملة بعض الكتاب المشهورين وقتئذ من أمثال « أميل دى جيراردين »
 Emile de Girardin ، وكانوا يغذون مقالاتهم بمقتبسات من المذكرات

(١) جورج ادجار بونيه : المرجع السابق ؛ ص ٣٩١ .

التي كان يبعث بها نوبار الى وزارة الخارجية الفرنسية ؛ ونجح نوبار في كسب صحيفة من كبريات الصحف ، وكانت شبه رسمية ، كصحيفة « الموند » الآن ، وهذه الصحيفة التي انحازت لنوبار ، وكان لكتاباتهما أثر بالغ ، هي « الكونستيتسيونيل » le Constitutionnel ولكن حكومة فرنسا ، كانت تنشر بلاغات تكذب بها بعض ما تذيبه تلك الصحف من أنباء وحملات • ومع ذلك فزعت وزارة الخارجية الفرنسية من هذه الحملات (١) • أما دي لسبس فقد اتهم هذه الحملات بأنها كانت من وحي دسائس اللورد بلمرستون ، والرأسمالية البريطانية التي تسعى لاقضاء الرأسمالية الفرنسية عن شركة قناة السويس ، واتهم دي لسبس الإنجليز بعدم الشرف • وذكر أن خصومه يكتبون وينشرون ولا هدف لهم الا القضاء المبرم على المشروع (٢) ؛ وقد فقد دي لسبس في هذه الحملات أعصابه حتى كان يكتب للصحف المعادية له يسألها عن المصادر التي تغذيها بالمال لنشر تلك المقالات •

ولم يكتف نوبار بمطاردة شركة قناة السويس في الصحف وفي دوائر البورصة ، وكذلك في البيئات السياسية ، بل سعى الى رجال القانون. يستفتيهم ويستعين بهم ، واتصل بالمحاميين الفرنسيين الثلاثة الذين كان قد استشارهم المغفور له سعيد باشا فأفتوه ضد تصرفات دي لسبس ، وهم « اوديلون بارو » و « ديفور » و « جول فافر » الذين تقدم ذكرهم ، وعهد نوبار الى هؤلاء ببحث مركز الشركة القانوني والتدليل على عدم شرعية وجودها ، وبحث مسألة السخرة ، وكذا الأراضي التي نهبتها الشركة ، ووجد هؤلاء القانونيون أدلة قانونية تقطع ببطلان وجود شركة القناة ، وبطلان جميع ما عقده دي لسبس من تصرفات • وتلك هي النقطة الحساسة التي كاد يجن دي لسبس من اثارتها لأنه كان يعلم أن

(١) كتاب وزير خارجية فرنسا الى قنصلها بالقاهرة المسمى « تاستو » في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٦٣ •

(٢) محاضرة ألقاها دي لسبس في مدينة ليون في ٩ نوفمبر سنة ١٨٦٤ •

مقبرته هي أن توضع المسألة على بساط البحث القانوني وتعالج من وجهة النظر القانونية ، لا السياسية أو الدعائية • ولو أن الأمور سارت سيرا عاديا لظفر نوبار بغريمه ، ولكن دى لسبس لم يعدم وسيلة يدرأ بها عن نفسه هذا الباب ، ويوصده ، ووسائل دى لسبس التهديدية لا نهاية لها ، فقرر في هذه المرة أن يرهب نوبار بجره الى ساحة القضاء الجنائي ، متهما اياه بالتزوير والتدليس ، وبذلك يقصم ظهر نوبار ، ولا شك أن هذا الاجراء يهد قوته المعنوية لأنه أجنبي ومحاكمته في باريس التي أضحت معقلا رسميا وشعبيا لشركة قناة السويس ، لا تجعل الطريق مأمون العواقب ، وحتى لو أسفرت القضية عن براءة نوبار ، فإن المحاكمة نفسها لا بد أن تصرفه عن هذه الوسائل العنيفة ، وتصرف عنه 'مستشاريه القانونيين الذين يعالجون المسألة من الجانب الفقهي •

وقبل أن يطرق دى لسبس باب محكمة السين ، وأثناء المحاكمة أيضا حرص على أن يثير ثائرة الرأي العام الفرنسي لتأثر به المحكمة ، فأهاج عند مواطنيه عواطفهم الوطنية ، وصور لهم مشروعه بأنه مشروع فرنسي صميم ، وعليه يتوقف مستقبل فرنسا خارج حدودها ، وأن الذين يحاربون المشروع هم أعداء فرنسا ومنافسوها ، وأنه انما يضطهد ويقاوم لأنه فرنسي ، وأن شرف فرنسا معلق على نفاذ مشروعه ، ووجد دى لسبس صحفا تردد له هذه الدعاية ، ومحافل باريسية تصفق له وتصدق •

وفي خلال هذه الزوبعة المسرحية ، ساق دى لسبس نوبار باشا الى محكمة السين ، بصفته الشخصية ، لا بوصفه وزيرا لاسماعيل ، بتهمة نشر وثائق مزورة تتضمن تعريضا يمس شركة قناة السويس • وانعقد مجلس ادارة الشركة وأصدر قرارا جاء فيه « أنه يكلف رئيسه ، الذي منجته الجمعية العمومية مطلق السلطة بالعمل على تنفيذ الاتفاقات التي أبرمتها الشركة مع الحكومة المصرية » • وامعانا منهم في التأثير على قضاة محكمة السين طلب مجلس شركة قناة السويس رسميا من

نابليون الثالث أن يشمل الأمر برعايته ، ويصدر تعليماته لوزير خارجية فرنسا باتخاذ ما من شأنه صيانة المصالح الفرنسية ، والتدخل لدى الدول صاحبة الشأن • ومما تضمنته عريضة مجلس الإدارة التي رفعها الى الامبراطور قولهم : « علمنا ، نحن الموقعون على هذا ، أن الباب العالي ، بوحى من الدبلوماسية الانجليزية ، قد أصدر لوالى مصر أوامر تقضى بوقف العمل فى قناة السويس ، ولذلك تتشرف بأن نلتبس من جلالتم أن تأمروا بارسال التعليمات اللازمة الى ممثلكم فى القسطنطينية وفى الاسكندرية لاتخاذ رؤوس الأموال الفرنسية من الضياع نتيجة لمخالفة العقود • وقد تفضلتم يا صاحب الجلالة فى سنة ١٨٦٠ بمنع تنفيذ أوامر كانت قد صدرت وكانت ترمى للاضرار برؤوس أموالنا ، ومن أجل ذلك نلتبس فى هذه المرة أيضا ألا تسمح الارادة الامبراطورية لذوى المآرب السيئة أن يتعرضوا لشركة قناة السويس ، وستتصدون لرعاية المساهمين الفرنسيين فى مشروع قناة السويس ، وفى هذا أيضا رعاية للحكومة المصرية التى تدين باستقلالها الادارى للسياسة الفرنسية التى حققت لها هذا الاستقلال فى اتفاقية سنة ١٨٤١^(١) » •

قامت قضية على ضفاف السين ، وحولها دى لسبس الى مهاترة كلامية شخصية بينه وبين نوبار ، حتى لا تكون الحصومة بين مصر وشركة قناة السويس ، وهى لو سارت على هذا النحو لكان حتما أن تكسب مصر القضية لأن القضاء مهما حاول أن يحاىبى دى لسبس لا يستطيع أن ينكر بطلان العقود التى يعتمد عليها وظهور حق مصر • وقد فات

(١) أما أن مصر ساعدتها فرنسا فى سنة ١٨٤١ فتلك مغالطة لا سند لها من التاريخ وانما يرجع الفضل لمحمد على دون سواه • وتشعر لغة العريضة بأنهم يحصرون الحصومة التى شنها نوبار فى السياسة البريطانية وبذلك تكون حجتهم قوية لأن انجلترا تعد فى هذه القضية دخيلا ليست له صفة قانونية ؛ وأما مصر صاحبة المصلحة والصفة القانونية فى الحصومة فقد أرادوا تجنبها ؛ ولذلك رفعوا الدعوى على نوبار بصفته الشخصية •

المحاميين الذين حضروا مع نوبار أن يصححوا شكل الدعوى ، ويجعلوها الخصومة موجهة الى نوبار بصفته الرسمية ، لا الشخصية ، وكان يمكن أن تتدخل الحكومة المصرية لتعزيز جانب نوبار • ولذلك فإن سير القضية على الوضع الذى اختاروه لم يكن ليسفر فى أحسن الظروف بالنسبة لنوبار ، عن أكثر من براءته ، وهذا لا يقدم فى المسألة ، ولا يؤخر ، وكان الأولى أن ينصب حكم القضاء على عقود الامتياز ، نفسها ، وعلى وجود شركة قناة السويس أو عدمه فى نظر القانون • واستند الدفاع عن نوبار على الحجة القائلة بأن عقود الامتياز كانت معلقة على شرط مصادقة الباب العالى ، وحيث أنه لم يصادق عليها فإنها فقدت قيمتها القانونية • وادعى الحاضرون عن دى لسبس أن هناك مبادئ قانونية عامة أقوى من العقود ، وأن مبادئ العدالة يجب أن تتغلب على الشرط الواقف فى العقد • وتلك كانت سفسطة سخيفة ما كان ينبغى أن يلتفت اليها ؛ ولم يسفر اللجاج الذى دار فى ساحة تلك المحكمة عن شيء ، اذ اكتفت برفض الدعوى من حيث الشكل ، ولم يفتها فى أسباب الحكم أن تنقد نوبارا ، وتقول أنه اذا كان قد أعفى من العقوبة فلأن دى لسبس قد تسرع فهاجمه فى الصحف ، وكان أولى به أن ينتظر حتى يعرض الأمر على القضاء •

على أنه أثناء نظر هذه الدعوى ، قدم المحامون الحاضرون عن نوبار للمحكمة كتابا مرسلا الى موكلهم من الدوق « دى مورنى » ، وعد فيه نوبارا بتعزيد الامبراطور ، ويمكن أن نستنتج من ملابسات هذه القضية أن المحامين الذين وكلهم نوبار قدموا هذا الكتاب بايعاز دى لسبس نفسه ، بقصد الايقاع بالدوق ، وارهاب كل من يتصدى من الساسة الفرنسيين لمساعدة نوبار • ونحن نرى هذا رأى لأن الدفاع عن نوبار لم تكن له مصلحة فى ابراز مثل هذا الكتاب • والذى حملنا على الظن بأن تواطؤا حدث بين دى لسبس وهيئة الدفاع عن نوبار ، هو أن دى لسبس ، استغل هذا الكتاب اذ اتصل بالامبراطورة

أوجيني ، وطلب منها أن تتوسط لدى الامبراطور لكي يأمر باقضاء الدوق . وأكثر من ذلك بعث دي لسبس الى الامبراطور في ٢٠ فبراير سنة ١٨٦٤ بمذكرة قال فيها « لقد زج الدوق دي مورني باسم الامبراطور ، واستخدمه في مصر وفي فرنسا للاضرار بمصالح شركة القناة . فرأيت من واجبي أن أفضي الى جلالتيكم بسر هذه المسألة ، واسمحوا لي أن أذكركم بالالتماس الذي تشرف ، مجلس ادارة الشركة ، برفعه الى مقامكم في الشهر الماضي وهو يفصح لكم عن نتائج تدخل الدوق دي مورني في أعمال قناة السويس » .

كانت تجارة النفوذ على أشدها بين رجال الامبراطور والمقربين اليه ، وكان لرئيس الهيئة التشريعية منافسون وحساد ، وكان في مقدمة هؤلاء الأمير « جيروم نابليون » الذي مشى في ركاب دي لسبس ، حتى زار منطقة العمل في برزخ السويس .

وقد رأى دي لسبس أن يدبر مظاهرة سياسية كبيرة تقيم فرنسا وتقعدها وتقضى على كل معارضة له تثار في أوروبا بأسرها ، فأوعز الى بعض المساهمين في شركة قناة السويس أن يقيموا مأدبة فخمة يخطب فيها الأمير نابليون ، ويخطب دي لسبس وآخرون . وبتقدير ممتاز أقيمت المأدبة الكبرى في سراي « الصناعات » بالشانزليزيه ، وذلك في يوم ١١ فبراير سنة ١٨٦٤ ، وحضر هذه الوليمة ألف وستمائة من المدعوين ، وتصدر الأمير نابليون المائدة الكبرى ، ومعه الأميرال « جوريان دي لا كرافير » Jurien de la Cravière ، وفي هذه المناسبة ألقى الخطب الرنانة مطالبة بإزالة كل عقبة من طريق انشاء قناة السويس ، وكان أهم الخطباء رئيس الحفلة الأمير نابليون ، والنائب العام الفرنسي المسيو ديبين Dupin وفرديناند دي لسبس .

أما الرئيس ، وهو الأمير كما ذكرنا ، فبعد أن حرق بخور الثناء على فرديناند دي لسبس ، تناول نوبار بلسان من نار فقال : « ما الذي جاء

بنوبار الى هنا ؟ أريد أن يثير العداوة والبغضاء في صفوفنا ؟ أفلا يحق لنا أن نحاربه لأنه يعمل على فرقتنا ؟ ! ما قيمة كتابات التوصية ؟ وهل أنا في حاجة لأن أتكلم عن أذونات البنوك الانجليزية التي يحملها ؟ ان حافظة نقوده عامرة بالجنيه الاسترليني ، لا بجنيه نابليون الذهبى » •

وبعد أن استرسل هذا الأمير فى هجومه على نوبار قال « التزموا خطة الثبات والحزم ، وعليكم بالتفاهم مع والى مصر ؛ فاذا فشلتم ، واذا طلب منكم شيئا لا تستطيعون التنازل عنه أو أراد أن ينتزعه من أيديكم مهددا اياكم بالباب العالى ، فعندئذ عليكم أن تلجأوا الى حكومة الامبراطور » •

« ويجب أن تتخذوا كل هذه الخطوات بالطريق الرسمى ، طريق وزارة الخارجية الفرنسية ، لا بواسطة الدخلاء الذين لا شأن لهم بأعمالكم • اعملوا فى وضوح النهار • أما الكلام عن هؤلاء الوسطاء والمحكمين ، فاطرحوه جانبا ، ومن هم أولئك المحكمون ، وما هى مشورتهم ؛ أنا لا أعرفهم ، ولا أحب أن أعرف شيئا عنهم ••• »

وذكر الأمير نابليون فى خطبته أن اسماعيل يقاوم دى لسبس وشركته، لا كراهة منه لمشروع القناة ، ولكن لرغبته فى أن يقوم هو نفسه بإنجاز ذلك العمل الخطير ، الا أن التربة الملكية التى تلقاها أبت عليه ، لكى ينكر مقدرة اسماعيل على النهوض بالمشروع ، الا أن يطعن مصر والشرقين عامة ، فيقول عن الشرقيين أنهم فى مشروعاتهم أشبه « برجل يفقد بنظونه لاهماله حياكة زر ينقصه !! »

أما دى لسبس ، وهو ثرثار بطبعه ، فبعد أن شرح أغراض الشركة ومراميها ، وأنها جلبت للمصحراء الخيرات والبركات ، قال أن الأمة الفرنسية على اختلاف نزعاتها ومذاهبها ، قد تكتلت معه فى قصر الصناعات ، وفى ذلك الجمع الحافل ، لتعلن أنها أجمعت على تأييد مشروعه •

وأما النائب العام ، ديبين ، الذى جىء به خصيصا ليقول فى خطابه

أن وجود الشركة صحيح في نظر القانون ، وإن الفرمانات قائمة على الرغم من عدم موافقة الباب العالي ، وروى في خطابه قصة ملخصها أن رأس الرجاء الصالح ، كانت تسمى قبل هذه التسمية برأس « العواصف » وأن الذى غير اسمها هو ملك البرتغال عمانويل السعيد ، لما قال له أمير سفنه « برثلماؤس » شيئاً عن حوادث رحلته في محاولة بلوغه بحار الهند ، وأنه اصطدم هناك بزوابع وعواصف ، فسمّاها ملك البرتغال برأس الرجاء ، وكذلك يجب أن تسمى قناة السويس ، التى هى قناة العواصف والزوابع بقناة الرجاء الصالح •

وقد نجحت المظاهرة التى دبرها دى لسبس على هذا النحو فى تمكينه من الظفر بتأييد فرنسا ، بل وفى إثارة رأى العام الأوروبى ضد خصوم شركة قناة السويس •

وعند هذا بدأت مرحلة انتقال خطيرة فى سير النزاع ؛ إذ انتقل برمته الى يد الامبراطور نابليون الثالث ، وكتب على مصر أن تقبل الخصم حكماً وأن تخضع لقضائه طائفة مختارة • ولقد نبه دى لسبس فى خطابه الذى ألقاه بوليمة ١١ فبراير سنة ١٨٦٤ الى تغيير طراً على مسلك انجلترا فلم تعد صحفها ترشقه بالسنة حداد ، بل جنحت الى الهدوء والاعتدال وراحت تدافع عن مسلك انجلترا خيال المشروع بألفاظ غير التى كانت تستعملها من قبل اذ تقول مثلاً « اذا ما شقت القناة بأموال فرنسية ، فهذا حسن • واذا كسب الفرنسيون من وراء ذلك ثراء ، أو تفوذا لدى المصريين فهذا حسن أيضاً فليس من المعقول أن تشتغل مؤسسة كبيرة دون أن تنال عن عملها جزاء ، ولكن الذى لا تقبله بحال أن تخلق فرنسا لنفسها سيادة على جزء من مصر ، وسنقاوم ذلك بكل ما أوتينا من قوة » • ومن سياق الحوادث والملايسات التى تقدم بيانها يمكن القول أن تفكير نوبار لا بد أن يكون قد تأثر بهذا الأسلوب الانجليزى الجديد ، الذى لم تجنح اليه السياسة الانجليزية ، الا بعد تفاهم مع الفرنسيين

جرى من وراء الستار • ولا بد أن يكون ذلك هو السبب المباشر لموقف التحدى الذى وقفه الأمير نابليون ، وهو ابن أخ الامبراطور ، وما كان ينبغى له أن يورط القصر على النحو الذى ظهر به أمام العالم الا أن حكومة فرنسا كانت قد وقفت من هذا الأمر الخطير فوق أرض ثابتة لا تهزها الزلازل السياسية •

ولقد خرج دى لسبس من ذلك الاجتماع الصاخب ليجتمع بوزير خارجية فرنسا ، وكان قبل الولاية قد اجتمع فعلا بهذا الوزير وعرض عليه مشروع صلح يعرض على اسماعيل ، ووافق الوزير الفرنسى على هذا المشروع الذى ابتكره خيال دى لسبس ، أما اسماعيل فقد رفضه بمجرد أن حمله اليه قنصل فرنسا فى مصر •

وكان يتلخص مشروع دى لسبس فيما يأتى :-

١ - تحتفظ الشركة بملكية ترعة المياه العذبة •

٢ - ترد الشركة للحكومة المصرية من الأراضى التى استولت عليها مائة ألف هكتار •

٣ - يكتفى بأن تقدم الحكومة المصرية للشركة ستة آلاف عامل.

٤ - وتعويضا عما جاء فى البندين الثانى والثالث تدفع الحكومة المصرية للشركة تسعين مليوناً من الفرنكات ، وتتنازل الحكومة المصرية للشركة عن حصتها فى الربح المقدرة بنسبة ١٥٪ •

٥ - أما كيفية سداد التسعين مليوناً من الفرنكات فهى أن تتنازل الحكومة المصرية للشركة عن حصتها فى الأسهم البالغ قدرها ١٧٧,٦٤٢ سهماً فى مقابل المبلغ الذى اشترت به تلك الأسهم وهو ٨٨,٨٢١,٠٠٠ من الفرنكات فيبقى من التعويض مبلغ ١,١٧٩,٠٠٠ من الفرنكات وتقبل الشركة به أذونات على الخزانة المصرية •

٦ - تكليف الحكومة المصرية بالحصول مقدماً على موافقة الباب العالى •

وما كان من اسماعيل ، الا أن رفض هذا العرض دون أن يبحثه ،
وما كان في وسعه حيال هذا التبجح أن يفعل غير هذا •

ولكن رئيس البرلمان الفرنسى ، الذى تقدم ذكره وهو الدوق
« دى مورنى » كان قد أقنع اسماعيل من قبل بأن يقبل تحكيم الامبراطور
نابليون الثالث فى موضوع النزاع ، وكان اسماعيل مطمئنا لنصائح
« دى مورنى » الذى أفرط نوبار فى الثناء عليه ، وأكد لاسماعيل أن
الدوق يشتغل لحساب مصر ، وما كان يستطيع نوبار أن يتراجع بسرعة
لأنه حصل على مال كثير من اسماعيل ليرشى الدوق والمقربين لدى
الامبراطور ، ولقد ظل مقيما على الادعاء بأن الامبراطور قد تغيرت
أفكاره ، وأنه يعطف على قضية مصر ، ولاسماعيل عذره ، اذ اطمأن
لما كان يلقى به اليه ، ولكن الوزير يقع على نوبار الذى طغت مصلحته
الشخصية على كل اعتبار آخر ، ولم يفتن للخطر الذى يصيب القضية
حين تقبل مصر تحكيم نابليون الثالث •

كان نوبار وقتئذ مقيما فى باريس لحساب هذه القضية ، وقد أتخم
بذهب اسماعيل ، وكان يعلم جيدا أن دى لسبس يلتقى بالامبراطورة على
سبيل الدوام ، وأن عطف الامبراطورة على خطيبها السابق ، وقريبها
العزیز ، حديث الناس فى المجتمعات ، وكان يعلم أن القصر الامبراطورى
ووزارة خارجية الامبراطور ، كلهم يعملون لحساب فرديناند دى لسبس
الذى أقنعهم بأن مسأله هى مسألة فرنسا فى حاضرها ومستقبلها ، بل هى
شرف فرنسا وشرف الامبراطور ، ولذلك كان يتحتم على نوبار ، وهو
كاتم السر ، وموضع ثقة اسماعيل التى لا حد لها أن ينصح بعدم قبول
تحكيم الامبراطور نابليون الثالث • وكان شرف الامبراطور يحتم عليه
ألا يقبل القضاء فى هذا الأمر لأنه تظاهر علانية ، وفى وثائق رسمية
خطيرة بمؤازرته التامة لدى لسبس ، أى لطرف فى الخصومة ، ولكن
امبراطور فرنسا ، ورجال السياسة فى فرنسا اعتقدوا أنهم ، وان خالفوا
أسس العدالة ، وأوضاعها المقررة فحجتهم أنهم أرادوا أن يخدموا

فرنسا ، كما داسوا على المبادئ الانسانية ، وطالبوا بالسخرة بعد قرن ونصف من تاريخ الثورة الفرنسية ليكفلوا الحياة للرأسمالية الفرنسية ، فهم يقدمون مصلحة فرنسا على كل الاعتبارات . ونحن لا نستطيع أن نوجه اللوم لهؤلاء ، ولكن الملابس تحملنا على الظن بأن نوبار قد خان اسماعيل ، بل خان شرف الوكالة وواجباتها ، ولعل الخيانة لم تكن بالشئ الذى يقلق ضمير وزير مصر الأرمنى ولو ساعة أو بعض ساعة .

هذا مجرد ظن ، والله سبحانه وتعالى يقول ان بعض الظن اثم ، ولكنه ظن تعززه القرائن ، وما عرفناه عن أخلاق الرجل ، واذا كان قد خان فلا بد أن يكون قد قبض الثمن ؛ ولا بد أنه سمع قول الأمير نابليون فى وليمة ١١ فبراير سنة ١٨٦٤ أن حافظة نقود نوبار عامرة بالاسترليني ، وليس فيها جنيهات من الذهب ، من تلك التى تحمل صورة نابليون ؛ فهل كان الأمير يا ترى يداعب شهية نوبار ويغازلها بهذه الكلمات ؟ أم أن الأمير قد أراد أن يوحى لدى لسبس بشئ لم يدر بخلده من قبل ، ودى لسبس ، وهو بالرشوة خير ، يعرف أن المرتشى يشتهى كل مائدة ، حتى موائد الخصوم ؟

ولقد استعد دى لسبس للتساهل فى أمر السخرة اذ استطاع أن يقبض ثمنا غاليا لقاء التنازل عنها . وأراد أن يستعد على نحو لا يسبب أى ضرر لمشروع القناة وشركة القناة اذا ما استغنى عن السخرة ، فأخذ يدرس مع المختصين مسألة استعمال ، الماكينات الحديثة بدلا من الفلاحين الذين أصر على تسخيرهم ، وقد نصحه بذلك أحد المهندسين الذين كانوا يشتغلون فى حفر القناة واسمه « بوريل » Borel وعلم دى لسبس من مهندس أنه يستطيع أن يجعل العمل بالآلات أقل كلفه من اليد العاملة ، وليست به للسخرة حاجة . ولكن هل يتحلى دى لسبس بصفات الشرف والنبل ، ويتنازل عنها بغير مقابل ، ما دام أن ضررا لن يحدث . والتعويض لا يتقرر فى القانون الا اذا توفر ركنا الخطأ والضرر وأضيف اليهما سوء النية ، من جانب من يلتزم بالتعويض ؟ لا ، انه وجد فرصة ، لأخذ مال بغير مقابل ، من خزانة مصر ، فمهد للتسوية ، وأوعز هو فى هذه المرة بتحكيم الامبراطور نابليون الثالث .

في الوقت الذي عرض التحكيم على اسماعيل ، كان قد عاد الى وزارة الخارجية الفرنسية المسيو « دروان دي لويس » Drouyn de Lhuys الذي طالما اعتمد على تأييده دي لسبس ، وتقدمت الاشارة اليه ، وهذا الوزير الذي بحث مع دي لسبس مشروع الصلح المتقدم ، هو الذي كلف قنصل فرنسا بمصر بعرض مبدأ التحكيم على اسماعيل ، وذلك بعد أن تفاهم الوزير الفرنسي مع دي لسبس • ولا يستطيع اسماعيل أن يرفض عرضا كهذا اذ قالت له حكومة فرنسا أن الامبراطور حريص على انهاء الخلاف بطريقة ودية ؛ وكان اسماعيل على يقين من أن نوبار قد كسب تأييد بطانة الامبراطور وأقرب المقربين اليه •

وقد ذكر « جورج ادجار بونيه »^(١) أن اسماعيل ، أرجأ تنفيذ الانذار الذي كان قد أرسله الى شركة قناة السويس الى أول ابريل ، وطلب من الامبراطور أن يحدد بنفسه مقدار التعويض عن الأرض التي طلب اسماعيل أن ترد الى مصر • وذكر هذا الكاتب أيضا أن وزير خارجية فرنسا بعث الى والي مصر بالمشروع الذي كان قد وضعه دي لسبس ، وهو غير المشروع الذي كان قد بعث به الدوق «دي مورني» ومع أن وزير خارجية فرنسا قد ذكر في كتابه لاسماعيل أن حكومة فرنسا لا تقبل وسيطا بينها وبين الامبراطور ، غير قنصل فرنسا العام بالقاهرة ، فان نوبار كان يؤكد أن الامبراطور لا يتأثر بوزارة خارجيته، بل بالوسطاء الذين استعان بهم نوبار ، ولذلك ضرب اسماعيل بكلام قنصل فرنسا عرض الحائط ، واطمأن الى عدالة الامبراطور ظنا منه أنه لن يتأثر بوزارة خارجيته ، التي كانت تشتغل جهرا وعلانية لحساب دي لسبس •

واذا كان اسماعيل قد رأى ألا يتجاوز التحكيم مسألة التعويض فان الامبراطور نابليون الثالث ، قد بعث برسالة الى عاهل مصر قال فيها

(١) جورج ادجار بونيه : المرجع السابق ص ٤٠١ ؛ وهو يستند على رسالة قال أن اسماعيل وجهها الى نابليون الثالث في ٣٠ يناير سنة ١٨٦٤ •

« لكى يكون الحكم الذى أصدره فى النزاع حاسما للخصومة ، أرى أنه لا ينبغى أن يقتصر على بيان رقم التعويض • ومع احترامى للمبادئ العامة التى ينتموها ، يجب أن يتناول حكمى جميع المسائل المتنازع عليها بين حكومة سموكم ، وبين الشركة » • ولكن اسماعيل ، رحمه الله ، تمسك بوجهة نظره فى كتاب أرسله الى نابليون الثالث بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٨٦٤ ؛ وظل ثابتا على موقفه حتى يئس قنصل فرنسا وكتب لحكومته مؤكدا لها أنه لا أمل فى أن يقلع اسماعيل عما عقد العزم عليه ؛ قائلا أن اسماعيل نفسه هو الذى جدد مسعاه لدى الباب العالى كى يحمله على التدخل لمواصلة معارضته لمشروع القناة^(١) • وأكد القنصل فى رسائله أن اسماعيل يناضل نضالا جبارا ، وأنه لن يعدل عن موقفه ، الا اذا ثبت له أن المساعى التى تبذل فى باريس وفى القسطنطينية لن تجديه نفعا ، وأنه فيما اذا لم يعجبه حكم الامبراطور ، لن يعدم أن يجرب وسائل أخرى لتحقيق ما يتمنى •

أما الامبراطور نابليون الثالث فقد أصدر أمره بتشكيل لجنة تحكيم فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٤ ، واختار عضو مجلس الشيوخ الفرنسى المسمى « ثوفنيل » رئيسا لهذه اللجنة ، وقد ذكرنا اسم ثوفنيل هذا فيما تقدم غير مرة ، باعتباره أحد أصدقاء دى لسبس ، الذين عاونوه فى نضاله ، وقت أن كان « ثوفنيل » سفيرا لفرنسا بتركيا ، ووزيرا للخارجية بعدئذ • واختيار هذا الرجل بالذات لرئاسة لجنة التحكيم يدل على الانحياز مقدما لجانب دى لسبس وشركة قناة السويس • وعجيب أن يقبل الناس منصب القضاء مع توفر مختلف أسباب ردهم فى بلد يفخر بأنه سبق العالم فى التقنين وفى معرفة أصول الفقه !!

عين وزير الخارجية الفرنسية للامبراطور أسماء أعضاء لجنة التحكيم ،

(١) من قنصل فرنسا « تاستو » الى وزير خارجيتها « دروان دى

لويس » فى ٩ ديسمبر سنة ١٨٦٣ وفى ٩ فبراير سنة ١٨٦٤ •

في مذكرة مؤرخة في ٣ مارس سنة ١٨٦٤ ، وقد وافق الامبراطور على ما جاء في المذكرة بحذافيرها ، وهذا يدل على أن نوبار ، ومن لاذ به كانوا يبعثون الى اسماعيل برسائل مخالفة للحقيقة ، وكانوا مضللين اذ قالوا أن رجال وزارة الخارجية الفرنسية لن يؤثروا على الامبراطور ؛ ولما كانت مذكرة وزارة الخارجية الفرنسية المشار اليها ، ذات أهمية خاصة ، في الدلالة على سوء النية ، رأينا أن نورد ترجمة لها فيما يلي (١) :—

« مولاي ؛ طلب والى مصر من جلالتم أن تصدروا بأنفسكم حكمكم في مسائل معلقة بين الحكومة المصرية ، وشركة برزخ السويس ، وتنازلتم جلالتم فأجبتهم اسماعيل باشا بأنكم ستلبون رغبته . »

« ورأيتم جلالتم في الوقت نفسه ، أن يسبق التحكيم تعيين لجنة تفحص هذه المسائل مقدما ، وأن تتوفر في هذه اللجنة ضمانات الحيطة والاستتارة . ولتحقيق رغبة جلالتم ، وتنفيذا لأوامركم ، يشرفني أن أرفع الى سدتكم ، أسماء بعض من يصح أن تتألف منهم هذه اللجنة وهم حضرات :

ثوفيل عضو الشيوخ للرئاسة ، ومعه ماليه Mallet عضو الشيوخ ، و « سوان » Suin عضو الشيوخ ، و « جوان » Gouin عضو النواب ، و « دوفرسييه » Duvercier مستشار الدولة فاذا تنازلتم جلالتم بقبول هذه الأسماء ، فاني سأعلن حضراتهم بذلك ، وأضع تحت تصرفهم ما يلزمهم من الوثائق . »

تشكلت اللجنة على النحو الذي أراده « دى لسبس » واجتمع النقيضان حول مائدة واحدة ، وتعننى بالنقيضين « دى لسبس » و « نوبار » الذين كان قد مزق كل منهما عرض الآخر ، اجتمعا للاتفاق على أسس التحكيم ، وقد اتفقا بالفعل ، وتدل وثائق هذه المرحلة على

(١) شارل رو : برزخ وقناة السويس ؛ الجزء الاول صفحة ٣٤٦ .

أن نوبار قد ألقى بسلاحه ، وإذا صح ما قاله الفرنسيون عن نوبار من أنه كان يعمل طبقا لتعليمات وزارة الخارجية البريطانية سرا ، وتنفيذا لأوامر سيده اسماعيل في الظاهر والعلن ، فيكون معنى ذلك أن تدييرا جرى في الظلام بين وزارتي الخارجية الفرنسية والانجليزية . ويكون معنى ذلك أيضا أن براعة الانجليز هي التي ألبت نوبار ثوب الخصومة الحادة ضد دي لسبس وجماعته ليظل عاهل مصر واثقا من اخلاص وزيره وسفيره نوبار ، فلا تبقى مظنة تشعر بخيائته .

ولكن اسماعيل كان متنبها لأخلاق وزراء الباب العالي وسفراءه ، وقد ذكر لنوبار صراحة في إحدى رسائله التي نشرناها فيما تقدم أن دي لسبس يلوذ بهؤلاء ، وينفق المال في الآستانة ، ولهذا كره العاهل العظيم ، أن تنقل القضية من باريس ، ولما دخلت في دور التحكيم ، اتجه تفكير اسماعيل ، لتركيز المسألة من الجانب المصري ، في يد وزيره نوبار ، وهذا بخلاف ما ادعاه الكتاب الفرنسيون من أن اسماعيل ، كان يفسح المجال لتدخل الباب العالي . وهذه رسالة من الخديو اسماعيل ، الى كامل بك القبر كتحذا يقول فيها^(١) :

« بلغنى أخيرا ، بصفة سرية ، أن الباب العالي قد استفتى محاميا ، يدعى « كرامنوفى » بشأن مسألة القناة ، ولكن لا يخفى عليكم أننا أرسلنا صاحب السعادة نوبار باشا مندوبا من قبلنا الى باريس ، وأخطرنا الباب العالي بهذا الشأن ، فمن البدهاة أن اشاعة هذا الخبر والزجوع الى المحامين ، حال كون الباشا المشار اليه ، ما زال جادا في مفاوضاته ، ولم نعرف بعد النتائج التى وصل اليها ، ستؤدى للقليل والقال ، وإذا علمت الشركة بذلك ، ستسئ تأويل هذا التصرف ، وبالتالي لا تصل الى النتيجة المرجوة ، وتتفاقم متاعبنا ، ولذلك استبعدنا صحة هذا النبأ ... »

١٠ (١) هذه الرسالة بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٠ هـ وهى مدونة بالدفتر ٢١ صادر عابدين ، وثيقة تركية ص ٦٢ .

ولكن هل ترك اسماعيل الجبل على الغارب لوزيره نوبار ؟ لا ؛
فان الرجل الذى امتلأ قلبه بحب وطنه ، قد شهدته عواطفه النبيلة ،
فكان شديد القلق ، كثير الحذر ، حريصا على أن يباشر دقائق المسألة
بنفسه ، ويحرر الدفاع بقلمه ، ويبعث ببياناته المسهبة الى وزيره فى
باريس ، بخطه وبتوقيعه ، والى القارىء نص احدى هذه الرسائل
الخالدة ، التى تبين الى أى مدى ، كان اسماعيل معنيا بالأمر بنفسه ،
حريصا أشد الحرص على إنقاذه ما يستطيع انقاذه لبلاده . كتب ،
رحمة الله ، الى نوبار يقول (١) :

« اطلعنا على كتابكم المحرر باللغة الفرنسية ، والذى جاءنا أخيرا ،
وهو خاص بمسألة القناة . ونحن نجيبكم ، على الأمور التى سألتهم
عنها بما يأتى :

« أولا - ليس البر أن تتركوا الأسهم ، وتتنازلوا عنها فى مقابل التعويضات
فعليكم ان تفلعوا عن هذا التفكير ، حذار أن تردده ، او تقبلوا شيئا من ذلك
أبدا » .

« ثانيا - ان حقيقة مسألة الأراضى هى أن جميع مساحة جفلك
الوادى تبلغ احدى وعشرين ألف فدان ، منها اثنا عشر ألف معمورة
وتسعة آلاف أبعاديات . ولما بيعت للشركة فى عهد المرحوم سعيد باشا ،
باع الفدان من المعمورة والأبعادية فى جملتها بما يساوى مائة فرنك
للفدان ، فاذا أردنا أن نقدر أعلى سعر ممكن للفدان منها الآن فانها
لا تساوى أكثر من عشرة جنيهات للفدان ، فتكون قيمة الجفلك أربعة
ملايين وثلاثمائة وخمسين ألف فرنك ، ولا يمكن أن يساوى أكثر من
ذلك . أما باقى أطيان القناة فمساحتها مائة وواحد وخمسون ألف فدان .
ومعروف للجميع أن أكثرها رمل . والجهات الترايية فيها أبعاديات
رديئة جدا ، ومن الممكن رى هذه الأثرية وزراعتها اذا ما جفرت التربة

(١) هذه الوثيقة مدونة بالدفتر رقم ٢١ صبادر عابدين برقم ١٠٨
وهى بتاريخ ١٠ شوال سنة ١٢٨٠ هـ .

الحلوة كما ينبغي ، ولا تتجاوز قيمة أجود فدان فيها جنيها واحدا ،
ولا تساوى قيمة الفدان فى الأرض الرملية أكثر من ريال » •

« ولو فرضنا أن تلك الأراضى كلها فى درجة المتوسط ، فالفدان
لا يساوى أكثر من مائة فرنك اذا أخذنا بالثمن الذى اشترت الشركة
به الجفلك ، وعلى هذا الأساس يكون ثمن هذه الأراضى خمسة وعشرين
مليوناً وكسور من الفرنكات ، وتكون قيمة الجفلك والأرض المتعلقة
بالقناة عشرين مليون فرنك على وجه التقريب •

« والثالث — أن الأرض الواقعة على يمين القناة ويسارها والتي
يتألف منها شريط ، قد تنازل عنها « دى لسبس » فى عهد المرحوم
سعيد باشا ، ولا شك أنكم محتفظون بكتاب التنازل •

« والرابع — أنه لاحق لهم اطلاقاً فى طلب التعويض عن منع السخرة ،
وقد أثبتت المذكرة التى وضعها المسيو « أميل أوليقيه » والمحامون الذين
عينهم جناب الدوق ، والتى قدموها الى حضرة الامبراطور ، أن الشركة
لا حق لها فى التعويض ، واذا أصروا فلا بأس من اعطائهم قدراً يسيراً فى سبيل
نهو هذه المسألة » •

« والخامس — أن قبول دفع النفقات التى بذلتها الشركة فى أعمال
حفر الترعة الحلوة التى شقت من الوادى الى الجانب الآخر أمر معقول » •
« وأما ما ينبغى عليكم عمله بشأن النقدية ، فسنخطركم بذلك فى كتاب
آخر وأما الرد على باقى استلتكم فقد تولاه ليناى بك بوساطة المسيو « ديو »
والذى نامله فيكم وفى همتكم أن تعملوا للمصلحة ، وتبذلوا غاية الجهد ،
وتظهروا مآثر الحكمة والفتنة ، لتكونوا عند حسن ظننا بكم » •

وهكذا كان تصميم اسماعيل على أن ينتزع من يد الشركة باى ثمن
الأراضى التى أخذتها نهباً ، وكذلك الترعة العذبة ، حتى لا يترك شبهة
قيام دولة ، داخل الدولة التى يحكمها ؛ وكما أصدر تعليماته الى نوبار
فى لغة صريحة واضحة ، بعث برأيه كذلك الى رجال الباب العالى فى
لغة واضحة وقوية فنراه يقول عن ترعة المياه الحلوة ^(١) « ليست للجدول

(١) كتابه الى القيوكتخدا ، مدون بالدفتى رقم ٢١ عابدين صحيفة ١١٢
والكتاب بتاريخ ١٩ شوال سنة ١٢٨٠ هـ •

المذكور علاقة بالقناة الكبيرة ؛ وانما شق هذا الجدول لحاجة الأراضي التي ستستردها حكومتنا ولو ترك لهم لأدى ذلك للتخلي عن جزء من أراضينا ، وهذا ما يسعون اليه ؛ ولقد رأوا وعلموا أنه لم يبق لهم حق في الأراضي المذكورة ، وليس ثمة وسيلة لاثارة هذا الادعاء مستقبلا . الا أنه طبقا لرأى حضرة فؤاد باشا (١) ، رأينا أن تؤخذ الأراضي والترعة الحلوة لحساب الحكومة المصرية ، وذلك كي تحل المسألة حلا نهائياً . . الخ .

وفي الرسالة المتقدمة طلب اسماعيل أن يبرق الصدر الأعظم الى سفيره في باريس ليعاون نوبار في استرجاع الأراضي والترعة الحلوة .

وفي ٣١ مارس سنة ١٨٦٤ كتب اسماعيل ، الى وزيره نوبار هذه البرقية الشفوية (٢) : « وصلتنا منكم برقية أخرى بشأن ترعة المياه الحلوة ، وتعلمون ان دي لسبس نفسه ، وهو المدعى ضدنا ، كان قد تنازل عنها اذ ترك لمصر الأطيان الممتدة من قم الترعة المذكورة حتى الوادي ، ولما كان قد اعترف بحقنا في جميع الأطيان وكان يتحتم تسليم الترعة كلها الينا - من الوادي الى منتهائها - فانا نرجو ان يعترف القومسيون بحقنا هذا » .

وبعد ان اشار في البرقية الى كتابه السابق المتضمن بنودا مفصلة ، قال « فعليك ان تختار الطريق السوي ، بعد تفكير عميق . واذا كان لك رأى آخر فعليك ان تعرضه علينا برقيا ، وبصراحة تامة ؛ واذا كان سفير السلطنة العثمانية لا يبذل من الجهد كفاية ، فاكتب لنا كي نرجع الى فؤاد باشا ، لعله يأمره بما ينبغي عليه ان يعمل » .

وهذه برقية أخرى من الخديو الى وزيره نوبار ، تدل على شديد عناية اسماعيل بمختلف دقائق القضية وتفاصيلها ، ورغبته الأكيدة ، في تقصى أسباب كل طلب ؛ ومن ذلك أنه قال في هذه البرقية :

« أريد أن أعرف السبب الذي حملك على السؤال عن مساحة الأراضي

(١) الصدر الأعظم الذي لاذ به دي لسبس وقت مرافقته للسلطان في زيارته لمصر .

(٢) . دفتر ٢١٣ صادر عابدين ، صفحة ١١٣ بتاريخ ٢٣ شوال سنة ١٢٨٠ هـ .

التي يمكن ريهما وقت الفيضان ، فاسرعوا الى بيان ذلك برقيا وبالشفرة» (١) .

استمعت اللجنة لأقوال دي لسبس ، كما استمعت لأقوال نوبار ، والله سبحانه وتعالى يعلم ، ماذا قال نوبار وماذا قدم من أوراق ، ولحساب من كان يشتغل ، وهل تواطأ ، أم تمسك بالحق ولأى مدى في الحالة الأولى أو الثانية ؟؟ (٢) . أما دي لسبس ، فقد قدم إلى اللجنة مذكرة في ١٥ مارس سنة ١٨٦٤ ، اعترف فيها بأنه سيستعين بالآلات بدل الأيدي العاملة ، ولذلك لم ير بأسا من التنازل عن السخرة ، ولكنه طلب تعويضا عن ذلك ، ولم يذكر أن ضررا أيّا كان يمكن أن يصيبه إذا تنازل عن السخرة ، وكان دي لسبس على يقين من أن الامبراطور لا بد أن يقضى لمصلحته ، وهذا اليقين ثابت في رسائله الخاصة ، فقد قال لوكيله الهولندي « روزير »

« كل ما يفعله الامبراطور ، سيكون على ما يرام » .

Ce que l'Empereur fera sera bien fait.

وفي هذه الرسالة أيضا ، سمح دي لسبس لنفسه بالتهجم على عاهل مصر واتهامه بأنه أقحم الباب العالي في مسألة إدارية هي من صميم اختصاصه ، وأنه بذلك يتنازل عن الاستقلال الذي كسبه فرنسا لأسرة محمد علي ؛ وقال « يجب علينا أن نترك مصير هذه الأسرة لمختلف الظروف ومختلف المؤثرات » وهذه هي كلمات الرجل الذي خان وزيف وافترى على الله والناس

Il nous faudrait abandonner à tous les événements ainsi qu'à toutes les influences le sort de cette dynastie.

وادعى بهتانا أن مضر مدينة بالفضل للمساهمين الفرنسيين ، وأنها

(١) الوثيقة رقم ١٢٥ من الدفتر ٢١ صادر عابدين وهي بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٨٦٤ .

(٢) : نرجو في طبعة تالية أن تكون قد وفقنا للخصول على المخاض أعمال تلك اللجنة ولا شك أنها موجودة بوزارة الخارجية الفرنسية .

جاحدة لهذا الفضل ، لأنها تختصمهم • وأنكر على مصر كل شيء وادعى الفضل كله لنفسه ولشركته • وهذه هي كلماته بنصها الفرنسي ننقلها للقارئ ، ليعرف دى لسبس على حقيقته ، ناكرا لفضل هذه البلاد التي أكرمتها وأفرطت في اكرامه فتآمر عليها وسلمها لأعدائها • هذه كلماته تكشف عن طويته وتعبر عن أخلاقه •

Qu'on ne nous parle donc plus ni des sacrifices faits par l'Egypte ni de l'ingratitude de la compagnie. En réalité, il n'y a aucun sacrifice d'aucune nature de la part du gouvernement égyptien pour l'exécution du Canal de Suez.

هذا هو دى لسبس اللئيم يقول لصاحبه في رسالة خاصة ، أن مصر لم تقدم أقل تضحية من أجل عملية القناة ؛ بل يسترسل في كتابه ويكابّر فيقول أن الأرض التي نهبها لا تساوي شيئا ، وسنرى بعدئذ أنه لم يرد لها لمصر الا مقابل ملايين الجنيهات التي حكم بها نابليون الثالث ، ويقول عن المقدار الذي ساهمت مصر به في رأس المال ، أي الأسهم التي اشترتها ، أن هذا أيضا لا قيمة له ، ما دام أن مصر ستحصل على حصتها في الأرباح بوصفها حاملة أسهم فكأنه لا يرى أن تعامل مصر معاملة المساهم العادي ، لأنه اعتاد أن يحصل من مصر على كل شيء نهبا ومن غير مقابل ، فلم لا تتنازل له أيضا عن أسهمها ، وفعلا كان مشروعه الذي قدمه ، يتضمن تنازل مصر عن أسهمها التي دفعت قيمتها ، لتكون هذه الأسهم تعويضا ، لا عن ضرر أصابه ، بل ليتنازل عن تسخير الفلاحين المصريين ؛ وليته في كتابه وقف عند هذا الحد ، بل استرسل فمن على مصر بأنها اشترطت لنفسها خمسة عشر في المائة من صافي الأرباح ، وأنكر عليها ذلك ، وهاج وماج لأن مصر قروبت أن تبطل السخرة • وختم كتابه بقوله « أين هي التضحيات التي قدمتها مصر ؟

Où voit-on là des sacrifices de la part de l'Egypte ? (1)

(١) رسالة دى لسبس الى « رويترز » هذه بتاريخ ٢٠ إبريل سنة ١٨٦٤

وهذه الثورة كانت نتيجة مباشرة لتحدى اسماعيل لذلك الطغيان ،
فقد أوقف اسماعيل توريد العمال لشركة القناة ، وأبى إلا أن يتحدى
تلك الشركة ووزارة الخارجية الفرنسية ، وكل من يؤازرها ليوقف
أطماعهما عند حد ، ولما طير الخبر الى دى لسبس فى باريس ، كتب الى
ثوفنيل رئيس اللجنة مستغيثا وكتابه مؤرخ فى ١٩ يونيو سنة ١٨٦٤
ينبئه بأن اللجنة قد استغرقت وقتا طويلا فى البحث ، وأن الشركة قد
وصلت الى حد الافلاس ، ونضبت خزائنها ، وعجيب أن يستعجل
دى لسبس الحكم مع أنه لم يكن قد مضى على تشكيل اللجنة أكثر من
شهرين ، وهى بصدد فحص العديد من الأوراق ، والخرائط ، وجمع
الأرقام ، وكان ينبغى أن تنتقل الى محل النزاع وتعاين * وكون
دى لسبس قد كتب لنا بليون الثالث فى ٢ يونيو ، وهو يعلم أن نابليون
فى هذه المسألة قاض ، وكونه كتب له يستعجل اللجنة ويستعجل الحكم
ويشرح للامبراطور أن خزانة الشركة صارت خاوية ، هذه الواقعة تدل
على أن دى لسبس كان يعرف مقدما أن الحكم سيصدر لصالحه ، وانما
هو استعجل تمثيل المسرحية ، لأنه لم يستطع أن يصبر حتى يسدل الستار
فقد أراد أن يقتنص مبلغا جسيما من خزانة مصر ، ليسد العجز ، وينجو
من الفضيحة ، ولولا مهزلة التحكيم لانكشف حاله ، ولصفت الشركة ،
وقدمه المساهمون للمحاكم الجنائية ، وسرى أن اللجنة استعجلت فعلا
وأصدرت حكمها الذى رفعته للامبراطور وصادق عليه ، وأن ذلك كله
قد تم فى أوائل يوليو ، أى لم يستغرق التحقيق والحكم ، غير ثلاثة
أشهر ، ولا يعرف تاريخ العدالة والتحكيم فضيحة كهذه ، ومهزلة
يوضع على رأسها امبراطور كبير كمهزلة هذه القضية !!

كان اسماعيل ، كما أسلفنا ، يناضل الجيروت وحده وبمفرده ، ولما
علم دى لسبس نبأ منع تسخير العمال فى قناة السويس ، ترك باريس ،
وأسرع بالسفر الى مصر ، ليقابل اسماعيل ، كى يجشو تحت أقدامه ،
فيلين قلب اسماعيل ، كما لان قلب سعيد ، فى مثل هذه الظروف *

ولكن اسماعيل ، بن ابراهيم الفاتح ، بن محمد على الكبير ، كان أكبر من رجال عصره ، وقد أبى عليه شرفه أن يستقبل خصمه أو يصغى اليه ، وكتب الى نوبار يقول : « تلقيت منكم ثلاث برقيات شفرية ، ذكرت فيها كيفية سفر المسيو دى لسبس ، عائدا الى هذه الديار ؛ وقد وصل دى لسبس ، والتمس منا المقابلة ، ولكننا صرفناه ، وأجبناه أننا لا نستطيع أن نلقاه ما لم تجل مسألة القناة حلا نهائيا ، وما لم يصلنا بذلك بلاغ رسمى من الامبراطور ... الخ » (١) .

واذا كان عاهل مصر قد أوصد بابه في وجه دى لسبس ، فان اللجنة التى نيط بها الحكم ، قد تغافلت عن جميع اجراءات التقاضى ، وأسرعت فى كتابة قرارها ، لا لغرض الا لتتخذ الشركة من الخراب والإفلاس فكتبت حكمها ورفعته الى الامبراطور بعد استغاثة دى لسبس بأيام قلائل ، وذلك فى ١٩ يونيو سنة ١٨٦٤ ؛ وما كان فى وسع اللجنة أن تخفى بعض معانى هذه الفضيحة عن الامبراطور ، فاعترفت فى قرارها أن الأرقام لم تحسب بما كان ينبغى من الدقة ، وأنه كان ينبغى عليها أن تنتقل الى موقع النزاع ، ولذلك التمت من الامبراطور أن يؤجل نفاذ الحكم حتى تعين لجنة فنية فى موقع العمل ، يشترك فيها مهندسون من قبل والى مصر ومن قبل الشركة ، ومندوب من لدن الباب العالى . وعرفت اللجنة أن عقدة العقد أمامها كانت شرعية فرمان سنة ١٨٥٦ ، فأرهقت نفسها فى تكييفه بسفسة لا تقوم على أى أساس من القانون ، ووصفت فرمان بأنه عقد ، وان يكن قد صدر من جانب واحد !!

أما الامبراطور فقد ضرب بتحفظات اللجنة عرض الحائط وأصدر حكمه ، غير مقرون بشرط ولا قيد وذلك فى ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ .

(١) دفتر رقم ٢١ صادر عابدين - ص ١٥٧ بتاريخ شرة صفر سنة ١٢٨١ هـ .

خلاصة حكم نابليون الثالث^(١)

قضى هذا الحكم بما يأتي :

١ — الزام مصر بأن تدفع لشركة القناة مبلغ ٣٨٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات وذلك تعويضا عن تنازل الشركة عن مطالبة الحكومة المصرية بتقديم العمال المصريين •

٢ — الزام الحكومة المصرية بأن تدفع للشركة مبلغ ١٦٠٠٠٠٠٠٠ فرنكا مقابل تنازل الشركة للحكومة عن كل حق في ترعة المياه العذبة والتزام الحكومة المصرية باتمامها ، مع حفظ حق الشركة في الانتفاع بها •

٣ — جعل الأراضي التي تحوزها الشركة واللازمة للمشروع ٢٣٠٠٠ هكتار تقريبا (الهكتار عشرة آلاف متر أى أكثر من فدانين) منها ١٠٢٦٤ هكتارا على جانبي القناة البحرية وملحقاتها و ٩٠٠٠ هكتار للترعة العذبة وثلاثة آلاف هكتار لمباني الشركة •

٤ — الزام الحكومة المصرية بأن تدفع للشركة ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات وذلك في مقابل اعادة الأراضي الأخرى التي اتضح عدم حاجة المشروع إليها وقدرها ٦٠٠٠٠ هكتارا وبذلك بلغ مجموع ما قضى به على الحكومة المصرية من تعويضات لشركة قناة السويس ٨٤٠٠٠٠٠٠٠ فرنك أى بالعملة المصرية بسعرها وقت صدور الحكم ٣٣٦٠٠٠٠٠٠ جنيه (ثلاثة ملايين وثلاثمائة وستين ألف جنيه) • وهذه هي المفردات :

جنيه

مقابل اعفاء الحكومة من تقديم العمال •	١,٥٢٠,٠٠٠
مقابل تنازل الشركة عن حق انشاء الترعة العذبة •	٦٤٠,٠٠٠
تنازل الشركة عن ادعائها ملكية الأراضي •	١,٢٠٠,٠٠٠
المجموع	٣,٣٦٠,٠٠٠

(١) أوردنا هذا الحكم بنصه الكامل وأسبابه مفصلة بملاحق هذا الجزء من الكتاب وهى الخاصة بالوثائق ؛ وذلك بالوثيقة رقم ١٣ •

وهو يساوى تقريبا نصف رأس مال الشركة متى علمنا أن رأس مالها حينئذ ، لم يتجاوز ثمانية ملايين جنيه •
وقد وصف دى لسبس هذا الحكم بأنه « السند الأساسى للشركة ووثيقة الكفالة والاطمئنان لها » •

والذى يؤخذ على هذا الحكم علاوة على العيوب الشكلية والملابسات التى تتضح من سياق ما قدمنا ، أنه حتى ولو سلمنا بشرعية فرمان ٦ يناير سنة ١٨٥٦ ، وهو فرمان الذى لا شك فى بطلانه ، فإن ذلك فرمان نفسه لم يقل أن الحكومة المصرية ملزمة بتقديم أربعة أخماس العمال ، بل قال ان هذه النسبة ستكون من المصريين ، فالشرط قد وضع لصالح الحكومة المصرية ، ولها أن تتنازل عنه ، ولم يوضع لصالح الشركة فلم يقضى على مصر بأكثر من مليون ونصف من الجنيهات من أجل هذا الشرط بالذات وبالنسبة للمدة المتبقية لانتهاء العمل مع عدم مراعاة ما قدمته مصر من عشرات الألوف من العمال قبل ذلك ، ولا أدل على كثرة عدد من كانوا يسخرون من أن احدى الوثائق التاريخية الموجودة بالقصر العامر ، تفيد أن ما قدمته مديرية المنوفية فى المدة من ٢١ رجب سنة ١٢٨٠ هـ الى نهاية تلك السنة أى فى خمسة أشهر فقط قد بلغ عددهم أحد عشر ألفا وثلاثمائة وثلاثة وأربعين رجلا (١) فما بالناس بما كانت تقدمه كل المديريات والمحافظات ؟!

أما عن التعويض عن الأراضى فكان من بواعث الدهشة أن ينص الحكم نفسه على أن تلك الأراضى ليست لازمة للمشروع فكأن مصر تدفع تعويضا كى تحتفظ بملكيتها لأراضيتها ، وليس فى تاريخ العدالة البشرية فضيحة أقبح من تلك الفضيحة التى انحدر اليها حكم منقطع النظر • وأبلغ من ذلك أن تدفع مصر تعويضا آخر لأنها أبت على نهر

(١) دفتر رقم ٥٤٠ بمعينة تركى ؛ وثيقة ٥٢ ص ٨٨ فى غرة محرم سنة ١٢٨١ هـ •

من الأجانب أن يبيعوا للفلاح المصرى مياه النيل ، وتمسكت الحكومة المصرية بأن تقوم هى بشق قنواتها فى أرضها ، وأكرهت على دفع التعويض الفادح مع حفظ حق الشركة فى الانتفاع بمياه التربة الحلوة .

وسنرى فيما بعد أن هذا الحكم الجائر كان سببا فى مضاعفة متاعب مصر المالية والسياسية ، وهى المتاعب التى أفردنا لها الفصل الثانى عشر من هذا الجزء .

ويجب ألا يغيب عن البال ، أن هذا الحكم قد صحح وضعا باطلا ، وجعل للشركة كيانا بعد أن كانت مهددة بالزوال ، ومع ذلك كان جزاء مصر مقابل تصحيح البطلان أن تلتزم بدفع تعويضات ما أنزل الله بها من سلطان . وما كان ليستغرب أن يظلم مصر امبراطور فرنسا ويحابى دى لسبس وشيعته ، فالأمر من أوله الى آخره مؤامرة واسعة النطاق . أبرق اسماعيل الى نوبار بالشفرة يقول : « أبلغنا قنصل فرنسا العام رسميا أن وزير خارجية فرنسا أخطره برقيا بأن الامبراطور قد وقع فى السادس من يوليو الحكم الذى أصدره ، ولكن تؤكد الأنباء التى بعثت بها إلينا أولا وآخرا أن الامبراطور لم يوقع قرار القومسيون ؛ ولذلك استطلعناك جلية الأمر وانا لفى انتظار موافاتنا بذلك عاجلا »^(١) .

اعتبر سفير انجلترا فى القسطنطينية أن قبول شروط التحكيم من جانب نوبار دون موافقة الباب العالى عليها كان افتئاتا على سلطان الباب العالى وتسليما بنفوذ فرنسا ؛ واذا كانت تركيا قد تظاهرت بالجزع بعد اعلانها بقرار التحكيم فلا تلومن الا نفسها لأنها تتبعت التحقيق عن كئيب بوساطة سفيرها فى باريس ، وكانت حكومتها أشبه بجثة هامدة تركت مصر تناضل بمفردها ، ولم تحاول أن تبدى حراكا .

على أن انجلترا سعت لدى الباب العالى كى يرفض قرار التحكيم ، ولكن ما قيمة الباب العالى الآن ؟! وبغض النظر عن فظاعة قرار نابليون

(١) دفتر رقم ٢١ صادر عابدين ، وثيقة رقم ١٦٤ بتاريخ ٧ صفر سنة ١٢٨١ هـ .

الثالث ومخالفة مقتضيات الحياد المفروض على المحكمين ، فإن اسماعيل أبى الا أن يتمسك بشرفه فيقبل دفع التعويض الذى قضى به ، أما مسألة الأراضى فالتنازل عنها يعد من قبيل أعمال السيادة على الاقليم ، وفى هذه النقطة وجد ثغرة ليشارك الباب العالى عسى أن يصل الى تخفيف وطأة الحكم . ومن الظلم البين ما ادعاه الفرنسيون من أن اسماعيل أراد أن يتحلل من الحكم جملة ؛ فالوثائق الرسمية تكذب هذا ، ومن هذه الوثائق برقية الخديو الى « القبوكتخدا » وهذا نصها : « جاءنا القرار الرسمى الخاص بالقناة ، وقد أرسلت حكومة فرنسا صورة منه الى الآستانة ، ولما كانت مسألة الأراضى المراد أخذها من أجل قناة الملاحة وقناة المياه العذبة ، وكذلك مسألة التربة الحلوة من المسائل السياسية ، فسرد عليهم قائلين أنها من حقوق السلطنة ، وأما باقى ما تضمنه القرار فسأقبله بطبيعة الحال لأنى كنت قد ارتضيت الامبراطور حكما ... » (١) وكانت قد جرت مباحثات بين اسماعيل وقنصل فرنسا فى القاهرة فبعث الخديو الى القسطنطينية أحد رجاله ، وهو ذو الفقار باشا ، ليشرح للصدر الأعظم تفاصيل ما دار فى هذه المحادثات ويبين وجهة نظر اسماعيل (٢) وقد رأى اسماعيل ارجاء مسألة تحديد الأراضى المطلوبة للقناة ، حتى يتفق على بقية المسائل المتنازع عليها مع الشركة والتي لم يتعرض اليها الحكم ، فقد كان اسماعيل لا يطيق أن ينفذ فرمان الصادر فى سنة ١٨٥٦ وأصر على تغييره فى جملة وتفصيله حتى لا تخرج الشركة عن الغرض التجارى المحض ، ولا عن سيادة البلد صاحب الاقليم .

وأما دى لسبس فقد غادر فرنسا فى طريقه الى مصر فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٦٤ ، وهو يحمل فى حافظته مشروع اتفاق جديد وضعه بالاشتراك

(١) دفتر رقم ٢١ صادر عابدين ، ص ١٧١ بتاريخ ٢٣ صفر سنة ١٢٨١ هـ .

(٢) المكاتبه رقم ٨ المدونة بالدفتر رقم ٢١ صادر عابدين بصفحة ١٧٢ .

مع وزير خارجية فرنسا « دروان دي لويس » ؛ وكان لابد من اتفاق جديد لاقرار الوضع النهائي لأن القرارات السابقة قد جرححت وزلزلت وحكم نابليون الثالث لا يقرر الوضع النهائي للعلاقات بين مصر وشركة القناة ، وانما يمكن أن يوضع اتفاق جديد على أسس ما جاء في هذا الحكم .

وكان نوبار قد سافر الى القسطنطينية والتقى بسفير انجلترا هناك ثم عاد الى مصر ، وأفتى بأن الأمر يجب أن يبحث برمته من جديد في القسطنطينية دون نظر البتة لقرار التحكيم^(١) ، ولعله أراد أن يغطي هزيمته ، أو يستر ما جرى في الظلام وهو في باريس ؛ أو أنه أراد أن ينفذ تعليمات السفير الانجليزي !!

وفي مصر ، التقى نوبار بغريمه أو منافسه دي لسبس ، بعد أن كانا قد افترقا في باريس ، وردا على مشروع الاتفاق الذي سلمه دي لسبس الى الخديو ، سلم نوبار مشروع اتفاق مضاد الى دي لسبس فهز هذا الأخير كتفيه مبديا احتجاجه على المشروع الذي قدمه نوبار ، وكذلك رفض وزير خارجية فرنسا المشروع المصري ، متشبثا بتنفيذ حكم نابليون الثالث ، مدعيا أن هذا الحكم هو شريعة طرفي النزاع . وكان اسماعيل قد وعد بزيارة برزخ السويس تلبية لرجاء دي لسبس فطلب عربونا لذلك أن يوقع دي لسبس على المشروع المصري ، ولما رفض اضطر الخديو لالغاء رحلته الى برزخ السويس^(٢) . بل اضطر عاهل مصر ، الذي أساءه عناد « دي لسبس » وتعسفه لأن يرفض مقابله ، كلما طلبها ، ورفض تلقى أية ورقة منه ؛ وفقد دي لسبس في تلك الآونة العصية رجلا كان على شاكلته في التبجح ، وهو « تاستو » قنصل فرنسا العام ، الذي نقلته حكومة فرنسا لتهيء جوا من التفاهم والود . ومع ذلك ثبت اسماعيل على موقفه وتمسك بشروطه ، وأصر دي لسبس

(١) من تاستو قنصل فرنسا الى وزير خارجيتها في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٦٣ .

(٢) جورج ادجار بونيه : المرجع السابق ص ٤١٠ .

على عجزته قائلاً أنه يرفض المناقشة في المشروع الذي تعرضه الحكومة الخديوية ، وأنه سيحتج بالامبراطور ويتمسك بحرفية ما جاء في حكمه (١) .

ومهما تظاهر دي لسبس بتحديه ، فإن موقف اسماعيل الحازم قد مزق أعصابه ، وخلع قلبه ، وازداد الكرب بالنسبة له ضغناً على ابالة ، بسبب المصادمات التي قامت في برزخ السويس بين المصريين من ناحية ، وأولئك الدهماء ، من حثالة الأجانب ، الذين استقدمهم الى البرزخ من ناحية أخرى ، وكانوا يسرفون في السكر والاسفاف والاخلال بالأمن والنظام . وكان دي لسبس قد استعد للعودة الى بلاده ليستعدي حكومتها على مصر ، فبلغته أنباء مثيرة قبل أن يبحر من الاسكندرية وهي أنباء معارك دامية في البرزخ وقد أسفرت بين المصريين والأجانب عن عشرين قتيلًا وعدد من الجرحى ، فترك الباخرة وسافر الى البرزخ لتهدئة تلك الثورة واتخاذ الحيطة وتطمين الخواطر ، مستعينا بما ركب في نفسه من المكر والدهاء والمرونة (٢) . ولكن الحوادث قد توالى ، وهاج العمال الأجانب في بور سعيد لا بسبب المصريين ، بل بسبب مقال انجليزى كان قد استخدمه دي لسبس . ووصلته من باريس رسائل تقول له (٣) أن رجال شركة قناة السويس هناك قد تطرق اليأس الى قلوبهم من جراء هذا اللجاج ، ورأى أكثرهم أن الأولى أن تسوى المنازعات ، على نحو أو آخر ، ولكن تلك المخاوف لم تزعزع دي لسبس أو تحوله عن تمسكه بقرار التحكيم ، وكان يعتقد أن حكومة فرنسا تستطيع أن تحمل اسماعيل على التسليم بالأمر الواقع ، ويردد هذا الاعتقاد في رسائله الخاصة ، ومن ذلك أنه كتب الى الدوق « دا البوفيرا » في ٦ يناير سنة ١٨٦٥ قائلاً « ان والى مصر سينزل على مشيئة حكومة

(١) من دي لسبس الى وزير خارجية فرنسا في ٨ نوفمبر سنة ١٨٦٤ .

(٢) كتاب دي لسبس الى ولده شارل في ٤ نوفمبر سنة ١٨٦٤ .

(٣) شارل دي لسبس الى أبيه في ١٨ نوفمبر و ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٦٤ .

فرنسا اذا ما أظهرت حزما في موقفها منه ، ... ولكن علينا أن ننقل ميدان القتال ... ففى القسطنطينية ، لا فى الاسكندرية تستطيع الحكومة الفرنسية ، دفاعا عن شرفها وسمعتها بغض النظر عن مصالحنا ، أن تطلب من الباب العالي موافقته الرسمية » ومعنى ذلك أن دى لسبس كان قد عجم عود اسماعيل فوجده صلبا لا تلين له قناة ، ولكنه طمع فى ذبذبة رجال الباب العالي وبطائته ، وهم الذين طالما لاذ بهم وعرف كيف يستميلهم اليه . ومعنى ذلك أيضا أن اسماعيل كان قد رسم سياسته بوحى من تفكيره ووطنيته دون نظر الى سياسة الباب العالي ولا الى موقف انجلترا .

وقلق دى لسبس لجمود حكومة فرنسا فسافر الى باريس فى شتاء سنة ١٨٦٥ ، كى يستنفر هذه الحكومة ، وقابل الامبراطور نابليون الثالث ، بعد أن رفع اليه ظلامته فى ٤ فبراير من تلك السنة ، وقد جاء فيها قوله « لقد حكم الامبراطور فى كل المسائل المتنازع عليها ، وأخطرت الحكومة العثمانية بحكم جلالتك فلم تعترض ؛ الا أن الباب العالي لا يوافق الآن على قرار التحكيم » وتساءل دى لسبس عما اذا كانت تطبيق فرنسا صبرا على هذه السياسة ؟!

وتداول الامبراطورية مع وزير خارجيته « دروان لويس » فنصحها لفرديناند دى لسبس أن يسافر الى القسطنطينية ، وذلك بعد أن أصدر وزير الخارجية تعليماته الى سفير فرنسا فى تركيا بأن يكون تحت تصرف دى لسبس فى مساعيه ومحاولاته .

ومن نافلة القول أن نذكر أن دى لسبس وجد عوناً قويا من « موستيه » Moustier ، سفير فرنسا فى القسطنطينية ؛ فقد استطاع هذا السفير أن يلعب دوره وراء الكواليس ، حتى طلب الباب العالي زيادة فى الايضاحات ، توطئة للتفاهم . انما الذى نذكره ، هو أن مفاوضات كانت تجرى فى باريس بين الانجليز والفرنسيين لتصفية

الموقف . وقد عرف الانجليز كيف يفتحون الباب لتدخلهم المباشر واحتضانهم للمسألة ، بالصبر والمثابرة على المعارضة ووخز الابر والدس سرا وعلائية . لذلك لما طلب الباب العالي البيانات الاضافية ، واضطر دى لسبس للسفر الى القاهرة للحصول عليها ، وجد سفير انجلترا بالقسطنطينية واسمه « بلور » قد انتقل الى مصر ، بل نقل السفارة اليها ، بحجة أنه كان بحاجة الى الاستجمام ، والعمل في جو مصر الصحو . وكان السفير الانجليزى ودى لسبس كانا على موعد للتلاقى في مصر ، مما يدل على أن الدبلوماسية البارة استطاعت أن تسوى مسائلها في صمت ومن وراء حجاب . لقد استمرت رحلة « بلور » حتى شهر مايو من تلك السنة ؛ وفي هذه المرة لم يكن معاديا لدى لسبس ، بل أبدى رغبته في زيارة منطقة العمل في برزخ السويس ، واستضافه دى لسبس ورافقه في هذه الزيارة ، ويروى « جورج ادجار بونيه » أنه حدث في تلك الأثناء ، في أواخر عام ١٨٦٤ تحول فجائى في موقف اسماعيل ، اذ دفع في ٢٨ فبراير سنة ١٨٦٤ لشركة القناة القسط الأول من المبلغ الذى حكم به نابليون الثالث^(١) .

سافر « بلور » الى البرزخ بصحبة دى لسبس ومعهما قنصل انجلترا بالقاهرة ؛ وقد فاضت تقاريرهما بالثناء العاطر على دى لسبس ونشاطه وانتظام الأعمال في حفر القناة^(٢) وتمنى « بلور » على غير عادته ، النجاح لشركة القناة ، حتى كاد يجن دى لسبس لفرحة بهذا التحول الظاهر في سياسة انجلترا ، وهو يؤدي حتما الى تحول في اتجاهات الباب العالي . وكان اسماعيل حتى ذلك الحين ، يعول كثيرا ، على مساعي الدوق « دى مورنى » الذى استمر يعمل لحساب مصر ، ويتدخل جهد طاقته لدى الامبراطور ، لكبح جماح دى لسبس ، وكان الدوق محتفظا ببعض نفوذه القديم ، وقد نجح أكثر من مرة في وضع العقبات أمام دى لسبس ؛

(١) جورج ادجار بونيه : المرجع السابق ص ٤١٥ .

(٢) كتاب قنصل انجلترا الى اللورد رسل وزير خارجيتها في ١٦ ابريل سنة ١٨٦٥ .

ولكن تصادف أن اقترن تقلب الانجليز بوفاة الدوق ، ففقد اسماعيل كل عنصر يستطيع أن يعتمد عليه في المجال الدولي ضد شركة قناة السويس ويظهر أن هذا هو السبب في كونه دفع القسط الأول من التعويضات في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٦٤ كما أسلفنا .

بدأت المفاوضات بين فرنسا وانجلترا في باريس بوساطة وزير خارجية فرنسا واللورد « كولى » سفير انجلترا في باريس ، ولم يتعرض السفير الانجليزى لحكم نابليون الثالث الا بكلمات عارضة ، واكتفى باقتراح تعيين لجنة تحدد المساحة من الأرض التى تقتضيها أعمال القناة ، ووافقت وزارة الخارجية البريطانية على اقتراح سفير انجلترا المشار اليه ، واتفق الطرفان على مشروع اتفاق ، وتعدت انجلترا بأن تحمل الباب العالى على الموافقة عليه ، وذكر سفير انجلترا فى القسطنطينية أن السلطان سوف يوافق على فرمان الجديد بمجرد أن تفرغ اللجنة المقترحة من أداء مهمتها . كما تعهد الانجليز ألا تبدو من جانب نوبار بعد ذلك أية معارضة . وزعم بلور أنه ما دام الباب العالى مستعدا للموافقة ، فلن يقدر اسماعيل على إثارة متاعب جديدة ، وأنه بوسع دى لسبس أن يعقد اتفاقه مباشرة مع اسماعيل^(١) . وهكذا تصالح النقيضان على حساب مصر وضد مصلحتها ، وبقي اسماعيل فى الميدان وحده ، وليس معه الا الله الواحد القهار .

فشى فى مصر فى صيف سنة ١٨٦٥ وباء الكوليرا ، بدرجة مروعة ، وتساقط الناس موتى بالآلاف وعشرات الآلاف ، وكان هذا الوباء نكبة أخرى ابتليت بها مصر المسكينة فى وقت تأمر عليها خصومها ، وانضمت اليهم الكوليرا ، دون أن تكون البلاد مستعدة للوقاية ، ولم تكن وسائل الوقاية والعلاج قد وصلت الى ما هى عليه الآن . ولكن امتد وباء

(١) رسالة اللورد كولى الى اللورد رسل فى ٢٨ مارس سنة ١٨٦٥ ورسالته فى ١٣ ابريل سنة ١٨٦٥ ورسالة بلور الى رسل فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٦٥ .

الكوليرا في نفس الوقت الى منطقة العمل في برزخ السويس ، وصمد المصريون الصابرون فمات منهم من مائت ، لتسعفهم رحمة الله ، وثبت في مكانه من كتب له البقاء وأما الذين استقدمهم دي لسبس من الخارج ، وكانوا مترفين ومدللين ، فقد هربوا جميعا الى الموانئ والسفن ليعودوا الى بلادهم ، حتى خلت منطقة العمل من أكثرهم ، فاضطر دي لسبس لأن يترك المفاوضات التي كانت تجرى بين فرنسا وانجلترا والتي اشترك هو فيها ، وعاد الى مصر في شهر يونيو سنة ١٨٦٥ ، ليشرف بنفسه على علاج رجاله ، وليقاوم المرض كي يحول دون وقف العمل ، وفعلا استمرت أعمال الحفر ، وانتظمت بعد أن كانت قد تعثرت لشدة وطأة الوباء ، وكان يردد وقتئذ هذه العبارة « علينا أن نؤدى واجبنا ، والباقي على حكومة الامبراطور »

« Faisons notre affaire et soyons assurés que le gouvernement de l'Empereur fera la sienne ».

وشاءت عناية الله التي أراحته بموت الدوق « دي مورني » أن تسعفه ، في انجلترا ، بموت اللورد بلمرستون ، في تلك الأثناء ، فتخلص من ألد أعدائه في بلاد الانجليز ، وأيقن من أن انجلترا لن تعدل عن سياستها الودية الجديدة . وقد عين اللورد رسل رئيسا للوزارة ، واللورد كلارندون وزيرا للخارجية ، ورسمت تقارير « بلور » سياسة انجلترا الجديدة حيال مشكلات قناة السويس ، فانجلترا كانت تحاول أن تنفخ في تركيا من روحها ، وكان يهمها أن تتصدى تركيا للمعارضة العلنية ، وتقف انجلترا وراء ظهرها ، ولكن تركيا في الوقت نفسه كانت تخشى بأس فرنسا ، ولذلك كانت تلقى بنفسها بصورة مبتذلة في أحضان وزارة الخارجية البريطانية ، وهذه الأخيرة كان يضايقها أن تميظ اللثام عن وجهها وتتزعج هي المعركة وتدير رحاها علانية ، ففي ذلك ما يسبب لها متاعب في سياستها الأوروبية ، وكما أنها كانت مهتمة بمنع وصول النفوذ الفرنسي وتسربه الى منطقة قناة السويس ، كان يهمها أن تنتفع بصداقة فرنسا في نفس الوقت ، وألا تصل العلاقات بينهما الى درجة

من التوتر تهدد هذه العلاقات • ومن أجل ذلك ملت انجلترا السير في هذا الطريق ، وهى تحمل فوق ظهرها الباب العالى ، كما يحمل العملاق مخلوقا عاجزا كسيحا ، ورأت انجلترا أن من الأولى لها بعد أن أكد جواسيسها وعملاؤها أن فرنسا لا تنوى أن تذهب في خطتها الى حد استعمار المساحة المجاورة لمجرى قناة السويس ، رأت انجلترا أن من صالحها أن تنسق سياستها مع سياسة فرنسا ، ووضعت لنفسها خطة سياسية مستقبلية طويلة الأجل ، وهى السياسة التى انتهت بشرائها أسهم مصر في قناة السويس ، وبعدئذ باحتلالها لمصر وقناتها ، وانفرادها بالغنيمة : وعلى هدى هذه السياسة الماكرة ، والخطة السرية المحكمة ، تدخلت انجلترا لتسوى مشكلة القناة ، في وقت تطلعت اليها أنظار فرنسا نفسها باعتبار انجلترا المهيمنة على سياسة تركيا الخارجية ، وتدخلت انجلترا في وقت استطاع عاهل مصر اسماعيل أن يقف الموقف الرائع ، الذى وقفه من دى لسبس وشركة قناة السويس • وهكذا تراجعت بريطانيا ، وتنكرت كعادتها لماضيها القريب جدا ، وطوت الوثائق الدبلوماسية ومضابط البرلمان التى لم يكن قد جف مدادها • وأكدت بذلك سياستها التقليدية التى لا ترى في المجال الدولى فضائل أو أخلاقا ، وانما ترى مصلحة انجلترا فقط وتطرق أى باب لتصل الى هذه المصلحة •

وتوطئة لهذا التغير عينت وزارة الخارجية البريطانية اللورد «ليونز» Lyons سفيرا لها في القسطنطينية ، وكذلك أبعدت عن القاهرة • قنصلها العام « كولكهون » • وعلى الرغم من هذا التغير ، كانت التعليمات التى صدرت من حكومة انجلترا الى سفيرها بالقسطنطينية تقضى بأن يعمل بيقظة وحذر وألا يدع فرصة واحدة تسنح لفرنسا وتحاول استغلالها للوصول بواسطة القناة وشركة القناة الى نفوذ أو شبه نفوذ في مصر ومنطقة القناة الا وعمل على تفويت هذه الفرصة ، وكذلك حذرته كل التحذير من تشجيع أى عمل أو اجراء يكون من شأنه تمكين اسماعيل باشا ، من السعى للاستقلال ببلاده عن تركيا ، وهو الأمر الذى كان يداعب قلبه باستمرار^(١) •

(١) من رسل الى ليونز في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٦٥ •

وكما رسمت انجلترا لنفسها سياسة جديدة حيال مسألة قناة السويس وضعت لنفسها سياسة أخرى لمصر ، وذلك توطئة لسيطرتها عليها ، لأن انجلترا وقد عقدت العزم على الاستفادة من قناة السويس الى أبعد الحدود بل والأفراد بالكلمة فيها ، جعلت مصر جزءا من القناة ، وليست القناة جزءا منها ، والخطوط الرئيسية في هذه السياسة ، ألا تترك اسماعيل يستقل بمصر حتى لا تفلت مصر من يدها اذا ما ظفرت بهذا الاستقلال ، وألا تطغى سيطرة تركيا على مصر الى حد يفقد مصر شخصيتها ، لأن انجلترا كانت على يقين من أن تركيا في مرحلة الاحتضار ، وكانت تخشى من أن تقع تركيا نفسها في يد دولة أخرى كالروسيا ، فتدخل مصر في نطاق هذه الدولة بالتالي ، وبهذا تخسر انجلترا طريق الشرق . سلطت انجلترا أشعة مصابيح وزارة الخارجية البريطانية وسياستها الماكرة على مصر ، وسعت لاستبقائها لنفسها خارج نطاق نفوذ أية دولة . وهذه السياسة عبرت عنها صراحة وثيقة هامة من الوثائق الموجودة بمحفوظات وزارة الخارجية البريطانية ، وهذه الوثيقة هي كتاب وجهه سفيرها بالقسطنطينية « بلور » الى قنصل انجلترا الجديد بمصر ، واسمه « ستاتون » ، وذلك في ١٠ أكتوبر سنة ١٨٦٥ ، وكتب السفير المشار اليه وصيته ، حال اعتزاله خدمة وزارة الخارجية البريطانية فقال للقنصل الجديد : « يجب أن تعمل على استبقاء مركز والى مصر في نطاق المعاهدات القائمة . وانه لمن الخطر البين أن يستقل استقلالاً تاماً ، كما أنه من الخطر المحقق أن يتبع الباب العالي تبعية مطلقة لأن ذلك يجعل مصر مصر متوقفا على مصير تركيا ، واذا حلت إحدى النكبات بالامبراطورية العثمانية ، فقد يكون من صالح انجلترا ، سياسياً ، أن تمنع بكل ما أوتيت من قوة وقوع الأراضي التي تشرف على البحر الأحمر في يد أية دولة أخرى ، وعندئذ يكون من الحكمة أن تجد انجلترا في مصر حكومة تعتمد عليها ، ولهذا ، وفي هذه الحدود بالذات ، يجب أن تقوى الحكومة المصرية ، ولا نقتلها . »

واسترسل كاتب الرسالة فذكر أنه فيما يختص بقناة السويس ستظل هذه القناة نقطة احتكاك بين السياسة الفرنسية والبريطانية ، ولا ينبغي

بأية حال ترك فرنسا تمتلك ضفتي القناة ؛ أما وقد امتلكت فعلا في جانب من بور سعيد ، فيتحتّم أن يكون الجانب الآخر في يد الحكومة المصرية . وأن تقيم مصر به الحصون والقلاع • وتحدث عن اسماعيل فمدح كفايته وعبقريته قائلًا أنه يقوم بعدة مشروعات في وقت واحد والأولى أن يركز جهوده في بعضها ويترك الآخر وأن يقدم الأهم على المهم ، وختم هذا الكتاب بقوله :

((لكى تستطيع أن تفرض نفوذك على المصريين ، يجب أن يقتنعوا بأنك معنى برخائهم ورفاهيتهم عناية جدية ؛ وأن تشعرهم بذلك)) •

وقد عاصر هذا التبدل في موقف انجلترا وتركيا دعاية استأنفها دى لسبس في أوروبا ، كى يقضى على الشائعات ، ويزيل الأثر الذى تركه هذا الصراع في نفوس الأوروبيين ، وخصوصا أولئك الذين ساهموا في مشروعه • ولذلك بعث الى مختلف الغرف التجارية في أوروبا وأمريكا بمنشور مؤرخ في ٣١ يناير سنة ١٨٦٥ طالبا ارسال وفود من مختلف تلك البلاد لزيارة منطقة العمل في قناة السويس • ونجحت دعوته ووصلت الوفود الى الاسكندرية في ٦ ابريل من تلك السنة • وكان عدد من حضروا من أوروبا وأمريكا مائة وعشرون •

وقد أعد دى لسبس لهذه الوفود استقبالا منقطع النظير ، فاستضافهم في تفتيش الوادى ، الذى كان قد حصل عليه من صديقه المغفور له محمد سعيد باشا بثمان بخس ، وطاف بهم في مناطق العمل المختلفة ، معتبرا اياهم بمثابة لجنة دولية تستطيع أن تشهد له في مختلف أجزاء العالم ، وقد هزتهم الحفاوة البالغة ، حتى ضربوا مدالية تذكارية لزيارتهم ، ونقشوا عليها صورة دى لسبس ؛ وكانوا السنة أيدته أمام العالم كله •

وكان من بين وفود غرف التجارة هؤلاء انجليز ؛ وقد صادفت زيارتهم زيارة سفير انجلترا بتركيا ، وهى التى أسفرت عن تحول في سياسة انجلترا ، وقد سبقت الإشارة اليها^(١) •

(١) وصف شارل روى في الجزء الأول من مؤلفه الذى تقدمت الإشارة اليه هذه الرحلة وصفا مفصلا في الصفحات من ٣٥٥ الى ٣٧٨ بالجزء الأول من مؤلفه •

ذكرنا فيما تقدم أن حكومة فرنسا نقلت المسيو « تاستو » قنصلها العام بمصر ، وقد اشتهر بالغلظة وعدم الكياسة ، لكى تهىء جوا من الود والصفاء بينها وبين اسماعيل ؛ وقد حزن دى لسبس لفقده رجلا كان يعتمد عليه كل الاعتماد . ولكن خليفة « تاستو » واسمه « اوتري » Outrey كان هو الآخر خادما أميناً لدى لسبس ، مع فارق هام بينه وبين سلفه ، ذلك أن القنصل الجديد كان مهذب العبارة والأسلوب ، يطأطئ الرأس كلما اقتضاه الموقف ذلك ، واستطاع بدهائه ومرونته أن يكسب عطف اسماعيل ومحبته ، وأن يقضى فعلاً على التوتر القائم الى حد بعيد ، وأشاع نعمة الصداقة المصرية الفرنسية ، وأن اسماعيل يستطيع أن يعتمد على معاضدة حكومة فرنسا ، مؤكداً أن هذه الحكومة لا تضر سوءاً لمصر ، ولا تفكر فى استعمار أى شبر من أراضيها ، وحاول أن يقدم كل الأدلة الممكنة على ذلك ، وبالصبر والمثابرة استطاع أن يبدد مخاوف اسماعيل ويلقى الطمأنينة فى قلبه . وما أن قارب عام ١٨٦٥ على نهايته حتى ظهرت ثمار هذه السياسة الجديدة ، اذ أمر اسماعيل فجأة بإنشاء التربة الحلوة من القاهرة الى الوادى ، وذلك لتنفيذ الاتفاق الذى كان قد أبرمه ثم أرجأ تنفيذه بسبب النضال الذى تصدى له ضد شركة قناة السويس ؛ وجند اسماعيل مائة ألف عامل لشق هذه التربة على وجه السرعة ؛ وأسند الاشراف على هذا العمل الى نوبار الذى عينه وزيراً للزراعة ويقال أن نوبار هو الذى كان يجمع اليد العاملة ؛ حتى وصف قنصل فرنسا هذا العمل بأنه سخرة جرت على أوسع نطاق . وكما أن حكومة فرنسا طأطأت رأسها على يد قنصلها العام بمصر ، فان هذا القنصل نفسه لم يفته أن يلح على دى لسبس أن يتعقل ويخفف من غلوائه ، ولم يكن من السهل على القنصل أن يثنى ذلك المخلوق الجبار ويرده عن غيه ، فلما سمع دى لسبس نفس اللهجة من سفير فرنسا بالقسطنطينية ، بل ومن أقرب المقربين اليه فى وزارة الخارجية الفرنسية ، وفهم أن حكومته لا تستطيع أن تحقق له ما يتمنى ، لأن اسماعيل رحمه الله

كان ثابتا كالطود في دفاعه عن سيادة بلاده واصراره على تجريد شركة القناة ، من كل صفة أخرى ، غير كونها مجرد شركة تجارية ، اضطر دى لسبس للعدول عن استبداده وتعسفه ، فبدأ يفاوض الحكومة المصرية سرا في نهاية سنة ١٨٦٥ أملا في الوصول الى تسوية^(١) وكان اسماعيل ، رحمه الله ، قد أخذ حذره من نوبار ، حتى لم تعد لهذا الأخير حظوة ، وعمل اسماعيل على تقليص أظافره ، وأصبح نوبار على حافة جرف أوشاك أن ينهار • ولكن هذا الرجل الأرقم ، وقد رأى بوارد الصفاء بين الخديو وبين الفرنسيين ، أدار دفة سفينته ، وبدأ يمالق الفرنسيين وينافقهم ويتودد اليهم ، واتصل بوزارة الخارجية الفرنسية ، وقطع على نفسه عهدا ، أن يصبح الخادم الأمين لمشروع القناة وفرنسا ، ولم ير في هذا التحول بأسا لأن سيده بريطانيا قد تحولت هي الأخرى ؛ ونوبار هو الرجل الذى يعرف كيف يأكل على كل الموائد ، ويخدم مختلف أطراف الخصومة ، وقد استعان بنفوذ هؤلاء وسعيهم ليرضى عنه مولاه من جديد ، وعرف الفرنسيون كيف يستخدمون عدو الأمس في هذه المرحلة الجديدة^(٢) •

فاشترطوا على نوبار لمساعدتهم اياه أن يقدم البراهين التى تؤكد لهم صدق وعده وتبديد سوء ظنهم به^(٣) •

وقد تمخض كل هذا عن الاتفاقية التى وقّعها اسماعيل في ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ ، والتى وضعت حدا فاصلا للخلافات التى قامت بينه وبين شركة القناة^(٤) •

ويجب أن نقرر أن هذه الاتفاقية قد قضت على كثير من الأغلال التى

(١) كتاب دى لسبس الى ولده شارل في ١٩ يناير سنة ١٨٦٦
(٢) تستفاد هذه المعانى من مذكرة خلفها « روينير » وضمنها محادثات خاصة جرت بينه وبين دى لسبس في ٢٧ و ٢٩ يناير سنة ١٨٦٦
(٣) رسالة وزير خارجية فرنسا الى قنصلها « أوتراى » في ٨ أغسطس سنة ١٨٦٥ وكتاب أوتراى لتلك الوزارة في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٦٦
(٤) أوردنا هذه الاتفاقية بالجزء الخاص بملاحق الكتاب وهى الوثيقة رقم ١٤ •

كان قد خلفها فرمان ٦ يناير سنة ١٨٥٦ ، وتعد نصرا رائعا لاسماعيل العظيم ، فقد كسب لبلاده ما لم يكن يتصور أن رجلا واحدا يستطيع أن يصل اليه بمفرده ، بعد الجهود المضنية التي بذلها المستعمرون ضده ، وتكتلهم على النحو الذي بيناه فيما تقدم . لقد كانت شركة قناة السويس ثمرة تأمر القرون الطويلة ضد مصر وكان جوهر مشروع دي لسبس فرض سيادة فعلية على مصر ، وبغير ذلك ما كان دي لسبس ليجد العون الذي ناله من حكومته والتأييد الذي حبه به أوروبا بأسرها . ولقد حاول اسماعيل رحمه الله ، أن يعتمد على الباب العالي ، فخذله الباب العالي ، خصوصا لما تهادنت وزارة الخارجية البريطانية مع وزارة الخارجية الفرنسية ، واستعان اسماعيل بنوبار لأنه الرجل الوحيد الذي كان يتمتع وقتئذ دون بقية وزراء مصر ومستوزريها بنصيب غير قليل من الثقافة الغربية ، والذكاء وسعة الحيلة وقوة الاقناع ، ونوبار هو من عرفنا طرفا من حياته وخلقه وخفة يده ، وهو الذي دمغته الوثائق الرسمية بأنه كان مأجورا للانجليز ؛ فلم يجد اسماعيل في هذا الظلام عوننا له الا الله ، ولا ذكاء يهديه الا ذكاءه ، ولا قلب يضيء له السبيل الا قلبه العامر بحب وطنه ، ولذلك ورغم الخطط الجبارة التي دبرتها أكبر الحكومات وقتئذ وأقواها شكية وجاها ، انتصر اسماعيل نصرا مبينا ؛ والله سبحانه وتعالى يعلم ، ماذا كان يمكن أن يكون مصير هذه الكنانة العزيرة ، لو بقى الوضع القديم على ما هو عليه ، ولو أن اسماعيل لم يكافح كفاح المستميت ، ويبدل من مهجة قلبه ، ومن خزائنه غير مدخر مالا ولا جهدا ليصل بوطنه الى بر النجاة .

أما آيات هذا النصر فنصوص فذة وردت في اتفاقية ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ ؛ والى القارىء بعض بنود هذا الاتفاق :-

أولا — سيادة مصر على القناة

البند الأول :

تحتل الحكومة المصرية في حدود الأراضي المحتفظ بها كملحقات للقناة البحرية جميع المراكز والنقط الاستراتيجية التي تراها لازمة للدفاع عن

البلاد . ويجب ألا يعرقل هذا الاحتلال سير الملاحة ، وأن تحترم حقوق الارتفاق المرتبة على شواطئ القناة .

البند الثانى :

للحكومة المصرية أيضا - مع مراعاة هذا التحفظ - أن تحتل من أجل مصالحها الادارية (كالبريد والجمارك والثكنات الخ) جميع المناطق الخالية التى تراها مناسبة لذلك مع عدم الاخلال بضرورات استقلال الشركة لمرافقها . وعلى الحكومة - عند الاقتضاء - أن تدفع للشركة المبالغ التى تكون هذه الأخيرة قد أنفقتها فى سبيل انشاء أو تملك الأراضى التى ترغب الحكومة فى الاستيلاء عليها .

البند الثالث - فقرة أولى :

تحقيقا لمصالح التجارة والصناعة ونجاح استغلال القناة يجوز لكل من أراد من الأفراد أن يستوطن اما على طول القناة ، أو فى المدن المنشأة على مجراها ، وذلك لقاء حصوله مقدما على تصريح بذلك من الحكومة وخضوعه للوائح الادارية والبلدية التى تضعها السلطة المحلية ، وخضوعه لقوانين البلاد المصرية وعاداتها وللضرائب التى تفرض فيها . وهذا مع استثناء حافة القناة وشواطئها وجسورها التى يجب أن تظل مفتوحة للملاحة الحرة طبقا للوائح التى تنظم استخدامها لهذا الغرض^(١) .

ثانياً - الحكومة المصرية تسترد ترعة المياه العذبة

البند الرابع :

تتسلم الحكومة المصرية ترعة المياه العذبة والأعمال الهندسية والمنشأة عليها والأراضى التابعة لها عندما ترى الشركة امكان تسليم تلك التركة فى الظروف التى سبق الاتفاق عليها .

ويتم هذا التسليم ، الذى يترتب عليه استلام الحكومة المصرية للترعة ، بحضور مهندسى الحكومة ومهندسى الشركة ويثبت فى محضر ... الخ .

البند الخامس :

((بمجرد تسليم التركة تحوز الحكومة المصرية حق التمتع بها وأيضا حق انشاء مأخذ المياه عليها .

(١) يعنى اللوائح التى تضعها الحكومة المصرية لا شركة القناة .

والشركة من جهتها أن تحتفظ طوال مدة أعمال انشاء القناة البحرية، وعند الضرورة ، حتى آخر عام ١٨٦٩ بالحق في تسيير خطوط قاطرات من ذوات الرفاص أو قاطرات لسحب المراكب على التربة العذبة لزوم عمليات النقل الخاصة بها وبمقاوليها ، كما يكون لها وحدها استغلال نقل البضائع فيما بين بور سعيد والسويس وبالعكس .

وبعد انقضاء سنة ١٨٦٩ تعود الشركة الى الخضوع للقانون العام فيما يختص باستعمال التربة العذبة وذلك بالشروط السابق الاتفاق عليها .
ويصير التنازل للحكومة المصرية عن السفن التي تبنيها الشركة لزوم خدمة مصالحها في التربة العذبة في المسافة بين الزقازيق والسويس ، ويكون ذلك على أساس قيمة التكاليف فقط . وأما السفن وتوابعها التي تحتاج اليها الشركة خلال المدة المبينة أعلاه ، فتؤجرها لها الحكومة بايجار شهرى قدره خمسة في المائة من رأس المال المدفوع » .

ويلاحظ أن فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ كان قد ملك الشركة تلك التربة ، بل وكان قد أجاز لها أن تبيع الماء اللازم لرى أراضي الفلاحين المصريين ، وتحصل منهم ثمنه ، وفق ما تفرضه هي . وقد نجح اسماعيل في القضاء على هذه الفوضى ولو بدفعه لتعويض جسيم قضى به نابليون الثالث ، في حكمه العجيب .

رابعاً — شراء الحكومة المصرية لتفتيش الوادى

تبلغ مساحة تفتيش الوادى عشرة آلاف هكتار أى حوالى أربعة وعشرين ألفاً من الأفدنة ، وهو يقع على بعد خمسين كيلو مترا غرب الاسماعيليه ، وفي المسافة بينها وبين القاهرة ، وكان قد أنشأ الخالد الذكر محمد على الكبير وأسكن فيه خمسة عشر ألف نسمة لزراعته واستغلاله ، وقد انتهى هذا التفتيش الى يد المغفور له سعيد باشا ، فكان من حسناته وهباته التي أعطاها لى لسبس أن تنازل عن التفتيش في سنة ١٨٦١ لقمة سهلة ولقاء ثمن بخس ، بضع فرنكات لكل فدان .
وبيت دى لسبس نية خبيثة بهذا التملك اذ أراد أن يجعل من التفتيش نواة لمستعمرة فرنسية توسع في صحراء الشرقية ، ويكون ذلك بمثابة

نقطة ارتكاز للسيطرة التامة على القناة • وفعلًا شرع الفرنسيون من رجال دي لسبس في غرس التفتيش وتعميره على نطاق واسع ، ولكي يشن دي لسبس حرب أعصاب ضد مصر ، استقدم الأمير عبد القادر الجزائري وهياً له محل إقامة في صميم هذا التفتيش ، واضعاً تحت تصرفه ما يقرب من ستمائة فدان ، ولما احتدم الصراع بينه وبين اسماعيل روجت معامل الدعاية أن عبد القادر هو الذي نيط به إستلام الأراضي تنفيذاً لحكم نابليون الثالث ، وذلك نيابة عن الشركة ، وقصد الدعاة أن يقولوا أن هذا أمير عربي تستطيع فرنسا أن تضعه على عرش مصر • ولكن عبد القادر المسكين الذي سبق له أن حارب فرنسا في الجزائر واستغله دي لسبس ليستطيع في ظله أن يسوس البدو العاملين في مشروع القناة ، تقول عبد القادر هذا كان كالحمل الوديع ، ولم يفتن لمناورات دي لسبس ومؤامراته • ولذلك لما ظهر استياء اسماعيل من وجود عبد القادر هذا سافر الرجل الى سوريا •

ولقد كان اسماعيل على حق اذ رأى في تملك شركة القناة للتفتيش وكرا يخفى ما رب خبيثة ، لا تؤمن عواقبها ، ولذلك سدا لهذه الثغرة أصر على أن يأخذ التفتيش وينتزع من يد شركة القناة ، وسوى هذه المسألة في البند السادس من اتفاق ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ وهذا نصه :

« تباع الشركة للحكومة المصرية تفتيش الوادي بالحالة التي هو عليها الآن ، وكذلك ما يتبعه من مبان وملحقات نظير ثمن قدره عشرة ملايين من الفرنكات » •

وقد بين البند السابع من ذلك الاتفاق أقسام التعويض ؛ ووقع الاتفاق بالنيابة عن الحكومة المصرية نوبار باشا ، وكذلك وقعة دي لسبس •

اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦^(١)

شكلت اللجنة المختلطة ، التي نيط بها تعيين الأراضي اللازمة للمشروع واشترك فيها مندوبون من قبل الانجليز ، وكذلك مندوب عينه فرديناند

(١) نشرنا النص الكامل لهذه الاتفاقية الهامة بالوثيقة رقم ١٥ بملاحق الكتاب التي سنصدرها على حدة •

دى لسبس ، وبعد أخذ ورد انتهت اللجنة بتحديد مساحة خمسين ألف هكتار أى حوالى مائة وعشرين ألف فدان ، قالت انها ضرورية للمشروع واعتبرت ذلك تحديدا للأراضى التى تناولها قرار التحكيم الصادر من نابليون الثالث • ورأى دى لسبس أنه فاز فى المعركة بهذه الصفقة ، علاوة على فوزه بالتعويضات وما الى ذلك •

ولما كان اتفاق ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ وثيقة يجب أن تكمل بما استجد بعد ذلك ، صقّى الموضوع جملة وتفصيلا فى وثيقة نهائية بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ وهى الوثيقة التى صادق عليها السلطان العثمانى فى ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ •

وقد وقع اسماعيل بنفسه فى عاصمة ملكه ، اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ • ونبادر فنأخذ عليها أنها بدأت بمقدمة أشارت الى فرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ووصفته بأنه عقد الامتياز الأول وأنه عقد مؤقت ، وأشارت الى عقد الامتياز الثانى وهو فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ والى لائحة ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦ الخاصة باستخدام الفلاحين المصريين فى حفر قناة السويس ، كما استرسلت المقدمة فعددت الخطوات التالية ، وان تكن قد خلت من ذكر حكم نابليون الثالث • ولم يكن ثمة ما يمنع من ذكر هذا على أن يردف بنصوص صريحة تلغى ما صدر عن المرحوم سعيد باشا وتعتبره كأن لم يكن • ولكن يظهر أن الحالة الواقعية ، وكون أعمال حفر القناة قد جرت فعلا ، وما كان يمكن تجاهل الواقع ، تلك الحالة هى التى اقتضت هذه الصيغة ، مع ملاحظة أن البنود التى وردت فى الاتفاقية الأخيرة قد ألغت الكثير من شروط سعيد باشا ، ومع ملاحظة أن هذه الاتفاقية الأخيرة هى التى صادق عليها الباب العالى • وقد صححت هذه الاتفاقية البطلان الذى كان قد لازم وجود شركة قناة السويس اذ جعلت هذه الشركة طرفا فى الاتفاق يتعاقد مع خديو مصر ، وناب عنها فى هذا التعاقد فرديناند دى لسبس •

وردت فى هذه المقدمة فقرة هامة قالت ما نصه « وطبقا لعقد الامتياز

المؤرخ في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ التمس من الباب العالي اعطاء تصديقه على امتياز مشروع القناة ، وقد أعرب الباب العالي بمذكرته المؤرخة في ٦ ابريل سنة ١٨٦٣ عن الشروط التي يخضع لها هذا التصديق . ورغبة في تلبية طلبات الباب العالي بهذا الصدد تم التفاهم بين الوالى والشركة على عقد هذه الاتفاقية»

وتجاهلت هذه الديباجة الخلاف الذى أثاره اسماعيل والصراع الذى نشب فى السنوات الماضية . ولكن النص المتقدم الذى لم يوثق عبثا ، يفيد بوجه قاطع أن هذه الاتفاقية الأخيرة ، انما أبرمت فى نطاق ما جاء فى مذكرة الباب العالي للدول وهى المذكرة المؤرخة فى ٦ ابريل سنة ١٨٦٣ ، والتي تقدمت الاشارة اليها ، وقد جاء فيها أن تركيا لا تمنع فى حفر القناة ، وهناك فرق بين القول أنها لا تعترض على العملية فى ذاتها ، وبين الموافقة على حفر القناة بمعرفة شركة ما ، وبغض النظر عن هذه المغالطة التى وردت فى مقدمة ديباجة اتفاق ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ ، جدير بنا أن ننبه الى أن مذكرة تركيا التى وجهتها للدول فى ٦ ابريل سنة ١٨٦٣ والتي جعلتها الاتفاقية الأخيرة ضمن أسانيدها الجوهريّة ، قد أوردت شروطا ثلاثة هى : —

١ — النص صراحة على حياد القناة .

٢ — تحريم السخرة تحريما باتا .

٣ — عدم المساس بملكية الحكومة المصرية لترعة المياه العذبة والأراضى المجاورة لها وكذلك تلك التى تجاور قناة الملاحة الكبرى .

وقال الباب العالي فى مذكرته أنه متى سلّم بتلك الشروط ، فانه سيدرس بمزيد من الاهتمام باقى شروط العقد

« prendre en sérieuse considération chacun des autres articles des projets » .

تفيد ديباجة الاتفاقية الأخيرة اذن أن الشركة كانت مسئّمة بحق الباب العالي فى المصادقة على الاتفاق الأول ، وكذلك بالأسس التى وضعها ، فما المعنى اذن للتعويضات التى فرضها نابليون الثالث ؟ أليس هذا تناقضا ظاهرا يجعل مركز شركة قناة السويس مجرّحا فى اتفاقية

٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ ، كما كان مجرّحا قبل هذه الاتفاقية وبعدها؟! (١) .
أما بنود اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ فتتلخص فيما يأتي : —

١ — قضى البند الأول على السخرة فألغى اللائحة الصادرة في ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦ والخاصة باستخدام أربعة أخماس العمال من المصريين وذلك في مقابل تعويض قدره ٣٨٠٠٠٠٠٠٠ ر. من الفرنكات (٢) .
وجاء بالفقرة الثالثة من البند الأول « ويكون للشركة منذ الآن أن تستحضر العمال اللازمين للمشروع في نطاق مبادئ القانون العام وبدون أى امتياز أو عائق » .

ومفهوم ذلك أن الشركة حصلت على مبلغ التعويض لكى تنزل على حكم القانون العام وتراعى أصوله التى تحرم السخرة ؛ وعجيب أن تقبض شركة مبلغا جسيما كى تقلع عن المطالبة بمنكر وأن يقضى بهذا التعويض امبراطور دولة تقول أنها مصدر الفقه والتشريع !! .

٢ — تنازلت الشركة عن امتيازاتها التى وردت فى البندين ٨ و ٧ من فرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ أى عن ترعة المياه العذبة والأراضى التى أرادت أن تضع يدها عليها وكذلك عن الامتيازات الواردة فى بنود ١٠ و ١١ و ١٢ من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ وهى الخاصة باستغلال جميع الأراضى الغير مملوكة للأفراد ، ونزع ملكية أراضى الأفراد لمصلحة الشركة ، فقضى هذا البند على لون من النهب لا مثيل له فى مضار التعاقد فى

(١) تلك ملاحظات عابرة أبديناها بمناسبة الإشارة الى ديباجة الاتفاق الجديد ، وسنعالج هذه المسألة وباقى شروط هذه الاتفاقية من الناحية القانونية علاجا مفصلا فى الجزء الرابع من هذا الكتاب ، وهو الذى نتناول فيه بالدراسة والتحليل وضع شركة قناة السويس القانونى وموقف حكومة مصر من هذه الشركة . وانما نبدى هنا هذه الملاحظات السريعة عند عرض النصوص لمجرد تنبيه القارئ وإزالة اللبس كلما كان هناك مقتضى لذلك .

(٢) هى نفس القيمة التى وردت فى حكم نابليون الثالث . وان يكن بند الاتفاق الجديد قد أغفل الإشارة الى هذا الحكم . ومن مقتضى تفاوله ألا يرجع اليه البتة فى تفسير شروط الاتفاق الجديد .

أى بلد • وكانت تلك الأراضى غير محددة ، فجاءت الفقرة الثانية من البند الثانى وذكرت ما نصه « وقد تم الاتفاق على تحديد مساحة الأراضى القابلة للرى ، والممنوحة للشركة بموجب العقدين المذكورين الصادرين فى سنة ١٨٥٤ و سنة ١٨٥٦ والتي أعيدت للحكومة بما مقداره ٦٣٠٠٠ هكتار (أى ما يزيد على مساحة قدرها ١٢٠ ألف فدان) يخصم منها ٣٠٠٠ هكتار الداخلة ضمن مساحة الأماكن المخصصة لضرورات استغلال القناة البحرية •

وفرض البند الثالث التعويض عن ذلك بمبلغ ٣٠ مليون من الفرنكات فكأن اسماعيل قد اشترى لمصر الأراضى الطائلة التى نهبتها أو حاولت أن تنهبها شركة قناة السويس ودفع عن ذلك مبلغا كان من ضمن المبالغ التى أثقلت كاهل خزائنه ؛ ولكن حسنا فعل لأن ما استرده اسماعيل لا يعوض بمال •

وجاء البند الرابع من هذه الاتفاقية التى لم تترك للشركة الا مساحة ثلاثة آلاف هكتار فحرم على الشركة أن تستعمل الأرض فى غرض آخر غير مقتضيات الملاحة وإدارة الملاحة ومنع تهاليل الرمال فى القناة • وحرم على الشركة المضاربة والاستغلال العقارى اذ قال (يجب ألا يعطى للشركة شئ يزيد على ما يكفى لتحقيق الأغراض المبينة أعلاه فليس من حقها أن تطمع فى الحصول على أية مساحة أخرى من الأراضى بقصد المضاربة بأثمانها فيما بعد ، سواء أكان غرضها هو تخصيصها للزراعة أو لإقامة المباني عليها أو لبيعها للأهالى عندما يتكاثر عددهم فى هذه المناطق) •

وحددت الاتفاقية القدر من الأرض الذى ترك للشركة بخريطة واضحة وقعها الطرفان (١) •

٣ — قضى البند الخامس بأن ترد الشركة للحكومة المصرية الجزء

(١) وإذا كانت الشركة فى ظل الاحتلال البريطانى قد حصلت على اتفاقات من الحكومة المصرية معدلة لهذا النص كاتفاق ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٤ و ٣ ابريل سنة ١٩٠٧ وأول فبراير سنة ١٩٠٢ وأول مايو سنة ١٩٢٠ و ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فلنا ضد هذه الاتفاقات وما شاكلها طعون قانونية سنبدىها فى الجزء الرابع من هذا الكتاب •

الثانى من ترعة المياه العذبة الواقع بين الوادى والاسماعيلية والسويس، كما ردت من قبل بموجب اتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ الجزء الأول من هذه التركة الممتد من القاهرة الى تفتيش الوادى وألزم الشركة باتمام ما كان متبقيا من الأعمال حتى تصبح التركة بين الاسماعيلية والسويس بالأبعاد المتفق عليها وصالحة لقبول المياه فيها ، ومع تسلم الحكومة عدا التركة العذبة الأعمال الهندسية المنشأة عليها والأراضى التابعة لها ، وجعل الحكومة المصرية مسئولة وحدها عن صيانة التركة ، وذلك لكف يد الشركة عن المساس بمرفق عام ، وبدلا من أن الشركة كان لها فى فرمان سنة ١٨٥٦ أن تبيع الماء للفلاحين المصريين تقرر أن تنال الشركة من المياه سبعين ألف متر مكعب فى اليوم بقصد استعمال الأهالى المقيمين على طول القناة البحرية ورى الحدائق وتشغيل الآلات المخصصة لصيانة القناة ولتموين السفن التى تمر بالقناة (١) .

وأجاز البند السادس للشركة ، على سبيل الارتفاق المرور فى الأراضى التى ستمر فيها المياه بقصد وضع الأنابيب اللازمة لأخذ السبعين ألف متر مكعب من المياه .

وأما البند السابع فقد جعل القناة بعد استلامها حقا كاملا للحكومة المصرية ، ولا تشاركها الشركة فيه بأية حال . وقد جاء فيه ما نصه « وبعد انقضاء سنة ١٨٦٩ تعود الشركة الى الخضوع للقانون العام فيما يختص باستعمال التركة العذبة ولن يكون لها من حقوق على هذه التركة ألا بقدر ما للرعايا المصريين من حق التمتع على ألا تخضع مراكبها وسفنها لأى رسم من رسوم الملاحة » .

« ولن يكون للشركة حق بيع مأخذ للمياه أو تحصيل رسوم على الملاحة أو ارشاد السفن أو جرّها أو سحبها أو وقوفها كما كان ممنوحا

(١) وردت أوجه استعمال المياه على سبيل الحصر ، ولم يعدل هذا الشرط فى أى وقت فيضاف اليه استعمال الانجليز المحتلين لمنطقة القناة ولذلك ليس من حق الشركة مدهم بالمياه .

لها على ترعة المياه العذبة بموجب البندين ١٧ و ١٨ من عقد امتياز ٥ يناير سنة ١٨٥٦ » •

وجاء في هذا البند كذلك نص خاص بتنازل الشركة للحكومة المصرية عن السفن وهو مكمل لما جاء في اتفاق ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ •

٤ — وجاء في البند الثامن «تدفع الحكومة المصرية للشركة التعويض الاجمالي وقدره ٨٤٠٠٠٠٠ رفرنكا مضافا اليه باقى ثمن أسهم الحكومة فى حالة ما اذا طلبت الشركة دفعات من الاكتاب فى بحر هذه السنة ، وكذا مبلغ العشرة ملايين فرنك ثمن بيع تفتيش الوادى وذلك طبقا للكشف المحرر بهذا الخصوص والموقع عليه والمرفق بهذه الاتفاقية .

٥ — وفرض اسماعيل رحمه الله ، سيادة الدولة المصرية على القناة البحرية وملحقاتها بنص البند التاسع من الاتفاق وهو :

« تظل القناة البحرية وجميع ملحقاتها خاضعة لرقابة البوليس المصرى التى تباشر فيها بكامل الحرية ، على نحو ما تجرى هذه الرقابة فى سائر انحاء البلاد بحيث يضمن النظام والأمن العام ونفاذ قوانين الدولة ولوائحها . ويكون للحكومة المصرية حق المرور عبر القناة البحرية فى النقاط التى تراها ضرورية وذلك من أجل مواصلاتها الخاصة ومن أجل حرية التجارة ومرور الجمهور ، وذلك دون أن يكون للشركة حق تحصيل شئ من رسوم المرور او الاتاوات الأخرى لأى سبب من الأسباب (١) » •

٦ — والبنود العاشر والحادى عشر والثانى عشر كلها تعزز سيادة الدولة على القناة وملحقاتها وهى تكرر لما جاء فى اتفاق ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ •

٧ — وذكر البند الثالث عشر أن « من المتفق عليه أن انشاء نظم الجمارك لن يكون من شأنه المساس فى شئ بالاعفاءات الجمركية التى

(١) يراجع البند العاشر من اتفاق أول فبراير سنة ١٩٠٢ واتفاق ١٥ يناير سنة ١٩٢٤ واتفاق ١٤ مايو سنة ١٩٢٥ واتفاقيتى ٢٨ ابريل سنة ١٨٩٥ و ٣ ابريل سنة ١٩٠٧ وكلها اتفاقات كانت من وضع الاحتلال البريطانى •

يجب أن يتمتع بها مرور البضائع الترانسيت بالسفن من مختلف الجنسيات بدون تفريق أو تمييز أو محاباة فيما يختص بالأشخاص أو الجنسيات *
ومسألة الجمارك والاعفاءات أمر يتعلق بسيادة الدولة ونظمها المالية ولا شأن به لشركة القناة ؛ ولذلك لا يجوز أن يقحم أمر كهذا في عقد ادارى كعقد شركة قناة السويس ؛ وسندل في الجزء الرابع من الكتاب على بطلان هذا البند *

٨ — وأعطى البند الرابع عشر للحكومة « من أجل ضمان تنفيذ الاتفاقات المتبادلة بينها وبين الشركة بأمانة » — الحق في أن تعين على تفقتها قومسيرا لدى الشركة وفي محل العمل *

شركة قناة السويس المصرية وخاضعة لقوانين الدولة المصرية

(٩) هذا هو نص البند السادس عشر « بما أن الشركة العالمية (١) لقناة السويس البحرية هي شركة مصرية فهي خاضعة لقوانين البلاد وعاداتها *
الا أنه فيما يتعلق بانشائها كشركة وبالعلاقات بين الشركاء فهي طبقا لاتفاق خاص تخضع للقوانين التي تنظم الشركات المساهمة في فرنسا *
ومن المتفق عليه أن جميع المنازعات التي تنشأ عن ذلك يفصل فيها في فرنسا بمعرفة محكمين ويكون الاستئناف عن طريق التحكيم أيضا أمام محكمة استئناف الامبراطورية بباريس » *

« اما المنازعات التي تنشأ في مصر بين الشركة والأفراد من أية جنسية كانوا فتختص بالفصل فيها المحاكم المصرية تبعا للأوضاع التي تقرها قوانين البلاد وعاداتها وكذا المعاهدات » *

« وتختص المحاكم المصرية بالفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الحكومة المصرية والشركة ، ويقضى فيها طبقا لقوانين البلاد المصرية » *
« والعمال والأشخاص الآخرون التابعون لادارة الشركة يحاكمون

(١) كلمة عالمية ليست أكثر من علامة تجارية كما يقال شركة الوادى وشركة الشرق وهكذا ولا تفيد أى معنى آخر ولا تضيف على الشركة صفة تحاول أن تدعيها لنفسها *

أمام المحاكم المصرية وطبقا للقوانين المصرية وللمعاهدات وذلك عن جميع المخالفات والمنازعات التي يكون أطرافها أو أحدهم وطنيا أما اذا كان جميع المتنازعين من الأجانب فيقضى فيها طبقا لقواعدهم المرعية » .

« وجميع الاعلانات والأوراق القضائية التي توجه للشركة من أحد ذوى الشأن في مصر تكون قانونية متى أرسلت الى مقر ادارة الشركة بالأسكندرية » .

ويتضح من النص المتقدم أنه ذكر صراحة أن الشركة مصرية وبين على التفصيل بما لا يدع محلا للشك خضوعها للمحاكم المصرية ، وهى المحاكم الوطنية الآن ، وكذلك للقوانين المصرية والعادات المرعية في مصر . وهذا تطبيق سليم للمبدأ القانونى العام ؛ وأما الاستثناء الذى ورد بالفقرة الثانية خاصا بشكل الشركة ونظام تأسيسها وجعل ذلك يفسر على هدى التشريع الفرنسى وجعل المنازعات التى تنشأ بين الشركاء أى حملة الأسهم يفصل فيها بطريق التحكيم فى فرنسا وتستأنف أحكام المحكمين أمام محكمة استئناف باريس ؛ نقول ان هذا الاستثناء مخالف للنظام العام ، ولذلك لا يجوز العمل اطلاقا بما جاء فى الفقرة الثانية وذلك لأن الشركة تستمد وجودها وحياتها من سلطان المشرع المصرى وليس للتشريع الفرنسى ولا لأحكام المحكمين فى فرنسا وأحكام محاكم فرنسا بمختلف درجاتها حجية تجعلها تسرى فى مصر . هذا علاوة على أن ذلك الاستثناء السخيف يؤدى الى تضارب بين المبدأ العام والاستثناء الذى ورد عليه وتنشأ صعوبات فى مجال التطبيق ؛ فاذا نشأ نزاع بين الحكومة المصرية وبين الشركة وأريد تفسير لائحة تأسيس الشركة فهل يوقف التقاضى أمام المحاكم المصرية حتى يفصل فى النزاع الفرعى فى باريس ، وكيف يمكن هذا وأحكام باريس ليست لها قيمة قانونية هنا ؛ واذا نشأ نزاع بين مساهمين وكان مرتبطا كل الارتباط بنزاع مطروح أمام المحاكم المصرية فهل تنتظر هذه المحاكم حتى يأتىها قضاء دولة أخرى؟! لقد وضع هذا الاستثناء فى وقت لم يكن فى مصر قانون تجارى ونظم شركات ؛ ومن أجل ذلك أدخل علينا نص الفقرة الثانية من هذا

البند ، ولكنها ظلت منذ وضعها يلاحقها البطلان • وقد دفنت الامتيازات الأجنبية وصار الحال غير الحال فالعمل بالاستثناء المشار اليه أمر يدخل في عداد المحال •

اتهاء الامتياز وانقضاء أجل شركة القناة

١٠ — جاء في البند الخامس عشر أن « من المتفق عليه أنه عند انتهاء مدة التسعة وتسعين عاما التي حددت لامتياز قناة السويس ، وإذا لم يحصل اتفاق جديد بهذا الشأن بين الحكومة المصرية والشركة ، فإن الامتياز ينتهى من تلقاء نفسه » •

١١ — والبند الأخير أى السابع عشر لم يكن موفقا في الصياغة اذ قال « تظل نافذة جميع العقود السابقة والامتيازات والاتفاقيات واللوائح التأسيسية ، في نصوصها التي لا تتعارض مع الاتفاقية الحالية » •

ولكن ليس معنى ذلك أن تظل قائمة النصوص التي تنافى الأسس الذى قام عليها الاتفاق الجديد وأهمها جنسية الشركة وخضوعها للتشريع المصرى والقضاء المصرى ، وسيادة مصر التامة على القناة ، كملك خالص لها ، وانه لما يتعارض مع هذه الأسس أن تقوم الشركة بوضع لوائح لأن ذلك مشاركة لمصر في سيادتها على الاقليم أو تحدد الشركة تعريفه المرور مثلا ، وهى رسم يدخل في عداد الرسوم الجمركية التى تفرضها الدولة وأمر متصل وثيق الصلة بأعمال السيادة ولذلك تسقط جميع النصوص التى من هذا القبيل •

وعلى كل يكفى أن نلقى نظرة على هذا الاتفاق وعلى ما سبقه من تصرفات في عهد المغفور له سعيد ، لنرى الى أى حد نجح اسماعيل ، رغم أنه كان يجاهد بمفرده ، وأنه عرف كيف يقهر عدوه وعدو وطنه ويجرد الشركة من أية هيمنة على جزء من هذه الديار ، ويجعلها مجرد شركة تجارية تخضع لسلطان الدولة المصرية ، وإذا كان قد استدان وضحى الأموال الطائلة لاشباع جشع الرأسمالية الطاغية ، فانه في مقابل ذلك قد أنقذ البلاد من خراب محقق ، وخرج من المعركة ظافرا منصورا •

فرمان السلطان

الصادر في ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على العقد المبرم في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ بين والى مصر ومسيو فرديناند دى لسبس

« الى وزيرى العظم اسمايل باشا ، والى مصر ، صاحب درجة الصدارة والمتحلى بنيشانى العثمانية والمجيدى الماسيين من الدرجة الأولى .

بما أن تنفيذ العمل العظم الذى من شأنه أن يمنح التجارة والملاحة تسهيلات جديدة عن طريق شق قناة بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، هو من أهم الامور المرغوب فيها فى هذا العصر ، عصر العلم والتقدم فقد جرت منذ مدة عدة محادثات مع الشركة التى تطلب تنفيذ هذا العمل و انتهت الى ما يتفق فى الحال والاستقبال مع حقوق الباب العالى المقدسة ومع حقوق الحكومة المصرية .

وقد تحرر العقد الواردة صيغة بنوده مترجمة فيما يلى وتوقع على تصديقنا الشاهانى . وبعد قراءته منحناه موافقتنا .

(يلى ذلك النصوص الكاملة للعقد الموقع عليه فى القاهرة بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦) .

وبهذا الغرض صدر فرماننا العالى من ديواننا الشاهانى باتنا بمنح تصريحنا العالى لتنفيذ القناة بواسطة هذه الشركة وطبقا للشروط المنصوص عنها فى هذا العقد وأيضا لتنظيم جميع ما يتبع ذلك طبقا لهذا العقد وللعقود والاتفاقيات المدونة والموضحة فيه والتى هى جزء متمم له .
صدر فى ٢ ذى الحجة سنة ١٢٨٢ (١٩ مارس سنة ١٨٦٦) «

من كل ما تقدم ، تبدو للعيان ، مؤامرة الغرب ضد الشرق ، وهى التى أسفرت عن مأساة قناة السويس ، وانها لمؤامرة قديمة جدا وقد تداولتها أيدي الساسة والملوك ورجال المال والهندسة ، وقادة الفكر الأوروبى وحملة الأقلام .

وامتاز القرن التاسع عشر في نصفه الأول بتنافس مريز بين الانجلز والفرنسيين ؛ وما حروب نابليون الا صفحة من صفحات هذا الصراع . وقد استمرت الذكريات الدامية تشعل أفئدة الساسة في لندن وفي باريس ؛ وامتازت هذه المرحلة أيضا بوثبة منعقدة المثال في تاريخ مصر ، اذ سعى بها الى المجد محمد على الكبير وقاد ولده ابراهيم جيوش مصر ، وكلل جبينه بالغار فاهتزت أوروبا بأسرها وأضحى المشروع الاستعماري العتيق أضغاث أحلام ؛ الا أنهم لمسوا في محمد على روح التجديد والاصلاح ، وعرفوا ولعه بالتعمير والبناء ، فبعثوا بمفكرهم ورجال العمارة منهم الى العاهل العظيم ليغروه بمشروع القناة كدعامة من دعائم الاستقلال ؛ ولكن محمد على ، وقد ملأ الله قلبه وعقله ، بقبس من نوره ، كشف الغطاء وعرف السر فأبدى استعدادة لتنفيذ عملية القناة بما له وبرجاله بشرط أن تضمن جماعة الدول أمن مصر وسلامتها . وقال لهم قوله الخالد على الزمن « أنا لا أريد أن أفتح على مصر بسفورا آخر » .

ولم يكن مشروع القناة شرا في مجموعة ، بل كان في ذاته أداة خير وبركة لمصر وللتجارة العالمية ، وللناس أجمعين ، ولذلك تلقاه محمد سعيد بنفس آمنة مطمئنة وأراد عن طريقه أن يعلى مقامه ويستعين بالمنتفعين بالقناة في الاعتراف بفضل مصر ، وبالتالي تمكينها من السيادة والاستقلال ، إلا أن دي لسبس كان يخفى في جيوبه وبين سطور المواد التي صاغها وأدخلها على الوالى خطط الاستعمار ، ولذلك رفع القناع عن وجهه بعد فرمان الثانى .

ووقف الطامعون كلهم من ورائه كالبناء المرصوص ، واستنادا على القوة والامتيازات دق المعول في أرض مصر في سنة ١٨٥٩ قبل استيفاء الاجراءات ، وتحقق الشرط الذى علق عليه فرمان . وحاول محمد سعيد أن يمنعه فتكر دي لسبس للمصداقة ، وخان الأمير الذى أحسن اليه خيانة يشيب من هولها الولدان ، ورأى سعيد بعينه تلك المؤامرة القديمة فمات قبل الأوان .

وآل الأمر الى اسماعيل فواجه الواقع المرير ، ولكنه وهو في شرح الصبا تذرع بالحكمة واستعان بعقله الجبار ، ومضى يكافح وينافح حتى جرد المشروع من أغراضه الاستعمارية وماآربه الخفية على النحو الذى فصلناه ، فى بيان مسهب مدعم بالوثائق والأسانيد • ولما وصل اسماعيل الى ما وصل اليه ، وقضى على الدولة التى أرادوا خلقها فى جسم الدولة المصرية ، وأبرم اتفاقية فبراير سنة ١٨٦٦ أصبح المشروع عملا جليل الشأن ، يستحيل منع تنفيذه ، واسماعيل بناء بطبعه ومعمربفطرتة ، فكان طبيعيا أن يحتضن المشروع ويكفل له النجاح مهما تطلب من تضحية وجهد ، ما دام قد جعل الشركة مصرية وخاضعة لسلطانه ، وصمم على أن يجعل القناة لمصر ، لا أن يترك مصر للقناة ، كما كانوا من قبله ، يشتهون •

وعندئذ وبعد جهاد اسماعيل ضاع الجوهر الذى كانت ترجوه السياسة الأوروبية ، فانها لم تناصر دى لسبس من أجل عملية تجارية ، أو لأداء خدمة انسانية ، بل من أجل استعمار بعيد المدى ، وقد انتزع جذوره اسماعيل ، وصح له ما أراد •

وعلى هذا الأساس انتظمت أعمال الحفر منذ سنة ١٨٦٦ وافتتحت القناة فى الموعد الذى حدد للافتتاح • وكان اسماعيل وحده هو صاحب الفضل على هذه العملية الكبرى • ولو أنصفوه لشادوا بذكره واعترفوا له بالاستقلال الذى كان يرجوه لوطنه ، ويسعى اليه بكل الوسائل ، وينفق من أجله عن سعة وطيب خاطر •

ولكن المتآمرين قد بيتوا لاسماعيل ، ومكروا له ، وأحنوا ظهورهم حيناً ، حتى اذا تم لهم ما أرادوا ، خرجوا من ججورهم كالثعابين ، ودرسوا وتفننوا فى الكيد والتدبير ليظفروا بعاهل كان قد فوت عليهم أغراضهم ، ولينكلوا به ، ولكى يعيدوا الكرة ، وينفذوا الخطة المرسومة أقصوه عن عرشه فى سنة ١٨٧٩ ، ليحتلوا مصر فى سنة ١٨٨٢ • وقد عاش فرديناند دى لسبس حتى فتح القناة غدرا لجيوش الاحتلال ،

وكذلك عاش نوبار وتقلد منصب الوزير الأول في ظل الاحتلال ، وحكم
لحساب الاحتلال ، كما أجلى الجيش المصرى عن السودان • وتم
للمستعمرين ما أرادوا •

ولكى ينفذوا هذه الحلقة من مؤامرتهم تخلصوا من اسماعيل ، لأنه
ناضل الاستعمار ، وكان قوة لا تقهر ، وعزيمة لا تقل • ولكن اسماعيل
بما حصل عليه فيما أبرم من اتفاقات ، جعل وضع المستعمر غير سليم ،
أو مشروع في نظر القانون الدولى ، بل بقى وضعاً حائراً مضطرباً ،
ومسخاً مشوهاً ليست له سيقان يقف عليها •

ولذلك نقول انصافاً للحقيقة وللتاريخ أن اسماعيل فى تلك المعركة
التي نشبت بينه وبين الاستعمار ، وأدار رحاها ببراعة لم يدائيه فيها
ملك أو امبراطور ، أنقذ مصر من مكيدة استغرق تديرها بضعة قرون ،
ونجّاه بمعجزة ، ثم تركها حية لا تموت أبداً ؛ والمال يفنى ، والعمل
الصالح يطويه الظلام دهراً ، ثم تنقشع السحب ، وينال المحسن جزاء
ما قدمت يداه •

الفصل الحادى عشر

تنفيذ المشروع فى عصر اسماعيل

تسوية الخلاف مع الباب العالى — أعمال الحفر والانشاء تأخذ مجراها — التجاء الشركة لعقد قرض — بؤادر النجاح — اتفاقية ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ — افتتاح قناة السويس ومظاهر الأبهة وجلال الملك — لمن الفضل ؟ — ان الرواية لم تتم فصولا .

ادعى نفر من كتاب الغرب أن اسماعيل ، كيّف موقفه من مشروع قناة السويس ، طبقا لمشيئة الباب العالى ، وأشاع دى لسبس أن والى مصر قد تنازل عن سلطانه ، اذ سمح للسلطان أن يتدخل فى المسألة ، وترك باب هذا الدخل مفتوحا على مصراعيه . وقد فندنا هذا الادعاء فى الفصل السابق ، وبيّنا أن اسماعيل كان يبحث عن أية قوة يستند عليها لكى ينقذ الموقف ، ويحطم أغلال فرمان سنة ١٨٥٦ . وليس أقوى فى التدليل على أن اسماعيل كان صاحب الرأى والكلمة ، من شهادة سفير فرنسا فى القسطنطينية المسيو « مونتيه » اذ قال لوزير الخارجية الفرنسية بالحرف الواحد « ان الحكومة التركية على أتم استعداد لأن تتصرف وفق مشيئة والى مصر ، واسماعيل هو سيد الموقف فى القسطنطينية ، فاذا حاول أن يقنع وكلاءنا بغير هذا ، فلا تصدقوه » (١) وكانت تركيا مستعدة للتسليم بالأمر الواقع لولا سعى اسماعيل من ناحية ، وموقف الانجليز من ناحية أخرى .

(١) رسالة مونتيه الى « دروان دى لويس » فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٦٤ — محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية .

أما الانجليز فكان مسلكهم في نهاية سنة ١٨٦٥ ، ومفاوضتهم لحكومة فرنسا مفاجأة ، لا يقدر عليها الا قوم فطروا على الذبذبة والالتواء ، والتصيد في الماء العكر . ولسنا ندري كيف رجعوا عن تفكيرهم بعد أن ملأ ساستهم وزعمائهم الدنيا دويا بمعارضتهم لمشروع القناة ، واذا قلنا ان رجال السياسة يذهبون ويأتى غيرهم فينظرون للمسائل الكبيرة بمنظار آخر ، فماذا نقول في موقف الملكة فكتوريا وقد كانت على عرش بريطانيا وقت معارضة المشروع وبعد تأييدهم له ؛ بل ولهذه الملكة موقف لا ينسى ؛ فلقد زار نابليون الثالث بريطانيا غير مرة وفي اخدي زيارته قالت له الملكة « ان حرب القرم قد ربطت بيننا بصلات لا تنفصم عراها ، ولكنكم ستقوضون هذا كله بمشروع قناة السويس ؛ ويرى وزرائى أن هذا المشروع عمل عبدائى لبريطانيا » . فأجاب الامبراطور « انه لمشروع خاص ، لا شأن لى به ولا حول لى ولا قوة » فردت الملكة فكتوريا للامبراطور زيارته ونزلت ضيفا عنده في قصر التويلرى فعاودت الكلام في موضوع القناة قائلة « ان وزرائى مصرون على موقفهم . وبوسع جلالتك أن تتدخلوا ولديكم من الوسائل : الصحافة ، والسلطة التى تتمتعون بها ، وسفراؤكم ، ونفوذنا الذى تستطيعون الاعتماد عليه في القسطنطينية . وكل ذلك يكفل القضاء المبرم على هذا المشروع » (١) .

ويعترف الثقة من أنصار شركة قناة السويس ، وفي مقدمتهم « جورج ادجار بونيه » ، في كتابه الأخير عن فرديناند دى لسبس ، أن نابليون الثالث ، حينما قضى في النزاع بين حكومة مصر وبين الشركة ، كان متأثرا بهذه الاعتبارات ، اذ صارت المسألة عنده هى مسألة فرنسا ، بل مسألة حياة أو موت بالنسبة لفرنسا ، وكانت شركة قناة السويس في نظره هى شرف فرنسا الذى وضع في الميزان ، ويقولون هذا مفاخرين

(١) بيان لفرديناند دى لسبس ألقاه في مجلس شركة قناة السويس في ١٩ مايو سنة ١٨٧٤ .

ومدللين على وطنية امبراطورهم ، وفاتهم أنهم بهذه الاعترافات يطعنون في شرف الامبراطور كقاض . ولعله كان وطنيا ممتازا كامبراطور وكرجل سياسة ، ولكنه ، وقد قبل أن يحتكم اليه ، بل وسعى لأن يقضى بين خصمين ، كان عليه أن يلبس رداء القاضى ، ولكنه لم يفعل ، وانحاز للطرف الفرنسى ، جاعلا مسأله ، مسألة فرنسا باعتراف أولئك الثقة من الفرنسيين ، فكان بذلك قاضيا غير شريف ، وحكما غير نزيه ، ولا تضيفى عليه صفات الشرف والنزاهة بواعث الوطنية والتعصب ، والحكم الذى أصدره اذن حكم باطل ، وما كان ينبغى أن ينفذ بأية حال ، ولكنهم نفذوه ونهبوا المال نهباً كان سببا مباشرا في خسائر مصر المالية ، التى أدت لأزمات سياسية ، لم تنته حتى اليوم .

وقد ذكرنا في أكثر من موضع في الفصول السابقة أن هذا المشروع كان منذ غابر الزمن استعماريا ، وتبناه الاستعمار في مختلف مراحله ، وفي وقت تنفيذه ، ولسنا نكتب مجرد استنتاج من سياق الحوادث بل نستمد الحكم من نصوص الوثائق والمخلفات ، فالرئيس الثانى لشركة قناة السويس ، بل الساعد الأيمن لفرديناند دى لسبس ، « روينير » الهولندى ، كتب الى مدام « دى لامال » حماة دى لسبس في ٤ ديسمبر سنة ١٨٥٧ قائلا لها ان هزيمة دى لسبس معناها هزيمة فرنسا وضياع نفوذها الامبراطورى من الشرق بأسره .

تظاهرت بريطانيا بالتخاذل لأنها بيتت نية كشفت عنها الأيام بعد عشرين سنة ، وتفاهمت مع فرنسا في سنة ١٨٦٥ ، وفي أثناء هذه المفاوضات السرية تنفس دى لسبس الصعداء ، وكتب لامبراطوره في شهر يونيه سنة ١٨٦٥ قائلا له : انه أصدر حكمه المشهور في ٦ يولييه سنة ١٨٦٤ وأن مجلس ادارة الشركة التمس من جلالته في ٤ فبراير سنة ١٨٦٥ أن يتدخل لتنفيذ حكمه ، والحاقا لذلك يطلب من الامبراطور أن يصدر أمره الى سفيره بالقسطنطينية ليحمل الباب العالى على النزول عند مشيئة فرنسا وترك أعمال التنفيذ تأخذ مجراها . وقال دى لسبس في شكواه : ان مماثلة الباب العالى تضرب بمصالح الشركة .

واستجابة لهذا الطلب ، وبعد أن اتضح أن انجلترا لم تعد حجر عثرة ، بعث الامبراطور بانذار الى الباب العالي ، ولكن الانذار لم يأت بالنتيجة المرجوة على الفور ^(١) . والراجح أن السبب في ذلك هو أن الأمر قد خرج من يد الباب العالي ، وصارت الكلمة ، كما كانت منذ سنة ١٨٦٣ لاسماعيل ، الذي حصل على ما يريد ، وفرض مشيئته في نهاية المطاف . وبمناسبة الكلام عن تدخل نابليون الثالث لدى الباب العالي ، ننقل عن دي لسبس رواية خطها يراعه ، وسمعا منه « شارل رو » ، فقال أن الامبراطور وصل الى مارسيليا في ٣٠ أبريل سنة ١٨٦٥ ، في طريقه الى الجزائر ، وكان « فؤاد » باشا الصدر الأعظم ، يستشفى في جنوب فرنسا ، فلما حل ركب الامبراطور في مارسيليا ، هب الصدر الى مقابله ، الا أن الامبراطور أعرض عنه ، وأبى أن يرد عليه التحية ، فتساءل فؤاد باشا عن سبب هذا الجفاء ، وأجابه نابليون الثالث بكلمة واحدة : « فرمان » والمعنى في بطن الشاعر . وقد أخطأ المرحوم الياس الأيوبي ، إذ ذكر أنه لم يمض أسبوع واحد على هذا الحادث حتى صدر فرمان ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ ^(٢) ، في حين أن تاريخ زيارة نابليون لمارسيليا ووقوع هذا الحادث في رواية « شارل رو » نقلا عن دي لسبس كانا في ٣٠ أبريل سنة ١٨٦٥ ، كما ذكرنا ^(٣) فالحادث لا علاقة له بفرمان السلطان ، وانما كان هذا فرمان مصادقة شكلية على ما ظفر به اسماعيل في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ ، وأما السلطان فلم يكن له حول ولا قوة .

قبل أن تتغير سياسة انجلترا ، وموقفها من دي لسبس وشركته ، بل ومن امبراطور فرنسا وحكومته ، بدأت انجلترا ، التي كانت ترقب عن كثب سير العمل في القناة ، تستعد استعدادها الحربى ، وتتهيا لليوم

(١) شارل رو : برزخ وخليج السويس : الجزء الاول صفحة ٣٨٠
(٢) الياس الأيوبي — تاريخ مصر في عهد الخديو اسماعيل باشا — المجلد الاول صفحة ٣٦٧ .
(٣) شارل رو : المرجع السابق صفحة ٣٨١ .

الموعد ، فشرعت الأميرالية البريطانية في توسيع ميناء مالطة وزيادة عدد أرصفته ابتداء من سنة ١٨٦٣ ، وكذلك عززت استحكامات ذلك الميناء وأخذت تعدده للدور البحرى العسكرى الذى تقوم به ، بعد أن تشق قناة السويس • وتربصت شركة « البنسولار أورينتال » الاستعمارية البريطانية لتسيير سفنها فى الطريق الجديد ، وبدأت الحكومة البريطانية تضع ميزانيتها على أساس شق قناة السويس ؛ وكما جرت أعمال انشائية فى مالطة ، قاموا بأعمال مماثلة فى عدن وبمباى (١) •

وأما شركة القناة نفسها فكانت قد بدأت أعمالها بتسخير الأيدى العاملة المصرية بمعدل عشرين ألف عامل فى كل شهر ، ولم تفلح محاولات المغفور له سعيد باشا فى آخر أيامه ، فمات والسخرة مستمرة ، فحرمها اسماعيل كما أسلفنا • وكانت الشركة فى بادىء الأمر قد قررت أن تسند الأعمال لمقاول من الباطن انجليزى يسمى « هاردون » Hardon على أساس منحه التكاليف التى حددتها اللجنة الدولية ، مضافا إليها ستين فى المائة ، ربحا له ، بشرط أن يقوم هذا البيت بوضع التصميمات واستحضار الآلات والمهمات • وبعد أن تعاقد معه دى لسبس ألغى عقد المقاوله ودفع له تعويضا قدره ٧٢٠٠٠ من الجنيهات الانجليزية • وآثر دى لسبس أن يدفع هذا التعويض الباهظ وتعاقد مع أربعة من المقاولين الفرنسيين • وحتى الوقت الذى أصدر نابليون الثالث فيه الحكم لم تكن الشركة قد نهذت الا قدرا يسيرا من الأعمال وأوشك معينها أن ينضب فأسعفها الامبراطور بحكمه الذى على أساسه وضعت فى ميزانيتها مبلغا نزل عليها كما ينزل الغيث من السماء • وقد قال دى لسبس فى خطابه الذى ألقاه باجتماع الجمعية العمومية للمساهمين فى أول أغسطس سنة ١٨٦٦ « لقد تقدمنا اليكم دائما ، والطمأنينة فى قلوبنا ، ولكننا لم نشعر قطّ بقدر من الطمأنينة كذلك الذى يملأ نفوسنا اليوم • ولا يخفى

(١) سيرآرنولدولسون : قناة السويس ، ماضيها وحاضرها ومستقبلها،

عليكم شيء من وسائل تنفيذ أعمالنا ؛ التي لم يعد نجاحها مجرد احتمال ،
وانما هو حقيقة واقعة لا يتطرق اليها الشك ؛ وقد صدر فرمان جلالة
السلطان ، الذي يضمن لكم تفيذ حكم الامبراطور نابليون • ولا يداخلنا
الشك في أننا سنسترد مواردنا المالية اذ نحمل اليكم اتفاقا يسمح لكم
بأن تقبضوا في مدى ثلاثة سنوات ، وهى المدة المقررة لأعمالنا ، مبلغ
أربعة وثمانين مليوناً من الفرنكات ، وهى الغرامات التى كان مقرراً أن
تسدد فى أربعة عشر عاماً » •

هذا المبلغ الذى قضى به على مصر كان المورد الوحيد الذى كفل
لهم النجاح ، ولسنا نبالغ أبدا اذا قلنا ان مصر وحدها ، هى التى دفعت
تكاليف انشاء القناة ، ولم يدفعوا الا النذر اليسير ، ومصر هى التى
أنقذت ميزانيتهم كلما بعثروا ما فى خزانتهم فى أغراض تظهر من سياق
ما أسلفنا ، ومع ذلك ينسون مصر ويذكرون أنفسهم بالفضل ، ولا يتركون
لمصر من ايراد القناة الا النذر اليسير الذى يمنون به عليها ! !

ولا يقف فضل مصر عند بذل الأموال الطائلة ، بل ضحت بأبنائها
الذين ماتوا وطواهم التراب الذى حفرته أيديهم ، ونقلته ظهورهم • ولقد
سجلت أقلام ذوى الضمائر الحرة ممن عاصروا حفر القناة أرقام
الضححايا ، وبعضهم قال ان الذين ماتوا من الفلاحين المصريين بلغ عددهم
ستين ألف نسمة ، ومنهم من تجاوز تقديره مائة ألف ، ومنهم من يذكر
ضعف هذا الرقم ، وأما أطباء شركة القناة فقد كانوا ينشرون بيانات
مطمئنة ، وتلك هى النسب التى وضعوها عن الوفيات أثناء حفر القناة
فى عصر اسماعيل ، وهى بمعدل واحد فى الألف :

فى سنة ١٨٦٣	١٤٠	
فى سنة ١٨٦٤	٣٦	عدد العمال تقريباً
فى سنة ١٨٦٦	٤٩	١٨٦٠٥
فى سنة ١٨٦٧	٨٥	٢٥٧٧٠
فى سنة ١٨٦٨	٥٢	٣٤٢٥٨

ولكنهم لم يذكروا كم عدد الذين ماتوا في عهد المغفور له محمد سعيد باشا ، وحينما كانت السخرة تجرى على قدم وساق •

يقولون انهم استعملوا الكراكات الضخمة والآلات الحديثة ، ولكن هل فاتهم أن طبقة من الطين الصلصال قد استعصت على الكراكات لظهورها في أعماق مختلفة ، فأسغفهم العمال المصريون ، ولا سيما جماعة الصيادين الذين كانوا قد تربوا على شواطئ بحيرة المنزلة ، أولئك كانوا يحملون الطمي بأيديهم ، وفوق ظهورهم وينقلونه الى مسافات بعيدة ، وقد بلغ ما نقلوه وحدهم أربعمئة ألف متر مكعب ؛ وشهد المهندسون الذين أشرفوا على العمل أن هذا الصلصال كان يحتوى على مادة سلفورية محرقة ومميتة ، وكانت الشركة تغرى الرجال المساكين بالتعرض للموت بمزاولة هذا العمل ، بمنحهم علاوة على أجورهم شيئا من الأرز والعسل والبصل • ويعترف سير « آرنولد ولسون » بفضل هؤلاء الضحايا ويقول انه كان ينبغي أن يقام لهم تمثال من المرمر الشفاف كتمثال الجندي المجهول ، وقد جحدت الانسانية فضلهم كما جحدت العناء الذى لاقوه (١) •

والذين يتغاضون عن الضحايا المصريين ، لا يذكرون أن العمل كان قد بدأ في منطقة بعيدة عن الزاد والماء وكانوا ينقلون المياه على ظهور الجمال ، وقد مات كثيرون ممن لم يظفروا بجرعة مياه حلوة • ولكن اسماعيل ، رحمه الله ، جعل العمل سهلا ميسرا اذ مد ترعة المياه العذبة ، ولولاها ما دب ديب الحياة في منطقة القناة ، وما قدر لمدن القناة ، ومزارعها ومروجها أن تظفر بالحياة • فصاحب الفضل هو اسماعيل ، ومن الخطأ والمغالطة أن يقال أن دى لسبس هو الذى خلق القناة • وحقيقة حرم اسماعيل السخرة لينقذ مواطنيه من التهلكة ويحفظ كرامة بنى الانسان ؛ واضطرت الشركة لأن تستقدم من الخارج عددا من

(١) سير آرنولد ولسون : المرجع السابق ، صفحة ٣٣ •

الأوروبيين من مختلف الجنسيات : من فرنسيين ، ويونانيين ، وإيطاليين ومالطيين ومن سكان « مونتيجرو » كما استقدمت سوريين وأعرابا وبلغ عدد العمال الأجانب خمسة عشر ألف عامل استعويض بهم عن تسخير عشرين ألف عامل ، كما استعانوا بالكراكات بعد تحريم السخرة ♦

ذكرت شركة قناة السويس في الصحيفة ٣٤ من كتيبها الذي طبعته في سنة ١٩٥٠ عن قناة السويس باللغة العربية ، على سبيل الدعاية ، مانصه « ولايتسع المجال هنا لبسط أعمال التنفيذ بالتفصيل . فقد بدأ العمل في ٢٥ إبريل سنة ١٨٥٩ واستغرق أكثر بقليل من عشرة أعوام ، بدل ستة أعوام حسب التقدير الأصلي ، وذلك بسبب الصعوبات الكبيرة التي وجب التغلب عليها ، وفي مقدمتها المناخ والأوبئة ، وعلى الخصوص انتشار الكوليرا في سنة ١٨٦٥ . » ♦

« وكان الهدف الأول توفير مياه الشرب في برزخ السويس بواسطة ترعة للمياه العذبة . وفي أوائل سنة ١٨٦٢ ، تم توصيل مياه النيل الى منطقة البرزخ الوسطى ، وفي ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٦٣ ، أنجز العمل في الفرع المؤدى الى السويس من ترعة المياه العذبة المعروفة بترعة الاسماعيلية ماعدا الأهوسة . أما توفير المياه لبورسعيد ، فقد حلت مشكلته بواسطة أنبوبتين تدفع فيهما المياه ، استخدمت الأولى منهما في سنة ١٨٦٤ والثانية في سنة ١٨٦٦ . » ♦

« أما الأعمال الخاصة بشق القناة ، فقد اقتضت حفر ونقل ٧٢ مليون متر مكعب من الرمال والأتربة . وقد تم هذا العمل بسرعة متفاوتة حسب الأوقات التي أنجز فيها والصعوبات التي اعترضته . » ♦

« وقد حفرت الرمال ونقلت في بادئ الأمر بالمعاول والقفف ثم استخدمت في ذلك أحدث آلات الحفر والنقل المعروفة في ذلك العهد . فقد استخدم المهندس كوفرو حفارات اخترعها لهذا الغرض . واستخدم المهندس بوريل ولافالى نحو ٦٠ كراكة في آن واحد ، بينهما بعض كراكات من نوع جديد عرف بالكراكة ذات الميازيب الطويلة . . . » ♦

« ومن بين الأعمال الجديرة بالانتباه ، يجمل بنا أن نشير إشارة خاصة الى ملء البحيرات المرة ، وهو عمل استغرق خمسة شهور ، أى من أول مايو الى أول أكتوبر سنة ١٨٦٩ ، فقد قدر مائتة البحيرات بنحو ١٥٠ مليون متر مكعب . ولكن الأمر اقتضى جر كمية من المياه تفوق بكثير هذا التقدير ، للتعويض عن المترشح أو المتبخر منها . » ♦

★ ★ ★

على الرغم من المبلغ الذى فرضه نابليون الثالث فى حكمه ضد مصر ،
واعتماد الشركة عليه ، فى تنفيذ ما تبقى من الأعمال ، أحرق بها خطر
الافلاس مرة أخرى ، مما يدل على أن تقديرها الأسمى لم يكن دقيقا وأنها
لم تحسب حسابها وتقدر كل الاحتمالات •

وكان دى لسبس ينفر من رجال البورصة ، وتجار المال ، ولكن
ما حيلته ، فى وقت كانت أسهم الشركة التى تبلغ قيمتها الحقيقية خمسمائة
فرنك للسهم ، لا تساوى فى البورصة فى سنة ١٨٦٧ أكثر من نصف القيمة ،
أى مائتين وخمسين من الفرنكات • ومصر التى اعتمد على خزائنها
وظن فى أول الأمر أنه يستطيع أن يغترف منها بغير حساب ، قد تحدد
المركز معها ، ولم يعد ثمة مجال لافتعال خصومة بين الشركة ومصر
تكون ذريعة لتعويضات جديدة • فماذا عساه أن يصنع لاتخاذ الموقف ،
الا أن يعقد قرضا ، ويصدر سندات دين فى فرنسا نفسها • وقد تحين
فرصة قيام معرض عالمى فى سنة ١٨٦٧ فى فرنسا ، فنشر دعاية جديدة عن
أعمال القناة ، كانت أبلغ من دعاياته السابقة ، اذ احتل مكانا فى هذا
المعرض وعرض خريطة بارزة للقناة ، وما تم منها فى صورة رائعة تأخذ
بالألباب ، كما عرض نماذج للأجهزة التى تستعمل فى العملية ، وهكذا
من الصور وضروب الاعلان •

ولكن كان لابد من قانون يصادق عليه الامبراطور بعد موافقة
مجلسى البرلمان ليستطيع دى لسبس أن يصدر السندات • أما الامبراطور
فقد لجأ اليه كعادته عن طريق « أوجينى » ، وأما البرلمان فقد انعقدت فيه
جلسات صاخبة ولما تقدمت له الحكومة بمشروع القانون وأيدته بكل
ما أوتيت من قوة ، وفصاحة لسان ، تصدى لمعارضته بعض رجال
البرلمان من أمثال « جول فافر » و « أراجو » ، ونهض للدفاع عنه
آخرون ، وتغلبت الحكومة ، وصدر القانون فى ٥ يوليو وفتح الاكتاب
فى السندات فى اليوم التالى ، فغطى الاكتاب بمبلغ مائة مليون من
الفرنكات فى ٩ يوليو سنة ١٨٦٧ •

وكانت سمعة دى لسبس ، من فرط ما قيل وكتب عنه ، وعن كفاحه
فى سبيل فرنسا ، قد طغت على كثير من الاعتبارات فى نظر مواطنيه ،
وكانت الصحافة البريطانية بدورها قد أوقفت وخز الأبر ، فاستطاع
أن يجد المال ، ويمضى فيما تبقى من أعمال القناة •

والظاهر أن أطماع المقاولين الفرنسيين كانت من أسباب الحاجة
الشديدة الى الأموال والقروض • ونحن نلمس ذلك من عبارات وردت
فى تقرير رفعه المرحوم اسماعيل حمدى ، محافظ السويس ، الى مهر دار
جناب الخديو وذكر فيه : « أما الأشغال الجارية بين الاسماعيلية
والسويس فتسير بكل بطء ، ولا تنفذ كما ينبغى ، وقيل ان المقاول يريد
أن يطلب فرنكين ونصف عن كل متر من الأشغال المتبقية ، وأنه سترك
الأعمال بحالها ، فيما اذا رفض طلبه ، وفى قول آخر أنه رفع قضية ضد
الشركة فى باريس مطالبا اياها بمبلغ ستة ملايين من الفرنكات ، وأن المسيو
« فوازان » سيسافر الى باريس بعد أيام ، من أجل قضية « بوريل
ولافاليه » (١) •

ولعل مطالبات العمال الأوروبيين ، وتوقعهم عن العمل ، ليكرهوا
الشركة على دفع أجور مضاعفة ، كان من أسباب متاعبها المالية ، وقد جاء
فى كتاب من محافظ السويس الى المعية قوله « حضر الآن قنصل فرنسا ،
وأخبرنى أنه سيسافر مع قنصل ايطاليا الى الشلوفة لتهدئة عمال القناة
الذين أضربوا عن العمل طالبين زيادة أجورهم ، وسيرافقهم خمسة من
القواسين لمساعدتهما » (٢) •

(١) محفظة ٣٤ تركى ، وثيقة رقم ٢٣٠ بتاريخ ٢٤ ربيع الأول سنة
١٢٨٢ بمحفوظات قصر عابدين العامر .

(٢) محفظة ٤٢ معية ، وثيقة رقم ٤٨١ بتاريخ ٢٦ شعبان سنة ١٢٨٤
بمحفوظات القصر العامر .

وكانت الشركة في علاقتها بالحكومة المصرية ، ترتكب ما طاب لها من المخالفات والمغالطات • والوثائق وحدها هي التي تشعر بذلك ، فمثلا ذكر المرحوم محمد شريف باشا في كتاب رفغته الى المعية السنية أن شركة القناة أعطت أراضى « لبعض المقاولين لانشاء فنادق وما شابه ذلك عليها ، مدعية أن « المباني التى ستقام لا تعطى الشركة حق تملكها بل يمكن ازالتها عند طلبها »^(١) ، وردد هذا المعنى نقلا عن تصريحات لى لسبس ، محافظ السويس ، اسماعيل حمدى فى تقرير منه الى مهردار الجنباب العالى^(٢) ؛ وفى تقرير آخر ذكر المحافظ أن شركة القناة « تحصل شهريا من كل بيت فى بور سعيد ستة قروش ، لقاء ما تصرفه على العمال فى تنظيف بورسعيد ، وتحصل خمسة قروش من كل دكان ، وقرشين ونصف عن كل عشة من العشش المقامة فى الحى العربى ، وأن الشيخ على الذى يقال عنه أنه شيخ العشش سيأخذ لنفسه قرشا عن كل عشة تقوم بالسداد ••••• »^(٣)

ولكن الحكومة المصرية بذلت من جانبها كل رعاية ومعونة ، وقابلت تصرفات الشركة ورجالها بمزيد من التسامح لى تتم القناة فى الأجل المضروب لها ، ذلك لأن عاهل مصر هو الذى تبنى مشروع القناة منذ سنة ١٨٦٦ ليفيد بها وطنه ، ويقدم للعالم أجل خدمة •

وبفضل هذه العناية الكريمة أمكن للشركة أن تمضى بأعمال الحفر ، وشرف اسماعيل مواقع العمل بزيارته فى سنة ١٨٦٨ ، كما زارها ولى عهده الأمير محمد توفيق ، وكذلك زار البرزخ فى ذلك العام « البرنس دى جال » و « الدوق دى سانت ألبان » ؛ وقال البرنس دى جال وهو الذى أضحى فيما بعد الملك ادوارد السابع أن بلمرستون قد وقع فى خطأ التقدير^(٤) وذلك التصريح كان توكيدا لسياسة بريطانيا الجديدة •

(١) محفظة ٣٦ ، وثيقة تركية رقم ١١٨ بتاريخ ٢٥ رجب سنة ١٢٨٢ هـ .

(٢) محفظة ٣٦ ، وثيقة تركية رقم ١١٩ بتاريخ ٢٦ رجب سنة ١٢٨٢ هـ .

(٣) محفظة ٣٦ وثيقة تركية رقم ١٤٥ بتاريخ غرة شعبان سنة ١٢٨٢ هـ .

(٤) سير سيدنى لى : حياة بلمرستون . الجزء الأول .

وبقدر ما أسرف الانجليز في تهجمهم على دي لسبس وقت اشتداد الحملة عليه ، راحوا في سنة ١٨٦٨ يسرفون في الثناء عليه ، ومداعبة شهوة الطموح والكبرياء المتسلطة عليه ، والتي جعلته يحلم بأن يثعيته امبراطور فرنسا بأمر منه دوقا يسمى بدوق السويس^(١) . وعرف الانجليز من أين الوصول الى قلب هذا الرجل الشغوف بالشهرة والمجد فدعوه الى وليمة عشاء ، ووقف خطباؤهم بين يديه ، يقولون له ان التاريخ قد سجل اسمه في صفحات الخلد ، وانهم سيلقنون هذا الاسم للأبناء والأحفاد . وكان بين أولئك الخطباء أحد رجال قصر الملكة فكتوريا فقال ، أنه لو أوتى السلطة ، لمحا من الوجود اسم السويس ، وسمى القناة ، قناة دي لسبس .

وهكذا كان النفاق الانجليزى ، وهكذا دعا الانجليز دي لسبس في منتصف عام ١٨٦٨ ليحتقوا به في مدينة لندن ، بل وأجلسوا بجواره في المائدة اللورد « ستراتفورد دي ريدكليف » ، الذى تقدم ذكره سفيرا لانجلترا في القسطنطينية ، وعدوا لدودا لفرديناند دي لسبس ، ليقدم اللورد لضيفه خالص التهئة ويطريه بعذب المقال . والانجليز أقدر من سائر شعوب الأرض على القلب والانتقال من حال الى حال .

وفي تلك السنة ، قدم اتحاد الصناعات القطنية بلندن ، الى اللورد ستانلى ، وزير خارجية انجلترا مذكرة طلبوا منه فيها أن يقوم بمخاطبة الدول وفي مقدمتها فرنسا للاتفاق على وضع نظام حياد لقناة السويس ، تتعهد الجماعة الدولية بالمحافظة عليه .

ومن منبر مجلس العموم البريطانى أجاب اللورد « ستانلى » على هذا الطلب بقوله « لا يساورنى شك ، فى أن قناة السويس سيتم انجاز أعمالها . ومن المؤكد أنه لا توجد أمة واحدة ستعود عليها هذه القناة بالنفع فى حركتها الملاحية أكثر منا . وسأذكر المسألة التى عرضتموها

(١) مذكرة كتبها شارل دي لسبس ابن فرديناند وشرح فيها قصة والده ولقب « دوق السويس » !! .

على وأعطيتها من العناية والاهتمام أكبر نصيب رجاء أن أصل الى حل بشأنها » •

وظهرت تبشير النجاح ، وتقاطر سيل السائحين الانجليز على مصر لزيارة القناة ، وفي شهر أغسطس سنة ١٨٦٨ ، وقف المهندس المقاول « بوريل » وألقى محاضرة أعلن فيها أنه أتم أعماله في القناة ، وأنها ستفتح للملاحة في شهر أكتوبر سنة ١٨٦٩ • ولم يكن الرجل مسرفا في القول ، فقد دخلت مياه البحر الأبيض المتوسط في حوض بحيرة التمساح في ١٩ مارس سنة ١٨٦٩ ، وأما مياه البحر الأحمر فقد صبت في نفس البحيرة في ١٥ أغسطس سنة ١٨٦٩ ، وبذلك التقى البحران ، وتصافحت أمواج الشرق مع أمواج الغرب ، ولكن لم يكن ذلك اللقاء الذي ترقبته الأجيال بشير آمن ولا طالع سلام !!

وقبل أن يحدد الموعد النهائي لافتتاح القناة ، حرص اسماعيل ، رحمه الله ، على سد ما عساه أن يكون هناك من الثغرات التي تستطيع الشركة أن تنفذ منها مستقبلا، فتخرج عن أغراضها التجارية ، وتجدد مآربها الخفية وأحلامها القديمة ، وكما كان العاهل العظيم مضحيا في الماضي قبل أن يضحي بالمال في هذه المرة ، لكي يمحو الشك باليقين ، وينتزع من أيديهم كل ما يمكن أن ينتزع من أعمال السيادة • ومن أجل ذلك عقد اتفاقية ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ التي تضمنت البنود الآتية (١) •

١ — ابتداء من أول اكتوبر سنة ١٨٦٩ ، تدفع الواردات التي تأتي بها الشركة للوازمها ولوازم مقاوليها وعمالها وموظفيها نفس الرسوم التي تحصل على جميع ما يستورده الرعايا المصريون • وعلى ذلك تتنازل الشركة عن الاعفاءات الجمركية المنصوص عنها في البند ١٣ من عقد الامتياز المؤرخ في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ والتي صار تفسيرها

(١) وردت هذه الاتفاقية بنصها الكامل بملاحق هذا الجزء ، وثيقة رقم ١٦ — الجزء الخامس الذي أفردناه لوثائق القناة •

وتحديدها بموجب القرار الصادر في ٥ مارس الماضى بمعرفة اللجنة التى اجتمعت لهذا الغرض بالقاهرة • وتصبح الشركة خاضعة فيما يختص بالجمارك والعوائد الدخولية لجميع الضرائب والرسوم واللوائح التى أصدرتها أو تصدرها الحكومة (١) •

وتستمر الشركة أسوة بالرعايا المصريين' ممتعة بحق استخراج الأحجار والجير والجبس اللازمة لانشاء وصيانة الأعمال من المحاجر المملوكة للدولة دون أن تدفع عن ذلك أى رسم (٢) •

٢ — تعامل المراكب والسفن المملوكة للشركة أثناء الملاحة فى ترعة المياه العذبة ، التى سبق اعادتها للحكومة معاملة جميع المراكب والسفن الأخرى فى البلاد ، فتخضع لجميع الرسوم والعوائد والضرائب واللوائح السارية الآن ، والتى ستوضع فى المستقبل • ومن المتفق عليه أن الشركة لن تطالب فى المستقبل بأى ادعاء خاص بشأن هذه التركة العذبة •

٣ — من المتواضع عليه باتفاق الطرفين أنه ليس للشركة من غرض الا استغلال القناة البحرية وصيانتها وتحسينها • فالشركة لذلك تخضع للقانون العام وتتنازل عن كل استثناء أو حق أو امتياز خاص بها • وبناء على ذلك تقوم الحكومة منذ الآن وبمفردها بتدبير خدمات البريد والبرق أسوة بما تفعله للجمهور ، غير أن الشركة تحتفظ لنفسها مع ذلك بحق الاحتفاظ بنظام البرق الخاص بها لخدمة أعمالها ولخدمة مرور السفن فى القناة البحرية (٣) •

(١) من نكبات الاحتلال البريطانى أنه حمل الحكومة المصرية فى اتفاق عقده فى أول فبراير سنة ١٩٠٢ على إعادة الاعفاءات الجمركية للشركة ، وسناقش هذا الاتفاق فى الجزء الرابع من الكتاب •

(٢) وردت تعديلات على هذا النص فى اتفاقات ٣١ يناير سنة ١٩٠٦ و ٦ يناير سنة ١٩١٥ و ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ و ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٥ الخ •

(٣) تراجع المكاتبات المتبادلة بين وزير المواصلات ووكيل الشركة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ و ١١ يناير و ٦ و ٧ مارس سنة ١٩٢٢ و ٢٨ و ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٥ =

ويكون للحكومة وحدها حق صيد السمك في مياه القناة البحرية وفي البحيرات التي تخترقها ، وليس للشركة على مراكب الصيد من حق سوى امتثال هذه اللوائح الملاحية التي تنشرها الشركة بخصوص القناة البحرية، ولن تلزم هذه المراكب بدفع شيء من الرسوم أو الاتاوات للشركة عند وقوفها أو سيرها ، ولكنها تمتنع عن ثقل الركاب والبضائع فيما عدا الأسماك^(١) .

٤ — ينظم باتفاق خاص استخدام الأراضي التابعة للقناة البحرية (أى ال ١٠,٢١٤ هكتار التي حددتها اتفاقية فبراير سنة ١٨٦٦ مضافا اليها ٣٠٠ هكتار زيادة على مساحة بور سعيد) ويقرر الطرفان المتعاقدان ما يأتي^(٢) : —

(أ) تقسم الأراضي التي يتقرر بيعها إلى قطع ، ويجرى التقسيم في مكاتب البيع بمختلف مدن القناة .

(ب) يقسم صافي المتحصل من البيع بين الحكومة والشركة مناصفة .

(ج) لا يتسلم المشترون القطع المباعة لهم ، ولا يعتبرون ملاكا الا بعد استلامهم الحجج أو مستندات الملكية التي تصدر من المحكمة الشرعية بعد دفع جميع ما اشتروه وتقديم المخالصة النهائية عنه .

(د) يخضع المشترون لنفس القيود التي يخضع لها باقى سكان القطر المصرى .

٥ — تتنازل الشركة ، في مواجهة الحكومة المصرية ، عن أية مطالبة أو تعويض من أى نوع كان ، سواء لحسابها الخاص أو لحساب مقاوليها .

= في ظل الاحتلال عقدت اتفاقات ٢٨/٢٥ ابريل سنة ١٨٨٨ و ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٩ بشأن المواصلات التلغرافية بين القناة البحرية وبور توفيق وبور سعيد وكذلك يراجع اتفاق ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ .

(١) تراجع اتفاقية ٧ مارس سنة ١٩٤٩ .

(٢) سنناقش في الجزء الرابع من الكتاب ما طرأ على هذا النص ، في ظل الاحتلال ، وخصوصا في اتفاقية أول فبراير سنة ١٩٠٢ واتفاقية أول مايو سنة ١٩٢٠ وكذلك في اتفاقيتى ٣ ابريل سنة ١٩٠٧ و ١١ اكتوبر سنة ١٩٢٥ .

٦ - الذين تضمنهم الشركة - من جراء أى عمل أو ادعاء بضرر سابق على تاريخ هذه الاتفاقية *

٦ - تقدر المزايا الناتجة للحكومة من واقع البنود السابقة - وذلك بالاتفاق بين الطرفين - بمبلغ عشرين مليوناً من الفرنكات *

٧ - تتنازل الشركة للحكومة عما يأتى نظير مبلغ عشرة ملايين من الفرنكات :

(أ) جميع المستشفيات المبنية فى البرزخ ومعداتھا *

(ب) جميع البيوت والمباني المملوكة للشركة فى رأس العش وفى الكيلو ٣٤ وفى القنطرة وبحيرة البلاح والفردان والجسر والشونة رقم ٦ وجبل مريم وطوسون وسرايوم وجنيفا والشلوفة والكيلو ٨٤ من بر السويس *

(ج) محاجر المكس ومينائها وجميع أدوات الاستغلال *

(د) مخازن ومحلات بولاق ودمياط *

٨ - تتعهد الشركة بتسليم العقارات موضوع هذا التنازل للحكومة خالية من كل نزاع أو ايجارات *

٩ - للشركة أن تشغل من المباني الموجودة بالبرزخ والمتنازل عنها للحكومة ، كما تقدم ذكره ، الأماكن الضرورية لمصالحها الخاصة بالاستغلال ؛ وتعمل عنها قائمة باتفاق الحكومة ووكيل الشركة . وتدفع الشركة للحكومة سنوياً مبلغاً يساوى ٥٪ من قيمة هذه المباني طبقاً للتقدير الذى يعمل عنها باتفاق الطرفين ، على غرار ما عمل بالنسبة لمباني ترعة المياه العذبة ، وعندما تنتهى حاجة الشركة الى هذه المباني تردها الى الحكومة فى نفس الحالة التى استلمتها عليها *

١٠ - يدفع مبلغ الثلاثين مليوناً من الفرنكات المتفق عليها فى البندين ٧ و ٦ من الحكومة للشركة فوراً بتسليم العدد اللازم من كوبونات أسهم الحكومة فى شركة قناة السويس لتغطية هذا المبلغ

وفوائده بسعر ١٠ في المائة على تفصل هذه الكوبونات من
الـ ١٧٦٠٢٠٢ سهما من أسهم شركة قناة السويس التى تملكها الحكومة •
والكوبونات التى تسلم لهذا الغرض هى التى يبدأ استحقاقها من
أول يناير سنة ١٨٧٠ •

ولقاء هذا التنازل عن الكوبونات ، كما تقدم ، يعطى رئيس ومدير
الشركة منذ الآن ، نيابة عن الشركة للخديو ، مخالصة عن مبلغ الثلاثين
مليوناً من الفرنكات ، وهو المبلغ السالف الذكر •

كان اسماعيل ، متقدماً على العصر الذى ظهر فيه ، وكان ثاقب الرأى
بحيث يعرف كيف ينتفع بكل الفرص والمناسبات ، وكان شغله الشاغل
وسعيه المتواصل ، أن يستقل بمصر عن الدولة العثمانية ، فيعيد لمصر
سالف مجدها ، ويزيح عن كواهلها سلطان الباب العالى ، الذى صار
دمية تتسلى بها السياسة الأوروبية وآذن على الزوال ، وكانت أوروبا
كلها واقفة بالمرصاد كى تشيعه الى مقره الأخير وتقتسم التركة ، فحاول
اسماعيل بهذا الاستقلال أن يسبق ذلك الميراث ، حتى لا تدخل مصر
ضمن تركة الدولة العلية ، فتصاب باستعمار أوروبى يقضى عليها القضاء
المبرم •

ومن أجل ذلك الاستقلال كان اسماعيل ينفق المال عن سعة ويسعى
لاستمالة الذين يديرون دفة السياسة العالمية بكل الوسائل ، حتى يعتمد
على جاههم ويظهر فعلاً بكامل السيادة والاستقلال ؛ ورأى اسماعيل
أن الدعاية الواسعة التى أثارها دى لسبس وقت أن كان عاهل مصر
يناضل لتخليص بلاده من قيود امتياز قناة السويس ، هذه الدعاية قد
تركت فى العالم الخارجى أثراً سيئاً وأشاعت الريب والظنون ، فحاول
أن يمحو هذا كله ، ويعيد الثقة العالمية الى مصر وسمعتها ، وشرفها •
ولا تستطيع أمة مهما أوتيت من الصلابة وأسباب القوة أن تعيش
أو تكسب قضايها الا اذا استندت على تأييد الجماعة الدولية ، وتلك

حقيقة نراها نحن الآن ، ولكن فطن اليها اسماعيل قبل ذلك بنحو ثمانين عاما .

ومن ناحية أخرى رأى الناس جميعا أن شق القناة ، هو أكبر حادث عرفه التاريخ ، بل أجل عمل شهدته الانسانية فى ماضى الأيام وحاضرها ، وهيئات أن ترى له ضريبا فى مستقبلها ؛ فوجه الأرض قد تغير والطبيعة نفسها قهرتها يد الانسان ؛ وهذا كله كفىل بأن يسجل أكبر مجد لأصحاب الفضل على المشروع ؛ ومصر هى صاحبة الفضل كله واسماعيل هو الذى أذن للقناة أن تشق وتجرى بأمر الله . فلماذا يدع هذه المناسبة للأدعياء الذين لم يكن لهم عمل الا اقتناص الفرص واستغلال مصر والمصريين الى حدود تمجها كل نفس ذاقت معنى الشرف والفضيلة ، ولم لا يقيم اسماعيل فى مناسبة افتتاح القناة حفلا رائعا يهز أركان الأرض هذا ، ويتحدث به التاريخ على مدى العصور ؟ ! ولم لا يدعو الملوك والقيصرة ويتزعم الموقف ، ويظهر بأجل مظهر ليكون سيد هؤلاء الملوك ، وليقدم باسم مصر فى حضرتهم جميعا أكبر هدية تستطيع أمة من أمم الأرض أن تقدمها للحضارة ولسعادة بنى الانسان ؟ ! وهو اذا قصر أو توانى ، يفوت على تاريخ مصر ومجدها فرصة هيات أن تجود بمثلها الأيام .

هذه المعانى هى الى دارت بخلد اسماعيل ، حينما قرر أن يحتفل بافتتاح القناة أروع احتفال ، وماذا يضيره عندئذ ، وقد حطم القيود والأغلال ، وجرد الشركة من كل صفة أو اعتبار غير صفة التجارة واستغلال مرفق عام تحت رقابة حكومة مصر ، وفى حدود ما تسمح به قوانين هذه البلاد ، وفى دائرة اختصاص قضائها فى مختلف أسباب الخصومة والمنازعات ، وماذا يهمه وقد سد المسالك كلها فى وجه الاستعمار وأخذ حذره حتى لا تخرج القناة فى الاستعمال عن الغرض الذى أنشئت من أجله وهو تجارة العالم ورفاهية مصر ! ! ان الذى كان يهمه هو أن يرفع اسم مصر الى السماكين ، وفى سبيل ذلك بذل كل مرتخص وغال .

ورأى اسماعيل أن يتوجه بنفسه الى أوزوبا، ويدعو بشخصه عظماءها والجالسين على عروشها ، حتى لا يترك للسلطان العثماني ، فرصة توجيه هذه الدعوة ، واستغلال تلك المناسبة الفذة لحسابه ، وفي ١٧ مايو سنة ١٨٦٩ أقلت « المحروسة » من الاسكندرية ، وهي تحمل العاهل الجليل ، تحيط بها ست مدرعات حربية من قطع البحرية المصرية ، ودوت المدافع من قلاع الاسكندرية بتحية الوداع لهذا الركب الملكي، الذي تتضاءل دونه مواكب الأباطرة .

وفي الطريق وقفت القافلة في جزيرة كورفو لكي يزور اسماعيل جورج الثاني ملك اليونان ، ووجه اليه الدعوة ، وجادت المكارم العلية بمائة ألف فرنك للمهاجرين من سكان جزيرة كريت ، وكان ذلك مظهر تحد لتركيا التي أوشكت الحرب أن تقوم بينها وبين اليونان بسبب تلك الجزيرة .

ومن هناك ، سار الركب الى البندقية ، ومنها الى فلورنسا التي خف اليها فيكتور عمانويل الثاني بنفسه ليستقبل ضيفه الكبير ، ومن ايطاليا ذهب اسماعيل الى فينا ، ثم الى برلين ، ثم الى باريس ومنها الى لندن . وفي جميع تلك الزيارات عومل معاملة الملوك ، بل وبما هو أكثر مما يعمل في تلك الزيارات للملوك .

ترى هل سكتت تركيا ، وقد دوت الأنباء في صحف العالم ، وكان المظهر الملكي المصري ، مما هز الأوروبيين وبهرهم ؟!

أكل الحقد قلب تركيا المريضة ، وأهاج عالي باشا ، صدرها الأعظم ، فبعث في منتصف شهر يونيو بمنشور الى جميع السفراء العثمانيين ، يأمرهم فيه بالاحتجاج على عمل اسماعيل ، واعتباره خارجا على حدود اللياقة ، وادعى المنشور أن الدعوة الى حضور حفلات افتتاح قناة السويس ، يجب أن توجه باسم السلطان العثماني ، لا باسم الخديو ، واستأجر الباب العالي بعض الصحف والأقلام الرخيصة للتهجم على عاهل مصر ، ولكن اسماعيل وجد أقلاما وصحفا كالت لتركيا الصاع صاعين .

وبعثت تركيا بكتاب وقح شديد اللهجة الى اسماعيل ، فأرسل الجواب مع سفير من قبله ، وكان مع الرد تفحة من تفحاته التي يعرفونها ، وبلغت في هذه المرة مائة ألف جنيه ، ولاسماعيل كلمة مشهورة ، قالها وقتئذ لقنصل دولة من الدول ؛ ونحن ننقلها هنا عن الأستاذ الياس الأيوبي :

((اذا عامل الانسان الأتراك ، فيلزمه اما استمالتهم اليه بالرشوة ، واما الكشر لهم عن أنيابه . أما وقد رشوتهم في الماضي ، فاني الآن ، لكاشر لهم عن ناب !)) .

ولم يعد اسماعيل من رحلته الا بعد توجيه دعواته لافتتاح قناة السويس ؛ ولم يحفل بالترك وتهديداتهم ، فتخاذل الباب العالي ، كسابق عهده ، وتقرر أن يحتفل بافتتاح القناة في السابع عشر من نوفمبر سنة ١٨٦٩ .

وأجاب الدعوة الخديوية : أوجيني امبراطورة فرنسا ، وفرتز جوزيف امبراطور النمسا ، وفردريك ويلهم ولي عهد التاج البروسي ، وقرينته ابنة الملكة فكتوريا ، وهنري أمير هولندا ، والأميرة قرينته ، ولويس أمير الهس ، والآخرون أوفدوا سفراءهم وكبار رجال دولهم .

وأما السلطان العثماني ، فلم توجه اليه دعوة ، ولا شاء أن يدعى ، ولم يندب احدا من رجاله لتمثيله ، بل قام سفير انجلترا الى جانب حضوره نائبا عن بلاده ، باعلان نيابته عن السلطان في حفلة افتتاح قناة السويس!! .

ولم يفت اسماعيل أن يدعو رجال العلم ، ورجال الأدب والفنون ، وأصحاب التجارة الكبرى ، وكتاب الصحف العالمية ومراسليها ؛ وقيل ان عدد المدعوين قد بلغ ستة آلاف نسمة تكلفت الدولة المصرية بنفقات سفرهم في الذهاب والاياب ، وأجور الفنادق بمصر ، وكل ما يلزمهم .

وبكرت امبراطورة فرنسا بالحضور الى مصر ، فوصلتها في الأسبوع الثالث من أكتوبر ، وقضت وقتا متعا واقامة هنيئة زارت في خلالها مدن مصر الأثرية ، وأفاض المؤرخون في وصف زيارتها ومقامها والحفاوة بها مما لا نرى ضرورة لتكراره في هذا المقام . وكذلك لا نرى معنى

وتحاول العقول ورؤوس الأموال أن تصل أجزاء المعمورة المتناثرة بعضها ببعض بشبكة من المواصلات الكهربائية. وعما قريب تصافح فرنسا إيطاليا عبر النفق الذى يخترق جبال الألب ، وكذلك اختلطت مياه البحر الأبيض المتوسط بمياه البحر الأحمر بواسطة قناة السويس. وكانت أوروبا بأسرها ممثلة فى حفلات افتتاح هذه المنشأة الكبرى ، وإذا كانت الامبراطورة قد تخلت عن حضور افتتاح مجلسى البرلمان اليوم ، فلأنى حرصت على سفرها الى بلاد تفوقنا عليها من قبل بحد السيف ، ووجود الامبراطورة هناك الآن ليس الا تعبيراً عن عواطف فرنسا نحو عمل يرجع الفضل فيه الى مثابرة وعبقريّة أحد أبناء فرنسا » •

وراحت بلاد أوروبا الأخرى تنثر الزهور والرياحين على اسم « فرديناند دى لسبس » فبرلمان أسبانيا يقول أن الانسانية مدينة له بالفضل ، وكذلك قال امبراطور النمسا بعد الحفاوة التى لقيها من مصر ، وطالب حكومته بمعاونة دى لسبس والاهتمام بالقناة قائلاً أنها ستكون طريقاً هاماً لصناعة النمسا وتجارتها • وكذلك حرصت حكومة الهند الاستعمارية على نسبة الفضل للفرنسيين وذلك فى برقية بعثت بها الى دى لسبس يوم الافتتاح •

أما وزارة الخارجية البريطانية فنورد هنا ترجمة للكتاب الذى أرسله وزيرها اللورد « كلارندون » الى دى لسبس فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ :

« سيدى : لقد كان للخبر الذى أذيع فى انجلترا فى الأيام الأخيرة عن افتتاح قناة السويس ، وقع عظيم ، وقد أشاع الغبطة والسرور بيننا • وانى اذ أبعث بعاطر التهئة ، اليكم وإلى شعب فرنسا وحكومة فرنسا ، وهما اللذان قدما لكم صادق المعونة والتأييد ، أعتقد أنى أعبر عن عواطف جميع مواطنى •

« وانه على الرغم من مختلف العقبات التى صادفتكم ، وكافحتم للتغلب عليها ، وهى تلك العقبات التى ترجع بطبيعة الحال لظروف

مادية وحالة اجتماعية لم يكن من الميسر معها ادراك كنه هذا المشروع ، ولم يكن لديكم من وسائل للتغلب على الصعاب الا عبقريتكم الفذة ، وفي النهاية نلتهم لقاء صبركم الذى لا ينفد وعزمكم الذى لا يفل بنجاحكم خير الجزاء » ♦

« وانى لسعيد كل السعادة بأن أكون المعبر لشخصكم عن تهنئة حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة على خلق طريق جديد يصل الشرق بالغرب ، كما أهنتكم على ما حققته بذلك من منافع سياسية وتجارية نرجوها من وراء هذه الجهود » ♦

هذا هو الاستعمار البريطانى يطل بوجهه على مصر وقناة السويس من بين سطور تلك الرسالة التى وجهها وزير خارجية انجلترا الى فرديناند دى لسبس مهنئا ومباركا ومناجيا اياه ♦ وأما مصر ، صاحبة القناة ، ومالكتها ، مصر التى أنفقت أموالها وبذلت دماء أبنائها وجهودهم ، مصر التى رعى عاقلها اسماعيل هذا العمل وتبناه ، واحتفل به احتفالا فاقت حقيقته خيال مؤلف قصص « ألف ليلة وليلة » ، مصر المضيافة الكريمة ، لم يذكرها أحد من الملوك الذين حضروا حفلات الافتتاح بكلمة خير ، بل تغافلوها ونسوها عامدين ، وذكروا دى لسبس ، ولم تكتف انجلترا بلسان وزير خارجيتها نواياها الشريرة اذ أشار فى رسالته المتقدمة وفى سطورها الأخيرة للمنافع السياسية والتجارية التى ترجوها حكومة انجلترا ، وهذا هو تعبير لبق عن الاستعمار ، وتلك هى اللغة الدبلوماسية التى كان يتقن فهمها المسيو دى لسبس ♦ والأوروبيون ، بل نقول المستعمرون الغاشمون ، كانوا منطقيين مع أنفسهم ، ذلك لأن مشروع القناة ، وقد عرضنا سيرته معتمدين على الوثائق التى لا تنكر مشروع صليبي قديم ، وصار مشروع الإستعمار ، بل العمود الفقرى فى برنامج الاستعمار ، فبتحقيقه أضحى دى لسبس ، رجل الساعة فى نظر المستعمرين ، واستحق الثناء والتهنئة من طغاة أوروبا وعلى رأسهم ملكة بريطانيا

وحكومة بريطانيا وامبراطور فرنسا وحكومة فرنسا • وهكذا كانت الأخلاق والفضائل عند القوم ، فبطون مدعويهم لم تكن قد هضمت بعد ما أكلت وما شربت من خير اسماعيل ، وكانت المجاملة واللياقة يقضيان أن يعترفوا بالفضل لأصحابه ولو شهرا أو أسبوعا أو يوما أو بعض يوم ثم يتباروا في اظهار ما انطوت عليه نفوسهم الأمانة بالسوء ، ولكن كانوا متلهفين ، متعجلين السطو ، ورحم الله أهل الشرق ، وبلاد المسلمين !!

لم تكتف إنجلترا في التكفير عن ماضيها بكتاب وزير خارجيتها المتقدم بيانه ، بل استضافت دى لسبس في يونيو سنة ١٨٧٠ في لندن وليفربول ، وأعدت له الولائم والحفلات • وفي ليفربول خطب بين يديه المستر « دكورت » Duckworth رئيس الغرفة التجارية ووصفه بما لم يوصف به كبار الفاتحين ، وعظماء المحسنين • وفي ٤ يوليو أقام الدوق « سذرلاند » Sutherland مأدبة كبرى وكان الخطيب الذي وقف بين يدي دى لسبس في تواضع وخشوع واجلال للمحتفى به ، هو « جلادستون » رئيس الحكومة • وفي السادس من شهر يوليو أقام اللورد « مير » Lord-Maire حفلا آخر تبودلت فيه الخطب والكلمات الرثانة وفي ٨ يوليو أقاموا حفلا في قصر كريستال وأطلقوا فيه الألعاب النارية ، وصنعوها بحيث تمثل برزخ السويس ، وكتبوا بأحرف نارية هذه العبارة « الى دى لسبس تهدي إنجلترا تهانيها القلبية » •

وفي ٩ يوليو كان خطيب الحفل أكبر من كل الذين تقدم ذكرهم ، ولي عهد بريطانيا بشخصه ، وقد حمل الى دى لسبس ميدالية ذهبية مهداة من « جمعية تشجيع الفنون والصناعة والتجارة » • وقال الأمير في خطابه « ان بريطانيا العظمى لن تنسى أبد الدهر ، أنك صاحب الفضل في نجاح أكبر مشروع أعد لكى يبلغ بمصالحها التجارية وصلتها بمحمياتها في الشرق الى أحسن ما ترجموه ، وأرجو ، أن تكون الأمة الانكليزية قد برهنت لك أثناء مقامك بين ظهرانينا على ماتكنه لعملك العظيم من تقدير ، فان هذا المشروع يعد الآن وفي المستقبل فتحا لبلادنا »

وفي الحادى عشر من يوليو سنة ١٨٧٠ تقدم جلادستون رئيس مجلس الوزراء الى دى لسبس بانحناء وخشوع ليزف اليه نبأ انعام الملكة فكتوريا عليه بالوشاح الأكبر من نيشان نجمة الهند .

أكفاهم هذا التقدير ؟ لا ؛ ان مجلس العموم البريطانى الذى سجل فى مضابطه — من قبل — ان دى لسبس أفاق ونصاب ومن أخطر الذين ظهروا فى التاريخ الحديث ؛ هذا المجلس نفسه اجتمع وقرر منح فرديناند دى لسبس لقب مواطن « لمدينة لندن » ونعته بكل صفات الشرف والبطولة . وأما الصحافة البريطانية ، ووخز الابر ، فقد ملأت أنهرها بمقالات الثناء التى ما كتبت مثلها لأحد من قبل ولا من بعد ، ونقرأ هذا فى صحيفة « التيمس » نفسها اذ تصف دى لسبس فى سنة ١٨٧٠ بأنه محطم الصعاب وقاهر المستحيل ، وسيد الأشراف ، والرجل الذى تدين له بريطانيا بمستقبلها !!

والشعب البريطانى معروف بهدوء أعصابه ، وشحه فى التظاهر والجمعجة ؛ ولكن لأى داع كانت هذه المهرجانات ، وتلك الخطب والمقالات ، وهى أمور لاتستقيم مع مزاج السكسونيين المتبلد ، وعواطفهم التى تعتبر مقياسا لدرجة حرارة الجو عندهم فى زمن الشتاء ؟! أغلب الظن أنهم أرادوا ، بعد أن تم الأمر لدى لسبس أن يجعلوه بريطانيا قلبا ولسانا وروحا ، وفى منحهم اياه صفة مواطن لمدينة لندن مغزى كبير . لقد أعدوه ليفتح لهم طريق مصر ، وليفتح لهم قناة السويس ، ويسلمهم مصر ، اذا ما هجموا عليها فى الليل البهيم ؛ ونجحوا فى الاعداد والاخراج ولعب دى لسبس دور البطل وسلمهم مصر خيانة وغدرا ، وأقيم له تمثال شاهق ، عند مدخل القناة فى مدينة بور سعيد ، كما أن لنوبار تمثالا فى الاسكندرية ، والله فى خلقه شئون !!

ولكن أحقا ما قاله الأوروبيون عن دى لسبس ، وما يردده اليوم كتاب فرنسا ، أنه أنشأ القناة ، بل يصفونه بخالق القناة ويكاد بعضهم بوصفهم اياه يبلغ حد الشرك بالله ؟!

انه لزور وبهتان فالشيطان الذى اختاروه بطلا وجعلوه شبه إله لم يخلق القناة ، ولم ينشئ القناة • وقد ذكرنا من قبل أنه لم يكن مهندسا ولم يدرس من علوم الهندسة حروفها الأبجدية ، ولم يكن من رجال البنوك أو رجال الأعمال أو رجال المال ، ولم يكن مقاولا ولم تربطه بالأعمال الهندسية والعمرائية صلة من أى لون ؛ وانما هو محترف استعمار وقد تربى وترعرع فى خدمة الاستعمار ، وفصلنا حياته وحياة أسرته بما لا يدع للقارئ أدنى شك فى حكمنا على ذلك المخلوق الذى ابتلينا به فى القرن التاسع عشر •

وانما الذى شق القناة هم المصريون ، أى الفلاحون المصريون بأيديهم وبمعاولهم ، بل وبأجسادهم الغضة التى دفنت على طول القناة ، فى ضفتيها الشرقية والغربية •

على أن العملية تكلفت أموالا طائلة ؛ وهذا هو بيان التكاليف من واقع ما أذاعته شركة قناة السويس ، فى نشرتها الدعائية التى أصدرتها فى هذا العام •

« وقدرت نفقات الأعمال بالتقريب ، فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٦٩ فكانت كما يأتى :-

٢١٩	مليون فرنك ذهباً لأعمال الحفر والنقل والردم
١٤	مليون فرنك ذهباً لحواجز الأمواج ببور سعيد
١	مليون فرنك ذهباً لحاجز الأمواج بالسويس
١	مليون فرنك ذهباً لقواعد الضفتين الصخرية
٢	مليون فرنك ذهباً لملء البحيرات المرة
٤	مليون فرنك ذهباً للأعمال التكميلية
<hr/>	
٢٤١	مليون فرنك ذهباً لمجموع نفقات الأعمال الخاصة بشق القناة
٤٦	مليون فرنك ذهباً لمصاريف عمومية لإدارة الأعمال عامة •
<hr/>	
٢٨٧	مليون فرنك ذهباً للمجموع •

ويقول عبد الرحمن بك الرافعى فى مؤلفه عن عصر اسماعيل (١) تحت عنوان خسائر مصر المالية فى انشاء القناة أن مجموع هذه الخسائر التى أورد بها قائمة بلغت ١٦٨٠٠٠٠٠٠٠ جنيها وأن الفوائد وما إليها بلغت حسب تقدير المستر « ادوين دى ليون » ٦٦٣٠٠٠٠٠ جنيها .

ولكن الرافعى بك يقع بعد هذا البيان فى خطأ ظاهر فيقول أن نفقات انشاء القناة حسب احصاءات الشركة بلغت ٦٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنكا ، أى نحو ١٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيها . وهذا ما روته بعض المصادر العلمية (٢) ، مع أن الشركة فى بيانها الرسمى ذكرت أن مجموع تكاليف الانشاء بلغت ٢٤١ مليون فرنك ذهباً وأضافت ٤٦ مليون فرنك كمصاريف عمومية لإدارة الأعمال العامة .

ومن ذلك يتضح أن مصر دفعت لشركة قناة السويس أكثر مما أنفقت الشركة فى حفر القناة ، وخسرت مصر نحو ضعف ما أنفقته هذه الشركة ؛ ولا ننسى الأراضى وما الى ذلك . أما اذا عرضنا أرقام الأرباح التى حصلتتها الشركة من القناة وقد بلغت حتى الآن ، فى مجموع الايراد أكثر من مليار من الجنيهات ، فإن الحالة تبدو مروعة ومخيفة ؛ وقد تناولنا هذا كله على ضوء السجلات الرسمية فى الجزء الرابع من هذا الكتاب . ومتى ثبت أن مضر هى التى أعطت المال وقدمت الرجال وأباحت أرضها ومدت التربة العذبة التى لولاها لاستحال العمل واستعصت الحياة فى منطقة السويس ، فماذا تبقى ليدعيه المستعمر لنفسه ؟! سيقولون الفن الهندسى بطبيعة الحال ، وهم يعلمون أن دى لسبس هو آخر من يستطيع أن يدعى العلم بالهندسة ويجب أن يكون واضحاً أنه لم يكن ثمة تعقيد فى عملية حفر القناة نفسها من وجهة نظر الهندسة وليست هناك معجزة من معجزات الفن ، فالعملية ليست الا عملية حفر على نطاق واسع ، ولقد طالما حفرت مصر القنوات والترع فى عصر محمد على وما حفرته

(١) عبد الرحمن بك الرافعى : عصر اسماعيل ، الجزء الأول صفحة ١٠٠ .

(٢) سير آتولد ولسون : المرجع السابق .

تحت رعايته يزيد في مجموعه عن أعمال الحفر في قناة السويس ، بل
حفرت مصر في أزمنة الفراعنة والعرب قناة فرعون وقناة عمر وكانت أطول
وأكثر شقة من قناة السويس ، ومع ذلك لم تملأ مصر الكتب والصحف
رئينا ولم تقم الدنيا وتقعد لها • فالشيء الوحيد الذي جعل القناة ذات
خطر ، هو أنها أداة استعمار وقد أريد لها أن تكون كذلك ، وما كانت
القناة لتنال كل هذا الاهتمام لولا أنها قصرت لهم طريق الهند ومستعمرات
الشرق الأقصى •

وقد قام حوار عنيف بين الفرنسيين وغيرهم بشأن القناة وجهود أهل
الفن ، وهناك كتاب كثيرون يقطعون بأن نصيب المهندسين الفرنسيين في
أعمال قناة السويس لم يكن بذي قيمة ، وأن أصحاب الفضل الأكبر
كانوا مهندسين غير فرنسيين ويرجعون أكبر نصيب من الفضل الى
« نيجريللى » وقد ادعاه الايطاليون لأنفسهم لأن البلد الذى
ولد فيه ضمن حدود الدولة الايطالية وعارضهم الفرنسيون قائلين أنه كان
نمساويا ، وعلى كل لا جدال بين الفرنسيين بشأن كفاية « نيجريللى »
وبراعته وأنه لعب أكبر دور في أعمال قناة السويس الفنية ، وقد اشتغل
بالمشروع منذ كان عضوا في جمعية الدراسات التى أسسها « أثنتان » •
ويذكر الايطاليون أيضا اسم « جاليوكابا » • وهناك آخرون
غير من ذكرنا من ألمان وغيرهم وعلى كل فإن الجدل بهذا الشأن
لم تعد له في الوقت الحاضر قيمة عملية وإنما خلاصة القول ، هى أن
جى لسبس لم يكن له في الأمر دور غير دور الرجل الدبلوماسى الذى
لعب بطريقة كشفنا عنها في الفصول السابقة ودللنا على أن البواعث مهما
عظمت لا تبرر الوسائل التى لجأ اليها •

ولهم أن يكتبوا ما طابت لهم الكتابة وأن يدعوا ما وسعهم الادعاء
إنما الذى سيظهر للملأ كله هو أن مصر وعاهلها اسماعيل والألوف
المؤلفة من أبناء مصر الذين اشتغلوا في أعمال القناة هم أصحاب الفضل
الأول والأخير •

وكما بينا فيما تقدم لم يضيعوا وقتا بل بمجرد افتتاح القناة في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ وانتهاء حفلات الافتتاح ومهرجانات القناة المنقطعة النظير بدءوا يتمون فصول الرواية بتشديد الخناق على مصر ومضاعفة نكباتها المالية واستغلال الظروف التي خلقوها هم أسوأ استغلال للوصول الى غاياتهم السياسية التي توجوها في نظرهم باحتلال الانجليز لمصر في سنة ١٨٨٢ وسنثبت فيما يلي من فصول هذا الكتاب أن الاحتلال والأزمات المالية والسياسية التي سبقته والتي عاصرتة لم تكن الا نتيجة مباشرة لهذه القناة وذلك لأنهم لم يشقوا القناة لخير بنى الانسان بل أرادوها أداة استعمار كما صمموا لها في الزمان البعيد جدا * ومصر وحدها هي التي أحسنت الظن وهي التي أرادت القناة لتحقيق أنبل الغايات وأعلى المقاصد *

الفصل الثاني عشر

خسائر مصر السياسية والمالية

سوء حالة الملاحة في القناة - تعرض الشركة للافلاس - الحرب بين فرنسا والمانيا في سنة ١٨٧٠ - التفكير في بيع قناة السويس نفسها لبريطانيا - مصائب مصر المالية - بيع أسهم مصر في قناة السويس - الدوى الذي أحدثته هذه الصفقة - نتائج الصفقة بالنسبة لبريطانيا - تتابع المصائب وفرض المراقبة الثنائية - نظام مماثل في تونس وتركيا - الوزارة الأوروبية برئاسة نوبار - خلع اسماعيل توطئة للاحتلال - بيع حصة مصر في أرباح القناة - بريطانيا تعد العدة لغزو مسلح .

لم تقبل السفن البريطانية على استخدام قناة السويس في طريقها إلى الهند ، دون غيره من الطرق الا في سنة ١٨٨٨ ، بعد أن تمكنت بريطانيا من فرض سيطرتها التامة على هذا الشريان ، والبلد الذي يسير فيه . وقبل هذا التاريخ ، اكتفت إنجلترا بسفينتين في كل شهر كانت ترسلهما إلى كلكتا ومدراس ؛ وحتى سنة ١٨٧٤ ظل اهتمامها منصرفا إلى الطريقين الذين كانت تستعملهما قبل افتتاح القناة ، وأحدهما يسير بحرا إلى الاسكندرية ، ومن ثم تنقل البضائع بالسكة الحديد إلى مدينة السويس ، وتشحن هناك في سفن تسير من السويس إلى بلاد الهند ، وكذلك ظلت إنجلترا ترسل سفنها الهامة عن طريق رأس الرجاء الصالح^(١) ولعل إنجلترا ، على الرغم من حماسها الظاهر لدى لبس وقناة السويس ، رسمت سياسة ترمي لمضاعفة متاعب شركة قناة السويس بطريقة خفية وإظهار عملية القناة في صورة عملية خاسرة ، تهدد المساهمين

(١) كتاب هوسكنز Hoskins وعنوانه British Routes to India

في الشركة بالخراب والدمار فتشتري الشركة كلها ؛ بل أرادت أن تشتري القناة نفسها بأبخس الأثمان • وكانت انجلترا تعلم تمام العلم أنها أكثر الدول ملاحه في طريق الشرق ، فيكفى أن تحجم بواخرها عن استخدام الطريق الجديد ، لتكسب المعركة ، وذلك دون أن تثير خصومة أو عدااء • ففى نفس الوقت الذى رسمت هذه الخطة ، كانت تلوح بغصن الزيتون ، وتكتفى بتسيير سفينتين اثنتين في القناة ، ذرا للرماد في العيون ، وليكون لها أصبع في قناة السويس •

ومنذ افتتاح القناة حتى نهاية سنة ١٨٧٠ لم يتجاوز عدد السفن التى مرت بالقناة ٤٨٦ سفينة وبلغ مجموع حمولتها ٤٣٦٦٠٩ طنا ، وكان مجموع ما حصلتته الشركة من الرسوم ٣٤٥٨٧٥٨ ر. من الفرنكات • وأما الركاب الذين اجتازوا القناة في تلك المدة فبلغ عددهم ٢٦٧٥٨ راكبا • وبذلك تبين للمساهمين خطأ التقدير الذى وقع فيه دى لسبس ، والمبالغة التى جنح اليها اذ وعدهم في اجتماع الجمعية العمومية لسنة ١٨٦٨ بإيراد لا يقل عن ستين مليونا من الفرنكات الذهب في العام قائلًا لهم « ان من التواضع أن نفترض كرقم للملاحه في القناة نصف ما وصلته في طريق الكاب ، فقد بلغ الرقم في هذا الطريق أحد عشر مليونا من الأطنان ، بمعنى أنه لن يهبط رقم المرور في قناة السويس عن ستة ملايين من الأطنان ، نحصل عليها ستين مليونا من الفرنكات » وكان دى لسبس يتخيل الايراد على أساس تقدم الاستعمار في الشرق الأقصى ، ولذلك كتب في سنة ١٨٦٧ يقول انه يعلق آمالا كبيرة على الملاحه في القناة ، لأن حركة الملاحه تضاعفت في السنوات الأخيرة بين الشرق والغرب ، بعد أن فتحت الصين واليابان وانتظمت الحالة في الهند الانجليزية •

ولما عقدت الجمعية العمومية لمساهنى شركة قناة السويس في ٣٠ مايو سنة ١٨٧٠ عرض دى لسبس في اجتماعها بيانًا بالمصروفات التى أنفقت على القناة والآلات المستعملة ، والأراضى والأبنية التى أقيمت والمزمع اقامتها ، وفوائد القروض والسندات ، ومصاريف الادارة وما الى ذلك وقدر كل هذا بمبلغ ٨٨٢٠٧٨٠٣ ر. من الفرنكات •

وفي هذا التاريخ لم يبق لدى الشركة من رأس المال الذي اكتتب فيه
والذي بلغ ١٨ مليوناً من الجنيهات سوى مبلغ ٨٢٦,٠٠٠ جنيه استرليني.

وفي سنة ١٨٧٠ عجزت الشركة عن أن تصرف ربحاً للمساهمين ،
وكانت قد ضمنت لهم حداً أدنى من الربح بنسبة ٥ في المائة . وقد هبطت
الأسهم وبلغ سعرها في البورصة في سنة ١٨٧١ مائتين وثمانية من
الفرنكات أى أقل من النصف ، فترنحت شركة دى لسبس وتعرضت
للافلاس .

ولمداواة هذه الحالة اضطرت الشركة للالتجاء الى الاقتراض ،
فطرحت للاكتتاب سندات جديدة بمبلغ عشرين مليوناً من الفرنكات
بضمان فائدة قدرها ٨٪ على أن تستهلك هذه السندات الجديدة في
ثلاثين سنة ، وكان هذا الاكتتاب بتصريح حصلت عليه الشركة من خديو
مصر باعتباره صاحب السيادة على القناة ، ولكن فشل هذا الاكتتاب
ولم تحصل الشركة سوى خمسة ملايين من الفرنكات أى ربع القيمة
المطلوبة وذلك لانهايار الثقة فيها وافتضاح الطرق الملتوية التي كانت
تلجأ اليها .

ولضمان دفع فائدة القرض الجديد حصلت الشركة على امتياز آخر
من الخديو وهو أن يأذن لها بتحصيل رسم اضافي قدره فرنكا على كل
طن يمر بالقناة ، وكان مقرراً في الاتفاقات السابقة ألا يتجاوز الرسم
عشرة فرنكات ، وتقرر أن يستغنى عن هذا الرسم الاضافي بعد استهلاك
سندات الدين الجديد . وتلك المحاولات لم تغير الوضع القائم وقتئذ ،
وهو أن نفقات الشركة كانت تتجاوز مواردها وقد بلغت زيادة النفقات
على الإيرادات في سنة ١٨٧٠ تسعة ملايين وتسعمائة وخمسين ألف فرنك
وهبطت هذه الزيادة في العام التالي الى مليونين وستمائة وخمسين
ألفاً من الفرنكات .

وبدأت الاعلانات القضائية تنهال على الشركة ، التي أصبحت تصفيتها

أمرا لا مندوحة عنه • وقد وصف هذه الحالة ، شارل دى لسبس ، ابن فرديناند ، الذي عينه أبوه ، نائب رئيس للشركة ، وصفها في خطاب كان قد ألقاه بعد ذلك بسنوات ، في إحدى الجمعيات العمومية للمساهمين فقال « حينما فتحت قناة السويس للملاحة ، لم تكن أثرياء • وانكم لتذكرون سنة ١٨٧٢ ، وأن المصادفات المحضة ، هي التي أنقذت الشركة من الإفلاس • ولقد كنا مدينين بمبلغ خمسة عشر مليونا من الفرنكات لأصحاب كوبونات السندات ، ولم نحتكم على هذا المبلغ • ولعلكم نسيتم أننا اضطررنا لأن نصدر أسهما أخرى بمبلغ عشرين مليونا من الفرنكات ، حتى تؤكد للجمهور أننا نفى بفوائد القروض ، ولما طلبنا هذا القرض من الدائنين مؤكدين لهم أننا إذا لم نحصل عليه فإن خرابهم أمر محقق ، رفضوا مساعدتنا ، وكانت صيحاتنا لهم « انقذونا ، لتنقذوا أنفسكم » ووعدناهم بالحد الأقصى من الفوائد $\frac{1}{8}$ فائدة و $\frac{1}{2}$ في مقابل الاستهلاك • وكانت النتيجة أن ما جمعناه لم يبلغ خمسة ملايين من الفرنكات ، وكان علينا أن نوفي خمسة عشر مليونا ، وانهالت علينا اعلانات الدعاوى التي رفعت أمام المحكمة التجارية • وأخيرا ، ومع كسب الوقت ، استطعنا أن نجتاز المحنة وأن نرى اليوم الذي أصبح ربح عمليتنا فيه مؤكدا » •

ويعمل « شارل رو »^(١) هذه المحنة بأسباب ذكر منها الخلاف الذي ثار بشأن المقياس الذي يتبع في تحصيل الرسوم على البضائع ، فإن الحيز الذي تشغله البضاعة على السفينة يتفاوت بتفاوت كثافتها ، وهناك مقياس بحري معروف يقال له الطن المترى ، ولم تكن ثمة قاعدة مستقرة بهذا الشأن ، وكان المقياس الانجليزي يختلف عن القاعدة التي وضعت في فرنسا ، منذ أيام « كولبير » ، وقد أدى الجدل بهذا الشأن لمنازعات عرضت على القضاء الفرنسي ، وأهمها قضية رفعتها شركة « مساجيرى ماريتيم » ضد شركة قناة السويس ، وكذلك لعبت الدبلوماسية البريطانية

(١) شارل رو : برزخ وخليج السويس ، الجزء الثانى صفحة ٦ وما بعدها .

دوراها ما ، بهذا الشأن ، كما تدخل الباب العالى من ناحية أخرى ، وعقد مؤتمر فى القسطنطينية لتسوية هذه المسألة وتدخل اسماعيل باشا من ناحية أخرى^(١) ، ولم نشأ أن نشغل القارئ بتفاصيل هذه المشكلة الهامة فى هذا الجزء من الكتاب ، وقد تناولناها من جانبها السياسى فى الجزء الثانى الذى عالجنافيه « النزاع المصرى ، البريطانى حول قناة السويس » وعرضناها من الناحية الفنية عند الكلام على رسوم الملاحة فى الجزء الرابع من هذا الكتاب ، وقد أفردناه للكلام عن شركة قناة السويس •

وينبى « شارل رو » رأيه على أن الصراع فى المصالح كان قد نشب بين فريقين : فريق المساهمين فى الشركة ، وكانت تقضى مصالحتهم عليهم أن تحصل الشركة على أكبر قدر ممكن من الأيراد ، وفريق المنتفعين من شركات الملاحة بحركة المرور فى القناة ، ويهمهم أن يدفعوا أقل قدر ممكن من الرسوم •

وقد حلوا الاشكال فى نهاية الأمر على الوجه الذى أراده الانجليز ، ولو طبق القانون تطبيقا سليما ، لترك الأمر لمصر صاحبة القناة ، لتقضى فيه على الوجه الذى تراه فى التى تفرض الرسوم وتضع قاعدة تحصيلها ولا معقب عليها فى ذلك •

ويقول كتاب آخرون أن الحرب التى نشبت بين فرنسا وألمانيا فى سنة ١٨٧٠ كانت ذات أثر بالغ على مركز شركة قناة السويس من الناحية المالية ، ولاشك أن هذه الحرب قد تأثرت هى نفسها بظهور قناة السويس فى عالم الوجود فى سنة ١٨٦٩ وبالتالى أثرت على القناة نفسها اقتصاديا وسياسيا ، ولذلك ، نرى ونحن نعرض أصول مشكلات قناة السويس ، المعاصرة لكى نكشف عن جذور هذه المشكلات ، أن نعرض لهذه الحرب فى شىء من الإيجاز •

(١) كان قد أبرم اتفاق فى القسطنطينية وأبى أن يدعن له دى لسبس فبعث اسماعيل بعشرة آلاف جندي الى منطقة القناة ، واضطر دى لسبس للنزول على ارادته •

بينما فيما تقدم أن البواعث الحقيقية التي أدت لخلق هذه القناة هي الرغبة في خدمة الاستعمار الأوروبي ، وفي الوقت الذي مر بين سنة ١٨٥٤ وسنة ١٨٦٩ كان الحوار والتنافس في أوروبا بشأن هذه القناة على أشده بين فرنسا وإنجلترا ، لأنهما كانتا عبارة عن القوتين البارزتين في السياسة الأوروبية ، وهذا مع ملاحظة عدم اغفال النمسا وروسيا القيصرية ، وإن لم تتخذ مواقف ايجابية ظاهرة في موضوع القناة ، وبغض النظر عن مكانة هذه الدول في السياسة الأوروبية ، كان التسابق على الاستعمار في الشرق على أشده بين فرنسا وإنجلترا •

وفي هذه المرحلة بدأت تظهر في عالم الوجود دول أوروبية أخرى تتأخم حدود فرنسا ، بحيث لم تعد وحدها ، الدولة الكبيرة في القارة ، فايطاليا قد تحررت من نير النمسا وتجمعت دويلاتها تقريبا وأوشكت أن تصبح عاملا جديدا في السياسة الأوروبية ، وكذلك ظهرت ألمانيا ، ومعها بسمارك ، كبير ساسة القرن التاسع عشر •

ويرجع ظهور ألمانيا الموحدة لسنة ١٨٦٦ وهي السنة التي تفاهم فيها الانجليز مع الفرنسيين بشأن قناة السويس وتوقفت المعارضة البريطانية المعروفة ، وفي هذه السنة نفسها ، وعلى وجه التحديد في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٦٦ أبرم صلح « براج » بين النمسا وبروسيا وخرجت النمسا بمقتضاه من الاتحاد الجرمانى ، وصار ملك البروسيين صاحب الكلمة كلها في ألمانيا الموحدة ، ووضع دستور للاتحاد الألماني الشمالى في سنة ١٨٦٧ ، وعين بموجبه ملك بروسيا رئيسا لهذا الاتحاد الذى تقف حدوده عند خط « مين » وعقدت ولايات الجنوب وهي بافاريا ووارتمبرج وهيس ودوقية باد معاهدة دفاعية هجومية مع اتحاد الشمال • وبذلك صار ملك بروسيا الحاكم العسكرى والسيد المطلق في ألمانيا بأسرها • وبجانب ذلك ضمت بروسيا لأراضيها بلادا أخرى مثل هانوفر • وأبنى بسمارك الاكتفاء بذلك ، وقد قرر أن يخلق ألمانيا الكبرى ، بل

الامبراطورية الألمانية ، ولم يكن يعارضه في بافاريا وبلاد الجنوب سوى بعض الارستقراطيين والطبقة البرجوازية بتحريض فرنسا ومع أن الصناعة كانت في الشمال ، الا أن الجنوب كان ذا أهمية تجارية وبضه كان يمكن بناء أسطول عظيم وتستطيع ألمانيا أن تأخذ في مضمار البحث عن المستعمرات بنصيب •

ولما كانت انجلترا ، على الرغم من تفاهمها الدبلوماسي مع فرنسا في موضوع قناة السويس ، مستمرة على الخوف من منافسة فرنسا لها في طريق الشرق ، بعد شق القناة ، لذلك نظرت بعين الارتياح لظهور الدولة الألمانية الجديدة لتكسر شوكة نابليون الثالث ، وتحفظ كفة التوازن في أوروبا ، وأظهرت وزارة خارجيتها أنها لا تهتم كثيرا بما يحدث من تغيرات في أوروبا •

ورأى وزير خارجية فرنسا وقتئذ « دروان دي لويس » أن ينصح الإمبراطور بمعارضة سياسة بسمارك بكل ما أوتى من قوة ولو أدى الأمر لقيام الحرب بين فرنسا وألمانيا ، ولكن نابليون الثالث قد تراث عملا بنصيحة بعض المقربين اليه • وعلى كل بدأت مشكلة الحدود بين فرنسا وألمانيا تلعب دورها وتبدلت مذكرات دبلوماسية بين البلدين وحاولت فرنسا أن تدعم حدودها بضم بلاد أوروبية لها حتى فكرت في الاستيلاء على بلجيكا • وكانت انجلترا واقفة لنابليون الثالث بالمرصاد فبعثت له بمذكرة اضطر معها للتراجع والتصريح بأنه لم يفكر قط في ضم هذه البلاد • واشتد التوتر حدة بين فرنسا وألمانيا حتى أضحت الدوائر السياسية في أوروبا تردد القول بأن فرنسا تسعى الى حرب تنازل فيها ألمانيا لكي تظهر بنتيجة توطد بها عرش بوناپرت الذي كانت تعبث به الرياح والأعاصير •

ولكن فرنسا على الرغم من تحديها لمصر في موضوع قناة السويس وهي مؤيدة باجماع أوروبي ، كانت فيما يتعلق بميستها الأوروبية في عزلة ، وهو الأمر الذي يدل على أن شعور الأوروبيين المشترك ضد

الشرق كان يوحد جبهتهم ، وان اختلفوا وتقاتلوا في نفس الوقت من أجل مسائل أخرى . فالنمسا التي كان يمكن أن تكون حليفا لفرنسا ، قد تخلت عنها في هذا الموقف ، وكذلك تخلت عنها ايطاليا ، لأن غاريبلدي كان قد حاول الاستيلاء على روما في ٣ نوفمبر سنة ١٨٦٧ لتتم وحدة ايطاليا ، فتصدت له فرق فرنسية بدعوى حماية سلطان الكنيسة . وأدى عمل فرنسا هذا لتحسين العلاقات بين بسمارك وبين ايطاليا الفتاة . وقد أحس نابليون الثالث بالفراغ الذي يحيط به واستغاث بقيصر روسيا ليحالفه ، ولكن اسكندر الثاني لم يتجاسر على تحدي بسمارك^(١) .

وقد تطورت الحوادث بسرعة حتى نشرت الصحف الأوروبية في أول يوليو سنة ١٨٧٠ نبأ يستفاد منه أن أسبانيا رشحت لعرشها ، الذي كان شاغرا في ذلك الحين ، الأمير ليوبولد ، أحد أفراد أسرة هوهنزلرن . وبمجرد ذبوع هذا النبأ اشتدت العواصف والتمزق بأقصى التعبيرات بين حكومتى فرنسا وبروسيا ، وأضحت الحرب قاب قوسين أو أدنى . وقد ركبت فرنسا رأسها وكلفت سفيرها بمقابلة الملك غليوم الأول ومطالبته رأسا بأن يعطى تعهدا بمنع ليوبولد عن قبول عرش أسبانيا ، وكان الملك البروسي البالغ وقتئذ أربعاً وسبعين عاماً من عمره يقابل هذه العاصفة بهدوء ووقار . ولكنه كان يعلم من سفيره في باريس أن فرنسا تريد الحرب وتسعى اليها بكل وسائل الاستفزاز . واكتفى الملك باحاطة بسمارك بتفاصيل هذا التحدي وأرسل اليه البرقيات العنيفة التي حملها اليه السفير الفرنسي ، واتجه بسمارك الى القائد الألماني « فون مولتكه » وسأله عن حالة الجيش فطمأنه عليها ، وأذاع بسمارك على الرأي العام الأوروبي تفاصيل ما دار بين فرنسا وألمانيا من مجادلات وأخذ ورد منذ سنة ١٨٦٧ وهي تفاصيل تدمع نابليون الثالث بتهمة محاولة الاستيلاء على بلجيكا ، وكان قد تورط وكشف عن رغبته هذه في إحدى المذكرات السرية ، وأشرقت شمس يوم ٢٠ يوليو سنة ١٨٧٠

(1) Vladimir Potiemkine : Histoire de la Diplomatie. Volume I. Paris 1946. Page 514.

والحرب مشتعلة بين فرنسا وألمانيا ، ووقعت انجلترا في أقصى الشمال على الحياد ، ولكنه حياد يشوبه تأييدها لبروسيا لكي تكسر شوكة فرنسا منافس انجلترا في الطريق الى الهند •

وقد استطاع الجيش الألماني أن يسدد ضرباته لفرنسا ، بل وأن يحتل أرضا فرنسية ، وأملى بسمارك شروطه على فرنسا المهزومة هزيمة أطاحت بنابليون الثالث ، وقامت بعدها الجمهورية الثالثة ووقعوا شروط الصلح المبدئية في فرساي في ٢٦ فبراير سنة ١٨٧١ وحصلت ألمانيا لنفسها على الألزاس والجزء الشرقي من اللورين وغرامة قدرها خمسة مليارات من الفرنكات الذهب ، وقد تأيدت هذه الشروط في صلح فرانكفورت الذي أبرم في السنة نفسها •

وهكذا كانت نهاية نابليون الثالث ، جزاء ظلمه في الحكم الذي أصدره ضد مصر ، وهكذا لحقتهم لعنة السماء ، ولم تستطع السياسة الفرنسية ، أن تنفذ ما رسمته لنفسها من سيطرة على الشرق حينما تشق القناة ، ولقد تأمر الطغاة ضد بلد آمن ، لا حول له معهم ولا قوة ، الا أن مدير الكون أقوى ، ويد الله فوق أيديهم •

أما دي لسبس وأحلامه وخيالاته ، وسطوته واستبداده ، فكل ذلك كان لابد أن يتكسر في غمار الحرب السبعينية ، وأن يطل عليهم شبح الافلاس مرة أخرى •

رأى دي لسبس نفسه ، على حافة الهاوية ، في سنة ١٨٧١ وقد تتابعت المحن والكوارث ، حتى عقد مجلس الادارة اجتماعا صاخبا ومسك البعض بتلابيبه محاولا قتله لولا أن خلصه من أيديهم العضو الانجليزى « سير دانييل لانج » وانتهر هذا الأخير فرصة انهيار حالة دي لسبس المعنوية ، فأشار عليه أن ينقل الشركة برمتها الى لندن ، وصادف الاقتراح ارتياحا من جانب دي لسبس فلجأ الى وزارة الخارجية البريطانية وعرض عليها الأمر في أبريل سنة ١٨٧١ ولكن وزيرها اللورد

« جراثيل » قابل العرض بكثير من التحفظ والبرود • وأبى دى لسبس أن يقف عند هذا الحد ، وقد أصر على أن يطعن مصر في ظهرها ، على كثرة ما أحسنت اليه ، فعاد يقترح على حكومة إنجلترا في شهر يونيو سنة ١٨٧١ ، على الرغم من موقفها من بلاده في حربها مع ألمانيا ، أن تشتري الدول البحرية قناة السويس كلها بمبلغ اثني عشر مليوناً من الجنيهات ، مضافاً اليه تعهداً بأن تدفع للمساهمين في شركة القناة ، عشرة ملايين من الفرنكات في كل سنة ، وذلك لمدة خمسين سنة ، وهكذا حاول هذا المخلوق أن يتصرف في جزء من صميم مصر بالبيع والشراء ، ولو استطاع لعرض أن يبيع مصر كلها !! وقد روى هذه الواقعة مؤلف انجليزى هو « السير آرنولد ولسون »^(١) وادعى أن وزارة الخارجية البريطانية ، عملاً برأى رئيس الحكومة الانجليزية وقتئذ ، المستر جلاستون ، لم تحرك ساكناً ، حال كون اللورد « دربي » كان يلح في ضرورة نقل القناة الى يد لجنة دولية ، واقترح وزير التجارة الانجليزى ، اللورد « فارر » Farrer تشكيل لجنة أوروبية لتبشر ادارة القناة واستغلالها ، وقال هذا الوزير « ستكون المتاعب والمشكلات لا نهاية لها ، اذا ما ترك أمر هذه القناة في يد شركة خاصة » •

وقال المعارضون على اقتراح دى لسبس ، أن الباب العالى ، لا يوافق بأية حال على مبدأ بيع القناة أو ادارتها بمعرفة لجنة دولية وأن شركة قناة السويس ، شركة مصرية وخاضعة للقوانين المصرية ، وما دى لسبس في ادارة القناة ، الا بوكيل عن والى مصر ، فليست له صفة تخوله التصرف في القناة بالبيع •

ومع ذلك يدعى « سير آرنولد ولسون » أن الباب العالى اقترح على بريطانيا أن تشتري القناة • ولم يبن هذا الكاتب ما ادعاه على أية وثيقة تجعل لرأيه قيمة ، وانما قال أن الجنرال « ستاتون » قنصل بريطانيا العام في القاهرة ألح على الحكومة البريطانية أن تقبل العرض ، وسعى لذلك

(١) سير آرنولد ولسون : المرجع السابق ؛ صفحة ٤٥

الدوق « آرجيل » ، وهو وقتئذ من رجال وزارة الهند • ولكن مجلس الوزراء البريطاني رفض العرض ، لأنه نظر للمسألة من ناحيتها المالية ، ولم يجد ما يقتضى بذل المعونة لاتخاذ موقف المساهمين في الشركة • والثابت أن دي لسبس سافر الى لندن بالفعل لينفّذ في بيع القناة ، وقد أعرض عنه اللورد « جرانفيل » !!

كانت مسألة بيع القناة أمرا ابتدعه دي لسبس وسعى اليه سعيا جديا ، بل وبمساعيه شرع دوق « سذرلاند » ومستر « يندر » ، من كبار المالين الانجليز ، مؤيدين من وزارة التجارة البريطانية ، في تأسيس شركة لهذا الغرض ؛ وأغلب الظن أن مصر قد نجت من هذه المؤامرة ، بسبب سياسة انجلترا حيال فرنسا في الحرب التي قامت بينها وبين ألمانيا ، وكانت انجلترا ترى أن أي عمل يبذل في صالح دي لسبس وشركة قناة السويس ، بغض النظر عن نتائجه السياسية ، فيه كسب لفرنسا ، وانجلترا وقتئذ كانت تؤيد ألمانيا ضد فرنسا بكل جوارحها • وكان هناك عامل آخر جعل وزارة الخارجية البريطانية تعرض عن هذه الصفقة ، ذلك أنه كبر عليها أن تبلغ الخيلاء بدي لسبس مبلغ الشعور بأنه مالك يتصرف في القناة بالبيع ، وانجلترا لا تسلم له بهذا بأية حال ؛ وهي اذا كانت في العام السابق ، أي في سنة ١٨٧٠ قد أطرته وناقفته ودقت له الطبول ، فذلك لكي تجعل منه مأجورا يشتغل لحسابها ، لا أن ترفعه الى هذه المكانة التي يريد أن ينتزعها لنفسه فيبيعها قناة مصر ، مع ما في هذا من عبث ، وبطلان يلحق التصرف ، وليست انجلترا من السذاجة ، بحيث تطاوع دي لسبس في منطقة • ثم انها كانت تدبر خطتها التي تغنيها عن ذلك في هدوء وصمت وتنتظر الوقت الملائم لتنفيذها ، من غير أن تثير الرأي العام العالمي •

كان دي لسبس ، حتى عند الشدائد ، طاغية كعادته ، وخارجا على القانون كعادته ، فلما لم يستجب الانجليز لطلبه ، وينفذوا المؤامرة التي رسمها ، راح يضايق سفنهم في قياسها وبيان حمولتها ، الى حد أنه وجه في ابريل سنة ١٨٧٤ انذارا الى الأميرالية البريطانية والى وزارة التجارة

الانجليزية ، معلنا اياهما بأن على السفن الانجليزية أن تدفع رسوم المرور التي يقررها وكلاءه بمصر ، وأن تراعى اللوائح التي يضعها ، وما على السفن التي تأبى الاذعان الا أن تذهب الى طريق رأس الرجاء الصالح .

ومن جهة أخرى أثار صنوفا مختلفة من المشاغبات ضد الباب العالي تارة وضد والى مصر تارة أخرى . وبلغت به الجرأة حدا أباح له أن يعلن حكومة مصر بأن شركته لن تخضع للقضاء المصرى ، وأنه اذا ما اتخذت الحكومة المصرية ضدها أقل اجراء فانه يضع الشركة تحت حماية حكومة فرنسا .

أما لماذا تجاسر دى لسبس على هذا العصيان والتحدى السافر ، حتى كان يعرض القناة صفقة ، وكأن حكومة مصر لا وجود لها ، فلأن مصر كانت قد وقعت تحت عبء ثقیل من الديون والمصائب المالية ، التي كانت القناة سببا فيها ، بل كانت السبب الأكبر والأهم .

بدأت المتاعب المالية ، فى أيام المغفور له سعيد باشا ، ولم تكن المعاهدات والقرمانات ، تخول له أن يضرب العملة ، أو يعقد قروضا ، ولكنه خالفها ، وفى سنة ١٨٥٨ ، أصدر أذونات على الخزانة بتحريض فرديناند دى لسبس ، وبفائدة تتراوح بين ١٢ و ١٨ فى المائة^(١) وقد تجاوز هذا القرض مليوناً وستمائة ألف من الجنيهات الاسترليني . وسعيد هو الذى فتح باب مصر على مصراعيه للبنوك الأجنبية وللمرابين الأجانب ، وهو الذى أرسل الى باريس أحد أخصائه ، وهو بولندى اسمه « باولينوبك » فى سنة ١٨٦٠ ليعقد له قرضا بمبلغ ثمانية وعشرين مليوناً من الفرنكات . وعند موته كانت البونات التي فى التداول فى المدة من ١٨٦٠ الى ١٨٦٣ قد بلغت ٥٥ مليوناً من الفرنكات . وسعيد هو الذى

(١) الدكتور محمد صبرى بك : L'Empire Egyptien sous Ismaïl

باريس سنة ١٩٣٣ - صفحة ٨٦

وقع في ١٦ أغسطس سنة ١٨٦٠ اتفاقا مع دي لسبس يحدد آجال الأقساط التي تعهد بدفعها لشركة قناة السويس ابتداء من سنة ١٨٦٣ وذلك ثمننا للأسهم التي اشتراها • ويصفه الدكتور محمد صبرى بك ، في المرجع الذى تقدمت الإشارة اليه ، بأنه كان متلافا للمال ويستدل على ذلك بأنه أعطى « ليزينيا » نصف مليون من الجنيهات ، وأعطى ربع مليون آخر لأخيه الأمير حليم ومبلغا مماثلا للأمير مصطفى فاضل ومليوننا وربع من الفرنكات لأخته الأميرة نازلى حليم وهكذا •

وعلى الجملة ، بلغت ديون مصر عند وفاة سعيد باشا ، بتقدير الدكتور محمد صبرى بك ، ٣٦٧٠٠٠٠ ر. ٠٠٠ من الفرنكات • وذكر عبد الرحمن بك الرافعى ، أن الدين العام ، قد بلغ عند وفاة سعيد باشا ١١٦٠٠٠ ر. ١١ (١) وقد تفاقم خطر المرابين الأجانب ، حتى بلغ الدين العام فى نهاية حكم المغفور له اسماعيل باشا أكثر من تسعين مليوننا من الجنيهات الاسترليني ، أى مبلغ ٢٥٠٠٠٠ ر. ٢٥٠ من الفرنكات (٢) • ومعروف أن أغلب هذه الديون كان صوريا ، وكانت الفوائد الربوية باهظة ، حتى بلغت فى بعضها ١٢٪ • ولا يتسع المقام هنا للكلام عن ديون مصر على التفصيل ، فقد عني ببيانها وشرح أسبابها وأصولها المؤرخون المعاصرون من أمثال الدكتور محمد صبرى بك وعبد الرحمن بك الرافعى •

وانما يهمننا أن نقرر أنه لا ينبغي أن تقسو فى توجيه اللوم الى اسماعيل ، فحقيقة كان اسماعيل شغوبا بالعمارة والتجديد ، وقد ألتقى فى هذه الوجوه مالا طائلا رجاء أن يثم رسالة جده محمد على وأن يصل ببلاده الى المستوى الذى يؤهلها للاستقلال التام والاتصال عن الدولة العثمانية ، بل أراد اسماعيل أن يجعل من مصر امبراطورية عظيمة ، وهى لا تستطيع ازاء المنافسات الاستعمارية التى سلطت عليها أن تنجو من

(١) عبد الرحمن بك الرافعى : عصر اسماعيل ، الجزء الثانى صفحة ٢٥ ، الطبعة الثانية سنة ١٩٤٨

(٢) الدكتور محمد صبرى بك : الامبراطورية المصرية فى عصر اسماعيل (بالفرنسية) باريس سنة ١٩٣٣ صفحة ١٠٨ .

أيدي الطامعين ، الا اذا ترامت أطرافها وأضحت دولة يحسب لها حساب •
وفي سبيل هذا الغرض أيضا أتفق اسماعيل عن سعة في رشوة رجال
الباب العالي وغيرهم ليصل الى ما وصل اليه من تدعيم ملكه وتقوية
نفوذه ، وكذلك واجه اسماعيل مأساة قناة السويس ، وقد بينا فيما تقدم
كم كلفت مصر من أموال ، وكم حصلت شركة قناة السويس من
تعويضات ، وكان اسماعيل ينتزع من يدها أرض مصر وسيادة مصر بل
ومياه مصر ودفع لقاء ذلك ثمننا باهظا ، فكانت هذه الشركة بل ودي لسبس
بالذات من الأسباب التي أدت للارتباك المالي وما جره على هذه البلاد
من مصائب • والثابت في الوثائق الرسمية أن دي لسبس الذي وُربط سعيدا
حتى غرق في الديون ، هو نفسه الذي تصالح مع اسماعيل في سنة ١٨٦٦ ،
وعاود سياسة اغراء مصر بعقد قروض خارجية ، بل كان يتفاوض ويساوم
في باريس دون الحصول مقدما على اذن من اسماعيل ثم يضعه أمام الأمر
الواقع ، ولا أدل على جرأة فرديناند لسبس في هذا الصدد ، أكثر
من رسالة ، بعث بها قنصل فرنسا العام بالقاهرة الى وزارة الخارجية
الفرنسية في ٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦ وقال فيها « لقد عقد هذا القرض دون
موافقة الخديو ، وكنت أخشى ما قد يترتب على ذلك من منازعة ، ولكن
الرئيس (دي لسبس) استطاع بكياسته أن يطمئن صاحب السمو ،
فسويت المسألة • ولازالة الريب والظنون تحمل المسيو دي لسبس بجانب
من الفائدة وانتهى الأمر بقبول القرض بمبلغ سبعة عشر مليوناً من
الفرنكات بفائدة قدرها ١١٠٥ / على أن يسدد في خلال سنة • وعلاوة
على هذا المبلغ ستقبض الشركة شهريا مبلغ ١٥٠٠٠٠٠ فرنك لتكملة
الأقساط التي تستحق من الآن حتى شهر فبراير » •

ذكر الدكتور محمد صبرى بك في مؤلفه الفرنسي عن « الامبراطورية
المصرية في عصر اسماعيل » أن رجلة نوبار الى باريس في سنة ١٨٦٤ ،
وهي التي تقدم الكلام عنها في الفصل العاشر ، من هذا الكتاب ، كلفت
الخزانة المصرية أربعة ملايين من الجنيهات • وأشار حضرته الى نشره

كان قد طبعها ووزعها المسيو « دارففيه » أحد رجال المال الأجانب الذين كانوا يقيمون في مصر ، وهذه النشرة طبعت في سنة ١٨٧١ وقد أوردت بيانا بالأموال التي دفعتها مصر في قناة السويس ، والتي تكون جزءا هاما من الدين المصري . وهذه هي الأرقام التي سجلها المسيو « دارففيه » المشار اليه .

٦٤٠٠٠٠٠ر ٢١٠٠٠ر ١٣٢٠٠	فرنكا	ما تكلفته مصر في شراء نصيبها من الأسهم حتى سنة ١٨٧١
٦٣٠٠٠٠٠ر ٥٢٨٠٠٠ر ١١٥٠٣	فرنكا	الغرامة التي فرضها نابليون الثالث وفوائدها
٢١٠٠٠٠٠ر ٥٠٠٠٠ر	فرنكا	انشاء الترعة الحلوة من القاهرة الى الوادي
١٠٠٠٠٠٠ر ٠٠٠٠٠ر	فرنكا	ثمن تفتيش الوادي
٩٠٠٠٠٠ر ٠٠٠٠٠ر	فرنكا	تكاليف الحوض بالسويس
٢٣٠٠٠٠٠ر ٣٩٥٠٠٠ر	فرنكا	ميناء السويس
١٢٥٠٠٠٠ر ٠٠٠٠٠ر	فرنكا	فنارات في البحر الأبيض المتوسط
٦٢٨٠٠٠٠ر ٤٠٠٣٠٠٠ر	فرنكا	مشتري بعض الامتيازات التي كانت مخولة للشركة — اتفاق ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩

٩٠٠٠٠٠ر ٩٧٠٠٠٠ر ٨٢٧٠٠٠ر ٣٥٢ من الفرنكات المجموع

وأضاف الكاتب أنه اذا حسبنا فوق ذلك ما تكلفته رحلة نوبار الى باريس وما أنفق في القسطنطينية ثم في حفلات افتتاح القناة فان ما أنفقته مصر على هذه القناة لا يقل بأية حال عن أربعمائة وخمسين مليوناً من الفرنكات .

تلك هي الجسائر القاصمة للظهور حقا ، وقد لا تعد هذه الأرقام في الوقت الحاضر بالشئ الذي يهدد دولة كمصر بالافلاس والدمار ، ولكن تلك كانت جنيهات من الذهب ، لا من الورق ، وكانت ميزانية البلاد

محدودة ، والامتيازات الأجنبية كانت آخذة بتلابيبها ، وكانت أوروبا التي تكتلت في المؤامرة ضد مصر من أجل قناة السويس ، قد أوفدت المربين والسماسرة كطلائع للغزو المسلح ، ولم يكن لاسماعيل من الرجال من يستطيع الاعتماد على كفايتهم أو مشورتهم ، وهل كان في وسعه أن يعول على رجل مثل اسماعيل صديق المفتش ، الذي اشتهر بالجهل ، والسفه وسوء التدبير ، و انتهى أسوأ نهاية ، ولتصرفاته التي تناولتها أقلام المؤرخين رائحة لا يطيقها القارئ ذو الضمير والوجدان ؛ أم كان في وسع اسماعيل أن يطلب المشورة الطيبة من المسيو نوبار ؟ !

نقول ان التبعة لا تقع على اسماعيل ؛ وانما كان اسماعيل سييء الحظ بالنسبة للظروف التي حكم فيها ، والتركة التي خلفها له سعيد ، والوزراء الذين قدر له أن يعتمد عليهم ، والعصابات الدولية التي استندت على نفوذ حكومات أوروبية جبارة ، وجاءت الى هذه البلاد لتقضى عليها بالخراب والدمار وتسلمها غنيمة سهلة للاستعمار ، وكان أخطر من كل هؤلاء رجل أبى الا أن يشبع طموحه الجنوني على حساب هذا البلد المسكين ، فجر مصر الى الهاوية ، وما زالت قتائج أعماله تكلل هاماتنا بالسواد ، وهذا الرجل هو فرديناند دي لسبس ، الذي أقيم له تمثال فوق أرض مصر !!

ولقد أحسن اسماعيل الظن بالأيام ، ونظر للحياة نظرة كلها همة وتوثب وآمال وكان متفائلا ؛ ولعله أفرط في حسن الظن ، ولكن نبل الغاية ، والسعى الجميل ، يشفعان له عند المؤرخين اذا أنصفوا ، وأحاطوا بظروف عصره - احاطة شاملة .

كان دي لسبس حريصا على تحطيم ما بناه اسماعيل واعادة الحال الى ما كان عليه في فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ أو الى ما هو أسوأ من ذلك ، اذا استطاع اليه سبيلا ، لأن دي لسبس لم يكن معنيا بشق القناة الا لكي تكون ملكا خالصا للاستعمار ، ولو دخل في حسابه نضال اسماعيل ، وأنه سيفرض سيادة مصر على القناة ، لا بذل الجهود المضيئة التي بذلها فالقناة كانت لا تساوي شيئا في نظره اذا بقيت مصر صاحبة السيادة.

التامة عليها . ولذلك استغل دى لسبس سوء الحالة المالية في مصر أوسع
استغلال ، وحاول أن يمحو وجود مصر من شركة قناة السويس . وقدم
لذلك باتفاق إبريل سنة ١٨٦٩ الذى تنازل فيه عن بعض المزايا في مقابل
حرمان مصر من الحصول على أرباح أسهمها في شركة القناة لمدة ربع قرن
أى حتى سنة ١٨٩٤ وقد انتهز فرصة هذا التنازل ووقف في الجمعية العمومية
للمساهمين في سنة ١٨٧١ موقف التحدى من مصر فحرمها من أن تمثل
في الجمعية العمومية للمساهمين ، واحتج عليه اسماعيل أشد احتجاج ،
وحلا لذلك تم الاتفاق على أن ينوب دى لسبس عن مصر في التصويت ، حين
أنها كانت تملك ٤٤ في المائة من مجموع الأسهم .

وقد بينا في فصل سابق أن دى لسبس وضع مشروع صلح مع مصر
سنة ١٨٦٤ وأراد به أن يأخذ جميع أسهم مصر في القناة سدادا لجانب
من التعويض ، وذكرنا أن نوبار تجاسر على ترديد هذا المعنى في إحدى
رسائله من باريس ونهاه سيده اسماعيل ، وحذره من معاودة عرض
أمر كهذا .

وتوالت الكوارث المالية على مصر بعد اتفاق فبراير سنة ١٨٦٦ ولم
يقلع دى لسبس عن تفكيره في سلب مصر الأسهم التى كانت تملكها في
شركة القناة ، وقد كتب قنصل بريطانيا العام في القاهرة الى حكومة
بلادها في ٩ يناير سنة ١٨٦٧ تقريراً قال فيه :

((أبلغنى سمو الوالى ، أثناء مقابلتى اياه أمس ، ان المسيو دى لسبس
عرض عليه أن يتنازل له عن جميع الأراضى والأبنية التى في حوزة
الشركة ، في مقابل تنازل سموه عن الأسهم التى يملكها)) وأجاب اسماعيل
بالرفض بطبيعة الحال (١) .

قد يقال ولماذا إذن كان دى لسبس قد باع تلك الأسهم لوالى مصر ،
ما دام أنه كان يدرك قيمتها ويسعى لأخذها ؟ والجواب عن ذلك أنه
وقت بيعه تلك الأسهم كانت قد بارت في يده ، وأتقذه سعيد بمشترائها ،
فلما أوشك الأمر أن يستتب له ، حرص على استرجاعها بثمن بخس ،

(١) الدكتور محمد صبرى بك : المرجع السابق - صفحة ٢٩٦

بل بأقل من الثمن الذى دفعته مصر ، بل فى مقابل التنازل لمصر عن أرض كان قد أخذها منها بغير مقابل ، وأبنية أقامها بسواعد المصريين !!

ولكن بريطانيا كانت أكثر ذهاء وأطول باعا من فرديناند دى لسبس !! وكان على رأس وزارتها فى سنة ١٨٧٥ اليهودى دزرائيلى ، أو اللورد « بيكونز فيلد » وكان هذا اليهودى فى مستهل حياته معنيا ببلاد الشرق ، حتى يقال أنه زار محمد على الكبير فى قصره بشبرا ، ويقال أيضا أنه عرض خدماته على الباب العالى وطلب أن يوظف فى إحدى بلاد الامبراطورية العثمانية ، ولما عين رئيسا لحكومة انجلترا أغرم بقناة السويس وأراد أن يجعل منها مفتاح امبراطورية لا تغرب عنها الشمس ، ولذلك قرر أن تشتري حكومة انجلترا شركة قناة السويس بأسرها ، وفى شهر مايو سنة ١٨٧٥ بعث يهوديا من ملته الى باريس ، وهو البارون « ليونيل دى روتشلد » ليقاوض دى لسبس فيما عرضه من قبل على وزارة الخارجية فرفضته ، لما كان اللورد جراثيل على رأس وزارة الخارجية ، ولكن شركة القناة كانت قد خرجت من محنتها المالية وفات أوان هذا العرض (١) فقد حققت الشركة فى سنة ١٨٧٢ ربحا قدره ٢٠٧١٠٠٠ فرنكا ودفعت فى العام التالى خمسة ملايين من الفرنكات على حساب كوبون يوليو سنة ١٨٧٠ ثم وزعت عشرة ملايين من الفرنكات فى سنة ١٨٧٤ وقدروا مجموع الأرباح حتى سنة ١٨٧٤ بمبلغ أربعة وثلاثين مليوناً من الفرنكات . وكذلك بدأت فرنسا تفيق بعد هزيمة الحرب السبعينية ضد ألمانيا وأخذت تخرج من المحنة شيئا فشيئا الى حد أنها بدأت فى سنة ١٨٧٣ تفاوض حكومة روسيا القيصرية فى أمور من بينها رعاية المصالح الفرنسية فى مصر . وفى نفس الوقت توالت المحن المالية على مصر ، كما أن تركيا نفسها لأمر تتعلق بها ، أضحت وشيكة الإفلاس . فلماذا اذن يقبل دى لسبس هذا العرض البريطانى ، ولم لا يفكر بدلا من ذلك فى شراء أسهم مصر فى القناة ، منتهزا فرصة تخرج حالتها المالية ؟ !

(١) سير آرنولد ولسون : المرجع السابق صفحة ٤٨

هناك اذن صفقة يراد اقتناصها وهى هذه الأسهم ؛ وهناك غريمان ، كل منهما يسعى اليها وهما فرنسا ممثلة فى شخص دى لسبس وانجلترا عن طريق وزيرها الأول دزرائيلى ، وعماده فى ذلك « روتشلد » !!

كانت مصر المسكينة على شفا الافلاس ، وقد رهنّت مواردها موردا بعد آخر فى سبيل القروض المتلاحقة ، وفوائدها الربوية الفاحشة ، وكان عليها أن توفى فى شهر ديسمبر سنة ١٨٧٥ مبالغ طائلة قيمة بونات على الخزانة مستحقة السداد ، وهى اذا لم توف ، فاشهار الافلاس أمر لا مفر منه ، والخزينة قد جفت ، فلم يبق الا أن يرهّن اسماعيل أسهم مصر فى قناة السويس ، وكان عددها وقتئذ ١٧٦٠٢٠٢ سهما فحاول اسماعيل أن يرهنها فى فرنسا ضمنا لقرض جديد مقداره أربعة ملايين من الجنيهات ، لينقذ البلاد من الخراب . وطلب المرابون الفرنسيون فائدة قدرها ١٨٪ بشرط ألا يقترضوه أكثر من خمسين مليونا من الفرنكات ، وبشرط حصولهم على موافقة الحكومة الفرنسية ، التى لم تكن ترحب بمثل هذا القرض .

وفى نفس الوقت اغتتم المرابون فرصة هذا الارتباك ، فكتب « اداورد دارفيه » المرابى المقيم فى باريس ، الى شقيقه « أندريا دارفيه » المقيم فى الاسكندرية ، والذى كان يخطر أخاه فى باريس عن سوء الحالة أولا بأول ؛ كتب الأخ الباريسى فى أوائل نوفمبر سنة ١٨٧٥ الى أخيه الاسكندرى ، يسأله أن يفتح الخديو فى أمر بيع أسهم مصر فى القناة ، فاذا قبل سموه الفكرة ، قام « دارفيه » باريس بالبحث عن بيت مالى يشتريها ، فانتقل الأخ الاسكندرى الى القاهرة وفاوض اسماعيل المفتش « صديق » ، فى هذه الصفقة ، ورحب المفتش بالعرض ، وقدم السمسار الى الخديو ، ويقال أنه ، رحمه الله ، قبل البيع مقابل ٩٢ مليون فرنك (١) .

(١) مقال شارل ليساج Ch. Le Sage عن هذه الصفقة بمجلة Revue de Paris العدد ٢٢ السنة الثانية عشرة ، ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ .

وجرت المفاوضات في طي الكتمان ، الا أن الشعب البريطاني لم يغفل عنها ، فقد وقف على هذا السر مراب آخر من أولئك الذين أقرضوا مصر في تلك السنين ، وهو « هنرى أوبنهايم » Henry Oppenheim وهو من رجال بيت مالى انجليزى اسمه « أوستن فريارز » Austin Feriars وكان الرجل فوق اشتغاله بشئون المال ، يشتغل بالصحافة ، فكان من أصحاب جريدة « الدايلي نيوز » Daily News ، ولما سمع بالمفاوضات التى تجرى فى القاهرة أبلغ الخبر الى زميل له اسمه « فريدريك جرينوود » محرر صحيفة « بول مول غاريت » Pall Mall Gazette وهذا الأخير تلقى النبأ فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٥ فأسربه الى وزير خارجية انجلترا اللورد « دربى » فى ١٥ نوفمبر ، واتصل الوزير فى الحال برئيس مجلس الوزراء • والمسألة هنا سرعة ، والعبرة بالساعات والدقائق • ولذلك تلقى الجنرال ستاتون ، قنصل انجلترا بالقاهرة فى صبيحة يوم الثلاثاء ١٦ نوفمبر البرقية الآتى نصها :

« علمت حكومة جلالة الملكة أن نقابة من المالىين الفرنسيين عرضت على الخديو شراء أسهمه فى قناة السويس ، وأن الصعوبات المالية التى تكتنف سموه تجعل قبوله فى حيز الامكان ، فالرجو التحقق من صحة هذا النبأ - دربى » •

وتوجه القنصل فى الحال الى صديق بريطانى فى مصر ، نوبار باشا ، وزير الخارجية يستجوبه فأقضى نوبار بالتفاصيل ، وأنبه القنصل لأن بريطانيا ظلت حتى هذا الوقت لا تعرف تفاصيل تلك الصفقة ، وطلب ستاتون من كل من اسماعيل صديق ونوبار وقف المفاوضة مع البيوت المالية الفرنسية ، حتى يقف على رأى حكومته ، ووعد نوبار بوقفها ثمان وأربعين ساعة ، وحصل القنصل فى نفس اليوم على توكيد من الخديو نفسه بأن المفاوضة ستوقف هذه الفترة •

وفى الساعة الثامنة من مساء ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٥ أبرقت وزارة الخارجية البريطانية الى قنصل انجلترا بالقاهرة طالبة اليه أن يبلغ الخديو قبول حكومته شراء الأسهم بشروط معقولة واتصل بسمو الخديو على

الفور فاعتذر عن القبول قائلًا انه يريد تحويل الديون السائرة الى دين ثابت ولذلك فانه مضطر لتقديم الأسهم كضمان لهذا التحويل ولكنه لا يريد أن يبيعها فاذا كان ولا بد من البيع فانه سيعطى الأفضلية للحكومة الانجليزية • وفى الأيام التالية اشتدت الحالة سوءا واستحال رهن الأسهم وصار لا بد من التسليم بقضاء الله وقبول بيعها فأبرق قنصل انجلترا الى حكومته فى ٢٣ نوفمبر ينبؤها بذلك وبأن الخديو قبل أن يبيع ١٧٧٦٤٢ رهما لقاء مائة مليون فرنك (أربعة ملايين من الجنيهات) فجاء الرد فى نفس اليوم ببرقية شفرية تفيد قبول الحكومة الانجليزية وأن بنك روتشيلد بلندن تعهد بأداء الثمن للخديو فوراً • وتمت الصفقة وتحرر العقد الذى وقعه كل من اسماعيل صديق باشا نائبا عن الحكومة المصرية والجنرال ستانتون القنصل البريطانى نائبا عن حكومة بلاده وذلك فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ •

ومما هو جدير بالذكر أن مجلس العموم البريطانى كان فى عطلة وما كان يمكن عرض الأمر عليه ، بل أكثر من ذلك أبرم دزرائيلى الصفقة قبل أن يرجع الى مجلس الوزراء مجتمعاً اذ توجه الى بيت روتشيلد بلندن وطلب المبلغ ولما قال له روتشيلد ما هو الضمان • أجابه دزرائيلى : « ان الضمان الذى أعطيه هو كلمة الوزير الأول فى انجلترا » • وقد حصل روتشيلد على سمسة قدرها ٢/٢١ من الثمن تعهدت بدفعها الحكومة الانجليزية وذلك علاوة على فائدة قدرها ٥/ سنويا تحسب له من يوم أدائه الثمن للحكومة المصرية الى أن يتسلمه من الحكومة الانجليزية • وبعد اتمام الصفقة عرض دزرائيلى أمرها على مجلس الوزراء البريطانى فى ٢٧ نوفمبر وحصل على موافقة هذا المجلس بعد أن وضعه أمام الأمر الواقع •

وقد تبين قبل ابرام العقد أن الأسهم لم تكن ١٧٧٦٤٢ بل كانت ١٧٦٦٠٢ ولذلك سوى حساب الثمن بعد استبعاد قيمة ١٠٤٠ رهما ناقصة فصار صافى الثمن ٣٩٧٦٥٨٢ رهما جنيها انجليزيا واتفق على أن يدفع

من الثمن ٢٥ مليون فرنكا في أول ديسمبر وأن يسدد الباقي في خلال شهر ديسمبر ويناير •

ولما كانت الحكومة المصرية قد تنازلت في اتفاقية سنة ١٨٦٩ عن فوائد أسهمها لمدة خمس وعشرين سنة تنتهى في سنة ١٨٩٤ فقد قبلت أن تدفع للحكومة البريطانية عن كل سنة ابتداء من سنة ١٨٧٥ الى سنة ١٨٩٤ فوائد بنسبة ٥٪ من قيمة الثمن مقابل حرمان الحكومة الانجليزية من ارباح الأسهم طوال هذه المدة • ومعنى ذلك أن الحكومة البريطانية تسترد حتى سنة ١٨٩٤ المبلغ الذى دفعته !!

ومما تقدم يتضح أن الحكومة البريطانية لم تستغرق في ابرام هذه الصفقة من تاريخ علمها بها أكثر من عشرة أيام • وكانت قد اشترطت في العقد ألا يدفع الثمن الا بعد تسليم الأسهم ولذلك بادر اسماعيل باشا صديق في صبيحة ٢٦ نوفمبر بنقل الأسهم بنفسه الى القنصلية البريطانية في القاهرة مودعة في سبعة صناديق كبيرة • وأحكمت القنصلية غلق هذه الصناديق وتغطيتها بطبقة من الحديد وذلك بعد أن بصمت الأسهم كلها بأختام كل من اسماعيل صديق والقنصلية البريطانية ومحكمة القنصلية البريطانية • وأمرت البحرية البريطانية بالباخرة « مالابار » Malabar التى تصادف قدومها من الهند أن تعرج على الاسكندرية في منتصف ديسمبر ؛ وحمل الجنرال ستاتون الصناديق وسافر بها الى الاسكندرية بشخصه وأودعها بتلك المدرعة التى وصلت الى بورتسموث في ٣١ ديسمبر وغداة وصولها أى في أول يناير سنة ١٨٧٦ جاء موظف كبير من الخزانة البريطانية وتسلم الصناديق من قومندان الباخرة وأودعت في اليوم نفسه في بنك انجلترا ولم تخرج الى التداول حتى الآن • وكانت هذه الصفقة بداية الكارثة الكبرى التى انتهت باحتلال الانجليز لمصر بعد ذلك بأقل من سبع سنوات •

وفي اليوم التالى لتوقيع عقد مشتري أسهم مصر في قناة السويس قال الخديو اسماعيل لقنصل بريطانيا : « هذه أهم صفقة عقدتموها

وستعود عليكم بفوائد مالية وسياسية محققة ولكنها أسوأ حادث
بالنسبة لنا » .

أما فرنسا فقد اهتز الرأي العام فيها لما فوجيء بخبر تلك العملية ولكن
يرجع الفوز الذي أحرزته إنجلترا الى نوبار واخلاصه لها من ناحية
والى يقظة الانجليز وانتهازهم الفرص من ناحية أخرى . وأما المرابون
الفرنسيون فكانوا قد تلكأوا واختلفوا فيما بينهم خلافا أضاع عليهم
الفرصة وذلك بالرغم من أن دي لسبس لما وقف على مساعي إنجلترا في
القاهرة طلب الى وزير خارجية فرنسا الدوق « دي كاز » Decazes
أن يبذل نفوذه لشراء الأسهم لحساب فرنسا ولكن وزير الخارجية
الفرنسية خشي أن يستجيب لطلب دي لسبس فتسوء العلاقات بين فرنسا
وانجلترا في وقت خرجت فيه فرنسا من الحرب السبعينية ضد ألمانيا
مهزومة خائرة القوى وكانت تتلمس من إنجلترا العطف والمساعدة .
وكانت إنجلترا تهدد بأسوأ العواقب اذا اشترت فرنسا أسهم مصر في
القناة . وثبت أن وزارة الخارجية الفرنسية خلال المفاوضات التي كانت
تجرى بين اسماعيل باشا وبين « دارفيه » استطلعت رأى وزارة خارجية
انجلترا فيما يكون لأبرام الصفقة من الأثر في العلاقات الودية بين الدولتين
فأجابت إنجلترا على الفور بأنها لا توافق على هذا العمل بأية حال .
وقد أحست فرنسا بعد نجاح إنجلترا بخيبة أمل شديدة وتعرضت الوزارة
الفرنسية لحملة صحفية عنيفة . وحتى الذين كانوا يؤيدون الحكومة
الفرنسية لم يستطيعوا أن يتجاهلوا النتائج السياسية الخطيرة التي تترتب
على هذا الدور الذي لعبته إنجلترا . فقد كتب المسيو « مازاد » Mazade
في مجلة « رفيو دي دي موند » بعددها الصادر في أول ديسمبر سنة ١٨٧٥
يقول :

« ان هذا العمل سياسى محض ، وهنا وجه الخطر فيه ، فاذا لم
يكن في ذاته احتلالا لمصر ، فانه الخطوة الأولى لهذا الاحتلال ، والآن وقد
أصبح لانجلترا عميل يحتاج الى أن تعطيه مائة مليون فرنك لتسوية
ديونه ، فهي لن تتركه وشانه ، بل تراقب ماليته وتقرضه وتبذل له

المال من جديد ، وستطلب منه طبعاً ضمانات وتأمينات أخرى ؛ وهكذا بعد أن كانت إنجلترا تعارض في انشاء القناة تحولت سياستها الى العمل « لامتلاكها » ..

أما في إنجلترا نفسها فيمكن القول أن فضل هذه الصفقة عليها يرجع الى رجلين يهوديين هما دزرائيلي وروثسولد وكان الوزراء الانجليز مترددين في الأمر حتى اللورد ديربى وزير الخارجية نفسه كتب في ١٩ نوفمبر الى اللورد ليون سفير إنجلترا في تركيا يقول : « أرجو مخلصاً ألا تنساق في هذه العملية فإن الصفقة قد تكون غرماً علينا وقد تسيء علاقاتنا مع فرنسا والباب العالي » • وكذلك كتب السير « ستافورد نورثكوت » Stafford Northcote وزير الخزانة الى دزرائيلي في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يقول له أنه كاره ابرام هذه الصفقة لأنها لا تتفق مع سياسة إنجلترا التي كانت تعارض المشروع ثم غيرت موقفها لما شقت القناة وما أهمية هذه الأسهم وهي تستعمل القناة بعد جريانها ! ؟ وما لبث هذا الوزير أن غير رأيه وحبد العملية بكتاب أرسله الى دزرائيلي في ٢٦ يناير سنة ١٨٧٦ يقول له فيه : « ان مشترانا أسهم قناة السويس عملية موفقة وقد وطدت مركزنا ولم تضعفه • وظهر خطأ الحجج التي كنت قد أبديتها » •

وقد يكون من المفيد أن نأتى هنا بنصوص بعض المكاتبات التي تبادلها بعض الساسة الانجليز الذين لم يكونوا فرحين بهذه الصفقة ، فان هذه المكاتبات قد تلقى ضوءاً على سياسة إنجلترا حيال القناة ؛ وأصول تلك المكاتبات موجودة بالمتحف البريطانى بلندن : —

١ — كتاب خاص من جلادستون الى اللورد جرايفيل في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٥ « قد يطيب لك أن تعرف الى أى مدى تهز هذه العملية بعض الأصدقاء الآخرين ، وأن تقف على شعورى شخصياً نحو هذه الصفقة ، ومن خلال التصريحات المتناقضة التي أعلنت يمكننى أن أخلص المواقف فيما يأتى : —

(١) ان الصفقة عاجلة •

(ب) والدفع عاجل •

(ح) وقد ضمن لنا الخديو فائدة قدرها ٥٪ لمدة بضع سنوات •
وبعدئذ نحصل على أرباح الأسهم حسب الظروف •

(د) ويحتاج هذا الأمر للحصول على موافقة البرلمان • ولا أظن أن
البرلمان سيوافق بسهولة على دفع المبلغ في حين أن أحد رجال المال قد
قبل أن يدفعه معتمداً على أن البرلمان سوف يوافق •

(هـ) لا أرى ما يدل على النية لدعوة مجلس البرلمان لهذا الغرض ،
وانما أرى عاصفة من التأييد تجتاح الموقف من كل جانب « •••

وأضاف جلادستون أنه إذا كانت العملية قد أبرمت بموافقة الدول
الأخرى فإن ذلك يؤدي لمتاعب مستقبلية وإذا كانت قد أبرمت من غير
موافقتها فإن هذا عمل محفوف بالمخاطر ولم يكن للعملية ما يبررها سوى
أنها وسيلة لمفاداة اغلاق القناة في المستقبل • ولكن هذا الأمر غير
متوقع حدوثه •

٢ — وفي كتاب آخر بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٦ كتب جلادستون
الى اللورد جرانفيل يبلغه أن مشترى إنجلترا لهذه الأسهم يضع على
كاهلها مسئولية حربية جديدة بل عبئا وصفه بأنه شر • ونحن ننقل هنا
كلماته بالانكليزية من غير تصرف : —

Is our real, valuable hold over the Suez Canal in war
time, any other than our maritime superiority in the Mediter-
ranean? Would Egypt make any real addition to it? If it
would not, then the holding of it would be a new military res-
ponsibility, a burden and an evil.

٣ — وذكر جلادستون في كتاب خاص وجهه الى اللورد جرانفيل في
٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٥ أنه لما كان رئيسا للوزارة بحث مجلس الوزراء
البريطاني مسألة حياد القناة كما بحث موضوع شراء الأسهم الذي أثير
في هذا المجلس فرفض اقتراح الشراء لأنه يخل بحياد القناة ولم يكن ثمة

ما يوجب المساس بهذا الحياد • واستنكر جلادستون هذه العملية اذ تجعل الدولة شريكا في مؤسسة خاصة وذكر أن لجنة الدانوب ليست سابقة يجوز الأخذ بها ولا توجد هناك مؤسسة تشترك فيها دولة ، وفيما يلي نص كلمات جلادستون بالحرف الواحد : —

You may remember that in our Cabinet we discussed the neutralization of the Canal and the purchase was suggested or named. As far as I can recollect, we peremptorily set aside the purchase, and found no reason then to prosecute the neutralization, partly because it was difficult but principally because we found (?) so well as things are, that there was no motive to desire a change.

I think Lord Derby's view of the Suez Canal is only relatively the right one : right that is in comparison with others that are more and more dangerously wrong. What is the harm which has attended or which is likely to attend private proprietorship in this case ? Who can say that joint State proprietorship, which by the very force of the terms is all foreign, is either theoretically free from objection or likely to be free from difficulties in practice ?

The Danube Commission is no precedent. There is no joint State enterprise.

٤ — وبعث جلادستون بكتاب آخر الى اللورد جرانفيل في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٧٥ ذكر فيه أن عملية شراء الأسهم ليست الا ضريبا من ضروب الحماقة وليست لها سابقة فالحكومة لا يمكن أن تكون شريكا في مؤسسة خاصة ولا تستطيع أن تفرض رقابتها عليها لو سارت الأمور بالطريق العادي • وما جاء في هذا الكتاب قوله : —

As regards my first impressions, which I mistrust, it appears to be very foolish. I presume it is without precedent that the Government should become part shareholder of a private undertaking over which by normal means they can have no control.

Is it not enough of a political measure to induce and justify other countries in taking precautionary measures?

Is it not possible that Lesseps and the Rothschilds have duped the Government into giving this great impetus to the value of Suez Canal shares—by threatening them with a purchase of French capitalists?

Is it the intention of the Government to buy in the open market another 100,000 shares at enhanced prices in order to have an effective control? If they do so, cannot the remaining shareholders still get them into endless difficulties? Will it not give rise to all sorts of national difficulties. Is the Canal to remain subject to the discretionary powers which we have always maintained belonged to the Sultan? Ought so great a responsibility to be taken without immediately consulting Parliament?

٥ — وكتب مستر « هاموند » Hammoud الى « لا يارد » Layard
يبدى دهشته من تصرف الحكومة البريطانية الذى أضحى موقفها فى
منتهى الغرابة ويقول : —

I suppose you will have been as much astonished as the rest of the world; it is certainly a bold experiment (much appreciated). We stand as a nation in a curious position, bound to conform to the terms of a concession made by the Porte, and in some, and that no small, degree, exposed to the roguery of the Khedive, which we may be called upon inconveniently to counteract. wonders of the times can quell insurrection.

٦ — وممن استنكروا هذا التصرف أيضا اللورد « هارتنجتون » Hartington
اذ بعث فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٧٥ بكتاب الى جلادستون
يتساءل فيه عما اذا كان شق قناة فى برزخ بناما يخول للحكومة الأمريكية
حق فرض سيطرتها عليه بدعوى أهميته الحيوية لتجارتها الساحلية •
وهذا هو نص أقوال اللورد هارتنجتون : —

If the Canal had been made through the Isthmus of Panama, should we have allowed America to claim the control of it on the ground that it was (as it would be) vital to her costing trade ?

٧ — وكتب « جون برايت » John Bright الى جلادستون في ٥ يناير سنة ١٨٧٦ ينكر على الحكومة البريطانية هذا التصرف الذي يعد ضربة قاضية على استقلال الامبراطورية العثمانية وسيادتها واقترح هذا الكاتب دعوة الدول لتشارك في وضع يدها على القناة ومراقبتها وحراستها وبذلك تأمن انجلترا مخاطر العداوة والبغضاء وتكفل مصالحها في القناة . ولعل هذا الرأي هو الذي انتهت اليه انجلترا ، في هذه الأيام ، اذ تسعى لتدويل قناة السويس وحراستها بقوات دولية لكي تحقق مصالحها من وراء هذا الستار ، ومعروف أن الانجليز يرجعون دائما لملفاتهم القديمة ولا يتكرون سياسة جديدة ، فالكلام عن الدفاع المشترك والسيطرة الدولية المشتركة على القناة قديم وقد أورده هذا السياسي في عبارات صريحة وجهها الى جلادستون ونحن نقبس منها قوله : —

I agree with you about the share transaction—if but a share transaction, which should not have taken place—if anything more—if a great political transaction—then I regard it as the first serious blow at the integrity and the independence of the Ottoman Empire. Lord Derby's view of the matter in his despatches seems to me the right one. We ought to invite the powers to unite in possessing, controlling and guarding the Canal. Our interests would be safe and there could be no jealousy. As it now rests, Russia and Austria are free to do what they like and our power, even of remonstrance, is greatly weakened. I think also our policy in the Turkish question 1854-1876 has been wrong and is terribly humiliating to us as a nation.

ومع ذلك كله اجتمع مجلس العموم البريطاني في شهر فبراير سنة ١٨٧٦

ووافق على الصفقة • وادعى وزير المالية البريطانية السير نورثكوت في خطابه أن هذه الصفقة ستعود بالفائدة على بريطانيا وعلى مصر وعلى شركة القناة • وعبر عن عواطف بريطانيا الودية نحو شركة القناة ومؤسسها فرديناند دي لسبس مبديا أسفه لتحدى إنجلترا لـدي لسبس في القديم وأكد أن مشاركة بريطانيا لشركة القناة ستكفل لها الحياة والدوام وأن بريطانيا قد أخذت على عاتقها ضمان حياة دائمة لهذه المؤسسة • وبعبارة أخرى أضحت شركة قناة السويس منذ ذلك التاريخ جزءا لا يتجزأ من سياسة إنجلترا حيال مصر ومن موقف إنجلترا من مصر • وبعد احتلال إنجلترا لمصر صارت هذه الشركة قاعدة من قواعد هذا الاحتلال ودعامة كبرى من دعائمه •

ومع ذلك ، ومن أجل تغطية الموقف والنية التي بيتتها إنجلترا قال الماركيز هارتنجتون ، ذرا للرماد في العيون ، في بيانه الذي ألقاه بجلسة ٢١ فبراير سنة ١٨٧٦ أن الحكومة البريطانية لا تعنى بشراء هذه الأسهم أن تحل محل خديو مصر في سيادته على القناة ، وذكر أن اللورد دربي وزير الخارجية قد أكد هذا المعنى في كتابه المؤرخ في ٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥ والذي وجهه الى الجنرال ستانتون قنصل بريطانيا في مصر وهذا نصه : — « أرجو أن توضحوا أن حكومة جلالة الملكة تعتبر أن أى عمل يؤدي الى تنازل الخديو على أى وجه من الوجوه ، عن سيادته على القناة ، وهي السيادة التي أكدتها عقود الامتياز وعقود تأسيس شركة القناة ، واعترف بها الباب العالي ؛ ان هذا العمل يعد خرقا لفرمان الباب العالي وعدوانا على كيان الامبراطورية العثمانية » •

والعجيب في أمر فرديناند دي لسبس أنه بعد أن وقعت الواقعة عبر عن رضاه بمشاركة إنجلترا في شركة القناة قائلا أن إنجلترا قد أضحت في نفس الوضع الذي أراده لها في سنة ١٨٥٨ حينما عرض عليها هذه الأسهم ورفضت أن تشتريها واستعد دي لسبس منذ هذا التاريخ لأن يربط سياسته بسياسة وزارة الخارجية البريطانية وينفذ تعليماتها خطوة بخطوة

وتلك السياسة التقليدية هي التي سارت عليها شركة قناة السويس منذ ذلك التاريخ حتى اليوم .

لم تكن نتائج هذه الصفقة بالنسبة لبريطانيا لتخفى على العالم ، ولذلك هناها الأصدقاء والمحبون ، بل أرسلت التهاني للملكة فكتوريا مباشرة ومن ذلك تهنئة الأميرة الألمانية التي أضحت فيما بعد الامبراطورة فريديك اذ كتبت للملكة فكتوريا قائلة : « انا هنا جد مغتبطون ونرجو أن تعود الصفقة بالخير على بريطانيا » . وكتب ولي العهد (غليوم الثانى فيما بعد) الى الملكة فيكتوريا قائلاً : « انى أعرف مدى الغبطة التى بعثها فى نفسك شراء انجلترا لقناة السويس . فما أسعد هذا الحادث ! » . وكذلك أبرق بسمارك بعاطر تهنئته الى اللورد دربي قائلاً له أنه اختار الوقت الملائم لعقد هذه الصفقة .

أما الفوائد التى حققتها انجلترا من هذه العملية فهي فوائد مالية وسياسية بعيدة المدى . فقد بلغ ما قبضته حكومة انجلترا من الحكومة المصرية فوائد لهذه الأسهم عن المدة من سنة ١٨٧٥ الى سنة ١٨٩٤ وذلك تنفيذاً لعقد مشترى الأسهم مبلغ ٤٨٤ر٨٣٣ر٣ جنيه ، أى أنها فى هذه المدة استردت من مصر ثمن الصفقة بالكامل . وابتداء من سنة ١٨٩٤ حتى الآن كان كل ما قبضته وتقبضه انجلترا عن هذه الأسهم أرباحاً صافية . وقد قدر السير أرنولد ولسن فى مؤلفه الذى أشرنا اليه غير مرة مجموع الفوائد التى قبضتها انجلترا من ايراد قناة السويس فى المدة من سنة ١٨٩٤ — سنة ١٨٩٥ الى سنة ١٩٣١ — سنة ١٩٣٢ بمبلغ ٦٨٣ر٢٠٦ر٤٣ جنيه . وذلك بخلاف ارتفاع ثمن هذه الأسهم فى بورصة الأوراق المالية ويقول الرافعى بك أن سعرها وصل فى سنة ١٩٠٥ ٣٢ مليون جنيه ثم صعد فى سنة ١٩٢٩ الى ٧٢ مليون جنيه .

ولكننا نخشى أن يكون فى هذا التقدير خطأ أو مبالغة ، فان سعر السهم الآن يبلغ فى حالة استقرار بورصة الأوراق المالية ثمانين جنيهاً

بمعنى أن هذه الصفقة من الأسهم تساوى ١٦٠ر١٢٨ر١٤ جنيهًا ؛ وقد تكون أرقام الرافعى بك صحيحة اذا كان السبب فى الهبوط يرجع لقرب انتهاء أجل الامتياز !!

وعلى أى الأحوال قبضت انجلترا من خزانة مصر المبلغ الذى دفعته بحصولها على ٥٪ من قيمة الأسهم حتى سنة ١٨٩٤ ، وما قبضته من الأرباح بعد ذلك وهو يتجاوز ، من غير شك مائة مليون من الجنيهات يعد أرباحا صافية ، وستقبض ٤٤٪ من صافى أرباح القناة ، حتى ينتهى أجل الامتياز فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ !!

ومهما بلغت الفوائد المالية الضخمة التى حصلت عليها الخزانة البريطانية من هذه الصفقة ؛ فان تلك الفوائد لا تذكر بجانب المزايا التى خسرتها مصر ، وانتزعتها انجلترا لنفسها عنوة واقتدارا • لقد وصف الانجليز أنفسهم تصرف حكومتهم بأنه شذوذ ليست له سابقة ، ولا يجوز للحكومة أن تشترك فى مؤسسة تباشر نشاطها فى اقليم خاضع لحكومة أخرى ، لأن هذا يؤدى بها للتدخل فى شئون الدولة الأخرى • ولقد ورد على السنة ، الذين عارضوا تصرف دزرائيلى فى مجلس العموم البريطانى ، نقد مستفيض ، لا يتسع المقام لسرده هنا ، وسنورده فى الجزء الثانى ، من هذا المؤلف • ولكن دزرائيلى لم يخف على البرلمان والرأى العام الانجليزى ، أنه اشترى الأسهم ، فمزج بين الغرضين السياسى والتجارى ، وأن الاعتبار السياسى فى نظره كان مقدما على كل ما عداه ؛ وقال أنه منع وقوع الأسهم فى أيدي الفرنسيين ، لأن ذلك كان لابد أن يترتب عليه ، تدخل حكومة فرنسا فى شئون القناة ؛ وهو الأمر الذى قد يؤدى الى مشاحنات سياسية بين فرنسا وانجلترا • ولعله ، من باب كتمان الخطط السرية ، لم يقل للبرلمان الانجليزى ، أنه أراد أن يجعل أمل انجلترا فى احتلال مصر ، حقيقة لا ريب فيها !!

وقد وقع علماء القانون الدولى فى حيرة ازاء مشتري انجلترا للأسهم "مصر فى القناة" ، وبيان جهة الاختصاص القضائى فيما اذا قام نزاع بسبب

هذه الأسهم، وتخطت بعضهم ولم يستقر البعض الآخر على رأى مقبول^(١)، والرأى عندنا هو أن إنجلترا كحامل أسهم، تعامل معاملة الأفراد العاديين، وجهة التقاضى الوحيدة هى المحاكم المصرية، ولا توجد شبهة اختصاص للمحاكم الدولية •

لقد كانت النتيجة المباشرة لهذه الصفقة، أن إنجلترا استطاعت فى العام التالى، أن تبرم مباشرة اتفاقا مع شركة قناة السويس، فى ٢١ فبراير سنة ١٨٧٦، وهذا الاتفاق وقع من جانب إنجلترا الكولونيل « جون ستوك » Stokes ومن جانب الشركة فرديناند دى لسبس، وأكره هذا الأخير على قبول ما كان قد تقرر فى القسطنطينية فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٧٣ بشأن قياس حمولة السفن ورسوم الملاحة، وتعهد دى لسبس لحكومة إنجلترا فى هذا الاتفاق ببناء أعمال للتحسينات بمبلغ مليون فرنك فى العام ولمدة ثلاثين سنة، وهكذا دخلت إنجلترا فى كل الدقائق والتفاصيل وراحت تتصرف تصرف المالك، دون أن تضع وقتا، ولا حول ولا قوة الا بالله !!

ولقد عرض هذا الاتفاق على الجمعية العمومية للمساهمين فى دور انعقادها بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٧٧ فوافقت عليه •

وقد ذكرنا فيما تقدم أن دى لسبس منع الحكومة المصرية من الحضور والتصويت فى اجتماعات الجمعية العمومية لما كانت تحمل ٤٤٪ من الأسهم بدعوى أنها تنازلت عن فائدتها لمدة خمسة وعشرين عاما، وبالرغم من أن الحكومة البريطانية حلت محل الحكومة المصرية بهذه الصفة، لم يتجاسر على إثارة نفس الحجة ضدها: بل عقد اتفاقا يبيح للحكومة الإنجليزية حضور اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت بنسبة ما تحمل

(١) سنتناول هذه المسألة على التفصيل فى الجزء الرابع من الكتاب؛ وحسبنا أن نشير الآن الى مؤلف عالجه من وجهة نظر استعمارية لا تفره عليها مبادئ القيانون الدولى وهذا المؤلف هو Amos ، Seldon وكتابه بعنوان « مشترى أسهم قناة السويس وحكم القانون الدولى » سنة ١٨٧٦.

من الأسهم ، وسمح لها بتعيين ثلاثة أعضاء انجليز في مجلس الادارة ،
وسنرى في الجزء الرابع أن هذا العدد قد زاد فيما بعد . بل وحاولت
الحكومة الانجليزية أن تميز الأعضاء الانجليز وتجعلهم بمثابة قومسيرين
في الشركة واعترض دى لسبس وانتهى الأمر باتفاق ، كان بمثابة حل
وسط اذ احتفظ بهذه المراكز دائما لأعضاء انجليز ترشحهم الحكومة
البريطانية وأما موافقة الجمعية العمومية للشركة فانها تعد إشكالية .
هذا ما فعلته انجلترا بداخل الشركة وبالنسبة لادارة القناة ، أما في
المجال الدولي فقد فعلت أكثر من ذلك ، اذ قامت الحرب بين روسيا
وتركيا في سنة ١٨٧٧ وزعم دى لسبس أن عدوانا وقع على حياد القناة
فهوول الى انجلترا في مايو سنة ١٨٧٧ وقابل وزير الخارجية ، اللورد
دربي ، وحقيقة الأمر أن دى لسبس أراد أن يمنع وصول الامدادات
لتركيا من أجزاء الامبراطورية العثمانية الأخرى عبر القناة ، فأثار مسألة
حياد القناة وسرعان ما أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بلاغا قالت فيه :
«ان أية محاولة يكون من شأنها منع أو عرقلة الملاحة في القناة أو ما يجاورها ،
ستعدها حكومة جلالة الملكة عملا يهدد الهند ويعرض تجارة العالم لضرر
بالغ درجة الخطورة . ولهذين الاعتبارين ترجو حكومة جلالة الملكة من
الطرفين المتحاربين أن يعتبرا أن أى عمل من هذا القبيل سيضطرها
للخروج عن الحياد الذي اتخذته لنفسها في هذه الحرب » .
وقد أذعن الطرفان لهذا الانذار . وكان هذا الاجراء هو الخطوة
العملية الأولى ، التي اتخذتها انجلترا لفرض سيادتها على القناة ، والعجيب
أن جماعة الدول قد سككت على هذه المغالطة ولم تحرك ساكنا . وسنرى
بعدئذ كيف أن انجلترا منذ هذا التاريخ حتى الآن كانت تتصرف في أزمنة
الحروب في القناة بالفتح والغلق طبقا لمقتضيات مصلحتها هي ، دون
غيرها من الناس . وهكذا أضحت مصر بعد بيع أسهمها في القناة دولة
لا يحسب لوجودها ولا لسياستها أى حساب في أمور القناة ، وكأن قناة
السويس تجري في صميم الجزيرة البريطانية ولا تخترق أرض مصر ،
ورحم الله الشهداء !!

ومنذ حصول إنجلترا على أسهم مصر في القناة ، ألقت فرنسا ، في سياستها الخارجية ، بنفسها في أحضان بريطانيا ، وصارت شعبا يعيش في ظل الاستعمار البريطاني ، وتآمرت الرأسمالية الفرنسية والرأسمالية الانجليزية ، بل السياستان الانجليزية والفرنسية ، ضد مصر علانية وفي وضوح النهار ، واشتغلت باريس ولندن في استعجال الحوادث حتى احتلت إنجلترا أرض مصر ، وبذلك تحقق الحلم القديم ، الذي كان قد نوه عنه الفيلسوف الألماني « لينتز » في كتابه الذي رفعه الى لويس الرابع عشر ، والذي رأى أن تقوم دولة أوروبية باحتلال مصر ، وتكتل وراءها أوروبا المسيحية لتنتفع بهذا الاحتلال في السيطرة على طريق الشرق ، واستخدامه لمصلحتها دون سواها . وهكذا استطاعت أوروبا بالمثابرة وبواسطة قناة السويس ، أن تحقق ما أراده الصليبيون ، وأن تمزق شمل المسلمين ، بل الشرق بأجمعه ، ولعبت فرنسا مع إنجلترا ، في هذا المضمار الدور الأكبر ، وهما الآن تمثلان الاستعمار الغربي أفضع تمثيل ؛ ومن أجل ذلك نرانا مضطرين ، وقد تتبعنا سير الحوادث ، لأن نقرر أن الوضع الحالي لقناة السويس ، هو استمرار للحروب الصليبية .

وفي هذه المرحلة التي أعقبت فتح القناة للملاحة الدولية ، كانت الحرب الصليبية صورة غزو سلمى ، قام به المرابون الأوروبيون تحميمهم حكوماتهم ووزارات خارجية بلادهم ، ويمشى نفوذها وتدخلها وراء رجال المال خطوة بعد أخرى ، ولذلك اختلت الادارة المالية المصرية بسبب القناة وبعد افتتاحها مباشرة ، وما كان في مقدور اسماعيل مهما أوتي من قوة الذكاء وحسن التدبير أن يقاوم لأنه كان يقف وحده ضد عالم كهر بالمبادئ الانسانية وتجرد عن الفضائل ، وأحكم مؤامراته مدفوعا بعامل التعصب الدينى والسياسى . ولقد ضيق على اسماعيل ، حتى أخس بحرج شديد اضطره في سنة ١٨٧٤ لأن يتصرف فيما يملك لزوجاته وبنيه ، وهو الأمر الذى يدل على حالة نفسية نراها تتكرر كل يوم كلما استهدف مدين لجبروت مراب ليست في قلبه ذرة من رحمة ؛ وما دين الرزنامة في

سنة ١٨٧٤ والاستيلاء على ٠٠٠ ر ٥٣٧ جنيه من خزائن بيت المال والأوقاف الخيرية إلا اسعافات لمعالجة الحالة التي خلقها المرابون الأجانب ، ودليلا على الفزع الذي أشاعوه حتى أدى الى الفوضى •

كان الذين قاموا بهذا الغزو المالى يعلمون جيدا أن مصر لا تستطيع أن تحافظ على استقلالها اذا ما أرهقتها القروض الأجنبية، وكان دى لسبس الذى لعب دورا كبيرا فى خراب الخزانة المصرية بما اقتضاه من تعويضات ونحوها ، يعرف النتيجة مقدما ، ويدرك هو وجماعته أن ضياع استقلال مصر وكيانها أمر محقق ؛ ولقد ظهرت نتائجها فى بيع أسهم مصر فى قناة السويس ، على نحو ما أسلفنا ، فى نوفمبر سنة ١٨٧٥ •

وقد اضطروا اسماعيل لأن يستقدم بعثة كيف Cave الانجليزية فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، وكان مظهرها أنها بعثة مؤلفة من مالين انجليز ، جاءوا للمعاونة فى اصلاح ما أفسدوه ماليا ؛ فلما وضعت البعثة تقريرها ، تبين أنها ضربت بمصر ومصالحها عرض الحائط ، وعنيت بمصالح الدائنين الانجليز خاصة ، واقرحت البعثة أن تخضع ادارة مصر المالية للمشورة الأوروبية ، وأن تنشئ الحكومة مصلحة للرقابة على ماليتها برئاسة انجليزى ، وكانت مهمة هذا الانجليزى بطبيعة الحال سياسية ، لا مالية ، بل العمل السريع الذى يكفل تدخل انجلترا واحتلالها لمصر •

وقامت فرنسا بدورها بإرسال خير مالى من قبلها ، هو المسيو « فيليه » Villet بحجة معاونة اسماعيل فى اصلاح الحالة المالية ، والصحيح أنها أرادت أن تأخذ نصيبها من الضحية ، وأن لا تدع انجلترا تنفرد بها لنفسها !!

وكل عام يجد كان يأتى بالأهوال والمضاعفات ، فقد عجزت الحكومة المصرية فى سنة ١٨٧٦ عن سداد أقساط الديون ، والمرابون الأجانب ، بل الحملة من المرابين يطعنون ويهددون ويتوعدون ، ويرددون نعمة خلع اسماعيل ، ولا تنسى أنه كان الصخرة التى تحطمت عليها آمال الاستعمار فى المدة من سنة ١٨٦٣ الى سنة ١٨٦٦ •

ومتى اجتمع رجال البنوك وسماسرة البورصات ورجال السياسة ،
من بلاد الغرب التى تفهم فن الألاعيب المالية وتتقنه فكيف تمكن المقاومة؟!
استجاب اسماعيل لطلبهم فأصدر مرسوما بإنشاء صندوق الدين ، ليكون
خزانة فرعية لخزانة الدولة، وتتلقى الخزانة الفرعية إيرادات المصالح الحكومية
لمديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط، وكذا عوائد الدخولية فى القاهرة
والاسكندرية وإيرادات جمارك الاسكندرية والسويس وبور سعيد ورشيد
ودمياط والعريش ، وإيرادات السكك الحديدية ورسوم الدخان وإيرادات
ضريبة الملح ، ومصايد المطرية (دقهلية) ، ورسوم الكبارى وعوايد
الملاحة النيلية وإيرادات كوبرى قصر النيل ، وإيرادات أطيان الدائرة السنية ،
فماذا أبقى المرابون ؟ وقد نص على أن صندوق الدين يتسلم النقود وأنها
مخصصة لوفاء الديون العمومية ، ويتولى إدارته بجانب نديتهم دولهم ،
ويعينهم الخديو طبقا لهذا النذب ، ونص أيضا فى المادة الثامنة من المرسوم
المشار اليه على أن الحكومة المصرية ممنوعة من تعديل الضرائب التى
خصصت إيراداتها لصندوق الدين تعديلا يفضى الى انقاص الوارد منها ،
الا بموافقة أغلبية أعضاء صندوق الدين ، واختصت المحاكم المختلطة
بالمنازعات التى يرى صندوق الدين إقامتها ضد الحكومة المصرية خدمة
لمصالح الدائنين الأجانب * وهكذا كبلت عصاة المرابين مصر من منبت
الشعر الى أخمص القدم ، وقضت على نفوذ الحكومة الوطنية ووجودها ،
وظهرت الدولة الأجنبية داخل الدولة المصرية التى راحت هيبتها وزال
سلطانها .

وفى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ استصدروا من الخديو مرسوما ثانيا بتحويل
دين الحكومة ودين الدائرة السنية الى ما يسمى « بالدين الموحد »
ومقداره ٩١٠٠٠٠٠ رطل جنيه انجليزى ، وفأثدت سبعة فى المائة ، ويسدد
فى ٦٥ سنة ، وخصصوا للسداد موارد المرافق المبينة فى مرسوم صندوق
الدين وقدر ما يتحصل من الايراد بمبلغ ٢٥٦٠٠٠٠ رطل جنيه انجليزيا فى
كل عام .

ولم يكفهم هذا فاستصعدوا من الخديو مرسوما ثالثا في ١١ مايو سنة ١٨٧٦ بإنشاء مجلس أعلى للمالية ، يتألف من عشرة أعضاء ، نصفهم أجانب والنصف من الوطنيين ، ومن رئيس يعينه الخديو ، وعين السنيور « شالويجا » Scialoja عضو الشيوخ الايطالى رئيسا لهذا المجلس ، وأعطى للمجلس حق مراجعة ميزانية الدولة المصرية !!

استعمار غربى شامل

فى صورة لجان مراقبة ثنائية بمصر وتونس وتركيا
فى وقت واحد

أكفاهم ارهاقا لمصر وعدوانا على سيادتها ووجودها صندوق الدين ،
ووضع أيديهم على مواردها ؟ !

لا ؛ ان خطتهم أبعد مدى من كل هذا وهى تمضى بالتدرج ، ولكن على جناح السرعة • لقد امتنعت انجلترا عن تعيين مندوب عنها فى صندوق الدين ، واختارت فرنسا المسيو دى « بلنير » De Bligneres مندوبا عنهم وعينت النمسا « فون كرامر » Kremer وايطاليا السنيور « بارافاللى » Baravelli ؛ أما انجلترا فقد أرادت أن تخطو خطوة أوسع ، فأوفدت الى فرنسا ، أحد رجال المال من وزرائها السابقين ومن أعضاء البرلمان ، وهو « جوشن » Goschen ليفاوض حكومة فرنسا فى ادخال تعديلات على النظام الذى وضعوه ، وندبت فرنسا « جوبير » Joubert ليشترك مع المندوب الانجليزى ، المشار اليه فى عرض مطالب جديدة للدائنين على الخديو • ووصل هذان المندوبان الى مصر فى أكتوبر سنة ١٨٧٦ ، وتدخل قنصلا انجلترا وفرنسا مع هذين المندوبين ، وهددوا الخديو اسماعيل أسوأ وأقبح تهديد ، حتى أذعن وأصدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وهو يقضى بفرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية • وأن يتولاها مراقبان أحدهما انجليزى ، لمراقبة الايرادات العامة للحكومة ، والآخر فرنسى لمراقبة المصروفات ، وتختار الحكومتان الانجليزية والفرنسية ، مراقبيهما ،

ولمراقب الإيرادات مطلق السلطة على مأموري التحصيل ، ماعدا مأموري تحصيل الرسوم القضائية في المحاكم المختلطة ، وهذا المراقب الانجليزي هو الذي يرشح مأموري التحصيل لوظائفهم وله عليهم سلطة الايقاف والعزل . وأما المراقب الفرنسي فوظيفته ملاحظة تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالدين العام ، وتفتيش حسابات الخزانة ، وجميع صناديق الحكومة ، وليس للوزراء ورؤساء المصالح أن يأمرؤا بصرف الأذون والتحاويل الصادرة منهم الا بعد التأشير عليها من الرقيب ، وله أن يعترض على صرف أى مبلغ يراه بدعوى أنه تجاوز المربوط في الميزانية . ويشترك الرقيبان في تحضير ميزانية الدولة . وتقرر في المادة التاسعة أن يقوم رقيب المصروفات بوظيفة مستشار مالي بوزارة المالية ، وهى الوظيفة التى انفرد بها الانجليز بعد الاحتلال .

وهذا النظام الجديد نص على بقاء صندوق الدين بوضعه الذى تقرر بمرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ وأضيف في المادة السادسة من مرسوم ١٨ نوفمبر أن أعضاء صندوق الدين يتسلمون الإيرادات المخصصة لاستهلاك الدين ويرسلونها رأسا الى بنكى انجلترا وفرنسا ، وكذلك أسند المرسوم الأخير ادارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية الى لجنة مختلطة مؤلفة من خمسة مديرين ، منهم انجليزيان ، ومصريان ، وفرنسي ، ويعين أحد المديرين الانجليز رئيسا للجنة ، ولهؤلاء كامل السلطة على موظفى المصلحتين المذكورتين ويتسلمون إيراداتهما لارسالها الى صندوق الدين^(١) .

ومن الخطأ البين ، أن يؤخذ اسماعيل في التاريخ بأثم غيره ، فان الذى أصاب مصر في عهده كان نتيجة حتمية لسياسة رسمها الاستعمار ، ولم تكن مصر وحدها هدف هذا التدبير ، بل أصاب غيرها من بلاد الشرق

(١) يراجع كتاب عبد الرحمن بك الرافعى : عصر اسماعيل - الجزء الثانى - الطبعة الثانية سنة ١٩٤٨ من صفحة ٥٦ الى صفحة ٦٨ .

الأوسط ، فقد سلطوا الغزو المالى على بلاد أخرى غير مصر ، حتى أنشأوا لجنة مراقبة أوروبية لتونس ، وأخرى لتركيا نفسها على غرار ما فعلوه فى مصر .

ولكى نرى المسائل بمنظار صحيح يجب أن ندخل فى حسابنا حركة التقدم الصناعى التى ظهرت فى أوروبا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأدت الى التهافت على استغلال المال فى المشروعات الصناعية وأعمال التجارة الخارجية ، وبتطور الصناعة تسلطت الرأسمالية على سياسة الدول الأوروبية ، وأضحت الحاجة ماسة للمستعمرات للحصول على خامات تغذى المصانع وسعوا لاحتكار الأسواق التى تباع فيها المصنوعات بأعلى الأثمان ؛ وأضحت طرق المواصلات العالمية ذات أهمية كبرى فى نظر تلك الرأسمالية الجشعة التى لا ترعى عهدا ولا ذمة . وإذا كان الاستعمار الأوروبى قد سبق القرن التاسع عشر فانه قد بلغ أقصى حدته فى النصف الثانى من هذا القرن بفعل الرأسمالية الصناعية . ولقد بلغ الاقتصاد الوطنى حد الذروة فى بلاد ألمانيا والنمسا والمجر حوالى سنة ١٨٧٣ ثم أدى بعد ذلك الى أزمة اقتصادية أصابت الولايات المتحدة فى سنتى ١٨٧٧ و١٨٧٨ كما أصابت إنجلترا بعض الشيء ؛ وكانت الحالة الاقتصادية فى أوروبا على الجملة ، أشبه بحالة مد وجزر ؛ وأدى ذلك للتنافس الاستعمارى البعيد المدى للتخلص من الأزمات بالبحث عن مناطق استغلال ونفوذ اقتصادى جديدة ؛ وكانت التجارة فى ذلك الحين تسير حيثما سار علم الدولة . واستطاعت الرأسمالية أن تقسم العالم تقريبا ، وأبت الا أن تجعل من البلاد التى استبقت حريتها مناطق نفوذ واستغلال .

وكانت إنجلترا فى طليعة الدول التى اصطبغت سياستها بصبغة الرأسمالية الاستعمارية ، وكانت فرنسا تحتل المكان التالى . ولذلك جعل دزرائيلى المسألة الشرقية أولى المسائل فى برنامجيه ، الذى لم يكن يهدف لمجرد تحقيق أطماع استعمارية فى الشرق الأوسط ، بل جعل السيطرة على الشرق الأوسط قاعدة يقوم عليها بناء الامبراطورية

البريطانية بأسرها • وتنفيذا لهذه السياسة اشترى أسهم مصر في قناة السويس واستغل سوء الحالة المالية في مصر الى مدى بعيد ، وكانت المراقبة الثنائية على مالية مصر نتيجة مباشرة لهذه السياسة • وحتى قبل ظهور دزرائيلي على مسرح السياسة الانجليزية ، كانت انجلترا ، بسبب نظامها الرأسمالي الاستعماري قد بسطت نفوذها على القسطنطينية من أجل الدردنيل والبوسفور ، واحتلت قبرص وتطلعت لاحتلال شرق البحر الأبيض المتوسط كله اذا وجدت الى ذلك سيلا ، وذلك كي توطد مركزها في آسيا وتتفادى منافسة غيرها من الدول الاستعمارية •

والثابت أن انجلترا هي التي استطاعت بالدس والوقيعه أن تشعل نار الحرب بين روسيا وتركيا في سنة ١٨٧٧ ، وتنفيذا لنفس الخطة الماكرة أوقدت انجلترا في العام التالي أي في سنة ١٨٧٨ لهيب حرب بينها وبين الأفغانستان • وانتهت هذه الحرب بفرض حماية على بلاد الأفغان ، ولم يجل الانجليز عن هذه البلاد الا بعد سقوط دزرائيلي وقيام وزارة جلادستون ، وبعد أن أخذت انجلترا كل الضمانات التي تحفظ لها نفوذها الفعلي على أفغانستان • ودزرائيلي نفسه هو الذي أشعل حربا أخرى في سنة ١٨٧٩ ضد « الزولو » في جنوب أفريقيا ، وكانت انجلترا في سنة ١٨٧٧ ، ومنذ سنة ١٨٧٤ قد وطدت نفوذها في جنوب شرق آسيا باعلان حمايتها على سلطنة شبه جزيرة « الملايو » •

تلك هي الشبكة التي حاكها « دزرائيلي » ، بل خيط العنكبوت الذي نسجه للظفر من آسيا وأفريقيا بأكبر نصيب ، واقتناص بلاد المسلمين بوجه خاص • وهذا اليهودي أصر على أخذ مصر بجذع الأتف ، وكان تدبيره لها بطريقة يهودية ، واليهود مهرة في الغزو باستخدام المال والعمليات المصرفية •

أما فرنسا فقد سارت على نفس الدرب ؛ الا أن الهراوة الألمانية التي هوت فوق ظهرها في الحرب السبعينية اضطرتها لأن تعمل على مفاداة تعكير صفو رجال السياسة والمال في لندن ؛ ولذلك مشت بحذر وارتضت

أن تكون تارة مخلب القط لانجلترا ، وتارة أخرى شريكا لها في مؤامرة .
وتلك الرأسمالية الانتهازية التي حكمت فرنسا ، وكان زعيمها «جول فرى»
هى التى اشتركت فى مؤامرة الغزو المالى ضد مصر ؛ ولا يفوتنا أن نذكر
أنه على أثر الحرب السبعينية ، أشار بنك «الكريدى ليونيه» على حكومة
فرنسا أن تعمل كل ما فى وسعها لنقل رءوس الأموال الفرنسية ،
واستخدامها فى المستعمرات والبلاد الشبيهة بالمستعمرات فى عمليات
مالية ، لتستعيد فرنسا ما خسرتة ؛ وأخذت حكومة فرنسا باقتراح هذا
البنك الذى أبداه فى سنة ١٨٧٠ .

وكانت « تونس » أول ضحية للرأسمالية الفرنسية ؛ وقد أغرى
فرنسا بتلك البلاد أهمية موقعها على البحر الأبيض المتوسط ، وقد غزوها
برءوس الأموال الفرنسية والانجليزية حتى وصلوا بها الى حافة الافلاس
فى سنتى ١٨٦٩ و ١٨٧٠ وخلقوا لتونس فى سنة ١٨٧٩ لجنة دولية
تشرف على ما ليتها وتسيطر على مواردها بحجة ضمان سداد الديون
الأجنبية .

وكانت اليد الطولى فى هذه اللجنة للفرنسيين والانجليز والايطاليين
فقامت المنافسة بينهم ، وكان الفرنسيون أسرع من غيرهم فى شراء الأراضى
واثقال كاهل تونس بالديون ، وبنفس الطريقة التى اتبعت فى مصر أرسلوا
لها الخبراء لمعاونة « الباي » تحت تهديد الحراب ، والانذار بخلعه وتعيين
قريب له كان ينافسه ، على توقيع معاهدة الحماية فى سنة ١٨٨١ ، وهى
التي يسمونها معاهدة « باردو » وبقيت تونس تحت نير فرنسا الى
يومنا هذا !! .

ولم يكتف هذا الاستعمار الانجليزى الفرنسى بغزو مصر وتونس
بمعرفة المرايين وبيوت المال ، فصوبوا سهامهم الى عاصمة الخلافة
الاسلامية فى ذلك الحين ، الى تركيا التى اجتاحتها أزمة مالية هددتها
بالافلاس فى سنة ١٨٧٣ ، ثم أصابتها الحرب مع روسيا فى سنة ١٨٧٧
وتوالى عليها القروض ودخل الدائنون فى مفاوضات مع الباب العالى
انتهت بعقد اتفاق فى سنة ١٨٨١ ، وهو المسمى باتفاقية محرم ؛ وقد

قدروا دين تركيا بمبلغ مليارين ، ونصف من الفرنكات فأنشأوا بمقتضى الاتفاق المشار اليه ادارة أجنبية ، سميت بادارة الدين العثماني وكانت الكلمة في هذه الادارة للدائنين الفرنسيين . وبسطة الادارة الأجنبية سيطرتها التامة على موارد الدولة العلية ، ولا سيما إيرادات التبغ والملح والجمارك والمصايد وصناعة الحرير وأضحت تركيا شبه مستعمرة لرأس المال الأوروبي الذي يسر له غزوه وجود الامتيازات الأجنبية وعقود الالتزام التي منحت للأوروبيين لاستغلال بعض المرافق (١) .

وهكذا تفنن الاستعمار الغربي في ابتكار الحيل والوسائل لنهب بلاد المسلمين ، وتمزيق أوصالها وتحقيق الحلم القديم ؛ وكانت الجرعة الكبرى من هذا السم من نصيب مصر ، لأنها أذنت لطلائع هذا الغزو التي قادها فرديناند دي لسبس بشق قناة السويس .

وهل اكتفى الاستعمار الأنجليزى ، الفرنسى ، الذى غرسه دى لسبس بلجنة مراقبة ثنائية فى مصر ، على النحو الذى أسلفناه ؟ ! لقد خطا هذا الاستعمار خطوة أخرى فى يناير سنة ١٨٧٨ اذ طالب اسماعيل بقبول تعيين لجنة أخرى ، سموها « لجنة التحقيق العليا الأوروبية » لتحقيق العجز فى أبواب الإيرادات وأسبابه ، وأوجه النقص فى القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب ، ووسائل اصلاحها ، وتحقيق موارد الميزانية عن سنة ١٨٧٨ ، بشرط أن يكون للجنة حق الاتصال بالمصالح الحكومية كلها لسماع من ترى لزوم سماعه .

وحاول اسماعيل أن يقف ضد هذا التدخل الجديد فى أمور بلاده ، فتدخلت حكومتا إنجلترا وفرنسا مهددين ، وأكرهتاه على تشكيل تلك اللجنة بمرسوم صدر فى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ واصدار مرسوم آخر فى

(1) Vladimir Potiemkine : Histoire de la diplomatie.

Vol. II — Paris 1946.

٣٠ مارس من السنة نفسها يجعل اختصاص اللجنة شاملا الايرادات والمصروفات ، وفرض المرسوم على الوزراء والموظفين أن يقدموا للجنة رأسا كل ما تطلبه من البيانات •

أما تشكيل هذه اللجنة فكان ، كما أراد هذا الاستعمار السافر ، فرديناند دى لسبس للرئاسة ، والسير ريفرس ولسون ورياض باشا وكيلين ؛ وأعضاء صندوق الدين وهم دى بلينيير ، وبارافلى ، وبارنج (اللورد كرومر فيما بعد) وفون كريم •

ومنذ بداية عمل اللجنة ، التى تزعمها دى لسبس ، كشفت عن خطتها الحقيقية بأن أثارت أزمة اضطرت شريف باشا رئيس الوزارة للاستقالة ، لأنه أبى أن يعترف لها بالسلطة التى أرادتھا ، فحاولت التنكيل به بتكليفه بالحضور أمامها لسماع أقواله ، فامتنع عن تلبية هذا الطلب الذى يهدر كرامة وظيفته وآثر الاستقالة • وكتبت اللجنة تقريرها وذكرت أن مجموع العجز فى ميزانية سنة ١٨٧٨ بلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢٠٥٨٦ ر جنيها ، وقررت أن مجموع العجز فى ميزانية سنة ١٧٨٩ بلغ ٢٦٣٢٤٣ ر ٩ جنيها ، واعتبرت اسماعيل مسئولا عن ذلك مباشرة ، فعرض رحمه الله ، أن ينزل عن أطيانه المعروفة بأطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة ، وعن ٢٨٨٧٦٢ من أطيان أسرته ، ولكن قالت اللجنة أن الدائرة السنية والدائرة الخاصة مرهوتتان ، وطلبت مزيدا من أملاك الأسرة الخديوية ، ونزل بعض الأمراء والأميرات عن أملاكهم ، التى رهنّت فيما بعد ضامنا لقرض الدومين ؛ ولم يكفهم هذا بل طلبت اللجنة من اسماعيل أن يحدث تغييرا فى نظام الحكم ، وينزل عن سلطته المطلقة ، اخلاء لمسئوليته فى المستقبل عن العجز فى الميزانية (١) •

وأذن اسماعيل أمام القوة العاشمة ، وقبل ما فرضته حكومتا انجلترا وفرنسا من تأليف الوزارة الأوروبية برئاسة نوبار باشا ، صنيعة الانجليز الذى اشتغل لحسابهم منذ أيام عباس الأول ؛ وبذلك أصبح يسير فى

(١) عبد الرحمن بك الرافعى - عصر اسماعيل - الجزء الثانى - الطبعة الثانية سنة ١٩٤٨ صفحة ٦٨ - ٧٠ •

اتجاه واحد ، بل يدا في يد ، رجلا ن ، كانا متنافسين ثم جمعهما اتحاد فرنسا وانجلترا ، وهذان الرجلان هما دي لسبس رئيس اللجنة الأوروبية ، ونوبار رئيس الوزارة الأوروبية ، والصلة بينهما كالصلة بين البرلمان والوزارة ؛ هيئة تراجع أعمال أخرى ، وتسألها ولكنهما يشتركان في الحكم ! ! •

وقد أصدر اسماعيل أمره بإنشاء مجلس النظار وتخويله مسؤولية الحكم في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وسمى هذا المجلس بالوزارة الأوروبية ، وقد عين السير ريفرس ولسون ، وكيل لجنة التحقيق الأوروبية وزيرا للمالية ، والمسيو دي بلينيير الفرنسي وزيرا للأشغال العمومية ، وكان هذان الوزيران مع نوبار أصحاب الكلمة في البلاد ، وقد استأثر نوبار مع الرئاسة بوزارتي الخارجية والحقانية ، وأما العنصر المصري فكان مؤلفا من رياض باشا للداخلية ، وراتب باشا للحربية ، وعلى مبارك باشا للمعارف والأوقاف ، ورفض شريف باشا الاشتراك في تلك الوزارة •

ولم تسع تلك الوزارة الأوروبية الى الاصلاح ، بل حاولت أن تضاعف تكبيل مصر بأغلال الديون فعقدت في ٢ أكتوبر سنة ١٨٧٨ قرضا مع بنك روتشيلد الانجليزي ، بمبلغ ٨٥٠٠٠٠٠٠ من الجنيهات ، وثبت أن مادفع حقيقة لم يتجاوز ٥٩٩٢٥٠٠ جنيهات حتى وصف القاضي الهولاندي فان بملن ، هذا القرض بأنه اختلاس بأدق معاني الكلمة ، وأما الباقي فقد احتسبوه سمسة ومصاريف وقد ارتهنوا ضمانا له ٢٥٧٢٩ فداناً من أملاك الأسرة الخديوية وعهد بإدارتها الى لجنة اسمها الدومين مؤلفة من مصري وفرنسي وانجليزي • ولم يذهب المبلغ الذي دفعه روتشيلد الى بيت المال ، بل دفعوه أقساطا للدائنين الأجانب •

وكذلك عمدت الوزارة الأوروبية النوبارية لانقاص عدد الجيش المصري بحجة الادخار ، وأحالت على الاستيلاء ٢٥٠٠ من ضباط الجيش

الذين حاولوا في حالة هياج أن يقتلوا ذلك النوبار • لقد قبضوا عليه ، وهو خارج من وزارة الخارجية ، فأوقفوا عربته ثم أوسعوه ضربا ولطما واستعملوا أيديهم وأحذيتهم بعد أن طرحوه أرضا ، وكان ذلك في ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ • وكان أول تائر وغيور على الكرامة النوبارية قنصل انجلترا اللورد « ثيقيان » الذي توجه فورا الى قصر عابدين طالبا من الخديو أن يتدخل •

وفي اليوم التالي اجتمعت العصابة كلها في دار القنصل البريطاني اذ ضم هذا الاجتماع قنصلي فرنسا وانجلترا ، ونوبار باشا ، والسير ريفرس ويلسون ، والمسيو دى بلينيير ، والسير ايفلنج بارنج (كرومر) ؛ وبعد تداول الموقف قرروا التوجه الى قصر عابدين لمقابلة الخديو الذي كان غاضبا على الوزارة الأوروبية التي شلت سلطته حتى حرمت عليه حضور جلسات مجلس الوزراء ؛ ذهبوا الى قصر عابدين العامر في صبيحة ١٩ فبراير ، ولم يتجاسر نوبار على المشول بين يدي صاحب العرش ، بل مكث مع ريفرس ولسون ودى بلينيير وبارنج في احدى غرف الطابق الأول ، وصعد كل من قنصل انجلترا وقنصل فرنسا الى الطابق الثاني وتشرفا بمقابلة اسماعيل ، الذي أنذرهم بأنه لا يعد مسئولا عن الأمن الا اذا خرج نوبار من الوزارة واستعاد الخديو سلطته ، وذهب القنصلان الى نوبار يسألانه هل يستطيع أن يكفل استتباب الأمن اذا هما أصرا على بقاءه في الوزارة ، فكان جوابه بالنفى ، وحينئذ تحتم على سادته الانجليز والفرنسيين أن يضحوه ، فقدم استقالته ، طالبا من الخديو بواسطة القنصلين أن يكفل له حياته في مصر ، وقبل اسماعيل هذا الرجاء بشرط أن يكف نوبار عن الدس والاشتغال بالسياسة • وأصر القنصلان على بقاء الوزيرين الانجليزى والفرنسى في الوزارة فقبل اسماعيل ، ولكنه طلب اقضاء رياض باشا الذي استهدف لسخط الأمة ، وكان نوباريا باشتراكه مع لجنة التحقيق الأوروبية وانضوائه تحت لواء ريفرس ويلسن ، الا أن القنصلين أصرا على بقاءه في الوزارة •

استقال نوبار ، وسرى فيما بعد ، أنه استقبل الاحتلال البريطانى ، وعاد لرئاسة الوزارة تحت رايته ، فأفسد التشريع المصرى فى سنة ١٨٨٣ وأخرج الجيش المصرى من السودان ، وارتكب فى آخر أيامه من الجرائم ضد مصر ولصالح انجلترا أكثر مما ارتكب فى أيام صباه ، فأقيم له تمثال فى الأسكندرية ، كما أقيم تمثال لى لسبس فى بورسعيد !! *

خرج نوبار من الوزارة ، فأسند اسماعيل رئاستها الى ولده محمد توفيق فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ ، وذلك بعد اذ لم يقدر على استبقاء هذه الرئاسة لنفسه ، وطلبت انجلترا وفرنسا ادخال نوبار عضوا فى الوزارة الجديدة فرفض اسماعيل ، وتمسك برفضه ، فعاد قنصلا الدولتين المذكورتين واشترطا أن يكون للوزيرين الانجليزى والفرنسى حق الفيتو أى وقف أى قرار من مجلس النظار لا يوافقان عليه ، ووضعوا هذا الشرط فى كفة وقبول عضوية نوبار فى الوزارة فى كفة أخرى ، فأثر اسماعيل قبول الشروط الأخرى ، على أن يفرض عليه وزير خائن ، مثل نوبار ، الذى تكشف وجهه وثبت أنه كان طول حياته جاسوسا للاستعمار *

وقد كانت ثورة الضباط مقدمة لانفجار حركة وطنية بدأت فى مجلس شورى النواب ، الذى حرصت وزارة توفيق باشا ، التى كانت الكلمة فيها للوزيرين الأوروبين على التخلص منه ، وظهرت فى تيار هذه الحركة الوطنية شخصية الزعيم الوطنى محمد شريف باشا ، واتخذت الحركة طابعا دستوريا اذ وضعت مشروع لائحة وطنية قدمت الى الخديو فى ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ فقبلها اسماعيل على الفور . واحتج الوزيران الأوروبيان على قبول الخديو لائحة الجمعية الوطنية فكان رد اسماعيل على هذا الاجتجاج أن استعمل سلطته ، ودعا الزعيم الوطنى محمد شريف باشا لتأليف الوزارة ، وكتاب تأليف وزارة شريف باشا الذى وقعه اسماعيل فى ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ يعد من أروع الوثائق فى تاريخ مصر السياسى والدستورى ، وكفى أن نذكر أنه قرر مبدأ المسئولية الوزارية *

فرضت الأمة اذن مشيئتها بفضل اسماعيل ووطنيته فأقصت العصابة

النوبارية وعهد العاهل العظيم بأمانة الحكم الى شريف باشا ومعه من الرجال المجاهدين في المناصب الوزارية : شاهين باشا وزكى باشا وذو الفقار باشا ومحمد ثابت باشا وعمر لطفى باشا ووضع أول دستور لمصر على أحدث المبادئ العصرية في ٢ يونيو سنة ١٨٧٩ •

ولكن الاستعمار العاشم ومعه طغاة الرأسمالية المثلة في الدائنين الأجانب وشركة قناة السويس ، ورئيسها فرديناند دي لسبس ، هاج هؤلاء جميعا وقتلهم تيار الوطنية المصرية التي رعاها اسماعيل فأبوا الا الانتقام من اسماعيل الذي كانت سنوات حكمه كفاجا متصلا ضد هذا الاستعمار بدءا بنضاله ضد دي لسبس وشركة قناة السويس ، على النحو الذي فصلناه فيما تقدم • وكان المستعمرون يدركون مبلغ حقد تركيا على اسماعيل بسبب نزعاته الاستقلالية ، وكانت تركيا ألعوبة تتسلى بها السياسة البريطانية ، وكذلك كانت غارقة في الديون والقروض الأجنبية ، ولذلك لم تكن ثمة صعوبة تحول دون الاستعانة بالباب العالي ليأمر بخلع اسماعيل • ولما دبّرت الخطة في الاستانة ، قابل قنصلا فرنسا وانجلترا عاهل مصر وأبلغاه رسالة حكومتيهما التي تنصح له بأن يتنازل عن العرش ، ويرحل عن مصر ، وبعد يومين قابله قنصلا ألمانيا والنمسا وطلبا باسم حكومتيهما من الحاكم الشرعى لمصر أن يتنازل عن العرش ، وهكذا تكتل الاستعمار الأوروبى وعقد العزم على خلع اسماعيل !! •

وفي ظلام ليلة ٢٤ يونيو سنة ١٨٧٩ تلقى قنصل فرنسا بالقاهرة برقية من الاستانة تنبئه بتصميم الباب العالي على خلع اسماعيل ، على الرغم من الهدايا والرشاوى التي كان قد أرسلها الى القسطنطينية ، وفي ساعة متأخرة بل بعد منتصف الليل توجه قنصل فرنسا بصحبة قنصل ألمانيا الى القصر ليكررا طلب التنازل ، الا أن العاهل العظيم أبى أن يذعن لهذه الفوضى ، وفي ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ وصلت برقية الصدر الأعظم معلنة أمر السلطان بخلع اسماعيل وتولية الأمير محمد توفيق ، وكان اسماعيل عظيما في المصائب ، قويا في مواجهة الأحداث الجسام ، وقد جاء الأمير

الى القصر بضجة شريف باشا ، فتلقيه والده وسلمه سلطة الحكم مخاطبا
اياه « يا أفندينا » ، واستعد اسماعيل للسفر في مدى ثلاثة أيام ، فترك
دياره وذهب الى منفاه في ٣٠ يونيو سنة ١٨٧٩ •

وانى لاتحدى كتاب التاريخ ، وعلماء السياسة أن يأتوني بسيرة ملك
ضحى بعرشه فى سبيل أمته كما فعل اسماعيل !! أتحداهم أن يأتوني
بأى رأس متوج وقف وحده وبمفرده فى الذود عن بلاده سنوات متصلة
كما وقف اسماعيل ؛ أو ناضل مثل نضاله الذى كتب له الخلود والمجد
الى يوم الدين !! •

انى أقول هذا بعد الذى عرضته فى الفصول المتقدمة من بيانات
مسهبة عن جهاد مرير استمر طوال حكم اسماعيل من سنة ١٨٦٣ حتى
رحيله فى ٣٠ يونيو سنة ١٨٧٩ ، ولقد دعمت ماعرضت من البيانات بوثائق
رسمية ، وماجئت به من هذه الوثائق قليل من كثير طوته الملفات فى دور
المحفوظات الرسمية وأخفاه الاستعمار اللعين الذى تكتل ضد اسماعيل
على نحو ليس له مثيل فى التاريخ العالمى • ولقد رأينا هذا التكتل فى
مختلف مراحل النضال ماثلا فى دول أوروبا مجتمعة ورأينا هذه الدول
التي هيمنت بجبروتها على أقدار العالم ، استعانت بالمرايين ورجال المال
ورجال البورصة وبالجواسيس من أمثال نوبار وبدى لسبس الطاغية
الذى دمغه القضاء الفرنسى نفسه فى قضية قناة بنما بتهمة النصب
والاحتيال ، رأينا هؤلاء يمثلون الفصل الأخير من الرواية المروعة فى
صور وألوان مختلفة : صندوق دين ، لجنة مراقبة ثنائية ، لجنة تحقيق
أوروبية ، وزارة أوروبية ، وهكذا • ومع ذلك حاورهم اسماعيل حوارا
استمر ستة عشر عاما ، وهو ينتزع أرض مصر من أيديهم شبرا بعد آخر
ويستخلص سيادة مصر حرفا بحرف والمعركة دائرة ولا تقف أبدا ، ولقد
استعملوا أحط مايمكن أن يلجأ لاستخدامه البشر من الوسائل ، رشاوى
فى تركيا ، بل وفى سفاراتهم ووزارات خارجيتهم وبطانات ملوكهم ، بل
استخدموا ما هو أقبح من كل هذا وأقذر ، وكان فى وسع اسماعيل ، منذ
أول وهلة أن يستسلم ويحنى الرأس ويقبل الأمر الواقع ، ويرتفع فى

بحبوحة العيش والثراء ، ولو فعل لسبحوا بحمده ، وأقاموا له التماثيل
كما أقاموها لنوبار ولدى لسبس وليسا ملوكا ولا ولاية ، ولكن من
أجل مصر جاهد اسماعيل ، ضد دول الغرب وأساليبيها وجبروتها ، ولم
يشنه عن الجهاد تعفن ضمائر رجال الباب العالي ، وبيع تركيا لسلطتها كما
تباع السلع واستخذأوها الذى جر على الشرق أشد الويلات وأخطر
النكبات ، بل لم يشنه ضعف قوة رأى العام المصرى فى أيامه ، وانعدام
المقاومة الوطنية تقريبا . ولقد استراح اسماعيل فى منفاه لأنه لم يذق
للراحة طعما طوال مدة حكمه ، ولقد كانت أيام هذا الحكم الأخير مسك
الختام ، كانت ثورة ضد الاستعمار ، بل كانت تحديا للقوة العاشمة ، ولم
يعتمد الا على الايمان بالحق وعلى عدد من الرجال من أمثال محمد شريف
باشا ، كانوا يحصون على أصابع اليد .

ولماذا كل هذا ؟ لم كانت هذه المعركة الجبارة من سنة ١٨٦٣ حتى
سنة ١٨٧٩ ؟ لم الديون والقروض والمراقبة الثنائية والوزارة الأوروبية .
الخ ؟ لم كان خلع اسماعيل فى نهاية المطاف ؟ ! .

على ضوء ما قدمناه فى فصول هذا الكتاب يتضح لكل ذى عينين أن
مسألة المسائل ، والمحور الذى دارت حوله تلك المعركة الجبارة كانت
قناة السويس ، وذنّب اسماعيل فى نظرهم أنه أراد القناة لمصر ، ولم يشأ
أن تكون مصر للقناة . وأما دى لسبس وفرنسا وأوروبا بأسرها فقد
أرادوا القناة لأنفسهم ومصر مزرعة للقناة ، بل عبدا يسخر لشق القناة ،
ولخدمة أطماعهم الاستعمارية عن طريق القناة . وخطتهم الأصلية التى
وضعوها كانت تقوم على ركنين (١) شق القناة (٢) احتلال مصر بمعرفة
دولة أوروبية تتكفل وراءها أوروبا الاستعمارية . أما الشق الأول فقد
حققه دى لسبس بأموال مصر وأرض مصر ونيل مصر وسواعد المصريين
فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ . وأما الشق الثانى فقد بدأ يأخذ شكل التكتل
الأوروبى الحاسم فى يونيو سنة ١٨٧٩ ثم وقع الاحتلال المسلح فى يوليو
سنة ١٨٨٢ ووقفت أوروبا بعدئذ بل الغرب كله ، والاستعمار بمختلف

ضنوفه وألوانه وراء بريطانيا تأييدا لهذا الاحتلال وتمكيننا له من عنق مصر . وفي الوقت عينه هوت ضرباتهم منذ مستهل القرن التاسع عشر على بلاد المسلمين فمزقوها شر ممزق وان قضية مصر وتونس ومراكش والجزائر ومعها قضايا فلسطين والعراق وايران ، بل وقضايا الهند الصينية والباكستان والصين وغيرها وغيرها ، كل تلك القضايا وهي حلقات في قضية السلام العالمى تدور وجودا وعدما حول قناة السويس ؛ ولو أنهم أرادوا بالقناة خير بنى الانسان لتركوا هذه القناة تأخذ وضعها القانونى الذى ارتآه اسماعيل .

خلع الاستعمار اسماعيل ، وبقي لمصر فى شركة قناة السويس شىء يسير كان قد فاتهم أن يأخذوه ، ألا وهو حصة مصر فى صافى أرباح القناة بنسبة ١٥ ٪/ وهى التى كانت قد قررتها الفرمانات فى مقابل الأراضى التى نهبها دى لسبس وما الى ذلك ، وقد أوردنا فى فصل سابق ، كلام دى لسبس اذ ندد بترك هذه الحصة لمصر ، فلماذا يتركون هذا القدر الضئيل للبلد صاحب القناة ؟!

فى ٢١ مارس سنة ١٨٨٠ اشترى بنك « كريدى فونسييه » Crédit Foncier فى فرنسا حصة ال ١٥ ٪/ لقاء مبلغ اثنين وعشرين مليوناً من الفرنكات ، أى نحو ثمانمائة وخمسين ألفاً من الجنيهات . وهذا المبلغ لم تأخذه مصر بل دفع رأساً للمرابين الأجانب ضمن أقساط ديونهم ، وأسس هذا البنك بالاشتراك مع من يدعى « هاردى » Hardy الانجليزى ، شركة اسمها « الشركة المدنية لاستيفاء نسبة ١٥ فى المائة من أرباح قناة السويس المخولة للحكومة المصرية »

Société civile pour le recouvrement des 15 % des bénéfices du Canal de Suez attribués au Gouvernement Egyptien.

وتأسست هذه الشركة برأسمال قدره ٢٢٠٠٠٠٠٠ فرنكا ومدتها هى نفس مدة الامتياز أى تنتهى فى ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ ومهمتها تحصيل ١٥ ٪/ من صافى الايراد فى القناة وتوزيع هذا الربح الصافى على مساهمى الشركة المدنية . والشركة فرنسية الجنس ومقرها فى باريس ومحلها

المختار « بينك الخصم الباريسى الوطنى » الذى ينوب عنها فى علاقاتها مع شركة قناة السويس (١) .

وهكذا ائفرد الاستعمار بالغنيمة ؛ وحرم مصر من كل شىء ؛ وقد بلغ ما دفعته شركة قناة السويس للشركة المدنية عن ال ١٥٪ فى سنة ١٩٥٠ — ١٩٥١ بالفرنكات الفرنسية ٦١ر٦٠٨٤ر٥٠١٤ر٠١٠ وهذا المبلغ يزيد قليلا على مليون من الجنيهات . وقد خسرت مصر حتى الآن ايراد اثنين وسبعين عاما وهو لا يمكن أن يقل عن خمسين مليونا من الجنيهات وأما الشركة المدنية التى دفعت ، لا لمصر بل لدائنيها أقل من مليون جنيه ، فقد استردت ما دفعت خمسين أو ستين مرة ، وتسترد أكثر من مثله فى كل عام !! .

ولم يبق الا أن يرفع الاستعمار الستار !! .

وماذا يضيره ، بعد اذ أقصى اسماعيل ، وأخرج من بلاده عنوة واقتدارا ؟ لقد خرج الأسد وأصبح العرين بغير حارس فماذا يمنع الفرق المسلحة من احتلال مصر شمالا وجنوبا ؟ مالية الدولة المصرية فى أيديهم ، وادارتها فى أيديهم ، وأصحاب الحول والطول فيها أحياء يرزقون ؛ فدى لسبس جالس على رأس شركة قناة السويس كملك من غير تاج ، وله فيها ولدان ، شارل دى لسبس ، ولى العهد ، الذى فرضه أبوه فى حياته ، نائبا لرئيس الشركة ، والولد الثانى فيكتور دى لسبس ، عين فى وظيفة وكيل الشركة الأعلى بمصر ، ونوبار كذلك كان حيا يرزق ، وقد أمكن فيما بعد أن يستوزر وأن يلعب دوره . ممن يخافون اذن ؟! الخديو محمد توفيق رجل طيب ، وليست له صفات أبيه ، ولا شجاعته ولا مروءته ! .

كان التضامن تاما بين لندن وباريس ، بل باركت أوروبا كلها تلك المؤامرات المتصلة ، وايقنت أن آسيا لها وأفريقيا لها ، والدنيا كلها مزرعتها . وفى ظلام الليل اشتغلت الدبلوماسية الفرنسية والانجليزية ، ووقفت

(١) كرسيتيان فرنك برنتانو : شركة قناة السويس . باريس سنة ١٩٤٧ .

الأساطيل المشتركة على أبواب الإسكندرية تنتظر الإشارة ، وترقب ما يفعله القناصل بمصر من دسائس ومؤامرات ، وعلى حين بفتة انفرد الانجليز بالضرب مغافلين حليفهم فرنسا ، وقصفت مدافع الأسطول الانجليزى تدق الإسكندرية دقا وتدكها دكا فى ١٤ يوليو سنة ١٨٨٢ •

وفى الجهة الأخرى أتقن دى لسبس لعبته واستغل نزاهة عرابى وحسن ظنه فأفهمه أن القناة محايدة ، وأن دى لسبس بنفسه ضامن لعدم نزول الانجليز من هذه الناحية ، وبذلك أفلحت الخدعة ونزل الانجليز من موانئ القناة ليحتلوا هذا البلد بلا حرب ولا تضحية ولا ثمن أيا كان • ولعل دى لسبس فى ساعة خيائه كان معتقدا أن الاحتلال سيكون فرنسا انجليزيا طبقا لخطة مرسومة ، ولذلك ارتكب جرمه الذى لا تمحوه الأيام ، ولما استيقظ ورأى أن فرنسا بدورها قد خدعت واستعملت لحساب انجلترا وحدها ، بعث باحتجاجات متخاذلة ليستر الفضيحة ويهيىء لمعركة دبلوماسية قامت بين فرنسا وانجلترا اثر احتلال مصر ثم خبت وتعاثت باريس ولندن فى سنة ١٩٠٤ على حساب مصر والمسلمين من عرب أفريقيا الشمالية • ومنذ هذا التاريخ سارت فرنسا فى ركاب انجلترا فى كل حرب وموقعة ، بل فى كل مناورة ومؤامرة ، وظهرت انجلترا فى آخر الزمان بما سمته مشروع دفاع مشترك وقيادة مشتركة للشرق الأوسط ليكون الاحتلال المسلح أوسع نطاقا وأبعد مدى • وفى هذه المرة فى اكتوبر سنة ١٩٥١ وقفت تركيا فى نفس المعسكر ، وتزعمتهم أمريكا التى غرر بها ولعلها تجهل أدوار المأساة وحوادث تلك القصص الدامية • وسواء عرفت أم جهلت فإن المظهر تكتل غربى واستمرار للحروب المقدسة ضد الشرق فمصر ليست هى المعنية بهذه المناورات وحدها !! •

سبعون عاما قطعوها من عمر مصر ، والأجيال المتعاقبة من بينها ، بل أكثر من سبعين سنة ، وكم قاتلت مصر وكم ناضلت ، وكم أخذت القضية أوضاعا وكم أثير من أسانيد وحجج ، بل وكم من دماء مصرية طاهرة أريق ، ونحن قوم لا نكل ولا نمل ، ولا نقول أبدا ، لقد طال الانتظار !! •

انى أسطر صفحات هذا الكتاب والرصاص يدوى فى السويس والاسماعيلية وبورسعيد والتل الكبير ، وأعود الى مكتبى بعد تشييع

رفات الأبطال الفدائيين لأعد للمطبعة الفصل الذى كتبته عن نضال اسماعيل ،
الذى يطارده الاستعمار فى قبره بتزييف سيرته ونشر المفتريات عنه ،
ولكن روح اسماعيل تخرج من وراء الصخور لتطارده هذا الاستعمار ،
مرددة هذه الأنشودة العذبة « انى أريد القناة لمصر ، ولا أريد أن تكون مصر
للقناة » . وعندئذ يحلو الجهاد ، ويكون الاستشهاد فى سبيل حرية القناة
شرفا لا يعلوه شرف ، وخلودا فى جوار الصالحين .

انها قصة الدم والحديد ، قصة صراع بين الحق وبين الشيطان الرجيم ؛
حلقاتها كثيرة وسلسلتها نارية ، وفصولها أخاذة . انها قضية من أخطر
وأكبر قضايا القانون الدولى ، بل مازالت مبادئ القانون الدولى التى
وضعتها الانسانية قبل الموائيق العالمية وبعدها تستنكر الظلم الذى ارتكب
فى ثناياها وتستمطر لعنة الله على المعتدين . بل هى قضية الحروب التى
شهدها العالم منذ احتلال الانجليز لمصر حتى الآن ، وليبان حكم القانون
لابد من دراسة السياسة العالمية ، والوقوف على جميع دوائىها ومخباتها
ومكنون وثائقها وأسرارها عصرا بعد آخر ، بل سنة بعد سنة ، ومن أجل
ذلك رأيت أن أقف بالقارىء فى ذكر القناة عند هذا الفصل من الجزء
الأول من الكتاب ، لكى أفرد الجزء الثانى كله للنزاع المصرى البريطانى
حول قناة السويس ؛ فتلك هى المشكلة الأولى من مشكلات القناة
المعاصرة ، بل هى عقدة العقد ، ومشكلة الأمن العالمى ، لأن بريطانيا قد
احتلت مصر من أجل القناة وبسبب القناة ، لحساب نفسها والاستعمار
كله فى أوقات السلم ، وعلى أساس مصلحتها هى وحلفائها اذا ما قامت
الحروب . وهذا يؤدى لخلق مشكلة الملاحة وحرية المرور فى القناة ،
وهى التى أفردنا لها الجزء الثالث من الكتاب .

ولبريطانيا وحلفائها ، عدا الفرق المسلحة ، تركه خلفها دى لسبس ،
كأثر يدل على امتزاج الرأسمالية الأوروبية بالسياسة والاستعمار ، وتلك
هى شركة قناة السويس ، التى تناولنا أمرها على التفصيل لبيان حكم
القانون بالنسبة لها فى الجزء الرابع من الكتاب .

خلاصة

عرضنا فى الفصول المتقدمة ، تاريخ قناة السويس السياسى ، منذ أن نبئت فكرة حفرها فى العقل البشرى ، ويمكن أن نستخلص من سياق ما تقدم ، ما كررناه فى غير موضع ، من أن هذه القناة قد لازمت الاستعمار وسارت معه جنباً الى جنب ، وعاصرته لما كان استعماراً صليبياً تعصبياً أرادت به أوروبا تحطيم دولة المسلمين ، ثم عاصرته ولازمته لما أن أصبح استعماراً استغلالياً ، أريد به الحصول على ينابيع الثروة فى آسيا وأفريقيا واحتكار أسواق الشرق فى أيدي الأوروبيين ، وكذلك لازم المشروع هذا الاستعمار حينما احتضنته الرأسمالية ، التى كانت وليدة النهضة الصناعية فى أوروبا . ولم يتجرد مشروع القناة من هذا الطابع البغيض ، فى مختلف مراحلها ، فقد كان كذلك قبل أن تشق القناة ، وأثناء أعمال الحفر ، وبعد أن فتحت للملاحة العالمية .

ولقد ناضلت مصر ، على يد اسماعيل ، نضالاً قوياً كى تؤدى القناة أغراضها الانسانية النبيلة ، وتنجو من يد الاستعمار الغشوم ، ولكن مصر غلبت على أمرها ، وفقد اسماعيل عرشه ، بسبب ذلك النضال الدائم ، وانتقل الحال ، بسرعة فائقة ، الى احتلال مسلح لهذه البلاد ، حتى لا تقوم فيها حكومة وطنية تستطيع أن تهيمن على القناة وتسخرها فى خدمة الأغراض النزيهة ، وفى اسعاد بنى الانسان ، وصيانة أمن العالم وسلامته .

وما زالت رحى الحرب دائرة بين مصر وبين المستعمرين ، ولقد تبلور طغيانهم وتركز فى قوة مسلحة انجليزية تحتل القناة ، بموافقة الدول الاستعمارية ، التى قد تشاركها فى هذا الاحتلال ، وفى شركة رأسمالية لها جنسية مصرية ، ولكنها تجمع بداخلها الشركاء المستعمرين وتمثل رأس المال الاستعماري بكل معانى الكلمة ، وتتعاون قوى الاحتلال المسلحة ،

بمساندة الدبلوماسية الغربية ، مع شركة قناة السويس تعاوننا تاما ، يجعل
منهما مزيجا يشير ذكريات ماضٍ مريم ، ويعبر عن ظلم الانسان للانسان .

والقانون لا يقر هذه الأوضاع بأية حال ، وهو حينما ينتزعه عن المآرب
والشهوات ، يستنكر أشد الاستنكار ، حكم القوة ، وما تخلقه القوة
الغاشمة التي أنجبت الاحتلال ، كما أنجبت شركة قناة السويس ، ومن
أجل هذا نشأت مشكلات قناة السويس المعاصرة ، التي أثارت في مجال
القانون الدولي أمورا ذات خطر بالغ ، وقد حصرنا هذه المشكلات في
مسائل ثلاث :-

١ - النزاع المصرى - البريطانى حول قناة السويس ، من حيث
الوضع الاستراتيجى للقناة .

٢ - دستور الملاحة في قناة السويس .

٣ - ادارة قناة السويس واستغلالها بمعرفة شركة القناة ، ووجوب
أيلولة هذه الإدارة للبلد صاحب السيادة على القناة وهو مصر .

تلك هى المشكلات التي عالجنها في رسالتنا الفرنسية ، التي قدمناها
الى كلية الحقوق بجامعة باريس ، وتعد النتيجة اقرارا رسميا من هيئة
علمية كبيرة ، بصحة البيانات التي عرضناها ، ووجاهة الحلول التي
اقترحناها ، لوضع حد لهذه المشكلات ، وهى حلول وصلنا اليها على ضوء
ما اهتدى اليه الفقه والتشريع الدولى ، في صياغة المبادئ العامة ،
والأصول الراسخة لقانون الشعوب .

وقد عالجنا ، في مؤلفنا العربى ، كل مشكلة من المشكلات المتقدمة
في كتاب على حدة ، بحيث تكون الكتب الثلاثة التالية ، وحدة متماسكة
لموضوع قناة السويس ، في مختلف جوانبه القانونية .

وما كان بوسعنا أن ننشر تلك البحوث الفقهية ، أو نعرضها قبل أن
تقدم لها بيان تاريخى ، نستطيع ، من خلاله ، أن نكشف عن جذور تلك
المشكلات ، وانها لجذور بعيدة الغور نبتت من تفكير استعماري خبيث ،
فهذا الجزء من الكتاب ، لا يعدو أن يكون تقديمًا للأجزاء التالية .

ولست أهدف بهذه المؤلفات الى تقديم بحوث نظرية ، بل أحاول ،
ما استطعت ، أن أقدم للناس حولا ومقترحات عملية ، فى نطاق ما تسمح
به النظريات والمبادئ الثابتة .

والجزء الأول من هذا الكتاب ، يبين للقارىء مبلغ اهتمام المستعمرين
بقناة السويس ، وعناية الانجليز خاصة بهذه القناة ، حتى ليعتبرون
سيطرتهم عليها مسألة حياة أو موت بالنسبة لبريطانيا ، وقد بينا الى أى
حد ذهبت بريطانيا فى صراعها من أجل منع فرنسا من التسرب الى قناة
السويس ، الى درجة أوشكت أن توقد نار الحرب بين فرنسا وانجلترا ،
وسنين ، فى الأجزاء التالية ، بالوثائق والبراهين ، أن قناة السويس
والصراع حولها ، كانت أسبابا حقيقية لقيام الحربين العالميتين ، الأولى
والثانية ، واذا كان العالم ، بعد الحرب العالمية الثانية قد انقسم الى
معسكرين : أحدهما عاصمته « موسكو » ، والآخر له عواصم فى « لندن »
و « واشنطن » و « باريس » ، فإن قناة السويس تلعب دورا خطيرا فى
هذه الحرب الباردة ، وستكون قطب الرحى ، اذا ما تفجرت براكين الحرب
العالمية الثالثة .

هذه حقيقة يجب أن نواجهها وننظر لها نظرة واقعية ، لنقدر مبلغ
اهتمام خصومنا وتشبثهم بالسيطرة على هذه القناة ، وبذلك التقدير
نستطيع أن نزن قوتهم وقوتنا ، ونعرف وسائلهم ووسائلنا ، ومن حماقة ،
بل والالتحار ، أن يناضل شعب فى سبيل حريته ، دون أن يعرف وسائل
خصمه واستعداده ، والى أى مدى يستطيع هذا الخصم العنيد أن يثبت فى
الميدان ، ومتى يمكن حمله على القاء السلاح ، ومن الخفة أن تتصور أن
بريطانيا ستجلو عن قناة السويس بين عشية وضحاها ، ولست أقول هذا
تحيطا لهمم أو تخاذلا ، بل على العكس ، لا يعرف التاريخ الحديث أمة
يستهدف بنوها لصنوف من الخسائر والتضحيات ، بقدر ما يستهدف
المصريون الشجعان ، فى قتال جيابرة وطدنا العزم على اقصائهم عن هذه
الديار ، ولا يوجد بين شعوب أورربا كلها ، وشعوب أمريكا ، قوم سمت

نفوسهم حتى سخت في البذل ، بقدر ما سمت نفوس الأبطال المجاهدين في ميدان قناة السويس • وليس في تاريخ المعارك التي خاضها الغربيون مزودين بأحدث الأسلحة وأقوى آلات التدمير ، صفحات كتلك الصفحات الخالدة التي خطها الفدائيون المصريون بدمائهم •

ولكن ، تقديرنا للتضحية والاستشهاد ، لا يصح أن يصرفنا عن القول ان الفتنة الداخلية التي يثيرها الدهماء جريمة لا تغتفر ، وحرب الطبقات وأعمال التدمير أخطر على مصر من أى احتلال • وينبغي أن يسوس هذا البلد بنوه المثقفون ؛ أما المهرجون الذين يستغلون سداجة الجماهير ليصلوا لأربهم الرخيصة على أكتاف العوام فيجب أقصاءهم والضرب على أيديهم • وقضايا قناة السويس ، الشائكة ، المعقدة ، لا يقدر على حلها هؤلاء ، بل يجب أن تناط بالفنيين وذوى الثقافة الممتازة •

ان لنا ، مع المستعمرين في قناة السويس ، قضية نريد حلها ، وأول وسائل هذا الحل أن نحدد طلباتنا ، ونبحث بعد ذلك عن خير الطرق الموصلة الى تحقيق هذه الطلبات •

نحن نطلب أن تكون القناة لمصر ، لا صيانة لأمن مصر وسلامتها ومصالحها وحدها ، بل انقاذا للشرق كله من الاستعمار الذى أضحى جريمة كبرى لا ينبغي أن تعيش في ظل المواثيق الدولية الحديثة • ونريد القناة لمصر لننقذ العالم كله من الخراب والدمار ، ونجنب الانسانية أهوال الحرب ومصائبها •

ففيما يتعلق بالمشكلة الأولى ، الخاصة باستراتيجية القناة ، نطالب بجلاء الانجليز جلاء تاما ناجزا ، ومنع وجود أية قوة أجنبية على ضفة القناة الشرقية أو الغربية ، أيا كانت الظروف والأحوال ، وفي زمن الحرب وزمن السلم على السواء ، وانما يجب أن يناط بالجيش المصرى وحده حراسة القناة برا وبحرا وجوا •

وليس هذا هو الحل النهائى للمشكلة ، وانما ستظل جذور هذه المشكلة حية ما بقيت انجلترا مطوقة للقناة شرقها وغربها ، وشمالها

وجنوبها ، فيتحتّم ازالة هذا الضغط الذى تتعرض له القناة ، ويهدد بالتالى سلام العالم بشكل دائم ومستمر ، ولذلك لا ينبغى أن توجد قوات بريطانية أو فرنسية أو أمريكية أو روسية أو غيرها • فى أى جزء من أجزاء الشرق الأوسط ، وعلى ذلك يتحتّم لتحرير القناة أن تجلو انجلترا جلاء تاما عن السودان ، وأن تجلو جلاء تاما عن شرق الأردن ، وعن أراضى العراق وغيرها ، ويتحتّم ألا تترك بأية حال قواعد بريطانية أو أمريكية أو فرنسية فى ليبيا ، كما ينبغى أن تجلو فرنسا جلاء تاما ناجزا عن تونس والجزائر ومراكش • ويجب أن يلاحظ أن شمال أفريقيا وشرق البحر الأبيض المتوسط وبلاد الشرق الأوسط كلها رقعة واحدة ، وأن وجود قوات أجنبية فى أى جزء من أجزاء تلك البلاد ، يهدد أمن الشرق الأوسط ، ويعتبر وسيلة ضغط على قناة السويس •

ويجب أن نلاحظ أيضا ، أن وجود اسرائيل خطر محقق يهدد كيان قناة السويس ، ولذلك لا تتحرر القناة الا اذا محى ذلك المخلوق الصناعى ، الذى ابتدعه الاستعمار الرأسمالى ، ولا محل البتة لقبول هذا الوضع الشاذ ، والسكوت على تلك الشوكة التى وضعوها فى ظهر القناة لتكون وكرا خطرا لهذا الاستعمار •

ولسنا نقول بضرورة الوصول الى التطهير الشامل من هذا الاستعمار دفعة واحدة وفى وقت واحد ، وانما يجب أن نكون عمليين ، وأن نصل لذلك خطوة بعد أخرى ، والخطوة الأولى فى برنامج تحرير قناة السويس ، هى وضع القناة كلها تحت يد الجيش المصرى ، وتقرير وحدة وادى النيل وتقوية هذا الجيش وتدعيمه ، بحيث يصل الى مستوى يحمل الطغاة على أن يحسبوا حسابه ويخافوا بأسه • وبعدئذ ، وبتدعيم الصلات بين بلاد العرب والمسلمين ، واقامة اتحاد شامخ يواجه الاستعمار الغربى ، تأتى الخطوة التالية ، بل الخطوات المتتابعة التى تكفل صيانة أمن القناة وتنقذ الشرق والمسلمين ، من مصائب ظلم قديم ، ومما لا مندوحة عنه ، أن تقوم وحدة شرقية شاملة تمتد من أقاصى الصين الى الدار البيضاء ،

وتستند على قوات شرقية مشتركة للقضاء قضاء مبرما على كل لون من ألوان الاستعمار وعند هذا فقط ، نكفل للقناة وضعاً استراتيجياً سليماً لا تؤثر عليه العواصف والأنواء .

وأما المشكلة الثانية ، وهي الخاصة بالملاحة في القناة ، فعلاجها هين ، وذلك بحمل الجماعة الدولية على النزول على حكم القانون الدولي ، ومن شأنه أن تفتح القناة للملاحة العالمية ، في أوقات الحرب والسلام على السواء ، من غير تمييز ولا استثناء بين دولة وأخرى ، أو جنس و جنس ، وإنما تعطل الملاحة أو تغلق القناة بمعرفة البلد صاحب القناة وهو مصر ، إذا ما رأت أن هناك خطراً أيما كان يهدد أمن مصر الداخلي أو الخارجي ، أو يعرض مصر لأي لون من ألوان الأذى ، ومن العبث الظاهر أن يقال أن القناة مرفق دولي ، فهي ليست كذلك ، ولا يطبق القانون الدولي مثل هذا الكلام الذي تبذره نفوس أمارة بالسوء ، وإنما القناة شريان مصري يخدم التجارة العالمية ، والقناة طريق من طرق المواصلات ، كغيره من الطرق ، والتجارة العالمية تستخدم في مختلف جهات العالم سككا حديدية ومطارات وأنهاراً وقنوات ، وتمر من داخل النفق وفي بطن الأرض وفي السماء ، ولم يقل أحد بأن شبكة المواصلات تغير النظام السياسي والوضع القانوني لدولة أو لجزء منها . ولقد كانت منطقة السويس مستعملة قبل شق القناة ، في نقل التجارة بين الشرق والغرب ، ولم يؤثر ذلك على نظام مصر السياسي . والتغير الذي جرى بعد شق القناة ، لم يخرج عن تيسير أريد به مجازاة مقتضيات العصر الحديث باستخدام السفينة بدلا من ظهور الدواب ، وهذا التغير لا يرتب لدولة أجنبية حقوق ارتفاق أو شبه ارتفاق ، ولا ينقص بآية حال سيادة مصر على اقليمها لأن القناة هي جزء لا يتجزأ من صميم الاقليم المصري .

وعلى هدى تلك القواعد ، يجب أن يعاد النظر في معاهدة القسطنطينية المبرمة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، والتي أملت ظروف استثنائية ، ولم يكن لمصر ، صاحبة القناة ، في مؤتمر القسطنطينية صوت يسمع . ويجب أن يحل محل هذه المعاهدة اتفاق دولي جديد ، وقد وضعنا في رسالتنا التي قدمناها لجامعة باريس ، مشروع معاهدة دولية مكتملة لمعاهدة سنة ١٨٨٨ ، وكذلك وضعنا لهذا المشروع مذكرة تفسيرية وسيأتي ذلك في الجزء الثالث من الكتاب .

أما شركة قناة السويس التي تسمى نفسها ، أو سميتها الفرمانات ، شركة عالمية مراعاة لتعدد جنسيات المساهمين ، فإن هذه التسمية لا تصفى عليها لونا دوليا ، فلا علاقة البتة للقانون الدولي بهذه الشركة ، لأن الشركات ليست من أشخاص القانون الدولي العام ، وكلمة « عالمية » ليست الا « علامة تجارية » ككثير من العلامات التي تستخدمها الشركات والمحال التجارية ، كمسميات لها ، ولكنها لا تجعل منها دولة أو شبه دولة ، بل هي شركة مصرية مساهمة ، وهى وشيكة الزوال .

وللوصول الى تحقيق الأهداف التي تقدمت الاشارة اليها ، يقتضينا الحال أن نبادر من الآن بخلق ادارة مصرية كبيرة ، تركز فى يدها مسائل قناة السويس ومشكلاتها ، مع مراعاة شروع هذه الادارة فى تصفية الشركة من الآن ، وبالتدريج ، حتى لا يكون لها وجود فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، وقد اقترحت ، انشاء وزارة لشئون قناة السويس ، واذا ماتينا خطورة مشكلات القناة والدور الذى يجب أن تقوم به لتصفية مخلفات الاستعمار ، لبادرت مصر بانشاء هذه الوزارة فورا .

واذا حالت دون ذلك موانع فى الوقت الحاضر ، فلا أقل من انشاء ادارة عامة لشئون قناة السويس ، فى احدى الوزارات ، ويصح أن تتبع هذه الادارة رئاسة مجلس الوزراء ، كما يجوز انشاؤها فى وزارة الخارجية مبدئيا ، لتقوم بمجرد ظهورها بجمع وثائق قناة السويس المتناثرة فى دور محفوظات الدول المختلفة وترتيبها ، واعداد الأبحاث السياسية الخاصة بمشكلات القناة اعدادا كاملا والقيام بمختلف الاتصالات الدبلوماسية ، تمهيدا لتصفية التركة الاستعمارية الكبيرة ، وتجهيز ملفات هذه القضية الضخمة التى ستقيم الدنيا وتقعدها . ويقع على كاهل هذه الادارة أيضا واجب فى منتهى الخطورة والأهمية ، وذلك الواجب هو القضاء على التزييف الذى أشاعه الاستعمار فى مشارق الأرض ومغاربها عن قناة السويس ، فجميع الأقلام التى تناولت مسائل القناة بمختلف اللغات الأجنبية ، قد غشت وكتبت من

وجهات النظر الاستعمارية ، ونحن أشد ما نكون حاجة لمخاطبة الضمير العالمي ، ونشر الحقائق كما ينبغي أن تعرف ، والقضاء التام على آثار الدعايات المغرضة التي تضيعها أبواق الاستعمار كل صباح ومساء ، واطهار حقوق مصر التي حجبوها عن أنظار العالم كله زمنا طويلا •

يجب أن ننشر في مختلف بلاد أوروبا وأمريكا ، بل وفي آسيا وسائر أجزاء الكرة الأرضية ، حقائق القناة وأسرارها والأوضاع السليمة لها في مؤلفات بمختلف اللغات ، وفي صحف ومجلات ونشرات ، وغير ذلك من وسائل الدعاية والاعلان ، لندق القلوب دقا ، وتؤكد للناس أجمعين أن مصر انما تطالب بحق لا ترقى اليه شائبة ، وأنها لا تنظر فقط من منظار مصلحتها ، بل من منظار أمن العالم وسلامته • ويجب أن تفهم الهند والباكستان والصين وغيرها ، انها لن تنجو من الاستعمار الا اذا تحررت قناة السويس •

ومصر نفسها في حاجة ماسة للوقوف على مسائل القناة ومشكلاتها على التفصيل ، واعداد جيل من الشباب المثقف ، لدراسة مسائل القناة من مختلف جوانبها دراسة فنية فيها تخصص في شتى الفروع اللازمة لتحرير القناة وادارتها بمعرفة مصر ، ولذلك أنادى بوجوب انشاء معهد عال لقناة السويس يلحق به ثغر من خريجي الجامعات من مختلف الكليات • ولكي تتسلم القناة ونديرها بمعرفة مصر ، يجب أن نعد الفنيين من رجال البحرية والمهندسين الميكانيكيين وغيرهم ، والخبراء المجاسبين والاقتصاديين ، والجغرافيين ، والمتخصصين في شئون الملاحة ، والقانونيين والساسة الفنيين ، لكي ترجح كفتنا بهذا التخصص على كفة المستعمر ولا يتهمنا بالعجز والتقصير ، ولا يجنح للمغالطة والتزوير ، وهذا الاعداد والتجهيز سيقتضى ارسال بعوث علمية من شباب الجامعات ، الى أكبر المعاهد في الخارج ، وتزويد أعضاء هذه البعوث بمختلف الدراسات النظرية والعملية ، ويجب أن نعد دولابنا أحسن اعداد ، والا ينقصنا المتخصصون ، بل أن يكون عندنا منهم جيش مدني معبأ أحسن تعبئة ، ويجب أن تقوم بهذا التجهيز ادارة قناة السويس •

ان الوقت يسرقنا ، وشركة قناة السويس تبشر بحد الامتياز ، وتهيب
الرأى العالمى لذلك ، بشتى ألوان الدعايات والكتابة ، بل انها نجحت
بوساطة بعض الصحف التى تتورط ، بحسن نية ، فتنشر بيانات غير
صحيحة ، كالقول بأن للشركة وضعاً خاصاً ، أو اعطائها صفة دولية ،
نقول أنها نجحت فى تضليل الرأى العام المصرى ، وكل هذا النشاط
يجب أن يقاوم ، من جانب مصر ، بنشاط أشد قوة ، والمستعمرون
يعتمدون على باطل ، وأما مصر فأنها تعتمد على الحق •

وتؤمل شركة قناة السويس أن تضع مصر أمام الأمر الواقع ، عند
اتهاء أجل الامتياز ، بمطالبتها بأثمان المنشآت والأبنية والآلات والمهمات،
والمبالغة فى التقدير ، واثارة مشكلات قانونية فى هذا النطاق ، وقد لا يكون
الاحتياطى المصرى مستعداً لمواجهة تلك الالتزامات التى يفرضونها
مستندين على القوة وثقوذ الدول ، فتجد مصر نفسها مضطرة للتسليم
بالأمر الواقع وتجديد الامتياز • هذا أمل من الآمال التى تداعب خيال
المستعمرين ، ويجب القضاء التام على هذا الأمل من الآن ، وتدير المال
اللازم ، بل يجب أن تقوم فوراً بعملية حصر وجرد وتقدير لما ستخلفه
شركة القناة ، ونستعد استعداداً كاملاً لعملية الاستلام • وهذا الواجب
ينبغى أن يناط بإدارة قناة السويس التى أنادى بإنشائها •

اننى مصرى عكف منذ سنين ، على دراسة مسائل القناة ، والتخصص
فيها ، والمخاوف تساورنى ، أناشد الوطن أن يعطى هذه المسائل ما تستحقه
من عناية واهتمام •

والبلاد الآن فى غمرة من الوطنية والجهاد النبيل ، ومن الخطأ البين
مايقوله البعض من أنه يجب أن يغض النظر فى الوقت الحاضر ، عن
مشكلات قناة السويس ، وأن يكتفى مؤقتاً بمناضلة الانجليز حتى
لا نكافح فى عدة ميادين وتقاتل فى عدة جبهات • فتلك مغالطة أخرى
تشيّعها الرأسمالية الماكرة ، وأنا لست أقول بفتح ميدان واثارة قتال ،
وانما أطالب بالتجهيز والاستعداد ، واضاعة الوقت اثم لا يمكن أن يغتفر

وانى لألجأ الى ساحة مليكنا المعظم وأناشد الحكومة ، أن تبادر على الفور بإنشاء ادارة قناة السويس والتجهيز الكامل ، بل التعبئة العامة لتصفية الفوضى التى خلقها الاستعمار ، بوسائل فنية ، لا كلامية ، وكما أتقدم الى الحكومة أتقدم الى مجلسى البرلمان الموقر ، والى الصحافة المصرية ، والى رأى العام المستنير ، مذكرا ومنبها حتى تتخذ الخطوات العملية التى تضطر المستعمر الجبار للتراجع حينما يدرك أننا قوم جادون لا هازلون ، وأننا نعالج مسائلنا بالطرق السليمة ، وأننا لا نغفل ولا ننام .

وهذا الجزء الأول من كتابى ، أردت به الكشف عن مأساة لعلها أخطر مأساة وأقسى مؤامرة عرفها التاريخ ، وما كان بوسعى ، وأنا مصرى ، أن ألتزم فى التعبير الحدود الجافة ، فكنت وأنا أعرض فصول تلك الحوادث المروعة ، متأثرا لدرجة لا أستطيع معها أن أكبح جماح العاطفة والشعور ، وليست عاطفة المصرى الحزين على بلاده فحسب ، بل عاطفة رجل قانون يمقت الظلم وتثور نفسه كلما رأى هذا القانون يستهين ويستهان به .

وانى أعتذر للقارىء ، اذ عجزت عن مغالبة هذا الشعور وان كنت قد حافظت على الطابع العلمى ، كما أعتذر له عما قد يلمسه فى الكتاب ، من أوجه النقص أو التقصير ، وحسن القصد لى نعم الشفييع .

وبعد ، فقد نبهت ، وقد بلغت والله خير الشاهدين .

تنبیه

أعددتنا الجزء الخامس من هذا الكتاب لوثائق
قناة السويس وعقودها ؛ ما أشرنا اليه في هذا الجزء ،
وما لم نشر اليه .

وكذلك سيتناول هذا الجزء الأخير قائمة بجميع المراجع
العلمية والأسانيد الرسمية التي اعتمدنا عليها في مختلف
أجزاء الكتاب ؛ ولهذا لم ننشر في نهاية هذا الجزء قائمة
بالمراجع .



فهرس

صفحة

٣	اهداء الى روح اسماعيل
٥	بيان
١١	المقدمة

الفصل الأول

١٧	طريق رأس الرجاء الصالح
----	----------------------------------

الفصل الثانى

٢٩	مساعى فرنسا فى عصور لويس الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر
----	--

الفصل الثالث

٥٥	نابليون بونابرت وقناة السويس
----	--

الفصل الرابع

٧١	محمد على الكبير
----	---------------------------

الفصل الخامس

٩١	سانت سيمونيان
----	-------------------------

الفصل السادس

١١١	فرديناند دى لسبس
-----	----------------------------

الفصل السابع

الفرمان الأول على يد سعيد باشا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ نقطة	
تحول في تاريخ العالم	١٣٧

الفصل الثامن

المعركة الدبلوماسية بين فرنسا وبريطانيا	١٦١
---	-----

الفصل التاسع

فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ — حجر الزاوية في المأساة	١٨٧
---	-----

الفصل العاشر

اسماعيل الذي ناضل الاستعمار	٢٥٩
-----------------------------	-----

الفصل الحادى عشر

تنفيذ المشروع في عصر اسماعيل	٣٥٥
------------------------------	-----

الفصل الثانى عشر

خسائر مصر المالية والسياسية	٣٨٥
خلاصة	٤٣٩
تنبیه	٤٤٩
فهرس	٤٥١

